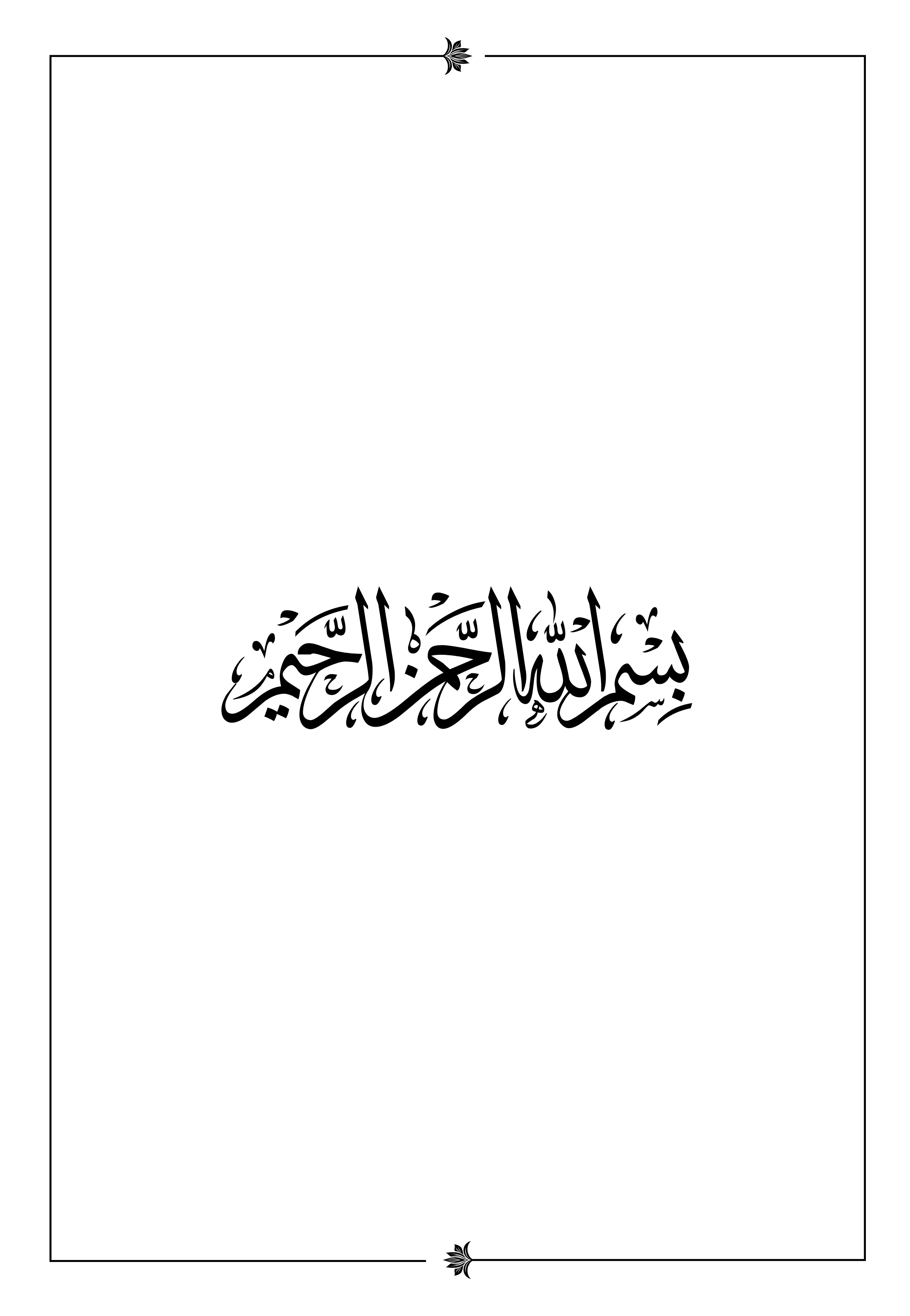

بسم الله الرحمن الرحيم

Şuruhu'l-Maksud

ISBN 978-605-70179-1-8
İstanbul, 2021

T.C. Kültür Bakanlığı Sertifika No	T.R. Ministry of Culture Certificate No	ترخيص وزارة الثقافة رقم الشهادة
47967		
Hazırlayan	Prepared by	إعتنى بها
Cihad Özel		
Yayın Koordinatörü	Publishing Coordinator	منسق النشر
Süleyman Güneş		
Yayın Yönetmeni	Publishing Director	مدير النشر
İsmail Çelik		
Tasarım	Design & Art Direction	التصميم والإخراج الفني
Houssam Hawwa		
Baskı/Cilt	Print/Skin	الطباعة والتجليد
Sistem Matbaacılık	0212 482 11 01	Davutpaşa/ İstanbul
Genel Dağıtım	General Distribution	التوزيع العام
إسطنبول هاتف: +90 212 531 19 91		





Oruç Reis Mah. Tekstilkent Cad. B/10 Blok. No: 63
Tekstilkent Esenler/İstanbul
Tel: 0212 567 12 09 • 0535 830 11 16
sifamatbaa@gmail.com www.sifayayinevi.com.tr





تشتمل على أربعة كتب

«**إمعان الأنظار**» للإمام البركويّ

«**روح الشروح**» للشيخ محمد العيشيّ

«**المطلوب في شرح المقصود**» للشيخ وليّ بن أحمد

«**الدرّ المنقود**» للشيخ حسين بن حسن السرماريّ




إعتنى بها
جهاد ابن الملا زاهد العمريّ



مقدمة التحقيق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمد مُشيِّد أبنية الإسلام، وموضح معالم الدين للأنام، وعلى آله وصحبه الذين التفّوا حوله لكسر جموع أهل الزيغ والأوهام.

أمّا بعد فإنّ التصريف علم تتشوّف إليه الهمم العليّة، ويتوقّف عليه وضوح الحِكَم العربيّة، ويفتح من أبواب النحو ما كان مُقفلا، ويفصّل من أصوله ما كان مُجملا. فما انتظمَ عِقْدُ علمٍ إلّا والصرفُ واسطته، ولا ارتفع مناره إلّا وهو قاعدته، وبه تتجلى فوائدُ مفردات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينيّة والدنيويّة.

ولا ريبَ أنّ المقصود من أحسن المختصرات في فنّ التصريف ترتيبا، وأولاها للمبتدئين تقريبا، وإن كان صَغُرَ حَجْما إلّا أنّه غَزُرَ علما، ولذا حُظِيَ باهتمام العلماء شرحا ونظما، وباعتناء الطلاب حفظا ورَوْما، فكان الإسم مطابقا للمسمّى في التحقيق، وموافقا له بأتمّ التوفيق، ولا غروَ فإنّ له أكثر من ثلاثين شرحا، منها إمعان الأنظار للإمام تقيّ الدين محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي المتوفى سنة ٩٨١ هـ، وروح الشروح لمحمد العيشي أفندي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ، والمطلوب في شرح المقصود لوليّ بن أحمد، والدرّ المنقود في شرح المقصود للشيخ حسين بن حسن بن اسماعيل السرماري المتوفى سنة ١٠٤٠ هـ. فبيّنوا ما أشكل من عباراته، وكشفوا اللثامَ عن وجوه معانيه، ويسّروا الوصولَ لمن أراد انتسابه من الطلاب، ومن فضل الله تعالى أنْ وفّقني لخدمة الكتاب، وهو الهادي إلى صوب الصواب، وعنده حسن المآب.

وثّقتُ نصّ المتن والشروح الأربعة معتمدا على مقابلتها بالأصول المخطوطة، وصحّحتُ ما وقع في المطبوع من الأخطاء بالرجوع إلى تلك الأصول، وقمت بضبط ما يَحتاج إلى ضبط من الكلمات الموهِمة وشكلِ ما قد يُشْكِلُ على القارئ. وبالله أعتصم، وأسأله العصمة ممّا يَصِمُ، إنّه غفور رحيم، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيّنا الأمين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين إلى يوم الدين.

جهاد ابن الملا زاهد العمريّ

قونيا – ٢٨/ ٩/ ٢٠٢٠


المقصود





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الوَهّابِ للمؤمنينَ سبيلَ الصَّوابِ. والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّه محمَّدٍ الزَّاجِرِ عن الأذْنَابِ، الحاثِّ على طلَبِ الثَّواب، وعلى آلِه وأصحابِه خَيْرِ الآلِ وخَيْرِ الأصحابِ.

أمّا بعدُ: فإنَّ العربيَّةَ وَسِيلةٌ إلى العُلومِ الشَّرْعِيَّةِ، وأحَدُ أركانِها التَّصريفُ؛ لأنَّه به يَصِيرُ القليلُ من الأفعالِ كثيراً. واللهُ الموفِّقُ والمرشِدُ.

[أقسامُ الفعلِ]

الأفعالُ على ضربَيْنِ: أصليٌّ وذو زِيادةٍ. فالأصليُّ على ضربَيْنِ: ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ.

[الثلاثيُّ المجرَّدُ]

فالثُّلاثيُّ ما كانَ ماضِيهِ على ثلاثةِ أحرُفٍ، وهو ستَّةُ أبْوَابٍ: الأوَّلُ فَعَلَ يَفْعُلُ بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي وضَمِّها في الغابِرِ. والثَّاني فَعَلَ يَفْعِلُ بِفَتْحِها في الماضي وكَسْرِها في الغابِرِ، والثَّالثُ فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِها فيهما، والرَّابعُ فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِها في الماضي وفَتْحِها في الغابِرِ، والخامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّها فيهما، والسَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ بِكَسْرِها فيهما. وما كانَ مُخْتَصًّا بالبابِ الثَّالثِ لا يكونُ إلاّ عينُهُ أو لامُهُ حَرْفٌ من حُرُوفِ الحَلْقِ إلاّ أبى يَأْبى، فإنَّه شاذٌّ. وحُرُوفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ: الحاءُ والخاءُ والعينُ والغينُ والهاءُ والهمزةُ.

[الرباعيُّ المجرَّدُ]

والرُّباعِيُّ المجَرَّدُ ما كانَ ماضِيه على أربعةِ أحْرُفٍ، وهو بابُ فَعْلَلَ وهو بابٌ واحدٌ.

[الملحق بالرباعيّ]

وقد يكونُ سِتَّةَ أبْوَابٍ يُقَالُ لها الملْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وهو بابُ فَوْعَلَ نحو حَوْقَلَ، وفَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ، وفَعْيَلَ نحو عَثْيَرَ، وفَعْلى نحو سَلْقى، وفَعْلَلَ نحو جَلْبَبَ، وأمَّا المزِيدُ فيه فنَوْعانِ: مزيدٌ على الثُّلاثِيِّ ومزيدٌ على الرُّباعِيِّ.

[الثلاثيُّ المزيدُ فيه]

فمَزِيدُ الثُّلاثيِّ أربعَةَ عَشَرَ باباً، وهي ثلاثةُ أنواعٍ: رُباعيٌّ وخُماسيٌّ وسُداسيٌّ، فالرُّباعِيُّ ثلاثةُ أبوابٍ: أفْعَلَ نحو أكْرَمَ، وفَعَّلَ بتشديدِ العينِ نحو فَرَّحَ، وفاعَلَ نحو قاتَلَ. والخُماسِيُّ خمسةُ أبوابٍ: انْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ، وافتَعَلَ نحو اجْتَمَعَ، وافْعَلَّ بتشديدِ اللاّمِ نحو احْمَرَّ، وتَفَعَّلَ بتشديدِ العينِ نحو تَكَلَّمَ، وتَفَاعَلَ نحو تَبَاعَدَ. والسُّداسِيُّ سِتَّةُ أبوابٍ: اسْتَفْعَلَ نحو اسْتَخْرَجَ، وافْعَوْعَلَ نحو اعْشَوْشَبَ، وافْعَوَّلَ بتشديدِ الواوِ نحو اجْلَوَّذَ، وافْعَنْلَلَ نحو اقْعَنْسَسَ، وافْعَنْلى نحو اسْلَنْقى، وافْعَالَّ بتشديدِ اللاّمِ نحو احْمارَّ.



[الرباعيُّ المزيدُ فيه]

ومَزِيدُ الرُّباعيِّ ثلاثةُ أبوابٍ: افْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ، وافْعَلَلَّ بتشديدِ اللّامِ الأخيرةِ نحو اقْشَعَرَّ، وتَفَعْلَلَ نحو تَدَحْرَجَ.

[الوجوه]

فصلٌ في الوُجُوهِ التي اشْتَدَّتِ الحاجَةُ إلى إخراجِها من المصدرِ، وهي سِتَّةٌ: الماضي والمضارعُ والأمرُ والنَّهيُ واسمُ الفاعلِ والمفعولِ.

[مصدرُ الثّلاثيِّ المجرَّد]

فأمَّا المصدَرُ فلا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ مِيمِيًّا أو غيرَ مِيمِيٍّ، فإنْ كانَ غيرَ ميميٍّ فهو سَماعِيٌّ، ونَعْني بالسَّماعِيِّ أنَّه يُحْفَظُ كلُّ مصدرٍ على ما جاءَ من العربِ ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّه لا قِياسَ لمصدرِ الثُّلاثيِّ، ومصدرُ غيرِ الثُّلاثيِّ قياسيٌّ، وإنْ كانَ ميميًّا فيُنْظَرُ في عينِ الفعلِ المضارعِ فإن كانَ مفتوحا أو مضموماً فالمصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ منه «مَفْعَلٌ» بفتحِ الميمِ والعينِ وسكونِ الفاءِ إلّا ما شَذَّ نحو المطلِعِ والمغرِبِ والمسجِدِ والمنسِكِ والمشرِقِ والمحزِرِ والمسكِنِ والمنبِتِ والمفرِقِ والمحشِرِ والمسقِطِ والمجمِعِ بكسرِ العينِ في الجميع وإن كان القياسُ الفتحَ، وإن كان مكسوراً فالمصدرُ الميميُّ منه «مَفْعَلٌ» بفتحِ الميمِ والعينِ وسكونِ الفاءِ إلاّ المرجِعَ والمصِيرَ؛ فإنّهما مصدران وقد جاءا بكسرِ العينِ، والزمانُ والمكانُ منه «مَفْعِلٌ» بكسرِ العينِ، هذا في الصَّحيحِ والأجوَفِ والمضاعَفِ والمهموزِ، وأمّا في الناقِصِ فالمصدرُ والزمانُ والمكانُ منه «مَفْعَلٌ» بفتحِ الميمِ والعينِ من جميعِ الأبوابِ، وفي المعتَلِّ الفاءِ «مَفْعِلٌ» بكسرِ العينِ من جميعِ الأبوابِ، واللَّفيفُ المقرونُ كالناقصِ، واللَّفيفُ المفروقُ كالمعتلِّ الفاءِ.

[مصدرُ الثلاثيِّ المزيدِ فيه]

وإنْ كان الفعلُ زائداً على الثُّلاثيِّ فالمصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ والمفعولُ من كلِّ بابٍ يكونُ على وزنِ مُضارعِ مجهولِ ذلك البابِ إلاّ أنَّكَ تُبْدِلُ حرفَ المضارعةِ بالميمِ المضمومةِ والفاعلُ منه بكسرِ العينِ.

[الماضي]

وأمّا الماضي فلا يَخْلُو من أنْ يكونَ الفعلُ مَعْروفًا أو مَجْهولاً، فإنْ كانَ مَعْروفًا فالحرفُ الأخيرُ من الماضي مَبْنِيٌّ على الفتحِ في الواحدِ والتثنيةِ سواءٌ كانَ مُذَكَّراً أو مُؤَنَّثًا، ومضمومٌ في جَمْعِ المذَكَّرِ الغائبِ، وساكِنٌ في البَواقِي مِنْ جَميعِ الأبوابِ، والحرفُ الأوَّلُ منه مفتوحٌ من جَميعِ الأبوابِ إلاّ مِنْ أبوابِ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ التي في أوَّلِها همزةُ الوَصْلِ.





[همزةُ الوصلِ]

وهمـزةُ الوَصْـلِ تَثْبُـتُ في الابتـداءِ وتَسْـقُطُ في الـدَّرْجِ، وهمـزةُ الوَصْـلِ همـزةُ ابْـنٍ وابنِـمٍ وابنـةٍ وامرِئٍ وامرأةٍ واثنين واثنتين واسمٍ واسْتٍ وأيْمُنٍ وهمزةُ الماضي والمصدرِ والأمْرِ مِنَ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ وأمرِ الحاضِرِ مِنَ الثُّلاثِيِّ والهمزةُ المتَّصِلَةُ بلامِ التعريفِ.

وهمـزةُ الوَصْلِ محذوفـةٌ في الوَصْلِ ومكسـورةٌ في الابتـداءِ إلاّ مـا اتَّصَلَ بـلامِ التعريفِ وهمـزةَ أيْمُنٍ؛ فإنَّهما مفتوحتان في الابتداء، وما يكونُ في أوَّلِ الأمْرِ من يَفْعُلُ بضمِّ العينِ؛ فإنّها مضمومةٌ في الابتداءِ تبعـًا للعينِ، وكذلك مضمومةٌ في الماضي المجهولِ مِنَ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ. وإنْ كانَ الفعلُ مجهولاً فالحرفُ الأخيرُ منه يكونُ مثلَ ما كانَ في المعروف، والحرفُ التي قبلَ الأخيرِ مكسورةٌ، والسَّاكنُ ساكنٌ على حالِهِ، وما بَقِيَ مضمومٌ.

[المضارعُ]

وأمّا المضارعُ فهو الذي يكونُ في أوَّلِهِ حرفٌ من حُرُوفِ «أَتَيْنَ» بشرطِ أنْ يكونَ ذلك الحرفُ زائداً على الماضي، وحروفُ المضارَعَةِ مَفْتُوحةٌ في المعروفِ مِنْ جَميعِ الأبوابِ إلاّ مِنَ الرُّباعيِّ أيَّ رُباعيٍّ كانَ؛ فإنَّها مضمومةٌ فيه، وما قبلَ لامِ الفعلِ المضارعِ مكسورٌ في الرُّباعيِّ والخُماسيِّ والسُّداسيِّ إلاّ مِنْ يَتَفَعَّلُ ويَتفاعَلُ ويَتَفَعْلَلُ؛ فإنَّه مفتوحٌ فيهنَّ، وفي المجهولِ حرفُ المضارَعَةِ مضمومةٌ، والسَّاكِنُ ساكِنٌ على حالِهِ، وما بَقِيَ مفتوحٌ كُلُّهُ ما عدا لامَ الفعلِ؛ فإنَّها مرفوعةٌ في المعروفِ والمجهولِ ما لم يكُنْ حرفٌ ناصِبٌ يَنْصِبُها أو جازِمٌ يَجْزِمُها.

[الأمرُ والنهيُ]

وأمّا الأمرُ والنَّهيُ فإنَّهما يكونانِ على لفظِ المضارعِ إلاّ أنَّهما مجزومانِ، وعلامةُ الجزمِ فيهما سقوطُ نونِ التثنيةِ وجمعِ المذكَّرِ والواحدةِ المخاطبةِ وفي البَواقي سكونُ لامِ الفعلِ الصحيحةِ وسكونُ لامِ الفعلِ المعتلَّةِ سِوى نونِ جمعِ المؤنَّثِ؛ فإنّ نونَه ثابتةٌ في الجزم وغيرِه. وأمرُ الحاضِرِ مِنَ المعروفِ تُحْذَفُ منه حَرْفُ المضارَعَةِ وتدخُلُ عليه همزةُ الوَصْلِ إنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارَعَةِ ساكِنًا وإنْ كانَ مُتَحرِّكًا فيُسْكَنُ آخِرُه، وهو مَبْنِيٌّ على الوَقْفِ والمبنيُّ على الوَقْفِ كالمجزومِ في اللَّفْظِ.

[اسمُ الفاعل]

وأمّا الفاعِلُ فيُنْظَرُ في عينِ الفعلِ الماضي فإنْ كانَ مفتوحًا فوزنُهُ ناصِرٌ وإن كان مضمومًا فوزنُهُ عظيمٌ وضَخِمٌ وإن كان مكسوراً فوزنُهُ من المتعدِّي عالمٌ ومن اللّازمِ يأتي على أربعةِ أوزانٍ: مَريضٌ وزَمِنٌ بفتح الزايِ وكسرِ الميمِ، وأحمَرُ للمذكَّرِ، وحَمْراءُ بالمدِّ للمؤنَّثِ، وجمعُهما حُمْرٌ بضمِّ الحاءِ وسكونِ الميمِ، وتثنيةُ أحمَرَ أحمرانِ، وتثنيةُ حَمْراءَ حَمْراوانِ، وعَطْشانُ للمذكَّرِ،





وعَطْشى بفتحِ العينِ وسكونِ الطَّاءِ وبالقصرِ للمؤنَّثِ، وجمعُهما عِطاشٌ بكسرِ العينِ، وتثنيةُ عَطْشانَ عَطْشانانِ، وتثنيةُ عَطْشى عَطْشَيَانِ. واختَصَرْتُ بذِكْرِ ما يُمْكِنُ ضَبْطُهُ من الفاعلِ وتَرَكْتُ ما عَداهُ.

[اسمُ المفعول]

وأمّا المفعولُ من جميعِ الثُّلاثِيِّ فوزنُهُ مجبورٌ وكَسِيرٌ، وقد ذَكَرْنا الفاعِلَ والمفعولَ مِنَ الزّائدِ على الثُّلاثِيِّ في المصدرِ الميميِّ.

[أوزانُ المبالغة]

وأوزانُ المبالغةِ: جَهُولٌ، وصِدِّيقٌ، وكَذّابٌ، وغُفُلٌ بضمِّ الغينِ والفاءِ، ويَقُظٌ بفتحِ الياءِ وضمِّ القافِ، ومِدْرارٌ، ومِكْثِيرٌ، ولُعَنَةٌ بضمِّ اللامِ وفتحِ العينِ، فإنْ أسْكَنْتَ العينَ من الوزنِ الأخيرِ يَصِيرُ بمعنى المفعولِ.

[تصريفُ الأفعال الصحيحة]

فصلٌ في تصريفِ الأفْعالِ الصَّحيحةِ، يَتَصَرَّفُ الماضي والمستقبلُ والأمرُ والنَّهيُ مِنَ المعروفِ والمجهولِ على أرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهًا: ثَلاثةٌ للغائِبِ، وثَلاثةٌ للغائِبَةِ، وثَلاثةٌ للمخاطَبِ، وثَلاثةٌ للمخاطَبَةِ، ووَجْهانِ للمُتَكَلِّمِ رَجُلاً كان أو امرأةً غَيْرَ أنَّه لا يَأْتِي الوجهانِ للمُتَكَلِّمِ في المعروفِ من الأمرِ والنَّهيِ. والفاعلُ يَتَصَرَّفُ على عَشَرَةِ أوْجُهٍ: منها جمعُ المذكَّرِ أربعةُ ألفاظٍ، ومنها جمعُ المؤنَّثِ لفظان. والمفعولُ يَتَصَرَّفُ على سبعَةِ أوْجُهٍ: منها جمعُ المذكَّرِ لفظانِ، وجمعُ المؤنَّثِ لفظٌ واحدٌ.

[نونا التأكيدِ]

ونونُ التَّأكيدِ المشدَّدَةُ تَدْخُلُ على جميعِ الأمرِ والنَّهيِ من المعروفِ والمجهولِ، والمخفَّفَةُ كذلك غيرَ أنَّها لا تَدْخُلُ في التثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ، والمخفَّفَةُ ساكنةٌ، والمشدَّدَةُ مفتوحةٌ إلاّ في التثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ؛ فإنَّها مكسورةٌ فيهما، وما قبلَهما مكسورٌ في الواحدَةِ الحاضِرَةِ ومضمومٌ في جمعِ المذكَّرِ ومفتوحٌ في البَواقي.

[أمثلةُ الماضي والمستقبلِ والأمرِ والنَّهيِ]

مثالُ الماضي من المعروفِ نَصَرَ نَصَرا نَصَروا إلخ، ومن المجهولِ نُصِرَ نُصِرا نُصِرُوا إلخ، ومثالُ المستقبلِ يَنْصُرُ يَنْصُرانِ يَنْصُرُونَ إلخ، ومن المجهولِ يُنْصَرُ يُنْصَرانِ يُنْصَرُونَ إلخ، ومثالُ أمرِ الغائبِ لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرا لِيَنْصُرُوا إلخ، ومثالُ أمرِ الحاضرِ اُنْصُرْ اُنْصُرا اُنْصُرُوا اُنْصُرِي اُنْصُرا اُنْصُرْنَ، ومن المجهولِ لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرا لِتُنْصَرُوا إلخ، وكذلك النَّهيُ من المعروفِ والمجهولِ إلاّ





أنَّـه زِيـدَ في أوَّلِـهِ «لا». وتقـولُ في نـونِ التأكيـدِ المشـدَّدَةِ في أمـرِ الغائـبِ لِيَنْصُـرَنَّ لِيَنْصُـرانِّ لِيَنْصُـرُنَّ لِتَنْصُـرَنَّ لِتَنْصُـرانِّ لِيَنْصُرْنـانِّ، وفي أمرِ الحاضـرِ اُنْصُـرَنَّ اُنْصُـرانِّ اُنْصُـرُنَّ اُنْصُـرِنَّ اُنْصُـرانِّ اُنْصُرْنـانِّ، وفي الخفيفَـةِ لِيَنْصُـرَنْ لِتَنْصُـرَنْ لِيَنْصُـرُنْ بفتـحِ الـراءِ في الواحـدِ المذكَّـرِ والواحـدَةِ الغائبـةِ وضَمِّهـا في جمـعِ المذكَّـر، وفي المخاطَـبِ اُنْصُـرَنْ اُنْصُـرُنْ اُنْصُـرِنْ، وكذلـك النَّهـيُ مـن المعـروفِ والمجهـولِ.

[أمثلةُ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ]

ومثـالُ الفاعِـلِ ناصِـرٌ ناصِـرانِ ناصـرُونَ نُصَّـارٌ ونُصَّـرٌ بضـمِّ النـونِ وفتـحِ الصَّـادِ والتَّشـديدِ فيهمـا، ونَصَـرَةٌ بفتـحِ النـونِ والصَّـادِ والـرَّاءِ مـع التخفيـفِ، ناصِـرَةٌ ناصِرَتـانِ ناصِـراتٌ ونَوَاصِـرُ، ومثـالُ المفعـولِ مَنْصُـورٌ مَنْصُـورانِ مَنْصُـورُونَ ومَناصِـرُ بِفَتْـحِ الميـمِ، مَنْصُـورَةٌ مَنْصُورَتـانِ مَنْصُـوراتٌ.

[أمثلةُ الرباعيِّ المجرَّدِ]

ومثـالُ الرُّباعِـيِّ المجـرَّدِ دَحْـرَجَ يُدَحْـرِجُ بِكَسْـرِ الـرَّاءِ، دَحْرَجَـةً بِفَتْـحِ الـدَّالِ وسُـكونِ الحـاءِ، ودِحْراجـاً بِكَسْرِ الـدَّالِ وسُكونِ الحاءِ، فهُـوَ مُدَحْـرِجٌ بِكَسْرِ الـرَّاءِ، وذاكَ مُدَحْـرَجٌ بِفَتْـحِ الـرَّاءِ، والأمْـرُ دَحْـرِجْ بِفَتْـحِ الـدَّالِ وكَسْـرِ الـرَّاءِ، والنَّهْـيُ لا تُدَحْـرِجْ بِضَـمِّ التَّـاءِ وفَتْـحِ الـدَّالِ وكَسْـرِ الـرَّاءِ، وكذلـك تصريـفُ الملحَقَـاتِ.

[أمثلةُ الرباعيِّ المزيدِ فيه]

ومثالُ الرُّباعِـيِّ المزيـدِ فيه أخْـرَجَ يُخْـرِجُ إخْراجـاً فهُـوَ مُخْـرِجٌ وذاك مُخْـرَجٌ والأمْـرُ أخْـرِجْ والنَّهْيُ لا تُخْـرِجْ بِضَـمِّ التَّـاءِ وكَسْـرِ الـرَّاءِ فيهمـا، وقـد حُذِفَـتِ الهمـزةُ مِـنْ مُسْـتَقْبَلِ هـذا البـابِ لِئَـلاّ يَجْتَمِـعَ همزتـانِ في نَفْـسِ المتكلِّـمِ، وكذلـك حُذِفَـتْ مِـنَ الفاعـلِ والمفعـولِ وأمـرِ الغائِـبِ والنَّهـيِ اِطّـراداً للبـابِ. وخَـرَّجَ يُخَـرِّجُ تَخْرِيجـاً وتَخْرِجَـةً بِكَسْـرِ الـرّاءِ وفَتْـحِ التّـاءِ فيهمـا، فهُـوَ مُخَـرِّجٌ بِكَسْـرِ الـرَّاءِ، وذاك مُخَـرَّجٌ بِفَتْـحِ الـرَّاءِ، والأمـرُ خَـرِّجْ، والنَّهْـيُ لا تُخَـرِّجْ بِضَـمِّ التَّـاءِ وكَسْـرِ الـرَّاءِ فيهمـا، وخاصَـمَ يُخاصِـمُ بكَسْـرِ الصَّـادِ مُخاصَمَـةً بِفَتْـحِ الصَّـادِ، وخِصامًـا بِكَسْـرِ الخـاءِ، فهُـوَ مُخاصِـمٌ، وذاك مُخاصَـمٌ، والأمْـرُ خاصِـمْ، والنَّهْـيُ لا تُخاصِـمْ بِضَـمِّ التَّـاءِ، ومَجْهُـولُ الماضِـي خُوصِـمَ إلـى آخـره. ومَجْهُـولُ المضـارِعِ يُخاصَـمُ بِفَتْـحِ الصَّـادِ.

[أمثلةُ الخماسيِّ]

ومثـالُ الخُماسِـيِّ اِنْكَسَـرَ، يَنْكَسِـرُ، اِنْكِسـاراً بِكَسْـرِ الهمـزةِ، فهُـوَ منْكَسِـرٌ بكَسْـرِ السِّـينِ، وذاك مُنْكَسَـرٌ بـهِ، والأمْـرُ اِنْكَسِـرْ، والنَّهْـيُ لا تَنْكَسِـرْ بكَسْـرِ السِّـينِ فيهمـا. واكْتَسَـبَ، يَكْتَسِـبُ بِكَسْـرِ السِّـينِ، اِكْتِسـابًا، فهُـوَ مُكْتَسِـبٌ، وذاكَ مُكْتَسَـبٌ بـهِ، والأمْـرُ اِكْتَسِـبْ، والنَّهْـيُ لا تَكْتَسِـبْ بكَسْـرِ السِّـينِ فيهمـا. واصْفَـرَّ يَصْفَـرُّ بِفَتْـحِ الفـاءِ فيهمـا، اِصْفِـراراً، فهُـوَ مُصْفَـرٌّ بِفَتْـحِ الفـاءِ، وذاكَ مُصْفَـرٌّ بـهِ، والأمْـرُ اِصْفَـرَّ، والنَّهْـيُ لا تَصْفَـرَّ بِفَتْـحِ الفـاءِ فيهمـا، وتَكَسَّـرَ يَتَكَسَّـرُ بِفَتْـحِ السِّـينِ فيهمـا، تَكَسُّـراً بِضَـمِّ السِّـينِ، فهُـوَ





مُتَكَسِّرٌ بِكَسْرِ السِّينِ، وذاكَ مُتَكَسَّرٌ بِهِ بِفَتْحِ السِّينِ، والأمْرُ تَكَسَّرْ، والنَّهْيُ لا تَتَكَسَّرْ بِفَتْحِ السِّينِ فيهما. وتَصالَحَ، يَتَصالَحُ بِفَتْحِ اللامِ فيهما، تَصالُحاً بِضَمِّ اللامِ، فهُوَ مُتَصالِحٌ بِكَسْرِ اللامِ، وذاكَ مُتَصالَحٌ بِفَتْحِ اللامِ، والأمْرُ تَصالَحْ، والنَّهْيُ لا تَتَصالَحْ بِفَتْحِ اللّامِ فيهما.

وأمّا اِدَّثَّرَ واِثّاقَلَ فأصْلُ الأوَّلِ تَدَثَّرَ كَتَكَسَّرَ وأصْلُ الثّاني تَثاقَلَ كَتَصالَحَ، فأُدْغِمَتِ التّاءُ فيهما فيما بعدَهما، ثم أُدْخِلَتْ همزةُ الوَصْلِ لِيُمْكِنَ الابْتِداءُ بها؛ لأنَّ السّاكِنَ لا يُبْتَدَأُ بِهِ. وتصريفُهُ اِدَّثَّرَ يَدَّثَّرُ بِفَتْحِ الثّاءِ فيهما، اِدَّثُّراً بِضَمِّ الثّاءِ، فهُوَ مُدَّثِّرٌ بِكَسْرِ الثّاءِ، وذاكَ مُدَّثَّرٌ عليه بِفَتْحِ الثّاءِ، والأمْرُ اِدَّثَّرْ، والنَّهْيُ لا تَدَّثَّرْ بِفَتْحِ الثّاءِ فيهما وبِفَتْحِ الدّالِ والتَّشْديدِ في الجميع. واثّاقَلَ يَثّاقَلُ بِفَتْحِ القافِ فيهما، اِثّاقُلاً بِضَمِّ القافِ، فهُوَ مُثّاقِلٌ بِكَسْرِ القافِ، وذاكَ مُثّاقَلٌ عليه بِفَتْحِ القافِ، والأمْرُ اِثّاقَلْ، والنَّهْيُ لا تَثّاقَلْ بِفَتْحِ القافِ فيهما، والثّاءُ مُشَدَّدَةٌ في الجميع. وتَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ بِفَتْحِ الرّاءِ فيهما، تَدَحْرُجاً بِضَمِّ الرّاءِ، فهُوَ مُتَدَحْرِجٌ بِكَسْرِ الرّاءِ، وذاكَ مُتَدَحْرَجٌ بِهِ بِفَتْحِ الرّاءِ، والأمرُ تَدَحْرَجْ، والنَّهْيُ لا تَتَدَحْرَجْ بِفَتْحِ الرّاءِ فيهما.

[أمثلةُ السداسيِّ]

ومثالُ السُّداسِيِّ اِسْتَغْفَرَ، يَسْتَغْفِرُ بِكَسْرِ الفاءِ، اِسْتِغْفاراً، فهُوَ مُسْتَغْفِرٌ بِكَسْرِ الفاءِ، وذاكَ مُسْتَغْفَرٌ بِفَتْحِ الفاءِ، والأمْرُ اِسْتَغْفِرْ، والنَّهْيُ لا تَسْتَغْفِرْ بِكَسْرِ الفاءِ فيهما. واشْهَابَّ، يَشْهَابُّ، اِشْهِيبَاباً، فهُوَ مُشْهَابٌّ، وذاكَ مُشْهَابٌّ بِهِ، والأمْرُ اِشْهَابَّ، والنَّهْيُ لا تَشْهَابَّ بِتَشْديدِ الباءِ في الجَميعِ إلاّ في المصدَرِ. واغْدَوْدَنَ، يَغْدَوْدِنُ بِكَسْرِ الدّالِ الثّانِيَةِ، اِغْدِيدَاناً، فهُوَ مُغْدَوْدِنٌ، وذاكَ مُغْدَوْدَنٌ عليه، والأمْرُ اِغْدَوْدِنْ، والنَّهْيُ لا تَغْدَوْدِنْ بِكَسْرِ الدّالِ الثّانِيَةِ فيهما. واِجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ بِكَسْرِ الواوِ، اِجْلِوّاذاً بكسرِ اللامِ، فهُوَ مُجْلَوِّذٌ، وذاكَ مُجْلَوَّذٌ بهِ، والأمْرُ اِجْلَوِّذْ، والنَّهْيُ لا تَجْلَوِّذْ بكسرِ الواوِ فيهما والواوُ مُشَدَّدَةٌ في الجَميعِ. واسْحَنْكَكَ، يَسْحَنْكِكُ بكسرِ الكافِ الأُولى، اِسْحِنْكاكاً، فهُوَ مُسْحَنْكِكٌ، وذاكَ مُسْحَنْكَكٌ بِهِ، والأمرُ اِسْحَنْكِكْ، والنَّهْيُ لا تَسْحَنْكِكْ بكسرِ الكافِ الأُولى فيهما. واسْلَنْقى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقاءً، فهُوَ مُسْلَنْقٍ، وذاكَ مُسْلَنْقى عليه، والأمرُ اِسْلَنْقِ، والنَّهْيُ لا تَسْلَنْقِ بكسرِ القافِ فيهما. واقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ بكسرِ العينِ، اِقْشِعْراراً بسكونِ العينِ، فهُوَ مُقْشَعِرٌّ، وذاكَ مُقْشَعَرٌّ بِهِ، والأمرُ اِقْشَعِرَّ، والنَّهيُ لا تَقْشَعِرَّ بكسرِ العينِ فيهما والرّاءُ مُشَدَّدَةٌ في الجميعِ إلاّ في المصدَرِ. واحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ بكسرِ الجيمِ، اِحْرِنْجاماً، فهُوَ مُحْرَنْجِمٌ، وذاكَ مُحْرَنْجَمٌ بِهِ، والأمرُ اِحْرَنْجِمْ، والنَّهْيُ لا تَحْرَنْجِمْ بكسرِ الجيمِ فيهما.

*** *** ***





[فوائد]

[الأولى في أسبابِ تعدِّي الفعلِ]

فَصْلٌ في الفَوائِدِ: اللاّزِمُ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا بِأَحَدِ ثَلاثَةِ أَسْبابٍ؛ بِزِيادَةِ الهمزةِ في أَوَّلِهِ، وتَشْدِيدِ عينِهِ، وحَرْفِ الجَرِّ في آخِرِهِ نحو أَخْرَجْتُهُ، وخَرَّجْتُهُ، وخَرَجْتُ بِهِ مِنَ الدَّارِ، وبِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ تَفَعَّلَ وتَفَعْلَلَ مُشَدَّدَةَ العينِ ومُكَرَّرَةَ اللاّمِ.

[الثانية في أسبابِ لزوم الفعلِ]

والمتعَدِّي يَصِيرُ لازِمًا بِحَذْفِ أَسْبابِ التَّعْدِيَةِ، وبِنَقْلِهِ إلى بابِ اِنْكَسَرَ، وبابُ فَعْلَلَ يَصِيرُ لازِمًا بِزِيادةِ التَّاءِ في أَوَّلِهِ. ولا يَجيءُ المفعولُ به والمجهولُ من اللاّزِمِ؛ لأنَّ اللاّزِمَ من الأفْعالِ هُوَ ما لا يَحْتاجُ إلى المفعولِ به، والمتعدِّي بخلافِهِ.

[الثالثة في بابي المفاعلة والتفاعل]

وبابُ فاعَلَ يَكونُ للمُشَارَكَةِ بينَ الإثنَيْنِ نحو ناضَلْتُهُ إلاّ قَليلاً نحو طارَقْتُ النَّعْلَ، وعاقَبْتُ اللِّصَّ. وبابُ تفاعَلَ أيضًا يكونُ بينَ الاثنَيْنِ فصاعِداً نحو تَدَافَعْنا، وتَصَالَحَ القومُ، وقد يَكونُ لإظهارِ ما ليسَ في الباطنِ نحو تمارَضْتُ أي أظْهَرْتُ المرَضَ وليسَ بي مَرَضٌ.

[الرابعة في الإبدال في باب إفتعل]

وإذا كانَ فاءُ الفِعْلِ من اِفْتَعَلَ حرفًا مِنْ حُروفِ الإطْباقِ -وهي الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ- يَصِيرُ تاءُ اِفْتَعَلَ طاءً نحو اِصْطَبَرَ واِضْطَرَبَ واِطَّرَدَ واِظَّهَرَ. وإذا كانَ فاءُ اِفْتَعَلَ دالاً أو ذالاً أو زاءً يَصِيرُ تاءُ اِفْتَعَلَ دالاً نحو اِدَّمَعَ، واِذَّكَرَ بإدغامِ الدَّالِ في الذَّالِ، واِزْدَجَرَ. وإذا كانَ فاؤُهُ واواً أو ياءً أو ثاءً قُلِبَتِ الواوُ والياءُ والثَّاءُ تاءً ثمّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ في تاءِ اِفْتَعَلَ نحو اِتَّقى واِتَّسَرَ واِتَّغَرَ.

[الخامسة في حروف الزيادة]

والحروفُ التي تُزَادُ في الأسْماءِ والأفْعالِ عَشَرَةٌ مَجْموعُها «اليَوْمَ تَنْسَاهُ»، فإذا كانَتْ كَلِمَةٌ وعَدَدُها زَائِدٌ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ وفيها حرفٌ واحدٌ من هذِهِ الحروفِ فاحْكُمْ بأنَّها زائِدَةٌ إلاّ أنْ لا يَكُونَ لها مَعْنىً بِدُونِها نحو وَسْوَسَ.

[السادسة في المتعدّي واللاّزم من الأبواب]

وأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا مُتَعَدِّيَةٌ إلاّ دَرْبَخَ؛ فإنَّهُ لازمٌ. وأَبْوَابُ الخُمَاسِيِّ كُلُّها لَوَازِمُ إلاّ ثَلاثَةَ أَبْوَابٍ: اِفْتَعَلَ وتَفَعَّلَ وتَفاعَلَ؛ فإنَّها مُشْتَرَكَةٌ بينَ اللاّزمِ والمتعدِّي. وأبوابُ السُّداسِيِّ كُلُّها لَوَازِمُ إلاّ بابَ اِسْتَفْعَلَ؛ فإنَّه مُشْتَرَكٌ بينَ اللاّزمِ والمتعدِّي، وكَلِمَتَيْنِ مِنْ بابِ اِفْعَنْلى؛ فإنَّهما مُتَعَدِّيانِ، وهما «اِسْرَنْدَاهُ» و«اِغْرَنْدَاهُ»، مَعْناهما غَلَبَ عليه وقَهَرَهُ.





[السابعة في معاني همزةِ أَفْعَلَ]

وهمـزةُ أَفْعَـلَ تَجِـيءُ لمعـانٍ: لِلتَّعْدِيَـةِ نحـو أَكْرَمْتُـهُ، ولِلصَّيْـرُورَةِ نحـو أَمْشـى الرَّجُـلُ أي صـارَ ذا ماشِـيَةٍ، ولِلْوِجْـدَانِ نحـو أَبْخَلْتُـهُ أي وَجَدْتُـهُ بَخِيـلاً، ولِلْحَيْنُونَـةِ نحـو أَحْصَـدَ الـزَّرْعُ أي حـانَ وقـتُ حَصَـادِهِ، ولِلْإزالَـةِ نحـو أَشْـكَيْتُهُ أي أَزَلْـتُ عنه الشِّـكايَةَ، ولِلدُّخـولِ في الشَّـيْءِ نحـو أَصْبَـحَ الرَّجُـلُ إذا دَخَـلَ في الصَّبَـاحِ، ولِلْكَثْـرَةِ نحـو أَلْبَـنَ الرَّجُـلُ إذا كَثُـرَ عِنْـدَهُ اللَّبَـنُ.

[الثامنة في معاني سين إستفعلَ]

وسـينُ اِسْـتَفْعَلَ أيضـاً يَجِـيءُ لمعـانٍ: لِلطَّلَـبِ نحـو أَسْـتَغْفِرُ اللهَ أي أَطْلُـبُ مِنْـهُ المغفـرةَ، ولِلسُّـؤالِ نحـو اِسْـتَخْبَرَ أي سَـأَلَ الخَبَـرَ، ولِلتَّحَـوُّلِ نحـو اِسْـتَحَلَّ الخمـرُ خـلاًّ أي اِنْقَلَـبَ الخَمْـرُ خـلاً، ولِلْإعْتِقَـادِ نحـو اِسْـتَكْرَمْتُهُ أي اِعْتَقَـدْتُ أنَّـه كريـمٌ، ولِلْوِجْـدانِ نحـو اِسْـتَجَدْتُ شَـيْئًا أي وَجَدْتُـهُ جَيِّـداً، ولِلتَّسْـلِيمِ نحـو قولِهـم اِسْـتَرْجَعَ القـومُ عنـد المصِيبَـةِ أي قالـو إنَّـا للهِ وإنَّـا إليـه راجِعـونَ.

[التاسعة في الأقسام السبعة]

وحـروفُ المـدِّ واللِّيـنِ والزَّوَائِـدِ والعِلَّـةِ واحِـدَةٌ، وهـي الـواوُ واليـاءُ والألِـفُ. وكُلُّ فعـلٍ مـاضٍ في أَوَّلِـهِ حـرفٌ مـن هـذِهِ الحـروفِ يُسَـمّى مُعْتَـلاً ومِثَـالاً نحـو وَعَـدَ ويَسَـرَ. وإنْ كانَ في وَسَـطِهِ يُسَـمّى أَجْـوَفَ نحـو قـالَ وكالَ. وإنْ كانَ في آخِـرِهِ يُسَـمّى ناقِصـاً نحـو غَـزَا ورَمـى. وإنْ كانَ فيـه حرفـانِ مِـنْ هـذِهِ الحـروفِ فـإنْ كانـا عينَـهُ ولامَـهُ يُسَـمّى اللَّفِيـفَ المقْـرُونَ نحـو رَوى وطَـوى، وإنْ كانـا فـاءَهُ ولامَـهُ يُسَـمّى اللَّفِيـفَ المفْـرُوقَ نحـو وَقـى ووَلِـيَ. وكُلُّ فعـلٍ عينُـهُ ولامُـهُ حرفـانِ مِـنْ جنسٍ واحِـدٍ أُدْغِـمَ أَوَّلُهمـا في الآخَـرِ دَفْعـاً لِلثِّقَـلِ يُسَـمّى مُضَاعَفـاً نحـو مَـدَّ. وكُلُّ فِعْـلٍ فيـهِ همـزةٌ فـإنْ كانَـتْ في أَوَّلِـهِ يُسَـمّى مَهْمُـوزَ الفـاءِ نحـو أَخَـذَ، وإنْ كانَـتْ في وَسَـطِهِ يُسَـمّى مَهْمُـوزَ العيـنِ نحـو سَـأَلَ، وإنْ كانَـتْ في آخِـرِهِ يُسَـمّى مَهْمُـوزَ الـلّامِ نحـو قَـرَأَ. وكلُّ فعـلٍ خـالٍ مِـنْ هـذِهِ الأقسـامِ السِّـتَّةِ يُسَـمّى صَحِيحـاً، وقـد مَـرَّ بَحْثُـهُ في بـابِ الصَّحيـحِ، وسَـنَذْكُرُ بحـثَ الأقسـامِ السِّـتَّةِ علـى سَـبِيلِ الإخْتِصَـارِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

[بابُ المعتلّاتِ والمضاعفِ والمهموزِ]

[أحكامُ المعتلّاتِ]

الـواوُ واليـاءُ إذا تَحَرَّكَتَـا وانْفَتَـحَ مـا قَبْلَهمـا قُلِبَتَـا أَلِفـاً نحـو قـالَ وكالَ، ومثالُهمـا مِـنَ النَّاقِـصِ غَـزَا ورَمـى. وتقـولُ في تَثْنِيَتِهمـا غَـزَوَا ورَمَيَـا فـلا تُقْلَبَـانِ ألِفـاً، ولا تُقْلَبَـانِ أيضـاً في جمـعِ المؤنَّـثِ والمواجَهَـةِ ونَفْـسِ المتكلِّـم؛ لأنَّ الـواوَ السَّـاكِنَةَ واليـاءَ السَّـاكِنَةَ لا تُقْلَبَـانِ ألفـاً إلاّ في مَوْضِـعٍ يَكـونُ سُـكُونُهما غيـرَ أَصْلِـيٍّ بـأنْ نُقِلَـتْ حَرَكَتُهمـا إلـى مـا قبلَهمـا نحـو أَقَـامَ وأَبَـاعَ.





وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ غَزَوْا ورَمَوْا، والأصلُ غَزَوُوا ورَمَيُوا، قُلِبَتَا ألفًا؛ لِتَحَرُّكِهِما وانْفِتاحِ ما قَبْلَهُمَا، فاجتَمَعَ ساكنانِ؛ أحَدُهما الألِفُ المقلوبَةُ والثَّاني واوُ الجمعِ، فحُذِفَتِ الألِفُ المقلوبَةُ؛ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، فبَقِيَ غَزَوْا ورَمَوْا.

وتقولُ في المؤنَّثَةِ الغائِبَةِ غَزَتْ ورَمَتْ، والأصلُ غَزَوَتْ ورَمَيَتْ، قُلِبَتَا ألِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتَاحِ ما قبلَهما، فاجْتَمَعَ ساكِنَانِ؛ أحدُهما الألِفُ المقلوبَةُ والثَّاني التَّاءُ، فحُذِفَتِ الألِفُ المقلوبَةُ؛ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، فبَقِيَ غَزَتْ ورَمَتْ.

وتقولُ في تَثْنِيَةِ المؤنَّثِ غَزَتَا ورَمَتَا، والأصلُ غَزَوَتَا ورَمَيَتَا، قُلِبَتَا ألِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتَاحِ ما قبلَهما، فحُذِفَتِ الألِفُ؛ لِسُكونِها وسكونِ التَّاءِ؛ لأنَّ التَّاءَ كانَتْ ساكِنَةً في الأصلِ فحُرِّكَتْ لألِفِ التَّثْنِيَةِ، فحَرَكَتُهَا عارِضَةٌ، والعارِضُ كالمعدُومِ، فبَقِيَ غَزَتَا ورَمَتَا.

وتقولُ في جمعِ المؤنَّثِ من الأجْوَفِ قُلْنَ وكِلْنَ، والأصلُ قَوَلْنَ وكَيَلْنَ، قُلِبَتَا ألِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتاحِ ما قبلَهما، ثم حُذِفَتِ الألِفُ؛ لِسُكونِها وسكونِ اللَّامِ، فبَقِيَ قَلْنَ وكَلْنَ بفتحِ القافِ والكافِ، ثم نُقِلَتْ فتحةُ القافِ إلى الضمَّةِ والكافِ إلى الكسرةِ؛ لِتَدُلَّ الضَّمَّةُ على الواوِ المحذوفَةِ والكسرةُ على الياءِ المحذوفَةِ؛ لأنَّ المتولِّدَ مِنَ الضَّمَّةِ الواوُ ومِنَ الكسرةِ الياءُ ومِنَ الفتحةِ الألِفُ.

والياءُ إذا انْكَسَرَ ما قبلَها تُرِكَتْ على حالِها ساكِنَةً كانَتْ أو مُتَحَرِّكَةً إذا كانَتِ الحركةُ فتحةً نحو خَشِيَ وخَشِيْتُ، والياءُ السَّاكِنَةُ إذا انْضَمَّ ما قبلَها قُلِبَتْ واوًا نحو أيْسَرَ يُوْسِرُ، والأصلُ يُيْسِرُ.

وتقولُ في مَجْهُولِ الأجْوَفِ قِيلَ، والأصْلُ قُوِلَ، فاسْتُثْقِلَتْ ضَمَّةُ القافِ قبلَ كسرةِ الواوِ، فأُسْكِنَتِ القافُ ونُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إليها، فصارَتِ القافُ مكسورةً والواوُ ساكِنَةً، ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لأنَّ الواوَ السَّاكِنَةَ إذا انْكَسَرَ ما قبلَها قُلِبَتْ ياءً.

والواوُ المتحرِّكَةُ إذا وَقَعَتْ في آخِرِ الكَلِمَةِ وانْكَسَرَ ما قبلَها قُلِبَتْ ياءً نحو غَبِيَ والأصلُ غَبِوَ من الغَبَاوَةِ، وهي عَكْسُ الإدْرَاكِ، وكذا دُعِيَ مجهولُ دَعَا، والأصلُ دُعِوَ.

وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ من مَجْهُولِ النَّاقصِ غُزُوا، والأصلُ غُزِيُوا، فأُسْكِنَتِ الزَّايُ، ثمّ نُقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى الزَّايِ، وحُذِفَتِ الياءُ؛ لسكونِها وسكونِ الواوِ، فبَقِيَ غُزُوا.

وكلُّ واوٍ وياءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ ويكونُ ما قبلَهُمَا حرفًا صحيحًا سَاكِنًا نُقِلَتْ حركتُهُما إلى الحرفِ الصَّحيحِ نحو يَقُولُ ويَكِيلُ ويَخَافُ، والأصْلُ يَقْوُلُ ويَكْيِلُ ويَخْوَفُ، نُقِلَتْ حركتُهُما لما قبلَهُمَا في الكُلِّ، وإنّما قُلِبَتْ واوُ يَخَافُ ألفًا؛ لِكَوْنِ سُكُونِها غَيْرَ أصْلِيٍّ وانْفِتَاحِ ما قَبْلَهَا.





وكُلُّ واوٍ وياءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ إذا وَقَعَتَا في لامِ الفِعْلِ وما قَبْلَهُمَا حرفٌ صحيحٌ مُتَحَرِّكٌ أُسْكِنَتَا ما لم يَكُنْ مَنْصوباً نحو يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشى؛ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ على الواوِ والياءِ، والأصْلُ يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ، وقُلِبَتْ ياءُ يَخْشى ألِفاً؛ لِتَحَرُّكِهَا وانْفِتَاحِ ما قَبْلَهَا. وتَتَحَرَّكُ الواوُ والياءُ إذا كانَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ نحو لَنْ يَغْزُوَ ولَنْ يَرْمِيَ؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ عليهِمَا.

وتقولُ في التَّثنيةِ يَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ ويَخْشَيَانِ. وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ يَغْزُونَ ويَرْمُونَ ويَخْشَوْنَ، والأصلُ يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ ويَخْشَيُونَ، فأُسْكِنَتِ الواوُ والياءُ؛ لِوُقوعِهِما في لامِ الفعلِ واستثقالِ الضَّمَّةِ عليهما، فاجْتَمَعَ ساكنانِ؛ الواوُ والياءُ وبعدَهما واوُ الجمعِ، فحُذِفَ ما كانَ قبلَ واوِ الجمعِ، وقُلِبَتْ ياءُ يَخْشَيُونَ ألِفاً؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قبلَها، وضُمَّتِ الميمُ في يَرْمُونَ؛ لِتَصِحَّ واوُ الجمعِ.

وتقولُ في الوَاحِدَةِ المخاطَبَةِ تَغْزِينَ، والأصلُ تَغْزُوِينَ، فأُسْكِنَتِ الزَّاءُ؛ لاستثقالِ الضَّمَّةِ عليها قَبْلَ كَسْرةِ الواوِ، ونُقِلَتْ كَسْرَةُ الواوِ إلى الزَّاءِ، وحُذِفَتِ الواوُ؛ لِسُكونِها وسُكونِ الياءِ.

وتقولُ في اسمِ الفاعلِ من الأجْوَفِ قائِلٌ، وكانَ في الماضي قالَ، فزِيدَتِ الألِفُ لاسْمِ الفاعلِ، فاجتَمَعَ ألِفانِ؛ أحدُهما ألِفُ اسمِ الفاعلِ والآخَرُ الألِفُ المقلوبَةُ مِنْ عينِ الفعلِ، فقُلِبَتِ الألِفُ المقلوبَةُ من عينِ الفعلِ همزةً، وكذلك كائِلٌ.

واسمُ الفاعلِ من النَّاقِصِ منصوبٌ في حالةِ النَّصبِ نحو رَأيْتُ غازِياً ورامِياً، فلا يَتَغَيَّرُ، وتقولُ في الرَّفعِ والجرِّ هذا غازٍ ورامٍ ومرَرْتُ بغازٍ ورامٍ، والأصلُ غازِيٌ ورامِيٌ، فأُسْكِنَتِ الياءُ كما ذكَرْنا، فاجتَمَعَ ساكِنَانِ؛ الياءُ والتنوينُ، فحُذِفَتِ الياءُ، وبَقِيَ التنوينُ، فإنْ أدْخَلْتَ الألِفَ واللامَ سَقَطَ التنوينُ وتَعُودُ الياءُ ساكِنَةً، فتقولُ هذا الغازِي والرَّامي ومررتُ بالغازي والرَّامِي.

وتقولُ في مَفْعُولِ الأجْوَفِ مَقولٌ والأصْلُ مَقْوُولٌ، ففُعِلَ به ما ذكَرْنا. وتقولُ في بناءِ اليائِيِّ مَكِيلٌ والأصْلُ مَكْيُولٌ، فنُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الكافِ، فحُذِفَتِ الياءُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وكُسِرَتِ الكافُ؛ لِتَدُلَّ على الياءِ المحذوفةِ، فلَمَّا انْكَسَرَتِ الكافُ صارَتْ واوُ المفعولِ ياءً؛ لِسُكونِها وانكسارِ ما قبلَها.

وإذا اجْتَمَعَتِ الوَاوَانِ والأُولى سَاكِنَةٌ والثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ أُدْغِمَتِ الأُولى في الثَّانيةِ نحو مَغْزُوٌّ والأصْلُ مَغْزُووٌ.

وإذا اجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ والأُولى ساكِنَةٌ والثانيةُ مُتَحَرِّكَةٌ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وكُسِرَ ما قبلَ الأُولى؛ لِتَصِحَّ الياءُ، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ نحو مَرْمِيٌّ ومَخْشِيٌّ، والأصْلُ مَرْمُويٌ ومَخْشُويٌ.

وتقولُ في أمْرِ الغائِبِ مِنَ الأجْوَفِ لِيَقُلْ، والأصْلُ لِيَقْوُلْ، وفي أمْرِ الحاضِرِ قُلْ والأصْلُ أُقْوُلْ،





فنُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إلى القافِ، فحُذِفَتِ الواوُ لِسُكونِها وسكونِ اللامِ، فحُذِفَتِ الهمزةُ لحركةِ القافِ. وتقولُ في التَّثنيةِ قُولا، فعَادَتِ الواوُ لحركةِ اللامِ.

وتقولُ في أمْرِ الغائِبِ من النَّاقِصِ لِيَغْزُ ولِيَرْمِ. وفي أمْرِ الحاضرِ أُغْزُ وارْمِ بِحَذْفِ الواوِ والياءِ؛ لأنَّ جَزْمَ النَّاقِصِ ووَقْفَهُ سُقُوطُ لامِ فعلِهِ، وفي النَّاقِصِ الواويِّ تُقْلَبُ الواوُ ياءً في المستقبلِ والأمرِ والنَّهْيِ المجهولاتِ؛ لأنَّهُنَّ فروعُ الماضِي، وفي الماضِي المجهولِ تَصِيرُ الواوُ ياءً؛ لِتَطَرُّفِهَا وانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا نحو غُزِيَ، والأصْلُ غُزِوَ.

وأمّا المعتَلُّ الفاءِ فتَسْقُطُ فاءُ فعلِهِ في المستقبلِ والأمْرِ والنَّهْيِ المعْرُوفَاتِ إذا كانَ فاؤُهُ واواً مِنْ ثَلاثَةِ أبْوَابٍ: فَعَلَ يَفْعِلُ بفتحِ العينِ في الماضِي وكَسْرِها في الغابِرِ نحو وَعَدَ يَعِدُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ في الماضِي والغابِرِ نحو وَهَبَ يَهَبُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ بكسرِ العينِ في الماضي والغابِرِ نحو وَرِثَ يَرِثُ.

وتقولُ في الأمرِ والنَّهيِ عِدْ لا تَعِدْ، وهَبْ لا تَهَبْ، ورِثْ لا تَرِثْ. وقد تَسْقُطُ الواوُ مِنْ بابِ فَعِلَ يَفْعَلُ بكسرِ العينِ في الماضِي وفَتْحِهَا في الغابِرِ نحو وَطِئَ يَطَأُ ووَسِعَ يَسَعُ.

وأمّا اللَّفِيفُ المقرونُ فحُكْمُ عينِ فعلهِ كحكمِ الصَّحيحِ لا يَتَغَيَّرُ، وحكمُ لامِ فعلِهِ كحكمِ لامِ فعلِ النَّاقِصِ نحو طَوى يَطْوِي.

وأمَّا اللَّفِيفُ المفروقُ فحُكْمُ فاءِ فعلِهِ كحُكْمِ فاءِ فعلِ المعتَلِّ، وحُكْمُ لامِ فعلِهِ كحُكْمِ لامِ فعلِ النَّاقِصِ نحو وَقى يَقِي. وتقولُ في الأمْرِ «قِهْ» فحُذِفَتْ فاءُ فعلِهِ كالمعتَلِّ الفاءِ، وحُذِفَتْ لامُ فعلِهِ في الجَزْمِ كالنَّاقِصِ، فبَقِيَتِ القافُ مَكْسُورَةً، وزِيدَتِ الهاءُ عِنْدَ الوَقْفِ في الواحِدِ المذكَّرِ. وتقولُ في التَّثنيةِ قِيَا، وفي الجَمْعِ قُوا، وفي الواحِدَةِ الحاضِرَةِ قِي، وفي جَمْعِ المؤنَّثِ قِينَ.

[أحكامُ المضاعفِ]

وأمّا المضاعَفُ وهو ما كانَتْ عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ إذا كانَتْ عينُ فعلِهِ ساكِنَةً ولامُهُ مُتَحرِّكَةً أو كِلْتَاهُمَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ فالإدْغامُ لازِمٌ نحو مَدَّ يَمُدُّ، والأصلُ مَدَدَ يَمْدُدُ، فنُقِلَتْ حركةُ الدَّالِ الأُولى في المستقبلِ إلى الميمِ، فبَقِيَتْ ساكِنَةً، فأُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولى في الثَّانِيَةِ، فصارَ يَمُدُّ.

وإنْ كانَتْ عينُ فعلِهِ مُتَحَرِّكَةً ولامُهُ ساكِنَةً فالإظْهَارُ لازِمٌ نحو مَدَدْنَ إلى مَدَدْنَا. وإنْ كانَتَا ساكِنَتَيْنِ حُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ وأُدْغِمَتِ الأُولى فيها نحو لم يَمُدَّ، والأصلُ لم يَمْدُدْ، فنُقِلَتْ حركةُ الدَّالِ الأولى إلى الميمِ، فبَقِيَتَا ساكِنَتَيْنِ، فحُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ، وأُدْغِمَتِ الأُولى فيها، ثمّ فُتِحَتِ الثَّانِيَةُ؛ لأنَّ الفتحةَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ، و يجوزُ تَحْرِيكُهَا بالضَّمِّ تبعًا للعينِ، والكسرِ؛ لأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكَسْرِ كما يُذْكَرُ في الأمرِ.





وتقـولُ في الأمْـرِ مِـنْ يَفْعُـلُ بضـمِّ العيـنِ مُـدُّ بِضَـمِّ الـدَّالِ، ومُـدَّ بِفَتْحِهـا، ومُـدِّ بِكَسْـرِها، والميـمُ مَضْمومَـةٌ في الثَّـلاثِ، ويجـوزُ اُمْـدُدْ بالإظْهَـارِ. وتقـولُ في الأمـرِ مِـنْ يَفْعِـلُ بكسـرِ العيـنِ فِـرِّ بالكسـرِ، وفِرَّ بالفتـحِ، والفـاءُ مَكْسُـورَةٌ فيهمـا، ويَجُـوزُ اِفْـرِرْ بالإظْهَـارِ. وتقـولُ في الأمـرِ مِـنْ يَفْعَـلُ بفَتْـحِ العيـنِ عَـضَّ بالفتـحِ، وعَـضِّ بالكسـرِ، والعيـنُ مَفْتُوحَـةٌ فيهمـا، ويجـوزُ اِعْضَـضْ بالإظْهَـار.

وتقـولُ مِـنْ أَفْعَـلَ أَحَـبَّ يُحِـبُّ، والأصْـلُ أَحْبَـبَ يُحْبِـبُ، فنُقِلَـتْ حركـةُ البـاءِ إلـى الحـاءِ، وأُدْغِمَـتِ البـاءُ في البـاءِ، وتقـولُ في الأمْـرِ أَحِـبَّ وأَحْبِـبْ بالإظْهَـارِ والإدغـامِ، وكُلَّمَـا أَدْغَمْـتَ حرفـاً في حـرفٍ أَدْخَلْـتَ بَدَلَـهُ تَشْـدِيداً.

[أحكامُ المهموزِ]

وأمّـا المهمـوزُ فـإنْ كانَـتِ الهمـزةُ سـاكِنَةً يجـوزُ تَرْكُهَـا علـى حالِهـا ويجـوزُ قَلْبُهـا، فـإنْ كانَ مـا قبلَهـا مَفْتوحـاً قُلِبَـتْ أَلِفـاً، وإنْ كانَ مَكْسُـوراً قُلِبَـتْ يـاءً، وإنْ كانَ مَضْمُومـاً قُلِبَـتْ واواً نحـو يَـاكُلُ ويُومِـنُ وإيـذَنْ، أَمْـرٌ مـن أَذِنَ، وإنْ كانَـتِ الهمـزةُ مُتَحَرِّكَـةً فـإنْ كانَ مـا قبلَهـا حرفـاً مُتَحَـرِّكـاً لا تَتَغَيَّـرُ الهمـزةُ كالصَّحيـحِ نحـو قَـرَأَ، وإنْ كانَ مـا قبلَهـا حرفـاً سـاكناً يجـوزُ تَرْكُهَـا علـى حالهـا ويجـوزُ نَقْـلُ حَرَكَتِهَـا إلـى مـا قَبْلَهَـا، مثالُـه قولُـهُ تعالـى ﴿وَسَلِ الْقَرْيَةَ﴾، والأصْـلُ وَاسْـأَلِ القريَـةَ، فنُقِلَـتْ حركـةُ الهمـزةِ إلـى السِّـينِ، فحُذِفَـتِ الهمـزةُ؛ لِسُـكونِها وسُـكُونِ الـلَّامِ بَعْدَهَـا، وقـد قُـرِئَ بإثْبَـاتِ الهمـزةِ وتَرْكِهَـا.

وتقـولُ في الأمْـرِ مـن الأخْـذِ والأكْلِ والأمْـرِ خُـذْ وكُلْ ومُـرْ علـى غَيْـرِ القِيَـاسِ، وبَاقِـي تصريـفِ المهمـوزِ علـى قِيَـاسِ الصَّحِيـحِ. وكُلَّمَـا وَجَـدْتَ فِعْـلاً غيـرَ الصَّحيـحِ فقِسْـهُ علـى الصَّحيـحِ في جميـعِ الوُجُـوهِ التـي ذكَرْنَاهـا في بـابِ الصَّحِيـحِ مِـنَ التَّصريـف.

فـإنِ اقْتَضـى القيـاسُ إلـى إبْـدَالِ حـرفٍ أو نَقْـلٍ أو إسْـكانٍ فافْعَـلْ وإلاّ صَـرِّفِ الفِعْـلَ الغيـرَ الصَّحيـحِ كالصَّحيـحِ. وقـد يكـونُ في بَعْـضِ المواضِـعِ لا تَتَغَيَّـرُ المعتَـلاّتُ فيـه مَـعَ وُجُـودِ المقتضِـي نحـو عَـوِرَ واعْتَـوَرَ واسْـتَوى وغيـرِ ذلـك، فبعضُـها لا يَتَغَيَّـرُ؛ لصِحَّـةِ البنـاءِ، وبعضُـها لعلـةٍ أُخْـرى.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





مقدمة الشرَّاح

«إمعان الأنظار»
للإمام البركويّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الواهِبِ كلَّ مَوْهوب، مِنَ المرصودِ والمقصودِ والمطلوب، والصلاةُ على حبيبِهِ محمَّدٍ المودود، أفْضَلِ الرُّسُلِ وأشْرَفِ الموجود، وعلى آله الآمِرِينَ بالمعروف، والنَّاهِينَ عن المنكَرِ والمصْرُوف، اللهمَّ اغْفِرْ لنا ذُنُوبَنَا الماضِيَةَ في الأقوالِ والأفعال، وأَصْلِحْ أعْمَالَنَا الآتِيَةَ في الحالِ والاستقبال، وارْزُقْنَا صَحِيحاتِ النِّيَّاتِ في أبوابِ الخَيْرَاتِ، وَاحْفَظْنَا عَنِ الإعتلالِ في يَوْمِ العَرَصَاتِ.

«روح الشروح»
للشيخ محمد العيشيّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله المتعالي عن النِّدِّ والمثال، المقَدَّسِ عن النَّقْصِ والتَّغَيُّرِ والإنتقال. والصَّلاةُ على رسوله محمَّدٍ خاتَمِ مَنْ صَرَفَ الشِّرْكَ والضَّلال، ودعا إلى صَحيحِ الأقوال والأفعال، وعلى آله وأتباعِه بلا اعتلالِ البال، في الزَّمان الماضي والحال والاستقبال.

وبعدُ، فلمّا شَرَعَ أَخٌ أعَزُّ مودودٍ، في دِراسةِ كتابِ «المقصود»، المنسوبِ إلى قُدْوَةِ أئمَّةِ الشَّريعة، نُعْمانَ المكنَّى بأبي حنيفةَ، -طيَّبَ اللهُ مَضْجَعَهُ، وبَرَّدَ مَهْجَعَهُ-، تَصَدَّيْتُ لأنْ أشْرَحَهُ بما يَلِيقُ بتعليمِ الإخْوانِ، وتفهيمِ الخُلَّانِ، وسمَّيْتُهُ بـ«رُوحِ الشروح». أسْألُ اللهَ تعالى من فضلِه الفُتُوحَ، له ولسائرِ المحصِّلين، إنّه نِعْمَ المجيبُ وهو نِعْمَ المعين.

«المطلوب في شرح المقصود»
للشيخ وليّ بن أحمد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله المتعالي عن الأخبارِ الراجِفَةِ العِوَجيَّةِ، القادِرِ على إحاطةِ النُّفوس المنفوخةِ بأنواع البليَّة، المنتَقِمِ من روحِ الثَّقَلَيْنِ اللَّجاجة الإنكاريَّة، في البَراهينِ المنزلةِ القطعيَّةِ



لإثْبَاتِ الوَحْدانيَّة، على ما هدانا من الجَبَاجِبِ العلميَّة، هو الصَّمْصامُ لرِقابِ مُنْكِرِ المنهَجِ العَمَليَّة، وهو العاضِدُ للقِوامِ الإنسيَّة العاجليَّة، بأن يهدي إلى محجَّة الجنان الآجليَّة. والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِهِ المبعوثِ إلى خيرِ الأُمَم، السيِّدِ المنعوتِ بالأوصافِ المختارةِ والشِّيَم، وعلى آله وأصحابه الكِرام، الذين هم مَصابِيحُ الدُّجَى والظَّلام.

وبعدُ، فإنّ الشيخَ العالمَ الفاضِلَ قُدْوَةَ مشايخِ الطَّريقةِ، وصاحِبَ لاجِبِ الحقِّ والحقيقةِ، لَمَّا أَلَّفَ الكتابَ الموسومَ بالمقصودِ التصريفيّة، مُقدِّمةً لأحدِ أركانِ العلومِ العربيَّة، اِلْتَمَسَ بعضُ أولادِ الكُبَراءِ الطَّالِبُ القابِلُ في هذا العلمِ قراءةَ هذا الكتابِ منّي بالتحقيق، ولم يكُنْ له شرحٌ عندي يَشْفِي جميعَ عَوِيصاتِه، ويُبْرِزُ كِناياتِه، ويُشِيرُ إلى مُعْضِلاتِه ومُعترَضَاتِه، ويُصَحِّحُ ما تَغَيَّرَ مِنْ تركيباتِه، التي قد صَدَرَتْ من لفظِ الشَّيخ ثم تغيَّرَتْ إلى هذا النَّمَط، فأَرَدْتُ أنْ أشْرَحَهُ بالعقلِ الكليل، راجيًا من رحمةِ الله الجليل، شرحًا يَحُلُّ فَوائِدَ قُيُودِه، ويُزِيلُ شَوارِدَ صُيُودِه، ويُبْرِزُ ما أكَنَّ في حُجبِ عباراته، ويُظْهِرُ ما كَمُنَ في أصْدافِ إشاراتِه، حاويًا ما هو المقصودُ والمطلوبُ في هذا الفنِّ من الأصولِ والاعتراضات، مُتوسِّطًا بين التَّفريط والإفراط، مَوْسُومًا بـ«المطلوب» ليُطابِقَ الشرحُ بالمشروح، مُعْتَصِمًا بِحَبْلِ الرَّشادِ في تيسيرِ كُلِّ العويل، إذ هو نِعْمَ المولى ونعم الوكيل.

اعتلالِ البال، في الزَّمان الماضي والحال والاستقبال.

«الدرّ المنقود»

للشيخ حسين بن حسن السرماريّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أحْمَدُ اللهَ على أنْ صَرَّفَ قلبي وسَعْيِي إلى ما هو الوَسيلةُ إلى المسعودِ والمقصودِ من العُلومِ العربيَّة، وإلى ما هو الذَّرِيعَةُ إلى المقامِ المعهودِ والمودودِ من العُلومِ الإسلاميَّة، وجَعَلَني مَحْظوظًا من عِلْمِ الأوزان والأبْنِيَة، ومَحْفوظًا عن تضييعِ العُمرِ العزيزِ والأوقاتِ الشَّريفة، وأعْطاني قُدْرَةً على اكتسابِ الكَمالاتِ الأُنْسِيَّة، وهِدَايةً إلى ما هو خيرٌ لي في الدَّارَيْنِ من العِلْميَّة والعَمَليَّة، وأُصَلِّي على مَفْخَرِ البَشَر والكِرام، وسَيِّدِ الخلائِقِ والأنام، محمَّدٍ أفْضَلِ الرُّسُلِ عليه السَّلام، وعلى آلِهِ وأصْحابِه العِظام، ما تَعَاقَبَ الضِّياءُ والظَّلام.

وبعدُ؛ فهذِهِ حَوَاشٍ كَتَبْنَاها للمُخْتَصَرِ المسمّى بالمقصود، ومَوْسُومةٌ بالدُّرِّ المنقود، ومُوضِّحَةٌ لمشْكِلاتِه، ومُزِيلَةٌ لمعْضِلاتِه، ومَمْلُوءَةٌ من فَوائِدَ شَريفةٍ، ومَباحِثَ دَقِيقةٍ،





ومأخوذةٌ ممّا تكَلَّمُوه في الكُتُب، وممّا سَنَحَ في خاطِري الفَاتِر، حالَ التَّعريفِ والتَّحْرير، بالتماسِ بعضِ الأصحاب، مع أنَّ بِضَاعتي قليل، واضطِرابي جَزِيل، فالعَفْوُ عن الزَّلَل مأمول، والعُذْرُ عندَ الكِرَامِ مقبول، مُستعيناً بالله المعينِ القادر؛ إنَّه الميسِّرُ لكُلِّ عَسِير، وتسهيلُ الصِّعابِ عليه يَسِير، وبالإجابة جَدِير.

واعلم أوَّلاً أنَّ علمَ العربيَّةِ المسمّى بعلمِ الأدَبِ علمٌ يُحْتَرَزُ به عن الخَلَلِ في كلامِ العرَبِ لفظًا أو كتابةً، وهو اثنا عَشَرَ قسمًا: علمُ اللُّغةِ والصَّرف والنَّحو والاشتقاق والمعاني والبيان والعَروض والقافية وعلمُ الخطِّ وقرض الشِّعر والإنشاء والمحاضرات. وهو بالحقيقةِ أشرَفُ العُلومِ سيَّما علمُ الصَّرْفِ والنَّحْوِ؛ فإنّ جميعَ العلومِ الإسلاميَّةِ مُسْتَنْبَطَةٌ من كلامِ الله تعالى، واستنباطُهُ وغوامِضُه ودَقائقُه موقوفةٌ عليهما؛ فلهذا قالوا: إنّ تعلُّمَهما وتعليمَهما من الواجب، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَعَلَّمُوا علمَ التَّصريفِ والنَّحوِ فإنَّ النَّصارى كَفَروا بتحريفِ حرفٍ من كتابِ اللهِ تعالى» حيثُ وَجَدُوا في الإنجيل مكتوبًا «إنّي أنا اللهُ وَلَّدْتُ عيسى ابن عَذْراء»، بتشديدِ اللاَّمِ فقَرَؤُوا بتخفيفِها فكَفَرُوا. فالإعرابُ إذا تغيَّرَ تكونُ الصَّلاةُ فاسِدةً، كما في هذه الآية ﴿قَتَلَ دَاوُدُ جَالوتَ﴾ [البقرة، ٢/ ٢٥١] أي إذا قُرِئ داود بالنَّصب وجالوت بالرَّفع تكونُ الصَّلاةُ فاسِدةً، ويكونُ القارئُ كافراً بتغييرِه في بعض الآيات كما في قوله تعالى ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة، ٩/ ٢] فإذا قُرِئ «ورسوله» بالجرِّ يكونُ كافراً. فالأصحابُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أخرَجُوا هذَيْنِ العِلمين؛ لِيُعْرَفَ الخطأُ والصَّوابُ، ولِيَتَمَيَّزَ السَّدادُ عن الفَسادِ في القرآن العربيّ. أمّا مرتبةُ علمِ التصريفِ فبَعْدَ اللُّغةِ وقبلَ علمِ النَّحوِ والغيرِ. وأمّا مرتبةُ علمِ النَّحو فبَعْدَ اللُّغةِ وقَبْلَ الفقهِ والحديثِ والتفسيرِ والغيرِ. وههنا كلامٌ من أنَّه كيفَ قُدِّمَ علمُ الصَّرفِ على النَّحو؛ لأنَّ تحصيلَه موقوفٌ على التركيبِ الذي يُعْرَفُ بالنحو؛ فجوابُه ظاهِرٌ على المتأمِّلِ.

واعلم أنّ للعلماءِ في ابتداءِ التَّصنيفِ طرائِقَ سبعةً: ثلاثةٌ منها واجبةٌ؛ البسملةُ والحمدلةُ والتَّصْلِيَةُ على النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آلِه وأصحابِه بالمتابعة. وأربعةٌ منها جائزةُ الاستعمالِ؛ اسمُ الكتابِ ومدحُ الفنِّ الذي فيه التأليفُ وتبيينُ الغَرَضِ وذكرُ موضوعِ المؤلَّفِ إجمالاً أي تعديدُ أبوابِهِ وفُصُولِهِ. وذكرُ هذه الأربعةِ إنّما كان في الديباجة جائزًا ولم يكن واجبا؛ لعدم وجودِ الدليل له. والثلاثةُ الأولى إنّما كانَتْ من واجبةِ الاستعمالِ؛ لأنَّه قد وَرَدَ الحديثُ على كلِّ واحدٍ منها. أمّا الدَّليلُ للبسملةِ فهو قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبْدَأ فيه باسم اللهِ فهو أبْتَرُ»، أي كلُّ أمرٍ له شأنٌ وخَطَرٌ لم يُصَدَّرْ بذكرِ اسمِ اللهِ فهو أقْطَعُ قبل الإتمامِ شرعا. أمّا نفسُ البسملةِ والحديثُ ومُحَقَّراتُ الأمورِ فخارجةٌ عن

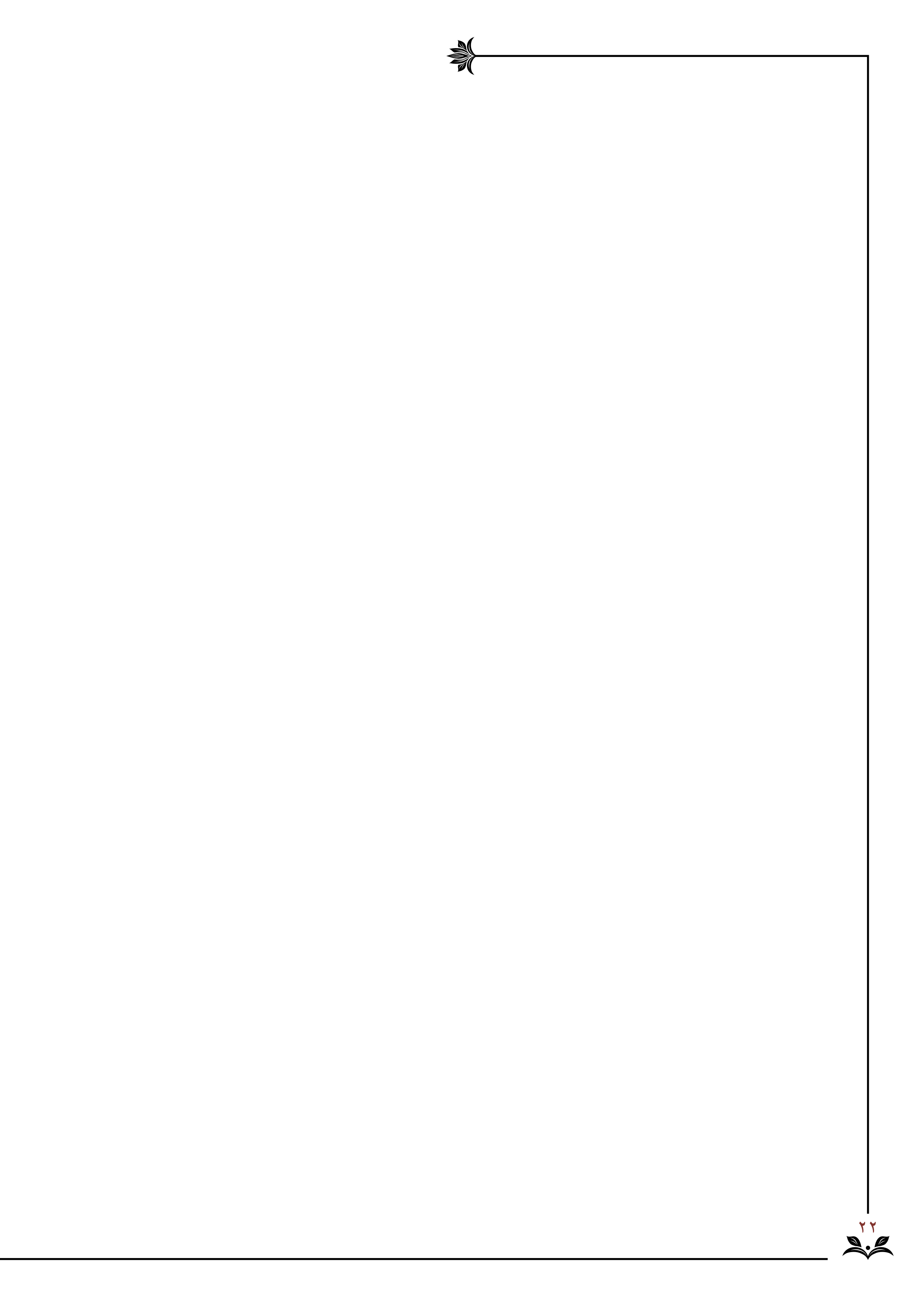




هـذا الحُكْـمِ؛ تَيْسـيرًا علـى العِبـادِ وتَعْظيمـًا لاسـمِ اللهِ. وأمّـا الدَّليـلُ للحَمْدَلـةِ فهـذا الحديـثُ «كلُّ أمـرٍ ذي بـالٍ لـم يُبـدأ فيـه بالحمدلـة فهـو أجـزَمُ» نعـم، إنَّ الحديثيـن في اقتضـاء الابتـداء مُسَـاوٍ، ولكـنّ التوفيـقَ بينهمـا يكـونُ بحَمْـلِ أحدِهمـا علـى الابتـداءِ الحقيقـيِّ والآخَـرِ علـى الإضـافيِّ. فحُمِـلَ التَّسـميةُ على الحقيقـيِّ؛ للإقتـداء بأسـلوبِ الكتـابِ المجيـدِ، وللعمـلِ بمـا انعقَـدَ عليـه الإجمـاعُ. وأمّـا الدَّليـلُ للتَّصْليـة علـى النبـيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهـو قولُـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مـن لـم يذكُـرْني في دُعائه فمِمَّـنْ لا يُسْـتَجابُ لـه» نعـم إنَّ الوسـيلةَ تكـونُ مُتَقـدِّمـةً على المتوسَّـلِ اليـه لكنَّهـا ههنـا يَتأَخَّـرُ للتعظيـم، هـذا، فنَشْـرَعُ إلـى المقصـود بعـونِ اللهِ الملِـكِ المعبـود.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋






شروح المقصود





بسم الله الرحمن الرحيم

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (بِسْـمِ اللهِ) إفْتَتَـحَ كتابَـهُ بالبَسْـمَلَةِ وَعَقَّبَهـا بالحَمْدَلَـةِ؛ اقتـداءً بأسـلوبِ الكتـابِ المجيدِ، وعَمَـلًا بالأثَـرِ المأثـورِ والخبرِ المشـهورِ «كُلُّ أَمْـرٍ ذِي بَـالٍ لـم يُبْـدَأْ فِيـهِ بِبِسْـمِ اللهِ فَهُـوَ أَبْتَـرُ»، و«كُلُّ أَمْـرٍ ذِي بَـالٍ لـم يُبْـدَأْ فِيـهِ بِالْحَمْـدِ للهِ فَهُـوَ أَجْـذَمُ». والبـاءُ في «بسـم الله» للملابسـةِ علـى معنى متلبِّسًـا ومُتَبَـرِّكًا بـه أَقْـرَأُ أو للاسـتعانة، أي باسـتعانة اسـمِه أَفْعَـلُ.

والاسـمُ في الأصـل «سِـمْوٌ» علـى المذهـب المنصـور، وبكسـر السـين علـى القـول المشـهور، حُذِفَـتِ الـواوُ؛ لاسـتثقالهم تَعاقُـبَ الحـركاتِ الإعرابيَّـةِ عليهـا، ونُقِلَـتْ حركـةُ الـواوِ إلـى مـا قبلَهـا، ثـم أُسْـكِنَ أوَّلُـهُ؛ تخفيفًـا وعدالـةً؛ لأنَّـه حُـرِّكَ آخِـرُهُ، فاجتُلِبَـتْ همـزةُ الوصـلِ؛ لأنَّ دَأْبَهُـمْ ابتـداءُ السَّـاكنِ بهـا. ثـم لمـا أُدْخِلَـتِ الْبَـاءُ حُذِفَـتِ الهمـزةُ لفظًـا وخطًّـا؛ لكثـرة الاسـتعمال، وعُـوِّضَ عنهـا مَـدُّ البـاءِ، ثـم أُضِيـفَ إلـى لفظـةِ «الله»، فسَـقَطَ التنويـنُ؛ لأَنَّـهُ يَقْتَضِـي الإنْفِصَـالَ وَالإِضَافَـةَ تَقْتَضِـي الإتِّصَـالَ، فجَمْعُهمـا مُتَعَـذِّرٌ. ولفظـةُ الجلالـةِ عنـدَ أكثَـرِ القائليـنَ باشـتقاقِها في الأصـل «إلـهٌ»، فحُذِفَـتِ الهمـزةُ حذفًـا غيـرَ قيـاسٍ، وعُـوِّضَ عنهـا الألـفُ والـلامُ، فَاخْتَـصَّ معهمـا بالمعبـودِ بالحـقِّ، وأُجْـرِيَ مُجْـرى العَلَـمِ لـذاتِ الواجـبِ الوجـودِ. وعنـدَ البعـضِ الأصـلُ «لاهٌ» مـن «لَاهَ يَلِيهُ» أي احتَجَـبَ وارتفَـعَ،......

المطلوب قولـه: (بِسْـمِ اللهِ) الجـارُّ مـعَ المجـرورِ متعلِّـقٌ بالفعـلِ المقدَّرِ، غنِيَ عن تقديرِه؛ لشـهرته. وهـو في الأصـل «سُـمْوٌ» نُقِلَـتْ حركـةُ الـواوِ إلـى الميـم؛ لكونِهـا حـرفَ علـةٍ مُتَحـرِّكًا ومـا قبلَهـا حـرفٌ صحيـحٌ سـاكنٌ، ولاسـتثقالِ الضَّـمَّـةِ عليهـا، ثـم حُذِفَـتِ الْـوَاوُ؛ لسـكونِها وسـكونِ التنويـن، فأُعْطِـيَ التنويـنُ لمـا قبلهـا فصـارَ «سـم»، ثـم أُدْخِلَـتِ الألـفُ في أوَّلِـهِ؛ لتـدُلَّ علـى الألوهيَّـةِ علـى مـا حقَّقْنَـاهُ في التَّحقيـقِ. وقيـل عِوَضًـا عـن الـواوِ المحذوفـةِ، وهـذا ليـسَ بسـديد؛ لأنّـه لـو كان كذلـك لَزِيـدَتْ مقـامَ العِـوَضِ لمـا هـو القاعـدة عنـد الأكثريـن، ثـم حُرِّكَـتِ الألِـفُ بالكسـر؛ لتعـذُّرِ الابتـداءِ بالسـاكن.

المنقود قـال المصنِّـفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بسـم الله الرحمـن الرحيـم) أقـولُ بَسْـمَلَ أولاً؛ تـبرُّكًا وتَيَمُّنًـا ومُسْـتَعِينًا بـه، وحَمْـدَلَ ثانيـًا؛ اقتـداءً بأسـلوبِ الكتـابِ المجيـدِ، وعَمَـلاً بالحديـثِ العزيـز. والبـاءُ فيـه حـرفُ جَـرٍّ فـلا بُـدَّ لهـا مـن المتعلَّـقِ، وهـو فعـلٌ أو شِـبْهُهُ. وهـي يَتَعَلَّـقُ ههنـا بمحـذوفٍ، تقديـره مُتـبرِّكًـا بسـم الله أبْتَـدِئُ الكتـابَ؛ فحُـذِفَ؛ لدلالـةِ الحـالِ عليـه والعلـم بـه، وهـو «مُتـبرِّكًـا» في الحقيقـة، وهـو حـالٌ، فـلا بـدَّ لـه مـن العامـلِ، والعامـلُ فيـه «أبتـدِئُ»، وهـو كان لهـا متعلَّقًـا مجـازا.

فـإن قلـتَ: لِـمَ قُـدِّرَ المحـذوفُ مُتأخِّـرا؟ قلـتُ: للإهتمـامِ والإعتمـادِ والتعظيـم. والفعـلُ إنّمـا يُؤَخَّـرُ في قولـه تعالـى ﴿اقْـرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق، ٩٦/ ١]؛ لأَنَّ تقديـمَ الفعـلِ ههنـا أهَـمُّ؛





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثـم أُدْخِلَ عليه اللامُ وأُدْغِمَتْ، وحُذِفَتْ ألفُ «لاه»؛ لئلاّ يكونَ على صورة النفي.

قوله: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) صفتان مشبَّهَتَانِ بُنِيَتَا لإفادةِ المبالغةِ من «رَحِمَ» من باب «عَلِمَ» بعد نَقْلِهِ إلى بابِ «حَسُنَ»؛ إذ الصفةُ المشبَّهَةُ مختصّةٌ باللازم الغَرِيزِيِّ، نَصَّ عليه الأُدَبَاءُ. والرحمةُ في اللغة رِقَّةُ الْقَلْبِ وانفعالُ النفسِ غيرُ مُتَصَوَّرٍ في شأنه تعالى، فإذا أُطْلِقَ في حقّه ما يدُلُّ عليه يُرادُ به الغايةُ التي هي الأفعالُ. والمرادُ برحمةِ اللهِ تَفَضُّلُهُ وإِحْسَانُهُ باختيار. ثم إنّ الرحمنَ أبلغُ من الرحيم؛ لأنّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى. فَمِنْ هذا يقال «يا رحمنَ الدنيا ويا رحيمَ الآخرة»؛ لأنّ الرحمةَ في الدنيا تَعُمُّ الكافرَ والمؤمنَ وفي الآخرة تختصُّ بالمؤمن.

وإنَّما قَدَّمَ الرحمنَ والقياسُ يقتضي التَّرَقِّي مِنَ الأَدْنَى إلى الأعلى؛ لتقدُّم رحمةِ الدنيا، ولأنّه صار كالعَلَمِ من حيث إنّه لا يُوصَفُ به غيرُ الله تعالى؛ لأنّ معناه المنعِمُ الحقيقيُّ البالغُ في الرحمةِ غايتَها، وذلك لا يَصْدُقُ على غيره تعالى، فَنَاسَبَ أن يُقَارِنَ العَلَمَ، تَأَمَّلْ.

المطلوب وإنّما حُرِّكَ السَّاكنُ بالكسر؛ لأنّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بِالْكَسْرِ، فصار «اسم»، ثم زيدتِ الباءُ في أوّلِه؛ لتدُلَّ على البقاءِ فصار «باسم»، ثم حُذِفَتِ الهمزةُ طلبًا للتخفيف، فعُوِّضَ مدُّ الباءِ منها؛ لكثرةِ استعماله، وحُذِفَتِ الهمزةُ؛ لكثرةِ الاستعمال عندَ العربِ عند القيام والقعود والأكل والشرب، فصار «بسم»، ثم أُضِيفَ إلى لفظةِ الجلالة، فسَقَطَ التنوينُ؛ لأنّ بينَ التنوينِ والإضافةِ تضادًّا، فَإِنَّ التَّنْوِينَ يَقْتَضِي الانْفِصَالَ، وَالإِضَافَةَ تَقْتَضِي الاتِّصَالَ، وجَمْعُهُمَا في حالةٍ واحدةٍ متعذِّرٌ، فصار «بسم الله». وإنّما أُضِيفَ إلى لفظةِ الجلالةِ لا إلى غيرها من أسماءِ الذَّات والصِّفات والأفعال؛ لأنّها خاصّة بالنسبة إلى غيرها. أمّا خصوصيّتُها بالنسبة إلى أسماء الصفات والأفعالِ فظاهرةٌ.

المنقود لكونِها أوّلَ سُورةٍ نزلَتْ على القولِ الأصَحِّ. و«بسم» في الأصل سِمْوٌ بكسر الفاءِ وسكونِ العينِ، وحُذِفَتِ الواوُ؛ تخفيفًا، وحُذِفَتْ حركةُ السِّينِ؛ تخفيفا، وحُرِّكَتِ الميمُ؛ لِيُمْكِنَ الوقفُ عليه؛ لأنَّ تسكينَ السَّاكِنِ مُحالٌ. وأُدْخِلَتْ همزةُ الوصلِ في أوَّلِهِ؛ لِيُمْكِنَ الابتداءُ بها. وإنّما اختِيرَتْ دونَ غيرِها؛ لمجانسَتِها للألِفِ، وامتَنَعَ الألِفُ؛ لسكونها، ثمّ أُتِيَ في أوَّلِهِ الباءُ؛ لمعنى المصاحَبَةِ والملابَسَةِ فصار بِاسْمِ، فحُذِفَتِ الهمزةُ في البسملة لفظا؛ للوصلِ، وخَطًّا؛ لكثرةِ استعمالها، ولهذا لم يُحْذَفْ في قوله تعالى ﴿اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق، ٩٦/ ١]، وطُوِّلَ الباءُ؛ تَعْوِيضًا مِنْ طَرْحِها، وكُسِرَ؛ ليكونَ حركتُها على وَفْقِ عَمَلِها، أي بحركةِ معمولِها.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا بالنسبة إلى غيرها من أسماء الذّات فلأنّه لو حُذِفَ أحدُ حروفِها غيرَ الهاءِ لم يُخِلَّ المعنى الأصليَّ بخلافِ غيرها. وفيها أبحاثٌ كثيرةٌ لا يَلِيقُ ذكرُها في هذا المختَصَرِ. وهي أي لفظةُ الجلالةِ في الأصل «إله»، فحَذَفُوا الهمزةَ، قيل تخفيفًا، وقيل حَذَرًا من التباسِ لفظةِ «إله» حقيقة بآلهةٍ باطلةٍ، فصار «لاه»، ثم أُدْخِلَ الألفُ واللامُ؛ للتعريف، فصار «الله». وقيل أصله «الإله» فحُذِفَتِ الهمزةُ الثانيةُ تخفيفًا، ثم نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إلى اللام، فصار «أَلِلاه»، ثم أدغمتِ اللامُ الأولى في الثانية، فصار «الله». واعلم أنّ في نقل حركة الهمزة الثانيةِ إلى اللام في هذا الأصل تسامُحًا؛ لأنّه عندَ إدغامها يحتاج إلى إسكانها، فالأولى أن يظهر القول بالنقل، تَأَمَّلْ.

قوله: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هما مُشتقّانِ من الرحمة التامّة، وهي عبارةٌ عن إفاضةِ الخيرِ على المحتاجينَ سواءٌ كانوا مُستحقِّينَ أو غيرَ مستحقِّين. وفي معنى الرحمنِ والرحيمِ أبحاثٌ كثيرةٌ واعتراضاتٌ وَفِيرةٌ تَرَكْتُهَا بالعمدِ احترازًا عن الإطناب. وإنّما قُدِّمَ «الرحمنُ» على «الرحيمِ»؛ لأنّه اسمٌ خاصٌّ بالنسبة إلى الرّحيم، حيث لا يُوصَفُ بالرَّحمن غيرُ اللهِ على ما حقَّقْنَاهُ في التحقيق بخلاف الرَّحيم، أو لأنّه أبلغُ من الرَّحيم؛ لكثرةِ حروفهِ؛ إذ الحكيمُ لا يَزيدُ في الوضعِ حرفًا إلاّ لمعنى.

المنقود وطُوِّلَ السِّينُ؛ إشارةً إلى أنّها تسميةٌ لما بعدَها من الفعلِ والقولِ قَلَّ أو كَثُرَ.

واسمُ الله مُشتقٌّ من «إله» لفظًا لا حقيقةً، فأُدْخِلَ عليه حرفُ التَّعريفِ؛ للعهد للمعبودِ بالحقِّ، فصار «ألْإلهُ»، ثم نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى اللّام السَّاكنةِ؛ للخفّة، فحُذِفَتْ فصار «أَلِلاهُ»، ثمّ أُجْرِيَ الحركةُ العارضيَّةُ مُجْرى اللازميَّةِ، وأُدْغِمَتِ اللّامُ في اللّامِ بعدَ أنْ سكنت في التلفُّظِ؛ للجنسيَّة، دون الخطِّ؛ لكونهما في كلمتين، وحُذِفَتِ الألفُ الزائدةُ بينَ العينِ واللامِ من الخطِّ؛ للخفّة، وتُفَخَّمُ لامُهُ؛ للتَّعظيم، فصار على قولنا الله.

وقيل إنَّه اسمٌ للذّات من حيثُ المرتبةُ الجامعةُ لجميعِ المراتِبِ والأسماءِ والصِّفاتِ لا اسمٌ علَمٌ يدُلُّ على تلك الذّاتِ -عزَّ اسمُه- دلالةَ مطابَقَةٍ بحيثُ لا يُفْهَمُ معنىً آخرُ كسائرِ الأعلامِ؛ لأنَّ المقصودَ مِنْ وَضْعِ الاسْمِ العَلَمِ هو أنْ يَتَمَيَّزَ المسمّى عمّا يُشارِكُه في جنسه أو نوعه أو يُشارِكُه أحدٌ في شيء، فيمتنعُ وَضْعُ اسمِ علمٍ له، ولأنَّ الإسمَ العلَمَ لا يُوضَعُ إلاّ لما كان معلومًا، والخلقُ لا يَعْلمونَ الحقَّ تعالى من حيثُ ذاتُهُ فكانَ وضعُ الاسمِ العَلَمِ مُحالاً.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود أقول: يُمْكِنُ أن يُجابَ عنه بأن يقالَ إنّ الحقَّ تعالى يجوزُ أن يُسَمِّيَ نفسَهُ باسمٍ يدُلُّ على ذاتِه مُطابَقَةً، ثم يُعَرِّفُنا بذلك الإسمِ فنَعْرِفُ ذلك الإسمَ وحُكْمَه بتعريفِه، ويكونُ هو المسمِّي نفسَه على ما يَعْلَمُه لا نحن.

فإن قلتَ: إنَّ هذا النَّوْعَ لم نَجِدْهُ في الأسماءِ بالإستقراء ولا نُقِلَ إلينا عن الرُّسُل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟ قلتُ: لا نُسَلِّمُ ذلك؛ لأنّ اللهَ تعالى قال ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة، ٢/ ٣١] وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه قيلَ في المطوَّلِ قولُه تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء، ١٧/ ١١٠] أي سَمُّوهُ اللهَ أو سَمُّوهُ الرَّحمنَ؛ فيُفْهَمُ من هذا التفسيرِ أن لا يكونَ إسماً علَماً.

فإن قلتَ: إنّ اللهَ اسمٌ لذاتٍ مُسْتَجْمِعِ الصِّفاتِ، فما المعنى لاستِجْمَاعِهِ بجميعِها ودلالتِه عليها، فإنْ أُريدَ أنّه يدُلُّ على جميعِ الصِّفاتِ ولو بالإجمالِ فهذا ليسَ بمستقيم؛ لأنَّ بَداهَةَ العقلِ شاهِدةٌ بأنَّ مدلولَ العلَمِ كثيراً مّا يُتَصَوَّرُ ولا يُلاحَظُ معه صفةٌ من الصِّفات فكيف جميعُها، وإنْ أُريدَ أنَّه يدُلُّ على الذّاتِ التي وُجِدَت فيها فالصِّفات تدُلُّ على الذّات أيضًا؟ قلتُ: إنَّ إطلاقَه عليه بطريقِ الشُّهْرة والإستعمالِ يعني أنّ اللهَ تعالى اشتهَرَ بهذه الصِّفاتِ في ضِمْنِ هذا الإسمِ فيُفْهَمُ منه كما اشتهر حاتم بالجود.

والرَّحمنُ على وزن الفَعْلَان بالفتحِ والسكونِ، وهو في الأصلِ رحمن، فأُتِيَ في أوَّلِهِ حرفُ التعريفِ فصار الرَّحمن، قلبتِ اللامُ راءً؛ لِقُرْبِ مخرجِهما؛ فأُدْغِمَتا في التَّلَفُّظ؛ للجنسيَّةِ، دون الخطّ؛ لكونهما في كلمتين؛ أحدُهما حرفُ التعريف وثانيهما رحمن، وحُذِفَتِ الألفُ الزائدةُ؛ للخفَّة فصار على قولنا الرَّحمن، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ من رَحِمَ كغَضْبان وسَكْران من غَضِبَ وسكر، ومعناه صاحبُ الرَّحمة.

فإن قلتَ: «رَحِمَ» مُتَعَدٍّ، فكيفَ يشتقُّ منه الصفةُ المشبَّهةُ؟ قلتُ: المتعدِّي قد يُجْعَلُ لازمًا ويُنْقَلُ إلى فَعُلَ بالضمِّ، فيُبْنى منه الصفةُ المشبَّهةُ. فإن قلتَ: إنّه لا يُسْتَعمل إلاّ للباري تعالى فلِمَ لا يجوزُ أن يكون علمًا له؟ فالجواب: أنّه علَمٌ له من وقوعه صفةً. فإن قلتَ: ما معنى وَصْفِ اللهِ بالرَّحمن؟ لأنَّ معناها العطفُ والشَّفقةُ والميلُ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك؟



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود قلتُ: هو مجازٌ عن إنعامِه على عِباده؛ فإنّ الرَّحمةَ والرأفةَ سببُ الإنعامِ، وهو مجازٌ مرسَلٌ. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ الرَّحمنِ الذي وقعَ في البسملة وبين الرَّحمنِ في سورة الفاتحة؟ قلتُ: إنّه في التَّسمية صفةُ الذّاتِ، وفيها صفةُ الصِّفات أعني للرُّبوبيَّة.

والرَّحيم على وزن الفَعِيل كمَريضٍ وسَقيمٍ من مَرِضَ وسَقِمَ، قُلِبَتِ اللامُ راءً؛ فأُدْغِمَتا في التلفُّظ؛ للجنسيَّة دون الخطِّ كما مرَّ، وهو اسمُ فاعلٍ. فإن قيل: ما الفرقُ بين الرَّحمن والرَّحيم؟ قلنا: إنّ الرَّحمن باعتبار اللَّفظ خاصٌّ وباعتبار المعنى عامٌّ، وفي الرحيمِ عكسُهُ. وفي الرَّحمنِ مبالغةٌ؛ لأنَّ معناه كثيرُ الرَّحمةِ، ومعنى الرَّحيمِ ذو الرَّحمةِ؛ ولذلك يقالُ في الدُّعاءِ «يا رحمنَ الدُّنيا ويا رحيمَ الآخرةِ»؛ لأنّ الرَّحمةَ في دار الدُّنيا عَمَّتْ للمؤمنين والكافرين والفاجرين، وفي الآخرةِ مختصَّةٌ بالمؤمنين والمسلمين دونَ الكافرين.

فإن قلتَ: لم قُدِّمَ الرَّحمنُ على الرَّحيم؟ قلتُ: إنّ «الرَّحمنَ» إمّا أنْ يكونَ اسما للذّاتِ فيجبُ تقديمُه أو اسما للصِّفة لكنّه مختصٌّ بالله تعالى لا يُسَمّى به غيرُه؛ فهو أقربُ إلى اسم الذَّات فوَجَبَ تقديمُه. وقيل: الله اسمٌ لذاتٍ مُستجمِعٍ لجميعِ الصِّفاتِ؛ ولهذا لا يُطْلَقُ على غيرِ اللهِ تعالى على سبيلِ الإنْفِرادِ ولا على سبيل الإضافةِ، و«الرَّحمنُ» اسم الصِّفات بمعنى الرَّازق، ولا يُطْلَقُ على غيرِ اللهِ تعالى على سبيل الإنْفراد ويُطلَقُ على سبيل الإضافة. و«الرَّحيم» قد يُطلقُ على غيرِ الله تعالى على سبيل الإنفرادِ وعلى سبيل الإضافة، فالأحرى أن يقع الرَّحمن بينهما؛ لأنّه أدنى مرتبةً من «الله» وأعلى من «الرحيم».

فإن قلت: إنّ «الله» اسم لذاتٍ مستجمعٍ لجميع الصِّفات؛ فعلى هذا لِمَ يُذْكَرُ الرحمنُ الرحيمُ معه؟ فأجيبَ بأنّه مستجمعُ الصِّفاتِ بالتَّضَمُّنِ وبهذين الصِّفتين بالمطابقةِ. أقول ضعفُ هذا الجوابِ ظاهِرٌ مما قلنا أنَّ إطلاقَه عليه بطريق الشُّهرة والاستعمال. فإن قيل: ما الحكمةُ في ذكر هذه الأسماءِ الثلاثةِ مِنْ بينِ جميعِ أسماءِ الله تعالى؟ فأجيبَ بأنَّ جميعَ الأسماءِ على ثلاثة أنواع: أسماء الإثبات أي الذاتِ، وأسماءُ الأفعالِ وأسماءُ الصِّفات، و ذكرُ اللهِ تعالى من أسماء الإثبات، والرَّحمن من أسماء الأفعال، والرحيم من أسماء الصِّفات،..................................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فيكونُ نائبا من الأقسام الثلاثةِ ويبلُغُ بذكرها فضلُ جميعِ أسمائه له؛ لأنّ الأحوالَ ثلاثةٌ؛ وافد وحاضر وغائب، فذكرُ هذه الأسماءِ الثلاثةِ لهذه الأحوال أي الله لإحسانٍ إليك قبلَ ذلك، والرَّحمن محسِنٌ إليك بعدَ ذلك، والرحيمُ محسِنٌ إليك عند الموت يومَ القيامةِ. فإن قيل: ما الحكمةُ في أنَّه قال بسم الله، ولم يَقُلْ بالله؟ فأجيبَ بأنَّه لو قال كذلك كيفَ يكونُ الفرقُ بينَ التَّسمية والحِلْفِ؛ لأنَّ الحلفَ قد يكون صدقا فيكونُ به الثوابُ والكرامةُ، وقد يكون كَذِبًا فيجِبُ به العذابُ واللعنةُ، والتسميةُ ليست كذلك أبدا، فيجبُ به الثَّوابُ في كلِّ حالٍ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





الحمدُ للهِ الوَهّابِ للمؤمنينَ سبيلَ الصَّوابِ.

إمعان الأنظار قولـه: (الحَمْـدُ للهِ الْوَهَّـابِ لِلمؤمنيـن سَـبِيلَ الصَّـوَابِ) للحمـدِ معنـىً لغـويٌّ: هـو الوَصْفُ بالجميـلِ المـرادُ بـه التعظيـمُ بـإزاءِ فعـلِ اختيـاريٍّ، وعـرفيٌّ: هـو فعـلٌ يُشْعِرُ بتعظيـمِ المنعِـمِ المـراد بسـببِ كونِـهِ مُنْعِمًـا. وكـذا للشُّـكرِ معنـىً لغـويٌّ: هـو فعـلٌ يُنْبِـئُ عـن تعظيـمِ المنعِـمِ المـراد بسـببِ إنْعامِـهِ إلـى الشَّـاكِرِ، وعـرفيٌّ: هـو صَـرْفُ العبـدِ جميـعَ مـا أنعَـمَ اللهُ تعالـى عليـه إلـى مـا خُلِـقَ لأجْلِـهِ. والمـدْحُ هـو الوَصْـفُ بالجميـلِ المـرادُ بـه التعظيـمُ. والثنـاءُ فعـلٌ يُشْـعِرُ بالتعظيـمِ المـراد. وهـو أعَـمُّ مطلقًـا مـن الـكُلِّ، والحمـدُ اللغـويُّ أخَـصُّ مطلقًـا مـن المـدحِ، ومِـنْ وَجْـهٍ مـن الحمـدِ العـرفيِّ والشـكرِ اللغـويِّ، ومُبَايِـنٌ للشُّـكرِ العـرفيِّ بحسـب الحمـلِ وأعَـمُّ منـه مطلقًـا بحسـبِ الوُجُـودِ. والحمـدُ العـرفيُّ أعَـمُّ مطلقًـا مـن الشُّـكر اللغـويِّ والعـرفيِّ، ومِـنْ وَجْـهٍ مـن المـدحِ والشُّـكرِ العـرفيِّ، ومُبَايِـنٌ للمـدحِ بحسـب الحمـل وأخَـصُّ منـه مطلقًـا بحسـب الوُجُـودِ.

روح الشروح قولـه: (الْحَمْـدُ للهِ الْوَهَّـابِ) الحمـدُ لغـة: هـو الثنـاءُ بقصـد التَّبْجِيـلِ علـى الجَمِيـلِ الاختيـاريِّ مطلقًـا، أي قَابَـلَ النِّعْمَـةَ أوْ لا، وعرفًـا: كالشـكر اللغـوي، وهـو تعظيـمُ المنعِـمِ لإنعامـه مطلقًـا أي فعـلًا أو قـولًا أو اعتقـادًا.

المطلوب قولـه: (الْحَمْدُ للهِ) هـو عبـارةٌ عـن الوصـفِ الجميـلِ لإظهـارِ التواضـعِ للمُنْعِـمِ في مقابلـةِ النِّعمـةِ علـى جهـةِ التبجيـل قصـدًا مطلقًـا. وقـد تَرَكْـتُ أبحـاثَ الحمـدِ؛ لشُـهرتها. وهـو في الأصـل «حَمِـدْتُ حَمْـدًا لله» أو «أَحْمَـدُ حَمْـداً لله». فعلـى كِلا التَّقديريـن لا يكـونُ «الحمـد لله» مطلقًـا بـل يكـون مُقَيَّـدًا. وذلـك لأنّـه لـو كان في الأصـل «حَمِـدْتُ حَمْـداً لله» كان الحمـدُ ثابتًـا لله تعالـى في الزمـان الماضـي دون الحـال والاسـتقبال. وإن كان في الأصـل «أَحْمَـدُ حَمْـداً لله» كان الحمـد ثابتًـا في الزمـان الحـال والاسـتقبال دون الزمـان الماضـي.

المنقود قولـه: (الحمـد للّـه) وهـو في الأصـلِ أحْمَـدُ اللهَ حمـدًا أو حَمِـدْتُ اللهَ حمـداً، حُـذِفَ الفعـلُ؛ لدلالـةِ المصـدرِ عليـه، فـإنَّ «حمـداً» مصـدرٌ، وهـو منصـوبٌ علـى المفعـولِ المطلـقِ، فـلا بُـدَّ لـه مـن العامـلِ، فحينئـذٍ يكـونُ معمـولاً، والمعمـولُ يـدُلُّ علـى عاملِـهِ، فحُـذِفَ في بعـضِ المواضـعِ؛ للإختصـار، وفيـه نَظَـرٌ؛ لأنَّ الفعـلَ يـدُلُّ علـى مصـدرِه أيضًـا فلِـمَ لَـم يُفعـل عكسُـه؟ فـإن قلـتَ: أيُّ التقديرَيْـنِ أوْلـى مـن الماضـي والمضـارع؟ فأجيـبَ بـأنَّ الماضـيَ يـدُلُّ علـى الحمـدِ السَّـابقِ في مقابلـة النِّعمـةِ السـابقةِ وهـو يوجـب النعمـةَ اللاحقـةَ بحكـم ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [ابراهيم، ١٤/ ٧]، فيُفيـدُ شـمولَ النِّعمـة للأزمِنَـةِ السَّـابقةِ واللّاحقـةِ جميعًـا، بخـلاف المضـارع؛ فإنّـه يـدُلُّ علـى الحمـدِ للّاحقـةِ المفيـدِ شـمولَ النعمـة للأزمنـةِ اللاحقـةِ فقـط فيلـزم احتمـالُ خُلُـوِّ الأزمنَـةِ السـابقةِ عـن النِّعمـة.





....

إمعان الأنظار والـلامُ في «الحمـد» للاستغراقِ، فيكـونُ جميعُ المحامِدِ لله تعالـى؛ إذْ جميعُ أوْصَـافِ العِبَـادِ وأفْعَالِهـم مخلوقـةٌ لله تعالـى، فالحمـدُ بهـا وعليهـا راجـعٌ إلـى خَالِقِهـا في الحقيقـة. والـلامُ الجـارَّةُ في «لله» للاختصـاصِ. و«الله» عَلَـمٌ لـذاتٍ واجـبِ الوجـود، وأصلُـهُ «لاهٌ» مـن لَاهَ يَلِيـهُ أي تَسَـتَّرَ، ثـم أُدْخِلَ عليـه الألـفُ واللامُ فجُعِلَ عَلَمًا مَعَهمـا، وحُـذِفَ ألِـفُ «لاهٍ» في الخَـطِّ؛ لئلاَّ يكـونَ علـى صـورةِ النفـي، فلمّـا أُدْخِلَ عليـه الـلّامُ حُـذِفَ همـزةُ الوَصْـلِ؛ لئـلاَّ يَلْتَبِـسَ بالنَّفـي، ولامُ «لاهٍ»؛ لئـلاَّ يَجْتَمِـعَ ثـلاثُ لامـاتٍ. وكـذا في كُلِّ مـا في أوَّلِـهِ لامٌ ثـم أُدْخِلَ عليـه الألِـفُ والـلامُ ثـمّ الـلّامُ نحـو «لِلَّحْـمِ».

روح الشروح وأصلـه «حَمِـدْتُ أو أَحْمَـدُ حَمْـدًا» حُـذِفَ الفعـلُ؛ لدلالـة المصـدر المنصـوب عليـه، وبدلالتـه تَقَيَّـدَ الحمـدُ بأحـد الأزمنـة، فعُـدِلَ مـن النصـبِ إلـى الرفـعِ؛ ليُفِيـدَ كـونَ الحمـدِ علـى الـدوام، ثـم أُدْخِـلَ عليـه الـلامُ، وهـو لتعريـف الجنـس عنـد المعتزلـة، وللاسـتغراق علـى رأي أهـل السـنة، فسـقَطَ التنويـنُ؛ لأنّـه يـدلُّ علـى التنكيـر المنـافي للتعريـف. ثـم لمـا كان المقـامُ مقـامَ الحمـدِ، قـدَّم الحمـدَ علـى اسـم الله؛ رعايـةً للمقـام. والـلامُ فيـه للتخصيـص، وبدخولهـا سـقطت همـزةُ الْوَصْـلِ ولامُ التعريـف؛ لئـلاّ يجتمـعَ ثـلاثُ لامـات. و«الوهَّـابُ» مبالغـةُ الواهـب. والوهـبُ إعطـاءُ مـا يُنْتَفَـعُ بـه إلـى أهلـه بـلا قصـد العِـوَضِ. وفي صيغـةِ المبالغـةِ إشـارةٌ إلـى حَـثِّ الطالـبِ علـى الجِـدّ في التحصيـل.

المطلوب فـإذا كان كذلـك حُذِفَـتْ لفظـةُ «حَمِـدْتُ» أو «أَحْمَـدُ» وأقيـمَ حمـدًا مُقامَهـا؛ لدلالـة المصـدر عليـه؛ لأنّ قـول «حَمِـدْتُ» أو «أَحْمَـدُ» فعـل، وقـولَ «حَمْـدًا» مصـدر، فالمصـدر أصـلٌ والفعـل فـرع، والأصـلُ يـدلُّ علـى حـذف الفـرع، فصـار «حَمْـدًا لله»، ومـع ذلـك لا يكـون «الحمـد لله» مطلقًـا؛ لأنّ «حَمْـدًا» منصـوبٌ علـى أنّـه مفعـول مطلـق، وهـو مشـعِرٌ بفعله وهـو «حَمِـدْتُ» أو «أَحْمَـدُ»، والفسـادُ بـاقٍ معنـى. فعُـدِلَ عـن النصـب إلـى الرفـع؛ ليـدلَّ علـى الثبـوت والـدوام، وليرفـعَ الفسـادُ، فصـار «حَمْـدًا للهِ»، ثـم أُدخِلَ الألـفُ والـلامُ؛ لاسـتغراق الجنـس، فـإذا أُدْخِلَ الألـفُ والـلامُ لـزم أن يسـقط التنويـنُ؛ إذ بينهمـا تضـادٌّ، وذلـك أنّ الألـف والـلام يـدُلُّ علـى التعريـف، والتنويـنَ يـدُلُّ علـى التنكيـر، ولا يجـوزُ اجتمـاعُ التعريـفِ والتنكيـرِ في كلمـةٍ واحـدةٍ. وقيـل الألـفُ والـلام يـدُلُّ علـى اتّصـالِ الكلمـةِ،

المنقود ولمـا حُـذِفَ الفعـلُ فبقِـيَ حمـدًا، فعُـدِلَ عـن النصـبِ إلـى الرَّفـع؛ للـدَّوام والثَّبـات، وهمـا أَوْلـى مـن قصـد التجـدُّد والحـدوث؛ إذ فيـه اقتـداءٌ بكتـابِ اللهِ تعالـى وعَمَـلٌ بموجـبِ الحديـثِ، فصـار علـى قولنـا «اللهَ حمـدٌ» برفـع حمـدٍ، وأُدْخِـلَ عليـه حـرفُ التعريـف؛ للإسـتغراق عنـد البعـضِ وللجنـس عنـد البعـض، ومَآلُهمـا واحـدٌ، فحُـذِفَ التنويـنُ؛ لأنَّ الألـفَ والـلامَ يـدُلُّ علـى التعريـفِ والإتّصـالِ وهـو يـدُلُّ علـى الإنفصـالِ والتَّنكيـرِ، فكانَ بينهمـا تَضَـادٌّ فلـم يجتمِعَـا في كلمـةٍ واحـدةٍ، ثـمّ قُـدِّمَ الحمـدُ علـى اسـمِ اللهِ تعالـى؛ لإقتضـاءِ المقـامِ بـه فصـار «الحمـدُ للّـه».



....

إمعان الأنظار والوَهَّابُ مبالغةُ «الواهِبِ» بمعنى الإستمرار، ولامُهُ موصولٌ فيَعْمَلُ النَّصْبَ. والهبةُ: إعطاءُ ما يُنْتَفَعُ به إلى مَنْ يَنْتَفِعُ بلا عِوَضٍ. ولامُ التعريفِ في «المؤمنين» للاستغراقِ، سواء كانَتْ حرفًا أو اسمًا موصولًا؛ لأنّها إذا دَخَلَتْ على اسمٍ لا يَحْتمِلُ التعريفَ بمعنى العهدِ الخارِجيِّ ولا يَمْتَنِعُ العمومُ أوْجَبَتِ العُمُومَ حتى يَسْقُط اعتبارُ الجمعيَّةِ إذا دخَلَتْ على الجمع، فمعناه كُلُّ مَنِ اتَّصَفَ بالإيمانِ مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا على سبيلِ التَّغليبِ. واللامُ الجارَّةُ فيه للتخصيص، قَدَّمَه على «سبيل الصواب» مع أنّ حقَّهُ التأخيرُ للاهتمام؛ لأنّ المقصودَ الأصليَّ بيانُ كونِ المؤمنين مُكرَمِينَ عندَ اللهِ تعالى لا كونِ سبيلِ الصوابِ موهوبًا أو لرعاية الفَواصِلِ.

روح الشروح قوله: (لِلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلَ الصَّوَابِ) أراد بالمؤمن مَنِ اتَّصَفَ بالإيمان ذَكَرًا كان أو أنثى، ولتغليب جانبِ المذكَّر جُمِعَ جَمْعَ المذكَّرِ. والإيمانُ لغة من الأمن، فإنّ المعتقِدَ أمَّنَ نَفْسَهُ من أن يَعْتَرِيَهَا الشَّكُّ. وعرفًا هو الاعتقادُ بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُله واليومِ الآخر وبالقدر خيره وشرِّه. وأمّا الإسلامُ فشهادةُ أن لا إله إلا اللهُ وأنّ محمدًا عبدُه ورسوله وإقامُ الصلاة وإيتاءُ الزكاة وصومُ شهرِ رمضانَ وحجُّ البيتِ إن وَجَبَ. فالإيمان انقيادٌ باطنيٌّ، والإسلام انقيادٌ ظاهريٌّ تَابعٌ له.

المطلوب والتنوين على انفصالها، ولا يجوز اجتماعُ الإنفصالِ والإتصالِ في كلمةٍ واحدةٍ، فحُذِفَ التنوينُ، فصارَ «الحمد لله». والألفُ واللامُ في «الحمد» لاستغراق الجنس عندَ أهل السنة والجماعة خلافًا للمعتزلة، فإنّ الألفَ واللامَ عندهم للعهد. وفي الحجّة من الطرفين أبحاثٌ كثيرة واعتراضاتٌ وَفيرةٌ تَرَكْتُهَا؛ لئلاَّ يطولَ كتابي. وإنما قُرِنَ الحمدُ بالله دون غيره؛ لأنّه اسم ذاتٍ مستجمِعٍ لجميع الصفات، وذكرنا هذه العلةَ في «بسم الله». وإنما قدَّمَ الحمدَ عليه لرعاية المقام كما في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق، ٩٦/ ١].

المنقود واعلم أنّ «للّه» في «الحمدُ للّه» متعلِّقٌ بثابتٍ أو مختصٍّ، تقديرُه الحمدُ ثابتٌ أو مختصٌّ للّه، ومعناه أنّ حمدَ جميعِ المحامدِ راجعٌ إلى الله حقيقةً لا يكونُ الحمدُ لغيرِ اللهِ تعالى وإن كان البعضُ لغيره صورةً، فهذا على كونِ الألفِ واللامِ للإستغراق، وأمّا على كونهما للجنس فمعناه أنَّ جنسَ الحمدِ مختصٌّ وثابتٌ للّه لا لغيره وهذا يَستلزِمُ المعنى الأوَّلَ؛ إذ لو كان فردٌ لغيره تعالى لما اختَصَّ الجنسُ في ضِمْنِ ذلك الفرد.

فإن قلتَ: إنَّ العبادَ لا يصلَحُ أن يكونَ حامداً للّه؛ لأنَّ الحامدَ إنّما يكونُ حامدًا إذا عَرَفَ المحمودَ، ومعرفةُ اللهِ من حيثُ ذاتُه لا يُمكِنُ إلاّ لنفسه؛ إذ وَرَدَ في الآثارِ والأخبارِ «لا يَعْلَمُ اللهَ إلاّ اللهُ». قلتُ: إنَّ الحمدَ نوعان: وهو الحمدُ العامُّ الذي على جميعِ ما يكونُ عليه المحمودُ في نفسه، فهذا لا يُمكِنُ إلاّ إذا حَمِدَ اللهُ تعالى لنفسه في نفسه،..........................



....

إمعان الأنظار والسبيل: الطريقُ، وإضافتُهُ بيانيَّةٌ. والصوابُ: المطابِقُ للواقع. إنّما لم يُعَلَّ واوُه؛ لئلاّ يُظَنَّ أنّ وزنَه «فَعَلٌ»، وكذا كلُّ ما كانَ على «فَعَالٍ» من الأجوَفِ. والمرادُ بسبيلِ الصوابِ الإيمانُ وسائرُ الاعتقاداتِ الحقِّيَّةِ الدينيَّةِ والأقوالِ الصادقةِ، وكذلك الأعمالُ الصالحةُ. فالإعتقادُ يَتَّصِفُ بالصَّوابيَّة حقيقةً، ومعنى اتِّصافِهِ بها موافقتُهُ للواقعِ بحيثُ إنْ ثبوتيًّا فثبوتيًّا، وإنْ سَلْبيًّا فسَلْبيًّا. والأُخْرَيانِ تُوصَفانِ بها باعتبار دلالتِهِما على الإعتقادِ ولكن دلالةُ الأولى أوْضَحُ وأظهَرُ، فكانَ اتّصافُها بها أكثَرَ وأشهَرَ، والمشابَهَةُ المصحِّحَةُ لاستعارةِ السَّبيلِ لهذه المذكوراتِ كونُ كلِّ واحِدٍ منها مُوصِلًا إلى المقصود. وأمّا إجراءُ ما يُلائِمُ المستعارَ له -أعني الصوابيّةَ- على السبيل فتجريدٌ لاستعارتِهِ. ومعنى وَهْبِ اللهِ تعالى سبيلَ الصوابِ للمؤمنينَ خَلْقُهُ وإيجادُهُ في قلبِهِ أو لسانِهِ أو سائرِ أعضائه.

روح الشروح «سبيل» منصوبٌ بـ«الوهّاب» المعتمِدِ على الموصول وهو الألفُ واللامُ. و«الصواب» ضدُّ الخطأ. وإضافةُ السبيلِ إلى الصواب تُفيد مبالغةَ السَّدادِ في السبيل؛ لإشعارِها أصالةَ الوصفِ المضافِ إليه. والمرادُ بسبيل الصواب الشَّريعةُ الإلهيَّةُ، فإنّها سبيلُ المؤمنِ يُوصِلُهُ إلى دارِ النَّعيم والرِّضْوان. وفي ذكرِ السبيلِ إيماءٌ إلى ما يأتي من أنَّ الفَنَّ المؤلَّفَ فيه مِنْ وسيلة العلومِ الشرعيَّةِ.

المطلوب قولُه: (**الْوَهَّابِ**) بفتح الواو وتشديدِ الهاء مبالغةُ الواهبِ صفةٌ للفظ الجلالة. والهبةُ عبارةٌ عن تمليك الشيء لآخرَ بلا عوضٍ. وفي هذه المبالغة إشارةٌ إلى أنّه واهبٌ في الدارين لا في دارٍ واحدةٍ، وإلى أنّه لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يهَبَ لآخرَ مثلَ هبته، وإلى أنّه تكون هبتُه لا لغرضٍ. وقيل إنّما ذكره بلفظ المبالغة؛ ليرغبَ سالِكُ هذا الفنّ.

المنقود ولهذا قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا أُحْصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنَيْتَ على نفسك» والحمدُ الخاصُّ الذي على بعضِ ما يكونُ عليه المحمودُ وهو الشُّكرُ. فيجوز كونُ الإنسانِ حامدًا باعتبار ذلك البعضِ؛ إذ يجوزُ أن يَعلَمَ الإنسانُ بعضَ ما يكونُ عليه اللهُ تعالى.

فإن قلتَ: لِمَ قال الحمدُ للّه ولَمْ يقُل الحمدُ للخالقِ أو الرَّازق أو لغيرهما من الصِّفات؟ فالجواب أن يقولَ لئلّا يتوهَّمَ أنّه يستحِقُّ الحمدَ بالوصف لا بالذَّات أو بالوصف دونَ الصفة الأخرى.

فإن قلتَ: لِمَ اختارَ الحمدَ على الشُّكر؟ مع أنَّ الحديثَ وَرَدَ له، وهو قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «شكرُ المنعِمِ على المنعَمِ عليه واجبٌ» فالإقتدار على التأليف نعمةٌ من الله، فوجَبَ على كلِّ المصنِّفِ أن يؤدِّيَ حقَّه. قلتُ: عملاً بهذا الحديث «الحمدُ رأسُ كلِّ شكرٍ فمَنْ لم يحمَدِ اللهَ لم يَشْكُره».

فإن قلتَ: الشُّكر أشرفُ منه؛ لأنّه يكونُ باللسان والجَنان والأركانِ،........



....

إمعان الأنظار فإنْ قلتَ: ما تقولُ في رَجُلٍ لم يُوهَبْ له مِنْ سبيلِ الصوابِ إلاّ الإيمانُ، فإنّه لا يَصْدُقُ عليه أنّ اللهَ تعالى وهَّابٌ له سبيلَ الصَّوابِ معَ كونِهِ من جُملةِ المؤمنين؟ وقد قلتَ إنّ اللامَ للاستغراق، لا يقالُ إنَّ الكثرةَ والمبالغةَ في الهِبَةِ بحسب الحال؛ لأنَّ ذلك إذا لم يُذكَرِ الموهوبُ له أو ذُكِرَ بكلمةٍ تُفِيدُ الاجتماعَ ووُهِبَ لكلِّ هِبَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وههنا قد ذُكِرَ بلام الاستغراقِ التي بمعنى «كلٍّ»، وهو للإحاطةِ على سبيلِ الإفْرادِ، ومعنى الإفرادِ أن يُعْتَبَرَ كلُّ مُسَمًّى بانفراده وكأن ليس معه غيرُهُ، فلا بدَّ من وجودِ الكثرةِ في حقِّ كُلِّ مؤمنٍ مُنْفَرِدًا عن غيره. ولا يقالُ أيضا إنّ الإيمانَ مُشتمِلٌ على اعتقادِ الواجبِ ونَبِيِّهِ وكُتُبِهِ، وكلٌّ منها سبيلُ الصوابِ، فيَكْثُرُ وَهْبُهُ لذلك الرَّجُلِ؛ لأنّ كلًّا منها لا يُسَمّى سبيلَ الصَّوابِ؛ لعدم إيصالِ القاصِدِ إلى مقصودِهِ بل السبيلُ مجمُوعُها المسَمّى بالإيمان.

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (لِلْمُؤْمِنِينَ) الجارُّ معَ المجرورِ متعلِّقٌ بـ«الوهاب»، وهو جمعُ المؤمنِ. والمؤمنُ هو الذي أقَرَّ بوحدانيَّةِ الله تعالى وحَقِّه، وصَدَّقَ رسولَه، وكتابَه. والمسلمُ هو الذي سَلِمَ المسلمون من يدِه ولسانِه. وهو أخَصُّ من المؤمن. قيل مطلقًا، وقيل من وجهٍ، وقيل المؤمنُ أخَصُّ من المسلم مطلقًا. وعندَ أكثرِ المتكلِّمين هما لفظان مترادفان، فإنّ كلَّ مؤمنٍ مسلمٌ وكذا بالعكس؛ لاتّحادِ ماصدقهما في الاصطلاح.

قوله: (سَبِيلَ الصَّوَابِ) «سبيل» منصوبٌ على أنّه مفعولٌ لـ«وهَّاب». والمرادُ من سبيل الصواب الصراطُ المستقيم. والمرادُ من الصراط المستقيم الإيمانُ.

المنقود والحمدُ مخصوصٌ باللسان، وعملُ القلبِ أقوى؛ لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إنّما الأعمالُ بالنِّيّات»؟ قلتُ: شرفُ الحمدِ بكمالِ دلالتِهِ على المعظِّمِ بلا قُصور.

فإن قلتَ: إنَّ التَّسْمِيةَ بالحقيقة حمدٌ؛ لأنّ الحمدَ هو الوصفُ بالجميلِ على جهةِ التعظيمِ فكيفَ لم يَكْتَفِ بها؟ قلتُ: إنّ المقامَ مقامُ التَّعظيم، فالمناسِبُ له التَّصريح بالحمد وحصرُ جنسِهِ أو جميعِ أفرادِهِ على اللهِ تعالى.

فإن قلت: إنّ قولَنا «الحمدُ للّه» إخبارٌ عن ثبوتِ جميعِ المحامدِ للّه، ولا يلزمُ منه صدورُ الحمدِ منّا حتى يلزمَ أن نكونَ من الحامدين؟ فالجوابُ عنه أنَّ الإخبارَ عن ثبوتِ الحمدِ حمدٌ؛ إذ هو وصفٌ بالجميلِ على جهة التعظيم والتَّبجيل.





....

إمعان الأنظار فإن قلتَ: لو آمَنَ رَجُلٌ ثم ماتَ مرتَدًّا -والعياذُ بالله تعالى- خَلَّدَهُ اللهُ تعالى في النَّار، فلم يكنِ الإيمانُ مُوصِلًا، فلا يُسَمّى سبيلَ الصوابِ؟ قلتُ: ليسَ المرادُ به أنّه مُوصِلٌ بالفعلِ كَيْفَمَا وُجِدَ بل إنّه سَبَبٌ مُفْضٍ إلى المقصودِ في الجُمْلَةِ، فبالإرتدادِ زالَ الإيمانُ عنه قبلَ الإفضاءِ لعدم محلِّه، وبه لا يَخرُجُ عن كونِهِ مُفْضِيًا في الجملة، كمَنْ سلَكَ طريقَ بغدادَ مثلًا ثم خَرَجَ عنها قبلَ الوُصُولِ إليه، فإنّها لا تخرُجُ عن كونِها مُوصِلةً إليها في الجملة؛ إذ معناه أنّها مُوصِلةٌ لسالكِها إذا لم يَخرُجْ عنها. وكذا الإيمانُ مُوصِلٌ لمحلّه إذا لم يرتَدَّ بخلاف ما ذُكِرَ؛ فإنّ مجرَّدَ اعتقادِ الواجبِ مثلًا لا يُوصِلُ إلى المقصودِ وإنْ دامَ.

فإن قلتَ: إنّ ما عدا الإيمانَ من سبيل الصَّوابِ لا يُوصِلُ إلى المقصودِ بدونِ الإيمانِ وإن دامَ، فلا يكونُ سبيلَ الصوابِ. وإن ادَّعيتُم أنّا جعلناه سبيلَ الصوابِ بشرط كونِهِ بعدَ الإيمانِ فنجعلُ أيضًا اعتقادَ الواجبِ مثلًا سبيلَ الصوابِ بشرطِ مُجامَعَتِهِ الإيمانَ. قلتُ: إنّ ما عدا الإيمانَ من سبيل الصَّوابِ مُوصِلٌ بشرطِ كونِهِ بعدَ الإيمانِ إلى مَقَاصِدَ تُطلَبُ به كما وَرَدَ في الخبر، وهي غيرُ المقصودِ مِنَ الإيمان، فيكونُ من سبيل الصوابِ. وأمّا اعتقادُ الواجبِ أو نبيِّهِ أو كُتُبِهِ وحدَهُ بشرطِ المجامعةِ فلم يَثْبُتْ كونُه مُوصِلًا إلى مَقاصِدَ غيرِ المقصودِ من الإيمان أو كونُهُ مودعًا عليه حتى يكونَ سبيلَ الصوابِ، ومن ادّعاهما فعليه البيان.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود قوله: (**الوهّاب**) بالفتحِ والتشديدِ مبالغةُ اسمِ الفاعلِ، وإنّما وصَفَه بصفةِ مبالغةٍ؛ لكثرةِ هِباتِه وعطايَّاته وآثَرَه دون غيرِه من الصِّفات؛ إشارةً إلى أنّ حمدَه وثناءَه للّه تعالى إنّما يكونُ لأجل وهبِ اللهِ تعالى له خصوصًا وعمومًا. فإن قلتَ: إنَّ هذه الإشارةَ توجدُ بصفة الجودِ والفَيّاض كما أنّهم فَسَّروا الفيَّاضَ بالوهّابِ فلِمَ اختارَه دونَهما؟ قلتُ: جوابُه ظاهرٌ على المتأمِّل. فإن قلتَ: إنّه مُستجمعٌ لجميعِ الصِّفات فما وجهُ تخصيصِه بالذِّكر؟ فأجيبَ وجهُهُ الإشارةُ إلى إستجماعِ اسمِ اللهِ تعالى لجميع الصفاتِ على وجهٍ لطيفٍ.

واعلم أنّه أبلغُ من الواهِبِ؛ لدلالتِهِ على التَّكرار بزيادةِ البناء؛ فإنّ الزيادةَ في البناء لزيادة المعنى عند العربِ كالعلَّام كانَ أبلغَ من العالمِ والعليمِ؛ لكونه فيه زيادة حرفٍ، وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ هذا منقوضٌ بحذِرٍ صفة مشبهة، وهو أبلَغُ من حاذِرٍ اسم فاعل؟ فالجوابُ عنه أنَّ الغالبَ ذلك وإن وُجِدَ ما ذكرتَه، ولا يخرجُ الأمرُ في الغالب عن الحكم، والإلحاقُ بالأغلَبِ أوْلى،................





....

إمعان الأنظار فالجوابُ: أنَّ اتِّصافَ فعلِ الفاعلِ بالمبالغةِ يكونُ بأمرَيْنِ: بكثرةِ صُدورِهِ عنه وبكونِهِ أقوى وأكمَلَ من سائرِ الأفرادِ، ولا شكَّ أنَّ الإيمانَ أقوى الموهوباتِ وأعْظَمُها، فكانَ هِبَةً كذلك، فيجوزُ أن يقالَ لواهِبِه وَهَّابٌ سبيلَ الصوابِ إمّا بالنسبةِ إلى هِبَةِ سائرِ السبيل وهو الظاهرُ، وإمّا بالنسبةِ إلى هِبَةِ سائرِ الموهوباتِ بأنْ يُجعَلَ هِبَةُ كُلِّ سبيلِ الصوابِ موصوفةً بالمبالغة، وجيءَ بصيغةِ المبالغةِ؛ تنبيهًا عليه. ويمكنُ أن يقالَ إنَّ الإيمانَ من الأعراضِ، وهي لا تَبْقى زمانَيْنِ بل بقاؤُها بتجدُّدِ الأمثالِ وخَلْقِ اللهِ تعالى في كُلِّ آنٍ، فتَكْثُرُ الموهوباتُ وهبتُهُ؛ إذ الموجودُ في كلِّ آنٍ يَصْدُقُ عليه أنّه إيمانٌ؛ لكن هذا عندَ مَنْ يَمْنَعُ بقاءَ الأعْرَاضِ وهم الأشاعِرَةُ دونَ من يقولُ ببقائِها.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود وأيضًا أنَّه منقوضٌ بفِيلٍ وذُبابةٍ؛ لأنّ مُسمّى الفيلِ كبيرٌ ومعنى الذُّبابِ صغيرٌ مع كثرةِ حروفِه؟ والجوابُ عنه أنَّ قولَهم إنَّ زيادةَ حرفٍ تدُلُّ على زيادةِ المعنى فيما أنّ الكلمتين يكونان موضوعتَيْنِ لإزاءِ المعنى الواحدِ كالفقير والمفتقر.

قوله: (للمؤمنين) متعلِّقٌ بالوهّابِ، وهو مفعولُه الغيرُ الصريحِ، وهمزتُه كُتِبَتْ على صورة الواو؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، وهذه قاعدةٌ في الهمزة، و«المؤمنين» الذين صدَّقوا بالله وصفاتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخر. فإن قلتَ: لِمَ لم يذكُرِ المؤمنات مع أنَّ إعطاءَ سبيلِ الصَّواب عامٌّ لها؟ فالجوابُ عنه أنَّ الغالبَ ممَّنْ وُهِبَ سبيلُ الصوابِ المؤمنون، فاكتفى بذكر الغالب، وأنَّ قولَه للمؤمنين يعُمُّ الرجالَ والنساءَ على سبيل التغليبِ كما في خطابِ مريمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ ﴿وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران، ٣/ ٤٣] حيثُ لم يقل مع الرَّاكعات؛ لعموم الرّاكعين.

قوله: (سبيل الصواب) مفعولٌ صريحٌ للوهاب، والصوابُ لغةً هو السَّدادُ بالفتح، وهو الاستقامة، واصطلاحًا هو ما يكون مُطابِقًا للأمر نفسِه، وهو على وزن الفَعَالِ بالفتح والتَّخفيف، وإنّما لم يُعَلَّ واوُه مع أنَّ شرطَ الإعلالِ فيه موجود؛ لأنَّه لو أُعِلَّ لاجتمَعَ الساكنان وهما الألفان: أحدُهما الألفُ التي قُلِبَت من الواو، وثانيهما الألفُ التي هي بعدَ الواوِ، فيلزمُ حذفُ أحدِ الألفين؛ فإذا حُذِفَ يصيرُ الصَّاب، فلا يُعلم أنّه من الصَّواب بحركة الواو أو من الصَّوْب، فلهذا الإلتباسِ لم يُعَلَّ، وقُلبتِ اللامُ صادًا؛ لقرب المخرج، فأُدغِمَتْ في التلفُّظ للجنسيَّةِ دونَ الخطِّ. فإن قلتَ: لِمَ اختاره دونَ الصِّدق والحَقّ؟ قلتُ: للسَّجع أو لعمومه.



....

إمعان الأنظار فإن قلتَ: ما تقولُ في رَجُلٍ آمَنَ بالله تعالى في آنٍ ثم ارتَدَّ -والعياذُ بالله تعالى- فإنَّه يَصْدُقُ عليه أنّه مؤمنٌ في الجُملة مع أنّه لم يَصْدُقْ عليه أنّ اللهَ تعالى وَهَّابٌ له سبيلَ الصوابِ على هذا الجواب؟ قلتُ: المؤمنُ مُنْصَرِفٌ عندَ الإطلاقِ على مَنْ ماتَ مؤمنًا؛ إذ إيمانُهُ كامِلٌ مُنْجٍ بخلافِ إيمانِ المرتدِّ، ويدُلُّ عليه قولُهم «المؤمنونَ في الجنَّة، والكافرون في النَّار». نعم يَرِدُ على هذا النَّقْضُ بِمَنْ آمَنَ قُبَيْلَ الغَرْغَرَةِ، لا يقالُ زمانَ الغرغرةِ قد تَجَدَّدَ الإيمانُ بل بعدَ الموتِ أيضًا؛ لأنّ ذلك الإيمانَ غيرُ مقبولٍ، فلا يكونُ سبيلَ الصوابِ.

فإن قلتَ: لا يجوزُ أن يُرادَ الإيمانُ بسبيلِ الصوابِ؛ لأنّه لا يُوهَبُ لمؤمنٍ؛ لاستحالةِ إيجادِ الموجودِ، وإلاّ لكانَ الشيءُ موجودًا مَرَّتَيْنِ أو حاصلًا قبلَ حصولِهِ؟ قلتُ: الإيمانُ لا يُوهَبُ للكافرِ حينَ هو كافِرٌ؛ إذ معنى هبتِهِ إيجادُهُ في قلبِهِ، وحينَ الوجودِ زالَ عنه الكفرُ؛ لأنَّه ضدُّ الإيمانِ، فلا يكونُ كافرًا حينَ كونِهِ موهوبًا له بالإيمان بل مؤمنًا بذلك الإيمانِ. وإنّما تلزَمُ الاستحالةُ المذكورةُ أنْ لو وُهِبَ الإيمانُ لمؤمنٍ قبلَ كونِهِ موهوبًا له به وليسَ كذلك.

وحاصلُه أنَّ صيغةَ الفاعلِ ههنا بمعنى الحالِ كما هو المتبادرُ من الفاعلِ والمستقبل؛ فإنّه إذا قيلَ «زيدٌ مُصَلٍّ أو يُصَلِّي» يَتَبَادَرُ منه الحالُ لا بالنسبةِ إلى زمانِ التكلُّمِ بل بالنسبةِ إلى زمانِ الهبةِ. وأمّا قولُهم «أسْلَمَ أمسِ أو يُسْلِمُ غدًا كافرٌ» فبمعنى الماضي بالنِّسبة إلى زمانِ الإسلامِ.

فإن قيل: إيجادُ الإيمانِ مُقَدَّمٌ على وجودِهِ في نفسه؛ لأنّه علةٌ، وهو مقدَّمٌ على وجودِهِ في محلِّه؛ لأنّ ثبوتَ الشيءِ لغيرِهِ فرعُ ثبوتِهِ في نفسِه. وما قيلَ إنّ وجودَ الأعْراضِ في نفسِهِ عينُ وجودِهِ في محلِّه فمُزَيَّفٌ، وهو مُقَدَّمٌ على صحَّةِ إطلاقِ المؤمنِ عليه؛ لأنّه سببُها، فحالَ الهبةِ بل بعدَها بدرجتين لا يُسَمّى مؤمنًا فيلزمُ المحذورُ؟ قلنا: تقدُّمُ الإيجادِ على الموجودِ ذاتيٌّ لا زمانيٌّ، وإلاّ يلزمُ وجودُ النِّسبةِ بدونِ المنسوبِ إليه، وهو باطلٌ؛ لأنّها لا تقومُ إلاّ بالمنتسِبَيْنِ. وكذا تقدُّمُ وجودِ العَرَضِ في نفسِه على وجودِه في محلِّه، وإلاّ يلزمُ قيامُ العَرَضِ بنفسِهِ وهو ممتنعٌ بالاتِّفاق،

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود واعلم أنَّ الفرقَ بين الصَّواب والصِّدق والحقّ هو أنّ الصوابَ هو الأمرُ الثابتُ في نفسِ الأمرِ الذي لا يَسُوغُ انكارُه، وضدُّه الخطأ، والصِّدْقُ هو الذي يكونُ ما في الذِّهن مُطابِقًا لِما في الخارج، وضدُّه الكذِبُ، أي عدمُ مطابقةِ ما في الذِّهن إلى الواقعِ، والحقُّ هو الذي يكونُ ما في الخارجِ مُطابِقًا لما في الذِّهن.





....

إمعان الأنظار وبقاؤه زمانَيْنِ وهو ممتنعٌ عند البعض. وكذا تقدُّمُه على صحةِ الإطلاقِ، فزمانُ الإيجادِ والوجودِ وصحَّةِ الإطلاق واحدٌ، فيَصْدُقُ أنّه مؤمنٌ زمانَ الهبةِ على أنّه لو فُرِضَ كونُ التقدُّمَيْنِ الأوّلَين زَمانيًّا لا يَضُرُّنا أيضًا؛ لأنّ اللازمَ من كونِ الله تعالى وهَّابًا للمؤمنين كونُهم موصوفِينَ بالإيمانِ حالَ كونِهم موهوبِينَ لهم، وهي حال وجودِ الإيمانِ في قلوبهم. ولو فُرِضَ كونُ التقدُّمِ الثالثِ زمانيًّا أيضًا وارتُكِبَ انفكاكُ وجودِ الإيمانِ في محلِّه عن صحة إطلاقِ المؤمنِ عليه معَ لزومِ ألاّ يكونَ زمانَ وجودِ الإيمانِ مؤمنًا على ذلك التقدير ولا كافرًا؛ لارتفاع الكفرِ في تلك الحالةِ وامتناعِ صِدْقِ المشتَقِّ على شيءٍ بدون اتّصافِهِ بمأخَذِ الاشتقاقِ. ثم لا يُمْكِنُ الجوابُ بأن يقالَ يُسَمّى مؤمنًا في تلك الحالةِ مجازًا باعتبارِ ما يَؤُولُ إليه كما لا يمكِنُ أن يجابَ به أوّلًا؛ لأنّه يلزمُ جمعُ الحقيقةِ والمجازِ، اللهمّ إلّا أنْ يُخَصَّ سبيلُ الصوابِ بالإيمان، وقيل ببقاءِ الأعراضِ أو ادُّعِيَ عمومُ المجازِ، وكلُّه بعيدٌ.

ولا يمكِنُ أيضًا أن يُجابَ عن أصلِ الاعتراض على مذهبِ من يقولُ بامتناع بقاءِ الأعراضِ بأن يُرتكَبَ أنّ الإيمانَ الحادثَ أوّلًا ليس بموهوبٍ لمؤمن، ثم ما يَتَجَدَّدُ هو موهوب لمؤمنٍ بذلك الإيمانِ السابقِ؛ لأنّه منقوضٌ بمَنْ آمَنَ قُبيلَ الغرغرةِ، فإنّه مؤمنٌ وليس بموهوبٍ له سبيلُ الصَّوابِ على هذا الجواب. ويمكنُ أن يقالَ إنّ المرادَ بالمؤمن مَنْ ماتَ على الإيمان، وإنّ نسبةَ شيءٍ إلى مشتَقٍّ لا يلزمُ أن يكونَ وقتَ اتِّصافِهِ بمأخَذِ الاشتقاقِ وإنْ كان يتبادرُ الذِّهْنُ إلى ذلك؛ بل يجوزُ أن يكونَ قبلَ اتّصافِه به أو بعدَهُ.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ....

***　　***　　***





إمعان الأنظار قولـه: (**وَالصَّـلاَةُ وَالسَّـلاَمُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ**) لاماهُما للجنسِ باعتبارِ وُجودِهِ في بعضِ الأفراد. والصلاةُ في اللغة: مشتركةٌ بينَ الدعاءِ والاستغفارِ والرحمةِ. ويتعيَّنُ أحَدُها بالإضافة إلى المؤمنين والملائكة والله تعالى. كُتِبَتْ ألِفُها على صورةِ الواو؛ إيذانًا بأنّها مقلوبةٌ منها وبالتَّفخيم. والسَّلامُ بمعنى السَّلامة. والنبيُّ في الأصل «نبيءٌ» على فَعيل من النَّبَأ وهو الخبرُ. ثم جُعِلَ اسمًا لكلِّ مَنْ أخْبَرَ عن اللهِ تعالى بطريقِ الإلهام. ومحمَّدٌ في الأصل الذي كَثُرَتْ خِصَالُهُ الحميدةُ، ثم جُعِلَ عَلَمًا لأفضلِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لكثرةِ خِصالِه المحمودةِ وأخلاقِه المودودةِ. قال الله تعالى في حقِّه ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾ [القلم، ٦٨/ ٤]، ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾ [الأنبياء، ٢١/ ١٠٧].

روح الشروح ثم لما ذَكَرَ البسملةَ والحمدلةَ للاستعانة على الإتمام والتبرُّك نَاسَبَ أن يَسْتَشْفِعَ في ذلك بذكر الصلاة على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصالةً وعلى آله وأصحابه تبعًا، فقال: (**وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِهِ**) الصلاةُ لغةً الدعاءُ مطلقًا. وتَتَنَوَّعُ باعتبار فاعله إلى ثلاثة أنواع؛ فمِنَ الله تعالى التفضُّلُ عليه والإكرامُ له. ومِنَ الملائكة الاستغفارُ وسؤالُ رِفْعَةِ درجاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المطلوب قولـه: (**وَالصَّلاَةُ**) عطفٌ على قوله «الحمد لله»، والألفُ واللامُ فيها لاستغراق الجنس. وهي في اللغة عبارةٌ عن الدعاء. وفي الشرع عبارةٌ عن اسمِ ما يُفْرَضُ ويُقَدَّرُ على المكلَّف في الملَوَيْنِ خمسَ مَرّاتٍ لا يجوز الزيادةُ والنقصانُ عنها. وفي الاصطلاح تطلق على عشرة معانٍ. وعند أهل المعرفة على أربعة معانٍ. فإذا أردتَ أن تعرفَ هذه المعانيَ فَاطْلُبْهَا في التحقيق. والمرادُ من الصلاة ههنا طلبُ التعظيمِ لجانبِ حضرة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدارين. وقيل المراد منها الدعاءُ من المؤمن بالرحمة عليه من الله؛ لأنّها منه بمعنى الرحمة حملًا على معناها الغائيّ.

المنقود قولـه: (**والصَّلوة**) هذا معطوفٌ على قولِهِ «الحمدُ لله»، وهي في الأصلِ صَلَوَةٌ بالفَتَحَاتِ، قُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها، والغالبُ أنَّ الألِفَ كُتِبَتْ على صورةِ الواوِ؛ ليدُلَّ على أنّ أصلَها واوٌ، وتقديره أُصَلِّي أو صَلَّيْتُ صلوةً، ففُعِلَ فيه ما مرَّ في الحمد، وفعلُها من ثلاثيِّها غيرُ مُستَعْمَلٍ.

فإن قلتَ: إنَّ الأنبياءَ مَعْصُومونَ عن الذُّنوبِ والآثامِ، ولهم درجاتٌ عاليةٌ في دار السَّلام ومغفورون عن جميعِ الذُّنوب كما قال الله تعالى في حقِّ محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَما تَأَخَّرَ**﴾ [الفتح، ٤٨/ ٢] فما المعنى لإتيانِ الصَّلوة عليه؟ قلت: معناه اللهمّ لا تحرق قلبَ محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذنوب أمّتِه في يوم القيامة.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ومِنَ المؤمنين طلبُ تعظيمِ الله تعالى إياه بإعلاء دينه وإبقاءِ شريعتِه. والسَّلامُ بمعنى السلامة وتجرُّدِ النفس عن كلِّ ألمٍ وجفاءٍ جسمانيًّا أو روحانيًّا. فالصلاةُ الدعاءُ بإكرام الله تعالى له وتفضيلِه على الغير. والسلامُ الدعاءُ بالسلامة والراحة.

والرَّسولُ إنسانٌ بَعَثَهُ اللهُ تعالى إلى الخَلْقِ؛ لتبليغِ الأحكامِ. وفي بعضِ النُّسَخِ «على نبيّه». النبيُّ أعمُّ من الرسول؛ إذ لا يُشْتَرَطُ فيه الشَّريعةُ الجديدةُ كما يُشْتَرَطُ في الرَّسول. وهو من النَبَأ بمعنى الخبر، فأصلُه «نَبيء»، قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً، وأُدْغِمَتْ فيها، فهو مَنْ أَخْبَرَ عن الله تعالى بطريق الوحي.

المطلوب وقيل المرادُ منها الدعاءُ من المؤمن بالسلامة عليه، ولذا جَعَلَ السلامَ عطفًا تفسيريًّا حيث قال: (**وَالسَّلَامُ**) فَاخْتَرْ أيّها الطالبُ أيًّا شِئْتَ، فإنّ لكلّ واحدٍ وجهًا؛ لكنّ في إثباته أبحاثًا كثيرةً تَرَكْتُهَا؛ لئلاّ يطولَ كتابي. وهو معطوف على قوله «والصلاة»، فالألفُ واللام فيه لاستغراق الجنس أيضًا. وهو في اللغة عبارةٌ عن النَّجاة عن العيب. وفي الاصطلاح عبارةٌ عن السَّلامة من كلّ مِحْنة ومَشَقَّة وبلاء في الدارين. والفرقُ بين الصلاةِ والسلامِ عند من لم يَجْعَلِ السَّلامَ عطفًا تفسيريًّا لها أنّ الصلاةَ مخصوصةٌ بالميتِ والسلامَ مخصوصٌ بالحيِّ. وإنّما ذكَرَهما؛ لأنّه مُتَّصِفٌ بهما لقوله تعالى ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾ [**آل عمران، ٣/ ١٨٥؛ الأنبياء، ٢١/ ٣٥؛ العنكبوت، ٢٩/ ٥٧**]، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «المؤمنون لا يموتون بل يَنْقُلُونَ من دارِ الفَناء إلى دار البَقاء».

المنقود وقيل معناه اللهمّ عَظِّمْهُ في الدُّنيا بإعلاءِ ذكرِه وإبقاءِ شريعته وإظهارِ دعوتِه، وفي الآخرة بتشفيع أمّتِه وتضعيفِ أجرِه ومَثُوبتِه.

فإن قلتَ: الصَّلوة مخصوصةٌ بالميِّتِ، والنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ بقولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «المؤمنون لا يَموتون بل ينقلون من دار الفَناءِ إلى دارِ البَقاءِ ومِن جوار الشيطان إلى جوار الرَّحمن» فكيفَ قيل الصلوةُ عليه؟ قلتُ: إنَّه ميِّت بالحقيقة بقوله تعالى ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾ [**العنكبوت، ٢٩/ ٥٧**] وبقوله تعالى ﴿**إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ**﴾ [**الزمر، ٣٩/ ٣٠**].

فإن قلتَ: فعلى هذا لا بدَّ على المصنِّفِ من ذكر السَّلام الذي يُستعمل في الحيِّ؛ رعايةً لطَرَفِ المجازِ مع أنَّه لم يَذْكُرْهُ؟ قلتُ: المرادُ من السَّلام ههنا الرحمةُ فاكتفى بالصلوة، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه مذكورٌ بها معًا في قوله تعالى،..





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (عَلَى رَسُولِهِ) الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بـ«الصلاة»، والضميرُ البارزُ المجرورُ فيه راجعٌ إلى الله تعالى. وإنّما اختار لفظةَ «على» دون اللامِ مع أنّه دعاءٌ له لا عليه؛ لتضمُّنِ الدّعاءِ معنى النزول، أي نزول الرَّحمةِ ونحوِها. وإنّما اختار لفظَ «الرسول» على لفظ «النبي»؛ لأنّ الرسولَ مَنْ لَهُ إِلْهَامٌ إِلَهِيٌّ وَكِتَابٌ رَبَّانِيٌّ. والنبيّ أعمُّ من أن يكونَ له كتابٌ ربانيّ أم لا. وأَيَّدَ هذا ما ذكر في «الكشَّاف» من أنّ الرسول مَنْ مَعَهُ كتابٌ كموسى وعيسى عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ. والنبيّ مَنْ يُنبئ عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتابٌ. وقيل الرسولُ هو الذي أوحِيَ إليه بجبرائيل، والنبيُّ هو الذي أوحِيَ إليه بملَكٍ آخَرَ. فاختار لفظَ «الرسول»؛ ليُعلَمَ أنّ للرّسول كتابًا ربانيًّا وإلهامًا إلهيًّا وأوحِيَ إليه بجبرائيل. والرسولُ على وزن الفَعُولِ، وهو يجيء بمعنى الفاعل والمفعول. والمرادُ منه ههنا المفعولُ أي الْمُرْسَلُ؛ لأنّه أُرْسِلَ إلى بني آدمَ وغيرِه؛ لتبليغِ الأحكامِ.

المنقود ﴿إِنَّ اللّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [الأحزاب، ٣٣/ ٥٦]، وأيضًا إنّه مذكور في قولنا صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وقيل إنّ للصَّلوة معنىً لغويّا وهو الدعاءُ، ومعنى عرفيّا؛ وهو الأركان المعلومةُ والأفعالُ المخصوصةُ، فالرحمةُ ليست منهما، فالجواب عنه أنّهما لما لا يكونا في حقِّ الله تعالى مُتصوَّرا رجع إلى الغاية وهي الرحمةُ ورفعُ الدَّرجات، فيكون من قبيل المجازِ المرسلِ، أمّا المعنى اللغويُّ فمُحالٌ على الله تعالى؛ لأنّ الدعاءَ إنّما يُتصوَّرُ من الأدنى إلى الأعلى. وأمّا المعنى العرفيُّ فمُحال على الله تعالى؛ لأنّ المرادَ من الأفعال المخصوصةِ والأركانِ المعلومةِ العبادةُ، وهي في حقِّ من له معبود، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك عُلُوّا كبيرا، فكلَّما أُضِيفَتْ إلى الله تعالى يُراد بها الرحمةُ.

فإن قلتَ: الرحمةُ أيضًا لا يُتَصَوَّرُ في حقِّ اللّه؛ إذ معناها العطفُ ورقَّةُ القلبِ والميلُ إلى الشيء، وهو من الله تعالى مُحال؟ قلتُ: إطلاقُها على اللهِ تعالى مجازٌ عن إنعامه، فيكونُ مجازا عن مجازٍ.

قوله: (على نبيّه) متعلِّقٌ بالصَّلوة، أصلُه نَبِيءٌ على وزن فعيل، قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً؛ لوقوعِها بعدَ الياءِ الزائدة، ثم أُدْغِمَتْ للجنسيَّة؛ أو أصلُهُ نَبِيوٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لاجتماعِهما وسَبْقِ إحداهما بالسكون، فأُدْغِمَت؛ للجنسيَّة وهو على الأوَّلِ من النَّبأ وهو الخبرُ؛ فيكون فعيل بمعنى الفاعل، وعلى الثاني من النَّبْوَة، وهي ما ارتفعَ من الأرض، فالنبيُّ أشرفُ على سائر الخلق؛ فحينئذ يكون فعيل بمعنى مفعول.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فإن قلتَ: إنّ الصَّلوةَ كيفَ يُستعمل بكلمة «على»؟ لأنّها تُستعمل في الدعاء عليه أي في الشرِّ نحو عليه اللعنةُ، واللام في الدعاء له نحو له الملكُ وله الحمدُ؟ قلتُ: إنّها متضمِّنةٌ معنى النُّزول كما في قولنا رحمة الله عليه أي رحمة الله نازلةٌ عليه، والنبيُّ هو الإنسان بعثه اللهُ تعالى إلى الخلق؛ لتبليغ الأحكامِ، ولا يُشترط فيه الكتابُ بخلاف الرَّسول. وإنّما آثَرَ لفظَ النبي على الرسول؛ لما في لفظ النبيّ من الدلالة على الشَّرف والرِّفعة على كونه من النَّبْوَةِ.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋

الزَّاجِرِ عن الأذْنَابِ، الحاثِّ على طلَبِ الثَّواب، ....

إمعان الأنظار قولـه: (**الزَّاجِرِ عَنِ الإذنَابِ الْحَاثّ عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ**) اعلـم أوَّلًا أنَّ لامَ التعريـفِ موضوعـةٌ للجنـسِ والإشـارةِ إلـى الحقيقـةِ، وهـو معنـىً واحـدٌ لا ينفَـكُّ الـلامُ منـه لكنَّـه يتعـدَّدُ باعتبـاراتٍ أربعـةٍ:

[١.] اعتبـاره مـن حيـثُ هـو هـو مـعَ قطـعِ النَّظَـرِ عـن وُجـودِه في أفـراده نحـو «الإنسـانُ نـوعٌ»، ويُسـمّى لامَ الجنسِ والحقيقـةِ تمييـزًا عـن غيـره.

[٢.] واعتباره من حيث وجودُه في ضِمْنِ فردٍ معيَّنٍ، ويُسَمّى لامَ العهدِ الخارجيِّ.

[٣.] واعتباره من حيثُ وجودُه في ضِمْنِ كلِّ الأفرادِ، ويُسمّى لامَ الاستغراقِ.

[٤.] واعتباره مـن حيـثُ وجـودُه في بعضِ الأفـرادِ مـن غيـرِ تَعيين، ويُسَـمّى لامَ العهـدِ الذِّهنـيِّ. وقـد يُسَـمّى لامَ الجنـسِ أيضًـا نظـرًا إلـى المعنـى الموضـوعِ لـه بحسـبِ الحقيقـةِ.

روح الشروح قولـه: (**مُحَمَّـدٍ الزَّاجِـرِ عَـنِ الإِذْنَـابِ**) «محمّـد» عطـفُ بيـانٍ. وهـو في الأصـل مَـنْ كَثُرَتْ خِصالُـه الحميـدَةُ، ثـم جُعِلَ عَلَمًـا لأفْضَـلِ الرُّسُـلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لتحقُّـق ذلـك المعنـى في شـأنِهِ ثـم لأفْـرَادِ الأمَّـةِ تفـاؤلًا. والجملـةُ الصلاتيَّـةُ إخباريَّـةٌ صـورةً، إنشـائيَّةٌ معنًـى، معطوفـةٌ علـى الجملـة الحمديَّـةِ الإنشـائيَّة. ومعنـى الزاجـرِ مِـنَ الزَّجْـرِ وهـو المنـعُ. والإذنـابُ بكسـر الهمـزة مصـدرُ «أَذْنَـبَ الرَّجُـلُ» أي صـار ذا ذَنْـبٍ، أو بفتـح الهمـزة جمـع ذَنْـبٍ كفَـرْخ وأَفْـرَاخٍ.

المطلوب قولـه: (**مُحَمَّـدٍ**) عطـفُ بيـانٍ لـ«الرسـول»، وهـو كـونُ الاسـمِ الثاني مُوَضِّحًـا للاسـم الأوَّل ومبيِّنًـا عنـدَ أكثـرِش النُّحـاة، وههنـا كذلـك، تأمَّـلْ. وإنّمـا سُـمِّيَ نَبِيُّنَـا بِـ«محمّـد»؛ لثبـوتِ المحموديَّـةِ في ذاتـه، كـذا قـال بعـضُ المحقِّقيـن.

قولـه: (**الزَّاجِـرِ**) بالجـرّ صفـةٌ لـ«محمـد» أي المانـع، (**عَـنِ الْأَذْنَـابِ**) الجـارُّ مـع المجـرور متعلِّـقٌ بـ«الزاجـر». والأذْنـابُ جمـعُ ذَنْـبٍ، وهـو الفعـلُ الـذي يُبْعِـدُ الإنسـانَ مـن رحمـةِ اللهِ ويُقَرِّبُـهُ إلـى عذابِـه، وهـو مـا نُـهِيَ عـن إيجـادِه واقترافِـه مـن الله ورسـوله.

المنقود قولـه: (**محمـد**) مجـرورٌ عطـفُ بيـانٍ لِنبيّـه، وهـو اسـمُ نبيِّنـا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأرض، وفي السَّـماوات أحمـدُ، وفي العـرش أبـو القاسـم، وهـو في الأصـل اسـمُ مفعـولٍ مـن التَّحميـد، ومعنـاه كثيـرُ الخيـر، وسُـمِّيَ بـه؛ لكثـرة خيـره بـل هـو خيـرٌ محـضٌ.

قولـه: (**الزاجـر**) أي المانـع والدافـع بالتَّهديـدات والمواعِـظِ وبالتَّرغيبـات والتَّرهيبـات، وإنّمـا وَصَفَـه بـه دونَ غيـرِه مـن الصِّفـات؛ لأنَّـه مناسِـبٌ لمـن هـو خيـرٌ محـضٌ وللبعثـة.



إمعان الأنظار وهذا المعنى الأخيرُ والنكرةُ بحسب الخارج سواءٌ، ولذا قد يُعَامَلُ معاملتَها من وقوع النكرةِ صفةً وغيره، وبحسب المعنى مُتفاوِتانِ؛ لأنّ النَّكرةَ تدُلُّ بحسب الوضع على فردٍ غيرِ معيَّنٍ، والمعرَّف باللام الذهنيّ يدُلُّ بحسبه على الجنس والحقيقة، وإرادةُ فردٍ غيرِ معيَّنٍ حصلَتْ من قرينَةٍ خارجيَّةٍ مثلُ الأكلِ والشُّربِ وغيرِهما، ولذا قد يُوصَفُ بالمعرفة أيضًا؛ إبقاءً للجِهتين حظَّهما. وأمّا طريقُ المعرفةِ والتمييزِ بينَ هذه المعاني فيما وَقَعَ من المواضِعِ فإنّه يُنْظَرُ: فإنْ وُجِدَ عَهْدٌ وقرينةٌ خارجيَّةٌ على إرادة فردٍ معيَّنٍ فاللامُ للعهد الخارجيّ، وإلاّ فللاستغراقِ إلاّ أن يمنَعَ مانِعٌ فللجنسِ والحقيقةِ إلاّ أن يمنَعَ مانعٌ فللعهد الذهنيّ. وإذا عرفْتَ هذا فلامُ «الزاجرِ» و«الحاثِّ» للعهد الخارجيّ والإشارةِ إلى محمّدٍ ﷺ. ولامُ الإذنابِ للاستغراق، والثوابِ للعهد الذهنيّ، فتَأَمَّلْ. والزجرُ: المنعُ والنَّهْيُ. والإذنابُ: بكسرِ الهمزةِ مصدرُ «أَذْنَبَ الرَّجُلُ» أي صار ذا ذَنْبٍ. والحثُّ: التحريضُ والإغراءُ. والثوابُ: جزاءُ العبادةِ.

روح الشروح قوله: (**الْحَاثِّ عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ**) الحثُّ التَّحْرِيضُ. والثَّوابُ جزاءُ الطاعة. فيه إشارةٌ إلى أنّ العمَلَ ينبغي أن يكونَ خالِصًا ومُقْتَرِنًا برَجاءِ الثَّواب، ومنه تأليفُ الكتابِ.

المطلوب قوله: (**الْحَاثِّ**) بالجرّ صفةٌ بعدَ الصفةِ لـ«محمّد» ﷺ، أي المحرِّضِ بالجدّ والاجتهاد.

قوله: (**عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ**) الجارُّ مع المجرور متعلِّقٌ بـ«الحاثّ». والثوابُ ما يَستحِقُّ العبدُ به الرحمةَ والمغفرةَ من الله تعالى والشفاعةَ من رسوله؛ لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب عند أهل السنّة والجماعة خلافًا للمعتزلة، وإثباتُ الحجّة من الطرفين لا يليقُ بهذا الفنّ، وهو الإطاعةُ لأمر الله وأمر رسوله. وقيل الثوابُ جزاءُ الطاعةِ.

المنقود قوله: (**عن الأذناب**) بفتح الهمزةِ جمعُ الذَّنْبِ بسكون النونِ، والقياسُ أن يُجْمَعَ على الذُّنوب إلاّ أنّه يُجمع على هذا الجمعِ؛ للسَّجع؛ إذ الفَعْلُ بفتح الفاءِ وسكون العينِ يُجمع على وزن فُعُول كثيرا وعلى أفعال قليلًا كما أنّ سَطْرٌ يُجمع على سُطورٍ وأسْطارٍ، وقيل إنّ الإذنابَ بكسر الهمزةِ مصدرٌ من أَذْنَبَ أي ارتكَبَ ذَنْبًا أو أوجَدَ ذنبا، ومعناه الزاجر عند إيجاد الذُّنوب ومباشرتِه وارتكابه، والأوّلُ أصحُّ عن هذا أي عن الثاني.

قوله: (**الحاث**) على وزنِ الفاعلِ؛ فإنّه في الأصلِ حَاثِثٌ، أُدْغِمَ أحدُ المثلين بعدَ سلبِ حركةِ الأوّلِ في الآخَرِ، ويجوزُ اجتماعُ السَّاكنين؛ لأنّه على حدِّه، وإنّما قدّم الزاجر عليه؛ اعلامًا بأنَّ الإمتناعَ من الذُّنوب مقدَّمٌ على الإقدام بالأعمالِ الصالحةِ.

وعلى آلِه وأصحابِه خَيْرِ الآلِ وخَيْرِ الأصحابِ.

إمعان الأنظار قولـه: (**وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ**) أصلُ آلٍ «أَوَلٌ» بدليل «أُوَيْل»، قُلِبَتْ واوُه ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها. وخُصَّ استعمالُهُ في الأشراف ومن له خَطَرٌ عظيمٌ دُنْيَوِيًّا كان أو أُخْرَوِيًّا. والأصْحابُ جمع صَحْبٍ بفتح الصَّاد وسكونِ الحاءِ كفَرْخٍ وأَفْرَاخٍ، وهو جمعُ صاحِبٍ كرَكْبٍ وراكِبٍ.

قوله: (**خَيْرِ الْآلِ وَخَيْرِ الْأَصْحَابِ**) «خير» اسمُ تفضيل، أصلُه «أَخْيَرُ»، أُعِلَّ بالنقل والاستِغْناءِ وإن لم يُعَلَّ أخواتُه؛ لكثرةِ استعمالِه. وكذا نَقِيضُه وهو «شَرٌّ»، أصلُهُ «أَشْرَرُ»، فصُرِفَا لخروجِهما عن وزنِ الفعلِ. ولامُ الآلِ والأصحابِ للاستغراقِ، فيحصُلُ المدحُ المقصودُ لا للعَهْدِ الخارجيِّ؛ ليحصُلَ الاحترازُ عن بعضِ أقربائِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين لم يتَّبِعُوهُ وعن المنافقينَ في زمنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنْ يُؤْذِنُه إعادةُ المعرفةِ لا لأنَّ «خيرًا» اسمُ تفضيلٍ فيستلزِمُ الاشتراكَ بينَ موصوفِه وما أُضِيفَ إليه في أصله وهم لا يُوصَفون به؛..

روح الشروح قولـه: (**وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ**) آلُ الرجلِ أهلُ بيتِه. وآلُه أيضًا أتباعُه. ومنه قولهم «الآلُ كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ»، وهو حديثٌ مرفوعٌ. وأصلُ الآلِ «أَوَلٌ» لمجيء تصغيره «أُوَيْل»، قُلِبَتِ الواوُ ألفًا. والأصحابُ جمع صَحْبٍ، وهو جمعُ صاحِبٍ كرَكْبٍ ورَاكِبٍ. والصَّحابةُ بمعنى الأصحاب، واحدُها صَحابيٌّ. وهو عندَ جمهورِ أهلِ الحديثِ كلُّ مسلمٍ صَاحَبَ رسولَ اللهِ ولو ساعةً، فهو أخَصُّ من الآلِ. فذِكْرُ الأصحابِ بعدَه تخصيصٌ بعدَ التعميمِ لأجلِ التعظيمِ كما في ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ [القدر، ٩٧/ ٤]. وضميرُ «آله وأصحابه» راجِعٌ إلى محمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المطلوب قولـه: (**وَعَلَى آلِهِ**) معطوفٌ على «رسوله»، والجارُّ مع المجرور متعلِّقٌ بالصلاة، والضميرُ البارز المجرور فيه راجعٌ إلى «محمد»، وهو في الأصل «أأل» بهمزتين عند البعض، قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في «آدم» و«آمن»، فصار «آل». وعند البعض أصله «أَوَل»؛ لأنّ تصغيره «أُوَيْل»، قُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها كما في «قَالَ» و«صَانَ»، فصار «آل». وعند البعض أصله «أهل»؛ لأنّ تصغيره «أُهَيْل» قُلِبَتِ الهاءُ ألفًا؛ لتقارب مخرجهما كما قُلِبَتِ الهَمْزَةُ هاءً كذلك في قولهم «هراق» أصله «أراق»، فصار «آل».

المنقود قولـه: (**وعلى آله وأصحابه**) أي والصلوةُ على آله وأصحابه، وهي عليهم واجبٌ بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فإذا صلَّيْتُم عليَّ فعَمِّمُوا» وإضافتُها إلى الضَّميرِ بمعنى اللام، وإنّما قُدِّمَ الآلُ على الأصحاب؟ لأنَّه عامٌّ والأصحاب خاصٌّ، فالعامُّ يستحقُّ التقديمَ؛ لعمومه، وعطفُه عليه تخصيصٌ بعدَ التعميمِ، وهو يُعطي المبالغةَ كما في عكسه.

واعلم أنَّ في ألفِ الآلِ اختلافٌ: قال البعض أصلُه أَءْلٌ بهمزتين،..............................





إمعان الأنظار لأنّه لا يُمكِن دفعُه بأنّ ما ذكرتُمْ فيما إذا قُصِدَ به التفضيلُ على المضافِ إليه. وأمّا إذا قُصِدَ به الزيادةُ المطلقةُ فممنوعٌ، وبأنَّ «خيرًا» قد لا يكونُ اسمَ التفضيلِ بل صفة مشبَّهة مخفَّفة من «خَيِّرٍ» كـ«هَيِّنٍ» و«هَيْنٍ»، فلا يستلزمُ الاشتراكَ المذكورَ بل لأنَّ بعضَ أقربائِهِ الذين لم يتَّبِعُوه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليسوا بداخلينَ في قوله «وآله» حتى احتِيجَ إلى قيدٍ احترازاً عنه. قال الجوهريُّ في «الصّحاح»: آلُ الرجلِ أهلُه وعِيَالُه. وآلُ الرجلِ أيضًا أتْبَاعُه. وهم ليسوا من أتباعِه وعيالِهِ وهو ظاهرٌ، ولا من أهله بدليل قولِهِ تعالى ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود، ١١/ ٤٦]، حيثُ لم يَتَّبِعْه. وكذا معنى الأصحابِ لا يَتَناوَلُ المنافقين؛ لأنَّه وإن اختُلِفَ في معناها، قال جمهورُ أهلِ الحديثِ: الأصحابُ كلُّ مسلمٍ رأى الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقيل وطالَتْ صحبتُهُ، وقيل ورَوى عنه، وقيل أو رآه الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنّهم اتّفقوا على اشتراط الإسلام، والمنافقُ ليس بمسلمٍ. ولو حُمِلَ على العهدِ الخارجيِّ لَزِمَ إمّا تخصيصُ الصَّلاةِ والسلامِ على بعض الآلِ والأصحابِ إن كانت الإضافةُ لاميَّةً أو عدمُ معنىً محصَّلٍ إن كانت بيانيَّةً. وأمّا قولُهم «إذا أُعِيدَتِ المعرفةُ معرفةً كانَتْ عينَ الأوَّلِ» فعندَ عدمِ المانعِ والقرينةِ على خلافه.

روح الشروح قوله: (خَيْرِ الآلِ وَخَيْرِ الأَصْحَابِ) «خير» اسمُ تفضيلٍ، أصلُه «أَخْيَرُ» نُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الفاءِ وحُذِفَتِ الهمزةُ. وكذا «شَرٌّ» أصلُه «أَشْرَرُ». وإعلالُهما مِنْ بَيْنِ أخواتِهما لكثرة استعمالهما. وإعرابُ «خير» بالرفع على المدح، أي هم خيرُ الآل إلى آخره، أو بالجرِّ على الوصف للمدح، أي الفاضلين على أُمَمِ سائرِ الأنبياء. وفيه تلميحٌ إلى قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران، ٣/ ١١٠] الآية، وتتميمُ السَّجْعِ. وأمّا كونُه احترازًا عن الفاسق فممّا لا حاجةَ إليه.

المطلوب قيل هو الأصحّ اعتمادًا على ما وُجِدَ في أكثر الحواشي من تصغيره على «أهيل». وقيل الأصَحُّ أنّه في الأصل «أوَلٌ» اعتمادًا على ما رُوِيَ عن الكِسائيِّ أنّه قال سمعتُ أعرابيًّا فصيحًا يقول «آل أويل، وأهل أهيل»، فكان «أهيل» تصغيرًا لـ«أهل» لا لـ«آل». وإنّما قلبوا الهاءَ ألفًا عندَ من قال أصلُه «أهل»؛ ليُعْلَمَ أشرفيَّةُ مَنْ أطاعَ أمْرَ محمّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّ «الآل» لا يُستعملُ إلاّ في الأشراف، والأهلَ يُستعملُ في الأشراف والأراذل. وأمّا قولُه تعالى ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر، ٤٠/ ٤٦]،فباعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة، أو لتصوُّر فرعون نفسَهُ من أولى الخطر.

المنقود قُلِبَتِ الثانيةُ ألفًا؛ لسكونها وانفتاحِ ما قبلها كما في آدم، وقال البعضُ أصلُه أوَلٌ، قُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وقيل أهْلٌ، قلبتِ الهاءُ همزةً؛ لقربِ مخرجِهما، ثمّ قلبتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفًا؛ لكونها من جنسِ حركةِ ما قبلها. ثمّ الفرقُ بين الآلِ والأصحابِ والأهلِ هو أنَّ الآلَ مخصوصة بالعُقلاءِ الموصوفينَ بالشَّرَف، فلا يقال: آلُ مصرَ وآلُ سُوقٍ.



....

إعمان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَصَحْبِهِ) بالجرّ، وهو معطوفٌ على «آله»، والضميرُ البارز المجرور فيه راجعٌ إلى «محمد» أيضًا، وهو جمع صاحب كركب جمع راكب، وجمعه أصحاب. والفرقُ بين الآل والأصحاب أنّ الآل كلُّ مؤمنٍ تقيٍّ نقيٍّ، كذا أجاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سُئِل عن «الآل»، سواءٌ رآه في الدنيا وصَاحَبَهُ أَوْ لَا. والأصحابُ كلُّ مؤمنٍ رآه وصَاحَبَهُ ولو ساعةً. فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقًا، والأعمُّ هو الآلُ. والفرقُ بينهما وبين الأهل أنَّ الأهلَ أعمُّ منهما؛ لأنَّ الأهلَ يُطلَقُ على أهل البيتِ والعشيرة، سواءٌ كانوا متّحدين في الدين أو لا بخلاف الآل والأصحاب، كذا فرَّقَ العلماءُ المحقِّقون.

قوله: (خَيْرِ الْآلِ وَخَيْرِ الْأَصْحَابِ) فيه لفٌّ ونشرٌ، تقديرُه على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الأصحاب. ويجوز في لفظ «الخير» النصبُ والرفعُ والجرُّ. أمّا النصبُ فبتقدير «أعني». وأمّا الجرُّ فعلى البدليّة أو الوصفية من المجرور.

وأمّا الرفعُ فبتقدير مبتدأ محذوف. وعلى تقدير النصب احترزَ عن المؤمن العاصي. وعلى تقدير الجرّ والرفع احترزَ عن آل سائر الأنبياء وأصحابهم؛ لأنّ آل محمد خيرُ الآل وخيرُ الأصحاب، وفي الحديثِ إشارةٌ إلى ذلك. وقيل احترز بقوله «خير الآل» عن الذين قد أُطلِقَ عليهم اسمُ الآل، ثم زال ذلك الاسمُ عنهم كالمرتدِّ. وبقوله «خير الأصحاب» احترزَ عن الذين قد صحِبوه زمانًا، ثم لم يطيعوا أمرَه كالمنافقين ونحوهم. وقيل احترز بقوله «خير الآل» عن أهل القبلة الذين لا يكون مُعْتَقَدُهم كمُعْتَقَدِ أهل السُّنّةِ والجماعةِ كالمعتزلة مثلاً. وبقوله «خير الأصحاب» احترز عن الذين قد رأوه، ولكن لم يُؤمنوا به كأبي جهل ونحوه.

المنقود فإن قلتَ: فما الوجهُ لقوله تعالى ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر، ٤٠/٤٦] قلت: فالجوابُ عنه أنّ الشرفَ يُتَصَوَّرُ في الكُفّار باعتبار الدُّنيا لا باعتبار الآخرة. والأصحابُ خاصٌّ وهو يُطلق على مَنْ رأى رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وطالَتْ صحبتُه معه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن لم يَرْوِ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل على مَنْ صَحِبَ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأدْرَكَ صحبتَه إيمانًا واعتقاداً وإن قَلَّتْ صحبتُه معه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم كانوا ثلاثةً وثلاثينَ ألفًا، فكلُّ آلٍ أصحابٌ بغير عكسٍ. والأهلُ يُستعمل في الأشرفِ وغيره نحو أهلُ بيتِ محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأهلُ السوقِ، وأيضًا يُستعمل في ذوي العقول وغيرِهم نحو أهل الإيمان وأهل البيت.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود قوله: (**خيرِ الآلِ وخيرِ الأصحابِ**) إشارةٌ إلى أفضليَّةِ نبيِّنا ورسولِنا على سائرِ الأنبياءِ والرُّسُل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أجمعين؛ فإنَّ أفضليَّةَ الأمَّةِ تدُلُّ على أفضليَّةِ نبيِّهم، وأمّةُ نبيِّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضلُ الأمَمِ بقوله تعالى ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ**﴾ [آل عمران، ٣/ ١١٠]. وإنّما أعادَ المضافَ؛ تصريحًا لخيرِ الآلِ والأصحابِ أيضًا، وهو في الأصلِ أَخْيَرُ بوزن أفعَلَ، فنُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الخاء، واستُغْنِيَت عن الهمزة؛ للمبالغة، وهو مجرورٌ إمّا على أنّه صفةٌ لآلِه واصحابه، وإمّا على أنّه بدلُ الكلِّ من الكلِّ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



أمّا بعدُ: فإنَّ العربيَّةَ وَسِيلةٌ إلى العُلومِ الشَّرْعِيَّةِ، وأحَدُ أركانِها التَّصريفُ؛ ....

إمعان الأنظار قوله: (وَسِيلَة) هي ما يُتَقَرَّبُ به إلى الغير.

قوله: (وَأَحَدُ أَرْكَانِهَا التَّصْرِيفُ) الركنُ: ما يقومُ به الشيءُ. فيتناوَلُ نفسَ الماهيَّةِ إن كانَتْ بسيطةً، وجُزْءَها إن كانَتْ مركَّبَةً. والتصريفُ عَلَمٌ لهذا العلمِ، ولامُهُ مَزِيدةٌ لِلَمْحِ معنى الوصفيَّةِ. وبيانُهُ أن العَلَمَ ثلاثةُ أقسامٍ:

[١.] قسمٌ يجِبُ استعمالُه مع اللام، وهو المسمّى به معَها أو الغالِبُ بها أو المؤوَّلُ بواحدٍ من الجنس أو المثنى أو المجموع بالجمع الصحيح.

[٢.] وقسمٌ يجوزُ، وهو ما كان في الأصل مصدرًا أو صفةً.

[٣.] وقسمٌ يمتنع، وهو ما عداهما، والتصريفُ من الثاني.

روح الشروح قوله: (أَمَّا بَعْدُ) مبنيٌّ على الضمِّ؛ لكونِ المضافِ إليه مَنْوِيًّا، أي بعدَ الفراغِ من الحمدِ والصَّلاةِ. (فَإِنَّ) العلومَ (الْعَرَبِيَّةَ) كاللغة والصرف والنحو والمعاني ونحوِهَا تُسَمَّى بعلم الأدب؛ لتوقُّف أدَبِ النَّفْسِ في المحاورة والدَّرس عليها. (وَسِيلَةٌ) وهي ما يُتَقَرَّبُ به إلى المطلوب. (إِلَى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ) التي بها تُنَاطُ سعادةُ الدَّارين، وهي التفسيرُ والحديثُ والفقهُ والفرائضُ.

المطلوب قوله: (أَمَّا بَعْدُ) أي بعدَ الفراغِ من البسملةِ وحمدِ الله والصَّلاةِ على رسوله على سبيل القصد، وعلى آله وأصحابه على سبيل التَّبع.

قوله: (فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ) أي علومَ العربيّةِ على تقديرِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه، يعني الألفُ واللامُ أُقِيمَ مُقامَ المضافِ. وإنّما أُدخِلَ الفاءُ في «فإنّ»؛ لكونه جوابًا لـ«أمَّا». والمرادُ من العلوم العربيّة اللغةُ والتصريف والنحو والمنطق والمعاني والبيان والبديع ونحوها.

المنقود قوله: (أمّا بعد) أي بعدَ الحمدِ والصلوةِ، فإنَّ «أمّا» للتفصيل، وفُتِحَتْ همزتُها؛ للفرقِ بينها وبينَ العاطفةِ التي تُستعمل تارةً كاستعمالِ «أو» مكرَّرةً، وإنَّما لم يُجْعَلْ عكسُه؛ للخفَّة، واقتضاءُ امّا الشرطيَّةِ إيّاها لكثرة استعمالها. و«بعدُ» ظرفٌ لغوٌ وهو ظرفٌ من ظروف المكانيَّةِ من قبيلِ الجهاتِ الستِّ لكنّها هنا استُعِيرت لظرفِ الزمان باعتبار ما أُضِيفَ إليه من الزمان، فتقديرُه بعدَ زمانِ الفراغِ من حمدِ الله تعالى وصلوةِ رسولِه عليه السلام وآلِه وأصحابه، فحُذِفَ المضافُ إليه؛ للاقتصار، وعُوِّضَت عنه الضمُّ، فبُنِيَ عليه؛ جبرًا للمحذوف منها بأقوى الحركاتِ، وبُنِيَ على الحركةِ؛ فرقًا بينَ مبنيِّ الأصلِ والعارضِ، وهو منصوبُ المحلِّ بأنَّها مفعولٌ فيه للفعل المقدَّر.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَأَحَدُ أَرْكَانِهَا) الأركانُ جمعُ ركنٍ، وهو ما يقومُ به الشيءُ، أي أحدُ أقسامِ العلومِ العربيَّةِ (التَّصْرِيفُ) أي عِلْمُ الصَّرْفِ. وفي صيغةِ التَّكثير إشارةٌ إلى أنّ في هذا الفنِّ تصرُّفاتٍ كثيرةً. ولامُ التعريفِ في عَلَمِ الفنِّ كالصرف والنحو للرّمز إلى أنّه وصفٌ في الأصل. والتصريفُ في اللغة التغييرُ.

المطلوب قوله: (وَسِيلَةٌ) الوسيلةُ هي عبارةٌ عمّا يُتوصَّلُ بها إلى المطلوب والمقصود، وهي السببُ الموصِلُ إلى المقصد الأقصى. والمرادُ منها ههنا القوَّة الحاصلةُ لاستخراج المسائل العَوِيصات وانفهامِ المعاني الدَّقائق عن الألفاظِ الموجَزَةِ المعجِزَةِ بسبب قراءة العلوم العربيّة.

قوله: (إِلَى الْعُلُومِ) أي إلى انفهامِ معانيها، والجارُّ مع المجرور متعلِّقٌ بـ«الوسيلة». والعلومُ جمع عِلْمٍ. والعلمُ حصولُ صورةِ الشيء عند العقل. وقيل وصولُ النَّفسِ إلى معنى الشيء.

قوله: (الشَّرْعِيَّةِ) بالجرِّ صفةُ «العلوم»، أي العلومِ المنسوبةِ إلى الشَّرْعِ، وهي التفسيرُ والحديثُ والكلامُ والفقهُ والأخلاقُ.

المنقود قوله: (فإنّ العربية) هذا جوابٌ لأمّا؛ لأنَّها متضمِّنةٌ معنى الشرطِ، فلهذا لزِمَ الفاءُ في جوابها. فإن قلتَ: إن استُدِلَّ على أنَّ فيها معنى الشرطِ بلزوم الفاءِ في جوابها فيلزم الدورُ؟ قلتُ: إنَّ توقُّفَ تضمنِّها معنى الشرطِ توقُّف خارجيٌّ، فحينئذ لا يكونُ دورًا؛ لأنَّ جهةَ التوقُّفِ مغايِرَةٌ وتضمُّنُ معنى الشرط علةٌ أخرى. وعلمُ العربيةِ هي اللغةُ والصرفُ والنحوُ وأمثالُها كما ذكرناه.

واعلم أنَّ اللغةَ عبارةٌ عن الألفاظِ التي يُعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن الأغراضِ التي في ضمائرِهِم كالعربيَّة والفارسيَّة وغيرهما. فإن قلتَ: إنَّ في العلمِ لا بدَّ من المسألة، وهي عبارةٌ عن القَضايا التي تُطلَبُ نسبةُ محمولاتِها بالبرهان، فكيفَ يُعَدُّ اللغةُ من العلوم، فلا ترتيبَ ولا مسألةَ فيها؟ قلتُ: إنَّ الموضوعَ والمحمولَ يوجد بالتأويل أو إنَّ العلمَ هو حصولُ صورةِ الشيء في العقل؛ فحينئذ تكونُ من العلوم.

قوله: (وسيلة إلى العلوم الشرعية) أي ذَريعةٌ وواسطةٌ وسُلَّمٌ إلى العلومِ المتعلِّقةِ بالشرع، وهي خمسةٌ: أصولُ الدينِ ويُسمّى علمَ الكلامِ الذي هو مَبْنى الأربعةِ الباقيةِ التي هي أصولُ الفقهِ والفقهُ والحديثُ والتفسيرُ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ تصوُّرَ الغايةِ متقدِّمٌ؛ إذ غايةُ العلومِ العربيَّةِ متَّخَذَةٌ في كونها وسيلةً وإن كانت لكلٍّ منها غايةٌ مختصَّةٌ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وفي الاصطلاح يُطلَقُ على فَنَّيْنِ:

أحدُهما ما يُبْحَثُ فيه عن الموزونات، أعني الأمثلةَ المختلِفةَ باعتبار اشتقاقها من المصادر، ويُسمّى عِلْمَ الاشتقاق. ويعرَّفُ بأنه عِلْمٌ بِتَحْوِيلِ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ.

وثانيهما ما يُبْحَثُ فيه عن القواعد الوَزنيّةِ للوصول إلى المعاني الموزونيَّةِ، ويُسمّى عِلْمَ الأَوْزَانِ. ويُعَرَّفُ بأنَّه عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ. وفي هذا الفنِّ لا يُبْحَثُ عن الاشتقاقِ ولا عن المصدرِ بطريق الأصالة؛ لعدم كلّيّتِه بل بالتَّبع، والمختصرُ المشروحُ من الفنِّ الأوَّلِ. والمختلفةُ بمعنى المتنوِّعة.

المطلوب قوله: (وَأَحَدُ أَرْكَانِهَا) أي أحدُ أركانِ العلومِ العربيَّةِ. والأركانُ جمع رُكْنٍ. والركنُ في اللغة عبارةٌ عن جانبِ الشيء. وفي الشرع عبارةٌ عن كون الشيءِ جُزْءًا داخِليًّا لشيءٍ آخَرَ لا يَتِمُّ هذا الشيءُ إلاّ بذلك الشيءِ.

قوله: (التَّصْرِيفُ) وهو في اللغة عبارةٌ عن التغيير. وفي اصطلاح أهلِ هذا الفنِّ عبارةٌ عن تحويل الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ كما عرَّفه الزّنجانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. والمرادُ من الأصلِ الواحدِ المصدرُ، وهو اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل. ومن الأمثلة المختلفة الأمثلةُ المتنوِّعةُ نحو نَصَرَ، يَنْصُرُ، نَصْرًا، أُنْصُرْ، لَا تَنْصُرْ، نَاصِرٌ، مَنْصُورٌ وغيرِها. ومن المعاني المقصودة الماضي، والمضارعُ، والأمرُ، والنَّهيُ وغيرُها كما مَرَّ مثالُها آنفًا. قيل في تعريفه هو علمٌ بأصولٍ يُعْرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ التي ليست بإعراب. وقيل هو آلةٌ قانونيّةٌ يُعْرَفُ بها صِحَّةُ الفعلِ وفسادُهُ.

المنقود قوله: (وأحد أركانها) أي أحدُ أقوى علوم العربيةِ التصريفُ، وإنّما جُعِلَ علَمًا لهذا العلمِ؛ لما بينَهما من المناسبة، وهي أنَّ التصريفَ في اللغة التغييرُ، وتغييراتُ الكلمةِ تُعرَفُ بهذا العلم، فلهذه المناسبة يُسمّى به. وإنّما اختِيرَ هذا على الصَّرف؟ لأنَّ في هذا العلم تصرفاتٍ كثيرةً، فآثَرَ لفظًا يدُلُّ على المبالغة والتكثير؛ فإنَّ بابَ التفعيلِ للتكثير غالبًا، وقيل إنَّ دخولَ حرفِ التعريفِ على العلَمِ لا يجوزُ فما وجهُ دخولِه عليه؟ فالجوابُ عنه ظاهرٌ؛ لأنَّه في أصلِ الوضعِ مصدرٌ، ودخولُه على المصدرِ غيرُ ممتنعٍ، فإذا نُقِلَ إلى العَلَميَّةِ جازَ دخولُه عليه؛ فليسَ القصدُ منه التعريفَ بل القصدُ التنبيهُ على الأصلِ فقط كذا في بعض الشُّروح.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والمعـاني المقصـودةُ معـاني المشـتقَّات مـن الأفعـال والأسـماء. والأصـلُ الواحـدُ في الاشـتقاق المصـدرُ؛ لأنّ مفهومـه واحـدٌ وهـو الحـدثُ جنـسٌ وتحتـه أنـواع وهـي معـاني المختلفـات، وتحتَهـا أفـرادٌ وهـي معـاني المطَّـرِدات، أعنـي الأحـداثَ الموصـوفَ بهـا الأشـخاصُ، فالجنـسُ أحـقُّ بالأصالـة؛ لإطلاقـه عـن القيـود، فقـولُ الكوفيّيـن بأصالـة الفعـلِ محمـولٌ على أصالتـه باعتبـار الـوزن، فـإنّ مـا وُضِـعَ لـه الـوزنُ أوَّلًا الماضـي ثـم المضـارع ثـم المصـدر، فاعْتُبِـرَ مؤخَّرًا لعـدم اطّـراده، فحينئذ لا نِـزاعَ بيـن الفريقَيـن في الحقيقـة.

المطلوب ....

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



لأنَّه به يَصِيرُ القليلُ من الأفعالِ كثيراً. واللهُ الموفِّقُ والمرشِدُ.

إمعان الأنظار قولـه: (**لِأَنَّـهُ بـه يصِيرُ**) أي إنّما سُمِّيَ هـذ العِلْـمُ تصريفًا؛ لأنّـه في اللغة بمعنى التغيير والتحويـلِ، وبهـذا العلـمِ يُحـوَّلُ الأصـلُ الواحـدُ إلـى الفـروعِ الكثيـرةِ. ويمكـنُ أن يقـالَ تقديـرُهُ إنّما كان مـن العربيَّة؛ لأنّـه بـه يصيرُ اللفـظُ القليـلُ العربيُّ ألفاظًا كثيـرةً، فيكونُ باحِثًا عـن أحوال الألفـاظِ العربيَّـةِ، ومـا يكـونُ كذلـك فهـو مـن العُلـومِ العربيَّـةِ.

قولـه: (**بـه**) أي بسـبب التَّصريـفِ، قُـدِّمَ علـى مُتَعَلَّقِـهِ؛ لإفـادةِ الحَصْـرِ. فـإن قلـتَ: الصيـرورةُ المذكـورةُ صَـدَرَتْ مـن الواضِـعِ وهـو اللهُ تعالـى، ثـم حَـدَثَ هـذا العلـمُ، سـواء كان بمعنـى الملَكَـةِ أو التَّصديـقِ أو المسـائلِ، فأنّـى يكـونُ المتأخِّـرُ سـببًا للمتقـدِّمِ؟

روح الشروح ولمـا كان حاصـلُ كلامِهِ أنّ التَّصريـفَ وسـيلةٌ علـى حِـدَةٍ لا يُسْـتَغْنَى عـن معرفتِهـا بَيَّنَـهُ بقولـه: (**لِأَنَّـهُ**) الضميـرُ للشـأن (**بِـهِ**) أي بسـبب التصريـفِ لا بغيـره (**يَصِيـرُ الْقَلِيـلُ مِـنَ الْأَفْعَـالِ**) أي كائنًـا مّـا كان مـن أنـواعِ الفعـل. (**كَثِيـرًا**) مختلفًـا بالصيغـة والدلالـةِ، فتحصُـلُ كلمـاتٌ كثيـرةٌ متأدِّيـةٌ إلـى معرفـة أحكامِ الشـرعِ، فـلا بـدَّ مـن تحصيـل الفـنِّ. (**وَاللهُ الْمُوَفِّـقُ**) أي المهيِّـئ لأسـبابِ المقصـود. (**وَالْمُرْشِـدُ**) إلـى سَـواءِ الطريـقِ لمـن تَوَجَّـهَ إليـه في طلَـبِ المقصـود.

المطلوب قولـه: (**لِأَنَّـهُ**) أي الشـأنَ (**بِـهِ**) أي بسـبب التصريـفِ (**يَصِيـرُ الْقَلِيـلُ**) وهـو ضِـدُّ الكثيـرِ، والمـرادُ منـه المصـدرُ، (**مِـنَ الْأَفْعَـالِ**) المشـتقَّةِ منـه. والأفعـالُ جمـع فعـل. والفعـلُ مـا دلَّ علـى معنـى في نفسـه مُقتـرنٍ بأحـدِ الأزمنـة الثلاثـة. وقيـل الفعـلُ كـونُ الشـيءِ مؤثِّـرًا في غيـره كالقاطـع مـا دام قاطعًـا، والإنفعـالُ علـى عكـس هـذا.

قولـه: (**كَثِيـرًا**) وهـو ضـدُّ القليـلِ. والمـرادُ مـن الكثيـر ههنـا الأفعـالُ المشـتقَّةُ مـن المصـدر كمـا وَصَفْنَـاهُ، وهـي الماضـي والمضـارعِ والأمـر والنهـي وغيـرُ ذلـك.

قولـه: (**وَاللهُ الْمُوَفِّـقُ**) أي الميسِّـرُ مقصـودَ عبـادِه مطابِقًـا وموافِقًـا لمـا يُحِبُّـهُ ويَرْضَـاهُ، وهـو مـن التوفيـق، والتوفيـقُ جعـلُ اللهِ فعـلَ عبادِه مطابِقًـا وموافِقًـا لمـا يُحبِّـه ويرضـاه. وقيـل موافقـةُ تدبيـرِ العبـدِ إلـى تقديـر الحـقّ. وقيـل تقريـبُ العبـدِ إلـى السَّـعادة الأبديَّـة.

المنقود قولـه: (**لأنّـه**) أي الشـأنَ والأمـرَ والقصـةَ وهـو علـةٌ لسـببيَّةِ التصريـفِ. اعلـم أنَّ ضميـرَ الشـأنِ عائـدٌ إلـى مـا بعـدَه كمـا في سـورة الإخـلاص؛ فـإنَّ الإضمـارَ قبـلَ الذكـرِ جائـزٌ فيـه كمـا قـرِّرَ في علـم النحـو أنّ الإضمـارَ قبـلَ الذكـرِ جائـزٌ في خمسـة مواضـعَ: أحدُهـا في ضميـرِ الشـأنِ نحـو هـو زيـدٌ قائـمٌ. وثانيهـا في ضميـرِ رُبَّ نحـو رُبَّـه رجـلًا. وثالثُهـا في ضميـر نِعْـمَ نحـو نعـم رجـلا. ورابعُهـا في تنـازع الفعلَيْـنِ نحـو ضربنـي وضربـتُ زيـداً. وخامسُـها في البـدل المظهَـرِ مـن المضمَـرِ نحـو ضربـه زيـدًا.





....

إمعان الأنظار قلتُ: المرادُ من هذه الصيرورةِ هي الصَّادِرةُ من كلِّ مُصرِّفٍ يُصرِّفُ الكلِمَ بسبب معرفةِ قواعِدِ الصرفِ كما يقال في العرف: صرَّفْتُ الكلمةَ وإن كان المصَرِّفُ في الحقيقة هو الواضع. ويمكنُ أن يقالَ استُعِيرَ الصيرورةُ المذكورةُ لمعنى العلمِ بها إطلاقًا لاسم المتعلّق على المتعلّق، ثم اشتقَّ منها فعلٌ، فمعنى «يصيرُ القليلُ به» يُعلَم صيرورته إياه، فمعنى السببيَّةِ حينئذ ظاهِرٌ.

قوله: (مِنَ الْأَفْعَالِ) بيانٌ لقوله «القليل»، فيكون المرادُ منها ههنا الأفعالَ الحقيقيَّةَ وهي المصادِرُ، أو لقوله «كثيرًا»، فيكون المرادُ منها الأفعالَ المصطلَحَةَ، وهي الماضي والمضارعُ والأمرُ والنَّهيُ، ولكن يَرِدُ عليهما أنّ القليلَ الصَّائِرَ كثيرًا عامٌّ لكلِّ فردٍ، فيتناوَلُ الجامدَ الصائرَ مثنًّى ومجموعًا ومصَغَّرًا ونحو ذلك، وكذا الكثيرُ؛ لأنّ بحثَ الصَّرفِ عامّ، فلا وجهَ للتخصيص بالذكر، اللهمّ إلاّ أن يقالَ اكتفى بذكرِ أعظَمِ الأقسامِ كما اكتفى ببيانِ أحدِهما؛ بناءً على أنّ أكثَرَ الأبحاثِ في هذه الرسالة عنه.

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَالْمُرْشِدُ) أي الدّالُّ إلى الطّريق المستقيم، وهو من الإرشادِ، والإرشادُ هو الدَّلالةُ إلى المقصودِ المهمِّ. والفرقُ بينَ الموفِّقِ والمرشِدِ أنَّ المرشِدَ أعَمُّ من الموفِّقِ؛ لأنّ اللهَ تعالى أرشَدَ الكفَّارَ بالقرآن والرَّسول لكن لم يُوفِّقْهم له.

المنقود فإن قلتَ: يلزمُ ممّا ذكرتَه أن يكونَ الضميرُ في قولِه «لأنّه» عائدٌ إلى ما بعدَه وهو قوله «به» فتقديره؛ لأنّه به يصيرُ القليلُ فلا معنى له؟ قلتُ: جوابُه ظاهرٌ على المتأمِّل، وههنا كلامٌ آخَرُ، وهو أن يقال: ما الفائدةُ في أنْ يكونَ عائدًا إلى ما قبله وهو التصريفُ؛ فإنّ التعليلَ يكونُ على ذلك التصريفِ، فلا حاجةَ إلى أن يقال إنّه للشأن؟ فالجوابُ عن هذا ظاهرٌ؛ لأنّه إن كان عائدًا إلى ما قبلَه يكونُ تقديرُه لأنّ التصريفَ بالتصريفِ يصيرُ القليلُ كثيرا فلا وجه له.

قوله: (به) أي بهذا الركنِ الواحدِ وبسببِ هذا العلمِ لا بغيره يصيرُ القليل كثيرًا، والمرادُ من القليلِ هو الأصلُ الواحدُ، وهو المصدر المجرَّدُ لا المصدرُ المزيدُ فيه، والمرادُ من قوله «كثيرًا» هو الأمثلةُ مطلقا كالماضي والمضارع والأمرِ والنهي وغيرِ ذلك من المشتقّات، وفيه إشارةٌ إلى تعريفِ التصريفِ؛ فإنَّ صيرورةَ الأصلِ الواحدِ أمثلةً مختلفةً لا يكونُ إلّا بتحويلِ الأصلِ الواحدِ إليها.



....

إمعان الأنظار قوله: (الْمُوَفِّقُ) التوفيقُ: جعلُ اللهِ تعالى فعلَ عِبَادِهِ مُوافِقًا لما يُحِبُّهُ ويَرْضاهُ.

قوله: (الْمُرْشِدُ) الإرشادُ: هو الدَّلالةُ على الصِّراطِ المستقيمِ.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود واعلم أنّ لكلِّ علمٍ موضوعا وماهية وغاية، فلا بدَّ للشارع أنْ يَتصوَّرَ موضوعه؛ ليتميَّزَ ذلك العلمُ من غيره تمييزًا كاملاً. وأنْ يتصوَّرَ ماهيتَه بوجهٍ مّا أو بجميعِ ذاتيّاته أو ببعضِها أو بعوارضِه؛ ليكونَ الشارعُ على بصيرةٍ، والمرادُ من كونه على بصيرة أنّه إذا تَصَوَّر ذلك العلمَ قبلَ الشروعِ وَقَفَ على جميعِ مسائلِه إجمالا، ولا يردُ مسألةٌ إلّا عَلِمَ أنّها من ذلك العلم. وأنْ يتصوَّرَ غايتَه يعني يتصوَّر أنّه في أيّ شيء يُحتاج إلى هذا العلم؛ فموضوعُ علم التصريفِ الكلمةُ من حيث الصيغةُ والهيئةُ؛ لأنَّ الصرفَ يَبْحَثُ عنها من حيث الحركاتُ والسكناتُ وتقديمُ بعضِ الحروفِ على بعضٍ وتأخيرُه عنه. وغايتُه حصولُ المعاني المقصودةِ من التحويل الحاصلةِ بالأمثلة المختلِفَةِ والمطَّرِدةِ. وتعريفُه هو علمٌ يُعرف بها تحويلُ الأصل الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ. وقيل إنَّ التصريفَ في اللغة التغييرُ، ومنه قولُه تعالى ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ [البقرة، ٢/ ١٥٤] أي تغييرِ الرِّياح من حالٍ إلى حالٍ من جَنوبٍ إلى شمالٍ. وفي الاصطلاح تحويلُ الأصلِ الواحدِ اسما إلى التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغيرِ والنِّسبةِ، ومصدرًا إلى ألفاظٍ مختلفةٍ كالماضي والمضارع والأمر والنهي وغيرِها من المشتقَّات وما يتصرَّف من كلِّ واحدٍ منها لمعانٍ مقصودةٍ وهي لا تحصلُ إلا بتلك الأمثلةِ المختلفةِ، وفي معنى الاصطلاح نظرٌ؛ لأنَّ التصريفَ لا يجوزُ تفسيرُه بالتحويل؛ لأنّه أخصُّ من التصريفِ، والتفسيرُ بالأخصِّ ممنوعٌ؛ فأجيب بأن تفسيرَ الاصطلاحِ ليس لفظَ التحويلِ فقط بل هو وما بعدَه وهما مُتَساويان.

وقيل: ما معنى تحويل الأصلِ الواحدِ إلى التوحيد، وتوحيدُ الواحدِ ممتنعٌ؟ فأجيب بأنَّ المرادَ من الأصل الواحدِ الجنسُ الواحدُ، ومن تحويله إلى التوحيد جعلُه فرداً من أفرادِه كتمرٍ وتمرةٍ. فإن قيل: المحوِّلُ هو الواضعُ أم غيرُه؟ فأجيبَ بأنّ كلَّ مَن يصلَحُ لذلك كما يقال في العرف «صرفتُ الكلمةَ» لكنّه في الحقيقة هو الواضع؛ لأنّه الذي حَوَّلَ الأصلَ الواحدَ إلى الأمثلة. فإن قلتَ: إنَّ قولهم «وهو في الاصطلاح تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلة مختلفة» ليس بمستقيم؛ لأنَّ المصدرَ لم يُحوَّلْ إلى المضارع وغيرِه؟ فالجوابُ عنه لما كان معنى المصدر موجودًا وملاحَظًا





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود في كلِّ واحدٍ من المضارع والماضي وغيرِهما فكأنّ المصدرَ حُوِّلَ إلى كلِّ واحدٍ منها، نعم إنَّ بعضَ الأمثلةِ مشتقٌّ من الفعل لكنَّ مرجعَ الجميعِ المصدرُ، والكلُّ مشتقٌّ منه إمّا بواسطةٍ أو بلا واسطة.

وقيل: إنَّ التصريفَ من الأفعالِ النَّفْسَانيَّةِ والتحويلَ فعلٌ؛ فكيفَ يجوزُ حملُه عليه؟ فأُجيبَ بأنَّ التقديرَ التصريفُ علمٌ بتحويلِ الأصلِ الواحدِ، والانفعالُ كونُ الشيءِ مُتأثِّرًا عن غيره كالمنقطعِ ما دامَ منقطعا، والفعلُ كونُ الشيءِ مُؤثِّرًا في غيره كالقاطعِ مادام قاطعا. فإن قيل: ما الفرقُ بين التحويلِ والتغييرِ؟ قلنا: إنَّ التغييرَ أعمُّ منه؛ لأنَّه أعمُّ من أن يُحَوَّلَ من موضعٍ إلى موضعٍ أو تغيُّرٍ في نفسِه، والتحويلُ أخَصُّ؛ لأنه أخَصُّ بالنقل معه من موضع إلى موضعٍ وفيه نظرٌ؛ لأنّه منقوضٌ بقولهم استحجَرَ الطينُ؛ فإنَّ استفعل فيه للتحويل، ولا نقلَ فيه من موضعٍ إلى موضع، وأيضًا لا نقلَ في تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ من موضع إلى موضعٍ، فالأصوبُ أن يقال التحويلُ مُساوٍ له، فلا يلزمُ تعريفُ الشيءِ بنفسه؛ لأنّ المرادَ بالتحويل التغييرُ الخاصُّ، وهو تحويلُ الأصلِ الواحدِ.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الأمثلةِ والكلمةِ والوزنِ والصِّيغة؟ قلتُ: إنّه ظاهرٌ. فإن قيل: ما التعريف في اصطلاح الصرف للكلمة؟ قلنا: إنّها لفظٌ مركَّبٌ من الحروف البسيطة ومنتظَمٌ منها، وفيه نظرٌ؛ لأنه منقوضٌ بصيغة الأمرِ نحو قِ وغيرِه وجوابه ظاهرٌ؛ لأنّ المحذوفَ بالإعلال في حكم الثابت، وذلك التعريفُ لا يتناوَلُ الحرفَ كما يتناوَلُهُ إليه في اصطلاح النحو، وفي قولهم إنّ التصريفَ لا يتطرَّقُ الحرفَ نظر؛ لأنّه يتطرَّقُ باعتبار عدم تصرُّفِه فافهم؛ وإنّما نُطَوِّلُ الكلامَ ههنا وإن لم يكن من شرط هذا المختصرِ لأنَّ الكلامَ يجُرُّ الكلامَ.

قوله: (والله الموفِّق) أي جاعِلٌ أفعالَ العبادِ وأقوالَهم مُوافِقًا لما يُحِبُّه ويرضاه، أو أنَّه جاعِلٌ ما في الظَّاهر مُوافِقًا لما في الباطن، أو ما في نيَّةِ العبدِ على عمله. والمرشدُ هو الهادي إلى الطَّريق المستقيم، وقيل وفيه إشارةٌ إلى الدُّعاء كأنّه قال اللهمّ وَفِّقْني على ما أقصِدُه واحفَظْني عن الضَّلالة وألْهِمْني الصوابَ؛ فإنّك أنتَ الموفِّق والمرشِدُ.





[أقسامُ الفعلِ]

الأفعالُ على ضربَيْنِ: أصليٌّ وذو زِيادةٍ. فالأصليُّ على ضربَيْنِ: ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ.

إمعان الأنظار قولـه: (**الْأَفْعَـالُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ**) لمـا دَخَـلَ لامُ التعريـفِ علـى «أفعـال» وامتنَـعَ الاستغراقُ؛ إذ يكونُ معناه حينئذ كلُّ فردٍ من أفرادِ الفعلِ على ضربين، وهذا بَيِّنُ الفَسَادِ اِضْمَحَلَّ معنى الجمعيّةِ وأُرِيدَ به طبيعتُه العامّة، فمعناه مفهومُ الفعلِ مشتمِلٌ على نوعين اشتمالَ الكليِّ الواحدِ على جزئيّاتِه الكثيرةِ، ومعنى حملِهِ عليها وجودُهُ فيها بمعنى أنّه يُمكِنُ أن يؤخذَ من كلِّ جزئيٍّ معنىً كليٌّ حاصلٌ في العقل بتجريدِه عن المشخِّصَاتِ؛ إذ المطلقُ -أعني الكُلِّيَّ الطبيعيَّ- غيرُ موجودٍ في الخارج عندَ المحقّقين؛.......................................

روح الشروح ثـم لما كان الفعلُ الماضي مَبْدَأَ سِلْسِلَةِ المشتقّاتِ ومأخذَ الأبوابِ الصرفيَّة بدأ بتقسيم الأفعال لبيان الأبواب التي هي أشرفُ مباحثِ الفنّ فقال: (**الْأَفْعَالُ**) أي جنسها؛ إذ كلُّ فردٍ منها ليس (**عَلَى ضَرْبَيْنِ**) أي على نوعين: أحدُهما (**أَصْلِيٌّ**) وهو ما تجرَّدَ ماضيه عن الزائد، ولا يُهرَب عن الخروج من الكسرة إلى الضمّة التي في الآخر كما في «يَضْرِبُ»؛ لأنَّ الضَّمَّةَ لكونها في حَيِّزِ الزَّوالِ في حُكم العدم. (**وَ**) ثانيهما (**ذُو زِيَادَةٍ**) وهو ما اشتَمَلَ ماضيه على الزَّائد.

المطلوب قولـه: (**الْأَفْعَـالُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ**) أي علـى نوعيـن. وإنّما لـم يَذكُـرِ الحـروفَ؛ لعـدم تصرُّفِها. ولم يذكر الأسماءَ أيضًا مع أنّ لها تصريفًا من التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة؛ لأنّه أراد بيانَ حصر الأفعال لا حصرِ الأسماء.

قوله: (**أَصْلِيٌّ**) أي مجرَّدٌ خالٍ عن الزيادة.

المنقود قولـه: (**الأفعال**) جمع فِعْلٍ بكسر الفاء، وهو اسمٌ لنوعِ كلمةٍ من أنواعِها الثلاثةِ، وفيه مخالفةٌ لسائرِ كُتُبِ الصرفِ من وجهين: الأوّلُ أنَّ في سائرها اُكْتُفِيَ بالفعلِ المطلقِ في تقسيم التصريفِ، وههنا أتى بلفظ الجمع، الثاني أنّ التعريفَ يكونُ مُقدَّما على التقسيم؛ لئلّا يلزمَ تقسيمُ المجهول، وههنا قَدَّمَ التقسيمَ على التعريف، وقيل لما أراد المصنفُ أن يَعُدَّ الأبوابَ كلّها أوّلا؛ لأنّه كالمقدِّمة للأبحاث الآتيةِ فكان بعضُها مُجرَّدا وبعضُها مزيداً وبعضُها ثلاثيّا وبعضُها رباعيًا ولم يُمكن تعريفُ كلِّ واحدٍ منها إلاّ بعدَ التقسيم؛ لكونِ التعريفِ الواحدِ غيرَ جامعٍ لها؛ إذ التعريفُ إنّما يَجْمَعُ الأصنافَ والأفرادَ لا الأنواعَ قَسَّمَ أوّلاً الفعلَ إلى هذه الأنواعِ، ثمّ عَرَّفَ كلَّ واحدٍ منها وقَسَّمَ إلى أقسامِه، فأتى بلفظ الجمعِ وعَرَّفَ بلام الإستغراقِ.



....

إمعان الأنظار إذ يلـزمُ أن يكـونَ الشـيءُ الواحـدُ في حالـةٍ واحـدةٍ موجـودًا في أمْكِنَـةٍ متعـدِّدَةٍ، وذلـك بيِّـنُ الاسـتحالةِ وإن قـالَ أكثـرُ النـاسِ إنّـه موجـودٌ في ضِمْـنِ الأشـخاصِ؛ لأنّـه جـزءٌ منهـا، فالشَّـاملُ هـو الكليُّ، والمشـمولُ كلُّ واحـدٍ مـن جزئيّاتِـهِ، ويجـوزُ أن يكـونَ مجمـوعَ جزئيَّاتِـهِ. وأمّـا المشـمولُ في اشـتمالِ الكُلِّ على أجزائِهِ فكلُّ جزءٍ منها لا مجموعُها؛ إذ هـو شـاملٌ. ولا بـدَّ مـن الفَـرْقِ. وإنما خُصَّ الأفعـالُ بالذكـر مع أنّ الاسـمَ أيضًـا مُشـتمِلٌ علـى ضربين؛ لقلةِ البحثِ عنه في هـذا المختصَرِ. وأمّـا الحـرفُ فـلا يُبْحَـثُ عنه في الصَّـرف؛ لعـدمِ تصرُّفِـهِ.

روح الشروح قولـه: (**فَالْأَصْلِيُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ**) أيضًـا (**ثُلَاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ**) لـم يُبَيِّنْ من الأصليّ غيرَهما؛ إذ الأصـلُ في كلِّ كلمـةٍ متمكنِّـةٍ أن يكـونَ على ثلاثـة أحـرُفٍ كما بُيِّـنَ في موضعـه، ولكـن جُـوِّزَ الرباعيُّ علـى قِلَّتِـهِ لنـوعِ تَوَسُّـعٍ في التصـرُّف. ولـم يُجَـوَّزِ الخماسـيُّ المجـرَّدُ في الفعـل؛ لثِقَلِـهِ بِتَعَـدُّدِ معنـى الفعـل بخـلاف الاسـم نحـو «جَحْمَـرِش». وأمّـا المزيـدُ فيـه فالزائـدُ فيـه لكونـه عارضًـا كالمعـدوم.

المطلوب وهـو بالجـرّ بـدلٌ مـن قولـه «علـى ضربيـن» بـدل البعـض مـن الـكلّ، وبالرفـع خبـرٌ لمبتـدأ محـذوف، تقديـرُه أحدُهمـا أصلـيٌّ. ومـرادُ المصنـف الرفـعُ لا الجـرُّ، ويـدلُّ علـى هـذا قولُـه عاطفًـا (**وَذُو زِيَادَةٍ**) بالـواو لا باليـاء إعلامًـا بذلـك؛ لكـن إرادة الجـرّ أولـى مـن إرادة الرفـع؛ لأنّـه يلـزمُ مـن إرادة ذلـك الخـروجُ مـن الكسـرة الحقيقيّـة إلـى الضمّـة الحقيقيّـة. وأمّـا اليـاءُ السـاكنة فيـه فليسـت بحاجـزٍ حصيـنٍ لمـا قبلهـا عمّـا بعدهـا.

قولـه: (**فَالْأَصْلِـيُّ**) أي الأفعـالُ الأصليَّـةُ (**عَلَـى ضَرْبَيْـنِ**) أيضًـا (**ثُلَاثِـيٌّ وَرُبَاعِـيٌّ**) يجـوز الجـرُّ والرفـعُ فيهمـا علـى مـا ذَكَرْنَـاهُ آنِفًـا. قيـل ضـمُّ الثـاء الأولـى في قولـه «ثلاثـيّ»، وضـمُّ الـراء في قولـه «رباعـيّ» شـاذٌّ؛ إذ الأوَّلُ منسـوبٌ إلـى «ثلاثـة»، والثـاني منسـوب إلـى «أربعـة»، فالقيـاس «ثَلَاثِيٌّ» بفتـح الثـاء، و«أَرْبَعِـيٌّ» بسـكون الـراء وبـلا مـدِّ البـاء.

المنقود فـإن قلـتَ: لِـمَ خَـصَّ البحـثَ بالفعـل وبَـدَأ بـه مـع أنَّـه يبحـث عـن أحـوالِ الأسـماءِ وهـي أصـلٌ بالنسـبة إليـه؟ فالجـوابُ عنـه ظاهـرٌ؛ لأنَّ مَباحِـثَ الفعـلِ أكثَـرُ في هـذا المختصـر، فالأكثـرُ أولـى بالتَّقديـم؛ ولأنَّ التحويـلَ المذكـورَ معـدومٌ في الأسـماء والحـروف. فـإن قلـتَ: لِـمَ يُسـمّى الفعـلُ فعـلا؟ فأجيـبَ بأنّـه مشـتقٌّ مـن المصـدر الـذي هـو الفعـلُ حقيقـةً؛ وإنّمـا لـم يُسَـمُّوه زمانًـا وإن دلّ عليـه؛ لوجهيـن: الأوَّلُ دلالتُـه علـى المصـدرِ أقـوى مـن دلالتـه علـى الزمـان؛ إذ هـو مختلَـفٌ فيـه، والثـاني أنّـه لـو سـمّي زمانًـا لـم يـدُلَّ علـى الحـدث وهـو مُحـالٌ، وإذا سُـمِّيَ فعـلاً دَلَّ علـى الحـدث لفظـا وعلـى الزمـان بطريـق الالتـزام؛ إذ يَسْـتَحِيلُ بـه المحكـومُ إلّا في زمـان.





....

إمعان الأنظار قوله: (أَصْلِيٌّ وَذُو زِيَادَة) أي أحدُهما فعلٌ أصليٌّ، وهو ما تجرَّدَ ماضيه عن الزيادة. وثانيهما فعلٌ ذو زيادةٍ، وهو ما اشتمَلَ ماضيه على الزَّائد. وإنّما قَدَّرْنا الفعلَ؛ تنبيهًا على أنّ القسمَ يجب أن يكونَ أخصَّ من المقْسِمِ في التحقيق وإنْ جازَ أن يكونَ أعَمَّ منه في الظَّاهر.

قوله: (فَالْأَصْلِيُّ ثُلَاثِيٌّ وَرُبَاعِيٌّ) أي كلُّ فردٍ ممّا يَصْدُقُ عليه مفهومُ الأصليِّ يَصْدُقُ عليه مفهومُ الثلاثيِّ أو مفهومُ الرباعيِّ على أنَّ الواوَ الجامعةَ بمعنى «أو» القاسِمَةِ فيكونُ بمعنى المنفصلةِ حقيقةً. ولا يخفى أنّه لا يُمكِنُ أن يُرادَ من الأصليِّ طبيعتُهُ العامّةُ كما أريدَ ممّا سَبَقَ، فتأمّل.

روح الشروح ....

المطلوب وإنّما لم يَنْقُصِ الفعلُ المجرَّدُ عن الزيادة عن ثلاثة أحرف، ولم يَزِدْ على أربعة أحرف؛ لأنّه لا يوجدُ كلمةٌ في الفعل أقلُّ من ثلاثة أحرف؛ لأنّه لا بدَّ لنا من حرفٍ يُبتدأ به، ومن حرفٍ يُوقَفُ عليه، ومن حرفٍ يُتوسَّط بينهما. وأيضًا لا توجد كلمةٌ في الفعل أكثرُ أحرفًا من أربعة وكلُّها أصليّ. وإنّما قيَّدْنَا عدمَ وجودهما في الفعل؛ لأنّهما قد يُوجَدان في الاسم نحو زِبْرِج وجَحْمَرِش. ثم الزائدُ رباعيٌّ وخماسيٌّ وسُداسيٌّ كما سيجيء. ثم كلُّ واحدٍ من الأصليِّ والزائدِ سالمٌ وغيرُ سالم. والسالمُ ما سَلِمَتْ حروفُه الأصليَّة التي تُقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف. وغيرُ السالم عكسُه. ولا فرقَ بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحبُ «المراح». وعند البعض بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق، والأخصُّ هو الصحيح؛ لأنّ الصحيحَ عند ذلك البعض ما خلا فاؤُه وعينُه ولامُه من حروف العلة وإن وُجِدَ الهمزةُ والتضعيفُ في أحدها. والسالمُ ما سلِمَتْ منهما أيضًا، ومنهم الزّنجانيُّ والشيخُ.

المنقود قوله: (على ضربين) اعلم أنَّ أفرادَ الفعلِ مطلقا مُتنوِّعٌ ومنقسمٌ على نوعين وقسمين: أحدُهما أصليٌّ وهو ما ثَبَتَ حروفُه في جميع تَصاريفِه لفظا أو تقديرًا نحو نصر ودحرج، وثانيهما ذو زيادةٍ، وهو ما لم يَثْبُتْ في جميع تَصاريفِه لا لفظًا، ولا تقديرًا نحو أكرم وتدحرج.

قوله: (فالأصلي) أي الأصليُّ أيضا مُنقسمٌ ومُتنوِّعٌ على ضربين: أحدُهما ثلاثيٌّ، وهو على ثلاثةِ أحرُفٍ أصولٍ، وثانيهما رباعيٌّ، وهو على أربعة أحرُفٍ أصولٍ. فإن قيل: لِمَ لا يكونُ أحرفُ أصولِه أقَلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ أو أكثَرَ من أربعة؟ فأجيبَ عنه بوجهين: الأوَّلُ أنَّ الغرَضَ من الزيادة على الثلاثةِ توسُّعٌ في الكلام، وهو يحصلُ بالرباعيِّ مع أنَّ الفعلَ ثقيلٌ من حيث المعنى؛ إذ الفعلُ يدُلُّ على الحدثِ بجوهره وعلى الزمانِ بصيغتِه، فلو زِيدَ على أربعةٍ لزِمَ الثِّقَلُ لفظًا ومعنى.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود أقول وفيه نظرٌ؛ لأنّه على هذا كيف زيد في المزيدات على أربعةٍ كالخماسيِّ والسُّداسيِّ، وقيل إنّه فرعُ الاسمِ، فهو يُخَمَّسُ فلو خُمِّسَ الفعلُ لَزِمَ المساواةُ بين الفرعِ والأصلِ وهي مُستكرَهَةٌ؛ إذ الفعلُ ينبغي أنْ يكونَ مُنحطّا عن الأصل بدرجة. أقول هذا منقوضٌ بالنظر المذكور آنفًا أيضا، ولا يُجاب أنَّ الكلامَ في الأصل لا في المزيدات؛ لأنَّ التعليلين المذكورين في أن يكون علة لهما مساوِيان فافهم. الثاني أي من وجهين أنّ عدمَ القلةِ من الثلاثة سواءٌ كان اسما أو فعلًا للضرورة، وهي أنّه لا بدَّ من حرفٍ يُبدأ به، ومن حرفٍ يُوقَفُ عليه، ومن حرفٍ يُفرق بين المبتدأ والموقوف عليه؛ ليكونَ حاجِزاً بينَهما، لأنَّ بينهما تَنَافٍ، أي لكونِ المبتدأ به موصوفًا بصفة الحركة والموقوفِ عليه بصفة السكون، فمقارنتُهما مُستكرَهٌ؛ فنُفصِّل بينهما بحرفٍ مُتَوسِّطٍ؛ لئلاَّ يلزمَ الجمعُ بين المتنافيَيْنِ. وقيل إنَّ الحرفَ المتوسِّطَ لا يَخْلو إمّا أنْ يكونَ مُتحرّكا أو ساكنا، وعلى كِلا التقديرَيْنِ يلزمُ التنافي المذكورُ مع أحدِهما؛ فإنَّه إنْ كانَ المتوسِّطُ مُتحرِّكا يلزم التنافي بينَه وبينَ الموقوفِ عليه، وإنْ كانَ ساكنًا يلزم التنافي بينه وبينَ المبتدأ به؟ فالجوابُ عنه ظاهرٌ؛ لأنَّ المرادَ بالحرفِ المتوسِّطِ نفسُهُ وجوهرُهُ مع قطعِ النَّظَرِ عن حركتِه وسكونِه. وقيل يجوزُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ ثُنائيـًا؛ لأنَّه واقعٌ، ووقوعُ الشيءِ دليلٌ على جوازِه نحو قن وأخ وأب. فالجوابُ عنه أنَّ المرادَ منه أنْ لا يكونَ ثُنائيـًا بحسبِ الوضعِ، وكلُّ واحدٍ من المذكور ليس ثُنائيًا في الوضعِ الأصليِّ.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[الثلاثيُّ المجرَّدُ]

فالثُّلاثيُّ ما كانَ ماضِيهِ على ثلاثةِ أحرُفٍ،......................................

إمعان الأنظار قوله: (فَالثُّلَاثِيُّ مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَة أَحْرُفٍ) أي مفهومُ الثلاثيِّ وحقيقةُ أصله ما كان ماضيه مُشتمِلًا على ثلاثةِ أحرُفٍ فقط.

فإن قلتَ: هذا التعريفُ غيرُ جامعٍ؛ لعدم صِدْقِه على الماضي كما لا يخفى، والجمعُ لا بدَّ منه في التعريفات؟

روح الشروح قوله: (فَالثُّلاثِيُّ مَا) أي فعلٌ أصليٌّ (كَانَ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ) لا يقالُ هذا التفسيرُ لا يَصْدُقُ على الماضي؛ إذ ليس للماضي ماضٍ؛ لأنّ المرادَ أنّ الثلاثيَّ نوعٌ كان ماضيه كذا، ووصفُ أفرادِه كـ«نَصَرَ» بالثلاثيِّ مجازٌ تأمَّلْ.

المطلوب قوله: (فَالثُّلَاثِيُّ) أي الثلاثيُّ المجرَّدُ عن الزِّيادة (مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ) أصولٍ نحو نَصَرَ وَكَرُمَ. وإنّما قَدَّمَ الثلاثيَّ على الرباعيّ في الوضع؛ ليُوافِقَ الوضعُ الطبعَ؛ لأنّه مقدَّمٌ عليه طبعًا. وقيل إنّما قَدَّم عليه؛ إذ الثلاثيُّ أصلٌ بالنسبة إلى الرباعيّ. وإنّما قَدَّم الثلاثيَّ المجرَّد على المزيد فيه؛ لأنّ المجرَّدَ أصلٌ بالنسبة إلى الزائد، والأصلُ أولى بالتقديم.

المنقود قوله: (فالثلاثي ما كانَ ماضيه على ثلاثةِ أحرُفٍ) أقولُ وفيه كلامٌ بوجوهٍ أربعٍ: الأوّلُ أنَّ الثُّلاثيَّ لِمَ قُدِّمَ على الرُّباعيِّ؛ لأنَّهما في الاصالة مساويان؟ والجوابُ عنه أنَّ الثلاثيَّ مُقَدَّمٌ عليه طبعًا، فقُدِّمَ عليه وَضْعًا؛ ليُوافِقَ الوضعُ على الطبع؛ إذ مخالفةُ الوضعِ للطَّبْعِ في قُوَّةِ الخطأِ. الثاني أنَّ لفظَ الثلاثيِّ بضمِّ الثاءِ الأولى منسوبٌ إلى ثلاثةٍ التي هي أصلُه بالفتح، فما الوجه للضمَّة فيه عندَ ياء النسبةِ مع أنَّ المناسِبَ للياءِ الفتحةُ؟ فأُجيبَ بأنَّه شاذٌّ؛ فالقياسُ أن يقالَ: ثَلاثيٌّ بفتحِ الثاء الأولى، أقولُ وفيه نظَرٌ؛ لأنَّه كيفَ يقالُ إنَّه شاذٌّ؛ لأنَّه واقِعٌ في الكتابِ العظيم. فإن قلتَ: ما المنسوبُ والمنسوبُ إليه؟ قلتُ: تقديرُه فعلٌ ثلاثيٌّ، فالمنسوبُ هو الثلاثيُّ والمنسوبُ إليه ثلاث، و«فعل» ليسَ بمنسوب ولا منسوبٍ إليه بل هو موصوفٌ بالمنسوبِ الذي هو ثلاثيٌّ كما قيل في رجلٍ بغداديٍّ المنسوبُ بغداديٌّ والمنسوبُ إليه بغدادُ، والرَّجلُ ليس بمنسوبٍ ولا منسوبٍ إليه بل هو موصوفٌ بالمنسوبِ الذي هو بغداديٌّ، الثالثُ أنَّ ذلك التعريفَ أي قولنا «فالثلاثي ما كان ماضيه» ليس على ما ينبغي؛ لأنّه لم يصدُقْ على نحو ضرب وغيرِه؛ لأنَّه ليس له ماضٍ؛ فإنَّ كونَ الماضي للماضي ممتنعٌ،......................................





....

إمعان الأنظار قلتُ: نعم، لكن هذا من قبيل المسامَحَاتِ الواقعةِ فيما بينَهم، فإنَّهم يَذْكُرونَ في مَقامِ التعريفِ ما يَفْهَمُه المبتدي بسُهُولةٍ. وقد يكون بعضُ التعريفاتِ عَسِيرَ الفهمِ عليه كما كان ههنا كذلك. فإنَّ تعريفَ الثلاثيِّ الجامعَ وهو ما كان حروفُه الأصولُ ثلاثةً فقط عسير إذ المبتدي لا يُميِّزُ الأصولَ عن الزوائدِ فيَتَسامَحونَ ويَذْكُرونَ بدَلَهُ ما هو قريبٌ إلى فهمِ المبتدي؛ ليُمكِنَ به استنباطُ التعريفِ عنه بسهولةٍ، فلا يُبالُونَ بعدمِ جمعِهِ أو منعِهِ؛ لأنَّه ليس بتعريفٍ على الحقيقة، ومنها التعريفاتُ المشتمِلَةُ على لفظ «كُلٍّ»، فإنَّها لا تَصْدُقُ على كلِّ فردٍ ممّا صَدَقَ عليه المعرَّفُ وهو ظاهرٌ، لكنّها يَسِيرٌ فهمُها للمبتدي مع أنّها يُمكن استنباطُ التعريفِ عنها بسهولةٍ. ويمكنُ أن يقالَ هذا التعريفُ على مذهبِ المتقدّمين المحقِّقين، فإنَّهم لا يَشْتَرِطونَ الجمعَ والمنعَ في التعريف، ويُجوِّزونَه بالأعمِّ والأخصِّ بل بكلِّ مُتَصَادِقٍ في الجُملةِ.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ويُمكن أن يجابَ عنه: بأن يقال إنَّ البابَ فيه مقدَّرٌ؛ فتقديره: فالبابُ الثلاثيُّ ما كان ماضيه إلى آخره، فالضميرُ في ماضيه راجعٌ إلى البابِ الرابعِ. لِمَ قال على ثلاثةِ أحرفٍ ولم يقُلْ على ثلاثة حُروف؟ الجوابُ عنه أنّ وزنَ أحرفٍ جمعُ قلّةٍ لا يَتَناوَلُ إلى ما فوقَ العشرةِ ويُستعمل في ما دونَ العشرةِ؛ فلهذا اختارَه.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋



وهو ستَّةُ أبْوَابٍ: الأوَّلُ فَعَلَ يَفْعُلُ بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي وضَمِّها في الغابِرِ.

إمعان الأنظار قوله: (وهو سِتَّة أَبْوَابٍ: الْأَوَّلُ فَعَلَ يَفْعُلُ) أي البابُ الأوَّلُ مجموعُ موزونِهما وما يُشتَقُّ منهما وما يُشتقّانِ منه ومجهولُهما. واكتفى بالأوَّلِ؛ لكونِ الامتيازِ بينَ الأبوابِ به. والمرادُ من موزونِهما ما كانَ على هيئتِهما من غيرِ تَدَاخُلِ اللّغتينِ مُتشاركين في الأصول. والأصْوَبُ أن يُجعلَ مجموعُ «فَعَلَ يَفْعُلُ» عَلَمًا لذلك المجموعِ، وكذا الباقي فلا يحتاجُ إلى تكلُّفٍ وتعسُّفٍ. والتعريفُ الواضِحُ للباب الأوَّلِ هو مجموعُ كلماتٍ متصرِّفَةٍ خاليةٍ من ماضٍ معلوم مضمومِ العينِ أو مكسورِها، ومضارعٍ معلومٍ مفتوحِ العينِ أو مكسورِها.................................

روح الشروح قوله: (وَهُوَ سِتَّةُ أَبْوَابٍ) لأنّ عينَ ماضي الثلاثيِّ إمّا مفتوحٌ أو مكسور أو مضموم. فعلى الأوَّل عينُ المضارعِ إمّا مفتوح وهو البابُ الثالث، أو مكسور وهو الباب الثاني، أو مضموم وهو الباب الأوَّل. وعلى الثاني فعينُ المضارع إمّا مفتوحٌ وهو الباب الرابع، أو مكسورٌ وهو السادس، أو مضموم وهذا لم يجيء؛ لئلاّ يلزمَ اجتماعُ الثَّقيلين المختلفين في بابٍ واحدٍ، ونحو «فَضُلَ يَفْضُلُ» من اللغات المتداخِلَة.

المطلوب قوله: (وَهُوَ) أي الثلاثيُّ المجرَّدُ (سِتَّةُ أَبْوَابٍ) من ثلاثة أبنيةٍ. وإنّما انحصَرَ الثلاثيُّ المجرَّدُ في ستة أبواب؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون عينُ ماضيه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا. وإن كان الأوَّل فقد يأتي في مضارعه «يَفْعُلُ» بضمّ العين و«يَفْعِلُ» بكسرها و«يَفْعَلُ» بفتحها. وإن كان الثاني فقد يأتي في مضارعه «يَفْعَلُ» بفتحها و«يَفْعِلُ» بكسرها، ولا يأتي «يَفْعُلُ» بضمها، وسيأتي عِلَّتُهُ إن شاء الله تعالى. وإن كان الثالث فمضارعه «يَفْعُلُ» بضمِّ العين، ولا يأتي منه «يَفْعِلُ» بكسرها ولا «يَفْعَلُ» بفتحها، وسيأتي عِلَّتُهُمَا إن شاء الله تعالى، فصار مجموعُها ستةَ أبوابٍ.

المنقود قوله: (وهو ستة أبواب) أي الثلاثيُّ المجرَّدُ سواء كان سالما أو غيرَ سالمٍ، وهو كان على ستةِ أبوابٍ، والرباعيُّ المجرَّدُ كان على بابٍ واحدٍ، وإنّما كان كذا ولم يَكُنْ عكسًا؛ لأنَّ الثلاثيَّ المجردَ قليلٌ من الحروف، والرباعيَّ كثيرٌ من الحروفِ فجيءَ منه بابٌ واحدٌ؛ لأنّه لو كان كثيرًا من البابِ يَلْزَمُ الثِّقَلُ على الثِّقَلِ؛ فلا يَرِدُ النَّقضُ بالخماسيِّ الذي هو أكثَرُ بابًا وحرفًا؛ لأنَّ الكلامَ في الأصل.

واعلم أنَّ أبنيةَ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ في الأصل ثلاثةٌ: فَعَلَ يَفْعِلُ بفتحِ العينِ في الماضي وكسرِها في المضارع، وفَعُلَ يَفْعُلُ بالضمِّ فيهما، وفَعِلَ يَفْعَلُ بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع، البناءُ الأوَّلُ –أعني فَعَلَ بفتحها– لمعانٍ كثيرةٍ أي لا يُوجَدُ فِعْلٌ غيرُه له معنىً إلاَّ ويُستعمل فِعْلٌ فيه بمعناه؛ لأنّه أخفُّ أبنيةِ الأفعالِ، وكذا بُنِيَ منه بابُ المفاعلةِ نحو كارَمَني فكَرَمْتُهُ يُكارِمُني أكْرُمُه. والبناءُ الثَّاني –أعني فَعُلَ بالضمِّ– لأفعالِ الطَّبائعِ نحو حَسُنَ وقَبُحَ وكَبُرَ وصَغُرَ.





....

إمعان الأنظار وما يشتقُّ منهما وما يشتقّان منه ومجهولهما، وكان كلٌّ منها مشاركًا للآخَرِ في الأصول، وكان المجموعُ مُشتمِلًا على ماضٍ مفتوحِ العينِ ومضارعٍ مضمومِها من غيرِ تداخُلِ اللّغتين، وقِسْ على هذا باقيَ الأبوابِ. ويدلُّ على ما قلنا عدمُ جوازِ أن يقالَ «نَصَرَ بابٌ أوّلُ»، بل يقالُ «من البابِ الأوّلِ»، ففي حملِ ستةِ أبوابٍ على الثلاثيِّ نَظَرٌ يَظْهَرُ بالتأمّل. وعلى تحقيقِنا هذا لا يَرِدُ الاعتراضُ بالفعلِ المبنيِّ للمفعول، حيثُ إنّه لا يدخلُ في هذه الأبوابِ الستةِ بالنَّظر إلى ظاهرِ ما ذكره المصنِّفُ؛ لأنَّه داخِلٌ في بابِ الفعلِ المبنيِّ للفاعل، ولا بالأفعالِ الغيرِ المتصرِّفةِ نحو «نِعْمَ وبِئْسَ» من حيث إنها أفعالٌ ثلاثيّةٌ لم تدخُلْ في هذه الستةِ؛ لأنّ بحثَ الصَّرف مقصورٌ على المتصرِّفِ، فغيرُ المتصرِّفِ لا يدخل في المقسِمِ، فخروجُه عن الأقسام لا يضُرُّ بل يجبُ.

روح الشروح وعلى الثالث فعينُ المضارعِ إمّا مضمومٌ وهو البابُ الخامس، أو مكسور أو مفتوح، وهذان لم يجيئا؛ لأنّ «فَعُلَ» بالضمّ لما اختصَّ بأفعالٍ صادرةٍ من الطبائع على نهجٍ واحدٍ كالحسن والكرم لم يُوقعوا مخالفةَ عينِ مضارعه؛ إيماءً إلى ذلك، فبقي من التسعةِ المتصوَّرةِ عقلًا ستةٌ. وأبوابُ الثلاثيِّ قد تُطْلَقُ على الأوزان الماضية فقط فتُعَدُّ الأبوابُ ثلاثةً. وقد تُطْلَقُ على الموزونات فتُعَدُّ الأبوابُ ستةً. وأصلُ البابِ «بَوَبٌ» بدليل جمعه على «أبواب».

المطلوب فإن قيل إنّ مقتضى العقلِ أن يكون الثلاثيُّ المجرَّد اثني عشر بابًا؛ لأنّ لكلِّ حرفِ فعلٍ أربعةَ أحوالٍ الفتحة والضمة والكسرة والسكون، ومجموعُها اثنا عشر حالًا، فيتضمَّن كلُّ حال بابًا؟

قلنا: لأنّ ما سوى الفتحة لا يجيءُ من الفاء. أمّا السكونُ فلتعذُّر الابتداءِ بالساكن. وأمّا الضمُّ والكسرُ فلأنَّ فيهما كُلْفَةً واستثقالًا، والطبائعُ لا تميلُ إليهما. أمّا الضمةُ لبناء المفعول فللفرق بين بنائه وبناء الفاعل، ولم يُعْكَسِ الأمرُ؛ لأنَّ بناءَ الفاعل أكثرُ من بناء المفعول.

المنقود والبناءُ الثالثُ -أعني فَعِلَ بالكسر- للعِلَلِ نحو سَقِمَ ومَرِضَ، والأحزانِ كحَزِنَ وضدِّهما كفَرِحَ وسَلِمَ. وإنّما كان أبنيتُه ثلاثةً في الأصل؛ لأنَّ أوّلَه مفتوحٌ أبداً؛ لخفَّةِ الفتحةِ، والطبائعُ يَميلُ إليها، وفي الضمَّةِ والكسرةِ كلفةٌ وثقلةٌ، وفي السكون تعذُّرٌ، وهو امتناعُ الابتداءِ بالسَّاكن، ولا يُشْكِلُ ببناءِ المفعولِ على الضمِّ؛ لأنَّه للفرق بينَ بناءِ الفاعلِ والمفعولِ، ولا يُشْكِلُ بِـ«دِمْتُ» بكسر الدَّال؛ لأنّه ليس بأصلٍ؛ لأنّ أصلَه دَوِمْتُ، فأُعِلَّ. ولا يُشْكِلُ بِـ«شِهْدَ» و«نِعْمَ» بكسر الشينِ؛ لأنَّه ليس بأصلٍ بل فرعُ «شَهِدَ» بفتحِ الشِّين وكسرِ الهاءِ. وعينُه لا يكونُ إلاَّ متحرِّكا؛ لئلّا يلزمَ التقاءُ الساكنين عندَ اتّصالِ ضميرِ المتكلّمِ والمخاطَبِ بالفعل نحو ضَرَبْتُ؛ فعندَ اتصالِه وَجَبَ سكونُ اللامِ؛ لشدَّةِ اتّصالِ الفاعلِ به،..............................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (الأَوَّلُ) اسمٌ لفردٍ سابقٍ غيرِ مسبوقٍ، أصله «وَوَلٌ» بالواوين، أُدْغِمَتِ الواوُ الأولى بعد سلبِ حركتِها في الثانية، وزِيدَتْ في أوّلِهِ همزةٌ للابتداء. وقيل أصلُه «أَوْأَلٌ» قُلِبَتِ الهمزةُ واوًا، فأُدْغِمَتْ. واللامُ فيه عِوَضٌ عن المضاف إليه، أي أوّلُ الأبوابِ الستةِ. (فَعَلَ يَفْعُلُ) أي ما يتصرَّفُ منه مطلقًا اسمًا كان أو فعلًا. وإنما خَصُّوا «فَعَلَ» بالوزن؛ لوجود حرفٍ من مخارجَ ثلاثةٍ أي الشَّفة والحلق والوسط، ولكونه أعمَّ الأفعالِ معنى. ويصحّ استعمالُه في معنى كلِّ فعلٍ نحو فِعْلِ النَّصْرِ وَفِعْلِ الضَّرْبِ وغيرِهِمَا.

المطلوب وأمّا «شِهِدَ» بكسر الشين فإنّه ليس بأصل؛ لأنّه فرعُ «شَهِدَ» بفتح الشين وكسر الهاء، فتعيَّنَتْ له حالةٌ واحدة وهي الفتح؛ لأنّ الفتحة أخفُّ الحركات، والطبائعُ تميل إليها. وواحدةٌ من تلك الأحوال لا تجيء من العين وهي السكون؛ لأنّه إذا اتّصل بالفعل ضميرُ المتكلِّم أو المخاطَب أو المؤنَّث وجب سكونُ اللام؛ لشدّة اتّصال الفاعل به، فإذا سكَنَ العينُ التقى الساكنان على غير حَدِّه، فوجب حذفُ أحدهما، فيُؤدّي ذلك إلى إبطال البناء؛ لأنّه لا يوجد شيء دلَّ على حذفه، فتعيَّنَ للعين ثلاثةُ أحوالٍ الفتحة والكسرة والضمّة. واثنتان من تلك الأحوال لا يجيئان من اللام، وهما الضمة والكسرة؛ لعدم وجودِهما في كلام العرب. واثنتان منها قد يجيئان منه الفتحُ والسكون. أمّا الفتح فلأنّ الماضي بُني على الفتح. وأمّا السكون فلأنّ الأصل في البناء السكونُ؛ فلهذا ظهَرَ عند اتصاله بضمير المتكلِّم أو المخاطَب أو جمع المؤنَّث عند البعض، فبقيَتْ لك ستةُ أحوال من اثني عشر حالًا، فيجيء من كلِّ حالٍ بابٌ كما قُلْتُمْ.

فإن قيل إن لم يتصوَّر المقتضى المذكور بالعقل يتصوَّر المقتضى بالقياس تسعة أبواب، وذلك أنّ من «فَعَلَ» بفتح العين يجيء ثلاثة أبواب كما يجيء مثاله في المتن.

المنقود فإذا سَكَنَ العينُ التقى السَّاكنانِ على غيرِ حدِّه، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما؛ لأنَّه لم يدُلَّ شيءٌ على حذفِه، وحركةُ لامِهِ ليست بمعتبرةٍ؛ لأنَّها محلُّ التغيُّر، ثم حركةُ عينِهِ ثلاثةٌ؛ الفتحةُ والكسرةُ والضمةُ، فاضْرِبِ الواحدَ في الثلاثةِ؛ فَيَحْصُلُ ثلاثةٌ، فلهذا كان الأبنيةُ ثلاثةً في الأصل، ثم تحريكُ العينِ في المضارع واجبٌ أيضًا بالحركاتِ الثلاثِ؛ فَاضْرِبْ هذه الثلاثةَ في الثلاثةِ فيكون المجموعُ تسعةً، ثمّ تُسْقِطُ منه فَعِلَ يَفْعُلُ بالكسرِ في الماضي والضمِّ في المضارع؛ لِثِقَلِ العُدُولِ من الكسرةِ إلى الضمَّةِ، وفَعُلَ يَفْعِلُ بالضمِّ في الماضي والكسر في المضارع؛ لِثِقَلِ العدولِ من الضمَّةِ إلى الكسرة، وفَعُلَ يَفْعَلُ بالضمِّ في الماضي والفتح في المضارع؛ لِثِقَلِ الضمَّةِ؛ فبَقِيَتْ ستةُ أبوابٍ التي حَصَلَتْ من فَعَلَ بالفتح ثَلاثُها ومن فَعِلَ بالكسر إثناها ومن فَعُلَ بالضمِّ واحدُها.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (**بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْغَابِرِ**) الغُبُورُ من الأضداد، يُطلَقُ على الماضي والمستقبل فافهم. اعلم أنّ منهم مَنْ نَظَرَ في ترتيب الأبواب إلى شدّة اختلافِ حركة العين؛ لأنّها أَدَلُّ على اختلاف معاني الأبواب، فقدَّم باب «ضَرَبَ»؛ لأنّ الاختلافَ بين الفتح والكسرِ أكثرُ منه بينَ الفتح والضمِّ؛ لأنَّ الفتحَ عُلْوِيٌّ والكسرَ سُفْلِيٌّ والضمَّ بينهما، فهو أحقُّ بكونه من دَعائِمِ الأبواب. ومنهم مَنِ اعْتَبَرَ الأَوَّلِيَّةَ على المعنى والأكثريَّةَ اشتقاقًا، فقَدَّمَ بابَ «نَصَرَ»؛ لكثرة لغاته ومعانيه، ولذا يُرَدُّ إليه أكثرُ الأبوابِ عند بناء المغالبة، وهي أن يَقْصِدَ كلُّ مشارِكٍ مُغالبَةً على صاحبه في الفعل المقصود، فيُسْنَدُ الفعلُ إلى الغالبِ نحو ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ أي غلبتُهُ بالضَّرب، ويُضَارِبُنِي أَضْرُبُهُ بضمِّ الرَّاء أي أغلِبُهُ بالضَّرب.

المطلوب وكذا القياس في «فَعِلَ» بكسر العين و«فَعُلَ» بضمها؛ لاستوائهما مع الفتحة في كونهما حركة؟

قلنا لا يجيء عينُ مضارع «فَعِلَ» بكسر العين مضمومًا؛ لئلاّ يتحرَّكَ حرفٌ واحد بالأثقل؛ لانتقال اللازم بعد الثِّقَل الملازم؛ لئلاّ يلزمَ الجمعُ بين الضمّة والكسرة، ولئلاّ يلزمَ الخروجُ من الكسرة إلى الضمة.

المنقود قوله: (**الأول فعل يفعُل بفتح العينِ في الماضي وضمِّها في الغابر**) أقولُ إنَّما قُدِّمَ هذا البابُ على سائرِ الأبواب؛ لأنَّ هذا البابَ سَماعيٌّ وباقيَه قياسيٌّ، والسماعيُّ أصلٌ في اللُّغات، وهو يجيءُ مُتَعَدِّيًا نحو نَصَرَ يَنْصُرُ، ولازما نحو عَثَرَ يَعْثُرُ.

واعلم أنّ فَعَلَ يَفْعِلُ بالفتح في الماضي والكسرِ في المضارع قُدِّمَ على سائره في المختصر المسمّى بالمراح؛ نظرًا إلى أنَّ المخالفةَ بينَ الفتحِ والكسرِ أتمُّ من المخالفةِ بينَ الفتحِ والضمِّ؛ إذ الفتحةُ عُلوِيَّةٌ والكسرةُ سُفليَّةٌ والضمَّةُ بينهما. فإن قلتَ: إنّ هذا الدليلَ لِبابِ رابعٍ الذي علامتُه أن يكونَ عينُ ماضيه مكسورًا وعينُ مضارعِه مفتوحا فلِمَ لم يُقَدَّمْ هذا البابُ؟ فأُجِيبَ عنه بأنَّ السؤالَ دَوْرِيٌّ فلم يَسْتَحِقَّ الجوابَ. وقيل: إنّما قُدِّمَ مكسورُ العينِ في المضارعِ على سائِرِه؛ لأنَّ نَظَرَ التصريفيِّ إلى الإختلافِ ونَظَرَ اللُّغويِّ إلى الكثرة، فلمّا كان الاختلافُ فيما عينُه مفتوحٌ في الماضي ومكسورٌ في المضارعِ أكثَرَ قُدِّمَ نظرًا إلى ذلك الاختلافِ الذي ليس في غيره. أمّا اللغويُّ فلما كان اعتبارُه إلى الكثرةِ قَدَّمَ ما عينُه مفتوحٌ في الماضي ومضمومٌ في المضارع؛ لكثرة مجيءِ اللغةِ في ذلك الباب بالنسبة إلى باقي الأبوابِ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا جمعُهما في «يَضْرِبُ» فليس بمُعتبَرٍ؛ لأنّ ضمَّ الباء فيه في مَعْرض الزوال، فلهذا سَقَط في الجزم، وتبدَّلَ فتحةً في النصب. وأمّا «فَضِلَ يَفْضُلُ»، و«دَوِمَ يَدُوْمُ» بكسر العين في الماضي وضمّها في الغابر فمِنَ الشواذِّ ومن اللغات المتداخِلَةِ على ما رواه ابنُ الحاجبِ.

ولا يجيءُ عينُ مضارعِ «فَعُلَ» بضمِّ العين مكسورًا ولا مفتوحًا. أمّا الكسرُ فلئلّا يلزمَ الجمعُ بين الضمِّ والكسرِ. وأمّا الفتحُ فلعدم وجوده في اللغة الجيِّدَةِ. أمّا «كَوُدَ يَكْوَدُ» بضمِّ الواوِ في الماضي وفتحِها في الغابر فعلى لغةٍ رديئةٍ على ما رواه الزمخشريُّ أو من الشواذِّ على ما رواه سيبويه. وقيل إنَّما يجيءُ عينُ مضارع هذا الباب مكسورًا لا مفتوحًا؛ ليُطابِقَ اللفظُ المعنى، وذلك أنّه لما كان مخالفًا جميعَ الأبنيةِ في المعنى وهو عدمُ مجيئه مُتعدِّيًا جُعِلَ لفظُه مخالفًا جميعَ الأبنيةِ؛ ليكونَ اللفظُ مُطابِقًا بالمعنى، فبقيت لك ستةُ أبواب من الأبواب التسعة التي تتصوَّرُ من مقتضى القياس.

قوله: (**الْأَوَّلُ**) من الأبواب الستة. أصله «وَوَّلٌ» بالواوين، أدغمتِ الواوُ الأولى في الثانية بعدَ سلبِ حركتِها، ثم زيدتِ الهمزةُ في أوَّلِهِ؛ لِتَعَذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ، فصار «أَوَّلٌ»، ثم أُدْخِلَ الألفُ واللامُ فيه بدلَ الإضافةِ؛ إذ تقديره أوَّلُ الأبوابِ الستة (**فَعَلَ يَفْعُلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِ وَضَمِّهَا فِي الْغَابِرِ**) أي بضمّ العين في المضارع. أقول لو قال موضعَ «الغابر» المضارع لكان أنفى للاحتمال؛ لأنّ الغابرَ من الغُبُور، وهو من المصادرِ الأضدادِ يُطلق على الماضي والمضارعِ، اللهم أن يقال هذا الاحتمالُ مندفعُ بقوله فيما قبله بفتح العين في الماضي، تأمَّل. وهذا البابُ يجيء متعدِّيًا ولازمًا. أمّا المتعدّي منه كنَصَرَ يَنْصُرُ وَقَتَلَ يَقْتُلُ ونحوِهما. وأمّا اللازمُ منه كعَثَرَ يَعْثُرُ وَقَعَدَ يَقْعُدُ ونحوِهما.

وإنما قَدَّمَ هذا البابَ على البابِ الذي يجيءُ عينُ مضارعِه مكسورًا من بناءِ هذا الباب؛ إذ الضمُّ أقوى الحركاتِ، والكسرُ أضعفُها، فقَدَّمَ الأقوى على الأضعفِ أو لأنَّ الضمَّ عُلْوِيٌّ والكسرَ سُفْلِيٌّ، والعلويُّ مقدَّمٌ على السُّفْلِيِّ في الحرمة، فقدَّمَه عليه في الوضع والمرتبة أو لأنَّ مجيءَ «يَفْعُلُ» بضمِّ العينِ من «فَعَلَ» بفتح العين سماعيٌّ، ومجيءَ «يَفْعِلُ» بكسر العين من «فَعَلَ» بفتحها قياسيٌّ، والسماعيُّ مقدَّمٌ على القياسيِّ. وأمّا كونُ الوضعِ على العكس في بعض النُّسَخ فلا وجهَ له.

المنقود ....





والثَّاني فَعَلَ يَفْعِلُ بِفَتْحِها في الماضي وكَسْرِها في الغابِرِ، والثَّالثُ فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِها فيهما،

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَالثَّانِي) من تلك الأبواب (فَعَلَ يَفْعِلُ بِفَتْحِهَا) أي بفتح العين (فِي الْمَاضِي وَكَسْرِهَا فِي الْغَابِرِ. وَالثَّالِثُ فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِهَا فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ) وهذا البابُ معدولٌ في الحقيقة عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حرف الحلق، فبهذا يَشْهَدُ قِلَّةُ لُغَاتِهِ واستعماله.

المطلوب قوله: (وَالثَّانِي) من تلك الأبواب (فَعَلَ يَفْعِلُ بِفَتْحِهَا) أي بفتح العين (فِي الْمَاضِي وَكَسْرِهَا فِي الْغَابِرِ) أي بكسر العين في المضارع. وهذا البابُ يجيء متعديًا ولازمًا أيضًا. أمّا المتعدِّي منه: كـضَرَبَ يَضْرِبُ وَرَمَى يَرمِي ونحوِهما. وأمّا اللازمُ منه: كـجَلَسَ يَجْلِسُ ونَعَمَ يَنْعِمُ على أنّ الكسرَ لغةٌ فيه ونحوِهما.

وإنما قَدَّمَ هذا البابَ على الباب الذي يجيء عينُ مضارعه مفتوحًا من بناء هذا الباب؛ لأنَّ صيغةَ الماضي والمضارعِ مختلفةٌ في هذا الباب ومتَّفقةٌ في ذلك الباب، والمختلِفُ مُقَدَّمٌ على المتَّفقِ عند الصرفيِّين.

قوله: (وَالثَّالِثُ) من تلك الأبوابِ (فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِهَا) أي بفتح العين (فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ) وهذا البابُ يجيء متعديًا ولازمًا أيضًا. أمّا المتعدّي منه كـمَنَعَ يَمْنَعُ وفَتَحَ يَفْتَحُ. وأمّا اللازمُ منه كـبَدَأَ يَبْدَأُ، وَأَبَى يَأْبَى ونحوِهما.

وإنّما قدَّمَ هذا البابَ على الباب الذي يجيء عينُ مضارعه مفتوحًا وعينُ ماضيه مكسورًا؛ لأنّ الفتحَ أصلٌ والكسرَ فرعٌ، والأصلُ مقدَّمٌ على الفرعِ أو لأنّ الفتحَ علويٌّ والكسرَ سفليٌّ كما مَرَّ فقدَّمه عليه، أو لأنّ الفتحَ غيرُ محتاج إلى تحريك عُضوٍ عند التلفُّظ بخلاف الكسر ويكون أخفَّ الحركات، والطبائعُ تميل إليه فيكون أحقَّ بالتقديم.

وإنّما قدَّمَ الأبنيةَ التي تجيء من «فَعَلَ» بفتح العين على الأبنية التي تجيء من «فَعِلَ» بكسر العين ومن «فَعُلَ» بضم العين؛ لأنّ «فَعَلَ» بفتحها أقوى منهما، ولهذا تجيء الأبنيةُ منه أكثرَ منهما.

المنقود قوله: (الثاني فعل يفعل إلخ) إنّما قُدِّمَ البابُ الثاني الذي علامتُهُ أن يكونَ عينُ ماضيه مفتوحًا وعينُ مضارعِهِ مكسورًا على الباب الثالث؛ لوجودِ المخالفةِ الدالَّةِ على الفتح العُلويِّ والكسرِ السُّفليِّ، وهذا البابُ يكون مُتَعَدِّيا نحو ضرب يضرِبُ ولازما نحو جلس يجلِسُ.

قوله: (الثالث فعل يفعل إلخ) وإنّما قُدِّمَ البابُ الثالثُ الذي كان عينُ ماضيه ومضارعِه مفتوحًا على الرابع؛ لخفَّة الفتحةِ؛ لكونه غيرَ محتاجٍ إلى تحريكِ عُضْوٍ فكان أحقَّ بالتقديم، نعم إنَّه لم يُقَدَّمْ على البابِ الأوَّلِ والثاني؛ لعدم اختلافِ حركةِ العينِ فيهما وقلَّةِ استعماله؛ لأنّه لا يجيءُ بغير حرفِ الحلقِ، وهذا البابُ يكونُ متعدِّيًا نحو مَنَعَ يمنَعُ، ولازما نحو برأ يَبْرَأُ.



والرَّابِعُ فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِها في الماضي وفَتْحِها في الغابِرِ، والخامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّها فيهما،

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (**وَالرَّابِعُ فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِهَا**) أي بكسر العين (**فِي الْمَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الْغَابِرِ وَالْخَامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّهَا فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ**) أَخَّرَ الخامسَ؛ لِقِلَّتِهِ بالنسبة إلى الرابع، واختصاصِه باللازم. وأمّا قولُهم «رَحُبَتْكَ الدَّارُ» فمِنْ قَبِيلِ الحذفِ والإيصال، تقديرُه «رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ» أي وَسِعَتْ لك، فحُذِفَ الجارُّ؛ لكثرة الاستعمال.

المطلوب قوله: (**وَالرَّابِعُ**) من تلك الأبوابِ (**فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِهَا**) أي بكسر العين (**فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْغَابِرِ**) أي بفتح العين في المضارع. وهذا البابُ يجيء مُتعدِّيًا ولازمًا أيضًا. أمّا المتعدِّي منه كعَلِمَ يَعْلَمُ وسَمِعَ يَسْمَعُ ونحوِهما. وأمّا اللازمُ منه كفَرِحَ يَفْرَحُ ويَئِسَ يَيْأَسُ على أنَّ الكسرَ في المضارع لغةٌ.

وإنّما قَدَّمَ هذا البابَ على البابِ الذي يكونُ عينُ ماضيه ومضارعِه مضمومًا؛ لأنَّ في هذا الباب يُحتاج إلى تحريك عُضْوٍ واحدٍ لأجل الكسر وهو الفكُّ الأسفلُ، وفي ذلك البابِ يُحْتَاجُ إلى تحريكِ العضوين لأجل الضمِّ وهما الشَّفتان، فيكونُ هذا البابُ أخَفَّ بالنسبة إلى ذلك البابِ، والأخَفُّ أولى بالتقديم.

المنقود قوله: (**الرابع فعِل يفعَل إلخ**) قُدِّمَ هذا البابُ الذي كان عينُ ماضيه مكسورًا وعينُ مضارعِه مفتوحًا على الخامسِ؛ لكَسْرِ عينِ ماضيه، وهو أخَفُّ؛ لكونِهِ محتاجا إلى تحريكِ عُضْوٍ واحدٍ، وهو الحَنَكُ الأسْفَلُ بخلاف الضمّ؛ لاحتياجِه إلى تحريكِ العُضْوَيْنِ الشَّفتين، والخفيفُ أولى بالتقديم، ولم يجيء منه ما يُضَمُّ عينُ مضارعِه؛ لئلاَّ يتحرّك حرفٌ واحدٌ بالأثقل اللازمِ بعدَ الثَّقيل اللازم، وهذا البابُ يكون متعدّيًا ولازمًا نحو عَلِمَ يعلَمُ وفَرِحَ يَفْرَحُ. وقيل: إنّما قُدِّمَ البابُ الأوّلُ على البابِ الثاني؛ لكونِ عينِ مضارعِه مضموما؛ لأنَّ الضمَّةَ أقوى الحركاتِ والفتحةَ أضعفُها والكسرةَ أوسطُها، فالاختلافُ في هذه الأبواب الثلاثةِ إنّما هو في عينِ مضارعِه فما كان مضموما قُدِّمَ؛ لقوَّته، وما كان مفتوحا أُخِّرَ؛ لضعفه، وما كان مكسورًا وُسِّطَ؛ لتوسُّطه.

قوله: (**الخامس فعُل يفعُل بالضمّ فيهما**) وإنّما قُدِّمَ البابُ الخامس الذي كان عينُ ماضيه ومضارعِه مضموما على الباب السَّادس؛ نظرًا إلى أنَّ الضمّ فوقانيَّةٌ أو لقلتهِ وشذوذه. وهذا البابُ لا يكون إلاَّ لازما نحو كرُم يكرُم؛ إذ لا يَقْتضي معناه تعلُّقَه بالمفعول بل يختَصُّ بالفاعل، وهو للخِصالِ التي تكونُ في الأشياءِ كالحُسْنِ والقُبح وغيرهما كما مرَّ المرادِ بها الغرائزُ والطبائعُ التي خُلِقَ الفاعلُ عليها. إعلم أنَّ الأفعالَ على نوعين: فعلٍ عِلاجيٍّ وفعلٍ غريزيٍّ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَالْخَامِسُ) من تلك الأبوابِ (فَعُلَ يَفْعُلُ بِضَمِّهَا) أي بضمِّ العين (فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ) وهذا البابُ يجيءُ لازمًا لا متعدِّيًا نحو حَسُنَ يَحْسُنُ وَعَظُمَ يَعْظُمُ ونحوِهما.

وإنّما لم يَتَعَدَّ هذا البابُ؛ لأنّه للأفعالِ الغريزيّة والأفعالِ الطبيعيَّةِ والنُّعوتِ، فلا يتجاوزُ تعلُّقُه بالمفعول بل يختَصُّ بالفاعل. وأمّا قولُهم «رَحُبَتْكَ الدَّارُ» فهو شاذٌّ. وقيل إنّه لازمٌ، وتعديتُه بسبب الباء؛ لأنَّ أصلَه «رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ»، فحَذَفوا الباءَ؛ لكثرة استعماله.

وإنَّما قَدَّمَ هذا البابَ على الباب الذي يكون عينُ ماضيه ومضارعِه مكسورًا؛ لأنَّ الضمَّ أقوى الحركاتِ، والكسرَ أضعفُها كما مَرَّ أو لأنَّ مجيءَ الكسرِ فيهما على الشُّذوذ والنُّدرة، فقَدَّمَه عليه لهذا. وأمّا تقديمُ بناءِ «فَعِلَ» بكسر العين على بناء «فَعُلَ» بضمّ العين، مع أنّ الضم أقوى الحركات؛ نظرًا إلى كثرة مجيء الأبواب منه بالنسبة إليه، تأمَّلْ.

المنقود والفعلُ العِلاجيُّ ما يَتَوَقَّفُ حصولُه بتحريكِ عُضْوٍ من الأعضاءِ الظاهرةِ كالشّمِّ والضَّربِ. والفعلُ الغريزيُّ ما لا يَتَوَقَّفُ حصولُه بتحريكِ عُضْوٍ كالحُسْنِ والقُبْحِ وغيرِهما.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





والسَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ بِكَسْرِها فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (**وَالسَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ بِكَسْرِهَا فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ**) أَخَّرَهُ عن الخامس مع أنّه من «فَعِلَ» مكسورَ العين؛ لِقِلَّتِهِ بشهادة أنّهم قالوا إنّه من الصحيح واردٌ على الشذوذ.

المطلوب قوله: (**وَالسَّادِسُ**) من تلك الأبوابِ (**فَعِلَ يَفْعِلُ بِكَسْرِهَا**) أي بكسر العين (**فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ**) هذا البابُ يجيء متعديًا ولازمًا. أمّا المتعدّي منه كـحَسِبَ يَحْسِبُ لو أريدَ به الحسابُ على أنّ الفتحَ لغةٌ فيه، ووَرِثَ يَرِثُ ونحوِهما. وأمّا اللازمُ منه كـنَعِمَ يَنْعِمُ على أنّ الفتح لغةٌ فيه، ووَثِقَ يَثِقُ ونحوِهما.

المنقود قوله: (**السادس فعِل يفعِل بكسرهما في الماضي والمضارع**) أي البابُ السَّادسُ الذي كان عينُ ماضيه ومضارعِه مكسورًا، أُخِّرَ عن سائرِ الأبوابِ؛ لأنَّه قد جاءَ على الشُّذُوذِ؛ لأنَّ القياسَ المخالَفَةُ بينَ حركةِ الماضِي والمضارعِ؛ إذ معناهما مُخالِفٌ أي إنَّ المضارعَ مُخالِفٌ بالماضي في المعنى، فلا بُدَّ أن يُقْصَدَ مخالفتُهما لفظا للمطابقة، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ المخالفةَ يحصُلُ بحرفِ المضارعةِ فلا مَدْخَلَ للحركةِ فيه، وإنْ سُلِّمَ أنَّها قياسِيَّةٌ فخُصوصِيَّتُها سَماعيَّةٌ بدليلِ عدمِ جوازِ الكسرِ في يَنْصُرُ والضمِّ في يضرِبُ مع حصولها، أمّا البابُ الخامسُ لكونه لازمًا فالتُزِمَ فيه الضمُّ ليكونَ ثِقَلُه عِوَضًا عمّا نَقَصَ من زيادةِ معنى التعدِّي، وأمّا البابُ الثالثُ فلا يكونُ مُخالِفًا لحرفِ الحلقِ.

واعلم أنَّ البابَ السَّادسَ يجيءُ من الصحيح قليلا نحو حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ، وكثيرًا من المعتلِّ نحو وَرِعَ يَرِعُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ووَثِقَ يَثِقُ ووَرِثَ يَرِثُ، ولا يقالُ إنَّ للثلاثيِّ بابًا آخَرَ نحو فَضِلَ يَفْضُلُ بالكسرِ في الماضي والضمِّ في المضارع؛ لأنّا نقول إنَّه من التَّدَاخُلِ؛ إذ ماضِيه من البابِ الرَّابعِ ومضارعُهُ من الأوَّلِ.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





إمعان الأنظار قولـه: (وَمَـا كَانَ مُخْتَصًّـا بِالْبَـابِ الثَّالِـثِ) أرادَ بالاختصـاصِ بـه الإتيـانَ منـه إطلاقًـا لاسـمِ الملـزومِ علـى لازِمِـه؛ إذ يُشْـتَرَطُ في كلِّ مـا جـاءَ مـن البـاب الثالـثِ هـذا الشـرطُ، فـلا وجـهَ لتخصيـصِ المختـصِّ بـه بالذِّكـر.

روح الشروح ولمـا كان للبـاب الثالـثِ شـرطٌ لا بـدَّ مـن ذِكـره أَوْرَدَهُ بعـد تمـام الأبـواب؛ لطـول ذيلـه فقـال: (وَمَـا) أي فعلٌ (كَانَ مُخْتَصًّـا بِالْبَـابِ الثَّالِـثِ) أي امتازَ مِنْ بَيْنِ الأبوابِ بالفتحتيـن

المطلوب قولـه: (وَمَـا كَانَ مُخْتَصًّـا) أي البـابُ الـذي يكـون مختصًّـا (بِالْبَـابِ الثَّالِـثِ) وهـو مـا كان عيـنُ ماضيـه ومضارعـه مفتوحًـا

المنقود قولـه: (ومـا كان مختصّـا بالبـاب الثالـث إلـخ) أي الفعـلُ الـذي كانَ مختصّـا بالبـابِ الثالـثِ الـذي كان العيـنُ فيهما مفتوحـا لا يكـونُ إلّا عينُـه أو لامُـه أحدٌ من حـروف الحلق نحو سَـأَلَ يسـأَل وقَـرَأَ يقـرَأ. وإنّمـا أُشْـتُرِطَ أن يكـونَ عينُـه أو لامُـه منهـا؛ لتُقـاوِمَ خفَّـةُ فتحـةِ العيـن ثِقَـلَ حـروفِ الحلـقِ؛ إذ هـي ثقيلـةٌ؛ لخروجِهـا مـن أقصـى الحلـق؛ فيُفتَـحُ العيـنُ حتّـى يَصِيـرَ خفَّـة للكلمـة؛ ولهـذا لـم يُشـترط وجودُهـا في الفـاءِ؛ لعـدم ثِقَلِهـا فيـه؛ لأنّهـا تَسْـكُنُ في المضـارع، فـلا يَبقـى الثِّقَـلُ. وقيـل إنّمـا قـال: ومـا كان مختصًّـا إلـى آخـره بصـورة الحصـر؛ إشـارةً إلـى أنَّ كلَّ كلمـةٍ يَجِـيءُ مـن هـذا البـابِ يلـزمُ أن يكـونَ عينُـه أو لامُـه منهـا، ولا يلـزَمُ منـه أن يكـونَ كلُّ كلمـةٍ عينُـهُ أو لامُـهُ أحَـدٌ مـن حـروف الحلـق مـن هـذا البـاب؛ لعـدم انعـكاسِ الكليَّـة إلـى الكليَّـة؛ فحينئذ لا يَـرِدُ السـؤالُ بدَخَـلَ يدخُـلُ وشـعَرَ يشـعُرُ ونكَـحَ ينكُـحُ بالضـمِّ فيهـا في المضـارع، ونَعِـقَ ينعِـقُ بالكسـر يعنـى أنّ حـرفَ الحلـق موجـودةٌ في هـذه الكلمـاتِ مـع أنَّ عينَهـا لـم يكـن مفتوحـا فيهـا، أي لا يلـزمُ مـن وجـودِ الشـرطِ وجـودُ المشـروطِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





لا يكونُ إلاّ عينُهُ أو لامُهُ حَرْفٌ من حُرُوفِ الحَلْقِ إلاّ أبى يَأْبى، فإنَّه شاذٌّ.

إمعان الأنظار قولـه: (لَا يَكُـونُ إِلَّا عَيْنُـهُ أَوْ لَامُـهُ إلـخ) يجـوزُ أن تكـونَ «كان» ناقصـةً والمسـتثنى المفرَّغُ -وهـو الجملـةُ الاسـميَّةُ- خـبرَهُ، تقديـرُهُ لا يكـونُ ذلـك المختَـصُّ شـيئًا مـن الأشـياءِ إلاّ عينُـهُ إلـى آخـره. ويجـوز أن تكـونَ تامـةً والمسـتثنى حـالاً مـن فاعلِـهِ بالضميـرِ وحـدَهُ علـى مـا هـو وارِدٌ علـى النُّـدْرَةِ، فتقديـرُهُ لا يوجَـدُ ذلـك المختَـصُّ كائنًـا علـى حـالٍ مـن الأحـوالِ إلاّ عينُـه أو لامُـهُ أحَـدٌ مـن حـروفِ الحلـق، أي إلاّ حـالَ كـونِ عينِـهِ أو لامِـهِ أحَـداً منهـا، وعلـى الأوَّلِ يكـونُ الحَصْـرُ إضافيًّـا.

روح الشروح (لَا يَكُـونُ) أي يوجـدُ ذلـك المختَـصُّ علـى حـالٍ (إِلَّا عَيْنُـهُ أَوْ لَامُـهُ أَحَـدٌ مِـنْ حُـرُوفِ الْحَلْـقِ) «عينـه» مبتـدأ و«أحـد» خبـره، والجملـةُ الاسـميَّةُ حاليَّـةٌ بالضمير وحـدَه، أي إلاَّ حالَ كـونِ عينِهِ أو لامِـه أحدًا منهـا. والسِّرُّ في ذلك أنّ البـابَ بالفتـح فيهمـا يكـون في كمـال الخِفَّـةِ، ولا يكـون مُعـادِلًا لأخواتـه، فاشـتُرِطَ حـرفٌ ثقيـلٌ في عينـه أو لامـه؛ ليحصُـلَ التّعـادُلُ. ولـم يُشْـتَرَطْ أن يكـونَ الحـرفُ في فـاءِ الفعـل؛ لأنّـه يُسْـكَنُ في مضارعـه فـلا يَتِـمُّ الغـرَضُ، فـكلُّ بـابٍ مختـصٍّ بالفتحتيـن لا يـأتي بـدون حـرف الحلـق، (إِلَّا أَبَـى يَأْبَـى، فَإِنَّـهُ) جـاء بالفتحتيـن بـلا حـرف الحلـق فهـو (شَـاذٌّ) أي مخالـفٌ للقيـاس ومسـتثنىً مـن القاعـدة السـابقة. قيـل السـرُّ في مجيئـه بالفتحتيـن مـع عـدم حـرف الحلـق أنّـه عُلِـمَ انقـلابُ اليـاء ألفًـا لـو فُتِـحَ العيـنُ والألـفُ مـن حـروف الحلـق، فجـيء بالفتحتيـن؛ لوجـود الشـرط تقديـرًا.

المطلوب (لَا يَكُـونُ عَيْنُـهُ أَوْ لَامُـهُ إِلَّا حَرْفًـا مِـنْ حُـرُوفِ الْحَلْـقِ إِلَّا أَبَـى يَأْبَـى) هـذا جـوابٌ عـن سـؤالٍ مقـدَّرٍ تقديـره إنّكـم قلتـم إنّ عيـنَ الماضـي والمضـارع لا يكـون مفتوحًـا إلاّ إذا كان عينُـه أو لامُـه حرفًـا مـن حـروف الحلـق، وعيـنُ «أبـى يأبـى» في الماضـي والمضـارع مفتـوح وليـس عينُـه أو لامُـه حرفًـا مـن حـروف الحلـق؟ فأجـاب عنـه بقولـه «إلاّ أبـى يأبـى» (شَـاذٌّ) أي مخالـفٌ للقيـاس ولا يُعتـدُّ بـه ولا يُقـاس عليـه غيـرُه، سـواء كان وجـودُه قليـلًا أو كثيـرًا، فلهـذا قـال الزنجـانيّ وشـارحُ «المـراح» في شـرحهما المـرادُ بالشـاذّ في كلامهـم مـا يكـون بخـلاف القيـاس مـن غيـر نظـر إلـى قلـة وجـوده وكثرتـه.

المنقود قولـه: (إلّا أبـا يأبـى شـاذ) هـذا جـوابٌ للسـؤال المقـدَّر، وهـو أنَّ شـرطَ البـابِ الثالـثِ أنْ يكـونَ عينُـهُ أو لامُـهُ مـن حـروفِ الحلـقِ؛ فـإنَّ أبـى يأبـى منـه أي عينُهمـا مفتـوحٌ مـع أنَّ عينَـه ولامَـه ليـس مـن حـروفِ الحلـق؛ فأجـاب بقولـه شـاذّ.

فـإنْ قيـل: كيـفَ يكـونُ شـاذًا وهـو وارِدٌ في أصـحِّ الـكلامِ قـال الله تعالـى ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَه﴾ [التوبـة، ٩/ ٣٢]. فأجيـبَ عنـه بـأنّ كونَـه شـاذًا لدينـا لا يُنـافي وقوعَـه في كلامٍ فصيـحٍ؛ فإنَّهـم قالـوا الشـاذُّ علـى ثلاثـة أقسـام: قسـمٌ مخالِـفٌ للقيـاسِ دونَ الاسـتعمال، وقسـمٌ مخالِـفٌ للاسـتعمالِ دونَ القيـاسِ، وكِلاهمـا مَقْبـولان، وقسـمٌ مخالِـفٌ للقيـاسِ والاسـتعمالِ وهـو مـردودٌ.





....

إمعان الأنظار قوله: (إِلَّا أَبَى يَأبَى) استثناءٌ من فاعل «لا يكون» بملاحظةِ الاستثناءِ الأوَّلِ، تقديرُهُ كلُّ مختصٍّ بالبابِ الثالثِ عينُه أو لامُهُ أحدٌ منها إلاّ «أبى يأبى».

روح الشروح وأما «قَلَى يَقْلَى» بالفتح فيهما فلغةٌ غيرُ فصيحةٍ ولا كلامَ فيها، والفصيح «يَقْلِي» بالكسر. و«رَكَنَ يَرْكَنُ» مِنَ الْمُتَدَاخِلة. اعلم أنّ الواقع على خلاف القياس إن صدَرَ من الواضع كـ«أَبَى يَأْبَى»، و«اسْتَحْوَذَ» بلا قلب الواو ألفًا، فهو مقبولٌ مستعمَلٌ على ألسِنة الفُصحاء، وإن صدر من غيره فإن وُجِدَ نظيرُه فيما صدَرَ عن الواضع فمُجَوَّزٌ غَيْرُ فَصِيحٍ، كقوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ

بترك الإدغام، فإنّه نظيرُ «قَطِطَ شَعْرُهُ»، وإلاّ فقبيحٌ كدخول حرف التعريف على الفعل في قوله:

فَيُسْتَخْرَجَ الْيَرْبُوعُ مِنْ نافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

وبالجملة فالشاذُّ ما يكون بخلاف القياس وإن كَثُرَ وُقُوعُهُ. وأمّا النَّادرُ فما قلَّ وُقُوعُهُ وإن كان على القياس. والضعيفُ ما لم يَثْبُتْ على ألسنة الفصحاء.

المطلوب فإن قيل كيف يكون «أبى يأبى» شاذًّا وهو يجيءُ في الكلام الفصيح، وهو قوله تعالى ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة، ٩/ ٣٢]؟ قلنا كونُه شاذًّا لا يُنافي وقوعَه في كلامٍ فصيح؛ فإنَّهم قالوا الشاذُّ على ثلاثة أقسام:

[١.] قسمٌ يخالفُ القياسَ دونَ الإستعمالِ كقود وصيد وعور واعتور واستحوذ. والقاعدةُ في هذه الكلمات قلبُ حرفِ العلة ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، والاستعمالُ بخلافها كما قال الله تعالى ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة، ٥٨/ ١٩] بلا قلبِ الواو ألفًا مع أنّ القياسَ يقتضي ذلك.

المنقود فإنْ قيلَ ما الفرقُ بين الشاذِّ والنادرِ والضعيفِ؟ فالجوابُ عنه الشاذُّ هو الذي يكونُ وجودُه في كلام العرب كثيرًا لكن بخلافِ القياسِ والاستعمالِ، والنادرُ هو الذي يكون ثبوتُ وجودِه قليلًا لكن يكونُ على القياس، والضعيفُ هو الذي لم يَصِلْ حكمُه إلى الثُّبوت.

فإن قلتَ: إنّ لامَ أبى يأبى حرفُ الحلقِ؛ إذ الألِفُ منها، فلهذا فُتِحَ. فأجيبَ بأنَّه سُلِّمَ أنَّها منها لكن لا يجوزُ أن تُفْتَحَ لأجلها؛ للزومِ الدَّوْرِ؛ فإنَّ وجودَ الألفِ موقوفٌ على الفتح؛ لأنَّه في الأصل ياءٌ، قُلِبَت ألفا؛ لتحرِّكها وانفتاحِ ما قبلها، فلو كان الفتحُ بسببها لزِمَ الدورُ؛ لتوقُّفِ الفتح عليها وتوقُّفِها عليه، ومفتوحُ العينِ في الأصل؛ فإنّ أصلَه أبى يأبى بفتح الباء، ثم قُلِبَت ألفًا؛ لتحرِّكها وانفتاحِ ما قبلها، والألفُ المقلوبةُ عن ياءٍ تُكْتَبُ بصورةِ الياءِ،.................................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب [٢.] وقسمٌ مخالفٌ للاستعمال دون القياس كقوله:

خَـلَّـى الـذُّنَـابَـاتِ شِـمَـالاً كَـثَـبَـا وَأُمَّ أَوْعَـالٍ كَـهَـا أَوْ أَقْـرَبَـا

والاستعمالُ بخلافه كهي.

[٣.] وقسمٌ مخالفٌ لهما معًا كقوله:

فَـيُـسْـتَـخْـرَجَ الْـيَـرْبُـوعُ مِـنْ نـافِـقَـائِـهِ وَمِـنْ جُـحْـرِهِ بـالـشّـيـحَـةِ الـيُـتَـقَـصَّـعُ

فأدخِلَ الألفُ واللامُ في الفعل، وهو خلافُ القياس والاستعمال. فالأوَّلان مقبولان دونَ الثالثِ. قيل «أبى يأبى» من القسم الأوَّل. وقيل السرُّ في وقوعِ «أبى يأبى» من هذا الباب مع خُلُوِّ عينِه أو لامِه من حروفِ الحلق أنَّ «أبى» بمعنى «امتنع»، و«امتنع» فرعُ «منع»، ولامُ «منع» حرفُ حلق، فحُمِلَ «أبى يأبى» عليه، فكان لامُه حرفًا من حروف الحلق في المعنى. وقيل إنّ الياء في «أبى» منقلبةٌ عن الألف، والألفُ واحدٌ من حروف الحلق وإن لم يعتدَّ بها أو أنّها في أصل وضعها كالهمزة وهي من حروف الحلق، فيكون «أبى يأبى» على القياس. وأمّا «رَكَنَ يركَنُ» فمن اللغاتِ المتداخلةِ على ما رواه أبو عمرو. وأمّا «بَقَي يَبْقَى» و«فَنَى يَفْنَى» و«قَلَى يَقْلَى» بفتح العينِ في الماضي والمضارعِ فلغاتُ طيِّءٍ قد فَرُّوا من الكسرةِ إلى الفتحة. وأمّا «نَكَحَ يَنْكِحُ» و«صَرَخَ يَصْرِخُ» مكسورًا عينُ مضارعهما، ....

المنقود والألفُ المقلوبةُ عن الواو بالألف كما في عصا، وقيل في جوابه إنّ أبى يأبى بمعنى مَنَعَ يمنَعُ، وحُمِلَ عليه في جوازِ مجيءِ مضارعِه بفتح العين؛ لكونه بمعناه، وقد تَحَقَّقَ حرفُ الحلقِ فيه كما حُمِلَ يذَرُ على يدَعُ في العدولِ فيه من الكسرِ إلى الفتح؛ لأجلِ حرفِ الحلق وإن لم يوجد في يَذَرُ حرفُ الحلقِ؛ لكون يَذَرُ في معنى يَدَعُ.

فإن قلت: إنّ الكلامَ المذكورَ منقوضٌ بمثل رَكَنَ يَرْكَنَ بفتح العين فيهما؟ فالجوابُ عنه أنَّ هذا من اللغةِ المتداخلةِ يعنى أنَّه مثلُ نَصَرَ يَنْصُرُ وعَلِمَ يَعْلَمُ؛ فأخِذَ الماضي من البابِ الأوَّلِ والمضارعُ من الرابعِ، فهو في الحقيقة ليس من الباب الثالث؛ أمّا فنى يَفْنى وبقى يبقى وقلى يقلى فلغاتُ طيِّ، وهو اسمُ القبيلةِ، قد فَرُّوا من الكسرة إلى الفتحة، والفصيحُ هو الكسرُ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب و«دَخَلَ يَدْخُلُ» مضمومًا عينُ مضارعه فلا يُقاس فتحُه، يعني لا يقال إنّ كلَّ ما هو عينُه أو لامه حرفٌ من حروف الحلق القياس فتح العين في الماضي والمضارع لوجود حرف الحلق. وهذا من قبيل ما يقال كلُّ جوز مدوَّر وبعضُ مدوَّر ليس بجوز.

واعلم أنَّه قد قيل الفرقُ بين الشاذِّ والنادرِ والضعيفِ أنَّ الشاذَّ هو الذي يكون وقوعه كثيرًا لكن مخالف للقياس. والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلًا لكن على القياس. والضعيف هو الذي لم يَصِلْ حكمُه إلى الثبوت.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





وحُرُوفُ الحَلْقِ سِتَّةٌ: الحاءُ والخاءُ والعينُ والغينُ والهاءُ والهمزةُ.

إمعان الأنظار قوله: (وحروفُ الْحَلْقِ سِتَّةٌ) إنّما لم يَعُدَّ الألِفَ معَ كونِها من حروفِ الحلقِ؛ لعدمِ أصالتِهِ في غيرِ الحرفِ والاسمِ الغيرِ المتمكّنِ.

روح الشروح قوله: (وَحُرُوفُ الْحَلْقِ سِتَّةٌ الْحَاءُ وَالْخَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ وَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ) لم يَذكُرِ الألفَ؛ لأنَّ وقوعَه في الكلماتِ المتمكِّنَةِ ليسَ على سبيلِ الأصالة بل على سبيل القلبِ عن واوٍ أو ياءٍ.

المطلوب قوله: (وَحُرُوفُ الْحَلْقِ سِتَّةٌ الْحَاءُ وَالْخَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْغَيْنُ وَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ) ويجوز في الحاء وأخواته الرفعُ والنصبُ. أمّا الرفعُ فبتقدير المبتدأ المحذوف، أحدُها الحاءُ وثانيها الخاءُ إلى آخره. وأمّا النصبُ فبتقدير «أعني». والأوّلُ أظهرُ.

وإنَّما انحصَرَتْ حروفُ الحلقِ في هذه الحروف الستة؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكونَ مخرَجُ حروفِ الحلقِ من أقصى الحلق أو من وَسَطِه أو من أدنى وَسَطِه. فإن كان الأوّل فهو مخرجُ الهاءِ والهمزةِ. وإن كان الثاني فهو مخرَجُ العينِ والحاءِ المهملتين المائلتين إلى الداخل. وإن كان الثالث فهو مخرجُ الخاءِ والغينِ المعجمتين المائلتين إلى الخارج، ولهذا أنشَدَ بعضُ الصرفيِّين مُشيرًا إلى ذلك بقوله:

حَرْفِ حَلْقْ شَشْ بُوَدْ أيْ نُورِ عَيْنْ هَاءُ هَمْزَه حَاءُ خَاءُ غَينُ عَيْنْ

المنقود قوله: (وحروف الحلق ستة) اعلم أنَّ الحروفَ على ثلاثةِ مراتبَ: شَفَويَّة ووسطيَّة، وحلقيَّة؛ فالشفويَّةُ أربعةُ أحرفٍ: الباءُ والميمُ والواوُ والفاءُ، والحلقيَّةُ سبعةُ أحرفٍ وهي الألفُ والهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ، وما سواهما وسطيَّةٌ والألفُ والهمزةُ حرف واحدٌ عند المحقِّقين؛ فإذن لا يكونُ حرفُ الحلقِ إلّا ستةً، وقيل لم تُعتبرِ الألفُ؛ لعدم ثبوته واتصاله في غير الحرفِ والاسمِ الغيرِ المتمكّنِ، وفي ترتيبِ ذكرِ حروفِ الحلقِ مخالفةٌ لما وَقَعَ في بعضِ الكتبِ من حيث أنّه شُرِعَ فيه من أوّلِ المخرج أي من الهمزةِ كما أنَّ الوجهَ هذا، والمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شَرَعَ من الوسَطِ أي من الحاء. اللهمَّ إلاّ أنْ يقالَ إنّه نَظَرَ على أنَّ الحاءَ في الحقيقة أقْوى وأظْهَرُ من سائرِها؛ فذَكَرَ الحاءَ المهملةَ أوّلا؛ لكونِها من وَسَطِ الحلقِ مائلا إلى الدَّاخِلِ، والخاءَ المعجمةَ ثانيًا؛ لكونِها من الوَسَطِ المائلِ إلى الخارج، والعينَ المهملةَ ثالثًا؛ لكونِها وَسَطًا بين الحاء والمبتدأ، والغينَ المعجمةَ رابعًا؛ لكونِها وَسَطا بينَ الخاءِ والخارجِ، والهاءَ خامسًا؛ لكونِها أدخلَ من الهمزة، والهمزةَ سادسًا؛ لكونها من أقصى الحلقِ أي من أوّلِ المخرجِ. وإنّما أتى الحروفَ عندَ العدِّ بالألف واللام للعهد؛ إذا سَبَقَ ذكرُها إجمالا، فعرَّفَها. وإنّما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ بحرف الحلق؛ لأنّ مخرجَها الحلقُ، ومخرجُ الحرفِ هو المكانُ الذي يَخْرُجُ منه الحرفُ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وقيل حروفُ الحلق سبعة، ستة منها ما ذُكِرَ، وواحدة أخرى الألف؛ لكن لم يقيَّد بها؛ لعدم أصالتها في غير الحروف والاسم الغير المتمكّن. وذكر الزنجانيّ في شرحه أنّ الهمزة من أوَّل مخارج الحلق ممّا يلي الصدرَ، ثم يليها الهاءُ ثم العين الغير المعجمة ثم الحاء أيضًا غير المعجمة وهما من وسط الحلق، فالعينُ أبعدُهما والهاءُ أقربهما إلى الفم، ثم الغين ثم الخاء المعجمتان أدناهما إلى الفم. وهذا التفصيلُ لم يُذكر في كثير من الشروح؛ لكن إذا أردتَ أن تَقِفَ على تحقيقه وتَعْلَمَ جَمِيعَ مخارج الحروف حَلْقِيًّا كان أو غير حَلْقِيٍّ فانظر في هذه الصورة، فتدخل في أوَّلِ كل حرف همزة فتَلَفَّظْ بها.

واعلم أنَّ مثالَ الحاءِ في عين فعله أو لامِه بفتحها في الماضي والمضارع نحو «نَحَلَ يَنْحَلُ» و«فَتَحَ يَفْتَحُ» ونحوهما ممّا كان عينُ ماضيه ومضارعه مفتوحًا بوجود الحاء في عينه أو لامه. ومثالُ الخاء نحو «فَخَرَ يَفْخَرُ» و«سَلَخَ يَسْلَخُ»، ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحًا بوجود الخاء في عينه أو لامه. ومثالُ العين نحو «دَعَا يَدْعَا» و«مَنَعَ يَمْنَعُ» ونحوهما ممّا كان عينُ ماضيه ومضارعه مفتوحًا بوجود العين في عينه أو لامه. ومثالُ الغين نحو «شَغَلَ يَشْغَلُ» و«صَبَغَ يَصْبَغُ» ونحوهما ممّا كان عينُ ماضيه ومضارعه مفتوحًا بوجود الغين في عينه أو لامه. ومثالُ الهاء نحو «ذَهَبَ يَذْهَبُ» و«جَبَهَ يَجْبَهُ» ونحوهما ممّا كان عينُ ماضيه ومضارعه مفتوحًا بوجود الهاء في عينه أو لامه. ومثالُ الهمزة نحو «سَأَلَ يَسْأَلُ» و«قَرَأَ يَقْرَأُ» ونحوهما ممّا كان عينُ ماضيه ومضارعه مفتوحًا بوجود الهمزة في عينه أو لامه.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[الرباعيُّ المجرَّدُ]

والرُّباعِيُّ المجَـرَّدُ مـا كانَ ماضِيه على أربعةِ أحْرُفٍ، وهـو بـابُ فَعْلَلَ وهو بـابٌ واحدٌ.

إمعان الأنظار قولـه: (وَالرُّبَاعِيُّ المجَرَّدُ مَا كَانَ إلخ) لا بُدَّ فيه مِنْ قيدِ «أصـول» حتى يَخْرُجَ نحـو أكرَمَ، أو مِنْ جَعْلِ قولِهِ (وَهُوَ بَابُ فَعْلَلَ) من التعريفِ بأنْ يُجْعَلَ الـواوُ للحالِ والضميرُ لماضيهِ. واكتَفى ههنا وفيما سيجيءُ بوزن الماضي؛ لحصولِ الامتيازِ به بخلافِ أبوابِ الثلاثـيِّ.

روح الشروح ولمـا فـرغ مـن الثلاثـي قـال: (وَالرُّبَاعِيُّ) أي المجـرَّدُ (مَـا كَانَ مَاضِيـهِ عَلَـى أَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ) أي أصـولٍ بقرينـة أنّـه قسـمٌ مـن الأصلـيّ؛ إذ الرباعـيُّ المزيـدُ علـى الثلاثـيّ مـا كان ماضيه علـى أربعـة بزيـادة.

قولـه: (وَهُـوَ) أي الرباعيُّ المجرَّد (بَـاب فَعْلَـلَ) لـم يُذْكَرْ مُضَارِعَـهُ كما ذكرنـاه في الثلاثـيّ؛ إذ لا التبـاسَ ههنـا. إختِيرَ إسـكانُ العيـن؛ لدفع توالي أربـع حـركات؛.................................

المطلوب قولـه: (وَالرُّبَاعِـيُّ الْمُجَـرَّدُ) أي الرباعـيّ المجـرَّد عـن الزَّوائـد (مَـا كَانَ مَاضِيـهِ عَلَـى أَرْبَعَـةِ أَحْرُفٍ) أصـولٍ، وهـذا الوصـفُ احترازٌ عـن الرباعـيّ الـذي ليس كلُّ حروفه أصليًّا كالرباعـيّ الحاصـل بزيـادة حـرفٍ واحـدٍ علـى الثلاثـيّ المجـرَّد.

قولـه: (وَهُـوَ) أي الرباعـيّ المجـرَّد (بَـابُ «فَعْلَـلَ») وهـذا البـابُ يجـيء متعدّيًـا ولازمًـا. أمّـا المتعـدّي منـه كـدَحْرَجَ يُدَحْـرِجُ وبَرْهَـنَ يُبَرْهِـنُ ونحوِهمـا. وأمّـا الـلازمُ منه كـدَرْبَدَ يُدَرْبِـدُ وبَرْهَـمَ يُبَرْهِـمُ ونحوِهمـا.

المنقود قولـه: (والرباعـيّ المجـرّد مـا كان ماضيـه علـى أربعـة أحـرف) هـذا معطـوفٌ علـى قولـه «فالثلاثـيُّ مـا كان ماضيـه علـى ثلاثـة أحـرف»، وهـو بضـمِّ الـراء شـاذٌّ أيضـا؛ لأنَّـه منسـوبٌ إلـى أربـعٍ؛ فالقيـاسُ أربعـيٌّ، وهـو بـابُ فَـعْلَلَ بسكون العيـنِ وفتـحِ غيره نحـو دَحْرَجَ يُدَحْـرِجُ دَحْرَجَـةً ودِحْراجـًا؛ فالمصـدرُ الأوّلُ قياسيٌّ والثاني سَماعِيٌّ، وإنّمـا أسْكَنوا الحـرفَ الثانيَ فيه؛ طلبًا للخفَّـة؛ إذ ليس في كلام العربِ توالي أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ولا فيمـا هـو كالكلمـة الواحـدةِ؛ لكونِهـا مُوجِبَةً زيـادةَ الثِّقَـل، ولـم يَسْكُنِ الفـاءُ؛ لتعذُّرِ الابتـداءِ بالسَّـاكنِ، والـلامُ الأولـى؛ لئـلاَّ يلـزمَ اجتمـاعُ السَّـاكنين -لا يجـوزُ حذفُ أحدِهمـا؛ لعدم الترجيـحِ- عندَ اتصـالِ الضميـرِ البـارزِ المرفـوعِ المتحـرِّكِ بسُـكونِ الـلامِ الثانيـةِ حينئـذ؛ حمـلاً علـى الثُّلاثـيِّ، وكـذا الـلامُ الثانيـةُ؛ لوجـودِ بنـاء الماضـي علـى الفتـحِ مـا لـم يَمْنَـعْ مانـعٌ، فلمَّـا لـم يَجُزْ إسـكانُ غيـرِ الثـاني تعيَّـنَ إسـكانُه.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح لأنّ آخرَ الماضي مبنيٌّ على الفتح، وإذا أُسْكِنَتِ اللامُ الأولى يلزم اجتماعُ الساكنين حين اتصالِ الضمير المرفوع؛ لأنّه حينئذ يسكنُ الآخرُ.

قوله: (وَهُوَ) أي باب «فَعْلَلَ» أصلًا (بَابٌ وَاحِدٌ) لأنّ الفعلَ ثقيلٌ، فلم يُجوِّزُوا زيادةَ حروفه على الثلاثة إلاّ بالتزام كونِ الحركة فتحةً للخِفَّةِ، فلم يَبْقَ للتعدُّد مجالٌ؛ لأنّه إنّما يكون باختلاف الحركات. وبناؤُه للتعدية غالبًا بشهادة بنائه للمفعول نحو زُخْرِفَ وبُعْثِرَ، مثاله «دَحْرَجَ زَيْدٌ الْحَجَرَ» أي ردَّهُ من العُلوِّ إلى السفل. وقد يكون لازمًا نحو ﴿حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف، ١٢/ ٥١] أي بَانَ وظَهَرَ، و«دَرْبَخَ الرَّجُلُ» بالخاء المعجم، أي ألقى رأسَه بين يديه. وقد يُؤخَذُ من كلامٍ مركَّبٍ نحو «بَسْمَلَ» أي قال «بسم الله»، و«حَوْقَلَ» أي قال «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلى آخره» ونحوِهما.

المطلوب وإنّما لم يَتحرّك كلُّ حروفِ الرباعيّ المجرَّد كما كان كذلك في الثلاثي المجرَّد؛ لئلاّ يلزمَ توالي أربعِ حركاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ واحدةٍ موجبةٍ زيادةَ الثقل مع أنّ ذلك لم يُوجد في كلامهم بالاستقراء. أمّا «هدبد» فإنّه في الأصل «هدابد»، ثم قصروه وإن لم تسكن الفاء؛ لتعذُّر الابتداء بالساكن، ولم تسكن اللامُ الأولى أيضًا؛ لئلاّ يلزمَ اجتماعُ الساكنين على غيرِ حَدِّه إذا اتّصل به الضميرُ البارزُ المرفوعُ المتصلُ المتحرِّكُ؛ لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملًا على الثلاثيّ، ولم تسكن اللامُ الثانية أيضًا؛ لأنّ الماضي مبنيٌّ على الفتح ما لم يتّصل به ضميرٌ مرفوع متصل بارز متحرِّك، فتعيَّنت الثانية للسكون وهو العين.

قوله: (وَهُوَ) أي الرباعيّ المجرَّد (بَابٌ وَاحِدٌ) لأنّه ثبت بالاستقراء أنّه باب واحد فقط أو لأنّه ثقيل؛ لكثرة حروفه، ولم يتصرَّفوا فيه كما تصرَّفوا في الثلاثيّ المجرَّد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات؛ لخفّتها وثِقَلِ الرباعيّ، فصار بابًا واحدًا.

المنقود فإن قيل: يجوزُ أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ كما في هُدَبِد وعُلَبِط وجَنَدِل، فلا حاجةَ إلى التعليلِ المذكورِ؟ فالجوابُ عنه أنَّ كلامَنا في الأصل؛ فإنّها في الأصل ليس كذلك؛ لأنَّ أصلَها هُدَابِد وعُلَابِط وجَنَادِل، فقُصِرَت بالحذف. وإنّما كان هذا البابُ واحدا ولم يتصرَّفوا فيه كما يتصرَّفوا في الثلاثيِّ المجرَّدِ من فتحِ عينِه وكسرِه وضمِّه؛ لثِقَلِه بكثرة الحروف، وهو يكون متعدِّيًا نحو دحرجتُ الحجرَ، وقد يجيءُ لازمًا نحو دربخَ الرجلُ أي ذَلَّ، يدربخُ دربخةً ودِرباخا.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





[الملحق بالرباعيّ]

وقد يكونُ سِتَّةَ أَبْوَابٍ يُقَالُ لها الملْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وهو بابُ فَوْعَلَ نحو حَوْقَلَ، ....

إمعان الأنظار قوله: (وَقَدْ يَكُونُ سِتَّةَ أَبْوَابٍ) أي وقد تُوجَدُ سِتَّةُ أبوابٍ موازنةٌ لـ«فَعْلَلَ». وهذه السِتَّةُ من ذي الزِّيادة، وذَكَرَها ههنا للاستطرادِ والتبعيَّةِ للرباعيِّ المجرَّدِ؛ لكونِها مُلْحَقَةً به.

روح الشروح قوله: (وَقَدْ يَكُونُ) أي باب فَعْلَلَ (سِتَّةَ أَبْوَابٍ) زائدةٍ على الثلاثيّ (يُقَالُ لَهَا الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ) الإلحاقُ أن تَزيد في بناءٍ لِتُلْحِقَهُ بناءً آخرَ أكثرَ منه حرفًا وتُصَرِّفَهُ تصريفَ الملحَق به. وشرطُه اتّحادُ مصدرَي الملحقِ والملحقِ به وموافقةُ اللفظين أصلًا وزيادةً. والمرادُ من المصدرِ المصدرُ الأوّلُ دون الثاني؛ لعدم اطّراده، فإنَّ مصدرَ عَرْبَدَ وقَحْطَبَ يجيء «فَعْلَلَةً» لا «فِعْلَالًا»، فخرج بابُ الإفعال عن كونه ملحَقًا بـ«دَحْرَجَ».

قوله: (وَهُوَ) أي الملحقُ بالرباعيِّ (بَابُ فَوْعَلَ نَحْوُ حَوْقَلَ) أصله «حَقَلَ»، أي ضعُف وهرم، في الإقناع «حوقل الشيخُ» كَبِرَ وفَتَرَ عن الجماع، ومصدرُه الثاني «حِيقَالًا» بقلب الواوِ ياءً، ولا يَبطُلُ به الإلحاقُ لبقاء الوزن.

المطلوب قوله: (وَقَدْ يَكُونُ) أي يكون الرباعيُّ قليلًا. إنّما قيَّدْنا بـ«القليل»؛ لأنَّ «قد» إذا دَخَلَ على المضارع يكونُ للتقليل نحو «الجوادُ قد يصيرُ بخيلًا» (سِتَّةَ أَبْوَابٍ) بزيادةِ حرفٍ واحدٍ على الثلاثيِّ المجرَّدِ، (وَيُقَالُ لَهَا) أي تلك الأبوابِ الستةِ (الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ) المجرَّد. والإلحاقُ عبارةٌ عن اتّحادِ المصدرين. والمرادُ المصدرُ الأوّلُ؛ لاطّراده دونَ الثاني، فخرج بابُ «أَفْعَلَ» عن كونه مُلْحَقًا بـ«دَحْرَجَ».

المنقود قوله: (وقد يكون ستة أبواب) بزيادةِ الحرفِ في الثلاثيِّ، وإنّما يقالُ لها الملحَقُ بالرباعيِّ؛ لِكونِ مصدرِها مُتَّحِداً بمصدرِه نحو دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً، وشَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً بخلافِ المنشَعِبَاتِ أي مصدرُ الزيادةِ لا يَتَّحِدُ نحو أكرم اكراما، وتدحرج تدحرُجًا، والموازِنُ أَعَمُّ من الملحقات؛ إذ اتّحادُ المصدرَيْنِ ليس بشرطٍ فيه كما يقال أفْعَلَ مُوازِنٌ بفَعْلَلَ، ولا يقالُ مُلْحَقٌ به؛ لأنَّ مصدرَ أَفْعَلَ إفْعَالٌ، ومصدرَ فَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ.

قوله: (وهو باب فوعلَ نحو حَوْقل) وهو بمعنى ضَعُفَ، زِيدَتِ الواوُ بين الفاءِ والعينِ، وبابُ فَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ، الياءُ زائدةٌ فيه، وبابُ فَعْوَلَ نحو جهور، الواوُ فيه زائدةٌ، وبابُ فَعْيَلَ نحو عَثْيَرَ من العُثُور، وهو الاطِّلاعُ، زيدتِ الياءُ بينَ العينِ واللامِ،.......................................



إمعان الأنظار قوله: (وَهُوَ بَابُ فَوْعَلَ) إنّما لم يُعَلَّ الواوُ والياءُ في الأربعةِ المتقدِّمَةِ ولم يُدغَمْ في الأخيرة؛ لئلاّ يَبْطُلَ الإلحاقُ. وإنَّما أُعِلَّ الخامسُ؛ لأنّه لا يَبْطُلُ الإلحاقُ بتغييرِ آخرِ الكلمةِ، وههنا بابٌ آخَرُ لم يذكُره المصنِّفُ وهو بابُ «فَعْنَلَ» نحو «قَلْنَسَ». وأمّا نحوُ «زَلْزَلَ» فرباعيٌّ مجرَّدٌ عندَ البصريّين خلافًا للكوفيّين.

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَهُوَ) أي الرباعيُّ المزيدُ على الثلاثيِّ الملحقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ.

قوله: (بَابُ فَوْعَلَ نَحْوُ حَوْقَلَ) أصله «حقل» أي ضعف، فزيدت الواوُ بين الحاء والقاف، فصار «حَوْقَلَ» على وزن «فَوْعَلَ»، وهو لازم ملحقٌ بـ«دحرج»؛ لصدقِ تعريفه بهما نحو حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيقَالًا؛ لأنّ أصله «حِوْقَالًا» قلبتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها مثل دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا.

المنقود وبابُ فَعْلى نحو قَلْسى من القَلَنْسُوَةِ أي لَبِسَها، زيدتِ الياءُ بعدَ اللامِ، ثم قُلِبَت ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها؛ لأنّه لا يَبْطُلُ الالحاقُ بتغيُّرِ آخِرِ الكلمة؛ لكونه محلَّ التغيُّر بخلاف غيرِه، ولهذا لم يُعَلَّ غيرُه أي لا يُقلَبُ واوُ جَهْوَرَ وياءُ عَثْيَرَ وغيرُهما، وبابُ فعلل نحو جلبَبَ أي لَبِسَ الجلبابَ. كرِّرَتِ اللامُ ولم تُدْغَمِ الأولى في الثانيةِ بعدَ نقلِ حركتِها إلى ما قبلها؛ لئلاّ يَبْطُلَ الإلحاقُ، فالتغيُّرُ هنا فيما قبلَ الآخِرِ. فإن قلتَ: إنَّ شملَلَ وقلسى وشِبْهَ ذلك ليس من الجملة المذكورةِ، فلِمَ لم يُذْكَرْ؟ قلتُ: إنَّ تخصيصَ الشَّيءِ بالذِّكْرِ لا يُوجِبُ نفيَ ما عداهُ.

اعلم أنَّ الملحقاتِ أحَدَ عَشَرَ بابًا: ستةٌ منها ملحقٌ بالرباعيِّ كما ذُكِرَ آنفا، وخمسةٌ منها ملحقٌ بتدحرج، وهو مزيد الرباعيّ، وهو تجلبَبَ وتجوربَ وتشيطنَ وترهوكَ وتَمَسْكَنَ، ودليلُ الإلحاقِ اتّحادُ المصدرَيْنِ كما في هذه المذكورات كذا.

فإن قلت: إنَّ أَخْرَجَ يُوافِقُ دَحْرَجَ؛ لأنَّ إخرجًا كدِحْراج أي إفْعال كفِعْلان، وهو مصدرُ فَعْلَلَ؛ فلِمَ لم يُقَلْ إنّه مُلْحَقٌ؟ قلتُ: الإعتبارُ بفَعْلَلَةٍ؛ لكونها مُطَّرِدَةً دونَ الفِعْلانِ. قيل: المرادُ من الإتّحاد هو الإتّحادُ في المصدرِ القياسيِّ ولا اعتبارَ للاتّحاد في السماعيِّ. وقيل: إنّ زيادةَ الهمزةِ في إخراج يعني من التَّعدية وغيرها، وهو يُنافي الإلحاقَ؛ إذ الغرضُ به توافقُ المصدرين لا غيرُ، وأيضًا إنَّ زيادةَ الحرفِ للإلحاق لا تكونُ في أوَّلِ الكلمةِ.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وفَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ، وفَعْيَلَ نحو عَثْيَرَ، وفَعْلى نحو سَلْقى، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) باب (فَعْوَلَ نَحْوُ جَهْوَرَ) أصله «جَهَرَ»، يقال: جَهَرَ بالقول رفَعَ به صوتَه، وبابُه قطع، وجهورَ أيضًا. وفي الإقناع: جَهْوَرَ الْحَدِيثَ أي أظهره.

قوله: (وَ) باب (فَيْعَلَ نَحْوُ بَيْطَرَ) أصله «بَطَرَ». البطرُ شِدَّةُ المرَحِ، و«بَيْطَرَ» أي شَقَّ.

قوله: (وَ) باب (فَعْيَلَ نَحْوُ عَثْيَرَ) يقال: عثر عليه عُثُورًا أي اطّلَعَ، ويقال: عَثْيَرَ عِثْيَارًا أي زَلَّ ولم تستقِرَّ رِجْلُه موضعَ وضعِهِ.

قوله: (وَ) باب (فَعْلَى نَحْوُ سَلْقَى) أصلُه «سَلَقَ»، يقالُ: سَلَقَهُ بالكلام أي آذاه بشدَّةِ القولِ، وسَلْقَيْتُ رجلًا أي أوْقَعْتُهُ على قَفاه. ومصدر الثاني «سِلْقَاءً» بقلب الياء همزةً؛ لوقوعها في الطَّرَفِ بعدَ أَلِفٍ زائدةٍ كما في رِدَاءٍ، وكُتِبَ ألفُ «سلقى» على صورة الياء؛ دلالةً على أنّه مقلوبٌ منها. وإنّما أُعِلَّ «سلقى» دونَ الأفعالِ السابقةِ؛ لما تقرَّرَ من أنَّ الملحقَ يَجِبُ أن يكونَ مثلَ الملحقِ به لفظًا، فلا يُعَلُّ ولا يُدْغَمُ؛ لئلاَّ يبطُلَ الإلحاقُ، ولا يبطلُ بقلبِ الآخِرِ ألفًا؛ لأنَّه كالوقف.

المطلوب قوله: (وَقَدْ يَكُونُ) أي يكون الرباعيُّ قليلًا. إنَّما قيَّدْنا بـ«القليل»؛ لأنَّ «قد» إذا دَخَلَ على المضارع يكونُ للتقليل نحو «الجوادُ قد يصيرُ بخيلًا» (سِتَّةَ أَبْوَابٍ) بزيادةِ حرفٍ واحدٍ على الثلاثيِّ المجرَّدِ، (وَيُقَالُ لَهَا) أي تلك الأبوابِ الستةِ (الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ) المجرَّد. والإلحاقُ عبارةٌ عن اتّحادِ المصدرين. والمرادُ المصدرُ الأوَّلُ؛ لاطّراده دونَ الثاني، فخرج بابُ «أَفْعَلَ» عن كونه مُلْحَقًا بـ«دَحْرَجَ».

قوله: (وَهُوَ) أي الرباعيُّ المزيدُ على الثلاثيِّ الملحقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ.

قوله: (بَابُ فَوْعَلَ نَحْوُ حَوْقَلَ) أصله «حقل» أي ضعف، فزيدت الواوُ بين الحاء والقاف، فصار «حَوْقَلَ» على وزن «فَوْعَلَ»، وهو لازم ملحقٌ بـ«دحرج»؛ لصدقِ تعريفه بهما نحو حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيقَالًا؛ لأنّ أصله «حِوْقَالًا» قلبتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها مثل دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا.

قوله: (وَفَعْوَلَ نَحْوُ جَهْوَرَ) أصله «جهر» أي ظهر، فزيدت الواوُ بين الهاء والراء، فصار «جَهْوَرَ» على وزن «فَعْوَلَ». وهو متعدّ ملحق بـ«دحرج»، ....

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب نحو جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا مثلُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا.

قوله: (وَفَيْعَلَ نَحْوُ بَيْطَرَ) أصله «بطر» أي شقّ، فزيدت الياءُ بين الباء والطاء، فصار «بَيْطَرَ» على وزن «فَيْعَلَ»، وهو لازمٌ ملحق بـ«دَحْرَجَ»، نحو بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا مثل دَحْرَجَ إلى آخره.

قوله: (وَفَعْيَلَ نَحْوُ عَثْيَرَ) أصله «عثر» أي زلق ولم تستقرّ رِجله موضعَ وضعه، وهو لغة فيه، فزيدت الياءُ بين الثاء والراء، فصار «عَثْيَرَ» على وزن «فَعْيَلَ»، وهو لازم ملحقٌ بـ«دَحْرَجَ» نحو عَثْيَرَ، يُعَثْيِرُ، عَثْيَرَةً، وَعِثْيَارًا مثل «دَحْرَجَ» إلى آخره.

قوله: (وَفَعْلَى نَحْوُ سَلْقَى) أصله «سلق» أي عَمِلَ عملَ الجلوس، فزيدت الياءُ في الآخر، فصار «سلقى» على وزن «فعلى»، وهو متعدٍّ ملحق بـ«دحرج»، نحو سلقى، يُسلقي، سلقية، وسِلقايًا على الأصل مثل «دحرج» إلى آخره. وسيجيء بيانُ إعلالها في فصل التصريف إن شاء الله تعالى.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وفَعْلَلَ نحو جَلْبَبَ، وأمَّا المزِيدُ فيه فنَوْعانِ: مزيدٌ على الثُّلاثِيِّ ومزيدٌ على الرُّباعِيِّ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) باب (فَعْلَلَ نَحْوُ جَلْبَبَ) أصله «جَلَبَ»، والجَلْبُ: أَخْذُ الشيء إليه، و«جَلْبَبَ» أي لَبِسَ الجِلْبَابَ. ثم تقديمُ هذه الستةِ على الرباعيِّ الموازنِ لبابِ الإفعالِ؛ نظرًا إلى أنّ الملحقَ من تتمّةِ الملحَقِ به، فذكرت مع الرباعيّ المجرَّد إخراجًا من البين. وتقديمُ ما زيادتُهُ واوٌ على ما زيادتُهُ ياءٌ؛ لأنّ الواوَ أقوى حروفِ العلَّةِ. وتقديمُ ما زائدُه مقدَّمٌ على ما زائدُه مؤخَّرٌ لوجهٍ غيرِ خفيٍّ. وتقديمُ ما زيادتُه حرفُ علةٍ على ما زيادتُه حرفٌ صحيحٌ لأنَّ حرفَ العلةِ أصلٌ في الزيادةِ وأكثرُ. وإنّما لم يُزَدِ الواوُ في «جَلْبَبَ»؛ لأنّ الواوَ الرابعةَ المتطرِّفةَ تُقلَبُ ياءً فيلتبِسُ البناءُ، والألفُ لا يكون للإلحاق عندهم فأُتِيَ بتكرار اللام، ولم يُدْغَمْ؛ لأنَّ الإدغامَ مُبْطِلٌ للإلحاقِ كالإعلال في الوَسَطِ.

المطلوب قوله: (وَفَعْلَلَ نَحْوُ جَلْبَبَ) أصله «جلب» أي أخذ شيئًا وذهَبَ إلى البيع. وقيل معناه أخذ صحبته، فزيدت إحدى الباءين. قيل أولاهما. وقيل ثانيتهما. وجوَّز سيبويه الأمرين، فصار «جَلْبَبَ» على وزن «فَعْلَلَ»، وهو متعدٍّ ملحقٌ بـ«دَحْرَجَ» نحو جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا مثلُ «دَحْرَجَ» إلى آخره.

قوله: (وَأَمَّا الْمَزِيدُ فِيهِ فَنَوْعَانِ مَزِيدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ وَمَزِيدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ) وفي مرفوعيَّةِ «مزيد» وجهان: إمّا بالبدليّة من قوله «فنوعان» بدل البعض من الكلِّ. وإمّا بالخبريَّةِ عن المبتدأ المحذوفِ، تقديره أحدُهما مزيدٌ على الثلاثيّ وثانيهما مزيدٌ على الرباعيِّ.

المنقود قوله: (أمّا المزيد فيه فنوعان إلخ) لما فرَغَ المصنِّفُ رحمه الله عن عَدِّ أبوابِ الثلاثيِّ المجرَّدِ والرباعيِّ المجرَّدِ شَرَعَ إلى أنْ يَعُدَّ أبوابَ مزيداتِهما، فهي على نوعين: أحدُهما مزيدٌ على الثلاثيِّ المجرَّدِ. وثانيهما مزيدٌ على الرباعيِّ المجرَّدِ كما سيأتي. أمّا المزيدُ على الثلاثيِّ فهو على ثلاثةِ أنواعٍ: أحدُها ما زيدَتْ فيه حرفٌ واحدٌ، وثانيها ما زيدت فيه حرفان، وثالثُها ما زيدت فيه ثلاثةُ أحرفٍ كما سيأتي عن قريب. وإنّما سُمِّيَ الأوَّلُ بالثلاثيِّ المزيدِ الرباعيِّ؛ لكونِه على أربعةِ أحرُفٍ، وهو ثلاثةُ أبوابٍ. وإنّما انحصرَتْ أبوابُ ما زيدت فيه حرفٌ واحدٌ على ثلاثةِ أبوابٍ؛ لأنَّ الزيادةَ لا تَخْلو إمّا أنْ تكونَ في أوَّلِهِ، وهو بابُ أَفْعَلَ أو في وَسَطِه، وهو لا يخلو إمّا أنْ يزيدَ بينَ الفاءِ والعينِ، وهو بابُ فاعَلَ أو بينَ العينِ واللام على ما ذهب إليه البعضُ وهو بابُ فَعَّلَ أو في آخِرِه، وهو لا يوجدُ بالإستقراء وللإلتباس، فلا يكونُ إلاّ ثلاثةَ أبوابٍ. فإن قيل: فعلى ما ذكرتَ ينبغي أن يتقدَّمَ بابُ فاعَلَ على فَعَّلَ؟ فأجيبَ عنه بأنْ يقالَ نعم إنَّ المناسبة اللفظيَّةَ على مذهبِ بعضٍ تَقْتضي ذلك إلاّ أنّه لما كان بابُ فعَّلَ مشتركا ببابِ أفْعَلَ في أكثرِ المعاني المذكورة ذَكَرَه في ما يَليه؛ ترجيحًا للمناسبةِ المعنويَّةِ.





[الثلاثيُّ المزيدُ فيه]

فمَزيدُ الثُّلاثيِّ أربعَةَ عَشَرَ بابًا، وهي ثلاثةُ أنواعٍ: رُباعيٌّ وخُماسيٌّ وسُداسيٌّ، ....

إمعان الأنظار قوله: (مَزِيدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) أي النَّوْعُ الأوَّلُ فعلٌ مزيدٌ فيه على الثلاثيِّ شيءٌ. وإنّما قدَّرْنَا هذه المذكوراتِ؛ لأنّ المرادَ من «المزيد على الثلاثيِّ» نفسُ الكلمةِ المشتملةِ على الزَّائدِ لا الحروفُ الزائِدَةُ على الثلاثيِّ.

قوله: (فَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ بَابًا) اعلم أنَّ مزيدَ الثلاثيِّ ثمانيةٌ وعشرونَ بابًا: سبعةٌ منها مُلْحَقَةٌ بـ«دَحْرَجَ»، وقد ذَكَرَ. وسبعةٌ ملحقةٌ بـ«تَدَحْرَجَ»، ولم يَذْكُرْها المصنِّفُ نحو تَجَوْرَبَ وتَرَهْوَكَ وتَشَيْطَنَ وتَقَلْسَى وتَقَلْنَسَ وتَمَسْكَنَ وتَجَلْبَبَ. واثنان مُلحقانِ بـ«احْرَنْجَمَ» نحو اقْعَنْسَسَ وَاسْلَنْقَى. واثنا عشَرَ غيرُ ملحَقةٍ بشيءٍ. وأمّا مزيدُ الرباعيِّ فثلاثةٌ، فمجموعُ الأفعالِ ثمانيةٌ وثلاثونَ بابًا.

روح الشروح ولما فَرَغَ من ذِكْرِ الأصليِّ بِقِسْمَيْهِ قال: (وَأَمَّا الْمَزِيدُ فِيهِ فَنَوْعَانِ) أحدُهما (مَزِيدٌ) أي حاصلٌ بالزيادة (عَلَى الثُّلَاثِيِّ) (وَ) ثانيهما (مَزِيدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ. فَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ بَابًا. وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ رُبَاعِيٌّ وَخُمَاسِيٌّ وَسُدَاسِيٌّ) ترتيبُ هذه الأنواعِ بحسب قلَّةِ الزيادة والقُرْبِ إلى الأصليّ.

المطلوب قوله: (فَمَزِيدُ الثُّلَاثِيِّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ بَابًا، وَهِيَ) أي الأبوابُ المزيدة على الثلاثيّ (عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ) أحدُها (رُبَاعِيٌّ). (وَ) ثانيها (خُمَاسِيٌّ، وَ) ثالثُها (سُدَاسِيٌّ) يجوز الجرُّ فيها على البدليّة من قوله «على ثلاثة أنواع» بدل البعض من الكلّ كما يجوز الرفعُ على الخبريّة من المبتدأ المحذوف على ما قدّرناه فيها. قيل خماسيّ وسداسيّ بضمّ الخاء والسين الأولى شاذٌّ أيضًا؛ لأنّ الأوَّل منسوبٌ إلى خمسة والثانيَ إلى ستة، فالقياسُ أن يقال خَمَاسِيّ وسداسِيّ بفتح الخاء وكسر السين الأولى.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





فالرُّباعِيُّ ثلاثةُ أبوابٍ: أَفْعَلَ نحو أَكْرَمَ، وفَعَّلَ بتشديدِ العينِ نحو فَرَّحَ، وفاعَلَ نحو قاتَلَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (فَالرُّبَاعِيُّ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ) أحدُها (أَفْعَلَ) بفتح الهمزة؛ لكن كُسِرَتْ في المصدر؛ لئلاّ يلتبسَ بالجمع على أفْعالٍ. موزونه «أَكْرَمَ» أصله «كَرُمَ» بالضمّ. وبناءُ هذا البابِ ومعانيه تأتي في فصل الفوائدِ إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَ) ثانيهما (فَعَّلَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ) نحو «فَرَّحَ» بزيادة حرفٍ من جنس العين بينَ الفاءِ والعينِ؛ لأنّ أوَّل المتجانسين ساكن، والحكمُ بزيادة الساكنِ أولى؛ لأنّه قليلٌ. وقيل بينَ العينِ واللام؛ لأنّ الزيادةَ بالآخِرِ أنسبُ. وسيبويه أجازَ الوجهين؛ لتعارُضِ الدَّلِيلَيْنِ. وبناؤُه للتكثير غالبًا. وما قُصِدَ تكثيرُه إمّا الفعلُ كما في «قَطَّعْتُ الثوبَ»، وإمّا الفاعلُ كما في «مَوَّتَ الإبلُ»، وإمّا المفعولُ كما في «غَلَّقْتُ الأَبْوَابَ».

المطلوب قوله: (فَالرُّبَاعِيُّ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ) أحدُها (أَفْعَلَ نَحْوُ أَكْرَمَ) يُكرم إكرامًا، أصله «كَرُمَ»، والهمزةُ فيه زائدةٌ مكسورة في مصدره؛ فرقًا بين جمعه ومفرده، ولم يُعكس الأمرُ؛ لأنّ الجمع أثقلُ والفتحَ أخفّ. وهذا البناءُ يجيء متعديًا ولازمًا، ولكن تعديته غالبة. أمّا المتعدي كأَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا، وأَخْرَجَ يُخْرِجُ إِخْرَاجًا، وأَسْقَطَ يُسْقِطُ إِسْقَاطًا ونحوها. وأمّا اللازمُ منه كأَدْبَرَ يُدْبِرُ إِدْبَارًا، وأَخْبَرَ يُخْبِرُ إِخْبَارًا ونحوهما. ومعاني هذا البابِ كثيرةٌ، سنذكرُها بتمامها في فصل الفوائدِ إن شاء اللهُ تعالى.

المنقود قوله: (فالرباعيّ ثلاثة أبواب إلخ) إنَّما ابتدأ بالرباعيِّ؛ لكونه أقلَّ من الخماسيِّ والسداسيِّ، وفي الرباعيِّ ابتدأ ببابِ الإفعال؛ لكونِ زيادته في أوَّلِهِ، فأحدُها بابُ الإفعال نحو أكرمَ إكراما، زيدتِ الهمزةُ قبلَ الفاءِ منقطعةً؛ للتَّعدية غالبا نحو أكرمتُه وأخرجتُه، وهي يكون للصيرورة نحو أحصَدَ الزَّرْعُ أي قارَبَ وقتُ حَصَادِهِ، ومعنى الصيرورةِ أنْ يُجعلَ مصدرُ ثلاثيِّهِ خبرَ «صار» حالَ كونه مضافًا إليه ل«ذو»، ولوجودِ الشيءِ على صفة نحو أحمدتُهُ أي وجدتُهُ محموداً، ويُعرَفُ هذا المعنى إذا صحَّ جعلُ الصفةِ المشتقَّةِ من ثلاثيِّه مفعولاً ثانيًا لوجدتُ مثلُ محمودا؛ فإنّه مشتقٌّ من حَمِدَ، وللسَّلبِ نحو أشكيتُهُ أي أزَلْتُ عنه الشكايةَ، ويُعْرَفُ معنى السَّلْبِ بجعل مصدرِ ثلاثيِّهِ مفعولا ل«أزال». وللزيادة في المعنى نحو شغلتُه وأشغلتُه، وفي «أشغلتُه» مبالغةٌ ليست في «شغلتُه»، وللتعريض نحو أباعَ الجاريةَ أي عرضها للبيع، ومعناه كونُ مصدرِ ثلاثيِّهِ مَعْرُوضًا له، وللتمكين نحو أقبرتُه أي أمكنتُه للقبر، وللتكثير نحو ألبنَ الرجلُ إذا كثُرَ عنده. وإنّما كُسِرَتِ الهمزةُ في المصدر مع أنّها مفتوحةٌ في فعله؛ فرقًا بينه وبين الجمع؛........................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح فإذا لم يوجد مرجعُ التكثير كان استعمالُ «فَعَّلَ» هنا للتكثير خطأ نحو «مَوَّتَتِ الشَّاةُ الواحدةُ». ويجيء هذا البابُ:

[١.] للإزالة نحو فزَّعْتُهُ أي أَزَلْتُ الفَزَعَ عنه.

[٢.] وللنسبة نحو خطَّأْتُهُ أي نَسَبْتُ الخطأَ إليه وحَكَمْتُ به عليه.

[٣.] وبمعنى الاعتقاد نحو وحَّدْتُ اللهَ، وقدَّسْتُهُ أي اعتقدتُ أنّه واحدٌ وطاهرٌ عن كلِّ نقصٍ.

[٤.] وبمعنى القبولِ نحو شفَّعْتُهُ في كذا أي قَبِلْتُ شفاعتَه فيه.

[٥.] وبمعنى الحضورِ في شيءٍ نحو جَمَّعَ وَوَسَّمَ أي حضَرَ الجمعةَ والموسِمَ.

[٦.] وقد يُؤخَذُ من مركَّبٍ نحو هَلَّلَ أي قال «لا إله إلا الله»، ومنه «التكبيرُ» و«التحميدُ» و«التسليمُ» و«التّصليةُ» و«التّلبيةُ».

[٧.] وبمعنى مجرَّده نحو عَصَّبْتُهُ وعَوَّضْتُهُ.

المطلوب قوله: (وَ) ثانيها (فَعَّلَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ نَحْوُ خَرَّجَ) يُخَرِّجُ، تَخْرِيجًا. أصله «خرج»، والتشديدُ فيه زائد. واعلم أنّهم اختلفوا في الزائد فيه، فقال الأكثرون: إنّ المزيد هو الراء الثانية. وقال الخليل: هو الراء الأولى، وجوَّز سيبويه الأمرين. وهذا البناء للتكثير غالبًا، ويجيء للتّعدية واللازم بلا تكثير. أمّا التكثيرُ فهو لا يخلو:

[١.] إمّا في الفعل فعند ذلك يَشترِكُ بين اللازم والمعتدّي، نحو جَوَّلَ لتكثير الجَوَلانِ وهو لازم، وطَوَّفَ لتكثير الطَّوافِ وهو متعدٍّ.

[٢.] وإمّا في الفاعل فعند ذلك يكون للازم فقط، نحو مَوَّتَ الإِبِلُ أي كَثُرَ موتُه.

[٣.] وإمّا في المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط، نحو قَطَّعْتُ الثِّيابَ وغَلَّقْتُ الأبوابَ.

وأمّا التعديةُ منه بلا تكثير كفَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا، وَكَرَّمَ يُكَرِّمُ تَكْرِيمًا ونحوِهما.

المنقود لأنَّ همزةَ الجمعِ مفتوحةٌ في هذا البابِ كالإحمال والأحمال، ولم يُفعلِ الأمرُ بالعكس؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ من المفرد، فالخفَّةُ فيه أولى.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) ثالثها (فَاعَلَ، نَحْوُ قَاتَلَ) ومصدرُه قسمان قياسيٌّ وهو المفاعلة، وسماعيٌّ وهو الفِعَال. ويجيء «فِيعَالًا» على لغة من قال في كَلَّمَ كِلَّامًا. وبناؤه:

[١.] للمشاركة غالبًا. ومعناها نسبةُ الحدثِ صريحًا إلى المرفوع بالقيام به، وإلى المنصوب بالوقوع عليه، وضِمْنًا بالعكس نحو ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنّ المفعول صريحًا فاعلٌ ضِمْنًا.

[٢.] ويجيء بلا مشاركة. وهذا مطّردٌ في أفعالٍ نُسِبَتْ إلى الله تعالى نحو قَاتَلَهُ اللهُ.

[٣.] ولصيرورة الشيء ذا وصفٍ نحو عَافَاكَ اللهُ أي صَيَّرَكَ ذا عافية.

[٤.] وللتكثير نحو ضَاعَفْتُ.

[٥.] وبمعنى «فَعَلَ» نحو دَافَعَ. قيل فائدةُ النقلِ المبالغةُ، تأمَّل.

ثم تقديمُ الإفعالِ لتقدُّم زيادته، وتقديمُ التفعيل على المفاعلة لأنّ زائدَه من جنس الأصل.

المطلوب وأمّا اللازمُ بلا تكثير كجَرَّبَ الإبلُ يُجَرِّبُ تَجْرِيبًا، وعَظَّمَ الرّجلُ يُعَظِّمُ تَعْظِيمًا، وهذا إذا كان بمعنى صار. ومنه عَجَّزَتِ المرأةُ أو شَيَّبَتْ أي صارت عجوزًا أو شَيْباءَ. وأمّا إذا كان بمعنى الإزالة نحو فَزَّعْتُهُ أي أزلتُ الفزَعَ عنه وقذَّيْتُ الإبلَ أي أزلْتُ عنها القَذى، أو بمعنى التَّنْحِيَة نحو قَرَّدْتُ البَعِيرَ أي نَزَعْتُ قُرادَه، أو بمعنى النِّسبة نحو فَسَّقْتُهُ أي نَسَبْتُه إلى الفِسْقِ، أو بمعنى فَعَلَ نحو قَلَّصَ وقَصَّرَ وزيَّل، فهذه المعاني الأربعةُ للتّعدية أيضًا.

المنقود واعلم أنّ الفعلَ اللازمَ إذا نُقِلَ إلى هذا الباب يكون متعدِّيًا، والمتعدِّيَ إلى المفعولِ الواحدِ إذا نُقِلَ إلى هذا الباب يكونُ متعدِّيًا إلى مفعولين نحو نصرتُه، أنصرتُه عمرا، والمتعدِّيَ إلى المفعولين إذا نُقِلَ إليه يكون متعدِّيًا إلى ثلاثةِ مفاعيلَ نحو علمتُ زيدا فاضلا، أعلمتُ زيدًا عمرا فاضلاً. وقد يُنْقَلُ المتعدّى إلى هذا البابِ فيكون لازما نحو أكبَّ وأعرضَ، يقال كبَّه على وجهه أى ألقاه على وجهه فأكَبَّ أي ألقيَ، وعرضه أي أظهره فأعْرَضَ أي ظهر.

وثانيها أي من أنواع الثلاثة بابُ التفعيلِ نحو فرَّحَ تفريحا بتشديد العين، وفي زيادته اختلافٌ، وهو أنَّ الزائدَ فيه هو الثاني عند الأكثرين؛ لأنَّ الزيادةَ بالآخِرِ أولى، والأوّلُ عند الخليل؛ لأنَّ الحكمَ بزيادة الساكن أولى، وجوّز سيبويه الأمرين. وهذا البابُ للتكثير غالبًا،..........





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَ) ثالثُها (فَاعَلَ نَحْوُ قَاتَلَ) مقاتلةً وقتالًا، أصله «قتل»، والألفُ فيه زائدة، إنّما زيدَتْ بين الفاءِ والعينِ للضّرورة. وذلك أنّها لو زيدت في الأوّل يلتبسُ بالمتكلّم وحدَه في المضارع. وأيضًا يلتبس بماضي باب الإفعال. ولو زيدت في الآخر يلتبسُ بالتثنية. ولو زيدت بين العين واللام يلتبسُ بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسَّرِه؛ لأنّ الإعجامَ يُترك كثيرًا. نعم على هذا يلتبسُ باسم الفاعل الذي ليس للمبالغة، إلاّ أنّ القياسَ أولى من الالتباس بمبالغته، وتَرَكْتُ بيانه حذرًا عن الإطناب.

وهذا البناءُ للتعدية فقط بمشاركة بين الاثنين غالبًا؛ لأنّه موضوع لما يكون بين الاثنين، وهو أن يَفعل كلُّ واحد منهما ما يَفعله الآخرُ نحو قاتل، يقاتل، مقاتلةً، وقتالًا، وضارب، يضارب، مضاربة، وضِرَابًا ونحوِهما. وقد زاد البعضُ في هذا الباب مصدرًا ثالثًا وهو قولهم قِيتَالًا وضِيرَابًا. وقد يجيء هذا البابُ بلا مشاركة بينهما نحو عاقبتُ اللصَ وطارقتُ النعل وعاقبتُ العاصيَ ونحوهما. ويجيء بمعنى أفعل نحو عافاك الله أي أعفاك، وراغن سمعه أي أرغن ونحوِهما. ويجيء بمعنى فَعَّلَ بتشديد العين نحو صاعرَ خدَّهُ، أي صَعَّرَهُ ونحوِه. ويجيء بمعنى تفاعلَ نحو سارَعَ أي تسارَعَ، وجاوز أي تجاوز ونحوِهما بمعنى واحد. ويجيء بمعنى فَعَل نحو دافع أي دفع ونحوِه. وهذه المعاني الخمسة للتعدية أيضًا. وهذه الأبنية الثلاثة مُوازِنةٌ بـ«فعلل»، وليست بملحقةٍ به؛ لفقد تعريف الإلحاق بينها وبينه، تأمل.

المنقود وهو إمّا في الفعل نحو جوَّلْتُ في البِلاد أي كثر الجولان، وإمّا في الفاعل نحو موَّت الابلُ أي كثرتِ الابلُ موتًا، وإمّا في المفعول نحو غلّقتُ الأبوابَ وقطَّعتُ الثِّيابَ أي غلقت الأبواب كثيرة، وللتعدية نحو فرَّحَ زيدٌ عمرا، وللسلب نحو فزَّعْتُه أي أزلتُ عنه الفزَعَ والخوفَ، ولنسبة المفعولِ إلى أصلِ الفعلِ نحو فسَّقْتُه أي نسبتُه إلى الفِسْقِ، والمصدرُ يجيءُ منه على خمسة أوجه: نحو تفعيل مثل تفريحٍ، وتفعِلة مثل توصية، وفِعَّال مثل كِذَّاب، وفَعَال مثل سلام وكلام، وفَعلال مثل تَكرار وتَعداد.

وثالثها بابُ المفاعلة نحو قاتل مقاتلة وقتالا، الألفُ فيه زائدةٌ، وهذا البناءُ للمشاركة بين الاثنين على معنى يفعلُ أحدُهما بصاحبه ما يفعلُ صاحبُه به إلاّ أنّه أُسنِدَ الفعلُ على أحدِهما صريحا والآخر ضِمْنًا نحو ضارب زيدٌ عمرا، وقد يجيء لغير المشاركة نحو قاتَلَهم، وبمعنى





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود أفعلَ نحو عافاكَ اللهُ بمعنى أعفاك اللهُ أي أعطاك اللهُ العافيةَ، وبمعنى فَعَّلَ بتشديد العين نحو ضاعفته بمعنى ضعّفته، ومصدرُه على وزن مفاعلة وفعال وفيعال.

فإن قلت: إنّ المصنِّفَ رحمه الله عَبَّرَ عن أبواب التصريف بإضافة الباب إلى ماضيها فقال بابُ فعلل وبابُ أفعل وكذا في غيرهما مع أنّ عادةَ الصرفيِّين أن يُضِيفوا الأبوابَ إلى مَصادرِها كما قالوا بابُ الإفعالِ وبابُ التفعيلِ وغيرهما فما الوجه لهذا؟ فالجوابُ عنه لأنَّ الغرضَ من إتيانِ هذه الأبوابِ وتقسيماتِها تعريفُ زيادتها، ومعرفةُ الزيادةِ في الماضي أظْهَرُ وأوضحُ، ولأنّهم لما قالوا في أبواب الثلاثيِّ المجرّد بابُ فَعَلَ يَفْعُلُ بإضافةِ البابِ إلى الماضي والمضارع ولم تَجْرِ العادةُ بالإضافة إلى المصادر؛ لعدم كون مصدر الثلاثيِّ المجردِ قياسيًا مُنضبطًا طَرَدَ المصنفُ في غير الثلاثيِّ المجرّدِ فقال بابُ فعلل وأفعل وغيرهما.







والخُماسِيُّ خمسةُ أبوابٍ: انْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ،..........

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرغ من ذكر الرباعيّ قال: (وَالْخُمَاسِيُّ) وهو (خَمْسَةُ أَبْوَابٍ) أحدُها (انْفَعَلَ). وبناؤُه للمطاوعة ألبتّة، يعني للدلالة على قبول أثر الفعل. وأكثرُ مجيئه لمطاوِع «فَعَلَ» نحو كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ. ويجيء لمطاوِع أَفْعَلَ وَفَعَّلَ قليلًا نحو أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، وعَدَّلْتُهُ فَانْعَدَلَ. ولا يُبنى في غير الأفعال العِلاجيَّة أعني الآثارَ الظاهرةَ للحسّ؛ لأنّ وضعَه لما كان لمعنى التأثير خَصُّوهُ بفعل يظهَرُ أثرُه تقويةً للمعنى الموضوع له، فلا يقال انْعَلَمَ. ومن ثمة قيل إنْعَدَمَ خطأٌ.

المطلوب قوله: (وَالْخُمَاسِيُّ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ) أحدها (انْفَعَلَ) نحو انقطع ينقطع انقطاعًا، أصله «قطع». الهمزة والنون فيه زائدتان. وهذا البناءُ لا يتعدّى البتَّة؛ لأنّ الأصل فيه المطاوعةُ. ومعنى المطاوعة حصولُ أثرِ شيءٍ عن تعلُّقِ الفعل المتعدّي بشيء آخر كذا عرَّفها الزنجانيّ. وعرَّفها شارحُ «المراح» بقوله معنى المطاوعة صدورُ فعلٍ عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع، فيقال إنّ مصدر انقطع الذي هو الانقطاع صادرٌ عن مصدر قطع الذي هو القطع. وعرَّفها شارح «الهارونيّة» بقوله المطاوعةُ هي أثرٌ حصَلَ عن تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله، فمعنى كون الفعل مطاوعًا كونُه دالًّا على معنى حصَلَ عن تعلّق فعلٍ آخر متعدّ للذي قام به ذلك الفعلُ المطاوع.

المنقود قوله: (والخماسي) هذا نوعٌ ثانٍ من المزيدِ الثلاثيِّ. وإنّما يُسَمّى خماسيًا؛ لكونه على خمسة أحرفٍ أو على خمسة أبوابٍ. وإنّما انحصرت على خمسة أبوابٍ؛ توفيقا لعددِ أبوابه عددَ حروفه. وقُدِّمَ على السداسيِّ؛ لقلّةِ حروفه وأبوابِه منه.

الأوّلُ بابُ الإنفعال نحو انقطع انقطاعا، الألفُ والنونُ فيه زائدتان، ووُضِعَ هذا البابُ لمطاوعةِ فَعَلَ نحو قطعتُ فانقطع، ويجيء لمطاوعةِ أفعَلَ على الشُّذوذ نحو أسفقتُ البابَ فانسفقَ أي رَدَدْتُه، ولا يُبْنى إلاّ ممّا فيه عِلاجٌ وتأثيرٌ، لا يقال: إنكرمَ وانعدمَ ونحوُهما؛ لأنّهم لما خَصُّوه بالمطاوعةإلتزمُوا أن يكون أمرُه ممّا يظهَرُ أثرُهُ –وهو علاجٌ– تقويةً للمعنى الذي ذُكِرَ من أنَّ المطاوعةَ حصولُ الأثرِ. واعلم أنّ المطاوعةَ حصولُ الأثرِ عن تعلُّقِ الفعلِ المتعدِّي بمفعوله؛ فمعنى كون الفعلِ مُطاوِعا كونُه دالاًّ على معنىً حَصَلَ عن تعلُّقِ الفعلِ المتعدِّي بالذي قام به ذلك الفعلُ المطاوعُ نحو كسرتُه فانكسر، فقولُك إنكسر عبارةٌ عن معنىً حَصَلَ عن تعلّق الفعل المتعدّي –وهو الكسرُ– بالذي قام به الكسرُ.

والثاني بابُ الإفتعال نحو اجتمع اجتماعا، زيدتِ الألفُ قبلَ الفاءِ والتاءُ بينَ الفاءِ والعينِ. وهو لمطاوعة فَعَلَ، وللاتّخاذ نحو إختبزَ أي أخذَ الخبزَ،..........



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (نَحْوُ) كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ فقولـه: (انْكَسَرَ) عبارةٌ عن معنىً حَصَلَ عن تعلُّقِ فعلٍ متعدٍّ وهو باب كسر للذي قام به الكسرُ، وهو مطاوع في ثلاثة أبواب: أحدُها باب فَعَلَ بفتح العين مع التخفيف نحو قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ وصَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ. وثانيها فَعَّلَ بتشديد العين نحو عدَّلْتُه فَانْعَدَلَ. وثالثها أَفْعَلَ نحو أَفْجَرْتُهُ فَانْفَجَرَ. كذا يفهم من «نزهة الطرف». وذكر في الهارونية أنّه مطاوع فَعَلَ نحو كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ. ويجيء مطاوع أَفْعَلَ، وهو شاذٌّ. ويُشترط في هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجيّة الواضحة للحس؛ لأنَّ وضعَه لحصول أثرِ الفاعل، فحصولُه بما يَظْهَرُ أثرُه تقويةٌ للمعنى الذي وُضِعَ له. ومِنْ ثمة لم يُقَلْ عَلِمْتُهُ فَانْعَلَمَ، وقَصَدْتُهُ فَانْقَصَدَ. وأمّا قولُهم عدِمْتُه فانعدَمَ، مع أنَّه لا علاجَ ولا تأثيرَ فيه، فهو على سبيل الحكاية منهم.

المنقود ولزيادة المبالغة في المعنى نحو إكتسب أي بالغ واضطربَ في الكسبِ، وإنّما زاد معنى إفتعل على فعل؛ لأنّهم إذا أرادوا زيادةَ المعنى زادوا الحرفَ، وهذا يتعلَّقُ بالنقل عن أهلِ اللغةِ، ويكون بمعنى فعلَ نحو جذب واجتذب، وبمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا. ومصدرُه يجيءُ على وزن إفتعال بزيادة الالفِ قبلَ آخره؛ لأنَّ ما قبلَ الآخِرِ أقربُ إلى لامِ الفعلِ الذي هو محلُّ الزيادةِ والنقصان.

والثالثُ بابُ الإفعلال نحو احمرّ احمرارا، زيدتِ الألفُ قبلَ الفاءِ، وكُرِّرَتِ اللامُ. وهذا البابُ مختصٌّ بما فيه الألوانُ والعيوبُ. وهو للمبالغة ولا يكون إلّا لازما.

والرابعُ بابُ التفعُّلِ نحو تفضَّلَ بتشديد الضادِ، زيدتِ التاءُ، وكرِّرتِ العينُ. وهذا البابُ لمطاوعة فَعَّلَ نحو كسَّرتُه فتكسَّرَ، وللتكلُّفِ أي لإظهارِ الشيء عن نفسه وليس فيه ذلك الشيءُ نحو تشجَّعَ وتحلَّمَ إذا أظهَرَ عن نفسه الشجاعةَ وليست فيها الشجاعةُ، وإذا أظهر عن نفسه الحلمَ، وللطلب نحو تكبَّرَ بمعنى إستكبر، معناه طَلَبَ أن يكونَ كبيرًا، وتعظَّمَ جعَلَ نفسَه عظيما، وللعمل بعدَ العملِ نحو تجرَّعتُه إذا شربَ الماءَ جرعةً بعدَ جرعةٍ ونحو تفهَّمَ إذا فهِمَ شيئا بعد شيء، ولاتخاذ الفاعلِ أصلَ الفعل نحو توسَّدتُ الترابَ أي اتّخذتُه وِسادةً؛ فإنّ الفاعلَ جعل المفعولَ -وهو الترابُ- أصلَ الفعلِ -وهو الوِسادة-، وللتجنُّب أي ليدلَّ على أنَّ الفاعلَ جانَبَ أصلَ الفعلِ نحو تأثّم وتخرَّجَ أي جانَبَ الإثمَ والخروجَ. ومصدرُه يجيءُ على وزن تفعُّلٍ بضم العينِ؛........................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود لأنّه لـو فُتِـحَ لالتبَسَ بالفعـل إلّا أنَّهـم إذا بَنَـوا الفعـلَ مـن الناقـص كسَـرُوا العيـنَ منه نحو تمنّى تمنِّيـًا؛ ليَسْـلمَ اليـاءُ، وربّمـا أدغمـوا تـاءَه فيما يُقارِبُهـا في المخـرج، فسكنوا التـاءَ فاحتاجـوا إلـى همـزة الوصـل؛ لِيَقَـعَ الابتـداءُ نحـو إطَّهَّـرَ إطَّهُّـراً.

والخامسُ بـابُ التفاعـلِ نحـو تضـارب تضارُبـا، زيـدتِ التـاءُ قبـلَ الفـاءِ، والألفُ بيـنَ الفـاءِ والعينِ. وهـو للمشـاركة بيـن الاثنيـن فصاعـدا غالبـا نحـو تخاصَـمَ القـومُ وتدافَعْنـا، وللتكلُّـفِ نحـو تجاهـلَ أي أظهـرَ الجهـلَ مـن نفسـه والحـالُ أنّـه مُنْتـفٍ عنـه. قيـل: الفـرقُ بيـن التكلُّـف في هـذا البـاب وبينَـه في بـاب تفعَّـلَ؛ لأنّهمـا جـاءا للتكلُّـف فالجـوابُ أنّ المتحلِّـمَ يُرِيـدُ وجـودَ الحلـمِ مـن نفسـه بخـلاف المتجاهِـلِ، وقيـل مـا الفـرقُ بيـن التفاعُـلِ والمفاعَلَـةِ؟ فالجـوابُ عنـه أنَّ البـادئ بالفعـل في المفاعلـة -وهـو الفاعـل- معلـومٌ دون التفاعـل، ولهـذا يقـال في ضـارب زيـدٌ عمـرا على سـبيل الانـكار أضـرب زيـدٌ عمـرا أم ضـرب عمـرو زيـداً ولا يقـال ذلـك في تضـارب زيـد عمـراً، ويكـونُ لمطـاوعِ فاعَـلَ نحـو باعدتُـه فتباعـدَ، ويجـيءُ بمعنـى فعـل نحـو تَوَانَـيْتُ بمعنـى ونيـت. ومصـدرُه يجـيءُ علـى وزن تفاعُـلٍ، ولـم يتصرَّفـوا في مصـدره إلّا أنّهـم ضمّـوا عينـه؛ للفـرق بينـه وبيـنَ فعلـه نحـو تباعـد وتباعـداً، وإذا أرادوا أن يَبْنـوا التفاعـل مـن الناقـص كسـروا العيـنَ نحـو تجافِيـًا، وربّمـا أدغمـوا تـاءَه ثـاءً؛ لتقاربهمـا في المخـرج؛ فسـكنوا التـاءَ فاحتاجـوا إلـى همـزة الوصـل نحـو إثّاقَـلَ إثَّاقُـلاً، وفي التنزيـل ﴿**اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ**﴾ [التوبـة، ٩/ ٣٨]. اعلـم أنّ الفعـلَ المتعـدِّيَ إلـى المفعوليـن في بـاب فاعَـلَ إذا نُقِـلَ إلـى تفاعـلَ ينقـص بواحـدٍ ويكـونُ متعدِّيـا إلـى واحـدٍ نحـو نازعتُـهُ الحديـثَ وتنازعتُـه وجاذبتـه الثـوبَ وتجاذبتُـه، وذلـك لأنّ وضـعَ بـابِ فاعـلَ لنسـبة الفعـل إلـى الفاعـل المتعلِّـق بغيـره مـع أنّ الغيـرَ فَعَـلَ ذلـك الفعـلَ.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋



وافتَعَلَ نحو اجْتَمَعَ، وافْعَلَّ بتشديدِ اللاّمِ نحو احْمَرَّ. ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) ثانيها (إفْتَعَلَ) وهو:

[١.] للمُطاوعة غالبًا علاجًا أو غيره نحو غَنَّمْتُهُ فَاغْتَنَمَ.

[٢.] ويجيء لاتّخاذ الشيء نحو أَذْبَحَ الرَّجُلُ، أي اتّخذ ذبيحًا.

[٣.] وللتصرُّف أي الجهد في تحصيل الفعل نحو اكْتَسَبَ الْمَالَ، أي اجتهد في كسبه.

[٤.] وبمعنى «تَفَاعَلَ» نحو اخْتَصَمَا واجْتَوَرَا، أي تَخَاصَمَا وتَجَاوَرَا.

[٥.] وبمعنى مجرَّده نحو حَقَرَهُ وَاحْتَقَرَهُ.

[٦.] وللإزالة نحو انْتَصَرَ منه أي أَزَالَ النُّصْرَةَ عَنْهُ وَانْتَقَمَ.

[٧.] ولإظهار أصل الفعل نحو اعْتَذَرَ أي أظْهَرَ عُذْرَهُ.

قوله: (وَ) ثالثها (افْعَلَّ بِتَشْدِيدِ اللاّمِ) وبناؤه للمبالغة في النُّعوت، فإنّ «احْمَرَّ» أبلغُ من «حَمُرَ». ولا يُبْنَى إلاّ من ثلاثيٍّ لازمٍ دالٍّ على اللّون نحو اشْهَبَّ، أو على العيب كاعْوَرَّ.

المطلوب قوله: (وَ) ثانيها (إفْتَعَلَ) نحو إجتمع، يجتمع، اجتماعًا. أصله «جمع». الهمزةُ والتاء فيه زائدتان. وهذا البناءُ مشتركٌ بين اللازم والمتعدّي. أمّا كونه متعديًا إذا كان بمعنى اتّخذ يتّخذُ، نحو إختبزَ واطّبخَ أي اتّخذَ خُبزًا أو طبخًا ونحوِهما. وأمّا كونه لازمًا إذا كان بمعنى إنفعلَ في المطاوعة، نحو جمعتُه فاجتمعَ ومزجتُه فامتزجَ وغنمته فاغتنمَ ونحوِها.

ويجيء بمعنى «فعل» فعند ذلك يَشترك بين اللازم والمتعدّي. أمّا اللازمُ منه كاحتقَّ بمعنى حَقَّ ونحوِه. وأمّا المتعدّي كاحتقر بمعنى حقر وانتزع بمعنى نزع ونحوِهما. ويجيء بمعنى تفاعل فعند ذلك للتعدية معنى فقط، نحو اختصمَ زيدٌ وعمرو واصطلحَ الخصماءُ معناه تخاصما وتصالحا. ويجيء لمعنى في نفسه من غير أن يُرادَ به شيءٌ ممّا تَقَدَّمَ، فعند ذلك خُصّ للتعدية نحو اكتسب المالَ واجتمعه وارتجل الخطبةَ.

قوله: (وَ) ثالثُها (إفْعَلَّ بِتَشْدِيدِ اللاّمِ نحو إحْمَرَّ) يحمرّ، احمرارًا، أصله «حمر»، الألفُ والتشديد فيه زائدان. وهذا البناءُ لا يتعدّى؛ لأنّه يختصّ بما فيه الألوانُ والعيوبُ نحو احمرَّ واصفرَّ واعورَّ ونحوِها، وهي من الأفعال الطبيعيّة التي لا تَتعدّى إلى الغير.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋



وتَفَعَّلَ بتشديدِ العينِ نحو تكَلَّمَ، وتَفَاعَلَ نحو تباعَدَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) رابعُها (تَفَعَّلَ) بتشديد العين. وبناؤه:

[١.] غالبًا للتكلُّف، إمّا مطاوِعًا لفعَّلَ مشدَّدَ العين، نحو عَلَّمْتُهُ الْفِقْهَ، فَتَعَلَّمَهُ، أو غيرَ مطاوِع نحو تَشَجَّعَ. ومعنى التكلّف أن يُعانيَ الفعلَ ويُمارِسَه ليُحصِّلَه، أي مارَسَ الشجاعةَ وكلَّفَ نفسَهُ أن يُحصِّلها.

[٢.] وللاتّخاذ نحو توسَّدْتُ الحَجَرَ، أي اتّخذتُه وِسادةً.

[٣.] وللتجنُّبِ أي التباعُدِ عن أصل الفعل نحو تَأَثَّمَ وتَهَجَّدَ، أي جانَبَ الإثمَ والهُجودَ وهو النومُ.

[٤.] وللعمل المتكرِّرِ تدريجًا نحو تَجَرَّعَ الماءَ أي شَرِبَهُ جَرْعَةً جَرْعَةً ومنه تَفَهَّمَ كأَنَّ الْفَهْمَ حصَلَ له شيئًا بعدَ شيء.

[٥.] وبمعنى «اسْتَفْعَلَ» للطلب أو للاعتقاد نحو تَكَبَّرَ فلانٌ وتَعَظَّمَ أي طلَبَ أن يكونَ كبيرًا أو اعتقَد أنّه عظيمٌ.

[٦.] ويكون لإفادة كمالٍ في حقّه تعالى نحو تَقَدَّسَ وتَوَحَّدَ.

[٧.] ولحصول الشيء بلا عَمَلٍ نحو تَوَلَّدَ وتَكَوَّنَ.

المطلوب قوله: (وَ) رابعها (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، نحو تكسَّرَ يتكسَّرُ تكسُّرًا، أصله «كسر»، التاءُ والتشديد فيه زائدان. وهذا البناءُ مشتركٌ بين اللازم والمتعدِّي. أمّا كونه لازمًا إذا كان للمطاوعة، وهو مطاوع فَعَّلَ بتشديد العين، نحو قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وكَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ونحوِهما. ومعنى المطاوعة قد مَرَّ. وأمّا كونه متعديًا إذا كان بمعنى أخذ، نحو تَمَزَّرَ أي أخذ مِئزرًا.

ويجيء للتكلّف وهو تحصيلُ المطلوب شيئًا بعد شيء، نحو تعلَّم العلمَ، وتجرَّع الشرابَ. ومعنى التكلف عبارة عن إظهار الفاعل أصلَ الفعل ولم يكن حاصلًا له إلا أنّه يريد حصولَه، نحو تصبَّر وتحلَّم وتشجَّع، أي أظهرَ الصبرَ والحلمَ والشجاعةَ ولم يكن عليه. ويجيء بمعنى تفاعل، نحو تعهَّد بمعنى تعاهد. ويجيء بمعنى فعل، نحو تقسَّم بمعنى قسم، وتقطع بمعنى قطع. وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضًا. ويجيء بمعنى في نفسه من غير أن يُراد به شيءٌ ممّا تقدم فعند ذلك خُصّ باللازم، نحو تكلّم وتبسّم ونحوِهما. ويجيء للبعد نحو تجنّب أي بَعُد من الإثم، وتهجّد أي بَعُد من النوم بالليل، وتخرّج أي بَعُد من الخروج. وهذا لازم أيضًا في الأظهر.

قوله: (وَ) خامسها (تَفَاعَلَ نحو تَبَاعَدَ) يتباعد، تباعدًا، أصله «بَعُدَ» التاءُ والألفُ فيه زائدتان.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) خامسُها (تَفَاعَلَ) وبناؤُه لمشاركة الاثنين فصاعدًا صريحًا في أصل الفعل نحو تَبَاعَدَ زَيْدٌ وعَمْرو، أي تَفَرَّقَ كلٌّ عن الآخر وتَصَالَحَ الْقَوْمُ. قالوا: بناءُ «تَفَاعَلَ» لنقص مفعولٍ واحدٍ من «فَاعَلَ»، فإذا كان «فَاعَلَ» يتعدّى إلى مفعولين نحو جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ ونَازَعْتُهُ الحديثَ يتعدّى «تَفَاعَلَ» نحو تَجَاذَبْنَا الثَّوْبَ وتَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ. وإذا كان «فَاعَلَ» يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ يلزمُ «تَفَاعَلَ» نحو تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو. ويقال في فَرْقِهِمَا إنّ البادئَ بالفعل معلومٌ في «فَاعَلَ» دون «تَفَاعَلَ». ويجيء لإظهار ما ليس له في الواقع نحو تَجَاهَلَ وتَغَافَلَ، أي أَظْهَرَ الجَهْلَ وَالْغَفْلَةَ وليس له في الواقع. ولمطاوعِ «فَاعَلَ» نحو بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ. ثم إنّه قَدَّمَ من الخماسيِّ ما في أوَّله همزةٌ على ما في أوَّله تاءٌ؛ رعايةً للترتيب السابقِ في الرباعيّ، فإنّه أصلُ الخماسيِّ، ومن القسم الأوَّل قدَّمَ ما زائدُه الثاني قبلَ الفاءِ ثم ما زائدُه الثاني قبلَ العين؛ نظرًا إلى حالِ موضعه.

المطلوب وهذا البناءُ للمشاركةِ بين الإثنين نحو تضارَبَ زيدٌ وعمرو، أو أكثرَ نحو تخاصَمَ زيدٌ وعمرو وبكر. ومنه تصالَحَ القومُ بين المتنازعين. وهذا البناءُ مشتركٌ بين اللّازم والمتعدِّي. أمّا كونُه لازمًا إذا كان من فاعَلَ المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ نحو تضارَبْنَا مِنْ ضَارَبَ، ولا يقالُ تضاربتُهُ؛ لأنّه مُنْتَقِصٌ عن فعلِ فاعَلَ بمفعولٍ أبدًا. وأمّا كونُهُ متعدِّيًا إذا كان من فاعَلَ المتعدِّي إلى المفعول نحو تنازَعْنَا الحديثَ من نازعتُهُ الحديثَ، وتشاركنا المالَ من شاركتُهُ المالَ. ولا يقالُ تنازعتُهُ الحديثَ، وتشاركتُهُ المالَ لما مرَّ أنّه مُنْتَقِصٌ عن فعل فَاعَلَ بمفعولٍ أبدًا. وهذا أي كونُ تفاعَلَ لازمًا في حالٍ ومتعدِّيًا في حالٍ من حيثُ اللَّفْظُ. وأمّا من حيثُ المعنى فهو مُتَعَدٍّ مطلقًا كفَاعَلَ. وقد يُفرقُ بينهما من حيث المعنى أيضًا بأنّ البادئَ في الفعل في فَاعَلَ معلومٌ دونَ تفاعل، ولهذا يقالُ في ضارب زيدٌ عمرًا على سبيل الإنكار أ ضَرَبَ زيد عمرًا أم ضرب عمرو زيدًا. ولا يقال ذلك في تضارب زيد عمرًا. ويجيء للتكلّف فيما لا يُراد، ومعناه قد مَرَّ نحو تجاهَلَ وتمارَضَ، أي أظهرَ الجهلَ والمرَضَ من نفسِهِ وليس عليه في الحقيقة. والفرقُ بين تفعَّل وتفاعَلَ حالَ كونهما للتكلُّف أنّ تفعَّلَ في هذا المعنى كتكرَّمَ وتجمَّلَ وتجلَّدَ وهو أن يُريدَ به صاحبُه إظهارَ ذلك المعنى من نفسِهِ ووجودَهُ فيه حتى يكون بتلك الصفة وهي الكرمُ والجمالُ والجلادةُ، وتفاعل ليس كذلك؛ لأنّه يدُلُّ على أنّ صاحبَه مُدَّع دعوًى كاذبة؛ لأنّ المتجاهِلَ والمتمارِضَ لا يُريدُ أن يكونَ جاهلًا أو مريضًا وإن أظهرَ ذلك من نفسه. ويجيء بمعنى تفعَّلَ نحو تعاهَدَ بمعنى تعهَّدَ، وتزابب بمعنى تزبَّب. ويجيء بمعنى أفْعَلَ نحو تخاطأ بمعنى أخْطَأَ، وتساقَطَ بمعنى أسقط. ويجيء على معنى غير هذه المعاني، نحو تناضلته وتلاقيته وتداركته. وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضًا. وهذه الأبنية الخمسة تكون موازنة لازمة لا ملحقة بـ«تَدَحْرَجَ» من مزيد الرباعيِّ سوى إفعلَّ، فإنّه لا موازن له بعد الإدغام.

المنقود 





والسُّداسِيُّ سِتَّةُ أبوابٍ: اسْتَفْعَلَ نحو اسْتَخْرَجَ، وافْعَوْعَلَ نحو اعْشَوْشَبَ، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرغ من ذكر الخماسيِّ قال (وَالسُّدَاسِيُّ عَلَى سِتَّةِ أَبْوَابٍ) أحدُها (اسْتَفْعَلَ) وبناؤُه للتعدية غالبًا. وله معانٍ تأتي في فصل الفوائد إن شاء اللهُ تعالى.

قوله: (وَ) ثانيها (افْعَوْعَلَ) مصدرُه «افعيعالاً» بقلب الواوِ ياءً، وزائدُه الثالثُ ثاني المتجانسين اتفاقًا لِما نبَّهْتُ أنّ الاختلافَ فيما إذا كانت الأولى ساكنةً. وبناؤه غالبًا لمبالغة اللازم نحو اخْشَوْشَنَ أي بَالَغَ في الخُشُونَةِ. ويجيء متعديًا نادرًا نحو احْلَوْلَيْتُهُ، أي جَعَلْتُهُ حُلْوًا على وجهٍ أَبْلَغَ، واعْرَوْرَيْتُهُ أي رَكِبْتُهُ عُرْيَانًا جِدًّا.

المطلوب قوله: (وَالسُّدَاسِيُّ عَلَى سِتَّةِ أَبْوَابٍ) أحدُها (اسْتَفْعَلَ نحو إسْتَخْرَجَ) يستخرج، استخراجًا، أصله «خرج»، الهمزةُ والسين والتاء فيه زوائدُ. وأصله أن يكون لطلب الفعل، نحو أستغفر الله أي أطلب منه المغفرةَ. وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدّي. أمّا كونه لازمًا إذا كان بمعنى فعل، نحو استقرَّ بمعنى قَرَّ. وبمعنى التحويل، نحو استنسرَ البُغاث، واستنوقَ الجملُ. وبمعنى صار، نحو استحجر الطين. وأمّا كونه متعديًا إذا كان بمعنى أخرج، نحو استخرج المالَ بمعنى أخرج، واستنقذ بمعنى أنقذ، أو بمعنى الإصابة، نحو إستطعمته وإستملحته، أو بمعنى الطلب نحو إستعلمته الخبرَ وأستغفر الله، وستُذكر باقي معاني هذا الباب في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَ) ثانيها (إفْعَوْعَلَ نحو إعْشَوْشَبَ) يعشوشب، إعشيشابًا، أصله «عَشُب»، الهمزةُ والواوُ وإحدى الشينين فيه زوائدُ. ومنه اخشوشن، يخشوشن، اخشيشانًا. وهذا البناءُ لازم يفيد المبالغةَ، وإذا قلتَ إعشوشب واخشوشن كان أبلغَ من قولهم عشب وخشن أي صارت الأرضُ ذات نبات وخشن.

المنقود قوله: (والسداسيّ ستة أبواب إلخ) هذا نوعٌ ثالثٌ من مزيد الثلاثيِّ المجرَّدِ، وإنّما يُسَمّى سُداسيًّا؛ لكونه على ستة أحرُفٍ؛ ثلاثةٌ أصليّةٌ وثلاثةٌ زائدةٌ، وهو ستّةُ أبوابٍ، وإنَّما انحصرت فيه؛ توفيقا لعدد أبوابِه عددَ حروفه. اعلم أنَّ في عبارةِ سُداسيّ بضم السين الأولى كلامٌ وهو قيل إنّه بضمِّ السّين الأولى وبالألف بعد الدّال شاذٌّ فالقياسُ سِدْسٌ بكسر السين وسكونِ الدّال، وقيل القياسُ سِتّيٌّ؛ لأنّه منسوبٌ إلى ستّةٍ وإلى السداسيّ المعدولِ عن ستّة ستّة. وقيل ستٌّ أصلُه سِدْسٌ فجُعِلَ السينُ والدالُ تاءً؛ لقربِ السينِ من التاء في المهموسيَّة وقربِ التاءِ من الدالِ في المخرج ثمّ أُدْغِمَ فصارت ستّ وأيضا خماسيٌّ بضمّ الخاءِ شاذٌّ؛ فالقياسُ خَمْسِيٌّ؛ لأنّه منسوبٌ إلى خمسة.

قوله: (استفعل) أي أحدُها بابُ الإستفعالِ نحو استخرج استخراجًا،..............................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود الهمـزةُ والتـاءُ والسـينُ فيـه زائـدةٌ، وهـو لطلـب الفعـلِ نحـو اسـتخرجتُه أي طلبـتُ خروجَـه. ولإصابـة الشـيءِ علـى صفـةٍ نحـو استعظمتُه أي وجدتُـه عظيمـا. وللتحـوُّل نحـو اسـتحجرَ الطيـنُ أي تَحـوَّلَ إلـى الحجريَّـةِ. وللسـؤال ومعنـاه أن يَطْلُـبَ الفاعـلُ عـن المفعـولِ أصـلَ الفعـلِ إمّـا صريحـًا نحـو إستكتبتُه أي طلبتُ منه الكتابةَ، أو تقديـرًا نحـو إستخرجتُ الوَتِـدَ مـن الحائـطِ؛ فليس هنـا طلـبٌ صريـحٌ بـل معنـىً أي لـم أزَلْ أتلَطَّـفُ وأتَحيَّـلُ حتـى خَـرَجَ ونُـزِّلَ ذلـك منزلـةَ الطلـبِ، ويكـونُ بمعنـى فَعَـلَ نحـو قَـرَّ واسـتقرَّ. ومصـدرُه علـى وزن اسـتفعال، زيـدتِ الألـفُ قبـلَ آخِـره وكُسِـرَتِ التـاءُ فيـه؛ فرقـا بينـه وبيـن فعلـه.

وثانيهـا بـابُ الإفعيعـال نحـو اعشوشـبَ اعشيشـابًا، زيـدتِ الألـفُ قبـلَ الفـاءِ وكُـرِّرَتِ العيـنُ وزيـدتِ الـواوُ بيـنَ العيـنِ وتكـرارِه. وهـذا البـابُ للمبالغـة نحـو إعشوشـبتِ الأرضُ أي نبَتَـتْ، ومصـدرُه في الأصـل إعشِوْشـابًا، قُلبـتِ الـواوُ يـاءً؛ لانكسـارِ مـا قبلهـا.

وثالثُهـا بـابُ الإفعـوّال نحـو اجلـوَّزَ اجلـوّازًا، زيـدتِ الألـفُ قبـلَ الفـاء، والـواوان بيـنَ العيـنِ والـلامِ. وهـذا البنـاءُ أيضًـا للمبالغـة والتكثيـر إلاّ أنَّ الأوّلَ أبلـغُ مـن هـذا. ومصـدرُه اجلـوّازًا، وهـو سيرُ الإبـلِ سـيرًا جـدا.

ورابعُهـا بـابُ الإفعنـلال نحـو إقعنسـس إقعنساسـا بزيـادة الهمـزة والنـونِ وإحـدى اللاميـن، وهـو للمبالغـة أيضًـا، ومصـدرُه علـى وزن إفعنـلال، ويقـال إقعنسـس الرجـلُ إذا تأخَّـرَ ورجـعَ إلـى خلفـه. وقيـل أي خـرجَ صـدرُه ودخـلَ ظهـرُه.

وخامسُـها بـابُ الإفعنـلاء، نحـو إسـلنقى إسـلنقاءً بزيـادة الهمـزةِ والنـونِ واليـاءِ، ثـمّ قلبـت ألفًـا؛ لتحرُّكهـا وانفتـاحِ مـا قبلهـا، وكُتِبَـتْ علـى صـورة اليـاء؛ لانقلابِـه منهـا. ومصـدرُه إسـلنقاء؛ أي نـام علـى ظهـره ووقـعَ علـى قفـاه. قلبـتِ اليـاءُ همـزةً؛ لوقوعهـا بعـدَ الألـفِ الزائـدةِ كمـا في رِداءٍ وهـو للمطاوعـة.

وسادسُـها بـابُ الإفعيعـالِ نحـو إحمـارَّ إحميـرارًا بزيـادة الهمـزةِ والألـفِ والتشـديدِ في ماضيـه، ولا يَبْطل إلحاقُـه بإحرنجـم بتغيُّـر المدغـمِ وإن كان مـا قبـلَ الآخـرِ؛ لبقـاءِ سـكون مـا قبلـه، وهـو للألـوان.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فإن قلت: لِمَ لم يُزَدْ فيه أكثرُ من ثلاثةِ أحرُفٍ؟ قلت: لو زيد أكثرُ منها لأدّى إلى الثِّقَل ولَتُوُهِّمَ التركيبُ لكثرة الحروف حينئذ، ويمكن أن يذهَبَ السامعُ أنّه كلمتان ركِّبت إحداهما إلى الأخرى؛ فيكون واحدا أو اثنين أو ثلاثة. وههنا كلام من أنّه لمَ لم يُجعَلْ ما زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ ستةَ أبواب لقلة حروفه، وما زِيدَ فيه ثلاثةُ أحرفٍ بابًا واحداً لكثرة حروفه كما علّلتُ في الثلاثيّ المجرّد والرباعيّ المجرّد كذا، فجُعِلَ ههنا عكساً أي جُعِلَ السداسيُّ ستةَ أبوابٍ مع أنّ حروفه كثيرة ومزيدُ الرباعيِّ ثلاثةَ أبوابٍ مع أنَّ حروفَه قليلة؟ فالجوابُ عنه ظاهرٌ على المتأمِّل.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وافْعَوَّلَ بتشديدِ الواوِ نحو اجْلَوَّذَ، وافْعَنْلَلَ نحو اقْعَنْسَسَ، وافْعَنْلى نحو اسْلَنْقى، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) ثالثُها (افْعَوَّلَ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ) وبناؤُه للمبالغة كـ«افْعَوْعَلَ» نحو اجْلَوَّذَتِ الإِبِلُ، أي دامت في السير السريع. وقد جاء منه إعْلَوَّطَ متعديًا، في «الصحاح»: إعْلَوَّطَنِي أي لَزِمَني. وفي الجارپردى: يقال إعْلَوَّطَ الْبَعِيرَ إذا تعلَّقَ بعُنُقه وعلاه.

قوله: (وَ) رابعُها (إفْعَنْلَلَ) بالهمزة والنون، وثاني المتجانسين زائدٌ. وبناؤه: لمبالغة ثلاثيِّه أيضًا، فإنّ «اقْعَنْسَسَ» أبلغُ من «قَعس»، ومعناه دَخَلَ ظَهْرُهُ وخَرَجَ صَدْرُهُ. لما سُئِل الأصمعيُّ عن معنى «القَعْس»، فقدَّم بطنَهُ وأخَّر ظهرَهُ تشبيهًا بهيئة الأقعس وتفهيمًا للسائل أنّ الأقعَسَ ضدُّ الأحدَب. ومعنى «إقْعَنْسَسَ» تأخَّرَ ورجع إلى خلفه.

قوله: (وَ) خامسُها (إفْعَنْلَى) مصدره «إفعنلاء» بقلب الياءِ همزةً؛ لوقوعها بعدَ الألف في الطرف. وبناؤه لمطاوع «فَعْلَى»، نحو سَلْقَيْتُهُ فَاسْلَنْقَى، أي أوقعتُه على قفاه فوقع عليه، وكلمتان منه متعدّيتان يأتي ذكرُهما في فصل الفوائد.

المطلوب قوله: (وَ) ثالثها (إفْعَوَّلَ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ نحو إجْلَوَّذَ) يَجْلَوِّذُ، اجْلِوَّاذًا. أصله «جلذ»، الهمزةُ والواو والتشديد فيه زوائدُ. وهذا البناءُ لازم؛ لأنّ معناه دام مع السرعة في السير. وهذا من أفعال الطبائع.

قوله: (وَ) رَابِعُها (إفْعَنْلَلَ نحو إقْعَنْسَسَ) يقعنسِسُ، إقعنساسًا، أصله «قعس»، الهمزةُ والنون وإحدى السينين فيه زوائدُ. وهذا البناءُ لازم يُفيد المبالغةَ؛ لأنّك إذا قلتَ اقعنسس كان أبلغ في المعنى من قولك قعس، أي دخل ظهره وخرج صدره. وهذا البابُ ملحق بـ«احرنجم» من مزيد الرباعيّ لصدق تعريف الإلحاق بينهما.

قوله: (وَ) خامسها (إفْعَنْلَى نحو إسْلَنْقَى) يَسلنقي، إسلنقاءً، أصله «سلق»، الهمزةُ والنون والياء فيه زوائدُ، ثم قلبت الياءُ ألفًا في الماضي؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وكتبت على صورة الياء؛ لانقلابها منها في الطرف، وقلبت الياءُ همزةً في المصدر؛ لوقوعها بعد الألف زائدةً في الطرف وهي ألفُ المصدر. ولم يبطل مع ذلك الإلحاقُ بـ«احرنجم»؛ نظرًا إلى الأصل لصدق تعريفه بينهما فيه؛ لأنّه في الأصل إسلنقايًا على وزن احرنجامًا. وهذا البناء لازم سوى كلمتين منه كما سيجيء ذكرهما في المتن؛ لأنّ معنى إسلنقى نام على قفاه.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وقد عَدَّ أكثرُهُمْ هذين البابين، أعني باب اقْعَنْسَسَ وَاسْلَنْقَى ملحقين بـ«احْرَنْجَمَ»؛ لاتّحاد مصدرَيْهما مع مصدره وزنًا، ومقابلةِ اللفظين فاءً وعينًا ولامًا ومشاركتهما زيادةً. والمصنفُ نظَرَ إلى أنّهما ليسا من مزيد الرباعيِّ، ورباعيُّهما ملحقٌ منه بـ«دحرج»، فإلحاقُهما بـ«احْرَنْجَمَ» غيرُ أصليٍّ بل تبعيٌّ، فأدرَجَهما في سائر مزيدات الثلاثيّ.

المطلوب ....

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وافْعَالَّ بتشديدِ اللّامِ نحو احْمارَّ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) سادسُها (إفْعَالَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) مصدرُه «إفعيلالًا» بقلب الألفِ ياءً بعدَ كسرِ ما قبلها؛ كيلا يلزمَ توالي الفَتَحات لفظًا وتقديرًا، وزائدُه الثالثُ ثاني المتجانسين اتفاقًا؛ لأنّ سكون الأوّل ههنا عارضٌ للإدغام، وفي إفعلّ ابتدائيّ؛ كيلا يلزمَ توالي الحركات، كذا في «شرح المراح». وبناؤه: لزيادة المبالغة على ثلاثيّه مختصًّا بالألوان والعيوب، (نَحْوُ احْمَارَّ زَيْدٌ) أي صار ذا حُمْرَةٍ شديدةٍ، فهو أبلغُ من «إحْمَرَّ» بدَرَجَةٍ ومن «حَمُرَ» بدرجتين قصدًا بزيادة الحرف إلى زيادة المعنى. ثم تقديمُ باب «الإستفعال» لكون زوائده جميعًا في أوّله، وتقديمُ «الإفعيلال» لأنّ أحدَ زوائده من جنس الأصول، وتقديمُ «الإفعوّال» لكون زائدَيْه أعني الواوين قبلَ اللام، وثالثِ زوائد «الإفعنلال» بعد اللام، وتقديمُه على «الإفعنلاء» مع استوائهما في مواضع الزيادة لأنّ أحدَ زوائده من جنس الأصول، وتقديمُه على «الإفعنلال» نظرًا إلى مناسبة «الإفعنلال» في الزائد الثاني؛ لكنّ الأحسنَ تقديمُ «الإفعيلال» عليهما، تَأَمَّل.

المطلوب قوله: (وَ) سادسُها (إفْعَالَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ نحو إحْمَارَّ) يحمارُّ، إحميرارًا بالتخفيف في المصدر. ومنه اشهابَّ، يشهابُّ، إشهيبابًا، وأصلهما «حمر» و«شهب»، الهمزةُ والألف والتشديد فيهما زوائدُ. وإنما خُفِّف مصدرُ البناء؛ لوقوع ألفه فاصلةً بين الحرفين المتجانسين فيه بخلاف ماضيه ومضارعه، حيث لم يقع كذلك، فأدغمتا فيهما. وإنما قُلبت الألفُ في الماضي والمضارع في هذا البناء ياءً في مصدره بعد كسر عينه فيه؛ حملًا على قلب الواو ياءً في مصدر إفعوعل نحو اعشيشابًا، أصله إعشِوْشابًا لسكون الواو بعد الكسرة. وإنما حُمِل قلبُهما على قلب الواو ياءً حملَ النظيرِ على النظير؛ لأنّهما حَرْفَا علة في أصل الوضع، وإنّما قُلبت تلك الألفُ ياءً في مصدره؛ لأنّ عين فعل ماضيه لما كُسِر فيه احترازًا عن توالي الفَتَحات إلى سبعة قلبت همزة ساكنة لانقلاب حالها الأصليّ وهو كونها حرفَ لينٍ ومدّة وفتحة أبدًا، وما انقلبت إليه الألفُ لا يكون إلاّ همزةً تارة ساكنة وتارة متحرّكة، وههنا اقتضت السكون؛ لأنّها في غير الأوّل وغير جنب الساكن يكون كذلك، ثم قلبت الهمزةُ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولتدلَّ على أنّها في الأصل حرفُ مدٍّ ولين أبدًا في أصل الوضع؛ لئلاّ يبطلَ ما وضعت الألفُ لها في الجملة، وهي المدّيّة. وهذا البناءُ وبناء الإفعيلال قيل قلبت الهمزةُ المقلوبة من الألف ياءً في هذا. وقيل قلبت الواوُ ياءً في ذلك ملحقًا بـ«إقشعرّ» من مزيد الرباعيّ لصدق تصريف الإلحاق بينهما وبينه تأمل، وبعد قلبها ياءً لا تكون كذلك لزيادة المدِّ عليه.

وقيل بعد القلب كذلك لبقاء الساكن على حاله. وهذا البناء لازم يُفيد المبالغةَ أيضا؛ لأنّ إحمارَّ وإشهابَّ للألوان لكنّه أبلغُ من حمر وشهب.

المنقود ....





[الرباعيُّ المزيدُ فيه]

ومَزِيدُ الرُّباعيِّ ثلاثةُ أبوابٍ: افْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرغ من مزيد الثلاثيّ بأنواعه قال: (**وَمَزِيدُ الرُّبَاعِيِّ**) المجرّد (**عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ**) أحدُها (**إِفْعَنْلَلَ**) كـ«احْرَنْجَمَ» أصله «حَرْجَمَ». وبناؤه لمطاوعة «فَعْلَلَ»، تقول حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَتْ، أي جَمَعْتُ الإبلَ ورَدَدْتُ بعضَها إلى بعضٍ فاجتَمَعَتْ.

المطلوب قوله: (**وَمَزِيدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ**) وَهِيَ على نَوْعَيْنِ خُمَاسِيّ وَسُدَاسِيّ. فالخماسيّ ما زيد فيه حرفٌ واحد. والسداسيّ ما زيد فيه حرفان. وإنّما لم يأت في مزيده ما زيد فيه ثلاثةُ أحرف كما يأتي ذلك في مزيد الثلاثي؛ لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف. أمّا ما زيد فيه حرفان فهو بابان؛ أحدُهما (**إِفْعَنْلَلَ، نَحْوُ احْرَنْجَمَ**) يحرنجم، احرنجامًا، أصله «حرجم»، الهمزةُ والنون فيه زائدتان. ومعنى الإحرنجام الاجتماعُ، يقال إحرنجموا أي إجتمعوا، والمحرنجم العدد الكثير. وهذا البناء لازم؛ لأنّه مطاوع فعلل، نحو حرجمتُ الإبلَ فاحرنجم ذلك الإبلُ.

المنقود قوله: (**ومزيد الرباعي ثلاثة أبواب**) أقول: هذه ثلاثة أبواب المتفرّعة على الرباعيّ بزيادة حرفٍ أو حرفين بحكم الإستقراء، وهي على نوعين: أحدُهما خماسيٌّ وثانيهما سداسيٌّ، فالسداسيُّ ما زيدت فيه حرفان وهو بابان: أحدهما باب الإفعنلال نحو إحرنجمَ إحرنجامًا، زيدتِ الألفُ والنونُ فيه، ومعنى احرنجم اجتمعَ، وهو للمطاوعة نحو إحرنجمتُ فاحرنجم أي جمعتُه فاجتمع. وفي مصدره زيدتِ الألفُ قبلَ الآخِرِ، وكُسِرَ الراءُ؛ فرقًا بينه وبين فعله. الفرق بينَ باب اقعنسس واحرنجم هو أن يجبَ في الأوّلِ تكرارُ اللامِ دون الثاني. وثانيهما بابُ الإفعلّال نحو إقشعرّ إقشعرارًا، زيدتِ الهمزةُ وكُرِّرَتِ اللامُ الثانيةُ، وهو للمطاوعة، ومعناه ارتفاعُ شعرِ البدنِ وهي لازمة بالاستقراء، والمراد بالاستقراء ههنا تتبُّعُ كلامِ العرب. والخماسيُّ ما زيدت فيه حرفٌ واحدٌ وهو بابٌ واحدٌ، وهو بابُ تفعلل نحو تدحرج، التاء فيه زائدةٌ، وهو للمطاوعة نحو دحرجتُ الحجرَ فتدحرج، ومصدرُه على وزن تفعلُلٍ بضمِّ اللامِ الأولى؛ فرقًا بينه وبين فعله.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





وافْعَلَلَّ بتشديدِ اللّامِ الأخيرةِ نحو اقْشَعَرَّ، وتَفَعْلَلَ نحو تَدَحْرَجَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) ثانيها (إِفْعَلَلَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ) نحو «اقْشَعَرَّ» أصله «قَشْعَرَ»، وزائدُه الثاني آخِرُ المتجانسين. وبناؤه: لمبالغة اللازم، يقال إِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إذا أَخَذَتْهُ قَشْعَرِيرَةٌ على وجهٍ أَبْلَغَ. أخَّر بابَ «الإفعلال» عمّا قبله؛ لتَأَخُّرِ موضع الزائد الثاني فيه.

قوله: (وَ) ثالثها (تَفَعْلَلَ) نحو تَدَحْرَجَ، وبناؤه لمطاوعة «فَعْلَلَ» نحو دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فتَدَحْرَجَ. أَخَّرَ بابَ «التَّفَعْلُلِ» عن الأوَّلَيْن مع أنّ زيادتَه على الرباعيّ واحدةٌ وهو تاءُ المطاوَعةِ؛ إمّا رعايةً لترتيب الخماسيّ من تأخير ذي التاء عن ذي الهمزة، أو لقلّته حتى لم يذكره في «المفصّل» عند ذكر مزيد الرباعيّ. ولعلّ الحقَّ أنّ نظَرَ الإمامِ في ترتيب الأبوابِ كلِّها إلى كثرة الإشتقاق وشيوع الإستعمال، وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها لاستئناس المتعلِّمين بالوجوه والتعليلات.

ثم إنّه لم يَذكُرْ مُلحقاتِ «تَدَحْرَجَ»؛ لعدم الاعتدادِ بها لقلّة استعمالها، أو لأنَّ أكثرَها من مُلحقات «دَحْرَجَ». وإلحاقُها بـ«تَدَحْرَجَ» اعتباريٌّ. وهي على المشهور خمسةٌ:

[١.] «تَجَوْرَبَ»، أي لَبِسَ الجَوْرَبَ.

[٢.] و«تَشَيْطَنَ»، أي فَعَل فِعلًا مكروهًا.

المطلوب قوله: (وَ) ثانيهما (إِفْعَلَلَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) الأخيرة (نَحْوُ إِقْشَعَرَّ) يقشعرّ، إقشعرارًا، أصله «قشعر»، الهمزةُ والتشديد فيه زائدان. وهذا البناءُ لازم؛ لأنّه كإحمرَّ وإصفرَّ في كونه للألوان، ولذلك لا يتعدّى.

وأمّا ما زيد فيه حرفٌ واحد فهو بابٌ واحد فقط، (وَ) هو باب (تَفَعْلَلَ) نحو تدحرج، يتدحرج، تدحرجًا، أصله «دحرج»، التاءُ فيه زائدة. وهذا البناءُ لازم؛ لأنّه مطاوع فعلل، نحو دحرجت الحجرَ فتدحرج، فهو غير متعدّ؛ لأنّه لا يدلّ على المفعول لا لفظًا ولا معنى. وإنما دلّ على فعل الفاعل فقط. وهذا الباب أي باب تفعلل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب: الأوَّلُ نحو تدحرج، وهو لازم كما مَرَّ. والثاني نحو تجورب وهو متعدّ؛ لأنّ معناه لبس الجوربَ. والثالث نحو تشيطن أي فعل فعلًا مكروهًا، وهو متعدّ أيضًا. والرابع نحو ترهوك أي تبختر، وهو لازم. والخامس نحو تمسكن أي أظهر التواضع، وهو متعدٍّ باعتبار اللفظ. والسادس نحو تجلبب أي لبس الجلبابَ، وهو متعدٍّ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح [٣.] و«تَرَهْوَكَ»، أي مشى بتفاخرٍ وتحرُّكٍ إلى طرفَيه.

[٤.] و«تَمَسْكَنَ»، أي أَظْهَرَ الذُّلَّ والمسكنةَ.

[٥.] و«تَجَلْبَبَ»، أي لَبِسَ الجلباب.

وأوزانها: تَفَوْعَلَ وتَفَيْعَلَ وتَفَعْوَلَ وتَمَفْعَلَ وتَفَعْلَلَ. ويُزاد عليها: تَفَعْلَى وتَفَعْنَلَ نحو تَقَلْسَى وتَقَلْنَسَ بمعنى لَبِسَ القَلَنْسُوَةَ كما يُزاد على ملحقات دَحْرَجَ «قَلْنَسَ» بزيادة النون، وزنُه «فَعْنَلَ». و«زَلْزَلَ» من ملحقات «دَحْرَجَ» على رأي الكوفيين فوزنه «فَعْفَلَ»، ومن المجرّد عند البصريين ومضاعف الرباعيّ فوزنه فَعْلَلَ، وتزَلْزَلَ مزيدُ «زَلْزَلَ»، فوزنه إمّا تَفَعْفَلَ أو تَفَعْلَلَ. وألْحَقَ بعضُهُمْ إفْعَلَلَّ نحو إطْمَأَنَّ بـ«اقشعرّ» ذهابًا إلى أنّ همزة «إطمأنّ» مزيدةٌ. فأبوابُ الصرفِ إذا لم يُعَدَّ زَلْزَلَ وتَزَلْزَلَ تكون تسعةً وثلاثين؛ سبعةٌ منها أصولٌ، وما عداها مزيدةٌ، وهي على ثلاثة أنواع: رباعيّ وخماسيّ وسداسيّ. وكلٌّ منها إمّا ملحقٌ أو غيرُ ملحقٍ. والثاني من الرباعيّ ثلاثةٌ، ومن الخماسيّ ستةٌ وسادسُها تَفَعْلَلَ من مزيدات الرباعيّ. ومن السداسيّ ثمانية: إثنان منها مزيدُ الرباعيّ نحو احْرَنْجَمَ وَاقْشَعَرَّ. والأوّل ملحقٌ بـ«دَحْرَجَ»، وهو مع «قَلْنَسَ» سبعة. وإمّا ملحقٌ بـ«تدحرج»، وهو سبعة أيضًا كما عرفتَ إلاّ أنّ الإلحاق في «تمسكَنَ» باعتبار أنّ ميمَ المسكنةِ عِوَضٌ عن واو السكون، فكأنّ ميمَ «تَمَسْكَنَ» كالواو وقعت في الوسط غيرَ مفيدةٍ للمعنى، وإلاّ فقد ذكروا أنّ زائدَ الإلحاقِ لا يكون في أوّل الكلمة ولا يكون حرفَ تضعيفٍ ولا ألفًا زائدةً ولا يكون مطّردًا في إفادة المعنى حتى يُحمَلَ على الغرض اللفظيّ وهو الضبط بإلحاق لعدم إمكان حمله على الغرض المعنويّ بعد ظهور معانيه. ومن ههنا لم يجعلوا «أَفْعَلَ» وأخويه ملحقًا بـ«دَحْرَجَ»؛ بل مُوازنًا له، ولا «تَفَعَّلَ» و«تَفَاعَلَ» ملحقًا بـ«تَدَحْرَجَ»، وإنْ ذهب إلى إلحاقهما الزمخشريُّ وابنُ الحاجب. فقيل: إنّ ذلك منهما تجوُّزٌ للتشاكل ولتسهيل الضبط، ولم يجعلوا «إسْتَفْعَلَ» وأخواته ملحقًا بـ«احْرَنْجَمَ» وإن جوَّزَ بعضُهم إلحاقَ «اجْلَوَّذَ»؛ لعدم التضعيف في الحرف الأصليّ. وقد ذكرنا ملحقَ الرباعيِّ والخماسيِّ. وملحقُ السداسيِّ إطْمَأَنَّ. وإقْعَنْسَسَ وإسْلَنْقَى ملحقان بـ«احْرَنْجَمَ» على المشهور، فأقسامُ المزيداتِ باعتبار الإلحاقِ وعدمِه ستةٌ.

إن قلتَ: مِن أين يُحكَمُ على أحد المعادلين بالأصالة وعلى الآخر بالإلحاق؟ قلتُ: يُعرف الأصلُ بتجرّده عن الزيادة كـدَحْرَجَ، أو قلّةِ زيادته كـتَدَحْرَجَ وإحْرَنْجَمَ، أو كثرةِ استعماله في كلامهم. وعلامةُ الإلحاقِ اتّحادُ المصدرَيْن وتوافُقُ الزائدِ فيهما ذاتًا ومحلاً فاحفظه، فإنَّه بحثٌ شريفٌ وضبطُه لطيفٌ.

المطلوب ....

المنقود ....





[الوجوه]

فصلٌ في الوُجُوهِ التي اشْتَدَّتِ الحاجَةُ إلى إخراجِها من المصدرِ، ....

إعمان الأنظار قولـه: (فَصْلٌ فِي الْوجـوهِ الَّتِـي اشْـتَدَّتِ الْحَاجَـةُ) أي هـذِهِ الألفـاظُ التـي سـنذكُرُها مَفْصُولـةً عما قبلَها لانفصالِ معانيها كائنةٌ في بيانِ الوُجُوهِ أي الكلماتِ، إمّا مِنَ الوجهِ بمعنى العُضْوِ المعروفِ، فوجهُ الشَّبَهِ كونُ المعاني مَعْروفةً بها كما أنَّ الإنسانَ يُعْرَفُ بوجهِهِ، أو مِنَ الوجهِ بمعنى الطريقِ، فوجهُ الشَّبَهِ كونُها مُوصِلةً لسامعِها إلى معانيها المقصودةِ منها كما أنَّ الطريقَ يُوصِلُ سالِكَهُ إلى مقصودِهِ.

قوله: (إِلَى إِخْرَاجِهَا مِنَ الْمَصْدَرِ) إمّا بالذَّاتِ أو بالواسطةِ.

روح الشروح قولـه: (فصل) هـذا فصلٌ. وهـو في اللغة مصدرٌ بمعنى الفاصلِ، وفي عرفهم ما يفرق بين النوعين من الكلام؛ إذ ما قبلَه تعديدُ الأبوابِ، وما بعدَه بيانُ المشتقاتِ منها.

قولـه: (فِـي الْوُجُـوهِ) يعنـي الكلمـاتِ، مأخـوذةٌ مـن وجـه الشـيء أي طريقـه. والكلمـاتُ طـرُقُ المعـاني، فسُـمّيَتْ بالوجـوه (الَّتِـي اشْـتَدَّتِ الْحَاجَـةُ إِلَـى إِخْرَاجِهَـا مِـنَ الْمَصْـدَرِ) لضبط صِيَغِهَـا ولكثـرة فروعهـا. وفيـه تنبيـهٌ علـى أصالـة المصـدر في الاشـتقاق؛ لكـن ينبغـي أن يُعلَـمَ أنّ ذلـك في مصـدر الثلاثـيّ؛ إذ مصـدرُ غيـره مشـتقٌّ مـن الماضـي باتّفـاق الفريقيـن.

المطلوب قولـه: (فصـل في الوجـوه التي اشـتدت الحاجـةُ إلـى إخراجهـا مـن المصـدر) الفصلُ في أصـل الوضـع مصـدر بمعنـى القطـع. وفي اللغـة: يقـال فصلـتُ بيـن الشـيئين إذا فرقـتَ بينهمـا. وفي الاصطـلاح: بمعنـى التفريـق بيـن الحكميـن حيـنَ بيّـن أحدَهمـا، وشـرعَ في بيـان الآخـر سـواء كانـا في شـيء واحـد أو في شـيئين، وسـواء كانـا متباينيـن أو متسـاويين، وسـواء كانـا إجمالييـن أو أحدهمـا إجماليًّا والآخـر تفصيليًّا. وهـو ههنا بمعنـى اسـم الفاعـل أي الفاصـل، وقـد وقـع بيـن حكميـن الأوّلُ إجمالـيٌّ، والثـاني تفصيلـيّ، ويـدلّ علـى ذلـك سـياقُ الـكلام في بيـان الوجـوه التـي اشـتدّت الحاجـةُ إليهـا. والمصـدرُ عبـارةٌ عـن لفظٍ دلَّ علـى المعنـى الحـادث مـن الـذات لا غيـرُ، سـمّي حدثًـا وحدثانًـا وفعـلًا حقيقيًّـا واسـمَ معنـى.

المنقود قولـه: (فصـل في الوجـوه) اعلـم أنَّ الفصـلَ في اللغـة هـو الحجـر بيـن الشـيئين، ومنـه فصـلُ الربيـع؛ لأنَّـه يحجـرُ بيـن الشّـتاء والصَّيـف، وكان ينبغـي أن يوصـل ب«بيـن»، فيقـال بيـن كـذا وكـذا إلّا أنَّ المصنِّفيـن يُجْرُونـه مُجْـرى البـابِ فيصلونـه ب«في»، ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فيقولون فصلٌ في كذا كما يقولون بابٌ في كذا، وقوله «فصل» بالتنوين، خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هذا فصل. والوجوهُ جمعُ الوجهِ أي بمعنى الجهة أي في بيان جِهة الأفعالِ ولَوَاحِقِها التي تشتقُّ من كلّ مصدر الذي هو الأصلُ على القولِ الأصحِّ وهو قولُ أصحابنا البصريّين؛ إذ مفهومُه مفردٌ وهو الحدث فقط، ومفهومُ الفعلِ مركَّبٌ وهو الحدث مع الزمان، والمفردُ مقدَّمٌ على المتعدِّد، فالمقدَّمُ أصلٌ. وقيل إنّ المصدرَ فرعُ الفعلِ في العمل والإعلال. أقول: هذا لا يدلُّ على الأصالة في الإشتقاق، فكلامُنا فيه. فإن قيل: إنَّ تقدُّمَ إعلالِ الفعلِ يُنافي تقدُّمَ المصدرِ على الفعل، فكيف يُتَصوَّرُ فرعيَّةُ الفعلِ؟ قلنا: إنَّ تقدُّمَ ذات المصدر على ذات الفعل لا يُنافي تقدُّمَ الفعلِ بوصفٍ على المصدر مُتَّصِفا بذلك الوصف؛ إذ الإعلالُ وصفٌ عارِضٌ على ذات الفعل. واعلم أَنَّ المرادَ في قوله «من المصدر» مصدرُ المجرَّداتِ لا مصدرُ المزيداتِ؛ فإنَّ مَصادِرَ المزيداتِ مشتقّةٌ من مُجرَّداتها؛ لمناسبتِها وتوافُقِها إيّاها في اللفظ والمعنى.

***   ***   ***





وهي سِتَّةٌ: الماضي والمضارعُ والأمرُ والنَّهيُ واسمُ الفاعلِ والمفعولِ.

إمعان الأنظار قوله: (وَهِيَ سِتَّةٌ) بناءً على أنَّ ما عداها من المشتقَّاتِ لم تَشْتَدَّ الحاجَةُ إليها وإنْ كانَ أصلُ الحاجةِ ثابتًا وإنْ سُلِّمَ فلا حَصْرَ.

روح الشروح قوله: (وَهِيَ) أي تلك الوجوهُ (سِتَّةٌ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ) اعلم أنّ المشتقَّ من المصدر نوعان: فعلٌ واسمٌ. فاشتقاقُ الفعلِ بحركات العين نحو «فَعَلَ». واشتقاقُ الاسمِ بالحروف الثلاثة: أحدُها الميمُ مصدريةً كانت أو زمانيةً أو آليّة. والثاني التاءُ فرديّةً كانت أو نوعيّةً. والثالثُ الياءُ تصغيريَّةً كانت أو نسبيَّةً. ثم المضارعُ مأخوذٌ من الماضي، وسائرُ المختلفات أعني نفيَ الحال ونفيَ الاستقبال وتأكيدَه والجحدَ المطلق والمستغرقَ، والأمرَ والنهيَ مأخوذٌ من المضارع بزيادة «ما» و«لا» و«لم» و«لما» ولامِ الأمر ولا الناهية عليه. وكذا الصفاتُ الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقاتٌ من المضارع على رأي الجمهور بشهادة احتمال الأزمنة الثلاثة في «زيدٌ ضارب الآن أو غدًا أو أمسِ»، واستتارِ ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم في نحو «زيدٌ ضارب، وأنت ضارب، وأنا ضارب». وأمّا عملُها فهو وإن كان باعتبار إسناد الحدث إلى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيَّين. وأمّا فِعْلَا التَّعَجُّبِ فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نُقِلَ صيغتُهما إلى صيغة الماضي والأمر، ومعناهما إلى معنى المصدر، والمصنفُ اقتصَرَ على ذكر الأقسام الستة؛ اكتفاءً بالأحوَجِ إلى البيان.

المطلوب قوله: (وَهِيَ) أي الوجوهُ التي اشتدّت الحاجةُ إلى إخراجها من المصدر (سِتَّةٌ) أحدُهَا (الْمَاضِي) وهو ما دلّ على زمانٍ قبلَ زمانِ إخبارك كضرب ونحوه. أمّا خروجُ إن قلتَ قلتُ من الحدّ في الدلالة، ودخولُ لم يضرب فيه في الدلالة فبواسطة حرفِ الشرط و«لم» الجحدِ. والمراد من الدلالة فيه الدلالةُ الوضعيّةُ، حتى لو جُرِّد عنها لا يخرج الأوَّلُ منه ولا يدخل الثاني فيه.

المنقود قوله: (وهي ستة) وإنّما انحصرَ المشتقُّ من المصدرِ فيها؛ لأنَّه إمّا أن يكونَ فعلًا أو اسما؛ فإن كان فعلًا فإمّا أن يكونَ إخباريًا أو إنشائيًا، فإن كان إخباريًا فإنْ لم يَتعاقَبْ في أوَّلِه إحدى الزّوائدِ الأربعِ -وهي حروفُ أَتَيْنَ- فهو الماضي، وإن تعاقبَ فهو المضارعُ. وإمّا إنشائيًا فإن كان لطلب الفعلِ فهو الأمرُ، وإن كان لطلبِ تركِه فهو النَّهيُ، وإمّا أن يكون اسمًا فإن كان لمن يصدُرُ عنه الفعلُ فهو الفاعل، وإن كان لمن وَقَعَ عليه الفعلُ فهو اسمُ المفعول، ولم يَذكُرْ باقيَ اللَّواحِقِ أمّا النفيُ فأشبَهَ النهيَ صورةً، وأمّا الجحدُ فأشبَهَه معنىً، وأمّا اسمُ الزمانِ والمكانِ فلاتّحادِ صورتِهما بصورة المفعول فيما زادَ على الثلاثيِّ، وأمّا اسمُ الآلة فأشبَهَ صورتُه بصورةِ اسمِ الزمان والمكان في الثلاثيِّ.





....

إعمان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَ) ثانيها (الْمُضَارِعُ) وهو ما دلّ على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدليّة كيضرب وأشباهه. أمّا ما قيل إنّ الحدّ منقوض بأسماء الأفعال ك«أفّ»، فإنّه بمعنى أتضجّر، ولفظ المستقبل ولفظ غد وبعد غد، فهذه المذكورة غير مستقبلة فغير واردة؛ لأنّ المراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالتُه بالصيغة والهيئة.

قوله: (وَ) ثالثها (الأَمْرُ) وهو ما دلّ على طلب الفعل في الزمان الآتي كأنصُر ولينصر ونحوهما.

قوله: (وَ) رابعها (النَّهْيُ) وهو ما إنجزم ب«لا» من حيث اللفظُ بدل الأمر من حيث المعنى، وهو عبارة عن طلب الكفِّ عن الفعل أو عن طلب ترك الفعل، نحو لا ينصرْ ولا تنصرْ ونحوهما. والنفيُ ما لا ينجزم ب«لا»، وهو عبارة عن الإخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل في الزمان الآتي، نحو لا ينصرُ ونحوه.

المنقود فإن قلت: يلزمُ ممّا ذُكِرَ في المتن أن يكون الفاعلُ والمفعول وغيرُهما مشتقّاتٍ من المصدر مع أنّها مشتقّاتٌ من الأفعالِ وكذا الأمرُ مأخوذٌ من المضارع؟ قلت: ذَهَبَ مذهبَ من قال إنّها مشتقّةٌ من المصادر بالتوسُّط؛ لأنّها مشتقّةٌ من الفعلِ، والفعلُ من المصدرِ، والمأخوذُ من المأخوذِ من الشيءِ مأخوذٌ من ذلك الشيء، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه مشتقٌّ من الفعل بل من المصدر؛ لأنّه لو كان اشتقاقُه من الفعلِ لَوَجَبَ زيادتُه عليه لما ثبتَ زيادة المشتقِّ منه وهو أنقصُ منه؛ لعدم دلالتِه على الزمان من حيث هو هو، لا يقال: إنّ المرادَ من الفعل ههنا اللغويُّ لا الاصطلاحيُّ حتى يلزمَ ما ذكرتَه؛ لأنّا نقول: حينئذ يلزمُ استعمالُ اللفظِ المشتركِ في التعريف، واستعمالُه فيه ليس بجيِّدٍ.

واعلم أنَّ الإشتقاقَ نَزْعُ لفظٍ من آخَرَ بشرطِ تناسُبِهما معنىً وتركيباً وتغايُرِهما في الصيغة، وإن زاد المشتقُّ على الأصل بشيء كضارب يُوافِقُ ضرباً من جميع ذلك، فلا يقال الذِّئبُ من سرحان، ولا ذَهَبَ من ذَهَبَ، ولا ضربُ الأميرِ بمعنى المضروبِ من الضرب؛ لاتِّحادِ الصيغة، ولا شاهدٌ من شهيدٍ؛ لفقد المعنى الزائد. وقيل: الاشتقاقُ على ثلاثة أنواع: صغيرٌ وهو أن يكونَ بينهما تناسُبٌ في الحروف والترتيبِ نحو ضَرَبَ من الضَرْبِ. وكبيرٌ وهو أن يكون بينهما تناسبٌ في اللفظ دون الترتيبِ نحو جَبَذَ من الجذبِ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (وَ) خامسـها (اسْمُ الْفَاعِلِ) وهـو مـا دلّ علـى مُنشـئ الفعـل، نحـو ناصـر وأشباهه من الثلاثيّ. وقيل هو اسمٌ مشتقّ من المضارع لمن قام به الفعلُ بمعنى الحدوث، وبه يخرج ما قيل إنّ الأفعال كلّها دالةٌ على ذاتٍ يصدرُ منه الفعلُ، فلا يكون الحدّ مانعًا.

قوله: (وَ) سادسها (اسْمُ الْمَفْعُولِ) وهو ما دلّ على ذات من وقع عليه الفعلُ كمنصور ونحوه. واعلم أنّ في حصر الوجوه التي اشتدت الحاجةُ إلى إخراجها من المصدر في الستة تسامحًا؛ لعدم انحصارها فيها؛ لأنّ اسم الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجحد من تلك الوجوه. اللهم إلاّ أن يقال في النفي والجحد إنّ النفيَ يُشبه النهيَ صورة، والجحدَ يُشبه النهيَ معنى، فلهذا تركَهما من الحصر، فله وجه. وأمّا تركُ اسم الزمان والمكان والآلة فلا وجه له.

المنقود وأكبرُ وهو أن يكونَ بينهما تناسُبٌ في المخرجِ نحو نعقَ من النهق، والمرادُ من الاشتقاقِ المذكورِ الصغيرُ.

فإن قلتَ: فلِمَ صارَ الإشتقاقُ الصغيرُ مُعتبرًا في العِلْمِ دونَ أخواتِهِ؟ قلتُ: السرُّ فيه أنَّ المعتبرَ في الصرفِ هو الهيئةُ ولما كانت الهيئةُ مرعيَّةً في هذا القسمِ كان جديرًا بأنْ يَصِيرَ من مَقاصدِ الفنِّ دونَهما. فإن قيل فما الوجهُ لانحصارِهِ في هذه الثلاثة؟ فالجوابُ عنه أنَّه ضروريٌّ؛ لأنَّ التصريفَ من المشتق منه لا يَخْلو إمّا أن يكون في التبديل والتغيير والتقديم والتأخير أو لا، فإن كان الثاني فهو صغير، وإن كان الأوَّل فهو الأكبرُ، أي إن كان التصريفُ بالتقديم والتأخير والتبديل والتغيير فهو الأكبر. وإنّما سُمِّيَ الأوّلُ صغيرًا؛ ليُعلمَ بلا تأمّل، يعنى من نظر إلى ضربَ يَعلم بلا تأمّل أنّه مشتقٌّ من الضربِ بدلالة المناسبة بينهما في اللفظ والترتيب، ويُسمّى الثاني كبيرًا؛ ليُعلمَ بأدنى تأمّل، والثالثُ أكبر؛ لِيُعلمَ بالتأمّل الكثير. فإن قيل: لمَ قال الإشتقاق ولم يقل الإنشقاق؟ قلنا: لأنَّ الإشتقاقَ يُستعمل في الألفاظ؛ إذ يقال هذا اللفظُ مشتقٌّ من ذلك اللفظ، ولا يقال منشقٌّ؛ لأنَّ الإنشقاقَ مخصوصٌ بالأجسام، يقال هذا الشجر منشقٌّ من هذا الشجر كما قال الله تعالى ﴿وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾.[القمر، ١/ ٥٤].

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[مصدرُ الثّلاثيِّ المجرَّد]

فأمَّا المصـدَرُ فلا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ مِيمِيًّا أو غيرَ مِيمِيٍّ، فإنْ كانَ غيرَ ميميٍّ فهو سَماعِيٌّ،

إمعان الأنظار قولـه: (مِيمِيًّا أو غَيْرَ مِيمِيّ) والمـرادُ مـن الميمـيِّ مـا يكـونُ في أوَّلِـهِ ميمٌ زائِـدَةٌ نحـو «مَقْتَـلٍ». وبغيـرِ الميمـيِّ مـا لا يكـونُ كذلـك نحـو ضَـرْبٍ وشَـتْمٍ وأمْـنٍ ومَـوْتٍ.

قوله: (فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ مِيمِيّ فهو سَمَاعِيٌّ) أي إنْ كانَ ثُلاثيًّا، تَرَكَه؛ لانفهامِهِ من سِياقِهِ.

روح الشروح ولـما توقَّـفَ معرفـةُ المشـتقّاتِ علـى معرفـة المصـدر ونـاسَـبَ ضبـطُ صيغـةِ القياسـيِّ فصَّله أوَّلًا بقولـه: (فَأَمَّـا الْمَصْـدَرُ) وهـو الاسـمُ الـدالُّ علـى الحـدث فقـط (فَـلَا يَخْلُـو مِـنْ أَنْ يَكُـونَ مِيمِيًّا أَوْ غَيْـرَ مِيمِـيٍّ) والمـراد بالميمـيِّ مـا يكـون في أوَّلـه ميـمٌ زائـدةٌ، فنحـوُ مَـنٍّ ومَـدٍّ غيـرُ ميمـيٍّ عرفًـا.

قولـه: (فَـإِنْ كَانَ غَيْـرَ مِيمِـيٍّ) قـدَّم الميمـيَّ في اللـفّ؛ لكـون مفهومـه وجوديًّـا وفي النشـر غيـرَ ميمـيٍّ إخراجًـا مـن البيـن؛ لأنّـه سـماعيٌّ غيـرُ داخـلٍ تحـتَ الضبـطِ، والمزيـداتُ خارجـةٌ عـن البحـث، ولـذا أَطْلَـقَ قولـه: (فَهُـوَ سَـمَاعِيٌّ) ولـم يقيِّـد بقولـه: إن كان ثلاثيًّـا.

المطلوب قولـه: (فَأَمَّـا الْمَصْـدَرُ) هـذا شـروعٌ في بيـان صيغـة المصـدر؛ لأنّـه لمـا احتيـج في إخـراج تلـك الوجـوه مـن المصـدر أراد أن يبيّـن صيغتَـه أوَّلًا فقـال فأمّـا المصـدر (فَـلَا يَخْلُـو مِـنْ أَنْ يَكُـونَ مِيمِيًّـا أَوْ غَيْـرَ مِيمِـيٍّ، فَـإِنْ كَانَ غَيْـرَ مِيمِـيٍّ فَهُـوَ سَـمَاعِيٌّ) أي مقصـورٌ علـى السـماع. والمـراد مـن الميمـيّ مـا يكـون أوَّل حروفـه ميمًـا زائـدة علـى نفـس الكلمـة. وخـرج مـا خـلا مـن الميـم مـن كونـه مصـدرًا ميميًّـا وكـذا أشـباهه، ومـن غيـر الميمـيّ مـا لا يكـون كذلـك.

المنقود قولـه: (فأمّـا المصـدر فـلا يخلـو إلـخ) أي المصـدرُ المطلـقُ لا المصـدرُ الـذي هـو أصـل ومشـتقٌّ منـه ومَبْدأُ الإخـراج، ولهـذا لـم يَذكُـرْ بإعـادةِ الضميـر. فهـو عِبـارةٌ عـن لفـظٍ دلَّ علـى المعنـى الحـادث مـن الـذات لا غيـرُ أي مـن غيـر تعـرُّضٍ لزمـان حـدوثٍ، ويُسـمّى حدثـا وفعـلا واسـمَ المعنـى.

فإن قلـتَ: مـا الفـرقُ بيـن المصـدرِ واسـمِ المصـدر؟ فالجـوابُ أنَّ المصـدرَ في الحقيقـة هـو الفعـلُ الصـادرُ عـن الإنسـان وغيـرِه وبعـدَه فعـلٌ مشـتقٌّ منه مثلا الضرب مشـتقٌّ منه ضَـرَبَ، واسـم المصدرِ هو الفعـلُ الصـادرُ عـن الإنسـان وغيـرِه ولا فعـل بعـدَه مشـتقٌّ مثـلُ السُّـبحان المسـمّى بـه التسـبيحُ الـذي هـو الصـادرُ عـن الانسـان وغيـره، والمصـدر لا يكـون إلاّ مـع الحـدث واسـم المصـدر يكـون بغيـر الحـدث.

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ نفسِ المصدرِ والحاصلِ بالمصدر؟.....................................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود قلت: الضرب مثلا في حال الصدور عن الضارب يقال له المعنى المصدريُّ، وبعدَ الصدور يقال له الحاصل بالمصدر. وقيل: إنَّ الفعلَ لا بدَّ من تعلُّقه بالفاعل والأثَرِ المترتَّبِ عليه فهو مع ملاحظة التعلُّق الأوَّلِ مصدرٌ، ومع ملاحظة الثاني اسمُ المصدر ويسمى الحاصلَ بالمصدر.

قوله: (فإن كان غير ميميّ فهو سماعي) أي المصدرُ الذي لم يكن في أوَّلِ حروفِه ميماً زائدا فهو سماعيٌّ أي مقصورٌ على السماعِ، والمرادُ منه أنّه يُحفظ كلُّ مصدرٍ من الثلاثيِّ المجرّدِ على ما سُمِعَ من العربِ فلا يُقاسُ عليه؛ لأنَّه لا يقاسُ لمصدر الثلاثيّ المجرّد؛ لأنَّ مصدرَه كثيرٌ ولا يُمكن ضبطُه؛ فإنّه يجيءُ من بابٍ واحدٍ منه أوزانٌ مختلفةٌ مثلا يجيء من البابِ الأوّلِ: نصْر وقتْل وكتاب وقيام وكُفران وحجّ وفِسق وشُغل وخَنَق وشُكور وقُعود ونِشْدة ودُعاء وصُراخ وحِراسة وعمارة وكَتمان وثبات وطهارة ونَزَوان ودَعوى وذِكرى وبُشرى وطَلَب ودخول ومدخل. ومن الباب الثاني: ضرب وعجز وقِرى وزنى ومدى وبشرى وغَلَبة وسَرِقة وكَذِب وحَزَن وخلف وخراب وجزاء ومضاء وحميّة وحِماية وحمالة وحِرمان وغُفران وبيان وجلوس وزَفير. ومن الباب الثالث: منع وهدء وسحر ونصح وفصاحة ومهارة وصيحة وقراءة وسؤال ومزاج وسُنوح وذَهاب ورُجحان ورِعاية ومَسعاة. ومن الباب الرابع: حمد وعلم وضحك وعمل وتَعَب وسَماع وشُرب وزُهد وسعاد ولزوم وصعود وقبول وكراهيّة وسمن وقوّة وسَعادة ورحمة ومحمدة. ومن الباب الخامس: شجاعة وصُعوبة وعِظم وكَرَم ومجد وحُسن وحِلم وكمال وقَبَل وصغر. وقيل: لأنّه يجيءُ على وزن اسم الفاعل والمفعول نحو قمتُ قائمًا أي قيامًا ونحو قوله تعالى ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم، ٦٨/ ٦] أي الفتنة. ويجيءُ للمبالغة نحو التَّهذار والتَّلعاب والحِثِّيثى والدِّلِّيلى. ثمّ هذا البابُ قياسيٌّ عند البعض؛ لكون استعماله كثيرا، وسماعيٌّ عند سيبويه؛ فإنّه في الثلاثيّ لا في غيره. واعلم أنَّ مثلَ إجازة وتسلية مصدران، والتاءُ عِوَضٌ من العين واللام فيهما، ونحو ترامي مصدر والكسرُ لأجل الياء.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





ونَعْني بالسَّماعِيِّ أنَّه يُحْفَظُ كلُّ مصدرٍ على ما جاءَ من العربِ ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّه لا قِياسَ لمصدرِ الثُّلاثيِّ، ....

إمعان الأنظار قوله: (وَنَعْنِي بِالسَّمَاعِيِّ أَنَّهُ يُحْفَظُ كُلُّ مَصْدَرٍ) الظاهرُ أن يقالَ: ونعني بالمصدرِ السماعيِّ كلَّ مصدرٍ إلى آخره، فلا بدَّ من تأويل:

[١.] إمّا في الأوَّلِ أي نعني بكونِ المصدرِ سماعيًّا.

[٢.] أو في الثاني أي نعني بالمصدرِ السماعيِّ أنّه يُحفَظُ إلى آخره، فتأمّل. والمرادُ من الحفظِ الذِّكْرُ على وجه اللزوم، وحاصلُ التعريفِ أنّ المصدرَ السماعيَّ هو المصدرُ الذي يلزَمُ حِفْظُه على ما جاءَ من العرب.

روح الشروح قوله: (وَنَعْنِي) ولم يقل «أعني»؛ إشارةً إلى أنّ التفسيرَ الآتيَ متّفقٌ عليه عند الصرفيّين. (بِالسَّمَاعِيِّ) يعني بكون المصدرُ سماعيًّا (أَنَّهُ) الضميرُ للشأن (يُحْفَظُ كُلُّ مَصْدَرٍ) مخصوصٍ بصيغة (عَلَى مَا جَاءَ) وسُمِعَ (مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا يُقَاسُ) أي لا يَجْري القياسُ (عَلَيْهِ) وهذا التفسيرُ صادقٌ على غير الميميِّ الثلاثيِّ؛ (لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ لِمَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ) وما بُنِيَ منه للمبالغة والتكثير في الفعل نحو التَّهْذَارِ بمعنى الهَذَرِ الكثير، والحِثِّيثى بمعنى الحَثِّ البليغِ كما هو مذهب سيبويه؛ لأنّه في الثلاثيِّ فقط، ومصدره سماعيٌّ. وقال العلامة الزمخشريّ ينبغي أن يكونَ ذلك قياسًا؛ لأنّه كثيرُ الاستعمال.

ثم أوزانُ مصدر الثلاثيِّ على ما وجدت أحدٌ وأربعون، يندرجُ بعضُها في بعضٍ نحو «فَعْل» بحركات الفاء وسكون العين. و«فِعْلَة» كذلك. و«فِعْلَى» كذلك.

المطلوب قوله: (وَنَعْنِي) أي مرادُنا (بِالسَّمَاعِيِّ أَنَّهُ) أي الشأنَ (يُحْفَظُ كُلُّ مَصْدَرٍ عَلَى مَا جَاءَ) أي سُمع (مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ) أي والحال أنّ كلّ مصدر لم يثبت بالقياس على مصدرٍ سُمع من العرب فهو سماعي. وهذا إنّما يُتصور في مصدر الثلاثيّ المجرد؛ (لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ لِمَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ) المجرد؛ لتعذّر ضبطه؛ لكثرته حتى قيل إنّ مصدر الثلاثي لا يُمكن تعداده؛ لأنّه يرتقي على ما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بابًا. تركتُ تعدادها عمدًا؛ لئلاّ يطولَ كتابي. فلما تعذّر ضبطه لكثرته أبقي على ما سُمع من العرب، هذا مذهب سيبويه. وأمّا مذهبُ الزمخشريّ فإنّ مصدره قياسيّ؛ لكثرة استعماله، وأوزان مبالغة المصدر التَّفْعال نحو التَّهْذَارِ مبالغة للهَذَرِ، والتَّلْعاب مبالغة للَّعب، والفِعليلى نحو الدِّلّيلى مبالغة الدليل، والحثّيثى مبالغة الحثِّ.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار قوله: (فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ) ليس من التعريف؛ لأنّه لو كانَ منه مع عدمِ الاحتياجِ إليه في المنع والجمعِ لَزِمَ المصادَرَةُ في قوله «لأنّه لا قياسَ»؛ إذ هو تعليلٌ لقوله «وهو سماعيٌّ»، بل تفريعٌ على كونِ المرادِ من السماعيِّ هذا المذكورَ؛ لكونه لازمًا لوجوبِ الحفظِ؛ إذ لو جازَ القياسُ لما وجَبَ حِفْظُهُ.

وحاصِلُ كلامِهِ أنّ المصدرَ الغيرَ الميميِّ من الثلاثيِّ سماعيٌّ. وهذه دعوىً لا بدَّ من تحريرها قبلَ إقامةِ الدليلِ عليها. فمعنى ما سِوى السماعيِّ ظاهر، وله معنىً ولازمٌ: أمّا معناه فما لَزِمَ حِفْظُه على ما جاءَ من العرب. وأمّا لازِمُهُ فعدمُ جوازِ القياسِ عليه. وإنّما بَيَّنَ لازمَهُ وإن كانَ بيانُ المعنى كافيًا في التَّحرير؛ لأنّه يَسْتَدِلُّ على هذِهِ الدَّعوى بوجودِ لازمِهِ، فبيَّنَهُ أوَّلًا ليَقْبَلَ الذِّهْنُ دليلَهُ بلا تردُّدٍ، فالمبيَّنُ في التَّحرير لازميَّةُ المعنى السماعيِّ من غيرِ تعرُّضٍ لوجودِه في المصدر الغيرِ الميميِّ من الثلاثيِّ. وأمّا الدليلُ فبيانُ وجودِهِ فيه لِيَثْبُتَ ملزومُه -وهو كونُه سماعيًّا- لامتناعِ الانفكاكِ، فلا مصادرةَ.

روح الشروح و«فَعْلَان» كذلك. و«فَعَلَان» بفتحتين. و«فَعَل» بفتح العين وحركات الفاء. و«فَعِل» بالفتح وكسر العين. و«فَعَلَة» بفتح العين وكسرها. و«فَعَال» بحركات الفاء. و«فَعَالة» كذلك. و«فَعَالية» بالفتح. و«فَعِيل» و«فَعُول» بفتح الفاء وضمّها. و«فُعُولة» بالضمّ. و«مَفْعَل» بحركات العين. و«مَفْعَل» بفتح العين وكسرها. و«فَاعِل» و«فَاعِلَة» و«مَفْعُول». وبناءُ المبالغة «تَفْعَال» بفتح التاء وكسرها، و«الفِعِّيلَى» بكسر الفاء وفتح اللام.

المطلوب ....

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





ومصدرُ غيرِ الثُّلاثيِّ قياسيٌّ، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) أمّا (مَصْدَرُ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ) من الرباعيّ المجرَّد والمزيدات (فَهُوَ قِيَاسِيٌّ) يجيء على سَنَنٍ واحدٍ كـ«الفَعْلَلَة» و«الفِعْلَال» من المجرَّد، و«الإِفْعَال» و«التَّفْعِيل» و«الإِنْفِعَال» و«الإِسْتِفْعَال» من المزيدات غيرَ أنّ «الإِفْعَالَ» و«الإِسْتِفْعَالَ» إذا بُنِيَا من الأجوف و«التَّفْعِيلَ» إذا بُنِيَ من الناقص يُعَلُّ حرفُ العلةِ منها ويُعَوَّضُ عنها التاءُ في الآخِر نحو إِجَابَة من أجوَب، واسْتِجَازَة من استجوَز، وتَسْلِيَة من سلّى. وأمّا نحوُ «كِلَّامًا» بكسر الكاف وتشديد اللام و«تِحِمَّالًا» بكسر التاء فَلُغَةُ أَهْلِ الْيَمَنِ. وأمّا «زَلْزَالًا» بفتح الزاي فَلِثِقَلِ مُضَاعَفِ الرُّبَاعِي والأفصحُ كسرُ الزاي.

المطلوب قوله: (ومصدرُ غيرِ الثلاثيّ قياسيّ) لعدم تعذُّرِ ضبطه؛ لأنَّ مصدرَه يصدُرُ على طريق واحد وضع في ألفاظ معلومة مقدَّرة، كالإفعال في باب أفعل، والإنفعال في باب إنفعل، والإستفعال في باب إستفعل ونحوِها من مزيد الثلاثيّ، وكالفعللة، والفعلال، والتفعلل، والإفعال والإفعنلال في الرباعيّ ومزيده. وأمّا كِلاّمًا بكسر الكاف، وقِتّالًا بكسر القاف، وتِحمَالًا بفتح الميم، وزَلْزَالًا بفتح الزاي الأولى من كلّم وقاتل وتحمّل وزلزل شاذٌّ فلا اعتدادَ به.

المنقود قوله: (ومصدر غير الثلاثيّ قياسيّ) أي مصدرُ غيرِ الثلاثيِّ المجرّدِ قياسيٌّ كالفعللة في فعلَلَ، والإفعال في أفعلَ، والإنفعال في إنفعلَ، والإستفعال في إستفعلَ، والتَّفعلل في تفعللَ وغيرها. فإن قلت: إنَّ المصنفَ بيَّنَ السماعيَّ بقوله: ونعني بالسماعي إلى آخره ولم يُبيِّن المقيسَ والمقيسَ عليه فما الوجهُ له؟ وما المقيسُ عليه ههنا؟ قلت: الجوابُ عنه ظاهرٌ على المتأمِّل. وقيل مصدرُ غيرِ الثلاثيِّ يجيءُ على سَنَن واحدٍ إلاّ في كلَّمَ يجيء كلاما، وفي قاتل قِتالا وقِيتالا، وفي زلزلَ زِلزالا وزَلزلة.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋



وإنْ كانَ ميميًّا فيُنْظَرُ في عينِ الفعلِ المضارعِ فإن كانَ مفتوحا أو مضمومـًا فالمصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ منه «مَفْعَلٌ» بفتحِ الميمِ والعينِ وسكونِ الفاءِ إلّا ما شَذَّ نحو المطلِعِ والمغرِبِ والمسجِدِ والمنسِكِ والمشرِقِ والمحزِرِ والمسكِنِ والمنبِتِ والمفرِقِ والمحشِرِ والمسقِطِ والمجمِعِ بكسرِ العينِ في الجميعِ وإن كان القياسُ الفتحَ،

إمعان الأنظار قوله: (**نحو المَطْلِع**) ليسَ غَرَضُه حَصْرَ ما شَذَّ؛ إذ منه مَحْمِدَةٌ ومَظِنَّةٌ وغيرُهما، ولذا أورَدَ لفظَ «نحو».

روح الشروح قوله: (**وَإِنْ كَانَ**) أي المصدرُ (**مِيمِيًّا، ف**) الضابطةُ فيه أنّه (**يُنْظَرُ فِي عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فَإِنْ كَانَ**) عينُه (**مَفْتُوحًا أَوْ مَضْمُومًا فَالْمَصْدَرُ**) الميميُّ (**وَ**) كذا اسمي (**الزَّمَان وَالْمَكَان مِنْهُ**) أي ممّا كان عينُه كذلك (**مَفْعَلٌ**) في الوزن (**بِفَتْحِ الْمِيمِ**) لِلْخِفَّةِ وكَثْرَةِ استعمالِهِ (**وَالْعَيْنِ**) أمّا مجيئُه بالفتح من مفتوح العين فللتَّوافق. وأمّا من مضموم العين مع أنّ في الضمّ توافقًا فلرفضهم مَفْعُلًا بالضمّ في كلامهم، ونحوُ مَكْرُم ومَعُونٍ من النوادر، واخْتِيرَ الفتحُ على الكسر؛ لِخَفَّتِهِ، (**وَسُكُونِ الْفَاءِ**) لدفع توالي أربع حركات، وأنّه قريب بسبب التوالي أعني الميمَ كمَفْتَح ومَشْرَب من المفتوح ومَدْخَل من المضموم (**إِلَّا مَا شَذَّ**) جيءَ بكسر العين (**نَحْوُ الْمَطْلِعِ وَالْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ وَالْمَسْجِدِ**) لموضع السجود، ثم جُعِلَ اسمًا لما بُنِيَ للعبادة سُجِدَ فيه أو لم يُسجَدْ. (**وَالْمَنْسِك**) بمعنى النُّسُك، وهو العبادة.

المطلوب قوله: (**فَإِنْ كَانَ**) المصدر (**مِيمِيًّا؛ فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ مَفْتُوحًا أَوْ مَضْمُومًا فَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مِنْهُ**) أي ممّا كان عينُ فعل مضارعه مفتوحًا أو مضمومًا (**عَلَى**) وزن (**مَفْعَلٍ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ وَسُكُونِ الْفَاءِ**) أمّا فتح الميم في المصدر فلخفّة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر، وبمفعول الفعل الزائد على الثلاثيّ على تقدير الضمّ. وأمّا فتحه في الزمان والمكان فلهذين الوجهين، ولتكونَ حركةُ العوض موافقة لحركة المعوَّض، تأمل. وأمّا فتحُ العين في كلّها فللخفّة.

وأمّا سكون الفاء فلئلاّ يلزمَ توالي أربع حركاتٍ متوالياتٍ في كلمة واحدة. وإنّما اختير الفاءُ لذلك؛ لأنّه لزم التوالي المذكور من الميم، ورفعُه بإسكانِ ما هو قريبٌ منه أولى من غيره،.....

المنقود قوله: (**فإن كان المصدر ميميا**) أي إن كان في أوّله ميمـًا زائدا فيُنظرُ في عينِ المضارعِ الثلاثيِّ، فإن كان عينُه مفتوحا أو مضموما فيجيءُ المصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ منه على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين وسكونِ الفاءِ كالمفتح والمنصر والمذهب لموضع الذّهاب والمقتل لزمان القتل والمشرب لموضع الشرب والمقام لموضع القيام.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح (وَالْمَجْزِر) لمكان الجزر، وهو نحرُ الإبل. (وَالْمَنْسِك، وَالْمَنْبِت، وَالْمَفْرِق) ومفرقُ الرأسِ وسطُه، سمّي به؛ لأنّه موضعُ فَرْقِ الشَّعر. (وَالْمَسْقِط) يقال هذا مسقطُ رأسي، أي موضعٌ وُلِدْتُ فيه. (وَالْمَحْشِر) لحشر الجمع. (وَالْمَجْمِع) فإنّ هذه الأسماءَ مَفْعِل (بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ) فيها (الْفَتْحَ) لأنّها من «يَفْعُلُ» بضمّ العين سوى المجمع، فإنّه من مفتوح العين. وقد جاء الفتحُ في بعضها، ومنه قراءة ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر، ٩٧/ ٥]، وقوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾ [الحج، ٢٢/ ٣٤]، و﴿حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف، ١٨/ ٦٠]. وقال سيبويه: إذا أريدَ بالمسجد موضعُ السجودِ فهو بالفتح لا غيرُ. ولم يذكر مَنْخِرًا؛ لقلة استعماله بفتح الميم بل بالكسر اتباعًا لكسر الخاء، فهو اسم لثقب الأنف. ولعلّ قولَه «نحو» إشارةٌ إلى أنّ ما شذَّ غيرُ منحصرٍ فيما ذُكِرَ منه نحو المحمِدة والمظنة. ووُجِدَ في بعض النُّسَخ: والْمَرْفِق، وهو من الرِّفق ضدّ العُنف.

المطلوب كالمفتح من «فتح يفتح» بفتح ما يقابل العينَ في الماضي والمضارع، والمعلم من «علم يعلم» بفتح ما يقابلها في المضارع ونحوِهما ممّا فتح عين فعل مضارعه، وكالمدخل من «دخل يدخل» بضمّ عين فعله في المضارع، والمحسن من «حسن يحسن» بضمّ عين فعله فيهما ونحوِهما ممّا كان عينُ فعل مضارعه مضمومًا، فإنّ هذه الأمثلة تصلَحُ للمصدر الميميّ والزمان والمكان. وقد يجيء المصدر الميميّ والزمان والمكان ممّا كان عينُ فعل مضارعه مفتوحًا على وزن مَفْعِلة بكسر العين، نحو مَحْمِدة من «حمد يحمد»، إلاّ أنّه لم يذكره لشذوذه، وهو داخل في قوله: (إِلَّا مَا شَذَّ) أي لا يجيء المصدر الميميّ والزمان والمكان على وزن مفعَل بفتح العين في بعض المواضع ممّا كان عينُ فعل مضارعه مفتوحًا أو مضمومًا بل يجيء بكسرها، لكن ذلك على الشذوذ، أي مخالف للقياس لا للاستعمال، وهو المراد منه ههنا.

المنقود قوله: (إلّا ما شذّ) أي خرجَ عن القياس نحو المطلِع لموضع الطلوع، والمغرِب لموضع الغُروبِ، والمشرِق لموضع الشرق، والمسجِد قيل بالفتح للمكان والزمان وبالكسر للبيت المبنيِّ للعبادة سواءٌ وقعَ فيه فعلٌ أو لا، والمنسِك لمكان النُّسُكِ وهو العبادة، والمجزِر لمكان الجزر وهو نَحْرُ الإبل، والمسكِن لمكان السكون، والمنبِت لموضع النبات، والمفرِق لوَسَطِ الرأس؛ لأنّه موضعُ مَفْرِق الشعرِ، والمسقِط لموضع السقوط، والمحشِر لموضع الحشر، والمجمِع لموضع الجمع، الكلُّ بكسر العين وإن كان القياسُ فيها الفتحَ؛ لأنّك كلّها من يَفْعُلُ بالضمِّ إلّا المجمعَ؛ فإنّه من يَفْعَلُ بالفتح.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (نَحْـوُ الْمَطْلِـعَ) بكسـر الـلام مـن طَلَـعَ يطلُـعُ بضـمّ عيـن الفعـل في المضـارع لمـكان طلـوع الشـمس وزمانـه، وهـو يصلَـح للمصـدر أيضًـا.

قولـه: (وَالْمَغْـرِبِ) بكسـر الـراء مـن غـرب يغـرُبُ بضـمّ عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان غـروب الشـمس وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَسْـجِدِ) بكسـر الجيـم مـن سَـجَدَ يَسْـجُدُ بضـم عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان السـجود وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ هـذا مذهـبُ غيرِ سـيبويه. وأمّـا مذهبُـه فالمسـجَد بفتـح الجيـم لا غيـر لـو أريـد بـه موضـع السـجود.

قولـه: (وَالْمَشْـرِقِ) بكسـر الـراء مـن شـرق يشـرُقُ بضـمِّ عيـنِ الفعـلِ في مضارعـه لمـكان شـروقِ الشـمسِ وزمانِـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَجْـزِرِ) بكسـر الـزاي مـن جـزر يجـزُرُ بضـمّ عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان جـزر الإبـل وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَسْـكِنِ) بكسـر الـكاف مـن سـكنَ يسـكُنُ بضـمِّ عيـن الفعـل في المضـارع لمـكان السـكون وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَنْبِـتِ) بكسـر البـاء مـن نبـت ينبُـت بضـمّ عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان النبـات وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَنْسِـكِ) بكسـر السـين مـن نسـك ينسُـك بضـمّ عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان النُّسُـك وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَفْـرِقِ) بكسـر الـراء مـن فـرق يفـرُق بضـم عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان الفـرق وسـط الـرأس وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

قولـه: (وَالْمَسْـقِطِ) بكسـر القـاف مـن سـقط يسـقُط بضـمّ عيـن الفعـل في مضارعـه لمـكان السـقوط وزمانـه وللمصـدر الميمـيّ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَالْمَحْشِرِ) بكسر الشين من حشر يحشُر بضمّ عين الفعل في مضارعه لمكان الحشر وزمانه وللمصدر الميميّ.

قوله: (وَالْمَرْفِقِ) بكسر الفاء من رفق يرفُقُ بضمٍّ عين الفعل في مضارعه لمكان الرفق وزمانه وللمصدر الميميّ.

قوله: (وَالْمَجْمِعِ) بكسر الميم من جمع يجمَع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع وزمانه وللمصدر الميميّ. ومنه المحمِدة بكسر الميم الثانية كما أشرنا له.

قوله: (بِكَسْرِ الْعَيْنِ) أي بكسر ما يقابل العينَ على وزن مفعِل بكسر العين (فِي الْجَمِيعِ) في هذه الأمثلة كما قلنا وإن كان القياسُ الفتحَ، إلاّ أنّه يجيء بالكسر على خلاف القياس. وقد رُوي الفتحُ في بعض هذه الأمثلة، وهو المنسك والمطلع والمغرب والمجمع. وأُجِيزَ في الكلّ قياسًا عليها. وإنّما لم يفرق بين المصدر الميميّ والزمان والمكان فيما إذا كان عينُ المضارع مفتوحًا أو مضمومًا، سواء كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ. أمّا على القياس فلما مرّ. وأمّا على الشذوذ فلوجودها كذلك بالاستقراء.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





والزمـانُ والمـكانُ منـه «مَفْعِـلٌ» بكسـرِ العيـنِ، هـذا في الصَّحيـحِ والأجـوَفِ والمضاعَـفِ والمهمـوزِ، ....

إعمان الأنظار قولـه: (**وَالْأَجْـوَفِ**) سـواءٌ كانَ مهمـوزَ الفـاءِ أو الـلامِ أو لا، وسـواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا. اعلـم أنّ المصـدرَ الميميَّ مـن الأجـوَفِ اليائيِّ يجيءُ على «مَفْعِـل» بالكسـرِ أيضًـا، لكـن على طريقِ الفرعيَّةِ لا الأصليّة كـ«مَنْخِـر»، فـلا يُسَـمّى شـاذًّا. وإنّمـا الشـاذُّ مـا جـاءَ علـى الأصالـة بالكسـر بـأن لا يجـوزَ غيرُ الكسـرِ كـالْمَجِيءِ وَالْمَحِيضِ.

قولـه: (**وَالْمُضَاعَـفِ**) سـواء كان معتـلَّ الفـاءِ أو لا، صـرح بـه في «المغـرب»، وسـواء كان مهمـوزَ الفـاءِ أو لا.

روح الشروح قولـه: (**وَالزَّمَـانُ وَالْمَـكَانُ مِنْـهُ**) أي مـن مكسـور العيـن علـى (**مَفْعِـلٍ بِكَسْـرِ الْعَيْـنِ**) كالمجلِـس، وذلـك للتوافـق في العيـن، وللإشـارة إلـى انحطـاط رتبـة «يفعِـل» بالكسـر بإيقـاع مخالفـة الزمـان والمـكان منـه للمصـدر.

قولـه: (**هَـذَا**) أي الحكـمُ المذكـور مـن اشـتراك المصـدر مـع الزمـان والمـكان فيمـا عيـنُ مضارعـه مفتـوحٌ أو مضمـومٌ، ومفارقتِـه عنهمـا فيمـا عيـنُ مضارعـه مكسـورٌ ليـس بمطلـق بـل (**فِـي الْفِعْـلِ الصَّحِيـحِ**) وقـد ذكـرت الأمثلـة منـه.

المطلوب قولـه: (**وَالزَّمَـانُ وَالْمَـكَانُ مِنْـهُ عَلَـى وَزْنِ مَفْعِـلٍ بِكَسْـرِ الْعَيْـنِ**) مـن هـذا البـاب. وإنمـا يفـرق بيـن المصـدر والزمـان والمـكان في هـذا البـاب لذلـك الوجـه؛ ليكـونَ حركـةُ عينهمـا موافقـةً لحركـة عيـنِ مضارعهمـا؛ لكونهمـا مأخوذيـن بخـلاف المصـدر، فأبقـى علـى الفتحـة لخفّتهـا.

قولـه: (**هَـذَا**) أي الأحـكامُ المذكـورة مـن أنّ المصـدرَ الميمـيَّ والزمـانَ والمـكان على وزن مفعَـل بفتـح الميـم والعيـن وسـكون الفـاء مـن الفعـل الـذي كان عيـنُ مضارعـه مفتوحًـا أو مضمومًـا. ولـو كان عينـه مكسـورًا على وزن مفعَـل بفتـح العيـن للمصـدر وعلـى وزن مفعِـل بالكسـر للمـكان والزمـان (**فِـي الْفِعْـلِ الصَّحِيـحِ**) أي السـالم مـن حـروف العلـة والهمـزة والتضعيـف، وقـد مَـرَّتْ أمثلتُهـا.

المنقود قولـه: (**هـذا**) أي كـونُ المصـدرِ والزمـانِ والمـكانِ علـى وزن مَفْعَـل بفتـح الميـم والعيـن مـن يفعَـلُ بالفتـح أو بالضـمّ، وكـونُ المصـدرِ علـى وزنِ مَفْعَـل بالفتـح أيضًـا مـن يَفْعِـلُ بالكسـر، والزمـانِ والمـكانِ منـه علـى وزن مَفْعِـل بالكسـر في الفعـل الصحيـح نحـو المفتـحِ والمنصـر والمضـرب، والأجـوَفِ نحـو المخـافِ والمقـال والمبـاع، والمضاعـفِ نحـو المعـضّ والممـدِّ والمفـرِّ، والمهمـوزِ نحـو المقـرأ والمـأكل والمـأزر، فالقيـاسُ هـو الفتـح للخفَّـةِ.





....

إمعان الأنظار قوله: (وَالْمَهْمُوزِ) أي غيرِ المعتلِّ الفاءِ واللامِ.

روح الشروح قوله: (وَ) الفعلِ (الْأَجْوَفِ) نحو مَقَالٍ من يَقُولُ، ومَخَافٍ من يَخَافُ للثلاثة، ومَبَاعٍ من يَبِيعُ للمصدر، ومَبِيع للزمان والمكان.

قوله: (وَالْمُضَاعَفِ) وإن كان معتلَّ الفاء نحو مَسَرٍّ من يَسُرُّ بالضم، ومَوَدٍّ من يَوَدُّ بالفتح للثلاثة، ومَفَرٍّ من يَفِرُّ بالكسر بفتح الفاء للمصدر، وكسرِها للزمان والمكان.

قوله: (وَالْمَهْمُوزِ) غير المثال والناقص نحو مَأْخَذ ومَآل بالفتح للثلاثة، ومَأْزَر من يَأْزِرُ بالكسر بفتح الزاي للمصدر، وبكسرِها للموضع.

المطلوب (وَالْأَجْوَفِ) أي ذكر تلك الأحكام المذكورة في الأجوف، وهو الذي خلا وسطُه من حروف الصحيح، وهو يأتي من ثلاثة أبنية:

الأول فَعَلَ يَفْعُلُ بضمّ العين في المضارع، نحو قال يقول، صام يصوم، فالمصدر الميميّ والزمان والمكان منه على وزن مفعَل بالفتح، نحو مَقال ومصان.

والثاني نحو فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في مضارعه، نحو خاف يخاف، وهاب يهاب، فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك، نحو مَخاف ومَهاب.

والثالث فَعَلَ يَفْعِلُ بكسر العين في مضارعه، نحو باع يبيع، وكال يكيل، فالمصدر منه كذلك نحو مَباع ومَكال، والزمانُ والمكان على مَفْعِل بكسر العين، نحو مَبيع ومَكيل بسكون الباء والكاف، ولو نُقلت حركة الياء فيهما إلى ما قبلهما على القاعدة المستمرّة يلتبس الزمانُ والمكان بالمفعول لفظًا أو إعجامًا، والفرق بالأصل، تأمل، والمطال للمصدر والزمان والمكان من طول يطول بضم عين فعله فيهما، فهو على الشذوذ ولا يعتدُّ به.

قوله: (وَالْمُضَاعَفِ) أي وكذا الأحكامُ المذكورة في المضاعف، وهو الذي كان عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ في الثلاثيّ، وهو يأتي من ثلاثة أبنية أيضًا:

الأَوَّلُ فعل يفعُلُ بضمِّ العين في مضارعه، نحو سرَّ يسُرُّ ومدَّ يمُدُّ، فالمصدر والزمان والمكان منه على وزن مفعَلٍ بالفتح، نحو مسَرٍّ وممَدٍّ. والأصلُ مَسْرَرٌ ومَمْدَدٌ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب والثاني فعل يفعَلُ بفتح العين في مضارعه، نحو عضَّ يعَضُّ وحسَّ يحسُّ، فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو مَعضّ ومحسّ، والأصل معضَضٌ ومحسَسٌ.

والثالث فعل يفعِلُ بكسر العين في مضارعه نحو فرَّ يفِرُّ وقرَّ يقرُّ، فالمصدر منه كذلك نحو مَفرّ ومَقرّ، وأصله مفرَرٌ ومقرَرٌ. أمّا المكانُ والزمان منه على وزن مفعِل بكسر العين نحو مفرر ومقرر. أمّا المحجَبُ والملبَبُ بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فَعُلَ يَفْعُلُ بضمّ العين فيهما فهو شاذٌّ.

قوله: (وَالْمَهْمُوزِ) أي وكذا الأحكامُ المذكورة في المهموز، وهو الذي أحدُ حروفه همزة، وهو يأتي من كلّ الأبواب كالصحيح. أمّا مهموزُ الفاء من الصحيح فيأتي من خمسة أبوابٍ، فالمصدرُ والزمان والمكان على وزنٍ واحدٍ في أربعة منها، وفي واحد منها على أوزان أُخَرَ سِوى المصدرِ. الأوّل منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ. والثاني من باب علم يعلم نحو أمن يأمن. والثالث من باب فتح يفتح نحو أهب يأهب. والرابع من باب حسن يحسن نحو أدب يأدب، فالمصدر والزمان والمكان من هذه الأبواب على مفعَل بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأهب ومأدب. وأمّا البابُ الذي مصدرُه على هذا الوزن لا زمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يأبق، فالمصدر منه على مفعَل بالفتح نحو مأبَق، والمكانُ والزمانُ منه على مفعِل بالكسر نحو مأبِق.

وأمّا مهموزُ العينِ منه فيأتي من أربعة أبواب، فالمصدرُ والزمان والمكان في ثلاثة منها على صيغة واحدة، وواحدٍ منها على صيغة أخرى سوى مصدره. الأوّلُ منها من باب فتح يفتح نحو سأل يسأل. والثاني من باب علم نحو سئم يسأم. والثالث من باب حسن نحو رؤف يرؤف، فالمصدرُ والزمان والمكان منه على مفعَل بالفتح نحو مسأل ومسأم ومرأف. وأمّا الباب الذي لا يجيء زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب يضرب نحو زأر يزئر، فالمصدر منه على مفعَل بالفتح نحو مزأر ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزئر

وأمّا مهموزُ اللام منه فيأتي من أربعة أيضًا: في ثلاثة منها إتّفقَ وزنُ المصدرِ والزمانِ والمكانِ، وواحدٍ منها إتّفقَ وزنُ مصدره لا زمانه ولا مكانه.الأوّل منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب والثاني من باب علم نحو ظمئ يظمأ. والثالث من باب حسن نحو جزؤ يجزؤ، فالمصدرُ والزمان والمكان منها على وزن مفعَل بالفتح نحو مَقرأ ومَظمأ ومجزأ. وأمّا البابُ الذي مصدره على هذا لا زمانه ولا مكانه فهو من باب ضرب نحو هنأ يهنئ، فمصدره على وزن مفعَل بالفتح نحو مَهنأ، وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهنئ.

وأمّا المهموزُ المضاعفُ فهو لا يُوجد في العين واللام، وفي الفاء يأتي من ثلاثة أبواب إتَّفقَ وزنُ المصدر والزمان والمكان في اثنين منها، وفي واحد منها إختلفَ وزنُ مصدره بوزن زمانه ومكانه. أمّا الأوَّلان فأحدُهما من باب نصر نحو أدَّ يؤُدُّ، وثانيهما من باب حسن نحو أزَّ يؤُزُّ، فالمصدرُ والزمان والمكان منه على مفعَل بالفتح نحو مَأَدّ ومَأَزّ، والأصلُ مأدَد ومأزَز. وأمّا الثالث فهو من باب ضرب نحو أَنَّ يَئِنُّ، فمصدرُه على مفعَل بالفتح أيضًا نحو مَأَنّ، والأصلُ مأنَنٌ، وزمانه ومكانه على مفعِل بالكسر نحو مَئِنّ، والأصلُ مأنِنٌ.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وأمّا في الناقِصِ فالمصدرُ والزمانُ والمكانُ منه «مَفْعَلٌ» بفتحِ الميمِ والعينِ من جميعِ الأبوابِ، وفي المعتَلِّ الفاءِ «مَفْعِلٌ» بكسرِ العينِ من جميعِ الأبوابِ، .....

إمعان الأنظار قوله: (وَأَمَّا فِي النَّاقِصِ) سواء كان مهموزَ الفاءِ أو العينِ أو لا، وسواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا.

قوله: (وَفِي الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ) أي غيرِ المضاعَفِ، سواءٌ كان مهموزَ العينِ أو اللامِ أو لا، بشرط كونِهِ واويًّا محذوفًا فاؤُهُ في مستقبله، وإن لم يُحْذَفْ فالمصدرُ الميميُّ بفتح العينِ والمكانُ والزمانُ بكسرها. وإن كان يائيًّا فحكمُه حكمُ الصحيحِ، صرَّح به صاحبُ «المغرب»، هذا هو القياسُ. وقد جاءَ شاذًّا بضمّ العين نحو «مَيْسُرٍ» وبفتحِهِ نحو «مَوْضَعٍ» على ما سَمِعَهُما الفرّاءُ.

روح الشروح قوله: (وَأَمَّا فِي النَّاقِصِ) أَوْرَدَ «أَمَّا»؛ لأنّه تفصيلُ حُكْمِ ما بَقِيَ مُجْمَلًا (فَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مِنْهُ مَفْعَلٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ وَسُكُونِ الْفَاءِ) إذ الكسرُ فيما قبلَ الواوِ يُفْضِي إلى القلب فيلتبس البناءُ، وفيما قبلَ الياءِ ثقيلٌ (مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ) أي سواء كان عينُ مضارعِه مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا نحو مَرْعى ومَرْمى ومَدْعا من يَرْعَى ويَرْمِي ويَدْعُو للمصدر والزمان والمكان.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا فِي النَّاقِصِ) وهو الذي يكون لامُه حرفَ علة، سواء كان من المضاعف أو من المهموز أو لا يكون منهما. (فَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مِنْهُ) أي من الناقص (عَلَى وَزْنِ مَفْعَلٍ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ) وسكون الفاء (مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ) أي سواء كان عينُ مضارعه مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا. وإنّما اختيرَ الفتحُ فيه دونَ الضمِّ والكسرِ؛ أمّا الضمُّ فلعدم وجود مَفْعُلٍ بضمّ العين في كلامهم. وأمّا الكسرُ فلئلّا يقعَ الاشتراكُ بين المتباينَيْنِ، وسنُبيِّنُه إن شاء الله تعالى، فاختيرَ الفتحُ مع أنّه أخفُّ الحركاتِ.

المنقود قوله: (أمّا في الناقص إلخ) أي المصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ يجيءُ من الناقص سواءٌ كان عينُ المضارعِ مفتوحًا أو مضموما أو مكسورًا على وزن مَفْعَل بفتح الميمِ والعينِ وسكونِ الفاء نحو المرعى والمرمى والمدعى. وإنّما لم يُكْسَرْ عينُ الزمانِ والمكانِ في مكسور العين منه؛ لئلّا يلزمَ توالي الكسرات في آخِر الكلمة الياءِ وكسرِ ما قبلها؛ لأنّه ثقيل.

قوله: (وأما في المعتلّ إلخ) أي المصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ يجيءُ من المعتلِّ الفاءِ مطلقا أي سواءٌ كان عينُه مفتوحا أو مضمومًا أو مكسورًا على مَفْعِل بكسر العينِ وفتح الميم وسكونِ الفاء كالموجِل والموجِه والموعِد، وإنَّما لم يُفْتَحْ عينُ المصدرِ في الكلِّ وعينُهما في المفتوح والمضموم منه؟ لئلّا يلزمَ الصعودُ من الأسفلِ -وهو الياء والواوُ- إلى الأعلى -وهو الفتح-؛ لأنّه ثقيلٌ بخلاف النُّزول.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَفِي مُعْتَلِّ الْفَاءِ) غيرِ المضاعفِ (مَفْعِلٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ) نحو مَوْجِل ومَوْجِه ومَوْعِد ومَيْسِر من يَوْجَلُ ويَوْجُهُ ويَعِد ويَيْسِرُ. وإنّما كُسِرَ العينُ في المثال أمّا في الواويّ فلأنّ الكسرَ مع الواو أخفُّ من الفتح معها؛ إذ المسافةُ بين الفتحةِ والواوِ منفرجةٌ. وأمّا في اليائيّ فالفتحُ بعد الياءِ كالصُّعودِ من السفل إلى العُلوّ، فيَثْقُلُ على اللسان. قال بعضُ الكُمَّلِ مجيءُ «مَفْعِل» بالكسر من المثال بشرط كونه واويًّا محذوفًا فاؤُه في مستقبله، وإن لم يحذف فالمصدرُ بفتح العين والزمانُ والمكانُ بكسرها، وإن كان يائيًّا فحكمُه حكمُ الصحيح، صرَّح به صاحبُ «المغرب» انتهى.

المطلوب وأمّا المضاعفُ الناقصُ الذي وجب الإدغامُ أو جاز في الثاني فهو اللفيفُ المقرونُ الذي عينُه ولامُه حرفُ علةٍ من جنس واحد، ولا يوجد هذا إلاّ في بابِ علم من الواويّ واليائيّ. أمّا من الواويّ فكقوِيَ يقوى، فإنَّه في الأصل قوِوَ يقوَوُ، قُلبتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً في الماضي؛ لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها كما في غُزِيَ مجهول غزا. وإنَّما لم يُدغم؛ لسبق مُوجِب القلب منه، ولئلّا يلزمَ حرفُ علة في مضارعه، تأمّل. ثم حُمِلَ مضارعُه على ماضيه في ذلك الإعلال، ثم قُلبتِ الياءُ المقلوبةُ ألفًا في مضارعه، فصار قوِيَ يقوى على وزن رضي يرضى، فالمصدرُ والمكانُ والزمانُ منه على وزن مَفْعَل بالفتح نحو مَقْوَوٍ على الأصل. وأمّا من اليائي فكحيي يحيى بالإظهار على الأصح، وحيّ يحيى بالإدغام على غيره. وإنّما لم يُدغم على الأصحّ؛ لئلّا يلزمَ ضمُّ حرفِ علة في مضارعه، فالمصدرُ والزمانُ والمكان على مَفْعَلٍ بالفتح أيضًا نحو محيا.

وأمّا المهموزُ الناقصُ فهو على نوعين: مهموز الفاء ومهموز العين. ولا يكون الناقصُ مهموزَ اللام، فمهموز الفاء الناقص يأتي من أربعة أبواب، إتّفقَ وزنُ المصدر والزمان والمكان فيها. الأوّل من باب نصر نحو أسَوَ يأسُوُ على الأصل. والثاني من باب فتح نحو أبى يأبى. والثالث من باب علم نحو أسى يأسى. والرابع من باب ضرب نحو أتى يأتي. فالمصدرُ والزمان والمكان في هذه الأبواب على مَفْعَلٍ بالفتح نحو مأسَوٍ ومأبيٍ ومأسَيٍ ومأتَيٍ. ومهموزُ العينِ الناقصُ يأتي من باب فتح فقط نحو نأى ينأى، فمصدره وزمانه ومكانه على مفعَل بالفتح نحو منأى.

وأمّا الناقصُ الغيرُ المضاعفِ والمهموز فهو يأتي من خمسة أبواب، إتّفق المصدرُ والزمان والمكان فيها. الأوّلُ من باب نصر نحو دعا يدعو. والثاني من باب ضرب نحو رمى يرمي.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب والثالث من باب فتح نحو رعى يرعى. والرابع من باب علم نحو بقي يبقى. والخامس من باب حسن يحسن نحو سرو يسرو. فالمصدر والزمان من هذه الأبواب على مَفْعَل بالفتح نحو مَدعَوٍ ومَرمَيٍ ومَرعَيٍ ومَبقَيٍ ومَسرَوٍ. وهذا على الأصل في الكلّ. أمّا على الإعلال ففي الواويّ نحو مَدعىً ومسراً، وفي اليائيّ نحو مرمى ومرعى ومبقى.

قوله: (**وَفِي مُعْتَلِّ الْفَاءِ**) وهو الذي كان فاءُ فعله حرفَ علة، سواء كان مضاعفًا أو مهموزًا أو لا يكون منهما، فيجيء المصدرُ والزمان والمكان منه على وزن (**مَفْعِلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ**) أي سواء كان عينُ مضارعه مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا. وإنَّما اختيرَ الكسرُ فيه دونَ الفتحِ والضمّ؛ أمّا الفتحُ فلئلاّ يقعَ الاشتراكُ بين المتباينَيْن أي بين الناقص والمثال. وذلك أنّ كلَّ واحدٍ منهما مباينٌ للآخر من حيث إنّ حرفَ العلة في الناقص في الآخر وفي المثال في الأوّل. وأمّا الضمُّ فلعدم وجود مَفعُل بضمّ العين في كلامهم، كما مرَّ.

أمّا المعتلُّ الفاءِ المضاعفُ فهو يأتي من باب علم فقط نحو ودّ يوَدّ، فالمصدرُ والزمان والمكان منه على مفعِل بالكسر نحو مَودّ، والأصلُ مودد، تأمّل.

وأمّا المعتلُّ الفاءِ المهموزُ فهو على نوعين: مهموز العين ومهموز اللام. ولا يجيء منه مهموزُ الفاء. فمهموز العين منه يأتي من بابين: الأوّلُ من باب ضرب، وهو من الواويّ نحو وأد يوئد. والثاني من باب علم، وهو من اليائيّ نحو يئس ييأس على أنّ الكسر فيه لغة، فالمصدر والزمان والمكان على مفعِل بالكسر نحو موئد وميئس. ومهموزُ اللام منه يأتي من ثلاثة أبواب: الأوّل من باب ضرب نحو جاء يجيء. والثاني من باب فتح نحو وطأ يطأ، وهو من باب ضرب في الأصل. وقيل من باب علم، والأوّل أصحّ. والثالث من باب حسن نحو وضؤ يوضؤ، فالزمانُ والمكان والمصدر من هذه الأبواب على مفعِل بالكسر نحو موجِئ وموضِئ وموطِئ.

وأمّا المعتلُّ الفاءِ غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتي من خمسة أبواب: الأوّلُ من باب ضرب نحو وعد يعد. والثاني من باب فتح نحو وضع يضع، وهو من باب ضرب في الأصل. والثالث من باب علم نحو وجل يوجل. والرابع من باب حسب نحو ورث يرث.

والخامس من باب حسن نحو وسم يسم، فالزمانُ والمكان والمصدر منها على مفعِل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل ومورث وموسم. وأمّا موجد من باب نصر فهو لغةٌ عامريّةٌ.

المنقود ....





واللَّفيفُ المقرونُ كالناقصِ، واللَّفيفُ المفروقُ كالمعتلِّ الفاءِ.

إمعان الأنظار قولـه: (وَاللَّفِيـفُ الْمَقْـرُونُ) سـواءٌ كانَ مهمـوزَ الفـاءِ أو لا. ويـدُلُّ علـى هـذا حُكْمُهـم علـى مـأوِي الإبـلِ بالكسـر أنّـه شـاذٌّ.

روح الشروح قولـه: (وَاللَّفِيـفُ الْمَقْـرُونُ كَالنَّاقِـصِ) في مجـيءِ الثلاثـةِ علـى «مَفْعَـل» بالفتـح نحـو مَطْـوىً مـن يَطْـوِي، ومَـأْوى مـن يَـأْوَى بالفتـح.

قولـه: (وَ) اللفيفُ (الْمَفْرُوقُ كَالْمُعْتَلِّ الْفَاءِ) في مجيء الثلاثة على «مَفْعِل» بالكسر نحو مَوْقًى مـن يَقِي بالكسر، ومَوْجًى مـن يَوْجَى بالفتح. ولـم يجيء اللفيفُ من «يَفْعُلُ» بالضـمّ؛ لثِقَلِهِ مع حرف العلة، ولئـلاّ يلـزمَ قلـبُ اليـاءِ واوًا؛ لأنّـه مهجـورٌ. اعلـم أنّ المفـروقَ يُشْـبِهُ المثـالَ والناقـصَ، فمنهـم مـن حَمَلَهُ علـى المثـال كالمصنِّف؛ إذ المنظورُ أوَّلًا فـاءُ الفعـلِ، فإلحاقُه بمـا يُناسِـبُه في الفـاءِ أولـى. ومنهـم مـن حَمَلَهُ علـى الناقص؛ ليطَّرِدَ بالمقرون، واختاره بعضُ الكُمَّلِ وذكَـرَ هنـا ضابطـةً، فقـال إنّ «مَفْعِـل» بالكسـر لمصـدر المثـال الـواويّ المحـذوفِ فـاؤُه في مسـتقبله وللزمـان والمـكان مـن المثـال الـواويّ، ومـن «يَفْعِلُ» بالكسـر إذا لـم يكـن معتـلَّ الـلام، وإنّ «مَفْعَـل» بالفتـح لغيـر مـا ذُكـر جميعًـا.

المطلوب قولـه: (وَاللَّفِيـفُ الْمَقْـرُونُ) وهـو الـذي يكـون عينُـه ولامـه حرفَـيْ علـةٍ لا مـن جنـس واحـد. وإن كانـا مـن جنـس واحـدٍ يُسـمّى اللفيـفَ المقـرونَ المضاعـفَ الناقـصَ، وقـد مـرَّ ذكـرُهُ (كَالنَّاقِـصِ) أي يكـون وزنُ مصـدره وزمانـه ومكانـه علـى وزن مَفْعَـلٍ بالفتـح، سـواء كان مهمـوزًا أو لا. وإن كان مهمـوزًا فهـو يوجـد مـن الفـاء لا غيـر. وهـو يـأتي مـن بـاب علـم فقـط نحـو أوي يـأوى، مصـدره وزمانـه ومكانـه مـأوى، والأصـلُ مـأوَيٌ علـى وزن مفعَـلٍ بالفتـح. وإن كان غيـرَ المهمـوز فهـو يـأتي مـن بابيـن فقـط: أحدهمـا مـن بـاب ضـرب نحـو طـوى يطـوى ونحـوه. وثانيهمـا مـن بـاب علـم نحـو قـوي يقـوى ونحـوه، فالمصـدرُ والزمـان والمـكان علـى وزن مفعَـل بالفتـح نحـو مطـوى ومقـوى، والأصـلُ مَطْـوَيٌ ومَقْـوَيٌ بتحريـك اليـاء. وإنّمـا حُمِـلَ اللفيـفُ المقـرونُ علـى الناقـص في ذلـك الحكـم؛ لأنّـه كالناقـص في كـونِ آخـرِه حـرفَ علـةٍ، فحُمِـلَ عليـه.

المنقود قولـه: (واللفيـف المقـرون كالناقـص) أي يجـيءُ المصـدرُ والزمـانُ والمـكانُ علـى مَفْعَـل بفتـح الميـم والعيـن وسـكونِ الفـاء مـن جميـع الأبـواب أي سـواءٌ كانَ عيـنُ المضـارعِ مفتوحـًا أو مضمومـا أو مكسـورًا كالمشـوى. وإنّمـا كان كالناقـص؛ لأنَّ الدليـلَ المذكـورَ في الناقـص دليـلٌ لـه ولـم يكـن كالأجـوف؛ لأنَّ عينَـه كالصحيـح لا يُعَـلُّ بخـلاف الأجـوف.

قولـه: (واللفيـف المفـروق كالمعتـلّ) أي المصـدرُ والزمـانُ والمـكانُ يجـيءُ مـن جميـع الأبـواب علـى





....

إمعان الأنظار قوله: (وَاللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ إِلَى آخِرِهِ) هذا عندَ المصنِّفِ. وقد نَقَلَ التفتازانيُّ عن بعضِ المتأخِّرين التَّصريحَ بأنَّ حكمَه كالنَّاقص، وفُهِمَ من كلامِ الجوهريِّ أيضًا. وفي كلامِ صاحبِ «المفتاح» إيماءٌ إليه، وأنّ اعتبارَهم بلامِ الفعلِ في أمثالِ هذا الحكمِ يُؤيِّدُه، ولأنَّ كونَ حُكْمِ «طَوَى» مثلَ «رَمَى» يُرَجِّحُه. وأيضًا دليلُ النَّاقصِ يَقْتَضِي الحَمْلَ عليه، وإن شِئْتَ ضَبْطَ هذا المقامِ بحيثُ يتَّضِحُ لك المرام فاستمِعْ ما يُتْلى عليكَ من الكلام، حتى يُشارَ إليك ببنانِ الأنام.

اعلم أنّ قياسَ المصدرِ الميميِّ واسمَي الزمانِ والمكانِ من الثلاثيِّ المجرَّدِ مُنْحَصِرٌ على وزنين:

[١.] مَفْعِل بالكسر، وهو لمصدرِ الثلاثيِّ الواويِّ المحذوفِ فاؤه في مستقبله، وللزمانِ والمكانِ من المثالِ الواويِّ من «يَفْعِلُ» بالكسر إذا لم يكُنْ مُعتَلَّ اللامِ.

[٢.] ومَفْعَل بالفتح، وهو لغيرِ ما ذُكِرَ جميعًا، فاحفَظْ هذا الضَّبْطَ يَنْفَعْكَ في المرام، فإنّه غيرُ موجودٍ في كُتُبِ الأنام؛ لأنّه من مَزالِقِ الأقدام، وقد ضَلَّ عنه أكثَرُ الأَقْوَامِ.

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَالْمَفْرُوقُ) أي فاللفيفُ المفروقُ وهو الذي كان فاؤه ولامُه حرفَيْ علةٍ (كَالْمُعْتَلِّ الْفَاءِ) أي يكون مصدرُه وزمانه ومكانه على مفعِلٍ بالكسر كالمعتلّ، سواء كان مهموزًا أو لا. أمّا كونه مهموزًا فيوجد في العين فقط، وهو يأتي من باب علم فقط نحو وئي يوأي، فمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعِل بالكسر نحو مَوئِي. وأمّا كونُه غيرَ مهموز فيوجد في ثلاثة أبواب فقط: أحدها من باب ضرب نحو وقى يقي. والثاني من باب علم نحو وجئ يوجأ. والثالث من باب حسب نحو ولي يلي. فالمصدرُ والزمان والمكان منها على وزن مَفْعِلٍ بالكسر نحو مَوقِي ومَوجِي ومَولِي. وإنّما حُمِلَ اللفيفُ المفروقُ على المعتلِّ الفاءِ في ذلك الحكم؛ لأنّه كالمعتلِّ في كون أوَّلِهِ حرفَ علةٍ، وكالناقص في كون آخره حرفَ علةٍ، فحمله البعضُ في ذلك الحكم على المعتلِّ الفاء نظرًا إلى ذلك، ومنهم الشيخُ، والبعضُ الآخَرُ على الناقص نظرًا إلى ذلك، ومنهم شارحُ «المراح».

المنقود مَفْعِل بكسر العين أبداً كما جاء في المعتلِّ الفاءِ كذا كالموقى والموجى، وإنّما كان كالمعتلِّ الفاءِ؛ لكون دليلِهما واحداً ولم يكن كالناقص؛ لأنَّ الصُّعودَ أثقلُ من ذلك التوالي.

واعلم أنَّ تاءَ التأنيثِ قد تدخُلُ على بعض الزمانِ والمكانِ على الشُّذوذ للمبالغة كالمظنَّة والمقبرة والمشرقة. ويقالُ أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومأسَدَةٌ ومذأبةٌ ومَحَيَّةٌ للمكان الذي يكثُرُ فيه السَّبُعُ والأسدُ والذِّئبُ والحيَّةُ. ولا يأتي من الثَّعلب والعقرب بل يقال أرضٌ كثيرة الثعالب.





[مصدرُ الثلاثيِّ المزيدِ فيه]

وإنْ كان الفعلُ زائداً على الثُّلاثيِّ فالمصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ والمفعولُ من كلِّ بابٍ يكونُ على وزنِ مُضارعِ مجهولِ ذلك البابِ إلاّ أنَّك تُبْدِلُ حرفَ المضارعةِ بالميمِ المضمومةِ والفاعلُ منه بكسرِ العينِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرغَ المصنِّفُ من المصدرِ الثلاثيِّ قال: (وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ زَائِدًا عَلَى الثُّلَاثِيِّ) سواءٌ كان رباعيًّا مجرَّدًا أو من المزيدات (فَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، وَ) كذا اسمُ (الْمَفْعُولِ مِنْ كُلِّ بَابٍ) زائدٍ على الثلاثيّ (يَكُونُ عَلَى وَزْنِ مُضَارِعِ مَجْهُولِ ذَلِكَ الْبَابِ، إِلَّا أَنَّكَ) أي لكنّ الفرقَ أنَّك (تُبَدِّلُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ بِالْمِيمِ الْمَضْمُومَةِ) تَشْتَرِكُ صيغةُ الزمانِ والمكانِ والمصدرِ الميميّ مع اسم المفعول فيما فوقَ الثلاثيّ للاختصار في كثير الحروف ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في أن لا يكونَ عُمْدةً وفي أن يتعلَّقَ به الفعلُ، والمصدرُ يُشارِكهما في الثلاثيّ غالبًا، فكذا فيما فوقه نحو مُدَحْرَجٍ ومُكْرَمٍ ومُسْتَخْرَجٍ لكلٍّ من المفعول والزمان والمكان والمصدر غيرَ أنّ المفعولَ من اللازم يأتي بزيادة حرفِ الجرِّ في آخره دون قرائنه نحو مُدَحْرَج به. وهذا الفرقُ لكونه الخارجَ عن الوزن لم يتعرَّضْ له الإمامُ.

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ زَائِدًا عَلَى الثُّلَاثِيِّ) سواء كان رباعيًّا مجردًا أو مزيدًا مُلحَقًا كان أو موازنًا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، وسواء كان من الثلاثيّ أو الرباعيّ، وسواء كان الفعلُ صحيحًا أو مهموزًا أو مضاعفًا أو معتلًّا أو لازمًا أو متعدّيًا.

المنقود قوله: (وإن كان الفعل زائدا على الثلاثيّ) هذا شروعٌ إلى كيفيَّة اسمِ الزمان والمكان والمصدرِ الميميّ والمفعولِ في الرباعيّ المجرّد والمزيدِ الرباعيّ والمزيدِ الثلاثيّ، فذلك أنّ الفعلَ إذا كان زائدا على الثلاثيّ المجرَّد فالمصدرُ الميميُّ والزمان والمكان والمفعولُ من كلِّ بابٍ رُباعيّا كان أو خُماسيّا أو سُداسيّا يكونُ على وزنِ مضارعِ مجهول ذلك البابِ من غير فرقٍ إلاّ أنّ حرفَ المضارعة تُحذَفُ وتُوضَعُ الميمُ المضمومةُ موضعَها، فاختير الميمُ؛ لتعذُّر حرفِ العلّة، وقربِ الميمِ من الواو في كونهما شفويّةً كالمدحرجِ في يُدَحْرِجُ، والمكرمِ في يُكْرِمُ، والمستخرجِ في يَسْتَخْرِجُ. وإنّما حُمِلَ الزمانُ والمكانُ على المفعولِ؛ لاشتراكها في المفعوليَّة، والمصدر يشتركهما في بعض الثلاثيِّ المجرَّدِ. وقيل: اسم الزمان والمكان ممّا زاد على ثلاثة أحرف كاسم المفعول؛ لتعذُّر بنائه كالمدخل والمقام.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) أمّا (الْفَاعِلُ مِنْهُ) أي من الزائدِ على الثلاثة فلا يَشْتَرِكُ معها بل هو (بِكَسْرِ الْعَيْنِ) أي بكسرِ ما قبلَ الأخيرِ الذي هو عينٌ في الثلاثيِّ. وذلك لأنَّ الفاعلَ مأخوذٌ من معلومِ المضارعِ وهو بكسر ما قبلَ الآخِرِ فيما فوقَ الثلاثيِّ.

المطلوب قوله: (فَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ وَالزَّمَان وَالْمَكَانُ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ كُلِّ بَابٍ) أي سواء كان عينُ مضارعه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا،

(يَكُونُ عَلَى وَزْنِ مُضَارِعٍ مَجْهُولِ ذَلِكَ الْبَابِ إِلَّا أَنَّكَ) أي إلاّ أنّ الفرقَ بينهما عندك أنْ (تُبَدِّلَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ بِالْمِيمِ الْمَضْمُومَةِ) فصارت صيغةُ كلِّ واحدٍ منها على صيغة اسم المفعول؛ لأنَّ الفعلَ يقعُ في كلّ واحدٍ منها، فصار كلُّ واحدٍ منها محلاّ للفعل، فشابهَ كلُّ واحدٍ منها اسمَ المفعول، فصارت صيغتُها على صيغة اسم المفعول.

وأمّا المصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكانُ والمفعولُ من الفعل الرباعيِّ المجرّد الصحيحِ غيرِ المضاعفِ والمهموزِ فنحو مُدَحْرَجٍ بفتح الراء من المتعدّي،....................................

المنقود قوله: (والفاعل منه إلخ) أي من غير الثلاثيِّ المجرَّدِ يكونُ على مُفْعِلٍ بكسر ما قبلَ الآخِرِ وضمِّ الميم، وإنّما كُسِرَ ما قبلَ الآخِرِ؛ للفرق بينهما، والفتحُ لما هو كثيرُ المعنى أولى نحو مكرم ومدحرج وغيرِهما. فإن قلت: إنَّ المصنِّفَ لِمَ لم يَذكر اسمَ الآلةِ معَ أنَّه مذكورٌ في غيره؟ قلت: وجهُه ظاهرٌ على المتأمِّل.

واعلم أنَّ اسمَ الآلةِ هو اسمٌ مشتقٌّ من يفعلُ للآلة أي هو ما يُعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ؛ لوصولِ الأثرِ إليه. وهو يكونُ على ثلاثة أنواع نحو مِفْعَل بكسر الميم كمِحْلب، ومِفْعال كمفتاح، ومِفْعلة كمِكْسحة، وإنَّما كُسِرَتِ الميمُ؛ للفرق بينه وبين الموضع، ولم يُجعل عكسًا؛ للإلتباس، وشذَّ مُدْهُن ومُسْعُط مُدُقٌّ بضمتين، وجاء مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ بكسر الميم على القياس. وقيل: المفعل للموضع، والمفعل للآلة، والفَعلة للمرَّة، والفِعْلة للحالة، أي لبناءِ النوعِ.

واعلم أنَّ بناءَ المرَّةِ من مصدرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ على فَعْلَةٍ بالفتح نحو ضربتُ ضَرْبَةً، وقُمْتُ قَوْمَةً، ومن غير الثلاثيِّ على إعطاءةٍ وانطلاقةٍ بزيادة الهاءِ إلّا ما فيه تاءُ التأنيثِ من الثلاثيِّ والرباعيِّ فالوصفُ فيه بالواحدة واجبٌ نحو رحمةٍ ومقاتلةٍ ودحرجةٍ نحو رحمتُهُ رحمةً واحدةً، وقاتلته مقاتلةً واحدةً، ودحرجتُهُ دحرجةً واحدةً.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ومُدَرْبَحٍ بفتح الباء من اللازم للمصدر والزمان والمكان، ومُدربَح به للمفعول؛ لأنّه لا يجيء اسمُ المفعول من اللازم إلّا بواسطة حرف الجرّ، سواء كان ثلاثيًّا أو زائدًا، ولهذا قال الزّنجانيّ «وبحرف الجرّ في الكلّ»، فكان يلزمُ على الشيخ أن يُشِيرَ إلى هذا. وأمّا المصدرُ من المضاعفِ منه فنحو مُزلزل ومُزلزل به من اللازم، ومُحَبْحَب من مضاعفه من المتعدّي. ولا يجيء المهموزُ منه أيضًا مطلقًا. وأمّا من المعتلّ فنحو مُوَسْوَس متعديًا، ولا يجيء لازمًا. وأمّا من ملحقاته فنحو مُجلبَب من المتعدّي، ومُحوقَل ومُحوقَل به من اللازم، ولا يجيءُ منها أي من الملحقات مضاعفٌ ولا معتلٌّ ولا مهموزٌ مطلقًا بنسبة ثلاثيّها، فخرج الجوابُ عن الاعتراض بمثل قردد وهرول وكذا فاؤه. وكذا الحكم في كلّ المزيدات.

وأمّا الرباعيُّ المزيدُ على الثلاثيِّ المجرَّدِ فنحو مُكرَم ومُفرَّح ومُقاتَل من المتعدّي، ومُجْرَب ومُجْرَب به من أجربَ لازمًا، ومُموَّت ومُموَّت به من مَوَّتَ الإبلُ لازمًا، ولا يجيء اللازمُ من المفاعلة. وأمّا من مضاعفه فنحو مُعَدّ، والأصلُ مُعْدَدٌ من أعدَدَ، ومُجبَّب من جبَّب، ومُحادّ من حادَدَ. وأمّا من مثاله فنحو مُوعَد من أوعد، ومورّم من ورّم، ومُوَئَّب من وأّب. وأمّا من أجوفه فنحو مُجابٍ فالأصلُ مجوَبٌ من أجوب، ومُقَوّل من قوّل، ومجاوَب من جاوب. وأمّا من ناقصه فنحو مُعطِى من أعطى، ومُسمّى من سمّى، ومُجابى من جابي. وأمّا من مهموز الفاء فنحو مؤدَّم من أدّم، ومؤوَّل من أوّل، ومؤاخذ من آخَذَ. وأمّا من المهموز العين فنحو مُسْأرٍ من أسْأرَ، ومُرأَّسٍ من رأّسَ، ومُوَأّلٍ من وَأّل. وأمّا من المهموز اللام فنحو مُبدأ من أبدأ، ومُبوَّأ من بوّأ، ومُفاجأ من فاجأ. وأمّا من اللفيف المقرون فنحو مُرْوى من أروَوَ، فالأصلُ مُرْوَوٌ بالواوين، ومن اليائيّ مُحْي من أحيا، فالأصلُ محيَيٌ. وإنّما لم يعمل عمل الإدغام فيهما؛ لسبق عمل القلب منه، ومَقْوى من قَوِوَ، فالأصلُ مَقوَوٌ بالواوين، قلبتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها كما مرَّ، هذا في مجرَّده. ومن اليائيّ محي من حيى. وإنما لم يعمل عمل الإدغام فيهما كما مرَّ؛ لامتناعه هنا؛ لأنّ الواو الأولى والياء الأولى مدغم فيهما، ومُساوى من ساوى. وأمّا من اللفيف المفروق فنحو مُولى من أولى، ومُولّى من ولّى، ومُوافى من وافى، قلبتِ الياءُ في كلّها ألفًا؛ لوجود موجِب القلب.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا من الخماسيّ المزيد على الثلاثيّ إمّا من الإنفعال نحو مُنقطَع ومُنقطَع به من إنقطع لازمًا. ولا يجيء منه المتعدّي. وإمّا من الإفتعال نحو مختير من إختير متعديًا؛ لأنّه بمعنى إتخذ، ومُحتقَر ومُحتقَر به من إحتقر لازمًا. وإمّا من الإفعلال نحو محمرَر ومحمرَر به بلا إدغام من إحمرَرَ لازمًا. ولا يجيء منه المتعدّي. وإمّا من التفعّل نحو متكسَّر ومتكسَّر به من تكسَّر لازمًا، ومتقسَّم من تقسَّم متعديًا. وإمّا من التفاعل نحو متباعد عنه من تباعد لازمًا، ومتنازع من تنازعنا الحديثَ متعديًا. وإمّا من مضاعفها نحو مُنصبَب ومنصبب فيه بلا إدغام من الإنفعلال لازمًا. ولا يجيء منه المتعدّي، ومعتدَد بلا إدغام من الإفتعال متعدّيًا. ولا يجيء منه اللازمُ، ومُتجبب من التفعّل متعديًا، ولا يجيء منه اللازمُ، ومتجابب بلا إدغام من التفاعل متعديًا، ولا يجيء منه اللازمُ. ولا يجيء المضاعفُ من الإفعلال. وإمّا من مثالها نحو متَّصل من الإفتعال، فالأصلُ مُوتصَل، قُلبتِ الواوُ تاءً، ثم أدغم التاءُ في التاء، ومتوكل من التفعّل، ومتواجب من التفاعل. وهذه الأمثلةُ كلُّها من المتعدّي. ولا يجيء اللازمُ منها مثالًا، ولا يجيء المثالُ من الإنفعال والإفعلال. وإمّا من أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بلا قلب من الإنفعال لازمًا لا متعديًا، ومختير بلا قلب من الإنفعال متعديًا لا لازمًا، ومعورّ ومعورّ به من الواويّ، ومبيَضّ ومبيَضّ به من اليائيّ من الإفعلال لازمًا لا متعديًا، ومتزوَّد من التفعّل متعديًا لا لازمًا، ومتجاوب ومتجاوب عنه من التفاعل لازمًا لا متعديًا. وإمّا من ناقصها نحو منقضى ومنقضى عنه من الإنفعال لازمًا لا متعديًا، ومنتجى من الإفتعال متعديًا لا لازمًا، ومُرْعَوّ ومُرْعَوّ عنه من الإفعلال لازمًا لا متعديًا، ومُتلقى من التفعّل متعديًا لا لازمًا، ومُتفادى من التفاعل متعديًا لا لازمًا. وإمّا من لفيف مقرونها نحو منزوى ومنزوى به من الإنفعال لازمًا لا متعديًا، ومحتوى ومحتوى به من الإفتعال لازمًا لا متعديًا. ولا يجيء اللفيفُ من الإفعلال مطلقًا. وأمّا كون مرعوى لفيفًا منه فمزيَّف. وكذا لا يجيء اللفيفُ من التفاعل مطلقًا، ومقتوى من التفعّل متعديًا لا لازمًا. وإمّا من اللفيف المفروق نحو متولّى من التفعّل متعديًا لا لازمًا. ولا يجيء ذلك مما سواه.

وأمّا من الخماسيّ المزيد على الرباعيّ فنحو متدحرج ومتدحرج به لازمًا لا متعديًا. ولا يجيء منه الوجوهُ التي ذكرتها في المزيد الثلاثيّ سوى المعتلِّ المضاعف،

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب نحو متوسوس متعديًا لا لازمًا أو غيره، نحو متزلزل ومتزلزل به لازمًا لا متعديًا. وأمّا من ملحقاته فنحو متجورب متعديًا لا لازمًا، ومتشيطن متعديًا لا لازمًا، ومترهوك ومترهوك به لازمًا لا متعديًا، ومُتمسكن متعديًا لا لازمًا، ومتجلبب متعديًا لا لازمًا.

وأمّا من السُّداسيِّ المزيد على الثلاثيِّ فنحو مُستخرَج متعديًا، ومُستحجَر ومُستحجَر به لازمًا من الإستفعال، ونحو مُعْشَوشب ومُعْشَوشب به لازمًا من الإفعيعال، ونحو مجلوَّذ ومجلوَّذ به لازمًا من الإفعوّال، ونحو مُقْعَنسس ومُقْعَنسس به لازمًا من الإفعنلال، ونحو مُسْلنقى ومُسْلنقى عليه لازمًا، ومُغْرَندى ومُسْرندى متعدِّيَين من الإفعنلاء، ونحو محمارّ ومحمارّ به لازمًا من الإفعيلال. ولا يجيء من الوجوه التي ذكرناها في الخماسيّ المزيد على الثلاثي منها سوى الإفعيلاء والإستفعال. وأمّا من الإفعيلاء فيجيء منه الناقصُ لا غيره، نحو مُعْرَورى متعديًا. وأمّا من الإستفعال فيجيء منه المضاعفُ نحو مُستقرَر ومُستقرَر به بلا إدغام لازمًا، ومُستجبَب بلا إدغام متعديًا، والمهموزُ الفاءِ نحو مستأثر، والمهموزُ العينِ نحو مستلئم، والمهموزُ اللامِ نحو مستهزئ، والمثالُ نحو مُستوجب، والأجوفُ نحو مستخوف بلا قلبٍ فيهما. والناقصُ نحو مُستهدى، واللفيفُ المقرونُ نحو مُستهوى، واللفيفُ المفروقُ نحو مُستولى. وكلُّ هذه الوجوه من المتعدّي لا اللازم.

وأمّا من السداسيِّ المزيدِ فيه على الرباعيِّ فنحو مُحرنجم ومحرنجم به لازمًا، ومُقْشَعْرَر ومُقشعرَر به بلا إدغام لازمًا. ولا يجيء منهما الوجوهُ التي ذكرناها في الثلاثيّ؛ لتعذّر الوجوه. وكلُّ ما ذكرناه من القيود والوجوه لهذه الأبواب من قولنا فالمصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول إلى هنا مذكورةٌ في نزهة الظرفاء، بعضُها مصرَّح به وبعضُها مفهوم. وإنما قيَّدْنا عدمَ الإدغامِ والقلبِ في بعض هذه الوجوه؛ لأنّه لو أُدْغِمَ في موضعِ الإدغام وقُلِبَ في موضع القلب إشتركَ الفاعلُ في اللفظ مع المفعول والزمانِ والمكانِ والمصدر الميميِّ.

قوله: (**وَأَمَّا الْفَاعِلُ مِنْهُ**) أي من الفعل الزائد على الثلاثيِّ على التفصيل المذكور (**بِكَسْرِ الْعَيْنِ**) أي لو كُسِرَ عينُ الفعل من الأمثلة المشتركة بين هذه الأربعة خُصَّت للفاعل.

المنقود ....





[الماضي]

وأمّا الماضي فلا يَخْلُو من أنْ يكونَ الفعلُ مَعْروفًا أو مَجْهولاً،....................

إمعان الأنظار قوله: (**مَعْرُوفًا وَمَجْهُولًا**) اعلم أنَّ تسميةَ الفعلِ معروفًا ومجهولًا وغائبًا ومخاطبًا ومتكلِّمًا مجازٌ لغويٌّ من قبيلِ إطلاقِ اسمِ اللاّزمِ -وهو الفاعلُ ههنا- على الملزومِ -وهو الفعلُ-.

روح الشروح ولما فرغَ من بحثِ المصدرِ شَرَعَ في ذِكْرِ وُجُوهِ المشتقِّ منه على الترتيب السابقِ فقال: (**وَأَمَّا الْمَاضِي**) ثلاثيًّا أو زائدًا عليه، وهو فعلٌ دالٌّ بالوضعِ على معنىً وُجِدَ قبلَ الإخبارِ، (**فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ**) يعني الحدثَ الدالَّ عليه جزئياتُ الماضي (**مَعْرُوفًا**) بأنْ يُسْنَدَ إلى فاعلٍ معلومٍ (**أَوْ مَجْهُولًا**) بأنْ يُسْنَدَ إلى فاعلٍ مجهولٍ، ووصفُ الفعلِ بكونه معلومًا أو مجهولًا وكذا بكونه غائبًا ومخاطبًا ومتكلِّمًا مجازٌ باعتبارِ وصفِ فاعلِه.

المطلوب قوله: (**وَأَمَّا الْمَاضِي**) سواء كان ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو مزيدًا عليهما، وسواء كان لازمًا أو متعديًا، وسواء كان صحيحًا أو معتلًّا أو مضاعفًا أو مهموزًا (**فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ**) لفظُ الفعلِ بغيرِ ضميرٍ يرجعُ إلى الماضي مستدركٌ، فالأولى أن يتركَه أو يذكرَه بالضمير (**مَعْرُوفًا**) أي معلومًا أو مبنيًّا للفاعلِ، وهو ما يُسمّى فاعلُه (**أَوْ مَجْهُولًا**) أي غيرَ معلومٍ أو غيرَ مبنيٍّ للفاعلِ؛ بل هو مبنيٌّ للمفعولِ، وهو ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

المنقود قوله: (**وأمّا الماضي فلا يخلو إلخ**) قَدَّمَ الماضيَ على المضارعِ والأمرِ؛ لوجهين: الأَوَّلُ أنَّه مقدَّمٌ عليهما طبعًا فقُدِّمَ وضعًا؛ ليكونَ الوضعُ مُطابِقًا للطَّبْعِ. والثاني أنّه أصلٌ بالنسبة إليهما؛ لأنَّ المضارعَ مأخوذٌ منه؛ فإنَّه هو الماضي في الأصلِ، ثم بزيادة حروفِ «أنيتَ» صارَ مُضارعًا، والأمرُ والنهيُ وغيرُهما مأخوذان من المضارع.

فإن قلت: إنَّ المصنّف رحمة الله عليه لِمَ لم يُعَرِّفْه أوّلاً حتى لا يلزمَ طلبُ المجهولِ المطلقِ كما عرَّفَه غيرُه؟ قلت: لظهوره وللاختصارِ، وقيل في بعض المختصراتِ: الماضي هو الذي دَلَّ على معنىً وُجِدَ في الزمان الماضي بالوضع. وقيل وفيه نَظَرٌ بوجوه ثلاثة: الأوّلُ أنَّه تعريفُ الشيءِ بنفسه، وهو غيرُ جائزٍ، الثاني أنَّه صادقٌ على الجحد نحو لم يضرب مع أنَّه ليس بماضٍ، والثالثُ أنَّه ليس بصادقٍ على مثل إنْ ضربتَ ضربتُ مع أنّه ماضٍ، فلا يكون هذا التعريفُ مُطَّرِدًا، ومُنْعَكِسًا؛ فأجيبَ عن الأوّل أنَّ المرادَ من قوله «في الزمان الماضي» اللغويُّ، ومن الأوَّل الصناعيُّ فعرَّفَ الماضيَ الاصطلاحيَّ بالماضي اللغويِّ فلا يلزم تعريفُ الشيءِ بنفسه. والجوابُ عن الثاني هو أنّ المرادَ من الدلالةِ دلالةٌ وضعيَّةٌ،.....................................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فدلالةُ «لم يضرب» على الماضي بواسطة «لم»، ودلالةُ إن ضربتَ ضربتُ على المستقبل بواسطة «إنْ»، وقيل: الماضي ما دلَّ على زمانٍ قبلَ زمانِ إخبارك، وهذا أيضًا يكونُ منظورًا فيه بالنظرين الأخيرَيْنِ. ثمّ الماضي إنْ كان معلوما يكون آخرُه مبنيّا على الحركة؛ لفواتِ مُوجِبِ الإعرابِ أي لا يَقَعُ فاعلا ومفعولا. ولم يكن على السُّكون مع أنَّ الأصلَ في البناء السكونُ؛ لمشابهته الاسمَ والمضارعَ في وقوعه صفةً للنكرة نحو مررتُ برجلٍ ضربَ أو يضربُ، وكان على الفتحة؛ للخفَّة أو لأنّه أخُ السكون؛ لأنّها جزءُ الألفِ، ولم يُعْرَبْ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل لم يأخذ منه العملَ بخلاف المستقبل؛ لأنّ اسمَ الفاعل أخَذَ منه العملَ، فأُعْطِيَ الإعرابُ له عِوَضًا؛ لكثرة مشابهتِه. فالحاصلُ أنَّ الماضيَ بُنِيَ على الحركة؛ لقلّةِ مشابهته له والمضارعَ يعربُ؛ لكثرة مشابهته له، والأمرَ بُني على السكون؛ لعدم مشابهته له. والماضي يكونُ مفتوحا في الواحد مذكرًا كان نحو نصر أو مؤنثًا نحو نصرت، والتثنيةِ مذكَّرا كان نحو نصرا أو مؤنثا نحو نصرتا، ويكونُ مبنيّا على الضمِّ في جَمْعِ المذكَّرِ الغائبِ؛ لأجل الواوِ والمدّةِ نحو نَصَرُوا، ويكونُ مبنيّا على السكون في البواقي من جميع الأبواب الثلاثيَّة والرباعيّة والخماسيّة والسداسيّة؛ لئلّا يلزمَ أربعُ حركاتٍ مُتوالياتٍ، وتعيَّنَ ذلك الحرفُ بالسكون؛ لكونه مُجاوِرًا لما يلزمُ منه تلك الحركاتُ وهي جمعُ المؤنثِ الغائبِ نحو ينصرنَ، وخطابُ المذكَّرِ نحو نصرتَ نصرتُما نصرتُم، وخطابُ الإناثِ نحو نصرتِ نصرتُما نصرتنَّ، والمتكلِّمُ نحو نصرتُ نصرنا، ويُقاس على هذا أفْعَلَ وفَعْلَلَ وفَعَّلَ وتفعَّلَ وإفعوعَلَ وافعالَّ وافعنلى وغيرُها.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





فإنْ كانَ مَعْروفًا فالحرفُ الأخيرُ من الماضي مَبْنِيٌّ على الفتحِ في الواحدِ والتثنيةِ سواءٌ كانَ مُذَكَّراً أو مُؤَنَّثًا،...

إمعان الأنظار قوله: (فِي الْوَاحِدِ) أي في ذي الوَحْدَةِ مذكَّرًا كانَ أو مؤنَّثًا، كقوله تعالى ﴿بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ﴾ [البقرة، ٢/ ٦٨]، وكذا قوله «والتثنية» عامٌّ للمذكَّر والمؤنَّث، ولا بُدَّ ههنا من قيدِ الغائبين كما لا يخفى. اعلم أنّ المرادَ من الفتح ههنا أعَمُّ من اللفظيِّ والتقديريِّ؛ لِيَشْمَلَ نحو «رَمَى»، وكذا الضَّمُّ في قوله «ومَضْمُومٌ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ»؛ ليشمَلَ نحو «غَزَوْا».

روح الشروح قوله: (فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا فَالْحَرْفُ الْأَخِيرُ مِنَ الْمَاضِي) أي من فعل ماضٍ مبنيٍّ للمعروف (مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) لأنّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ. ولم يُبْنَ على السكونِ مع أنّه الأصلُ في البناء؛ لمشابهتِهِ المعربَ في الجملة، أعني أنّه يقعُ نعتًا للنكرة كاسم الفاعل نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ، وبِرَجُلٍ ضَرَبَ، فعُدِلَ به عن أصل البناء إلى الحركة، واختيرَ الفتحُ؛ لأنّه أخٌ للسكون؛ لكونه جزءَ الألفِ، ففي الفتحِ رعايةُ الأصلِ في الجملة (فِي الْوَاحِدِ وَالتَّثْنِيَةِ، مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا) قيدٌ لكلٍّ منهما ولم يُوجَدْ هذا القيدُ في بعضِ النُّسَخ، فحينئذ يُؤَوَّلُ «الواحدُ» بذي الوحدة، فيَعُمُّ المؤنَّثَ. ولا بدَّ من قيدِ «الغائبَيْن»، فكأنّه اكتفى بانفهامِهِ ممّا ذكر في الجمع.

المطلوب قوله: (فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا فَالْحَرْفُ الْأَخِيرُ مِنْهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) ما لم يَعرضه شيءٌ من الموانع يمنعُ عن ذلك كما سيجيء عن قريب. وإنّما بُني الماضي على الفتح؛ لفوات موجِب الإعراب فيه، وهو المشابهة التامةُ أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وقد فاتت. أمّا كون بنائه على الحركة؛ لمشابهته الاسم أدنى مشابهة، وهو وقوعُه موقعَ الاسم صفة للنكرة نحو مررت برجل ضرَبَ وضارب. وأمّا اختيارُ الفتحةِ لذلك بين الحركات مع أنّ تحريكَ الساكن بالكسر، والضمُّ أقوى الحركات يُجبَر النقصانُ به في موضعه وذلك هنا محقَّق بالنسبة إلى المضارع؛ لكونها أخت السكون؛ لأنّها جزءُ الألف، فيتحرّك بحركةٍ هي قويةٌ منه لأداءِ حقِّ ما وجبَ فعلُه بقدر الإمكان.

قوله: (فِي الْوَاحِدِ) أي في الفعل المفرد سواء كان مذكرًا نحو نصر ووعد وعثر ومدّ وأخذ وغير ذلك من الثلاثيّ ومزيده نحو دحرج ودربح وزلزل ووسوس ونحوها من الرباعيّ ومزيده، أو مؤنثًا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومدت وأخذت ودحرجت ودربحت وزلزلت ووسوست وغيرها من مجرّدهما ومزيدهما.

قوله: (وَالتَّثْنِيَةِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودربحا وغيرِ ذلك من مجرّدهما للمؤنث ومزيدهما للمذكر، ونصرتا وعثرتا ودحرجتا ودربحتا ونحوِ ذلك من مجرَّدها ومزيدهما للمؤنث،

المنقود ....





ومضمـومٌ في جَمْـعِ المذَكَّـرِ الغائِـبِ، وسـاكِنٌ في البَواقِـي مِـنْ جَميـعِ الأبـوابِ،

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَ) الحـرفُ الأخيـرُ (مَضْمُـومٌ فِـي جَمْـعِ الْمُذَكَّـرِ الْغَائِـبِ) لعـارضٍ، وهـو اتّصـالُ واوِ الضميرِ، فإنّـه يقتضـي ضـمَّ مـا قبلـه لأجـل المجانسـة، (وَسَـاكِنٌ) آخـره (فِـي الْبَوَاقِـي) وهي جمعُ المؤنثةِ الغائبةِ والمخاطبُ والمخاطبةُ مطلقًا والمتكلِّمَيْنِ. وذلـك لاتّصـال نـونِ الجمع وتـاءِ الخطابِ والمتكلمِ ونونِه، فـإنّ النـونَ والتـاءَ فيهـا ضميرُ الفاعـلِ، فلـو لـم يُسْكَنْ مـا قبلـه وهـو آخرُ الفعلِ يلزم توالي أربعِ حركاتٍ فيما هـو في حكـمِ كلمـةٍ واحـدةٍ، وأنّـه مهجورٌ، واختيـرَ مـا قبـلَ الضميرِ للإسـكان؛ لأنّ الآخِـرَ محـلُّ التغييرِ، ولأنّـه مجـاورٌ لمـا يلـزمُ منـه التوالـي، فإسـكانُه أولـى.

قولـه: (مِـنْ جَمِيـعِ الْأَبْـوَابِ) أي الحكـمُ المذكـورُ مـن فتـح الآخِـرِ ومـن ضمِّـه ومـن سـكونِه مطّـردٌ في الثلاثـيِّ والرباعـيِّ والمزيـدِ عليهمـا.

المطلوب (وَمَضْمُـومٌ) أي الحـرفُ الأخيـر مضمـوم (فِـي جَمْـعِ الْمُذَكَّـرِ الْغَائِـبِ) لاتّصالـه بـواو الضميـر، وهـو مـن العـوارض التـي تمنـعُ كـونَ آخـر الماضـي مبنيًّـا علـى الفتـح، نحـو نصـروا وعثـروا ودحرجـوا ودربحـوا وغيـرِ ذلـك مـن مجرَّدهمـا ومزيدهمـا. وذكـر لفـظ «الغائـب» قيـدٌ لـكلِّ مـا سـبَقَ مـن المفـرد والتثنيـة والجمـع؛ لأنَّ المفـردَ والتثنيـة والجمـعَ مـن المخاطـب والمخاطبـة وجمـع المؤنثـة الغائبـة ليسـت كذلـك، فلهـذا قـال: (وَسَـاكِنٌ فِـي الْبَوَاقِـي) وذلك عِنْدَ اتِّصَالِـهِ بِالنُّـونِ وَالتَّـاءِ الضميرين، وهمـا مـن العـوارض المانعـة مـن كـونِ آخـرِ الماضـي مبنيًّـا علـى الفتـح، ومنهـا وجودُ سببِ الإعـلالِ في آخـره نحـو دعـا ورمـى، أو سـببِ الحـذفِ فيـه نحـو دعـوا ورمـوا ورعـت ورمـت (مِـنْ جَمِيـعِ الْأَبْـوَابِ) وهـذا قيـدٌ لـكلِّ مـا سـبَقَ في كـون آخـره مفتوحًـا أو مضمومًـا أو سـاكنًا، يعنـي توجـدُ هـذه المذكـوراتُ في جميـع الأبـواب، سـواء كان ثلاثيًّـا أو رباعيًّـا أو مزيـدًا عليهمـا. أمّـا مثـالُ الفتـحِ والضـمّ فقـد مـرَّ. وأمّـا مثـالُ السـكونِ عنـد اتّصالـه بالنـون فنحـو نصـرنَ وعثـرنَ ودحرجـنَ ودربحـنَ وغيـرِ ذلـك مـن مجرّدهمـا ومزيدهمـا. وأمّـا مثالُـه عنـد اتّصالـه بالتـاء فنحـو نصـرتَ إلـى نصرنـا، ونحـو دحرجـتَ إلـى دحرجنـا وغيرِهمـا مـن مجرَّدهمـا ومزيدهمـا. وإنّمـا سَـكّنوا آخـرَه عنـد الاتّصـال بهـا؛ فـرارًا مـن توالـي الحـركات الأربـع فيمـا هـو كالكلمـة الواحـدة، أعنـي الفعـلَ وفاعلَـه.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





والحرفُ الأوَّلُ منه مفتوحٌ من جَميعِ الأبوابِ إلاّ مِنْ أبوابِ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ التي في أوَّلِها همزةُ الوَصْلِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ) أي من الماضي، أخَّر ذكرَه مع أنّه أنسبُ بالتقديم؛ لطولِ ذَيْله باتّصاله ببحث الهمزة.

قوله: (مَفْتُوحٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ) لأنّ الابتداءَ محلُّ الخفَّةِ خصوصًا في الفعل الثَّقيل معنى، (إِلَّا) الأبوابَ (السُّدَاسِيَّة) مطلقًا (وَ) الأبوابَ (الْخُمَاسِيَّة الَّتِي فِي أَوَّلِهَا هَمْزَةُ) فإنّها همزةُ (وَصْلٍ) والأصلُ فيها الكسرُ لما ستَعرفه، فيكونُ أوّلُ الماضي مكسورًا لذلك.

المطلوب قوله: (وَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنْهُ مَفْتُوحٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ) أي سواء كان ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو مزيدًا عليهما مثل النون في نصر، والعين في عثر، والدال في دحرج ودربح وغيرها من مجرَّدهما ومزيدهما، والهمزة في أكرم، والتاء في تكسّر وتدحرج وغيرها من مزيدهما، (إِلَّا) هو استثناءٌ من قوله «والحرف الأوّل إلى آخره» لا من قوله «فالحرف الأخير إلى آخره» أي لا يكون الحرفُ الأوّل مفتوحًا من الماضي (مِنَ الْأَبْوَابِ الْخُمَاسِيَّةِ وَالسُّدَاسِيَّةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهَا) هَمْزَةٌ، فَإِنَّها (هَمْزَةُ وَصْلٍ) والأصلُ في همزة الوصلِ الكسرُ لا الفتحُ والضمُّ، فيكون ذلك الحرفُ مكسورًا، وهي تسعةُ أبوابٍ من المزيد الثلاثيِّ نحو الإنفعالِ والإفتعالِ والإفعلال من الخماسيّة، والإستفعال والإفعيعال والإفعوّال والإفعيلال والإفعنلاء وا لإفعنلال من السداسيّة، وبابان من مزيد الرباعيّ الإفعنلال أيضًا والإفعلال.

المنقود قوله: (والحرف الأوّل منه) أي الحرفُ الأوّلُ من الماضي مفتوحٌ في جميع الأبوابِ إلّا الأبوابَ التي في أوّلها همزةُ وصلٍ، وهي مكسورةٌ فيها نحو إنفعل واستفعل وغيرِهما. وإنَّما أُسْكِنَتْ أوائلُ هذه الأبواب؛ لطول البِناءِ ولزوم أربعِ حركاتٍ متوالياتٍ في بعضها، فأُدخلت عليها همزةُ الوصلِ؛ ليُمْكِنَ النُّطْقُ بها، وفائدةُ الإسكانِ عندَ الوصل فقط في البعض الآخر.

واعلم أنَّ همزةَ الوصلِ على أربعةِ أقسام: أحدُها في الاسم المذكور في المتن، وثانيها الهمزةُ في أوائل ماضي هذه الأبوابِ ومَصادرِها كلّها همزةُ وصل، وثالثُها في أمر الحاضرِ سواءٌ كان من الثلاثيِّ المجرّدِ أو من الخماسيِّ أو من السداسيِّ، ورابعُها همزةُ لامِ التعريفِ نحو الرجل وغيرِه. وهمزةُ القطعِ أربعةُ أقسامٍ: أحدُها الهمزةُ التي في أوائل ماضي الإفعال ومصدرِه، وثانيها همزةُ الجمعِ، وثالثها همزةُ نفسِ المتكلِّم في كلِّ بابٍ، ورابعُها همزةُ الاستفهام نحو أصْطَفى. وقيل: الفرقُ بين همزة الوصل والقطعِ في الأسماءِ التصغيرُ، فإنْ ثبتَ في التصغير فهي همزةُ قطعٍ وإنْ سَقطَتْ فهي همزةُ وصلٍ نحو أب وإبن، ويُفرق في الأفعال بأنَّه إنْ كان حرفُ المضارعة منها مفتوحةً فهي همزةُ وصلٍ وإن كانت مضمومةً فهي همزةُ قطعٍ.





[همزةُ الوصلِ]

وهمزةُ الوَصْلِ تَثْبُتُ في الابتداءِ وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ، وهمزةُ الوَصْلِ همزةُ ابْنٍ وابنِمٍ وابنةٍ وامرِئٍ وامرأةٍ واثنين واثنتين واسمٍ واسْتٍ وأيْمُنٍ وهمزةُ الماضي والمصدرِ والأمْرِ مِنَ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ وأمرِ الحاضِرِ مِنَ الثُّلاثِيِّ والهمزةُ المتَّصِلَةُ بلامِ التعريفِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثم أرادَ بيانَ مواضعِ همزةِ الوصلِ؛ ليُعْرَفَ أنَّ ما عداها همزةُ قطعٍ فقال: (وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ) أي تَثْبُتُ في الإبتداء وتَسْقُطُ في الدرج، سُمِّيت بها؛ لأنَّها تجيء للتوصُّل بها إلى النطق بالساكن؛ لأنَّ ما بعدَها ساكنٌ وإنْ كان حرفًا زائدًا للبناء.

المطلوب قوله: (وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرْجِ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ) مثلُ (هَمْزَةِ ابْنٍ، وَابْنَةٍ وَابْنِمٍ وَامْرِئٍ وَامْرَأَةٍ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَاسْمٍ وَاسْتٍ وَايْمُنٍ وَهَمْزَةُ الْمَاضِي) أي وهمزةُ الماضي السداسيّة والخماسيّة من مزيد الثلاثيّ والرباعيّ (وَالْمَصْدَرِ) أي وهمزةُ المصدر التي كانت في أوّل ماضيه همزةٌ بعدَها أربعةُ أحرفٍ فصاعدًا كهمزة إكرامًا وانقطاعًا واستخراجًا واقشعرارًا وغيرها، (وَالْأَمْرِ) أي وهمزةُ الأمر التي احتيجَ إليها عند حذفِ حرفِ المضارعة لأخذ الأمر (مِنَ الْخُمَاسِيِّ) نحو انقطع وغيره، (وَالسُّدَاسِيِّ) نحو استخرج وغيره، (وَأَمْرِ الْحَاضِرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ) سواء كان عينُ مضارعه مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، إلاّ إن كان عينُ مضارعه مضمومًا فلا تكون همزتُه مكسورةً وإن كانت همزةَ وصلٍ كما سيجيء عن قريب مع علّة ذلك نحو اعلم وانصر واضرب.

قوله: (وَالْهَمْزَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ) أي هي همزةُ وصلٍ أيضًا كالرجل والغلام والفرس وغير ذلك. وإنّما قال «المتصلة بلام التعريف»؛ احترازًا عن الهمزة المتّصلة بلام الجنس، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر، ١٠٣/ ٢]؛ فإنّها همزةُ قطعٍ لا وصلٍ عند البعض، واختاره الشيخ.

المنقود قوله: (وهمزة الوصل همزة ابن إلخ) قيل: الهمزةُ في أوائل الأسماءِ كلِّها همزةُ قطعٍ سِوى عَشَرةِ أسماءٍ؛ فإنَّ همزتَها همزةُ وصلٍ. وهي همزةُ إبن، أصله بَنَوٌ بفتحتين، حُذِفَتِ الواوُ على غير القياس، وعُوِّضَتِ الهمزةُ عنها، وهمزةُ ابنم، زيدتِ الميمُ؛ للمبالغة، وهمزةُ إبنة، أصلُها بَنَوَةٌ بالفَتَحات، فأُعِلَّ كإعلال إبن؛ لأنّها مؤنثُ إبن، وهمزةُ إمرئ بكسر الهمزة وسكونِ





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (هَمْزَةُ ابْنٍ وَابْنمٍ) أصلُه ابنٌ، والميمُ مزيدةٌ للتوكيد والمبالغةِ كما في زرقم بمعنى الأَزْرَق.

قوله: (وَ) همزة (ابْنَةٍ وَامْرِءٍ وَامْرَأَةٍ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَاسْمٍ وَاسْتٍ) أصله سَتَهٌ، حُذِفَتِ الهاءُ؛ لمناسبتها حرفَ العلةِ في الخَفاء، ثم أُدْخِلَتْ همزةُ الوصلِ أوَّلَه، ومعناه العَجُزُ، وقد يُرادُ به حَلَقَةُ الدُّبُرِ.

قوله: (وَ) همزة (ايْمُنٍ) وهو مفردٌ كآجُر وآنُكٍ عند البصريّين من اليُمْنِ بمعنى البركة، ومعنى قولهم: «أيمنُ اللهِ لأفعلنَّ» أي بركةُ اللهِ قَسَمي لأفعلنَّ كذا. وقد يُحذف نونُه، وقد يُكسَرُ همزتُه، والتصرُّفُ في الكلمة دليلُ إفرادِها، أو جمعُ يمينٍ عند الكوفيّين، وهمزتُه همزةُ قطعٍ، وسقوطُها حالَ الدرج لكثرة الاستعمال.

قوله: (وَهَمْزَةُ الْمَاضِي) أشارَ بإعادةِ ذكرِ الهمزةِ إلى شروعه نوعًا آخرَ، فإنّ همزةَ ما ذُكِرَ من الأسماء العشرةِ سَماعِيَّةٌ، وهمزةَ ما عداها اسمًا أو فعلًا أو حرفًا قياسِيَّةٌ، (وَ) همزةُ (الْمَصْدَرِ وَالْأَمْرِ مِنَ الْخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ) قيدٌ للثّلاثة، (وَ) همزةُ (أَمْرِ الْحَاضِرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ، وَالْهَمْزَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ) مثلُ الغلام والفرس، وفي كلامِهِ إشارةٌ إلى المختار أنّ أداةَ التعريفِ اللامُ وحدَها.

المطلوب ....

المنقود الفاءِ، وهمزةُ إمرأة، أُدْخِلَ ألفُ الوصل؛ لجواز تخفيفِ همزتها مع أنّها واقعٌ في بعض اللغات نحو مرء ومرأة، وهمزةُ اثنين، أصله ثنوين، وهمزةُ اسم، أصلُه سموٌ كما مرَّ، وهمزةُ است، أصله سَتَهٌ بدليل تكسيره أستاه، وهمزةُ أيمن، قيل: هو مفرد عند البصريين بوزن أفعُل بفتح الهمزة وسكونِ الفاءِ وضمّ العين، وعند الكوفيين جمعُ يمينٍ وقد مرَّ همزةُ الوصلِ في الفعل.

❃❃❃ ❃❃❃ ❃❃❃





وهمزةُ الوَصْلِ محذوفةٌ في الوَصْلِ ومكسورةٌ في الابتداءِ إلاّ ما اتَّصَلَ بلامِ التعريفِ وهمزةَ أيْمُنٍ؛ فإنَّهما مفتوحتان في الابتداء، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثم شرَعَ في بيان حكمِ همزةِ الوصل؛ ليُثْبِتَ في ضِمْنِه مُدَّعاه، وهو كسرُ أوَّل الماضي من السداسيِّ وبعضِ الخماسيِّ فقال: (وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَحْذُوفَةٌ) أي تُحذَفُ من اللّفظ (فِي) حال (الْوَصْلِ) لحصول المقصود بدونها، وهو إمكانُ النُّطقِ بالسّاكن الذي بعدَها، (وَمَكْسُورَةٌ فِي الابْتِدَاءِ) لأنّها ساكنةٌ في الأصل. والأصلُ في تحريك الساكنِ الكسرُ؛ لأنّه لما لم يدخُلِ القبيلتين من المعرَب -وهما المضارعُ وغيرُ المنصرف- صار أقربَ إلى البناءِ من الفتح والضمّ، وأنسَبَ في الإبدال من السكون، فلمّا كُسِرَتْ همزةُ الوصل لم يُفْتَح أوَّلُ الماضي معها. ثم لما لم يوجد الحكمُ الأخيرُ في بعض همزة الوصل استثنى بقوله: (إِلَّا مَا اتَّصَلَ) أي إلاّ همزةً اتّصلَتْ (بِلَامِ التَّعْرِيفِ وَ) همزةَ (ايْمُنٍ فَإِنَّهُمَا) أي الهمزتين (مَفْتُوحَتَانِ فِي الابْتِدَاءِ) لكثرة الاستعمال. وعند الخليل الهمزةُ في لام التعريفِ للقطع، وسقوطُها في الوصل لكثرة الاستعمال.

المطلوب قوله: (وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ) هذا القولُ مُستدرَكٌ بل الأولى أن يقالَ «فإنّ هذه الهمزات» ونحوها (مَحْذُوفَةٌ فِي الْوَصْلِ) أي عند وقوعها بين حرفين أحدُهما أوَّلُ حرفِ الكلمة (وَمَكْسُورَةٌ فِي الابْتِدَاءِ) لأنّ الأصلَ في همزات الوصل الكسرُ كما مرَّ ذكرُه. وذلك أنّ همزةَ الوصل ساكنةٌ، والأصلُ في تحريك الساكن الكسرُ، ولا يكون أوَّلُ الحرفِ الذي هو همزةٌ في ماضي الخماسيّ والسداسيّ مفتوحًا كما كان كذلك في غيرها، فلهذا استثنى هذا الحكمَ في هذه الأبواب من ذلك الحكم في تلك الأبواب بقوله: (إِلَّا) هو استثناءٌ من قوله «وهمزةُ الوصل مكسورة في الابتداء»، أي لا تكون همزةُ الوصلِ مكسورةٌ في بعض المواضع وإن وقعت في الابتداء، وهي همزة (مَا اتَّصَلَ بِلَامِ التَّعْرِيفِ) كالرجل وغيره، (وَهَمْزَةَ ايْمُنٍ، فَإِنَّهُمَا) أي الهمزةَ التي اتّصلت بلام التعريف وهمزةَ ايمن (مَفْتُوحَتَانِ فِي الابْتِدَاءِ) أمّا همزةُ ايمن فلأنّها جمع يمين، وهمزتُها للقطع في أصل الوضع، ثم جُعِلت للوصل؛ لكثرة استعمالها، فلا تكونُ مكسورةً نظرًا إلى الأصل، وتحرّك بأخفّ الحركات وهو الفتحُ للثِّقَل.

المنقود قوله: (وهمزة الوصل محذوفة إلخ) أي وهمزةُ الوصلِ مسقوطةٌ من التلفُّظ في الدَّرج نحو كتبتُ اسمك؛ فسقطت همزةُ الوصل، وهي همزةُ اسم، فاتَّصل التاءُ بالسِّين؛ لحصول المقصود بدونها، وهو إمكانُ النطقِ بالساكن بعدَها لا من الخطّ؛ للإلتباس، وهي مكسورةٌ في الابتداء؛ لأنّها زيدت ساكنةً؛ لوصوله بالساكن، والساكن إذا حرّك حرّك بالكسر، فالكسرُ أصلٌ في تحريك الساكن.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا همزةُ التعريف فلكثرة استعمالها أيضًا تحرّك بأخفّ الحركات وهو الفتح. هذا على قول سيبويه حيث جعلَها للوصل لهذا بعدَ ما كانت للقطع. وأمّا على قول الخليل فلا يَرِدُ هذا الإشكالُ؛ لأنَّها همزةُ قطعٍ عنده، ولم تجعل للوصل. أمّا سقوطُها حالةَ الدَّرجِ عنده فلكثرة الاستعمال دفعًا للثِّقل لا لكونها للوصل.

المنقود قوله: (**إلّا ما اتصل بلام التعريف**) أي الهمزةَ المتّصلةَ بلامِ التعريفِ وهمزةَ أيمُنٍ؛ فإنَّهما مفتوحتان في الابتداء؛ لكثرةِ استعمالهما، فالألفُ في لام التعريف للوَصل واللامُ للتعريف عند البعض، وهمزةُ قطعٍ عند البعض؛ لأنّها حرفُ التعريف، وسقوطُه عند الوصل للخفَّة، وهمزةُ أمرِ الحاضرِ من يَفْعُلُ بضمّ العينِ مضمومةٌ في الابتداءِ تبعًا للعين نحو اُنْصُرْ، وكذلك مضمومةٌ في الفعل الماضي المجهولِ من الخماسيِّ مثل اختبر، والسداسيِّ مثلُ استفعل تبعًا لأوّل متحرّك منها، وهذا لئلاّ يلزمَ الخروجُ من الكسرة إلى الضمَّة فيهما؛ إذ الساكنُ ليس بحاجِزٍ حصينٍ.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وما يكونُ في أوَّلِ الأمْرِ من يَفْعُلُ بضمِّ العينِ؛ فإنّها مضمومةٌ في الابتداءِ تبعًا للعينِ، وكذلك مضمومةٌ في الماضي المجهولِ مِنَ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَمَا يَكُونُ) عطفٌ على ما اتّصل، أي وإلاّ همزةً تكونُ (فِي أَوَّلِ أَمْرِ الْحَاضِرِ مِنْ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ، فَإِنَّهَا) أي تلك الهمزةَ (مَضْمُومَةٌ فِي الابْتِدَاءِ تَبَعًا لِلْعَيْنِ) نحو أُنْصُرْ، يعني لو كُسِرَتْ يلزمُ الخروجُ من الكسرةِ إلى الضمَّةِ، والساكنُ ليس بخارج.

قوله: (وَكَذَلِكَ) همزةُ الوصلِ (مَضْمُومَةٌ فِي الْمَاضِي الْمَجْهُولِ مِنَ الْخُمَاسِيِّ) نحو افْتُعِلَ (وَالسُّدَاسِيِّ) نحو اسْتُفْعِلَ واحْرُنْجِمَ بها؛ هَرَبًا من الخروج المذكور.

المطلوب قوله: (وَمَا تَكُونُ) أي الهمزةُ التي تكون (فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنْ) باب (يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ) في مضارعه، (فَإِنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِي الابْتِدَاءِ) وإن كانت همزةَ وصلٍ (تَبَعًا لِلْعَيْنِ) نحو انصر واكتب وغيرهما. وقيل إنّما لم تُكسر همزتُه مع أنّها للوصل؛ لأنّ بتقدير الكسر يلزم الخروجُ عن الكسرة الحقيقيّة إلى الضمّة الحقيقيّة، وهو ثقيل. أمّا الحرفُ الساكن بعدها لا يكون حاجزًا حصينًا فكان كأنّه لم يوجد، فيلزم ذلك.

قوله: (وَكَذَلِكَ مَضْمُومَةٌ) أي همزةُ الوصل مضمومة من الخماسيّ كما مرَّ (فِي الْمَاضِي الْمَجْهُولِ مِنَ الْخُمَاسِيِّ) نحو إنفعل وإفتعل وغيرهما من الخماسيّ، (وَالسُّدَاسِيِّ) نحو إستفعل وإفعوعل وغيرهما من السداسيّ المزيد على الثلاثيّ، وإحرنجم ونحوه من السداسيّ المزيد على الرباعيّ. وإنّما فعل ذلك؛ لأنّ همزةَ الوصل تتبعُ الضمَّ فيما بعدها عند وجوده؛ لئلاّ يلزمَ الخروجُ من الكسرة إلى الضمة. وإنما قلنا «تتبع فيما بعدها» ولم نقل «للفرق بين المجهول والمعلوم»؛ لأنَّ الفارقَ بينهما ليس همزة بل ضمّ ما بعدها كما سيجيء، وهو يتبعها في الضمّ.

المنقود قوله: (وإن كان الماضي مجهولا إلخ) هذا شروعٌ إلى بيانِ كيفيَّة مجهولِ الماضي، فهو إذا كان مجهولا يكونُ آخرُه مبنيّا على الفتح في الواحدِ والتثنيةِ، وعلى الضمِّ في جمعِ المذكرِ الغائبِ مثلُ ضُرِبَ وضُرِبَتْ وضُرِبا وضُرِبَتا وضُرِبُوا، ومبنيّا على السُّكون في البَواقي كما في المعروف كان كذا، ويكون الحرفُ الذي قبلَ الآخرِ مكسورا، وما كان ساكنا في المعروف حرفا كان أو حرفين كان ساكنا في المجهول أيضًا، وما بقي حرفا كان أو حرفين مضمومٌ نحو ضُرِبَ ودُحْرِجَ وأُكْرِمَ واختُصِمَ واستُفْعِلَ وغيرها. فلو اكتُفِيَ بالكسر لالتبَسَ مجهولُ مفتوحِ العينِ بمكسورِ العينِ.

واعلم أنَّه إنَّما اختصَّ للمجهول صيغةُ «فُعِلَ» بضمِّ الفاء في الماضي دونَ غيرِها من الصِّيغات؛

....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود لكون معناها غيرَ معقولٍ؛ وهو إقامةُ المفعولِ مُقامَ الفاعلِ واسنادُ الفعلِ إليه، فجُعِلَ صيغتُه أيضًا غيرَ معقولٍ، وهو «فُعِلَ» بضمِّ الفاءِ وكسرِ ما قبلَ الآخرِ الذي هو غيرُ معقولٍ؛ لِبُعْدِه من أوزانِ الاسمِ، ثم حُمِلَ عليه غيرُ الثلاثيِّ المجردِ في ضمِّ الأوّلِ وكسرِ ما قبلَ الآخرِ. فإن قلتَ: لو جُعِلَ على العكسِ أي جُعِلَ على «فِعُلَ» بكسرِ الفاءِ وضمِّ ما قبلَ الآخِرِ لحَصَلَ هذا الغَرَضُ؛ لبُعْدِ هذه الصِّيغةِ أيضًا عن صيغةِ الأسماء؟ فالجوابُ عنه فيلزمُ منه الخروجُ من الكسرةِ إلى الضمَّةِ، وهو أثقلُ من عكسِه كما أنَّ الصُّعودَ أثْقَلُ من الهُبوط.

فإن قلت: لِمَ لا يجوزُ أن يُضَمَّ الأوّلُ عِوَضًا عن الفاعلِ المحذوفِ؟ فأجِيبَ بأنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ المفعولَ يقومُ مَقامَه. فإن قلت: لِمَ غُيِّرَ الفعلُ مع أنَّ الأصلَ عَدَمُ التغيُّرِ؟ فالجوابُ عنه فإنَّ الأصلَ فيه إسنادُه إلى الفاعل؛ لكونه مُوجِدًا له، فإذا أُسْنِدَ إلى المفعول للأغراضِ خَرَجَ عن الأصل، فيحتاجُ إلى ما يدُلُّ على خروجه عنه، فغُيِّرَ لفظُه؛ ليدُلَّ تغييرُه على تغيير الإسناد. والأغراضُ من الإسناد إليه والإعرابِ بإعراب الفاعل للإختصار كقوله تعالى ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء، ٤/ ٢٨]، أو للإبهام نحو قُتِلَ زيدٌ، أو للجهل بالفاعلِ نحو سُرِقَ المالُ، أو لتعظيم الفاعل نحو شُتِمَ الأميرُ، ولا يُذْكَرُ الفاعلُ لتعظيمه، أو لتحقير الفاعل نحو قُطِعَ اللصُّ فتَصُونُ لِسانَك عنه أو لِعدم العلم به، وقيل: نعم إنّه يُغَيَّرُ لذلك الغَرَضِ لكن فلِمَ لم يُكْتَفى بأحدِهما مع أنَّ الأصلَ عدمُ الكثرةِ فيه؟ فأجيبَ بأنَّه لو اكتُفِيَ بالضمِّ لأشْبَهَ مجهولُ الماضي بمجهول المضارع في باب الإفعال بضم الأوّل وفتحِ ما قبل الآخِرِ، ولو اكتُفِيَ بالكسر لأشْبَهَ مجهولُه بمعلومه في علم فوجب الضمُّ والكسرُ، لكنّك تقول فيلتبِسُ بمعلوم مضارعِ أَعْلَمَ، فوقع فيما هربَ منه.

*** *** ***





وإنْ كانَ الفعلُ مجهولاً فالحرفُ الأخيرُ منه يكونُ مثلَ ما كانَ في المعروف، والحرفُ التي قبلَ الأخيرِ مكسورةٌ، والسَّاكنُ ساكنٌ على حالِهِ، وما بَقِيَ مضمومٌ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرَغَ من بيان معلومِ الماضي شرَعَ في مجهوله بقوله: (وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَجْهُولًا فَالْحَرْفُ الْأَخِيرُ مِنْهُ) يعني من الماضي (يَكُونُ مِثْلَ مَا يَكُونُ فِي الْمَعْرُوفِ) أي يكونُ مبنيًّا على الفتح في الواحد الغائبِ والواحدةِ الغائبةِ وتثنيتهما، وعلى الضمِّ في جمعِ المذكَّرِ الغائبِ، وعلى السكون فيما عداها.

قوله: (وَالْحَرْفُ الَّتِي قَبْلَ الْأَخِيرِ) أي قبلَ لامِ الفعلِ (مَكْسُورَةٌ) أبدًا، (وَالسَّاكِنُ) في معلومه (سَاكِنٌ) في مجهوله (عَلَى حَالِهِ، وَمَا بَقِيَ) ممّا ذُكِرَ أعني الحرفَ الأوَّلَ في الثلاثيِّ والرباعيِّ، أو الحرفَ الأوَّلَ مع أوَّل المتحرِّك منه في الخماسيِّ والسداسيِّ (مَضْمُومٌ) إنّما اختِيرَ ضمُّ الأوَّل وكسْرُ ما قبلَ الآخِرِ في المجهول؛ لأنّ معناه -وهو إسنادُ الفعلِ إلى مفعوله- غريبٌ عن العقل، فوُضِعَ له لفظٌ غريبٌ عن أوزان الكلِمِ؛ لتُنْبِئَ غرابةُ اللفظِ عن غرابة المعنى.

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ) من الماضي (مَجْهُولًا، فَالْحَرْفُ الْأَخِيرُ مِنْهُ) أي من ذلك المجهول (يَكُونُ مِثْلَ مَا يَكُونُ فِي الْمَعْرُوفِ) أي يكون مبنيًّا على الفتح ما لم يمنع مانعٌ أيضًا؛ لأنّه لا فرقَ بينهما في هذا الحكم نحو نصر ودحرج وغيرِهما من مجرَّدهما ومزيدهما.

قوله: (وَالْحَرْفُ الَّتِي قَبْلَ الآخِرِ) أي قبلَ لامِ الفعل (مَكْسُورَةٌ) كالصّاد في نُصِرَ والرّاء في دُحْرِجَ وغيرِ ذلك من مجرَّدهما ومزيدهما، (وَالسَّاكِنُ سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ) وهذا إنّما يُوجَدُ في الثلاثيِّ المجرَّدِ إذا اتَّصَلَ بالنون والتاء الضميرين، وهو الحرفُ الأخيرُ كما في المعروف نحو نصرن وغيره، ونصرتَ إلى نصرنا وأشباهه. وأمّا في الرباعيّ المجرَّد والمزيدات فيوجَدُ ذلك قبلَ الاتّصال بهما نحو الحاءِ في دحرج، والكافِ في أكرم، والسينِ والخاء في استخرج، وغيرِها كما في المعروف، وبعد الاتصال بهما يسكن في الرباعيّ والمزيدات ما يسكن في الثلاثيّ باتصالهما، والساكن الذي يوجد قبل اتصالهما باقٍ على حاله نحو الحاءِ والجيم في دحرجن إلى دحرجت دحرجنا، والكافِ والميم في أكرمت إلى أكرمنا، والسينِ والخاء والجيم في استخرجن إلى استخرجنا وغيرِها كما في المعروف.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَمَا بَقِيَ) وهو الحرفُ الأوّلُ في الثلاثيِّ والرباعيِّ المجرَّدَيْن نحو النّونِ في نصر، والدّالِ في دحرج وغيرهما، والهمزةُ وما بعدَ الساكن بعدها في المزيدات كالفاء مع الهمزة في انفعل، والتاءِ مع الهمزة في افتعل، والتاءِ مع الهمزة في استخرج وغيرها (مَضْمُومٌ) وإنّما فُعِلَ ذلك؛ فرقًا بين المعروف والمجهول.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



[المضارعُ]

وأمّا المضـارعُ فهـو الـذي يكـونُ في أوَّلِـهِ حـرفٌ من حُرُوفِ «أَتَيْنَ» بشـرطِ أنْ يكـونَ ذلك الحرفُ زائِداً على الماضـي، ....

إمعان الأنظار قولـه: (فَهُـوَ الَّـذِي فِـي أَوَّلِـهِ) أي المضـارِعُ هـو الفعـلُ الـذي في محـلِّ أوَّلـه، وضميـرُ «أوَّله» راجِعٌ إلـى الموصـولِ. وهـذا التعريفُ غيرُ مانعٍ؛ لدخـول نحـو «أَكْرَمَ»، فـلا يكـونُ صحيحًـا. وجوابُه يُعلَمُ ممّا ذَكَرْنا في تعريف الثلاثيِّ. ويمكنُ أن يقال: معنى قوله «زائدًا عَلَى الْمَاضِي» غيرُ جزءٍ منه، وهمزةُ «أَكْرَمَ» جزءٌ من ماضِي الإفْعالِ وإن كان زائدًا على الماضي الثلاثيِّ.

روح الشروح قولـه: (وَأَمَّا الْمُضَارِعُ) شروعٌ في ثاني الوجوهِ الستةِ، وهـو اسمُ فاعلٍ من المضارعة بمعنى المشـابهة التامّـة. سُـمِّيَ بـه لمشـابهتِهِ اسـمَ الفاعـل؛

[١.] لفظًا: أي من حيثُ الحركاتُ والسكناتُ.

[٢.] ومعنى: أي من حيث إنّ المتبادِرَ منهما الحالُ نحو زَيْدٌ مُصَلٍّ وَيُصَلِّي.

[٣.] واسـتعمالًا: أي مـن حيـث الوقـوعُ صفـةً للنكـرة نحـو مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ ضَـارِبٍ، أو يَضْـرِبُ، ودخـولُ لامِ الابتـداء نحـو إِنَّ زَيْـدًا لَقَائِـمٌ أَوْ لَيَقُـومُ.

المطلوب قولـه: (وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَهُـوَ الَّذِي يَكُـونُ فِـي أَوَّلِـهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ أَتَيْـنَ) أو «أنيت» أو «نـأتي» نحو ينصـر وتنصـر وأنصـر وننصـر. وكـذا في الرباعيّ والمزيـدات. وإنّمـا زِيـدَ في الأوَّل دونَ الآخِرِ؛ لئـلّا يلتبـسَ بالماضـي نحـو نصـرا ونصـرن ونصـرت، وفي اليـاء لا التبـاسَ إلاّ أنّـه لـم تـزد فيـه؛ تبعًـا لأخواتـه. وإنّمـا جُعِـل مسـتقبلًا بالزيـادة؛ لأنّ بتقديـر النقصـان يبقـى على أقلَّ من القـدر الصالـح للكلمـة. وإنّمـا زيـدَ في المسـتقبل دون الماضـي؛ لأنّ الزيـادةَ بعـد التجـرُّد والمسـتقبلَ بعـد الماضـي، فأعطـيَ السّـابقُ للسّـابق واللّاحـقُ للّاحـق. وإنّمـا لـم يتحـرّك كلُّ حروفه؛ لئـلاّ يلـزمَ توالـي الحـركات الأربع في كلمـة واحـدة. وإنّمـا سكنَ مـا بعـدَ حـرف المضارعـة دون غيـره؛ لأنّ تواليَ الحـركات الأربع يلـزم منه، فإسـكانُ مـا هـو أقـربُ منه يكـون أولـى، فلـذا سـكن الـرّاء في نصـرن ونصـرت ونحوهمـا.

المنقود قولـه: (وأمّـا المضـارع فهـو الـذي في أوّله إلخ) لما فـرغَ عن أحوال الماضي شـرعَ في بيان المضارع فقال وأمّا المضارعُ فهو الذي في أوّله حرفٌ من حروفِ «أنيتَ» بشـرطِ أن يكونَ ذلك الحرفُ زائداً على الماضي بقصد المضـارع، ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (فَهُوَ) أي الفعلُ (الَّذِي يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفُ أَتَيْنَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحَرْفُ) تذكيرُ اسمِ الإشارةِ بتأويلِ الحرفِ بالزائد (زَائِدًا عَلَى الْمَاضِي) أي على ماضي نوعه، فمثلُ أَكْرَمَ وتَكَسَّرَ لا يكون مضارعًا. ثم الغَرَضُ من هذا التفسير تمييزُ المضارعِ من ماضٍ مثلَه لا قَصْدُ تعريفِه، حتى يَتَوَجَّهَ سؤالُ تخصيصِ المضارع بالتعريف.

المطلوب قوله: (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحَرْفُ زَائِدًا عَلَى الْمَاضِي) وهذا احترازٌ عن الكلمة التي يكونُ في أوّل ماضيها ياءٌ نحو يسر أو تاءٌ نحو تكسر أو همزةٌ نحو أكرم أو نون نحو نصر؛ فإنَّ هذه الحروفَ وإن كانت من حروف «أتين» لكن لا تكون هذه الكلماتُ مضارعًا بهن؛ لأنَّهن لم يَصِرْنَ زوائدَ فيهن على الماضي.

المنقود فاحترَزَ بقوله: بشرطِ أن يكون ذلك الحرفُ إلى آخره عن الفعل الذي يكونُ في أوَّله حرفٌ منها لكن لا تزادُ على الماضي بل هي من نفس الكلمة نحو يَسر ونصر وأكرم وغيرِ ذلك؛ لعدمِ كونِها زائدةً، ثمّ خرجَ انكسرَ واقعنسسَ وتباعدَ؛ لعدم ذلك القصد، ومثاله نحو يَضرب وتَضرب وأضرب ونَضرب وغيرِها. وإنّما زيدتِ الحروفُ من الزَّوائد الأربعِ في أوّله؛ للفرق بينه وبين الماضي، ولم يكنِ الفرقُ بالنقصان؛ للزوم كونِ الكلمةِ على أقلَّ من القدرِ الصالحِ أي على أقلِّ الأبنية من أبْنِيَةِ الكلمةِ. وإنّما زيدت حروفُ المدّ واللين وما يُشابِهُهما؟ لكثرةِ دَوَرانِهما على ألسنة العرب؛ لعدم خلوِّ المتكلِّم عنهما أو عن بعضهما، وزيدت في أوّله دونَ الآخرِ؛ لأنَّه محلُّ التغييرِ. وقيل: إنَّ هذا التعريفَ منقوضٌ بمثل يَزِيدُ ويَشْكُرُ؛ لأنَّ قولَه «في أوّله حرفٌ منها» صادقٌ على كلِّ واحدٍ منهما مع أنَّهما ليسا بمضارعَيْنِ؟ فالجواب أنّهما مضارعان في أصل الوضع، ثم نُقِلا عنه إلى الاسميَّةِ وجُعِلا علمين، والمراد بقوله «في أوّله حرفٌ منها» باعتبار الوضع الأصليّ. ولقائل أن يقول: إنَّ في التعريف المذكورِ للمضارع مناقشةً؛ وهي أنَّ الضميرَ في قوله «في أوّله» عائدٌ إلى الموصول، وهو عبارةٌ عن المضارع، فيُفهَمُ منه أنَّه يكونُ المضارعُ موجودا قبلَ دخولِ حروفِ «أنيت» مع أنَّ المضارعَ يكونُ بعدَ دخولها، جوابه ظاهرٌ على المتأمِّل.

فإن قلتَ: إنَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسَّمَ الماضيَ على المعروف والمجهولِ بدون التعريف، وقسَّمَ المضارعَ إليهما بعدَ التعريفِ أي عرَّفَ أوَّلاً بقوله «فهو الذي في أوّله حرفٌ منها إلى آخره» فما الوجهُ لهذا؟ قلت: لتوقُّفِ معرفةِ المعروف والمجهول على معرفة حرف المضارعة، وهي الزَّوائد الأربعُ التي هي حروف «أتين»، ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ولهذا قال: وحروفُ المضارعةِ مفتوحةٌ في المعروف من جميع الأبواب إلّا الرباعيّ. فإن قيل: لم جُعِلَ الزّوائدُ أربعا؟ فالجواب عنه أنَّ المخبِرَ إمّا أن يُخبِرَ عن نفسه أو لا، فإنْ أخبَرَ عن نفسه فإمَّا أنْ ينفردَ أو لا، فإن انفردَ فبالهمزة وإلّا فبالنون، وإن لم يُخْبِرْ عن نفسه إمّا أن يكون مخاطبًا أو لا، فإن كان مخاطبًا فبالتاء وإلاّ فبالياء.

واعلم أنّه قيل إنّما خُصَّ الهمزةُ بالمتكلِّم سواءٌ كان مفردًا أو مؤنثًا أو مذكّرًا؛ لكونِها أولى الحروفِ مَخرجا، والمتكلمُ سابقٌ على غيره، والنونُ بأكثرَ من واحدٍ سواءٌ كان مثنّى أو مجموعا مذكرًا كان أو مؤنثًا؛ لكونها ذات مخرجين، وقد يُستعمل للواحدِ المعظِّمِ كقوله تعالى ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف، ١٢/ ٣]، ﴿وَنَحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام، ٦/ ١٥١]، يعني يُستعمل في موضع التعظيم، ومنه قولُه تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر، ١٠٨/ ١]، والتاءُ بالمخاطب مفردا كان أو مؤنثًا أو مجموعا؛ لأنَّه حرفٌ صحيحٌ، والمخاطبُ أقوى من الغائبِ، والياءُ بالغائب؛ لأنَّها خفيفةٌ، والغائبُ أخفى من المتكلِّم والمخاطبِ، فإن قلتَ: إنَّ التاءَ قد تقعُ علامةً للغائبة نحو هندٌ تَضرِبُ، وللمؤنّثين الغائبتين نحو الهندان تضربان؟ قلتُ: لو جُعِلَ التاءُ علامةً للمخاطب مطلقا، والياءُ علامةً للغائب مطلقا؛ لالتبَسَ المفردُ المذكرُ ومثنّاه غيبتَه. فإن قلت: اللبسُ باقٍ؟ فأجيبَ لكنَّ التاءَ حرفٌ صحيحٌ سهَّل اللبسَ، ولأنّها قد تقعُ علامةً للتأنيث بخلاف الياء هكذا في بعض الشروح.

فإن قلت: الياءُ يُستعمل في الله تعالى، وليس بغائبٍ ولا مذكَّرٍ ولا مؤنَّثٍ، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا، فالأولى أن يقال: الياءُ ممّا عدا ما ذكرنا؟ فأجيب أنَّ المرادَ اللفظُ، فإذا قلتَ الله يحكُمُ فاللفظُ مذكَّرٌ غائبٌ وليس بمتكلم ولا مخاطب، وهو المرادُ بالغائب. وإنَّما زيدت هذه الحروفُ للفرق بين الماضي والمضارع مع أنَّ الأصلَ في الزيادة حروفُ العلة لخفتها؟ لأنَّ زيادةَ حروفِ العلةِ متعذِّرةٌ: أمّا الألفُ متعذِّرةٌ في الأوّل لسكونها، فعُوِّضَ عنها الهمزةُ؛ لمقاربتهما مخرجا، وأمّا الواوُ لاجتماع الواواتِ في المضارع نحو وعد إذا عُطِفَ بالواو على فعلٍ آخرُه واوٌ، فأُبْدِلَ منه التاءُ؛ لقربهما مخرجا وحفظا؛ وأمّا الياءُ فليس لها ثِقَلُ الواو ولا سكونُ الألف فزادوها، وزيدتِ النونُ؛ لأنَّه لم يَبْقَ من حروف العلة شيءٌ..





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود وهو قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخَيْشُومِ.

واعلم أنَّ في اتّصال الضّمائرِ أصلاً لا بدَّ من معرفته، وهو أنَّ الفعلَ لا يَقَعُ عليه التثنيةُ والجمعُ، إنَّما يَقعانِ على ما يَتَّصِلُ به من الضَّمائر، وما يتَّصلُ به منه أحدَ عشرَ. وهي قسمان: أحدُهما ساكنٌ، والآخَرُ متحرِّكٌ، والساكنُ ثلاثةٌ: وهي الواوُ والياءُ والألفُ. والمتحرِّكُ ثمانيةٌ، وهي التاءُ المضمومةُ والتاءُ المفتوحةُ.

واعلم أنَّ الفعلَ لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ؛ لأنَّ الفعلَ يدُلُّ على المصدرِ، والمصدرُ لا يُثنّى، ولا يُجمع؛ لأنّه يدُلُّ على الجنسِ، فلمّا كان الفعلُ دالاًّ على المصدرِ كان دالاًّ على الجنسِ، والدالُّ على الجنسِ لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعُه. وقيل إنَّ الفعلَ لا يُثنّى ولا يُجمع، وذلك لأنَّ التثنيةَ والجمعَ إنَّما يكونان فيما يتعدَّدُ، ومفهومُ الفعلِ -وهو الحدثُ في زمان- إمّا ماضٍ أو مضارٌ أو حال، وذلك الحدثُ مفهومٌ مطلقٌ لا تعدُّدَ فيه من حيثُ هو هو نحو ضرب؛ فإنَّ مفهومَ الضربِ في الزمان الماضي مطلق من غير تعريضٍ بأوصافِ ذلك الضربِ ومثلُ ذلك الضربِ لا تعدُّدَ فيه، وكذلك الحكمُ في كلِّ لفظٍ يدلُّ على ماهيةٍ مطلقةٍ.

واعلم أنَّه إنّما سُمِّيَ المضارعُ مضارعا؛ لأنَّه في اللغةِ المشابهةُ، فهو مشابهٌ للاسم من جهة العمومِ والخصوصِ، فذلك أنَّه مشتركٌ بين الحال والاستقبال، ويكون مخصوصًا بأحد الزمانين بدخول السِّين أو سَوْفَ، والاسمُ كذلك مشتركٌ بين أفراده مثل رجلٍ، ويكون مخصوصًا بواحد من أفرادِه بدخولِ حرف التعريف، وأيضا إنَّه مُشابِهٌ بضاربٍ في الحركات والسَّكنات وفي وقوعه صفةً للنكرة نحو مررتُ برجلٍ ضاربٍ أو يضربُ.

فإن قلتَ: إنَّ الماضيَ أيضا مشتركٌ بين القريبِ والبعيدِ؛ لأنَّه إذا كان مُجرَّدًا عن «قد» فإنّه يحتمل القريبَ والبعيدَ، وإذا دخلَ عليه «قد» يختصُّ بالقريبِ فلِمَ لم يُسَمَّ بالمضارع ولم يُعرب كذلك؟ قلتُ: إنَّ الأمرَ ليس كما زعمتَ؛ لأنَّه إذا كان قريبا كان ماضيًا، فلا يُخرِجُه «قد» عن مُسَمَّاه بخلاف «سوفَ»، فإنَّه يُخرِجُ من الحال إلى الاستقبال، ويقال مستقبلٌ؛ لوجود معنى الاستقبال في معناه. وقيل المشهورُ المستقبَلُ بفتح الباء، والقياسُ يَقْتَضي كسرَها اسم الفاعل؛



....

إمعان الأنظار	....
روح الشروح	....
المطلوب	....
المنقود	لأنَّـه يَسـتقبِلُ وهـو بكسـر البـاء أولـى منـه.

فـإن قلـتَ: لـم يقـالُ لـه غابِرٌ كمـا قـال المصنِّف بـاب فعَـلَ يفعُـلُ بالفتح في الماضـي والضـمِّ في الغابـر مـع أنَّ الغابـرَ يكـونُ بمعنـى الآتي وبمعنـى الماضـي؟ فالجـوابُ عنـه ظاهـرٌ علـى المتأمِّـل.

فـإن قلـتَ: إنّ الفعـلَ المطلـقَ عُـرِّفَ في علـم النحـوِ بـأن يقـال: إنَّـه لفـظٌ دَلَّ علـى معنـىً في نفسـه مقـترن بأحـدِ الأزمنـةِ الثلاثـةِ، وحـدُّ الجنـسِ لا بـدَّ أنْ يصـدُقَ علـى النـوع، والمضـارعُ نـوعٌ مـن مطلـقِ الفعـل، وليس بصـادقٍ عليـه؛ لعـدم اقترانـه بأحـدِ الأزمنـةِ مُعيَّنـًا؛ فإنَّـه يـدُلُّ علـى زمـان الحـال والاسـتقبال؟ فالجـواب أنَّ دلالتَـه عليهمـا ليـس بحسـب الوضـع لأحدِهمـا مُعيَّنـًا إلاّ أنَّـه لمـا كَثُـرَ اسـتعمالُه في الآخَـرِ أيضًـا علـى سـبيل المجـاز إلتبـسَ عنـدَ المخاطـبِ، وقيـل: وفيـه اختـلافٌ وهـو قـال البعـض إنَّـه موضـوعٌ للحـال، واسـتعمالُه في الاسـتقبال مَجـازٌ، فصـار كالحقيقـة، وقـال البعـض إنَّـه حقيقـةٌ في الاسـتقبال ومجـازٌ في الحـال. وقـال الآخـرون إنَّـه مشـتركٌ بينهمـا هـذا صحيـح منهمـا؛ لأنّـا نَجِـدُ في كثيـرٍ مـن المواضـعِ في القـرآن العظيـمِ أنَّـه مشـتركٌ بيـن الحـال والاسـتقبالِ مـن السِّـياق.

فـإن قلـتَ: فعلـى هـذا مـا الجـوابُ للسـؤالِ المذكـورِ؟ قلـت: إنَّ قولـه «مقـترن بأحـد الأزمنـة» صـادقٌ علـى المضـارع وإنْ كانَ موضوعًـا لهمـا؛ لأنَّ الوضـعَ يكـونُ بمعنـىً معيَّـنٍ؛ فالمعنـى المعيَّـنُ يوجـدُ بالنَّظـر إلـى كلِّ واحـدٍ مـن الوضعيـن؛ فليتأمَّـل.

فـإن قلـتَ: إنَّـه للحـال، والدليـلُ عليـه كلمـةُ الشـهادة، ولـو كان للاسـتقبال لمـا صـحَّ الإسـلامُ ممَّـنْ أقَـرَّ بوحدانيَّـةِ اللهِ تعالـى بقولـه: أشـهدُ أن لا إلـهَ إلّا اللهُ وقـد حكمنـا بكونـه مسـلمـًا عنـد الإقـرارِ مـع عدم التَّراخـي، فعُلِـمَ أنَّـه موضـوع للحـال وإنّمـا فُهِـمَ منـه الاسـتقبالُ لقرينـةٍ؟ فالجـوابُ عنـه أنّـه هنـا للحـال بقرينـة المقـام، والمتبـادرُ إلـى الفهـم عنـد الإطـلاقِ مـن غيـر قرينـةٍ أن يكـونَ أصـلا في الحـال، وعنـدَ القرينـةِ يجـوزُ اسـتعمالُه في الحـال. ثـمّ القرينـةُ إمّـا الحرفيَّـةُ نحـو زيـدٌ لَيفعـلُ أو الظرفيّـةُ نحـو زيـدٌ يفعـلُ الآنَ، وسُـمِّيَ حـالاً وحاضـرًا؛ لاشـتغالِ الفاعـلِ بإيجاده في الآن، وهـو اسـمُ الزمـانِ الـذي أنـت فيـه.

فـإن قلـتَ: لـو كان الـلامُ للحـال لـم يُجامِـعْ مـع حـرفِ الاسـتقبال في قولـه تعالـى ﴿ءَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً﴾ [سـورة مريـم، ١٩/ ٦٦]..





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود وقولـه تعالـى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [سورة الضحى، ٩٣/ ٥]، فأجيبَ بأنَّ اللامَ في الأصلِ ذو وجهين التأكيدِ والتخصيصِ، وإذا دخلَتْ على حرفِ الاستقبالِ خُصَّت للتأكيد، ويجوز استعمالُه في الاستقبالِ إذا كانَ معه قرينة حرفيّةٌ نحو لن والسِّينِ وسوفَ أو ظرفيَّةٌ نحو الغد. وقيل: السينُ وسوفَ وُضِعا للاستقبال وفيه نظرٌ؛ لأنَّ على هذا المعنى يلزمُ جوازُ دخولِهما على الأمر؛ لأنَّه مستقبل؛ إذ الإنسانُ لا يُؤمرُ بما فعله ولا بما هو فاعلُه في الحال؛ لعدم الفائدة بل لو أُمِرَ بما لم يفعله لَيَفعلُه لكن لم يجُزْ دخولُهما عليه، فأجيب بأنَّ الاستقبالَ من لوازمِ الأمرِ فبدخولِهما عليه لا يحصلُ فائدةٌ جديدةٌ بخلاف المضارع؛ لأنَّه لكونه مشتركًا يتعيَّنُ الاستقبالُ بدخولهما عليه فيحصلُ الفائدةُ. وقيل إنَّهما سُمِّيا حرفَ تنفيسٍ ومعناه تأخيرُ الفعلِ في الزمان المستقبلِ وعدمُ التضييقِ في الحال، يقال نَفَّسْتُه أي وَسَّعْتُه.

فإن قلتَ: لِمَ دخلَ لامُ التعريفِ في السِّينِ ولم يدخُلْ في سوفَ؟ قلتُ: إنَّ سوف عَلَمٌ واسمٌ لهذه الحروفِ فيدخلُ اللامُ فيه إذا كان مصدرًا أو صفةً أو نكرةً، والسينُ اسمُ جنسٍ كغلام ودارٍ، فيصحُّ إضافتُه كما يقال سين وسوف وسينُ الاستقبالِ وسينُ الطلبِ، وإذا كان كذلك دخلَت لامُ التعريفِ للعهد. وقيل: الفرق بينهما هو أنَّ السينَ فرعُ سوفَ، فمن استعملَ سوفَ نظرَ إلى الأصل، ومن استعملَ السينَ نظرَ إلى الإيجاز والاختصار. لا يقال: السينُ لو كانت فرعًا لها لكانت قليلةَ الاستعمالِ بالنسبة إليها؛ لأنَّا نقولُ إنَّ من الفروع ما يُجاوِزُ الأصلَ بكثرة الاستعمال نحو نِعْمَ وبِئْسَ؛ فإنَّهما فرعان لنَعِمَ وبَئِسَ بكسر العين فيهما، وهما أكثرُ استعمالاً منهما، وقال البعض: الفرقُ بينهما هو أنَّ في سوفَ زيادةَ تنفيسٍ وتأخيرٍ لا في السين. قيل: هذا دعوىً مُجرَّدةٌ عن دليلٍ ومردودةٌ أيضا؛ لأنَّ العرَبَ عَبَّرَتْ سيفعلُ أو سوف يفعلُ عن معنىً واحدٍ، فيصحُّ بذلك توافقُهما وعدمُ تخالفِهما، ومن ذلك قولُه تعالى ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء، ٤/ ٦١٤]، وقولُه تعالى ﴿فَأَمَّا الذينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ﴾ [النساء، ٤/ ٧٥١]؛ فإنَّهما في الآيتين اُسْتُعْمِلا بمعنىً واحدٍ في وقتٍ واحدٍ وهو يوم الحشر.

واعلم أنَّه قد يَدْخُلُ عليه «قد» فيكونُ للتقليل نحو قولك إنَّ الكذوبَ قد يَصْدُقُ، وقد يكون للتكثير كقوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب، ٣٣/ ١٨].





وحروفُ المضارَعَةِ مَفْتُوحةٌ في المعروفِ مِنْ جَميعِ الأبوابِ إلاّ مِنَ الرُّباعيِّ أيَّ رُباعيٍّ كانَ؛ فإنَّها مضمومةٌ فيه، وما قبلَ لامِ الفعلِ المضارعِ مكسورٌ في الرُّباعيِّ والخُماسيِّ والسُّداسيِّ إلاّ مِنْ يَتَفَعَّلُ ويَتَفاعَلُ ويَتَفَعْلَلُ؛ فإنَّه مفتوحٌ فيهنَّ، ....

إمعان الأنظار قوله: (مَكْسُورٌ) عامٌّ للفظيِّ والتقديريِّ، فنحو «يَحْمَرُّ» تقديرُه «يَحْمَرِرُ» بالكسر.

قوله: (يَتَفَعْلَلُ) وكذا مُلْحَقاتُه نحو «يَتَجَوْرَبُ». وإنّما لم يَذْكُرْها ههنا؛ بناءً على عَدَمِ ذكرِها فيما سَبَقَ، فيكونُ الحصرُ بالنسبة إلى ما ذَكَرَه.

روح الشروح قوله: (وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ) وهي حروفُ «أَتَيْنَ» كما أشارَ إليها (مَفْتُوحَةٌ فِي) المضارعِ (الْمَعْرُوفِ) اختيارًا للأوّل بالأخفِّ (مِنْ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ) من الأصليِّ وذي الزيادة (إِلَّا مِنَ الرُّبَاعِيِّ أَيَّ رُبَاعِيٍّ كَانَ) أي سواءٌ كان مجرَّدًا أو مزيدًا على الثلاثيِّ، (فَإِنَّهَا) أي حروفَ المضارعةِ (مَضْمُومَةٌ فِيهِ) أي في الرباعيِّ؛ إذ من جملته بابُ الإفعالِ، وهو بفتح حرفِ المضارعة يلتبسُ بالثلاثيِّ، فحُمِلَ غيرُه عليه؛ اطّرادًا للباب، ولم تُكْسَرْ بدلَ الضمِّ؛ لأنّ ثِقَلَه هناك أكثَرُ من الضمّ بشهادة الذَّوْق. ولا إشكالَ بضمّ «يُهْرِيقُ»؛ لأنّه رباعيٌّ، والهاءُ مزيدةٌ على خلافِ القياس، (وَمَا قَبْلَ لامِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَكْسُورٌ) ليُغايِرَ الفرعُ الأصلَ، أعني الماضيَ (فِي الرُّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ إِلَّا مِنْ يَتَفَعَّلُ وَيَتَفَاعَلُ) من مزيدِ الثلاثيِّ، (وَيَتَفَعْلَلُ) من مزيد الرباعيّ، ويُقاسُ عليه مُلْحَقاتُه، (فَإِنَّهَا) أي ما قبلَ لامِ الفعلِ (مَفْتُوحٌ فِيهِنَّ) أي في هذه الأبواب تعويضًا بأخي السكون أعني الفتحَ عن سكون الثاني، وجبرًا للخفَّةِ الفائتةِ من الطَّرَف الأوَّل.

المطلوب قوله: (وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مَفْتُوحَةٌ فِي الْمَعْرُوفِ) سواء كانت في الغائب أو الغائبة مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، أو في المخاطب أو المخاطبة مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، أو في نفس المتكلم وحده أو مع غيره. وإنّما فُتِحَ حرفُ المضارعة لخفّتها، ولأنّ بتقدير الكسر يلتبس بلغة يِعلم وتِعلم وإعلم ونِعلم، وبتقدير الضمّ يلتبس بالمجهول، ولم يكنِ الأمرُ بالعكس؛ لكثرة استعمال المعروف بالنسبة إليه، فلم يُعْطَ له ما هو أثقلُ الحركات وهو الضم.

المنقود قوله: (وحرف المضارعة مفتوحة) أي هذه الحروفُ مفتوحةٌ في المضارع المعلوم؛ للخفَّةِ من جميع الأبواب الثلاثيَّةِ والخماسيَّةِ والسداسيَّةِ إلاّ من أبواب الرباعيِّ سواء كان رباعيًّا مُجرَّداً أو ثلاثيًّا مزيدًا أو مُلْحَقًا بالرباعيِّ المجرّدِ أو لا نحو فَعْلَلَ وفَعَّلَ وَأَفْعَلَ وفاعَلَ؛ فإنَّها مضمومةٌ في هذه الأربعة. وإنّما ضُمَّتْ تلك الحروفُ منها ولم يُفْتَحْ؛ لِئَلّا يلتبِسَ بالثلاثيِّ في مثل أكرمَ يُكرِمُ، وفي ضرب يضربُ لم يُعلَمْ أنَّه مضارعُ الثلاثيِّ أم مضارعُ الرباعيِّ، وحُمِلَ كلُّ ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ عليه؛ لاشتراكهما في الرباعيَّة.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب (مِـنْ جَمِيـعِ الْأَبْـوَابِ) أي سـواء كان مـن المجـرَّد الثلاثـيّ أو الخماسـيِّ أو السداسـيِّ مطلقًا إلاّ الرباعـيَّ مطلقًا، فلهـذا قـال مستثنيًا: (إِلَّا مِـنَ الرُّبَاعِـيِّ أَيَّ رُبَاعِـيٍّ كَانَ) أي سـواء كان رباعيًّا مجرّدًا أو مزيـدًا علـى الثلاثـيّ بزيـادة حـرف واحـد، (فَإِنَّهَـا) أي حـروفَ المضارعـةِ (مَضْمُومَـةٌ فِيـهِ) نحـو يُدحـرج ويُكـرم ويُفـرّح ويُقاتـل. وإنّمـا فُعِـلَ ذلـك في هـذه الأبـواب؛ لأنّ الرباعـيَّ فـرعُ الثلاثـيِّ، والضـمَّ أيضًـا فـرعُ الفتـح، فأعطـيَ الفـرعُ للفـرع. وقيـل إنّمـا ضُـمَّ فيهـن؛ لقلّـة استعمالهن. وأمّـا الفتـحُ في الخماسـيّ والسداسـيّ مـع أنّهمـا فـرعُ الثلاثـيّ ويقـلُّ الاستعمالُ فيهمـا؛ لكثـرة حروفهـا. ولـو ضـمَّ لأدَّى إلـى الجمـع بيـن الثقيليـن. وأمّـا الضـمُّ في «يُهْرِيـقُ»؛ لأنَّـه مـن الرباعـيِّ لا مـن الخماسـيِّ، فـإنّ أصلَـه «يُرِيـقُ»، فزيـدتِ الهـاءُ علـى خـلاف القيـاس.

قولـه: (وَمَـا قَبْـلَ لَامِ الْفِعْـلِ الْمُضَـارِعِ مَكْسُـورٌ) في المعـروف (فِـي الرُّبَاعِـيِّ) نحـو يدحـرج ويكـرم بكسـر الـراء فيهمـا، وكـذا غيرُهمـا، (وَالْخُمَاسِـيِّ) نحـو ينقطـع بكسـر الطـاء وغيـر ذلـك، (وَالسُّدَاسِـيِّ) نحـو يستخـرج بكسـر الـراء وغيـر ذلـك، (إِلَّا مِـنْ يَتَفَعَّـلُ وَيَتَفَاعَـلُ) مـن الخماسـيّ المزيـد علـى الثلاثـيّ، (وَيَتَفَعْلَـلُ) مـن الخماسـيّ المزيـد علـى الرباعـيّ، (فَإِنَّـهُ) أي مـا قبـل لامِ الفعـل (مَفْتُـوحٌ فِيهِـنَّ) أي في هـذه الأبـواب الثلاثـة، فيكـون الفـارقُ في هـذه الأبـواب بيـن المعـروف والمجهـول فتـحَ حـرفِ المضارعـة، وفي الرباعـيّ كسـرَ مـا قبـل لام الفعـل، وفي غيرهمـا فتـحَ حـرف المضارعـة وكسـرَ مـا قبـل الآخِـر.

المنقود فـإن قلـتَ: لِـمَ لـم يُفْتَـحْ حـرفُ المضارعـةِ في الباقـي أي في يُدحـرج ويُقاتـل ويُفـرِّح ولا التبـاسَ ثـم يُحمَـل يُكـرمُ عليـه، وحمـلُ الأقـلِّ علـى الأكثـرِ أولـى؟ فالجـواب عنـه أنَّـه لـو حُمِـلَ الأقـلُّ علـى الأكثـرِ لَـزِمَ الالتبـاسُ ولـو في صـورة بخـلاف العكـس؛ فإنَّـه لا إلتبـاسَ فيـه أصـلاً.

فـإن قلـتَ: هـلّا فُـرق بيـن مجهـول الثلاثـيِّ وبيـنَ الرباعـيِّ نحـو يُكْـرَمُ ويُنْصَـرُ، واللبسُ المذكـورُ موجـودٌ فيـه حيـث تقـولُ يضـرب لـم يُعلـم أنّـه مـن الثلاثـيِّ أم مـن الرباعـيِّ؟ قلـت: لمانـعٍ وهـو اللبـس بيـن المعلـوم والمجهـول.

فـإن قلـتَ: هـلّا كُسِـرَ حـرفُ المضـارع في أحدهمـا؟ قلـتُ: إنَّ كسـرَ الفـاءِ ليـس مـن أبْنِيَتِهـم في الأفعـال، فـإن قيـل: إنَّ الفـرقَ يكـونُ بيـن الثلاثـيِّ والرباعـيِّ بـأن يُجعـلَ عكسًـا أي يُضـمَّ حـرفُ المضارعـة في الثلاثـيِّ وتُفتـحَ في الرباعـيِّ، ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فما الوجهُ لاختصاص مضارع الرباعيّ بالضمّ ومضارع الثلاثيّ بالفتح؟ قلنا: إنَّه فرعُ الثلاثيّ، والضمُّ أيضًا فرعُ الفتحة، ويُجعل الأصلُ للأصل، أو إنّ الرباعيَّ أقلُّ استعمالا؛ لأنّه أثقل، وترك الفتح للأكثر استعمالا؛ لأنّه أحقُّ بالفتح، وقيل: لقلة استعمالهنّ، ويُفتَحُ ما ورائَهنّ؛ لكثرة حروفهن.

فإن قلتَ: كيف ضمَّ المضارعُ في نحو اهراق يُهريقُ، واسطاع يُسطيع؛ لأنَّهما ليس ماضيهما على أربعة أحرفٍ مع أنّهما مبنيّان للفاعل؟ فالجواب عنه أصلُهما يُريقُ يُطيعُ، وهما من الرباعيِّ، فزيدتِ الهاءُ والسينُ على خلاف القياس كأنّهما على أربعة أحرف تقديرًا، وتُكسَرُ حرفُ المضارعةِ في بعض اللغات إذا كان ماضيه مكسورَ العين أو مكسورَ الهمزة حتى يدلَّ على كسرة الماضي نحو يِعْلَمُ واعلم وتستنصر ونحوها، وفي بعض اللغات لا يُكسر الياءُ؛ لِثِقَلِ الكسرِ على الياء، وعُيِّنَتْ حرفُ المضارعةِ للدلالة على كسرة العين في الماضي؛ لأنّها زائدةٌ، والزائدُ أولى بالتغيير.

قوله: (وما قبل لام الفعل المضارع إلخ) أي ما قبلَ لامِ الفعلِ المضارعِ مكسورةٌ في كلِّ الرباعيِّ والخماسيِّ والسداسيِّ إلاّ من يتفعلل ويتفعَّلُ ويتفاعلُ؛ فإنَّ ما قبلَ لامه مفتوحةٌ في تلك الثلاثة؛ للخفة.

قوله: (وفي المجهول حرف المضارع إلخ) أي حرفُ المضارعِ المجهولِ مضمومٌ؛ للفرق بينه وبين المعلوم، والفتحُ لما يكثُرُ استعمالُه أولى، والساكنُ في المعلوم حرفًا كان أو حرفين ساكنٌ أيضًا في المجهولِ على حالة الأوّل، وما بقيَ حرفًا كان أو حرفين مفتوحٌ كلُّه. وإنَّما لم يُكْتَفَ على الضمِّ؛ لئلّا يلتبسَ معروفُه في مثلِ يُكرم بمجهوله، وعلى الفتح؛ لئلّا يلتبسا في نحو يعلم.

قوله: (عدا لام الفعل إلخ) أي لام الفعلِ المضارعِ مرفوعةٌ في الفعل المضارعِ المجهولِ؛ لكونه مُعربًا لمشابهة الاسم مشابهةً تامّةً ما لم يكن حرفٌ ناصبٌ يَنصبها، أو ما لم يكن حرفٌ جازم يجزمها؛ إذ لو وُجِدتا كانت منصوبة نحو لن ينصرَ ومجزومةً نحو لم ينصرْ.

واعلم أنَّ الجازماتِ خمسةٌ: لم ولما و أن ولا واللامُ، وهي تدخلُ على المضارع تحذِفُ حركةَ الواوِ ونونَ التثنيةِ والجمعِ ونونَ الواحدةِ المخاطبة؛.........................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود لأنّ النونَ في هذه الأمثلة علامةُ الرفعِ كالضمّة في الواحد، فكما يُحذَفُ الحركةُ وكذا يُحذف النونُ ولا يُحذَفُ نونُ جماعةِ المؤنث؛ لأنَّه ضميرٌ كالواو في جمعِ المذكرِ السالمِ، فتثبُتُ على كلِّ حالٍ. وإنَّما جُعِلت علامةُ الإعراب كالحركة؛ لأنّه لما وجبَ أن يكونَ هذه الأفعالُ ساكنةً وهي الضمائر لأنّها اتصلت بالأفعال كان جزءا منها، ولم يُمكن إجراءُ الإعرابِ عليها وجبَ زيادةُ حرفِ الإعراب، ولم يُمكن زيادةُ حرف اللين؛ لأنَّه لو زاد منها يلزم اجتماعُ الألفات في التثنية وإجتماعُ الواوات في الجمع؛ فزادوا النونَ لمناسبتها إياها. واعلم أنّ الناصباتِ أربعةٌ: أن ولن وكي وإذَن، والأصلُ بينها أن، والبواقي فرعٌ عليه.

فإن قلت: لم لم يَعْمَل أنْ عملَ النصبِ في قوله تعالى ﴿ اَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل، ٧٣/ ٢٠]؟ قلتُ: لأنَّها ههنا مخفَّفةٌ من النون المثقّلة؛ لأنَّ أصلَه أنَّ بتشديدٍ ثم خُفِّفَت؛ لِيدخُلَ على قبيلتين أعني الاسمَ والفعلَ. وقيل في بعض الشروح إنّ «أنْ» إنَّما عَمِلَتِ النصبَ؛ لكونها مشابهةً لأنَّ، وهي تَنصبُ الأسماءَ وهذه تَنصب الأفعالَ؛ فتبدّلُ من الضمة فتحةً في المفردات وتُسْقِطُ النوناتِ من الأمثلة الخمسةِ سِوى نونِ جمعِ المؤنثِ؛ لأنَّه الضمير. وقيل عليه لِمَ قيلَ من الضمة فتحة؛ لأنّهما يُستعملان في المبنيّات؛ فحينئذ الأولى أن يقال: من الرفع النصبَ؛ لأنه معرب؟ فأجيبَ عنه بأنَّ الغرضَ ههنا بيانُ الحركةِ دونَ التعرُّضِ للإعرابِ والبناءِ، والحركةُ من حيث هي حركةٌ هي الضمّةُ والفتحةُ والكسرةُ لا الرفعُ والنصب والجرّ؛ فإنّ هذا أمر زائد فافهم.

وقيل إنّما أسقطَ الناصبُ هذه النوناتِ؛ حملًا له على الجزم؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ بمنزلة الجرِّ في الأسماءِ في التثنية والجمعِ، فكذا هنا حُمِلَ النصبُ على الجزم. وقيل: أصلُ «لَنْ» لا أن، فحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفًا، فالتقى الساكنان -وهما الألفُ والنونُ- ثم حُذِفت الألفُ، فصار لَنْ، فلهذا أعمل «لَن» عمَلَ «لا» و«أن». قال البعضُ إنّها كلمةٌ برأسها موضوعةٌ للنفي والنصب.

واعلم أنَّ ههنا قاعدةً أخرى ولم يذكرها المصنِّفُ وهي مذكورةٌ في غيره، وهي أنَّ تاءَ التأنيثِ تُحذَفُ في مثل تتقلَّدُ وتتباعدُ وتتبختر؛ لاجتماع الحرفين من جنسٍ واحدٍ وعدمِ إمكانِ الإدغام، وعُيِّنَتِ الثانيةُ؛ لأنَّ الأوّلَ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذَفُ. ويجوزُ اثباتُها وهو الأصل نحو تتجنَّبُ. وقيل: يجوزُ حذفُ إحداهما كقوله تعالى ﴿فَاَنْتَ لَهُ تَصَدّٰى﴾ [عبس، ٨٠/ ٦]،...



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ﴿نَاراً تَـلَظَّى﴾ [الليل، ٩٢/ ١٤]، أصلهما تتصدّى وتتلظّى؛ لأنّه إذا اجتمع مِثلان ولم يُمكنِ الإدغامُ حُذِفت إحداهما؛ لأنّه لو أُدْغِمَتِ التاءُ الأولى في الثانيةِ فلا بدَّ من إسكان الأولى والاتيانِ بهمزة الوصل، وهي لا تدخلُ في المضارع؛ لأنَّه مشابِهٌ لاسم الفاعل، ولا تدخلُ همزةُ الوصلِ على اسم الفاعل، فلا تدخلُ عليه كما لا يدخل الاسمَ. ثم في المحذوف اختلافٌ: وهو أنَّه عندَ البعضِ هو الثانية؛ لأنَّ الأولى حرفُ المضارعة، وحذفُها مُخِلٌّ، وعند البعض هو الأولى؛ لأنَّ الثانية للمطاوعة، وحذفُها مخلٌّ لها، والوجهُ هو الأوَّل؛ لأنَّ رعايةَ كونِه مضارعا أولى؛ لأنَّ الثِّقَلَ إنما يحصل عند الثانية، ولا يجوزُ أن يكون تلظّى في قوله تعالى ﴿نَاراً تلظّى﴾ [الليل، ٩٢/ ١٤] ماضيا؛ لأنَّه إذا كان ماضيا يجب تأنيثُ الفعلِ عند اسناده إلى ضمير المؤنث، ويجب أن يقال تلظّت وتصدَّتْ، أما إذا كان مجهولا فلم يجُزْ حذفُ إحداهما؛ لأنّه لو حُذفتِ الأولى لالتبسَ بمعلومه وإن حُذِفَتِ الثانيةُ لالتبسَ بمجهوله من مضارعِ فعَّلَ وفاعل وفعلل، أو لأنّه خلافُ الأصلِ كذا في بعض الشروح.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وفي المجهولِ حرفُ المضارَعَةِ مضمومةٌ، والسَّاكِنُ ساكِنٌ على حالِهِ، وما بَقِيَ مفتوحٌ كُلُّهُ ما عدا لامَ الفعلِ؛ فإنَّها مرفوعةٌ في المعروفِ والمجهولِ ما لم يكُنْ حرفٌ ناصِبٌ يَنْصِبُها أو جازِمٌ يَجْزِمُها.

إمعان الأنظار قوله: (فَإِنَّهَا مَرْفُوعَةٌ) إمّا بحركةِ الضمَّةِ سواءٌ كان لفظيًّا أو تقديريًّا أو بحذف النون. واعلم أنّه لا بدَّ ههنا من استثناء الصورتَيْنِ: المتّصِلُ به نونُ جمعِ المؤنَّثِ واللاحِقِ به نونُ التأكيدِ؛ لأنّ الأوّلَ مبنيٌّ على السكونِ والثانيَ على الحركة.

روح الشروح قوله: (وَفِي الْمَجْهُولِ حرفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ) لأنّ الضمَّ الثقيلَ يُناسِبُ المجهولَ القليلَ استعمالًا مع أنّ في غيرِ الضمِّ مزيةَ الفرعِ على الأصل، وهو مجهولُ الماضي، فإنّ أوّلَه يُضَمُّ كما مَرَّ.

قوله: (وَالسَّاكِنُ) في معروفه (سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ) في المجهول؛ لعدمِ موجبِ التغيير، (وَمَا بَقِيَ) من حرف المضارعة والحرفِ السّاكنِ (مَفْتُوحٌ كُلُّهُ) أي كلُّ ما بَقِيَ اثنين أو أكثر (مَا عَدَا لَامَ الْفِعْلِ) أي إلاّ الحرفَ الأخيرَ، (فَإِنَّهَا مَرْفُوعَةٌ فِي الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ) بالعامل المعنويِّ. وهو هنا وقوعُ المضارعِ موقعَ اسمِ الفاعلِ في كونه صفةً للنكرة، وارتفاعُه إمّا بالضمّة لفظًا أو تقديرًا أو بحروفٍ قائمةٍ مقامَ الحركة، وهو نونُ التثنيةِ وجمعِ المذكَّرِ غائبًا أو مخاطبًا. وأمّا نونُ جمعِ المؤنَّثِ فليس نائبَ الحركةِ بل ضميرُ الجمعِ وعلامةُ التأنيثِ، فما قبلها ساكنٌ على البناء خارجٌ بقوله «وما بقي»، فلذا لم يَسْتثنِ إياها عن حكم الرفع، وبالجملة اللامُ المتحركةُ مرفوعةٌ.

المطلوب قوله: (وَفِي الْمَجْهُولِ) من المضارع (حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ، وَالسَّاكِنُ سَاكِنٌ عَلَى حَالِهِ) أي الساكنُ الذي في المعروف يكون ساكنًا في المجهول أيضًا؛ إذ لا فرقَ بينهما في ذلك.

قوله: (وَمَا بَقِيَ) أي ما عدا حرفَ المضارعةِ والساكنَ (مَفْتُوحٌ كُلُّهُ) أي من جميع الأبواب، نحو يُنصَر بضمّ الياء وسكون النون الذي هو ساكنٌ في المعروف، وفتحِ الصّاد وغيرِ ذلك من الثلاثيّ المجرد، ونحو يُدحرَج بضم الياء وسكون الحاء الذي هو ساكن في المعروف وفتحِ الراء وغيره من الرباعيّ المجرد، ونحو يُكرَم بضم الياء وسكون الكاف الذي هو ساكن في المعروف، وفتح الراء وغيره من الرباعيّ المزيد على الثلاثيّ. وكذا الخماسيُّ والسداسيُّ منهما.

قوله: (مَا عَدَا لَامَ الْفِعْلِ) وهو في معنى الاستثناء من قوله «وما بقي مفتوح كلّه» أي ما بقي مفتوحٌ إلاّ لامَ الفعل،...

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (مَـا لَـمْ يَكُـنْ) أي لـم يُوجَـدْ (حَـرْفٌ نَاصِـبٌ) وهـي أربـع «أنْ» للمصـدر، و«لـنْ» لتأكيـد النفـي، و«كَـيْ» للتعليـل، و«إذَنْ» للجـواب والجـزاء. (يَنْصِبُهَـا) الهـاءُ عائـدٌ إلـى الـلام، و«ينصبُ» صفةُ النّاصب؛ لإفـادة الجنسيَّةِ والعمـومِ كما في قولـه ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام، ٦/ ٣٨]، أو اسـتئنافٌ كأنّـه قيـل مـا يكـونُ عنـد النّاصـب، فأجـابَ بأنّـه ينصبهـا.

قولـه: (أَوْ جَـازِمٌ) أطلَقَـه؛ ليَعُـمَّ الأسـماءَ المنقوصـةَ التـي بمعنـى «إنْ»، والحـروفَ الخمسـةَ وهـي «لـم» و«لما»، وهمـا لقلـب المضـارعِ ماضيًـا ونفيِـهِ إلاّ أنَّ في «لمـا» اسـتغراقًا وفيـه توقُّعٌ، أي يُسـتعمَلُ أكثريًّـا فيمـا فيـه رجـاءٌ، فـإنّ معنـى «لمـا يضـرب» أنّـه لـم يقَـعِ الضَّـربُ إلـى الآن، ولكـن وقوعـه متوقَّـعٌ. ويجـوز حـذفُ فعلِـه نحـو «شَـارَفْتُ المدينـةَ وَلَمَّـا» أي لمـا أدخُلْهـا. ولا يدخـل عليـه أدواتُ الشـرط، فـلا يقـال «إن لمـا يضـرب»، ويقـال «إن لـم يضـرب»، ولا اسـتغراقَ ولا توقُّـعَ في «لـم»، ولا تُحـذَفُ فعلُـه. و«إن» للشـرط والجـزاء، ولامُ الأمـرِ لطلـب الفعـل، ولا للنَّهـي عنـه.

قولـه: (يَجْزِمُهَـا) أي يجـزمُ لامَ الفعـلِ. وهـذا إمّـا صفـةٌ أو اسـتئنافٌ كمـا مـرَّ. ولـم يذكُـرْ كـونَ آخـرِه مفتوحًـا بنـون التَّأكيـد؛ لأنّ ذلـك بعـدَ خـروج المضـارع إلـى معنـى الإنشـاء، فكأنّـه لا يلحـق المضـارعَ.

المطلوب (فَإِنَّهَـا مَرْفُوعَـةٌ فِـي الْمَعْـرُوفِ وَالْمَجْهُـولِ) إذ لا فـرقَ بينهمـا في ذلـك (مَـا لَـمْ يَكُـنْ حَـرْفٌ نَاصِـبٌ يَنْصِبُهَـا) وهـذا الحكـمُ يَعُـمُّ المعـروفَ والمجهـولَ.

واعلـم أنّ ناصـب المضـارع أربعـةٌ: «أن» المصدريـةُ نحـو أن تنصـر وأشـباهه. و«لـن» لتأكيـد النفـي في المسـتقبل نحـو أريـدُ لـن تذهـبَ وغيـرِ ذلـك. و«كـي» للتعليـل نحـو جئتُـك كـي تُكرِمنـي ونحـوه. و«إذن» جوابًـا للقـول وجـزاء للفعـل نحـو إذن أكرمَـك لمـن قـال: أنـا آتيـك وغيـرِ ذلـك، ولهـذا أنشَـدَ بعـضُ المعلّميـن قولـه:

هذي ناصباتُ الفعلِ أربع يا غلامي فاعلمَنْ أن للمصـدر لـن للتأكيـد كي للتعليـل للجواب إذن.

قولـه: (أَوْ جَـازِمٌ يَجْزِمُهَـا) وهـذا الحكـمُ يَعُـمُّ المعـروفَ والمجهـولَ أيضًـا. واعلـم أنّ جـازمَ المضـارع خمسـةٌ: «لـم» تقلِـبُ معنـى المضـارع إلـى الماضـي وتَنفيـه نحـو لـم ينصـر. و«لمـا» كذلـك مـع معنـى الاسـتغراق، وفيهـا توقُّـعٌ، أي طلـبُ وقـوعِ الفعـل مـع تكلّـف واضطـراب نحـو لمـا يركـب.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب و«إن» في الشرط والجزاء نحو إن تدخُلْ أدخُلْ. و«لا» في النهي نحو لا تعلم. و«لامُ الأمر» نحو لينصر، ولهذا قال بعضُ المعلِّمين لبعض المشتغلين وأنشد قولَه:

جازماتُ الفعلِ خمسٌ يا غلام ... لم ولما وإن ولا واللام

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





[الأمرُ والنهيُ]

وأمّا الأمرُ والنَّهيُ فإنَّهما يكونانِ على لفظِ المضارعِ إلاّ أنَّهما مجزومانِ، وعلامةُ الجزمِ فيهما سقوطُ نونِ التثنيةِ وجمعِ المذكَّرِ والواحدةِ المخاطبةِ وفي البَواقي سكونُ لامِ الفعلِ الصحيحةِ وسكونُ لامِ الفعلِ المعتلَّةِ سِوى نونِ جمعِ المؤنَّثِ؛ فإنّ نونَه ثابتةٌ في الجزمِ وغيرِهِ.

إمعان الأنظار قوله: (أَمَّا الْأَمْرُ) أي الغائِبُ والمتكلِّمُ المعروفانِ أو المجهولانِ والمخاطَبُ المجهولُ لا الأمرُ الحاضرُ المعلومُ بقرينةِ ذكرِه بعدَه.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي الغائِب والمخاطَب والمتكلِّم المعروف أو المجهول.

روح الشروح قوله: (وَأَمَّا الْأَمْرُ) وهو طلبُ الفعلِ عن الفاعل.

قوله: (وَالنَّهْيُ) وهو طلبُ التَّركِ أو الكفِّ عن الفعل.

قوله: (فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ) هذا يفيدُ أنّ معلومَ أمرِ الحاضرِ خارجٌ عن البحث؛ لأنّه بغيرِ لفظِ المضارع، ولهذا أخَّرَ بحثَه عمّا كان على لفظِ أصله، (إِلَّا أَنَّهُمَا) أي الأمرَ غيرَ معروفِ أمرِ الحاضرِ والنهيَ مطلقًا (مَجْزُومَانِ) بدخولِ لامِ الأمرِ ولا النَّاهيةِ.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا الْأَمْرُ) أي أمرُ الغائبِ (وَالنَّهْيُ) سواء كان للغائب أو للحاضر، (فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ) أي في الحركات والسكنات، (إِلَّا أَنَّهُمَا مَجْزُومَانِ، وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي (سُقُوطُ نُونِ التَّثْنِيَةِ) سواء كان تثنيةً لمذكّر أو لمؤنّث، نحو لينصرا ولا ينصرا في الغائب، أصلهما ينصران، ولتنصرا ولا تنصرا في الغائبة، أصلهما تنصران، وفي المخاطب والمخاطبة تدخلُ «لا»، نحو لا تنصرا أصله تنصران، ولا تدخلهما لامُ الأمر في المعروف مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا؛ لكثرة استعماله، وتدخل في المجهول نحو لتنصرا؛ لقلة استعماله.

المنقود قوله: (وأمّا الأمر والنهي إلخ) المرادُ منه أمرُ الغائبِ والمتكلمِ المعروفِ ونهيُ الغائبِ والمخاطبِ. وأمّا الأمرُ والنهيُ فيكونان على لفظ المضارع المعروف. وأمّا أمر الغائبِ والمخاطبِ والمتكلمِ المجهولِ والنهيُ المجهولُ فيكونان على لفظ المضارع المجهول من غير فرق إلّا أنَّ الأمرَ والنهيَ مجزومان، وعلامةُ الجزم فيهما سقوطُ نونِ التثنيةِ نحو لِيَضْربا ولا يَضْربا، وسقوطُ نونِ جمع المذكر نحو لِيَضربوا ولا يضربوا،....................................



....

إمعان الأنظار قولـه: (سُكُونُ لَامِ الْفِعْلِ الصَّحِيحَةِ) هـي صفـةُ الـلّامِ لا الفعـلِ، فيَتناوَلُ نحـوَ لِيَنْصُرْ وَلْيَأْخُذْ وَلْيَمْدُدْ وَلْيَعِدْ وَلْيَقُلْ، وكـذا المعتلَّـةُ فـلا يَشْـمَلُ غيـرَ الناقـصِ، والحـروفُ وأسـماؤُها كلُّهـا مؤنَّـثٌ سـماعيٌّ، ومـا وَقَـعَ في بَعْضِ النُّسَـخِ على التَّذكيـر فالأَوْلـى أن يُحْمَلَ علـى تصحيـفِ النَّاسِـخِ؛ لأنّ الظاهِـرَ كونُهمـا صفتَيْـنِ للفعلَيْـنِ، وهـو ليـس بمسـتقيمٍ؛ لخـروجِ المثـالِ والأجـوفِ مـن الحكـمِ الأوَّلِ -وهـو السـكونُ- ودخولِهمـا في الثـاني -وهـو السـقوطُ-، والأمـرُ علـى العكـسِ، وإهمـالُ المهمـوزِ والمضاعَـفِ لعـدم دخولِهمـا في كلٍّ منهمـا.

قوله: (سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) استثناءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لعدم دخولِ نونِ جمعِ المؤنَّثِ فيما سَبَقَ.

روح الشروح قولـه: (وَعَلَامَةُ الْجَـزْمِ فِيهِمَـا سُـقُوطُ نُـونِ التَّثْنِيَـةِ) مطلقًـا، (وَ) نـونِ (جَمْـعِ الْمُذَكَّـرِ) غائبًـا أو مخاطبًـا، (وَ) سـقوطُ نـونِ (الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ) لأنّهـا نـونُ إعـرابٍ قائـمٌ مقـامَ الحركـةِ، فتسـقُطُ بالجـازم كالحركـة، (وَفِي الْبَوَاقِي) أي علامـةُ الجـزمِ في غيـرِ الأصنـافِ الثلاثـة (سُكُونُ لَامِ الْفِعْلِ)

قولـه: (الصَّحِيحَةِ) صفـةُ الـلام، فـإنّ أسـماءَ الحـروفِ مؤنّـثٌ سـماعيٌّ، فيدخُـلُ في حكـمِ السـكونِ غيـرُ معتـلِّ الـلامِ مثـالًا أو أجـوفَ أو غيرَهمـا.

قولـه: (وَسُـقُوطُ لَامِ الْفِعْلِ الْمُعْتَلَّةِ) يعنـي علامـةُ الجـزمِ في النّاقـص واللفيـف سـقوطُ لامـه؛ لأنّهـا حـرفُ علـةٍ، وهـي بمنزلـة الحركـة في قبـول التغييـر خصوصًـا إذا وقَـعَ في الآخِـرِ الـذي هـو محـلُّ التغييـرِ، فتُحْـذَفُ بالجـازم (سِـوَى) اسـتثناءٌ منقطـعٌ؛ إذ المسـتثنى غيـرُ داخـلٍ فيمـا قبلَـه، أي لكـن (نُـون جَمْـعِ الْمُؤَنَّـثِ، فَـإِنَّ نُونَهَـا ثَابِـتٌ فِـي الْجَـزْمِ وَغَيْـرِهِ) مـن النصـب والرفـع نحـو «لـن يضربـن»؛ لأنّهـا ليسـت بنـونِ إعـرابٍ بـل ضميـرُ فاعـلٍ كالـواوِ في جمـع المذكَّـر، فتَثْبُـتُ علـى كلِّ حـالٍ.

المطلوب قولـه: (وَجَمْـعِ الْمُذَكَّـرِ) أي علامـة الجـزم في جمـع المذكـر سـواء كان للغائـب أو المخاطـب سـقوطُ نونـه في أمـر الغائـب والنهـي أيضًـا، نحـو ليضربـوا ولا يضربـوا في الغائـب، أصلهمـا يضربـون، وفي المخاطـب لا تضربـوا، أصلـه تضربـون، ولامُ الأمـر لا تدخـل في المعـروف كمـا مَـرَّ.

المنقود وسـقوطُ نـونِ الواحـدة المخاطبـة نحـو لِتضربـي ولا تضربـي؛ لأنّها علامـةُ الرفـع والجـزم، وفي البواقـي سـكونُ لام الفعـل الصحيـحِ نحـو لينصـرْ ولا ينصـرْ بسـكون الـراء فيهمـا، وفي الفعـل المعتـلِّ علامتُـه سـقوطُ لامـه نحـو إرمِ لا تـرمِ؛ لعدم الحركـة فيـه وهـي بمنزلـة الحركـة. أمّـا نـونُ جمـعِ المؤنـث فإنّهـا ثابتـةٌ في الجـزم نحـو لينصـرنْ ولا ينصـرنْ وغيـره؛ لأنّهـا ضميـرُ الفاعـل وهـو لا يُحـذَفُ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (وَالْوَاحِـدَةِ الْمُخَاطَبَـةِ) أي علامـةُ الجـزم في الواحـدة المخاطبـة سـقوطُ نونهـا أيضًـا، نحـو لا تضربـي، أصلـه تضربيـن.

قولـه: (وَفِي الْبَوَاقِي) وهـي المفـرد المذكّـر سـواء كان غائبًا أو حاضـرًا، والمفـردة المؤنثـة الغائبـة، (سُـكُونُ لَامِ الْفِعْـلِ الصَّحِيحَـةِ) صفـةُ لام الفعـل، نحـو ليضـرب ولتضـرب ولا يضـرب بالجـزم في الغائـب والغائبـة، ولا تضـرب في الحاضـر، (وَسُـقُوطُ لَامِ الْفِعْلِ الْمُعْتَلَّـةِ) صفـةُ لام الفعـل، أي علامـةُ الجـزمِ في الناقـص سـقوطُ لام الفعـل؛ لأنّ حـروفَ العلـة ضعيفـة لا تتحمَّـلُ الإعـرابَ بالحـركات سـوى النصـب، فحذفـت بالجـازم علامـةً لـه، نحـو ليغـز ولا يغـز ولتغـز ولا تغـز وغيرِهـا مـن الـواويّ، ومـن اليائيِّ نحـو ليـرم ولا يـرم ولـترم ولا تـرم وغيرِ ذلـك من الغائـب والغائبـة، ولا تغـز ولا تـرم في الحاضـر.

قولـه: (سِـوَى نُـونِ جَمْـعِ الْمُؤَنَّـثِ، فَـإِنَّ نُونَـهُ ثَابِتَـةٌ فِـي حَالَـةِ الْجَـزْمِ) نحـو ليضربـن ولا يضربـن في الغائبـة، ولا تضربـن في الحاضـرة (وَغَيْـرِهِ) أي غيـر الجـزم وهـو الناصـب، أي تسـقُطُ بـه كلُّ نـونٍ تسـقطُ بالجـزم سـوى نـونِ جمـع المؤنـث؛ فإنّهـا لا تسـقُطُ بالجـازم ولا بالناصـب؛ لأنّ نونهـا ليسـت بنـون الإعـراب بـل نونُهـا ضميرٌ كالـواو في جمـع المذكَّـر تثبُـتُ في كلِّ الأحـوال فلـم تعـرب، فـلا يظهـر عملُهمـا فيهـا، بخـلاف نـونِ غيرِهـا حيـث كانـت للإعـراب لا ضميـرًا، فيظهَـرُ عملُهمـا فيهـا. وإنمـا حُمِـلَ الناصـبُ علـى الجـازم في حـذف النـون الإعرابيّـة؛ لوجـود ذلـك في الـكلام المعجِـز، وهـو قولـه تعالـى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقـرة، ٢/ ٢٤] الأوَّلُ مجـزوم والثـاني منصـوب.

المنقود واعلـم أنّ لامَ الأمـرِ مـن الجـوازم، وهـي تُخَصِّـصُ المضـارعَ إلـى الاسـتقبال مـع إفـادة الطلـب. والأمـرُ صيغـةٌ يُطلـب بهـا الفعـلُ عـن الفاعـل الغائـبِ والمفعـول الغائـبِ والفاعـلِ المتكلّـمِ أو المفعـول المتكلّـم أو غيرهـا نحـو لينصـرْ لينصـرا لينصـروا إلـى آخـره سـواء كان معلومًـا أو مجهـولا وفي المتكلّـم لأنصـر لننصـر سـواء كان معلومًـا أو مجهـولا. وإنّمـا زيـدتِ الـلامُ فيـه؛ لأنّهـا مـن حـروف الزوائـد، ولـم تُـزَدْ مـن حـروف العلـة حتـى لا يجتمـع حرفَـا علـة.

فـإن قلـتَ: لـم كُسِـرَتِ الـلامُ فيـه والأصـلُ في الحـروف الـواردةِ علـى حـرف واحـدٍ الفتـحُ كهمـزة الاسـتفهام؟ قلـتُ: لمـا عَمِلَـت عمـلاً مختصّـا بالفعـل شـابَهَ بالـلام الجـارّة التـي عَمِلـت عمـلًا مختصّـا بالاسـم، وأسـكنت بالـواو والفـاء وثـمّ نحـو وليضـرب وفليضـرب وثـم اعلـم. ولامُ الناهيـة مـن الجـوازم، وهـي لامٌ يُطلـب بهـا تـركُ الفعـلِ، وهي تخصِّـصُ المضـارعَ بزمـانِ الاسـتقبال، ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود وعملُها كعمل «لم» في الجزم؛ لأنّها ضدُّ الأمر بخلاف النافية؛ إذ لا طلبَ فيها. واسنادُ النهيِ والنفيِ إليهما مجازٌ؛ لأنّ الناهيَ والنافيَ هو المتكلمُ بواسطتهما.

وقيل: الفرقُ بين لا الناهية ولا النافيةِ هو من جهة اللفظ والمعنى. أمّا من جهة المعنى فلأنَّ لا الناهية تَنْقُلُ المضارعَ من الإخبار إلى الإنشاء، ولا النافية لا تنقله بل تنفي المضارع باقيًا على حاله. وقيل يدخلُ على المضارع ما ولا النافيتان للفعل فلا تُغيِّران صيغتَه يعني لا يعملان فيه لفظًا، وسُمِعَ عن العرب الجزمُ بلا النافية إذا صلح قبلها «كي» نحو جئتُ لا يكن له عليَّ حجةٌ، والنفي هو الإخبارُ عن المعدوم بأحد حروف النفي كلا وما ولن، ولكن ما لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال نحو لا ينصرْ لا ينصرا إلى آخره. و«لن» يخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال ونفيه على سبيل التأكيد، ويُبدِّلُ ويُسقِطُ الحركةَ في اللفظ.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وأمرُ الحاضِرِ مِنَ المعروفِ تُحْذَفُ منه حَرْفُ المضارَعَةِ وتدخُلُ عليه همزةُ الوَصْلِ إنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارَعَةِ ساكِنًا وإنْ كانَ مُتَحرِّكًا فيُسْكَنُ آخِرُه،.........

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَأَمْرُ الْحَاضِرِ الْمَعْرُوفُ) ليس على لفظ المضارع بل (تُحْذَفُ مِنْهُ) أي من المضارع المخاطب (حُرْفُ الْمُضَارَعةِ، وَتدخلُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ) عليه للابتداء، (إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا، وَ) أمّا (إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَيُسْكَنُ آخِرُهُ) يعني يُكتَفى بإسكانه، ولا يُؤتي في أوَّله بهمزةِ الوصل؛ لعدم المقتضِي نحو عِدْ من تَعِدُ، وجَرِّبْ من تُجَرِّبَ ونحوِهما.

المطلوب قوله: (وَأَمْرُ الْحَاضِرِ الْمَعْرُوفُ) أي الطريقُ في أخذِ أمرِ الحاضرِ المعروفِ (أَنْ تُحْذَفَ مِنْهُ) أي من المضارع الحاضرِ المعروفِ (حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ، وَتدخلَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا) لتعذُّر الابتداء بالساكن أو لأنّها عِوَضٌ عن حرف المضارعة عند البعض فوُضِعَت موضعَه نحو اضرب وما أشبهه.

قوله: (وَإِنْ كَانَ) أي ما بعدَ حرفِ المضارعة (مُتَحَرِّكًا فَيُسْكَنُ آخِرُهُ) أي الطريقُ في أخذِ أمرِ الحاضرِ فيما إذا كان ما بعدَ حرفِ المضارعةِ متحركًا أن يُبْتَدأ بحركةِ ما بعدَه فيُسْكَنَ آخِرُه نحو عِدْ ودَحْرِجْ وغيرِ ذلك.

المنقود قوله: (وأمر الحاضر المعروف إلخ) هذا شروعٌ إلى أخذ أمر الخطابِ من المضارع، وهو طلبُ الفعلِ من الفاعل المخاطبِ بصيغةٍ مُغيَّرَةٍ من صيغة المضارعِ وهو يؤخذ من الماضي؛ لأنَّ الأمرَ موضوعٌ للطلب، والطلبُ في الماضي محالٌ فلا يؤخذ منه؛ فيكون مشابهته بالمضارع أكثرَ من مشابهته به. فالطريقُ في أخذه منه هو أن يُحذَفَ منه حرفُ المضارعة؛ للفرق، وعُيِّنَ الحذفُ في الخطاب؛ لكثرة استعماله، ومن ثَمَّ لا يُحذَفُ اللامُ في مجهوله أعني يقال ليضرب؛ لقلّة استعماله. واجتُلبتِ الهمزةُ بعدَ حذفِ حرف المضارعة إذا كان ما بعدها ساكنًا؛ للافتتاح نحو اضرب واعلم واقتدر واستخرج، وكُسِرَ الهمزةُ؛ لأنَّ الكسرةَ أصلٌ في هَمَزاتِ الوصل، هذا إذا كان عينُ المضارعِ مكسورًا أو مفتوحًا، أمّا إذا كان عينُه مضموما يُضَمُّ للاتباع؛ لأنّها لو كُسِرَت يلزمُ الخروجُ من الكسرة إلى الضَّمة، وهو ثقيلٌ، ولو فُتِحَتْ لالتبَسَ بالمضارع إذا كان للمتكلِّم نحو انصر انصرا انصروا إلى آخره. وإنّما خُصَّت بالهمزة؛ لأنّها أقوى الحروفِ. وإن كان ما بعدَها مُتحرِّكا فتأتي بصورة الباقي مجزوما ثلاثيّا أو رباعيّا؛ فتَسْكُنُ آخرَه نحو عِدْ وزِنْ وقُلْ ودَحْرِجْ وفَرِّحْ وقاتِلْ وتكسَّرْ وتباعَدْ وتدحرَجْ؛ لعدم الاحتياجِ إلى الهمزة.

فإن قلتَ: لِمَ فُتِحَ ألفُ أكرِمْ؛ لأنّ عينَ مضارعِه ليس بمضموم؟.................................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود قلتُ: لأنّه ليس من ألفِ الأمر بل ألفُ القطعِ محذوفٌ من تُأَكْرِمُ، حُذِفَت؛ لاجتماع الهمزتين في أُءَكرِمُ للمتكلم، فخُفِّفَت في الجميع؛ طردًا للباب، فلمّا احتيجَ إلى الهمزةِ بعدَ حذفِ حرفِ المضارعة أُتِيَ في أوّله بالهمزة الأصليَّة، وهي مفتوحةٌ في الأصل.

فإن قلتَ: هلّا حُرِّكَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ فإنَّه أيسرُ من اجتلابِ همزةِ الوصل؟ فأجيبَ عنه للمحافظة على صيغة المضارع، ولذا رَدُّوا الهمزةَ في نحو أكرِمْ مع أنَّ تغيُّرَ الأوّلِ قليلٌ.

قوله: (وهو مبنيّ على الوقف إلخ) أي أمرُ الحاضرِ المعروفُ مبنيٌّ على الوقف؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ. وإنّما أُعْرِبَ المضارعُ؛ لمشابهته الاسمَ، ولم يَبْقَ المشابهةُ بين الأمرِ والاسمِ بسقوط حرف المضارعة. والمبنيُّ على الوقف كالمجزوم في اللفظِ في سكون لام الصحيحة وسقوطِ النوناتِ ولامِ المعتلّة نحو افتَحْ افتحا، واغزُ اُغْزُوَا. وقيل إنّه عندَ البصريّين مبنيٌّ على السكون؛ لانتفاء المشابهةِ بينه وبين الاسم، وأنّه عندَ الكوفيّين معرب؛ لأنَّ حرفَ المضارعةِ مقدَّرٌ فيه؛ لكونه بمعنى الحال، والحالُ أحدُ مفهومَي المضارع، وجزمه عند الكوفيّين باللام المضمومةِ؛ إذ أصلُ افعل عندهم لِتفعل بإثباتِ لامِ الأمرِ فيه. ويدُلُّ عليه قراءةُ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فبذلك فلتفرحوا» إلاّ أنّ اللامَ حُذِفَت؛ لكثرة الاستعمال، ومن ثَمَّ لا تُحذَفُ اللامُ في مجهوله نحو لتنصر؛ لقلة استعماله. ولكلِّ واحدٍ من الفريقين على ما ذهبوا حُجَجٌ ومُناقضاتٌ وتوجيهاتٌ قد تَرَكْتُ ذكرَها؛ حَذَرًا عن الإطناب.

فإن قلتَ: لِمَ لم يجئِ المجهولُ من أمر الحاضر؟ قلت: إنَّ مجهولَه يجيءُ من أمر الغائب؛ لأنّه لو جِيءَ من أمر الحاضرِ لزمَ أن يكون الشخصُ الواحدُ آمِرًا ومأمورًا، فهذا لا يجوزُ غالبا. إن قلتَ: إن كان المأمورُ جماعةً بعضُهم حاضرٌ وبعضُهم غائبٌ فأيُّ ما يقال لها من الحاضر والغائب؟ قلتُ: القياسُ تغليبُ الحاضرِ نحو إفعلوا وافعلا. وأمرُ المتكلّمِ لنفسه ونهيُه وأمرُ المخاطبِ باللام نادرٌ.

فإن قلتَ: لِمَ انحصَرَ الفعلُ في هذه الثلاثة أعني الماضيَ والمضارعَ والأمرَ؟ قلتُ: لأنَّ الزمانَ ثلاثةٌ، والفعلُ يُلازِمُ الزمانَ؛ لأنّه لا يحدثُ إلّا بزمان. وقيل: إنّ المخبرَ إمّا أن يكونَ إخبارُه مُوافِقًا للوجود وهو الحال، أو يتأخّرَ عنه وهو الماضي،.........................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود أو يتقدَّمَ عليه وهو المستقبل والمبهم بين الحال والاستقبال، الحالُ نهايةُ الماضي وبدايةُ الاستقبالِ. وقيل: الحاكم في أنّ الحال هو العرفُ وإلاّ فلا وجودَ لها في الحقيقة كما ليس لها صيغةٌ خاصةٌ؛ لأنّه إذا مضى آخِرُ جزءٍ من الماضي لحِقَه أوّلُ جزءٍ من المستقبل من غير أن يُعتبرَ بينهما شيءٌ يُسمّى حالاً.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وهـو مَبْنِـيٌّ علـى الوَقْـفِ والمبنـيُّ علـى الوَقْـفِ كالمجـزومِ في اللَّفْـظِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَهُوَ) أي أمرُ الحاضرِ المعروفُ (مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَقْفِ) والسكونِ لا مـن عامل؛ لأنّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، ولا مشابهةَ بينه وبين المعرب -أعني اسمَ الفاعلِ- بوجهٍ مّا حتى يُعرَبَ كالمضارع أو يُبنى على الحركة كالماضي فبُنِيَ على السكون، وذلك مذهبُ البصريّين. وعند الكوفيّين معربٌ مجزومٌ، قالوا حُذِفَتْ لامُ الأمرِ وأعطِيَ أثرُها -وهو الجزمُ- لما وُضِعَ موضعَها وهو الهمزةُ.

قوله: (وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْوَقْفِ كَالْمَجْزُومِ فِي اللَّفْظِ) أي في قطعِ آخِرِه عن الحركة لا في الحقيقة؛ لأنّ سكونَ المجزومِ بعاملٍ وسكونَ الموقوفِ بدونه.

المطلوب قوله: (وَهُوَ) أي أمرُ الحاضرِ (مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَقْفِ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْوَقْفِ كَالْمَجْزُومِ فِي اللَّفْظِ) هذا على مذهبِ البصريّين. وعلى مذهبِ الكوفيِّين مُعْرَبٌ مجزومٌ لا مبنيٌّ. ولكلٍّ مُتمسَّكاتٌ تركتُها؛ حَذَرًا عن الإطناب.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[اسمُ الفاعل]

وأمّا الفاعِلُ فيُنْظَرُ في عينِ الفعلِ الماضي فإنْ كانَ مفتوحـًا فوزنُهُ ناصِرٌ.................

إمعان الأنظار قوله: (وَأَمَّا الْفَاعِلُ) إعلم أنَّ الفاعِلَ عندَ المصنِّفِ ما يَعُمُّ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ بدليل إيرادِ عَظِيمٍ وَضَخم وَمَرِيض وَزَمِن؛ فإنَّها صفاتٌ مشبَّهةٌ، فيكونُ الفاعلُ عندَه ما اشتقَّ لمن قامَ به الفعلُ من غيرِ اعتبارِ معنى الحُدُوثِ الذي به يمتازُ الفاعلُ عندَ غيرِهِ عن الصِّفة المشبَّهة؛ لأنّها بمعنى الثُّبوت.

روح الشروح قوله: (وَأَمَّا) اسمُ (الْفَاعِلِ) وهو اسمٌ مشتقٌّ لمن قامَ به الفعلُ بمعنى الحدوث. أخَّرَه عن الأمر والنَّهي؛ لأنّهما أكثرُ تصرُّفًا منه، وكثرةُ التصرُّفِ أصلٌ في الفنّ (فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي) هذا يُشْعِرُ بأنّ اسمَ الفاعل مشتقٌّ من الماضي عنده. وقوله في المعتلاّت «وكان -أي أصل قائل- في الماضي قال» يقوّي ذلك، فوجهُ ذلك سهولةُ الاشتقاقِ ومناسبتُهما في أن يُستعمَلَ فيما وقَعَ. ويحتمِلُ أن يوافِقَ الجمهورَ في أخذه من المضارع. والنَّظَرُ إلى عينه لكونه أسهَلَ ضبطًا، ولذا لم يقُلْ فيما بعدُ «وكان في الأصل قال». ثم إنّه اراد باسم الفاعل ما يَعمُّ الصفةَ المشبَّهة، ولهذا أوردَ أوزانَه نحو أحْمَرَ، ونَبَّهَ على كثرة أوزانها في بحثه، والمشهورُ أنّها اسمٌ لمن قام به الفعلُ بمعنى الثبوت، والفرقُ المعنويُّ ليس غرَضَ الصرفيِّ.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا الْفَاعِلُ فَيُنْظَرُ فِي عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ مَفْتُوحًا فَوَزْنُهُ نَاصِرٌ وَضَارِبٌ) ونحوُهما غالبًا، سواء كان عينُ مضارعه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا. وإنّما اعتُبِرَ في ذلك عينُ الماضي دون المضارع؛ لأنَّ الماضيَ أصلٌ والمضارعَ فرعٌ، فاعتبارُ العينِ في الأصل أولى من اعتباره في الفرع. وإنّما اعتُبِرَ العينُ في ذلك دونَ الفاءِ واللامِ؛ لاختلافِ حركةِ العينِ دونَهما، ومن إختلافِها إختَلَفَ وزنُ الفاعلِ بالاستقراء.

المنقود قوله: (وأمّا الفاعل فينظر في عين الفعل الماضي إلخ) هذا شروعٌ إلى أخذ اسمِ الفاعلِ من المضارع، فهو مشتقٌّ من المضارع المعلومِ لمن قام به الفعلُ. وإنّما بُنِيَ منه؛ لمناسبةٍ بينهما كما مرَّ. وأُدْخِلَ الألفُ بين الفاء والعين؛ للخفَّة، إذْ بزيادتها في الأوّلِ يصيرُ مشابها بالمتكلّم، وفي الآخِرِ يصير إعرابُه تقديريًّا، وكُسِرَ العينُ وإن لم يكن مكسورًا في المضارع بعدَ حذفِ حرف المضارعة؛ لأنَّ في الفتح إلتباسًا في ماضي المفاعلة، وفي الضمّ ثِقَلًا، وتقدير الكسرة أيضًا يلزم الالتباس بأمر المفاعلة لكن اختير ذلك؛ لمناسبةٍ بين الفاعل والأمر؛ لأنّ الفاعلَ قد يَفعل ما يُؤمر. وقيل اختيارُ الالتباسِ في الأمر أولى؛ لأنّ الأمرَ من المستقبل،...............................



....

إمعان الأنظار قوله: (فَيُنْظَرُ) فيه إشارةٌ إلى أنّ الفاعلَ مُشْتَقٌّ من الماضي، وقد صَرَّحَ به في المعتلاّتِ عندَ بيانِ فاعلِ الأجوَفِ. وأمّا عندَ غيرِه فمشتقٌّ من المضارع. واعلم أنّ ما ذَكَره من أوزانِ الفاعلِ والمفعولِ والمبالغةِ هو الغالبُ، وأنّه سماعيٌّ سوى فَاعِلٍ ومَفْعُولٍ. ألا يُرى أنّه قد يجيءُ من مفتوح عينِ الماضي نحو قَدِيرٍ وَصَبُور، ومن مضمومِ العينِ نحو حَسَنٍ. وقد يجيء المفعولُ على حَلُوبَةٍ، والمبالغةُ على عُجَابٍ.

روح الشروح ....

المطلوب فطريقُ أخذِه أن تُحذَفَ علامةُ الاستقبالِ من ينصر، وزيدتِ الألفُ؛ لخفّتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضًا عن الياءِ المحذوفةِ بين الفاء والعين وإن كان الحقُّ أن يُزادَ العِوَضُ مقامَ المعوَّضِ وهو الأوَّلُ؛ لوجود مانعٍ يمنَعُ عن ذلك؛ لأنّها لو زيدَتْ في الأوَّلِ يَصِيرُ مُشابِهًا بالمتكلِّم في المضارع وماضي باب الإفعال، فزيدَتْ في مكانٍ أقرَبَ إليه؛ لأداء حقِّ ما وجَبَ فعلُه بقدرِ الإمكان، ولهذا لم تزد في الآخِر ولا بينَ العينِ واللامِ. وقيل إنّما لم تزد في آخرها لدفع الالتباس أيضًا؛ لأنّ في الآخِر يلتبسُ بالتثنية، وفيما بين العين واللام يصير مُشابهًا بالمبالغة؛ لأنّ الإعجامَ يُترك كثيرًا، وكُسِرَ عينُه فيما إذا كان عينُ المضارع مفتوحًا أو مضمومًا؛ لأنّ بتقدير الفتح يصير مشابهًا بماضي المفاعلة، وبتقدير الضمّ يثقُلُ، نعم بتقدير الكسر أيضًا يلزمُ الالتباسُ بأمر باب المفاعلة، ولكن أُبقِيَ مع ذلك للضرورة؛ لأنّ الالتباسَ بالأمرِ أولى من الالتباس بالماضي ومع اختيار الثِّقَل على تقدير الضمّ وإن لم يوجد ذلك فيه. أمّا وجهُ الأولويّة من الأوّل فلأنّ هذا الالتباسَ التباسُ الشيءِ بما يُشابهه بحيث إنّ الأمرَ من المستقبل واسمَ الفاعل مُشابِهٌ على التّمام بخلاف الالتباس بالماضي على تقدير الفتح؛ لأنّ المشابهةَ بينهما ليست كذلك. وأمّا وجهُ الأولويّة من الثاني فلأنّ هذا الالتباسَ قد يزولُ بالإعجام، بخلاف الثِّقلِ اللازمِ من الضمّ حيث لا يزول أصلًا. وإنّما أُخِذَ من المضارع دون الماضي؛ لكونه مشتقًّا منه بالاستقراء، ولكونه مُشابِهًا به على التمام، بخلاف الماضي حيث لا يكون كذلك.

المنقود والفاعلُ مُشابهٌ بالمستقبل فإن قيل: لِمَ لم يُنظرْ إلى عين المضارع في إخراج اسم الفاعل كما نُظِرَ إلى عينه في إخراج المصدر الميميّ والزمان والمكان؟ فأجيبَ عنه لمانعٍ وهو أنّه لو نُظِرَ إلى عين المضارعِ لما اتَّحدَ صيغةُ اسم الفاعل في الأوّل والثاني والثالث مع أنَّ وزنَ اسم الفاعل في كلٍّ منها مُتَّحِدٌ فيما ضُبِطَ. ولما اختلفَ صيغة الرابع والثالث والخامس والثاني والسادس والأوّل مع أنّه ليس كذلك.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود قولـه: (وإن كان عينـه إلـخ) أي إن كان عيـنُ الماضـي مفتوحًـا نحـو فَعَـلَ بفتـح العيـن سـواء كان متعدّيًا أو لازمًا فوزنُـه على فاعِـلٍ نحو ناصرٍ وذاهـبٍ غالبا، وشـذَّ حريـصٌ وأشيبُ وملك ومسـكين ولعنـة. وإن كان عينُـه مضمومًـا نحـو فَعُـلَ بضـمّ العيـن فيجـيءُ علـى وزن عظيـمٍ وضخـمٍ ونذيـر وسـهل وجَبـان وشُـجاع وحَسَـن ووَقُـور وأحمـق. وإن كان عينُـه مكسـورًا مـن المتعـدّي عالـمٌ ومـن الـلازم يـأتي علـى أربعـة اوزان: أحدُهـا مريـض، وثانيهـا زَمِـن بفتـح الـزاي وكسـر الميـم، وثالثُهـا أحمـر مـن حَمـر بفتـح الهمـزة والعيـن للمذكـر المفـرد، وحمـراءُ بالمـدّ للمؤنـث المفـرد. قيـل: القيـاسُ أن يقـال حمـرة بـلا مـدّ أو حمـرى كسـكرى لكـن زيـدتِ الألـفُ قبـل ألـفِ التأنيـث؛ لتكثيـر البنـاء. وقيـل: فرقـًا بيـن مؤنّـثِ فعـلانَ ومؤنّـثِ أفعـلَ، فقلبـت الألـف الثانيـة همـزةً؛ لئـلّا يُخِـلَّ بالمقصـود بحذف إحدى الألفيـن لإلتقـاء السـاكنين، ثـمّ قُلِبَـت همـزةً؛ لإلتقـاء السـاكنين، وجمعهمـا حُمْـرٌ بضـمّ الحـاء وسـكون الميـم، وتثنيـةُ أحمـرَ أحمـرانِ، وتثنيـةُ حمـراءَ حمـراوانِ، قلبـتِ الهمـزةُ واوًا؛ للخفـة، لقربـه مـن الألـف في العلـويّ بخـلاف اليـاء فيقـال أحمـرُ أحممـران حُمْـرٌ حمـراءُ حمـراوانِ حُمْـرٌ.

وقيـل: لـمَ اتّحـدت صيغـةُ جمعهمـا دونَ تثنيتهمـا مـع أنَّ الظاهـرَ يقتضـي اتّحـادَ صيغـة التثنيـة لقلّـة اسـتعماله كمـا في الضمائـر؟ فالجـواب عنـه لمـا لـم يفـرق بيـن المذكـر والمؤنـث بإلحـاق علامـةٍ بـل بوضـع صيغـة مسـتقلة لهـا اقتضـى أن يفـرق بيـن تثنيتهمـا بصيغـةٍ وإن لـم يتّحِـدْ صيغتهمـا، فاختـلافُ صيغـةِ تثنيتِهمـا يَقتضـي أن لا يكـونَ صيغـةُ جمعِهمـا مختلفـةً تفاديًـا عـن الاختـلافِ في جميـع الأحـوال تأمّـل. ورابعُهـا فَـعْلان بالفتـح والسـكون فهـو عَطشـانُ للمذكّـر المفـرد، وتثنيتُـه عَطْشـانانِ بفتـح العيـن وسـكون الطـاء وبالقصـر للمؤنـث المفـرد، وجمعُهمـا عِطـاشٌ بكسـر العيـن، وتثنيـةُ عطشـى عطشَـيَانِ، قلبـتِ الألـفُ يـاءً فيهـا؛ لِئـلّا يلتبِـسَ حالـةُ الرفـع بالمفـرد المذكّـر بحـذف إحـدى الألفيـن لالتقـاء السـاكنين؛ إذ لا اعتبـارَ بحركـة النـون الطرفيّـة مـع أنّهـا قـد يُحـذفُ بالإضافـة مـن التثنيـة فيلتبـس بمفردهـا في التلفـظ أو الكتابـة، ولِئـلّا يُخِـلَّ بالمعنـى؛ لأنّ كلَّ واحـدٍ منهمـا لمعنـىً.

فإن قلـتَ: لـمَ قُلِبَـت ألـفُ عطشـى يـاءً ولـم يُقلـب ألـفُ حمـراءَ يـاءً مـع أنَّ اجتمـاعَ اليائيـنِ في حالـة النصـب والجـرِّ مـع كسـر النـونِ موجـودٌ فيهمـا علـى تقديـر قلـبِ الألـفِ يـاءً؟ قلـتُ: إنَّ عَطْشـى ليـس كحمـراءَ؛ لأنّ ألـفَ عطشـى التـي هـي للتأنيـث قُلِبَـت يـاءً، وهـي قـد تكـون علامـةَ التأنيـثِ كمـا في هـذا،





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فكانت الألفُ ثابتة فيهما فلم يلزم اجتماع اليائين بخلاف حمراوان.

فإن قلت: لم يتَّحِد صيغةُ جمعِهما وصيغةُ تثنيتِهما في عطشانَ عطشانانِ عِطاش، عطشى عطشَيانِ عِطاش، ولم يكن كذلك في أحمرَ؛ إذ الاتّحادُ فيه في الجمع دون التثنية، وأيضا كيف يَتَّحِدُ صيغةُ المذكّر والمؤنّث في الجمع فيهما أعني في وزن أفعلَ وفعلانَ مع أنَّ صيغتهما ليست بمتّحدةٍ في سائر الأوزان؟ قلت: جوابُه ظاهرٌ على المتأمّل.

واعلم أنّ أوزانَ اسم الفاعل من الثلاثيِّ المجرَّدِ كثيرة سماعيّة كأوزان مَصادره إلّا أنّه لما كان بعضُها مضبوطةً وبعضُها غيرَ مضبوطةٍ قال المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «واختصرتُ بذكر ما يُمكِنُ ضبطُه من أوزان اسم الفاعل المذكورة وتركتُ ما عداه» وهو ما لا يُمكن ضبطُه من الأوزان الغير المذكورة في هذا المختصر وإن ذُكِرَ بعضُه في غيره نحو حذر واسمر وضراب وعريان وضُحكة وغيرِها.

فإن قلتَ: لِمَ عَدَّ المصنِّفُ نحو أحمرَ وعطشانَ من أوزانِ اسمِ الفاعل؟ لأنَّ النَّحويين عَدَّ الصِّفةَ المشبّهةَ قَسِيمًا لاسمِ الفاعلِ والمفعولِ. قلتُ: إنَّه عَدَّهما من أوزان اسم الفاعل؛ لأنّ الصفة المشبهةَ عند أهلِ هذه الصِّناعة اسمُ الفاعلِ، وتَطَابُقُ الإصطلاحَيْنِ غيرُ لازم. وقيل: يجيءُ الصِّفةُ المشبهةُ على هذه الأبْنِيَةِ نحو فَرِقٍ وشَكْسٍ وصُلْبٍ ومِلْحٍ وجُنُبٍ وحَسَن وخَشِن وجَبان وشُجاع وأحْوَل، ويختصُّ بباب فعل إلّا ستّةً يجيءُ من باب فَعُلَ بضمّ العين على وزن أفعلَ نحو أحمق وأخرق وآدم وأرعن واعجف واسمر.

فإن قلتَ: إنّ اسمَ التفضيل ممّا يجبُ أن يُعلَمَ فلِمَ لم يذكُرْهُ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أنَّه مذكورٌ في غيرِ هذا المختصر؟ قلت: الجوابُ عنه ظاهرٌ على المتأمل. وقيل: يجيءُ أفعلُ تفضيلِ الفاعلِ من الثلاثيِّ الغيرِ المزيد فيه ممّا ليس بلَوْنٍ ولا عيبٍ، ولا يجيءُ من المزيد فيه؛ لعدم إمكان محافظةِ جميع حروفها في أفعلَ ولا من لون وعيب؛ لأنّ فيهما يجيء أفعلُ للصفةِ فيلزمُ الالتباسُ، ولا يجيءُ لتفضيل المفعولِ حتّى لا يلتبسَ بتفضيل الفاعل، وإنّما لم يُجعل عكسًا؛ لأنّ الفاعلَ مقصودٌ والمفعولَ فَضْلةٌ في الكلام.





وإن كان مضمومــًا فوزنُــهُ عظيــمٌ وضَخِــمٌ..

إمعان الأنظار ....

المطلوب قولـه: (وَإِنْ كَانَ) أي عيـنُ الفعـلِ الماضـي (مَضْمُومًـا، فَوَزْنُـهُ) أي وزنُ اسـمِ الفاعـل (عَظِيـمٌ) علـى وزن فعيـل مـن عظُـمَ يعظُـمُ بضـمّ العيـن فيهمـا. وهـذا الـوزنُ مشـتركٌ بيـن الفاعـل والمفعـول والمصـدر؛ لأنّ الفعيـلَ قـد يكـونُ للمفعـول والمصـدر نحـو جَريـح ووَجيـف. (وَضَخِـمٌ) بفتـحِ الضّـاد وكسـرِ الخـاء علـى وزن فَعِـلٍ بفتـح الفـاء وكسـر العيـن مـن ضخُـمَ يضخُـمُ بضـمّ الخـاء فيهمـا. وهـذا الـوزنُ مشـتركٌ بيـن الفاعـل والمصـدر نحـو خَنِـق. وقيـل بفتـح الضّـاد وسـكون الخـاء. وهـذا الـوزنُ مشـتركٌ أيضًـا بيـن الفاعـل والمصـدر؛ لأنَّ الفَعْـلَ بفتـح الفـاء وسـكون العيـن قـد يجـيءُ للمصـدر نحـو قَتْـلٍ.

روح الشروح قولـه: (فَـإِنْ كَانَ) عيـنُ ماضيـه (مَفْتُوحًا فَوَزْنُهُ نَاصِرٌ) أي فاعـل غالبًا نحو ضاربٍ وفاتحٍ.

قولـه: (وَإِنْ كَانَ) العيـنُ (مَضْمُومًـا فَوَزْنُـهُ عَظِيـمٌ) ووزن «فعيـل» يـأتي أيضًـا للمصـدر نحـو وَجيـف، والمفعولِ نحـو جريـح بمعنـى المجـروح.

قوله: (وَ) وزنه (ضَخِمٌ) أي فَعِلٌ بفتحِ الفاءِ وكسرِ العين وقيل بسكونها.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وإن كان مكسوراً فوزنُهُ من المتعدِّي عالم ومن اللّازمِ يأتي على أربعةِ أوزانٍ: مَريضٌ وزَمِنٌ بفتح الزاي وكسرِ الميمِ، وأحمَرُ للمذكَّرِ، وحَمْراءُ بالمدِّ للمؤنَّثِ، وجمعُهما حُمْرٌ بضمِّ الحاءِ وسكونِ الميمِ، وتثنيةُ أحمَرَ أحمرانِ، وتثنيةُ حَمْراءَ حَمْراوانِ،

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَإِنْ كَانَ) عينُ ماضيه (مَكْسُورًا فَوَزْنُهُ مِنَ الْمُتَعَدِّي عَالِمٌ) أي فاعل، (وَمِنَ اللَّازِمُ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْزَانٍ) فَعِيل، وفَعِل، وأَفْعَل، وفَعْلَاء (نَحْوُ مَرِيضٍ وَزَمِن بِفَتْحِ الزَّايِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، وَأَحْمَر) وهو (لِلْمُذَكَّرِ) ولما كان في تصريفه خفاءٌ قال (وَحَمْرَاءُ) بالمدّ (لِلْمُؤَنَّثِ) مفردةً، (وَجَمْعُهُمَا) أي جمعُ المذكرِ والمؤنَّثِ (حُمْرٌ بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ) قدَّمَ الجمعَ في بيان صيغته لزيادة غرابته.

قوله: (وَتَثْنِيَةُ أَحْمَرَ أَحْمَرَانِ، وَتَثْنِيَةُ حَمْرَاءَ حَمْرَاوَانِ) بقلبِ الهمزةِ واوًا على غير القياس، ......

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَ) أي عينُ الفعل الماضي (مَكْسُورًا فَوَزْنُهُ مِنْ) الفعل (الْمُتَعَدِّي عَالِمٌ) على وزن فاعل من عَلِم يعلَمُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

قوله: (وَمِنْ) الفعل (اللَّازِمِ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْزَانٍ) أحدها على وزن فَعِيل (نَحْوُ مَرِيض) من مرِض يمرَض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع. وهذا الوزنُ مشتركٌ بين الفاعل والمفعول والمصدر كما بيّنّاه في عظيم. (وَ) الثاني فَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين نحو (زَمِن) من زمِنَ يزمَنُ بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع. وهذا الوزنُ مشتركٌ بين الفاعل والمصدر كما ذكرناه في ضَخِم (بِفَتْحِ الزَّايِ وَكَسْرِ الْمِيمِ. وَ) الثالثُ على وزن أَفْعَل نحو (أَحْمَر لِلْمُذَكَّرِ) مفردًا من حمِرَ يحمَرُ بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع. ومنه أَحْوَلُ وأَحْمَقُ وأَخْرَقُ وآدَمُ وأَرْعَنُ وأَسْمَرُ وأَعْجَفُ وأَعْجَزُ. ومنه: أَعْجَمُ عند الأصمعيّ. وهذه الأسماءُ كلُّها من فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحِها في المضارع، والضمُّ في عينهما فيهن لغةٌ.

قوله: (وَحَمْرَاءُ بِالْمَدِّ) أي بمدِّ الرّاء على وزن فَعْلَاءَ (لِلْمُؤَنَّثِ) المفرد، (وَجَمْعُهُمَا) أي جمعُ المذكر والمؤنث (حُمْرٌ بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ. وَتَثْنِيَةُ أَحْمَرَ أَحْمَرَانِ، وَتَثْنِيَةُ حَمْرَاءَ حَمْرَاوَانِ)، فكان تصريفُه أَحْمَرُ أَحْمَرَانُ حُمْرٌ حَمْرَاءُ حَمْرَاوَانِ حَمْرٌ.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وعَطْشانُ للمذكَّرِ، وعَطْشى بفتحِ العينِ وسكونِ الطَّاءِ وبالقصرِ للمؤنَّثِ، وجمعُهما عِطاشٌ بكسرِ العينِ، وتثنيةُ عَطْشانَ عَطْشانانِ، وتثنيةُ عَطْشى عَطْشَيَانِ. واختَصَرْتُ بذِكْرِ ما يُمْكِنُ ضَبْطُهُ من الفاعلِ وتَرَكْتُ ما عَداهُ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح (وَعَطْشَانُ) للمذكّر المفرد، (وَعَطْشَى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر، (لِلْمُؤَنَّثِ) المفردةِ (وَجَمْعُهُمَا) أي جمعُ عطشانَ وعطشى (عِطَاشٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ) باستواء جمعِ المذكَّر والمؤنَّث أيضًا. (وَتَثْنِيَةُ عَطْشَانَ عَطْشَانَانِ، وَتَثْنِيَةُ عَطْشَى عَطْشَيَانِ) وللصفة المشبَّهةِ التي هي اسمٌ مشتقٌّ لنسبة الذات إلى صفة غريزيّةٍ أوزانٌ غيرُ ما ذُكِرَ. فقيل لها سبعةَ عشَرَ وزنًا بالاستقراء؛ «فعْلٌ» بسكون العين وحركات الفاء نحو شَكْس ومِلْح وصُلْب. و«فَعلٌ» بفتح الفاء وحركات العين نحو حَسَن وخَشِن وعَجُل. و«فعل» بكسر الفاء والعين وبضمهما نحو صِغِر وجُنُب. و«فعَال» بفتح الفاء وضمّها نحو جَبَان وشُجَاع. و«فَيْعل» بفتح العين وكسرها نحو شَيْظَم وجَيِّد. و«فَعْيَل» بفتح الفاء والياءِ نحو حَرْبَص. و«فَعِيل» و«فَعُول» و«أَفْعَل» و«فَعْلَان» نحو سَلِيم وغَيُور وأَبْلَج وغَضْبَان. ولعدم انحصار الأوزان فيما ذكره قال: (وَاخْتَصَرْتُ) بحث اسم الفاعل (بِذِكْرِ مَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ) من أوزان الفاعل (وَتَرَكْتُ مَا عَدَاهُ) أي ما عدا ما يُمْكِنُ ضبطُه؛ حذرًا من الإطالة. وفي كلامِهِ إشارةٌ إلى أنّ أكثَرَ أوزانِه سماعيٌّ بل القياسُ هو وزنُ «فاعل».

المطلوب قوله: (وَ) الرابعُ على وزن فَعْلَان نحو (عَطْشَان لِلْمُذَكَّرِ) مفردًا من عطِش يعطَش بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع. وهذا الوزنُ يصلَحُ للمصدر أيضًا نحو لَيّان (وَعَطْشَى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (لِلْمُؤَنَّثِ) المفرد (وَجَمْعُهما) أي جمعُ المذكّر والمؤنّث (عِطَاشٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَتَثْنِيَةُ عَطْشَانَ عَطْشَانَانِ، وَتَثْنِيَةُ عَطْشَى عَطْشَيَانِ) فكان تصريفُه عَطْشَان عَطْشَانَانِ عِطَاشٌ عَطْشَى عَطْشَيَانِ عِطَاشٌ. ومنه رَيَّانُ رَيَّانانِ رِواءٌ رَيَّا رَيَّيَانِ رِواءٌ. واعلم أنَّ هذه الأوزانَ الأربعةَ للصفة المشبّهة. ويجيءُ أوزانُها على غير هذه الأوزان:

أحدها فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو شَكْسٍ، وهذا الوزنُ يصلح للمصدر أيضًا نحو قَتْلٍ.

وثانيها فُعْلٌ بضمّ الفاء وسكون العين نحو صُلْبٍ. وهذا الوزنُ يصلح للمصدر أيضًا نحو شُغْلٍ.

وثالثها فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين نحو مِلْحٍ. وهذا الوزنُ يصلح للمصدر أيضًا نحو فِسْقٍ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ورابعها فُعُلٌ بضم الفاء والعين نحو جُنُبٍ.

وخامسها فَعَلٌ بفتح الفاء والعين وكسرها نحو حَسَن وخَشِن. وهذان الوزنان يصلحان للمصدر أيضًا نحو طَلَب.

وسادسها فَعَالٌ بفتح الفاء نحو جَبَان. وهذا الوزنُ يصلح للمصدر أيضًا نحو ذَهَابٍ.

وسابعها فُعَالٌ بضم الفاء نحو شُجَاع. وهذا الوزنُ يصلح للمصدر أيضًا نحو سؤال.

والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أنّ اسم الفاعل هو اسمٌ مشتقٌّ من المضارع لمن قام به الفعلُ بمعنى الحدوث. والصفةَ المشبهةَ ما اشتقّ من فعل لمن قام به الفعلُ بمعنى الثبوت، فثبت به أنّ الصفة المشبهة لا تشتقّ إلاّ من الفعل اللازم، واسمُ الفاعل أعمُّ منها.

قوله: (**وَاخْتَصَرْتُ بِذِكْرِ مَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ مِنَ الْفَاعِلِ، وَتَرَكْتُ مَا عَدَاهُ**) أي اسمُ الفاعل يأتي على أوزانٍ غيرِ ما ذكره الشيخُ نحو مُشْمِلٍ من شَمُلَ بضمِّ الميمِ على وزن مُفْعِل بضمِّ الميم وسكونِ الفاء وكسرِ العين. وبَيُّوت من بيت بفتح العين على وزن فَعُّول بفتح الفاء وتشديد العين. ومَلِك من ملك بفتح اللام على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين. وهذا الوزنُ مما ذكره الشيخُ لكن ذكره من فَعِلَ بكسر العين وهو يجيءُ من فعَلَ بفتح العين، وحريص من حرَصَ بفتح الراء على وزن فعيل. وهذا الوزنُ ممّا ذكره الشيخ أيضًا لكن ذكره من فعِلَ بكسر العين وهو يجيء من فعَلَ بفتح العين كما ذكرنا، وأَشْيَب من شيب بفتح الياء على وزن أفعَلَ. وهذا الوزنُ ممّا ذكره الشيخُ أيضًا من فَعِلَ بكسر العين لا من فعَلَ بفتحها وهو يجيء منه كما ذكرنا. فهذه الأوزانُ كلُّها من فَعَلَ بفتح العين ولم يذكرها الشيخُ فيه.

وأمّا من فعُلَ بضمّ العين نحو سَهْل على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، وصَعَب على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين، وهما ممّا ذكرناه في الصفة الشبهة، ومَجِد على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، وهذا مما ذكره الشيخ لكن ذكره في فعِلَ بكسر العين وهو يجيء من فعُلَ بضمّ العين كما ذكرنا.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا من فعِلَ بكسر العين نحو حَذِر على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، وتَعْب على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، وهما مما ذكرناه في الصفة المشبهة. وعُرٍ أصلُه عُرِيٌ على وزن فُعِل بضمّ الفاء وكسر العين أُعِلَّ كإعلال قاضٍ. وهذا الوزنُ يصلح للمصدر أيضًا.

والحاصلُ أنّ أوزانَ اسمِ الفاعل والصفةِ المشبهة في الأصحّ من الثلاثيّ المجرّد غيرَ أوزان المبالغة منه خمسةَ عشرَ. وقد ذكر الشيخُ خمسةً منها، وترَكَ عشرةً أخرى، ولهذا قال واختصرتُ إلى آخره. وقد ذكرتُ كلَّها من قولنا واعلم أنّ هذه الأوزان الأربعة إلى ههنا، فاجتهِدْ في استخراجها، وعشرةُ أوزانٍ منها مشتركةٌ بين الفاعل والمصدر، ووزنٌ واحدٌ منها يصلح للمفعول أيضًا كما أشرنا إلى هذا.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[اسمُ المفعول]

وأمّا المفعولُ من جميعِ الثُّلاثِيِّ فوزنُهُ مجبورٌ وكَسِيرٌ، وقد ذَكَرْنا الفاعِلَ والمفعولَ مِنَ الزّائدِ على الثُّلاثِيِّ في المصدرِ الميميِّ.

إمعان الأنظار قوله: (وَكَسِيرٌ) بالسين بمعنى مكسورٍ، ووقع في بعضِ النُّسَخ بدلَهُ «كثير»، والأصحُّ هو الأوَّلُ كما لا يخفى.

قوله: (مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) الزائِدُ قد يكونُ بمعنى العارض، يقال أَلِفُ «أَكْرَمَ» زائدٌ، ويُقابلُهُ الأصليُّ. وقد يكونُ بمعنى الكثير، يقال حروفُ «دَحْرَجَ» زائدةٌ على حروف «ضرب» أي كثيرةٌ منها، ويُقابِلُه القليلُ، والمرادُ ههنا المعنى الثاني، فيشمَلُ الرباعيَّ المجرَّدَ ومزيداتِهِ.

روح الشروح قوله: (وَأَمَّا) اسمُ (الْمَفْعُول) وهو اسمٌ لمن وَقَعَ عليه الفعلُ (مِنْ جَمِيعِ الثُّلَاثِيِّ) أي سواءٌ كان عينُ ماضيه مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا فوزنُه (مَجْبُورٌ وَكَسِيرٌ) أي وزنُه اثنان؛ قياسيٌّ وهو مفعول، وسماعيٌّ وهو فَعِيل غيرَ أنّ اسمَ المفعولِ من «فَعُلَ» بالضمّ يُؤتى بواسطة الجارِّ، ولذا اختيرَ نسخةُ «كسير» بالسين بمعنى المكسور على «كثير» بالثاء. ثم وزنُ «فَعِيل» مشتركٌ بين الفاعل والمفعول، فإذا كان للمفعول يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ. والفارقُ بينهما الموصوفُ نحو رَجُلٍ قَتِيلٍ وَامْرَأَةٍ قَتِيلٍ أي مقتولةٍ. وإن لم يُذكَرِ الموصوفُ فلا بدَّ من التاء خوفَ اللبسِ نحو «مَرَرْتُ بِقَتِيلِ فُلَانٍ وَقَتِيلَتِهِ».

المطلوب قوله: (وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ) سواء كان عينُ ماضيه مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا (فَوَزْنُهُ مَجْبُورٌ وَكَسِيرٌ) على وزن مفعول وفعيل. وطريقُ أخذِه أن تحذفَ حرف المضارعة من يُفْعَلُ بضمّ الياء وفتح العين، وتدخلَ الميم المضمومة مقامَه؛ لقرب الميم من الواو في كونهما شفويّتين. وإنّما لم يزد من حروف العلة للتعذُّرِ. أمّا الألفُ فلتعذُّرِ الابتداءِ بالساكن. وأمّا الواوُ فلعدم زيادته في الأوَّل.

المنقود قوله: (وأمّا المفعول من جميع الثلاثيّ إلخ) اعلم أنَّ اسمَ المفعول مشتقٌّ من المضارعِ المجهولِ لمن وَقَعَ عليه الفعلُ، وصيغتُهُ من جميع الثلاثيِّ المجرّدِ على وزن مفعولٍ نحو منصور، وهو مشتقٌّ من يَنْصُرُ لمناسبةٍ بينهما، فأُبْدِلَتْ حرفُ المضارعةِ بالميم؛ لتعذُّرِ حروفِ العلة، فصار منصر ثم فُتِحَ الميمُ؛ لئلّا يلتبسَ بمفعولِ الإفعال، ثمّ ضُمَّتِ العينُ؛ للفرق بينه وبين الموضعِ والمصدر الميميِّ، ثم أُشْبِعَ الضّمّةُ؛ لانعدامِ هذا البناءِ في كلام بغير التاءِ، فزيدتِ الواوُ؛ عِوَضًا عن التغيُّر، فصار منصور.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وكذا إذا نُقِلَ إلى الإسميَّةِ يُفرَقُ بالتاء؛ دلالةً على النَّقل وإن ذُكِرَ الموصوفُ نحو كبشٍ ذبيحٍ ونَعْجةٍ ذبيحةٍ، والذبيحُ اسم المذبوح. وإذا كان «فعيل» للفاعل يُفرَقُ فيه بين المذكَّر والمؤنَّث، سواء كانا جَرَيا على الموصوف أو لا تقول: رجلٌ نصيرٌ وامرأةٌ نصيرةٌ أي ناصرة، ومررتُ بنصيرِ زيدٍ وبنصيرته.

قوله: (**وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ فِي**) بحثِ (**الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ**) أي بَيَّنّا هناك بمناسبة أنّهما ممّا فوقَ الثلاثيِّ بإبدالِ حرفِ المضارعة بميمٍ مضمومةٍ، فلا وزنَ لهما غيرَ ما ذكر. ولا نَتَعَرَّضُ له هنا، لكن ينبغي أن يُعلَمَ أنّ الفاعلَ والمفعولَ قد يَشْتركان في الصِّيغة بسبب الإعلال والإدغام، والفرقُ بالاختلاف التقديريِّ نحو مختار، أصله مختيِرٌ بكسر الياء في الفاعل وفتحِها في المفعول، ونحو مُتَحابّ أصله متحاببٌ بكسر الباء الأولى في الفاعل وفتحِها في المفعول. هذا إذا كان الفعلُ متعدّيًا، وأمّا إذا كان لازمًا فالمفعولُ يُعْرَفُ بإتيان حرفِ الجرِّ نحو مُنْصَبٍّ فيه.

المطلوب وأمّا الياءُ فلئلّا يلتبسَ بالمضارع، فصار مُفْعَلٌ، ثم فُتِحَ الميمُ؛ لئلّا يلتبسَ بمفعول باب الإفعال، فصار مَجْبَرٌ على وزن مَفْعل، ثم ضُمَّ الباءُ حتى لا يلتبسَ بالموضع، فصار مَجْبُر، ثم أُشْبِعَ الضمّةُ لانعدام مَفْعُل بضمّ العين بغير التاء، فتولَّدت منه واوٌ، فصار مجبور.

وأمّا وزنُ الفعيل فمشتركٌ بين الفاعل والمفعول. ووجهُ الفرقِ بينهما أنَّ الفعيلَ إذا كان بمعنى المفعول يَستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ لو ذُكِرَ بغير الموصوف، وبالموصوف يُفرق بينهما؛ لأنّه لا تدخل الهاءُ في مؤنثه نحو مررتُ برجلٍ قتيلٍ وامرأةٍ قتيلٍ إذا ذُكِرَ بالموصوفُ،................

المنقود وإنّما غُيِّرَ مفعولُ الثلاثيِّ دونَ مفعولِ المزيداتِ والموضع؛ ليكونَ مُشابِهًا في التغيُّر باسم الفاعل أعني غُيِّرَ الفاعلُ من يفعُلُ بضمِّ العينِ ويفعِلُ بكسره إلى فاعل، والقياسُ فاعُلٌ بضم العينِ وفاعَلٌ بفتح العين، فغُيِّرَ المفعولُ أيضا؛ لمؤاخاةٍ بينهما. ووزنُه مضروبٌ وكسير، وشذَّ نَقْضٌ وذِبْحٌ وهُزْءٌ بالتسكين، ثمّ الفعيلُ يكون بمعنى المفعول وبمعنى الفاعل. أمّا إذا كان بمعنى المفعول يَسْتَوِي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ عندَ ذكرِ موصوفه؛ فرقًا بينه وبينَ ما هو بمعنى الفاعل، والتمييز بما كثر استعمالُه أولى نحو هذا شجر كسيرٌ، وهذان شجران كسيران، وهاتان شجرتان كسيران، وإن لم يُذكر موصوفُه لا يَسْتَويان نحو هذا كسير، وهذه كسيرة، وهذان كسيران، وهاتان كسيرتان. أمّا إذا جُعِلَ الفعيلُ الذي بمعنى المفعول من عِداد الأسماء فإنّه لا يَستوي فيه حينئذ؛ لغلبة الاسميَّة نحو بعيرٍ ذَبيحٍ، وناقةٍ ذبيحةٍ، ورجل لَقِيطٍ، وامرأة لَقِيطة.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وبغير الموصوف نحو مررتُ بقتيلِ فلانٍ وقتيلته. والفارقُ بينهما الموصوفُ فقط. وإذا كان بمعنى الفاعل يُفرق بينهما مطلقًا؛ إذ الهاءُ دخلته في المؤنث نحو مررتُ برجلٍ كريمٍ وامرأةٍ كريمةٍ بالموصوف، وبغير الموصوف نحو مررتُ بكريمٍ وكريمةٍ. والفارقُ بينهما الموصوفُ والهاء، وكذا رحيم ورحيمة.

قوله: (وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ) سواء كان رباعيًّا مزيدًا أو خماسيًّا أو سداسيًّا أجوفَ أو مضاعفًا متعدّيين (فِي الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ) والزمان والمكان. وذلك بقلب العين ألفًا أو بإدغامه نحو مخاف ومختار ومبتاع في الأجوف، ومحابّ ومتحابّ ومستحبّ في المضاعف يصلحْنَ للفاعل والمفعول والمصدر الميميّ والزمان والمكان؛ لكن الفرق بينهما اختلاف التقدير، وهو كسرُ العين للفاعل وفتحُها للمفعول وغيره، فلذلك لا يعلم إلاّ بعد نقض قلب العين وفكّ إدغامه؛ لأنّ هذا الالتباسَ يحصل بهما ويزول بنقصهما، وقد أشرتُ إلى أمثلة هذا كليًّا في بحث قوله: وإن كان الفعل زائدًا إلى قوله والفاعل منه بكسر العين، فلا نُعيدُها.

قيل هذا القولُ منه ههنا مُستدرَكٌ؛ لأنّه يُعلَمُ من ذلك القول. وجوابه أنّه صرّح به للمبتدئين، وإنّما قلنا «أجوفَ أو مضاعفًا»؛ لأنّ ذلك لا يُتصوّر إلاّ فيهما. وإنّما وَصَفْنا الأجوفَ والمضاعفَ بقولنا «متعديين»؛ لأنّهما لو كانا لازمين يفرق المفعولُ من هذه الأربعة بزيادة حرف الجرّ، ولأنّه لا يأتي إلاّ به كما أشرنا إلى ذلك.

المنقود قوله: (وقد ذكر الفاعلُ والمفعولُ إلخ) أي فاعلُ الرباعيِّ المجرّدِ ومفعولُه، وفاعلُ المزيدِ فيه ومفعولُه، وفاعلُ الثلاثيِّ المزيدِ ومفعولُه، وقد ذُكِرَ في المصدر الميميِّ بقوله «فإنَّ الفعلَ إن كان زائدًا على الثلاثيِّ فالمصدرُ الميميُّ والزمانُ والمكان والمفعولُ من كلِّ بابٍ يكونُ على وزن مضارعِ مجهولِ ذلك البابِ إلاّ أنّك تبدلُ حرفَ المضارعة بالميم المضمومة، والفاعلُ منه بكسر العين». وههنا كلامٌ من أنَّ المصنِّفَ ذَكَرَ فاعلَ الثلاثيِّ المجرَّدِ ومفعولَه ههنا، ولم يذكُرِ الفاعلَ والمفعولَ من الزائد على الثلاثيِّ ههنا بل ذَكَرهما في المصدر الميميِّ، فما الوجه له؟ فجوابه ظاهرٌ على المتأمّل.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[أوزانُ المبالغة]

وأوزانُ المبالغةِ: جَهُولٌ، وصِدِّيقٌ، وكَذّابٌ، وغُفُلٌ بضمِّ الغينِ والفاءِ،.................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثـم لما كان للفاعلِ والمفعولِ صِيَغٌ وُضِعَتْ للمبالغة -أي لمعنى التكثير والتكرير- مخالِفةً لأوزانِ ما لـم يوضع للمبالغة أتـمَّ بحثَها بذكرها بقوله: (وَأَوْزَانُ الْمُبَالَغَةِ) للفاعل على أنواع، منها (جَهُولٌ) لكثير الجهل. وزن «فعول» إذا كان بمعنى الفاعل يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ نحو رَجُلٍ شَكُورٍ وَامْرَأَةٍ شَكُورٍ. ويكون بمعنى المفعول فحينئذ يُفرق بينهما نحو نَاقَةٍ حَلُوبَةٍ وبَعِيرٍ حَلُوبٍ. ويأتي هذا الوزنُ للصفة نحو وَقُور، فتخصيصُ الأوزانِ بالمبالغة بالنسبة إلى الفاعل لغير المبالغة. (وَ) منها (صِدِّيقٌ) لكثير الصدق. (وَكَذَّابٌ) بالفتح لكثير الكذب. (وَغُفُلٌ بِضَمِّ الْغَيْنِ وَالْفَاءِ) لكثير الغفلة. و«فُعُلٌ» يجيء للصفة أيضًا نحو جُنُب.

المطلوب قوله: (وَأَوْزَانُ الْمُبَالَغَةِ) للفاعل على أنواع: منها (جَهُولٌ) لكثير الجهل على وزن فَعُول. وهذا الوزنُ مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكنّ الفرقَ بينهما أنّه إذا كان بمعنى الفاعل يُفرق بين المذكّر والمؤنّث إذا ذُكِرَ بالموصوفُ وإلاّ لا؛ إذ الهاءُ لا تدخُلُ في المؤنث، نحو مررتُ برجلٍ شكورٍ وامرأةٍ شكورٍ بالموصوف، ونحو مررتُ بشكورٍ وشكورٍ بغيره. فالفارقُ بينهما الموصوفُ فقط. وإذا كان بمعنى المفعول يُفرَق بينهما سواء ذُكِرَ الموصوفُ أو لا؛ لأنّ الهاءَ تدخُلُ في مؤنثه نحو مررتُ بناقةٍ حلوبةٍ وبجملٍ غيرِ حلوبٍ بالموصوف، ونحو مررتُ بحلوبةٍ وبغيرِ حلوبٍ بغيره، فالفارقُ بينهما الموصوفُ والهاءُ. (وَ) منها (صِدِّيقٌ) وفِسِّيقٌ لكثير الصدق والفسق على وزن فِعِّيل بكسر الفاء والعين مع تشديد العين. (وَ) منها (كَذَّابٌ) وصَبَّارٌ لكثير الكذب والصبر على وزن فَعَّال بفتح الفاء وتشديد العين. (وَ) منها (غُفُلٌ) لكثير الغفلة (بِضَمِّ الْغَيْنِ وَالْفَاءِ) على وزن فُعُل الفاء والعين. وهذا الوزنُ مشتركٌ بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو جُنُب.

المنقود قوله: (وأوزان المبالغة جَهول إلخ) أي أوزانُ المبالغةِ من الفاعلِ الثلاثيِّ مشهورةٌ ومُتداولةٌ ومذكورة ههنا على ثمانيةٍ. وإنّما قيَّد أوزانَها في اسم الفاعل؛ إذ المبالغةُ لم يُوجد في اسم المفعول استقراءً. أحدُها فَعُول بالفتح والتخفيف نحو جَهولٍ مبالغة جاهلٍ. وثانيها فِعِّيل بالكسر والتشديدِ نحو صِدِّيق مبالغة صادق. وثالثُها فَعَّال بالفتح والتشديدِ نحو كَذَّاب مبالغة كاذب، ومَنْ قال بكسر الفاءِ أيضا مبالغة فقد أخْطَأَ بل مصدرُ فَعَّلَ كما قال الله تعالى ﴿وكَذَّبوا بِآيَاتنا كِذَّاباً﴾ [النبأ، ٧٨/ ٢٨] بكسر الفاء.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ورابعُها فُعُل بضمّتين والتخفيفِ نحو غُفُل بضمّ الغين المعجمةِ والفاءِ لكثير الغفلة. وخامسُها فَعُل بالفتح والضمّ والتخفيفِ نحو يَقُظ مبالغة ياقظ. وسادسُها مِفْعال بكسر الميم نحو مِدْرار لكثير الدر. وسابعُها مِفْعِيل بالكسر والسكونِ نحو مِكْثِير لكثير الكلام. وثامنُها فُعَلة بالضمّ والفتحِ والتخفيفِ نحو لُعَنَة بضمِّ اللامِ وفتحِ العينِ المهملةِ؛ فإنْ سكنت عينُ لُعنة يصيرُ بمعنى مفعول. وقيل يجيءُ المبالغة نحو نصّار ونصر ونصران وفِسِّيق، وكُبَّار وطُوَال وعَلّامة ونصارة ونصيرة ونصورة وناصور وفَرُوقَة وضُحَكَة ومِخْلابة ومِسْقام ومِعْطِير ورشاد وأليم وسميع وبصير. واعلم أنّ الفَعول للمبالغة يكون بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول، ويستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ إذا كان بمعنى الفاعل نحو امرأة صبور، ولا يستويان فيه إذا كان بمعنى المفعول نحو ناقة حلوبة. وإنّما أُعْطِيَ الإستواءُ في فعيل بمعنى المفعول وفي فعول بمعنى الفاعل؛ طلبًا للعدل.

* * *   * * *   * * *





ويَقُظٌ بفتحِ الياءِ وضمِّ القافِ، ومِدْرارٌ، ومِكْثِيرٌ، ولُعَنَةٌ بضمِّ اللامِ وفتحِ العينِ، فإنْ أَسْكَنْتَ العينَ من الوزنِ الأخيرِ يَصِيرُ بمعنى المفعولِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح (وَيَقُظٌ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْقَافِ) مبالغةُ يَقْظَان. في «مختار الصحاح»: رجلٌ يَقُظٌ بضمّ القاف وكسرها أي مُتيَقِّظٌ حَذِرٌ، وأَيْقَظَهُ من نومه نَبَّهَهُ فتَيَقَّظَ واستيقظ، فهو يَقْظَانُ، والاسم اليَقَظَة. (وَمِدْرَارٌ) يقال: السماءُ مِدْرارٌ تَدُرُّ بالمطر، أي يَسِيلُ منها بالكثرة. (وَمِكْثِيرٌ) بكسر الميمِ مبالغةُ الْمُكْثِرِ، أي في الكلام، فإنَّ أصلَ الكثرةِ مدلولُ المادةِ، ومدلولُ الصيغةِ المبالغةُ فيها. (وَلُعَنَةٌ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ) لكثير اللَّعْنة. (فَإِنْ أَسْكَنْتَ الْعَيْنَ مِنَ الْوَزْنِ الْأَخِيرِ) وهو «فُعْلَةٌ» (يَصِيرُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ) أي لمبالغة المفعول. قال في «مختار الصحاح»: رَجُلٌ لُعَنَةٌ يَلْعَنُ النَّاسَ كَثِيرًا، ولُعْنَةٌ بالسكون يَلْعَنُهُ الناسُ. وفي قوله: من الوزن الأخير تعميمٌ للحكم المذكور، يقال رجلٌ ضُحَكَةٌ بفتح الحاء، أي كثيرُ الضحك، وضُحْكَةٌ بسكونها، أي يُضْحَكُ منه كثيرًا. ومن أوزان مبالغةِ الفاعل طُوَّالٌ بالضمّ والتشديد لكثير الطول. وعُجَابٌ بالضمّ وتخفيف الجيم، أي البليغ في العجب. ومِجْزَمٌ لكثير الجزم، أي القطع. وعَلَّامَةٌ لكثير العلم. ورَاوِيَةٌ بكسر الواو لكثير الرِّواية في القصَص. ومِجْذَامَةٌ لكثير القطع للمَودَّة. وفَرُوقَةٌ لكثير الفَرَقِ بفتح الفاء والراء وهو الخوفُ، مبالغةُ فَرِقٍ صفة مشبهة. قال في «عرائس المحصل»: «الفَروقة الخائفُ الذي اشتدَّ فزَعُه وخوفُه، والتاءُ فيه للمبالغة في الذمّ. انتهى. والتفسير بـ«كثير الفراق» سهوٌ. ومن أوزانه «فَيْعُولٌ» نحو قَيُّوم، أصله قَيْوُومٌ من أقام الأمرَ إذا حَفِظَه. ووزن «فَعّال» بالفتح أصلٌ مطَّرِدٌ، ولذا يُثَنّى ويُجمَعُ ويُذكَّر ويُؤنَّثُ على القياس المشهور.

المطلوب (وَ) منها (يَقُظٌ) لكثير اليقظة (بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْقَافِ) على وزن فَعُل بفتح الفاء وضم العين. (وَ) منها (مِدْرَارٌ) ومِسْقَامٌ لكثير الدر، وهو مطر ضعيف القطرة، ولكثير السقم على وزن مِفْعَال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين. وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مِفْتَاح. (وَ) منها (مِكْثِيرٌ) ومِعْطِيرٌ لكثير الكلام والعطر على وزن مِفْعِيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين بالمَدِّ. (وَ) منها (لُعَنَةٌ) وضُحَكَةٌ لكثير اللعنةِ والضحكِ (بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ) على وزن فُعَلَةٍ بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ، (فَإِنْ أَسْكَنْتَ الْعَيْنَ مِنَ الْوَزْنِ الْأَخِيرِ) وهو قوله «لُعنة» (صَارَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ) وفيه نظرٌ؛ لأنَّ لُعَنَةَ بضمِّ اللام وسكونِ العين على وزن ضُحَكَة بضمِّ الضّادِ وسكونِ الحاء، وهو مبالغةُ اسمِ الفاعل والمفعول، كذا في «شرح المراح».

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والأوزانُ التي في آخرِها تاءُ المبالغةِ نحو «فُعَلَة» و«فَعَّالة» و«مِفْعَالة» تُجمَعُ على غير الجمع الصحيح وتكون صيغةُ التأنيثِ منها كصيغة التذكير. ويَستوي التذكيرُ والتأنيثُ أيضًا في «فَعول» و«مِفْعيل» و«مِفْعال» إلاّ عدُوَّةً ومِسكينةً، فإنّهما محمولان على صديقة وفقيرة حَمْلَ النَّقيضِ على النَّقيض في الأوَّل، وحَمْلَ النَّظير على النَّظير في الثاني، وما عدا ذلك على القياس المشهورِ.

ولا بأسَ بأن نذكُرَ على طريق التتمَّة نبذًا من الوجوه التي ترك ذكرُها؛ إعانةً للطالب على ضبط المشتقّات، فنقول أوّلًا قد عرفتَ أنّ المصدرَ الميميَّ وهو ما وُضِعَ ليدلَّ على حدَثٍ فقط بميمٍ زائدةٍ يَشْترك غالبًا في الصيغة مع اسم الزمان الذي هو اسمٌ مشتقٌّ من يفعلُ لزمانٍ وَقَعَ فيه الفعلُ، ومع اسم المكان الذي هو اسمٌ مشتقٌّ لمكانٍ وقَعَ فيه الفعلُ، إلاّ أنّ المصدرَ الميميَّ كغير الميميِّ لا يُصرَّفُ؛

المطلوب واعلم أنَّ في قوله «وأوزان المبالغة جهول إلى آخره» تسامحًا؛ لأنّه يلزمُ منه حصرُ أوزانها في هذه الأوزان الثمانية، وليس كذلك؛ لأنَّ أوزانَها تَرتقي إلى خمسةَ عشرَ: منها طُوَّالٌ لكثير الطول على وزن فُعَّال بضم الفاء وتشديد العين. وهذا الوزنُ مشتركٌ بينَ مبالغةِ اسم الفاعل وجمعِ التكسير نحو نُصَّار. ومنها كُبَارٌ لكثير الكبر، وعُجَاب لكثير العجب على وزن فُعَال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف. ومنها مِجْزَمٌ لكثير الجزم، وهو القطع على وزن مِفْعَل بكسر الميم وسكون الفاء وبفتح العين. ومنها عَلَّامَة ونَسَّابَة لكثير العلم والنسب على وزن فَعَّال بفتح الفاء وتشديد العين. ومنها رَاوِيَةٌ لكثير الرواية على وزن فَاعِلَة بكسر العين. ومنها مِخْدَامَة لكثير الخدمة على وزن مِفْعَالَة بكسر الميم. ومنها فَرُوقَةٌ لكثير الفراق على وزن فَعُولَة بفتح الفاء، فالأولى أن يقول «فمن أوزان المبالغة جهول إلى آخره»، فلهذا قلنا: منها جهول إلى هنا.

ويُسَوّى بين المذكّر والمؤنّث في ثمانية أوزان من بين هذه الأوزان لقلة استعمالهن. أحدُها عَلَّامَةٌ ونحوه. وثانيها رَاوِيَةٌ ونحوه. وثالثها فَرُوقَةٌ ونحوها. ورابعها ضُحَكَةٌ ونحوها. وخامسها ضُحْكَةٌ بضمّ الضّاد وسكون الحاء ونحوها. وسادسها مِخْدَامَةٌ ونحوها. وسابعها مِسْقَامٌ ونحوها. وثامنها مِعْطِيرٌ ونحوه. وأمّا قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوّةُ الله. وإنّما لم يدخُلِ الهاءُ في المفعول الذي للفاعل؛ حملًا على صديقة، فإنّه نقيضُه.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح إذ لا احتياجَ فيما يدُلُّ على مجرَّدِ الحدث إلى صيغة التثنية والجمع والتأنيث، أو أنّ كلاًّ من الزمان والمكان يصرَّفُ على ثلاثة أوجه، وجمعُهُ في الثلاثيّ «مَفاعل» نحو مَضارب، وفي المزيدات بالألف والتاء نحو مُسْتَخْرَجاتٍ. ويجيء المكانُ بالتّاء على غير القياس نحو المسْبَعَة والمظِنَّة.

ثمّ نشرَعُ في سائر الوجوه؛ أمّا اسمُ الآلةِ فاسمٌ مشتقٌّ من يفعلُ لما يُعالجُ به الفاعلُ المفعولَ، ولذا لا يُبْنى إلاّ من الثلاثيِّ المتعدِّي، وصيغتُه «مِفْعَل» و«مِفْعال»، ويُصرَّفُ كتصريف اسم الزمان من الثلاثيّ، وقد يأتي على «مِفْعَلة» نحو مِكْسَحَة. ووزنُ «مُفْعُل» و«مُفْعُلة» -بضمّ الميم والعين نحو المنْخُلِ والمدُقِّ والمكْحُلة والمحْرُضة- ليس بقياسيٍّ، ولذا قال بعضُهم إنّ نحوَها اسمٌ لآلة مخصوصةٍ لا يُلاحَظُ فيها وصفُ الآليَّة، فليست باسمِ آلةٍ اصطلاحيٍّ.

وأمّا بناءُ المرَّةِ فهو ما وُضِعَ ليدُلَّ على كميّة الحدثِ. وبناءُ النَّوعِ ما وُضِعَ ليدلَّ على كيفيته، وصيغتُهما من الثلاثيِّ الذي لا تاءَ في مصدرِه «فَعْلَة» بفتح الفاء للمرّة وكسرِها للنَّوع. أمّا من الثلاثيِّ إن كان مصدرُهما بالتّاء فعلى لفظِ المصدر بتوصيفٍ نحو كراهةٍ واحدةٍ ومَحْمِدةٍ واحدةٍ في المرّة، ورحمةٍ واسعةٍ وغلبةٍ قويّةٍ ودرايةٍ دقيقةٍ وعافيةٍ لطيفةٍ في النوع، ومما فوقَ الثلاثيِّ إن كان مصدرُه غيرَ تائيٍّ فبزيادة التّاء على لفظه نحو إكرامةٍ وانكسارةٍ واستخراجةٍ وتدحرجةٍ واحرنجامةٍ، وإن كان مصدرُه بالتّاء فعلى لفظه أيضًا مع التوصيف نحو إجارةٍ واحدةٍ ودحرجةٍ واحدةٍ واستقامةٍ واحدةٍ في المرّة، وعِشْرةٍ عجيبةٍ وتعزيةٍ بليغةٍ وإجابةٍ سريعةٍ في النوع. ويُتركُ التوصيفُ؛ اكتفاءً بالقرائن، ويُجْمَعُ المرّةُ والنّوعُ بالألف والتاء، وجمعُهما من الثلاثيّ بفتح عينهما نحو نَصَرات ونِصَرات، ويجوز كسرُ العينِ في بناء النَّوع.

وأمّا المصغَّرُ فهو ما زيدَ فيه ياءٌ ثالثةٌ؛ لتدُلَّ على تقليلٍ، وهو عائدٌ إلى وصفِ المصغَّرِ، أوزانُه وصيغتُه من الثلاثيّ المفردِ المتمكِّنِ «فُعَيْلٌ» بضمّ أوّله وفتح ثانيه وياءٍ ساكنةٍ بعدَهما، ومن الرباعيِّ «فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيل» بالضمّ والفتحِ أيضًا وبكسر ما بعدَ الياءِ إلاّ أن يكونَ تاءَ التأنيثِ أو ألفَيْه أو الألفَ مع النون المشبهتَيْن بهما أو ألفَ أفْعالٍ جمعًا فيُفْتَحُ ما بعدَها........................

المطلوب ....

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح نحو نُصَيْر في تصغير نصْرٍ، ونحو مُكَيْرِم وأُحَيْمِر في تصغير مُكْرِم وأحْمَر.

ولا يُعْتَبَرُ في أوزان التصغير الأصولُ والزوائدُ؛ تسهيلًا للضبط، نحو قُصَيْصِبٍ في تصغير قَصّابٍ، وإن كانتِ الثانيةُ مَدَّةً تُقلَب واوًا؛ لضمِّ ما قبلها نحو عُوَيْلِم في تصغيرِ عالم، ولا يُصَغَّرُ ما فوقَ الرباعيِّ على الأفصح. وإذا صُغِّرَ الخماسيُّ على ضَعفه يُحذَفُ خامِسُه؛ لحصول الثِّقَل عنده نحو جُحَيْمِرٍ في جَحْمَرِش. وقيل يُحذَفُ ما أشْبَهَ الزائدَ، فيقال جُحَيْرِش، والألفُ والواوُ والمدّةُ بعدَ كسرةِ التَّصغير تَنْقَلِبُ ياءً نحو مُفَيْتِيح ومُضَيْرِيب في تصغير مِفتاح ومَضْروب. ويُختار حذفُ الزائدِ الثاني في نحو مُنطلق؛ لأنّه أقلُّ فائدةً، فيقال مُطَيْلق. ويجوز التعويضُ بمدّة بعد الكسر نحو مُغَيْليم في مُغْتَلِم، وذو الزيادات غير المدَّة تَبْقى الفُضلى منها نحو مُقَيْعِس في مُقْعَنْسِس، وتُحذَفُ زياداتُ الرباعيِّ المجرَّد غير المدة؛ ليصلَحَ أوزانُ التصغيرِ نحو قُشَيْعِرٍ في مُقْشَعِرّ، وحُرَيْجيم في احرنجام. والتصغيرُ لا يدخُلُ الأفعالَ والحروفَ والاسمَ عاملًا عَمَلَ الفعلِ، فلا يقال ضُوَيْرب زيدًا، والاسمَ المتضمِّنَ معنى الحرف نحو أين، وهذا أنموذج.

وأمّا الاسمُ المنسوبُ فهو اسمٌ ملحَقٌ آخرَه ياءٌ مشدّدة؛ ليدلَّ على نسبةِ موصوفِه إلى المجرَّدِ عنها نحو رجُلٍ بصريٍّ، وامرأةٍ بصريَّةٍ في النسبة إلى بصرة. وقياسُه حذفُ تاءِ التأنيثِ من المنسوب إليه، وحذفُ زيادةِ التثنية والجمع نحو ضاربيٍّ في ضاربان وضاربون. وتُحذَفُ الواوُ والياءُ في «فَعولة» و«فَعيلة» بشرط كونهما صحيحَي العينِ نحو شَنَئيٍّ وحَنَفيٍّ في نسبةِ شَنُوءَة وحَنيفة لا من مذكّرهما للفرق، ولا من معتلِّ العين نحو قَوُولي في قَوُولة، وطَوِيلي في طويلة، ولا من مضاعف العين نحو ضَروريّ وشَديديّ في ضرورة وشديدة.

وتُحذَفُ الياءُ من «فُعَيْلَة» بالضمّ غير مضاعفة كجُهَنيّ في جُهَيْنَة. وتُحذَفُ من صيغة «الفَعيل» المعتلِّ اللامِ بفتح الفاء أو ضمّها، وتُقلَبُ الياءُ الأخيرةُ واوًا، ويُفتَحُ ما قبلها نحو غَنَوِيّ وقَصَوِيّ في غَنيٍّ وقَصيٍّ، وفي «فَعول» المعتلِّ اللامِ تثبُتُ الواوُ في المذكّر اتفاقًا فيقال في عدُوٍّ عَدويّ، وفي المؤنَّث كذلك عند المبرّد. وتُحذَفُ إحدى الواوين عند سيبويه للفرق، فتقول عَدَوِيّ بفتح ما قبل الواو. وتُحذَفُ الياءُ الثانيةُ في نحو سَيْدِيٍّ للثِّقَل،..

المطلوب ....

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وتُقلَبُ الألفُ المتطرِّفةَ واوًا إذا كانت مُنقلِبةً ثالثة أو رابعة نحو عَصَوِيّ في عصا ومَرْمَوِيّ في مَرْمى. وتُحْذَفُ غيرُ المنقلبةِ وما فوقَ الرابعةِ نحو حُبلِيّ في حُبْلى، وقَبَعْثَرِيٍّ في قَبَعْثَرى. وقد جاء في رباعيٍّ ساكنِ العين نحو دنيا قلبُ ألفِه واوًا، فيقال دُنْيَوِيّ، وزيادةُ الألفِ نحو دُنْياوِيّ كما يقال صَحْراويّ. وتُحْذَفُ الياءُ الرابعةُ المتطرِّفة المكسورُ ما قبلها على الأفصح، فيقال قاضيّ. ومنهم من يقول قاضَوِيّ. و«فَعْلة» بسكون العين من معتلِّ اللامِ لا يُغيَّرُ لامُه عند سيبويه نحو ظَبيّ في ظَبية، وقَرَوِيّة شاذٌّ عنده. وقال يونس ظبوِيّ في ظبية، وظَبِيّ في ظَبْيٍ. وما في آخرِه ياءٌ مشدّدةٌ إن كانت زائدةً حُذِفَت ككرسيّ، وإن كانت أصليَّةً نحو مَرميّ فنسبتُه مرموِيّ على قولٍ.

وما في آخرِه همزةٌ بعدَ الألفِ إن كانت للتأنيث قُلِبَت واوًا كحمراويّ في نسبة حمراء، وإن كانت أصليةً تثبُتُ على الأكثر نحو قرّائيٍّ في قرّاءٍ، وإن كانت منقلبةً فوجهان نحو كِسائيّ بالإبقاء، وكساوِيّ بالقلب، وفي المركّب المزجيّ يُنسَب إلى صدره كبعليٍّ في بعلبكَّ، وخمسِيٍّ في خمسةَ عشرَ عَلَمًا، وفي المركّب الإضافيّ يُنسَبُ إلى الجزء المقصود نحو زُبَيرِيٍّ في ابن زُبير، وعبدِيٍّ في عبد مناف، والجمعُ المكسَّرُ يُردُّ إلى الواحد نحو صَحَفِيٍّ بالفتح في صُحُف جمع صَحيفة. ووزنُ «فَعَّال» بالتشديد للملابسة ملحَقٌ بالمنسوب نحو خَبَّاز لعامل الخُبز وبائعِه. وكذا فاعِلٌ بمعنى ذي كذا نحو لابِنٍ بمعنى ذي لبَنٍ.

وأمّا أفعلُ التفضيلِ فاسمٌ مشتقٌّ من يفعلُ؛ ليدُلَّ على زيادةِ موصوفه في أصل الفعل على الغير. وصيغتُه أفعَلُ وهو من ثلاثيٍّ مجرّدٍ لا لونَ ولا عَيْبَ فيه. ومن غيره يجيءُ التفضيلُ بالتوصُّل بأن يؤخَذَ أفعَلُ ممّا يدُلُّ على كيفية الزيادة، ويُجعَلَ ما قُصِدَ زيادتُه تمييزًا نحو أشدّ منه بياضًا وعمى، وأقوى منه دحرجةً، وأقلّ منه إكرامًا، وأحرص منه مقاتلةً، وأعلى منه استخراجًا وغير ذلك. وقياسُه أن يجيءَ لتفضيل الفاعلِ لعمومه أو لكونه عمدةً. ويجيء لتفضيلِ المفعولِ على الشذوذ، نحو أشهرَ. وممّا فيه اللونُ والعيبُ يجيء أفعلُ للصفة، وشذّ «أحمقُ من هَبَنَّقة»، وكذا أولاهم وأعطاهم من الزوائد. وتصريفُ مطّرداته: أفضلُ، أفضلان، أفضلون، وأفاضِل، فُضلى، فُضليان، فُضليات، وفُضَلُ. وأفضلُ يُستعمل بمِنْ أو اللام أو الإضافة.

المطلوب ....

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ويجوز حذفُ المفضَّلِ منه إذا كان معلومًا نحو الله أكبرُ.

وأمّا فعلُ التعجُّبِ فما وُضِعَ ليدُلَّ على إنشاء التعجُّب لأصل الفعل، إمّا بالنسبة إلى فاعله أو مفعوله، أو بالنسبة إلى نفس الفعل، أو إلى كلٍّ منها؛ لجواز حصول التعجّب بإنشاء. فالمتعجِّبُ عند سماع إعطاء أميرٍ لزيدٍ مالًا عظيمًا إذا قال ما أنعَمَ زيدًا يحتملُ أن يَتعجَّبَ من لطف المعطي مع دناءة المعطى له، أو يتعجَّبَ من عِظَم المعطى، أو من الإعطاء والسخاء، أو من الكلّ. وله صيغتان: ما أفعَلَه، وأفعِلْ به. ولا يتصرَّفُ فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما؛ لأنّ فعلَ التعجّب جارٍ مَجرى ضروب الأمثال فلا يَتغيَّرُ. ولا يُبنيان إلاّ من ثلاثيٍّ دالٍّ على الثبوت قابلٍ للزيادة والنقصان غيرِ ذي لون ولا عيبٍ ظاهر، فلا يقال ما أعْرَجَه.

ويُستعملان كاسم التفضيل أصيلًا وتوصيلًا؛ لأنّهما مأخوذان منه زِيدَ في الأَوَّل «ما» الموصوفةُ المفيدةُ نكارتُها تعظيمَ المكني عنه بما، فمعنى «ما» شيءٌ عظيمٌ. ولما رُكِّبَ مع أفعَلَ الدالِّ على الزيادة حَصَلَتْ مبالغةُ مدلولِهِ بحيثُ يَنشَأ منها التعجُّبُ، وبُنِيَ آخرُه على الفتح كالماضي كما بُنِيَ آخرُ الثاني على السكون كالأمر تشبيهًا لألفهما بألف أفعل للتكثير ماضيًا وأمرًا؛ ليفيدَ المبالغةَ إلى حدّ العجيبة، فجُعِلا لإنشاء التعجّب، وزيدَ الباءُ في آخر الثاني؛ ليُفيدَ تأكيدَ النسبة في إنشاء التعجّب كما تفيدُه صيغةُ الأمر، ولذا صار آكدَ من الأَوَّل، فلمّا وُضِعا لإنشاء التعجّب بصيغة الفعل سُمّيا فعلا التعجب، ولا يُعتبر معناهما التركيبيُّ بعد الوضع، وإنّما الباقي منهما المعنى المصدريُّ المتعجَّبُ به، ولذا لا يَتغيَّرُ من صيغتهما غيرُ ضميرِهما في جميع الحالات.

ثم طريقُ التوصُّلِ فيهما أن تؤخَذَ صيغةُ التعجُّب من الفعلِ الدالِّ على نوعٍ من أسبابِ التعجُّبِ، ويُجعَلَ مصدرُ فعلٍ قُصِدَ تعجّبُه مفعولًا له أو مجرورًا بالباء، نحو ما أشدَّ بياضَه، وما أشدَّ عماه، ونحو ما أقلَّ إكرامَه، وما أكثرَ تفريحَه، وما أظهرَ انكسارَه، وما أحسنَ استخراجَه، ونحو ذلك. والمعنى عجيبٌ بياضُه وعماه، وعجيبٌ إكرامُه قلةً وتفريحُه كثرةً، وعجيبٌ ظهورُ انكسارِه وحُسْنُ استخراجِه. وهذا تفسيرٌ بثلاثة أنواعِ تأمّل. ونحو أشدِدْ ببياضِه، وأشدِدْ بعماه، أي عجيبٌ بياضُه وعماه إن كان المجرور فاعلًا والباءُ زائدةً.................................

المطلوب ....

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح أو عجيبٌ تبييضُه وتعميته أي نسبته إلى العمى الشديد إن كان المجرور مفعولًا والباءُ للتعدية، ونحو أقْوِ بدحرجته، أي عجيبٌ دحرجتُه زيدًا أو الحجرَ على اختلاف القولين في المجرور، وأكثِرْ بمقاتلتِه، أي عجيبٌ إكثارُ المقاتلةِ بالنسبة إلى الفاعل أو إلى المفعول، وأسرع باجلوّاذه، أي عجيبٌ سرعتُه، فالتعجّب بالنسبة إلى نفس الفعل، وأظهِرْ باقشعراره، أي عجيبٌ إظهارُه أو ظهوره على اختلاف مرجع التعجّب من الفاعل والفعل. وظهَرَ ممّا مرَّ أنّ الضميرَ في «ما أفعلَه» فاعلٌ، وفي «أفعِلْ به» يكون فاعلًا ومفعولًا باقتضاء المقام.

المطلوب ....

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[تصريفُ الأفعال الصحيحة]

فصلٌ في تصريفِ الأفْعالِ الصَّحيحةِ، يَتَصَرَّفُ الماضي والمستقبلُ والأمرُ والنَّهيُ مِنَ المعروفِ والمجهولِ على أرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهًا:..........................

إمعان الأنظار قوله: (**فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ**) لما كان مُعْظَمُ الأبحاثِ في هذا البابِ والمقصودُ الأصليُّ تصريفَ الأفعالِ -كما أشارَ إليه في صدرِ الكتابِ- اقتصَرَ عليه ههنا وإن بيَّن في هذا الفصلِ تصريفَ الفاعلِ وغيرِه.

روح الشروح قوله: (**فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ**) مَنَ الْمُجَرَّدَاتِ وَالْمَزِيدَاتِ، المرادُ بتصريفِ الأفعالِ ذكرُها مُتحوِّلةً إلى فروعها كالتثنية والجمع والخطاب والتكلّم. ولما كان اشتقاقُ الصِّيَغ المطَّردة من المختلفة بإلحاق الضَّمائر كان حقُّ المطَّردة تأخُّرَ ذكرها عن ذكر المختلفة، ولهذا أخَّرَ ما في هذا الفصل عمّا قبله. وأرادَ بالصحيح ما كان صحيحًا في أصله، فيندرجُ نحو اسلنقى، واختار تصريفَ الصحيحِ؛ لسلامته عن تغيير فيليقُ بكونه مِعْيارًا.

المطلوب قوله: (**فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ**) وإنَّما قَدَّمَ تصريفَ الأفعال الصحيحة على المعتلَّةِ؛ لأنَّ الصحيحَ أصلٌ والمعتلَّ ليس بأصل. (**يَتَصَرَّفُ الْمَاضِي**) إنَّما قَدَّمَ تصريفَه على غيره؛ لأنَّ وجودَه مُتحقّقٌ وصيغتَه مجرَّدةٌ بخلاف غيره، (**وَالْمُسْتَقْبَلُ**) إنَّما قَدَّمَ تصريفَه على تصريفِ الأمرِ والنهي؛ لأنَّ المستقبلَ أصلٌ منهما بحيث إنَّهما إشتقّا من المضارع، (**وَالْأَمْرُ**) إنّما قَدَّمَ تصريفَه على النهي؛ لأنَّ الأمرَ للطلب والنهيَ للكفِّ، والطلبُ أصلٌ من الكفِّ، أو لأنَّ مفهومَ الأمرِ وجوديٌّ ومفهومَ النَّهيِ عدميٌّ، والوجوديُّ مُقَدَّمٌ على العدميِّ من وجه كالحياة والموت، (**وَالنَّهْيُ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ**) وهذان القيدان يَرْجعان إلى هذه المذكورات. وإنّما قَدَّمَ تصريفَ المعروفِ على تصريف المجهول؛ لأنّ المعلومَ أولى بالتقديم؛ لكونِ صيغتِه معقولةً بسبب معقوليَّةِ معناه، وهو إسنادُ الفعلِ إلى الفاعلِ بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغتُه معقولةً بسبب عدم معقوليَّةِ معناه، وهو إسنادُ الفعلِ إلى المفعولِ، (**عَلَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهًا**) وهو متعلِّقٌ بقوله «يَتَصَرَّفُ».

المنقود قوله: (**فصل في تصريف الأفعال الصحيحة إلخ**) قيل «فصل» مُنوَّنٌ؛ لاستعماله بفي، مرفوعٌ إمّا لأنَّه مبتدأ موصوفٌ بـ«في تصريف الأفعال» خبره محذوفٌ، وهو منها أي فصلٌ كائنٌ فيه من الفصول المقصودة. وإمّا لأنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي الأوَّلُ من الفصول المقصودة. وإنّما قُدِّمَ تصريفُ الأفعالِ الصحيحةِ على سائرها؟





....

إمعان الأنظار قوله: (عَلَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهًا) ولقائلٍ أن يقولَ: إن اعتُبِرَ في تعدُّدِ الوجهِ اختلافُ الصِّيغةِ فثلاثةَ عشَرَ في الماضي والأمرِ المعلومِ وأحدَ عشَرَ في غيرِهما، وإنِ اكتفى باختلافِ المعنى فثمانيةَ عشَرَ في الكُلِّ، اللهمّ إلاّ أن يُحْمَلَ على عادة المتصرِّفين.

روح الشروح قوله: (يَتَصَرَّفُ الْمَاضِي) بسبب إلحاق الضَّمائر (وَالْمُسْتَقْبَلُ) بفتح الباءِ على المشهور، والقياسُ يقتضي كسرَها؛ لأنّه زمانٌ آتٍ، فيَليقُ أن يُعَبَّرَ عنه بصيغة الفاعل كالماضي، وكأنَّ فتحَ الباءِ لأنّ زمانَ الحالِ يَستقبِلُه، فهو مستقبَلٌ بالفتح؛ لكنّ الأولى الكسرُ كذا ذكره التفتازانيّ.

قوله: (وَ) يَتَصَرَّفُ (الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ) يَنْدَرِجُ فيهما الغائبُ والحاضرُ (مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ) أي من معروف هذه الأربعة ومجهولها (عَلَى أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهًا) أي صيغةً، وهي الكَلِمُ باعتبار هيئتِها من الحركة والسكون وترتيبِ الحروف.

فإن قلتَ: إنّ تثنيةَ المخاطب مع المخاطبة متّحدتان صيغةً، فتكون الصِّيَغُ ثلاث عشرة؟ قلتُ: إنّهما مختلفان تقديرًا، فإنّ هيئةَ المفرد معتبرةٌ في تقدير فرعه،..............................

المطلوب ....

المنقود لكونها مِرْآةً لتصرُّفاتِ الأفعالِ الغيرِ الصحيحةِ، ثمّ بَيَّنَ أنَّ كلَّ وجهٍ من الوجوه المذكورةِ من كلِّ فعلٍ على أيِّ عددٍ من الأعداد.

فإن قلتَ: لِمَ قال المصنِّفُ فصلٌ في تصريف الأفعال الصحيحة؟ لأنَّ اسمَ الفاعل والمفعول والجحْد يتصرَّفُ فيه وهو ليس بفعلٍ، وأيضًا لمَ قال يتصرَّفُ الماضي والمستقبل والأمر والنهي من المعروف والمجهول على أربعةَ عشر وجهًا؛ فإنَّ الأمرَ لا يتصرَّفُ إلّا على ستّة أوجهٍ؟ فالجوابُ عنهما ظاهرٌ على المتأمّل.

واعلم أنَّ تصريفَها يحتملُ ثمانيةَ عشرَ وجهًا في العقل، ستًّا في الغيبة وستًّا في المخاطب وستًّا في الحكاية ولكن اكتفى بخمسةٍ في الغائب والغائبة باشتراك التثنية؛ لقلّة استعمالها، وكذلك في المخاطب والمخاطبة، وفي الحكاية بلفظين؛ لتمام المقصود بهما؛ إذ المتكلّمُ يُرى في أكثر الأحوال أو يُعْلَمُ بالصَّوت أنّه مذكّرٌ أو مؤنّثٌ، فبقي أربعةَ عشرَ وجهًا: ثلاثةٌ للغائب أي للمفرد المذكّر وتثنيته وجمعه، وثلاثةٌ للغائبة أي للمفرد المؤنثِ وتثنيتِها وجمعِها، وثلاثةٌ للمخاطب أي للمفرد المذكّر وتثنيتِه وجمعِه، وثلاثةٌ للمخاطبة أي لمفردها المؤنّثِ وتثنيتها وجمعها. ووجهان للمتكلم رجلًا كان أو امرأةً.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والتغايرُ التقديريُّ والاعتباريُّ كافٍ في التعدُّد، ولولا الاعتبارُ لما ارتقَتْ صِيَغُ الأفعالِ إلى كذا، فإنّها تُجعَلُ الضمائرُ اللاحقةُ بها جزءًا منها اعتبارًا؛ نظرًا إلى احتياج الأفعال إلى الفواعل واحتياجِ الضمائر إلى ما اتّصل بها في الوجود كاحتياج الكلّ إلى الجزء، ويُجعَلُ المجموعُ صيغةً أصليّةً في كلمة واحدة اعتبارًا حتى لا يجوِّزوا تواليَ أربع حركات فيها.

المطلوب ....

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





ثَلاثةٌ للغائِبِ، وثَلاثةٌ للغائِبَةِ، وثَلاثةٌ للمخاطَبِ، وثَلاثةٌ للمخاطَبَةِ،......................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (ثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبِ، وَثَلَاثٌ لِلْغَائِبَةِ، وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبِ، وَثَلَاثٌ لِلْمُخَاطَبَةِ) أسقَطَ التاءَ في العدد الذي معدودُهُ مؤنَّثٌ بحكم مسألة عكس التأنيث.

المطلوب قوله: (ثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبِ) أي للمذكّر الغائبِ نحو ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا في الماضي معلومًا ومجهولًا، ونحو يَضْرِبُ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ في المضارع معلومًا ومجهولًا، ونحو لِيَضْرِبْ لِيَضْرِبَا لِيَضْرِبُوا في الأمر معلومًا ومجهولًا، ونحو لَا يَضْرِبْ لَا يَضْرِبَا لَا يَضْرِبُوا في النهي معلومًا ومجهولًا.

قوله: (وَثَلَاثَةٌ لِلْغَائِبَةِ) أي للمؤنّثة الغائبة نحو ضَرَبَتْ ضَرَبَتَا ضَرَبْنَ في الماضي معلومًا ومجهولًا، ونحو تَضْرِبُ تَضْرِبَانِ يَضْرِبْنَ في المضارع معلومًا ومجهولًا، ونحو لِتَضْرِبْ لِتَضْرِبَا لِيَضْرِبْنَ في الأمر معلومًا ومجهولًا، ونحو لَا تَضْرِبْ لَا تَضْرِبَا لَا يَضْرِبْنَ في النّهي معلومًا ومجهولًا.

قوله: (وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبِ) أي للمذكّر نحو ضَرَبْتَ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ في الماضي معلومًا ومجهولًا، ونحو تَضْرِبُ تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ في المضارع معلومًا ومجهولًا، ونحو إضْرِبْ إضْرِبَا إضْرِبُوا في الأمر معلومًا ومجهولًا إلاّ أنّ مجهوله باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لِتَضْرِبْ لِتَضْرِبَا لِتَضْرِبُوا، ونحو لَا تَضْرِبْ لَا تَضْرِبَا لَا تَضْرِبُوا في النهي معلومًا ومجهولًا.

قوله: (وَثَلَاثَةٌ لِلْمُخَاطَبَةِ) نحو ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُنَّ في الماضي معلومًا ومجهولًا، ونحو تَضْرِبِينَ تَضْرِبَانِ تَضْرِبْنَ في المضارع معلومًا ومجهولًا، ونحو إضْرِبِي إضْرِبَا إضْرِبْنَ في الأمر معلومًا ومجهولًا غيرَ أنّه باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لِتَضْرِبِي لِتَضْرِبَا لِتَضْرِبْنَ، ونحو لَا تَضْرِبِي لَا تَضْرِبَا لَا تَضْرِبْنَ في النهي معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊



إمعان الأنظار قولـه: (وَوَجْهَـانِ لِلْمُتَكَلِّـمِ) جَعَـلَ الوجهيـن لـه وإن كانَ أحدُهما لـه ولغيره؛ لكـونِ ذلك الغيرِ مُتكلِّمًا حُكْمًا، حتى إذا قال واحدٌ من الجماعة «نَضْرِبُ» كان كما يقولُ كلُّ واحدٍ منها «أضْرِبُ»، فيكونُ من باب التغليب.

قوله: (رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً) أُعْتُرِضَ عليه بأنّ المتكلِّمَ قد يكونُ صبيًّا وصبيّةً، فالوجهُ أن يقالَ مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا. ولنا في كلٍّ من الاعتراضِ والوجهِ نَظَرٌ: أمّا الأوَّلُ فلأنّه ليسَ في كلامِ المصنِّفِ ما يُفِيدُ الحصرَ، وإنّما خَصَّهما بالذِّكر؛ لحصول المقصودِ بهما، وهو بيانُ عدمِ اختلافِ صيغتِهما بما يَخْتَلِفُ به صيغةُ الغائبِ والمخاطَبِ وهو التذكيرُ والتأنيثُ ليحصُلَ الامتيازُ. وسببُ الاتّحادِ كونُهما للمتكلِّم؛ لأنّه يُرى ويُسْمَعُ كلامُه، فيحصُلُ به الامتيازُ من غيرِ اختلافِ الصيغة، ولا دَخْلَ للصِّغَر والكِبَر في الاختلافِ والاتّحادِ قطعًا.

روح الشروح قوله: (وَوَجْهَانِ لِلْمُتَكَلِّم) كونُ كلٍّ من الوجهين للمتكلّم عرفُ التصريفيِّ، وإلاّ ففي أحد الوجهين يُشارِكُ المتكلِّمَ الغائبُ أو المخاطبُ لكن يَغْلِبُ المتكلِّمُ على مُشاركه، فيُنسَبُ الصيغةُ إليه.

قوله: (رَجُلًا كَانَ) ذلك المتكلِّمُ (أَوْ امْرَأَةً) يعني لا يوضَعُ لكلِّ نوعٍ منه صيغةٌ على حِدَةٍ كما وُضِعَتْ للغائب والمخاطب، حتى تصيرَ مثلَهما ستةَ وجوهٍ؛ لأنَّ المتكلِّمَ يُرى في أكثر الأحوال أنّه مذكَّرٌ أو مؤنَّث، أو يُعلَمُ بصوته، فاكتفى بالوجهين منه. وأمّا اشتباهُ الصَّوتِ فنادرٌ لا يُبْنى عليه الأحكامُ، فالأفعالُ الأربعةُ مُشتركةٌ في التصريف المذكور معلومًا ومجهولًا.

المطلوب قولـه: (وَوَجْهَـانِ لِلْمُتَكَلِّـمِ رَجُـلًا كَانَ أَوْ امْـرَأَةً) نحـو ضَرَبْـتُ ضَرَبْنَـا في الماضـي معلومًا ومجهـولًا، ونحـو أَضْـرِبُ نَضْـرِبُ في المضـارع معلومًا ومجهـولًا، ولأَضْـرِبْ ولِنَضْـرِبْ في الأمر مجهـولًا فقط، ونحـو لَا أُضْـرِبْ لَا نُضْـرِبْ في النهي مجهـولًا فقط أيضًـا؛ لأنّ معروفهما لَا يـأتي منه الوجهان كما سيجيء.

وإنّما لم يُفرق بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ في المتكلِّمِ ولم يُعْطَ لكلِّ واحدٍ من مذكَّره ومؤنَّثه ثلاثةُ أوجُهٍ من المفرد والتثنية والجمع كما أُعطِيَتْ هذه الأوجُهُ لغيره وإن اقتضى العقلُ ذلك؛ لأنّ المتكلمَ يُرى في أكثر الأحوال أنَّه مذكّرٌ أو مؤنّثٌ مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، أو يُعلم بالصوت أنّه مذكّر أو مؤنّث مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا أيضًا، فلم يُحتَجْ إلى ذلك. وأمّا كونُ صوتِ مذكّره كصوت مؤنثه أو بالعكس فنادرٌ، والأحكامُ لا تبنى على النادر.


المنقود ....





....

إمعان الأنظار ولما بَيَّنَ المصنِّفُ عدمَ اختلافِ الصيغة في المتكلِّم الكبيرِ بالتذكير والتأنيث بَيَّنَ في الصغير دلالةً؛ لظهورِ اشتراكِهما في العلَّة وعدمِ المانعِ. وأمّا الثاني فلأنَّ المتكلِّمَ قد يكونُ هو الله تعالى وهو لا يُوصَفُ بالذُّكورة والأنوثة، والملائكة وهم لا يُوصَفونَ بهما أيضًا، بل قد يكونُ من الجَماداتِ كما في المعجزات ولا يُوصَف بهما، نعم تُوصَف الألفاظُ المعتبَرةُ بهما بحسب الاصطلاح ولا كلامَ فيها؛ لأنّ المرادَ من المتكلِّم ههنا معناه اللغويُّ كما كان من الغائب والمخاطب كذلك. فالوجهُ على زعم المعترِضِ أن يقالَ: مذكَّرًا كان اللفظُ الدالُّ عليه أو مؤنَّثًا حتى يَعُمَّ الكلَّ.

فإن قلتَ: صيغةُ الفعل في ضَرَبَ وَضَرَبَا وَضَرَبَتْ وَضَرَبَتَا واحدةٌ، وكذلك في ضَرَبْنَ وَضَرَبْتَ إلى آخره، فيكون صيغةُ الماضي ثلاثةً، وَقِسْ على هذا سائرَ الأفعالِ؛ لأنّ الضمائرَ في آخِرِها ليست جزءًا من الفعل بل هي أسماءٌ، فلا تتغيَّرُ صيغةُ الفعلِ بتغيُّرها كما في ضَرَبَهُ وَضَرَبَكَ وَضَرَبَنِي؟

قلتُ: الحالُ على ما ذكرتَ، لكنَّهم لما رأوا شدَّةَ الامتزاجِ والاختلاطِ بين الأفعالِ وهذه الضمائرِ كما كانت بينَ الكُلِّ والجزءِ جَعَلُوها في حكمِ الجزءِ، حتى أطلقُوا على مجموعِهما الكلمةَ والفعلَ وإن كانَ في الحقيقة كلامًا، وجعلوا التغييرَ فيها تغييرًا في صيغةِ الفعل، كيف وقد وَقَعَ هذا الجعلُ من الواضع حيثُ غيَّرَ صيغةَ الفعلِ بتسكين الآخِرِ عندَ إلحاقِ نونِ الضمير أو تائِهِ في آخره؛ فِرارًا من تَوالي الحركاتِ، وذلك إنّما يُمْنَعُ في الكلمةِ الواحدةِ بدليلِ وقوعِ نحو ضَرَبَكَ، وجَعَلَ النونَ في الأشياءِ الخمسةِ في المضارع علامةَ الرفع معَ كونِها بعدَ الضمائرِ ومحلُّ الإعرابِ آخرُ الكلمة، ولم يُجِزِ العطفَ عليها من غير تأكيدٍ وفصلٍ. وأمّا بيانُ شدَّةِ الامتزاج فلأنّ الأفعالَ محتاجةٌ في الإفادةِ إلى هذه الضمائرِ؛ لكونها فَوَاعِلَ، وهذه الضمائرُ أيضًا محتاجةٌ في وجودِها إليها؛ لكونِها ضمائرَ متّصلةً غيرَ مستقلّةٍ بالتَّلفُّظ بدونِ ما اتّصلت به، بخلاف ضَرَبَ زَيْدًا وَضَرَبَ زَيْدٌ وَضَرَبَكَ.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ....

❋ ❋ ❋   ❋ ❋ ❋   ❋ ❋ ❋





غَيْرَ أنَّه لا يَأْتي الوجهانِ للمُتكَلِّمِ في المعروفِ من الأمرِ والنَّهيِ.

إمعان الأنظار قوله: (غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي الوَجْهَانِ) قيل لأنّه يلزمُ أن يكونَ الشَّخْصُ الواحدُ في حالةٍ واحدةٍ آمِرًا ومَأْمُورًا أو نَاهِيًا ومَنْهِيًّا، وذلك مُحالٌ. أقولُ هذا التعليلُ ليس بصحيحٍ من أربعةِ أوجُهٍ: أمّا أوَّلًا فلأنّا لا نُسَلِّمُ عدَمَ جوازِ كونِ الشخصِ الواحدِ كذلك، كيفَ والآمريَّةُ من جهةِ القولِ والمأموريَّةُ من جهةِ الفعلِ، وكذلك في النهي. وأمّا ثانيًا فلتخلُّفِهِ في قول القائلِ لغيره مثلًا «اضْرِبْ زَيْدًا» حينَ قولِ ذلك الغيرِ له «اضْرِبْ عَمْرًا»، ولو زِيدَ في التعليل «بلفظٍ واحدٍ» لم يَتَوَجَّهْ هذا النَّقْضُ. وأمّا ثالثًا فلانتقاضِه بالمجهول. وأمّا رابعًا فلورودِ المتكلِّم من الأمرِ والنهيِ المعلومَيْنِ في كلامِ الفُصَحاء، ويقال: «لا نَتَكَلَّمْ بما لا يعني»، و«لِنَرْجِعْ إلى المقصود» إلى غيرِ ذلك.

روح الشروح قوله: (غَيْرَ أَنَّهُ) الضميرُ للشأن (لَا يَأْتِي الْوَجْهَانِ) اللذان (لِلْمُتَكَلِّمِ فِي الْمَعْرُوفِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ) لأنَّ طلبَ المتكلِّمِ الفعلَ أو تركَه عن نفسه غيرُ محتاجٍ إلى العبارة؛ لأنّها لتفهيم ما في بالِه إلى آخَرَ، نعم قد يُخاطِبُ الإنسانُ نفسَه بالعبارة؛ لكن بطريق التجريد بأن يَنْتزِعَ من نفسه مُخاطَبًا مثلَه، وذلك أمرٌ اعتباريٌّ لا يَقْدَحُ فيما ذُكِرَ، أو نقولُ عدمُ إتيانِهما لكراهة طلبه من نفسه استعلاءً، وإنْ نَزَّلَ نفسَه منزلةَ غيرِها. وأمّا ما جاء باللام مثلُ قولِهم «فلنرجِعْ إلى المقصود» فقد أشار بعضُ المحقِّقين إلى أنَّ صيغةَ الطلبِ ههنا ليست على حقيقته بل المرادُ بها الإخبارُ، أي فوَجَبَ علينا الرجوعُ، وقِسْ عليه قولَهم «لا نتكلَّمْ ما لا يَعْني»، فمِنْ هذا السرِّ جاء الوجهان من مجهولهما.

المطلوب قوله: (غَيْرَ أَنَّهُ) أي إلّا أنّه (لَا يَأْتِي الْوَجْهَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي الْمَعْرُوفِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ) حتى لا يقال في الأمر معلومًا فيه أَضْرِبْ نَضْرِبْ بعدَ حذفِ حرف المضارعة من واحده ومن معه؛ لالتباس كلّ واحدٍ منهما بالمفرد المذكّر من الأمر الحاضر، ولإلتباس واحده مع غيره. ولا يقال أيضًا لأَضْرِبْ لِنَضْرِبْ باللام بلا حذف حرف المضارعة منهما متحركًا بالفتحة؛ لعدم وجود هذا بالاستقراء. وكذا لا يقال في النهي معلومًا فيه لَا أَضْرِبْ لَا نَضْرِبْ بفتح الهمزة والنون؛ لعدم مجيئه هكذا في الاستقراء. وأمّا مجهولُهما فقد يجيء فيه نحو لِأُضْرَبْ لِنُضْرَبْ باللام، ولا أُضْرَبْ لَا نُضْرَبْ بضمّ حرف المضارعة في الكلّ؛ لوجوده فيه هكذا بالاستقراء، فلهذا قيَّدَ عدمَ مجيئِهما له معروفًا، وإلى هذا قد أشرنا آنفًا.

المنقود قوله: (غير أنه لا يأتي الوجهان إلخ) أي الشأنَ لا يُستعمل ولا يُبنى الوجهان الذي هو للمتكلِّم في المعروف حالَ كونهما من الأمر والنهي؛ إذ اتّحادُ الآمِرِ والمأمورِ والنّاهي والمنهيِّ غيرُ معقولٍ، وبعضُهم يَسْتَعْمِلُهما؛ اعتباراً بالمغايرةِ التقديريَّةِ، ولم يلزم الاتّحادُ المذكورُ في المجهول فيهما، ولذا قَيَّدَ بقوله «في المعروف».



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود واعلم أنَّ المذكّرَ قُدِّمَ على المؤنّث؛ لكون المذكّرِ أوّلا والمؤنّثِ ثانيا في التخليق، والغائبَ قُدِّمَ على المخاطب والمتكلِّم؛ لتجرُّد لفظه ظاهرًا عن ضميرٍ، والمخاطبَ على المتكلِّم؛ لمشاكلته بالغائب في عدد صيغته.

فإن قلتَ: إنَّ صيغةَ المتكلِّم قُدِّمَ على الغير في علم النحو حيث قيلَ ضربتُ ضربنَا ضربتَ ضربتُمَا إلى آخره، فلم يُقَدَّمْ على الغير في علم الصرف مع أنَّ الأنسبَ تقديمُه على الغير؟ قلت: إنَّ اتّحادَ الاصطلاحين غيرُ لازم.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





والفاعلُ يَتَصَرَّفُ على عَشَرَةِ أَوْجُهٍ: منها جمعُ المذكَّرِ أربعةُ ألفاظٍ، ومنها جمعُ المؤنَّثِ لفظان. والمفعولُ يَتَصَرَّفُ على سبعَةِ أَوْجُهٍ: منها جمعُ المذكَّرِ لفظانِ، وجمعُ المؤنَّثِ لفظٌ واحدٌ.

إمعان الأنظار قوله: (**وَالْفَاعِلُ يَتَصَرَّفُ عَلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ**) أي فاعلُ الثلاثيِّ بقرينة سِياقه؛ لأنّ فاعلَ المزيداتِ يَتَصَرَّفُ على ستةِ أوجُهٍ فقط. وكذا المرادُ من المفعولِ مفعولُ الثلاثيِّ؛ لأنّ مفعولَ المزيداتِ يَتَصَرَّفُ على ستةِ أوجُهٍ كفاعلِها. والحقُّ أنّ المفعولَ من الثلاثيِّ والمزيداتِ سواءٌ في عدمِ تصرُّفِهِ إلاّ على ستةِ أوجُهٍ، نعم قد جاءَ من الثلاثيِّ «مَلَاعِينُ» و«مَشَائِيمُ»، ولم يجيء من المزيداتِ غيرُ «المناكيرِ»، كذا في «المفصَّل» و«الشافية».

روح الشروح قوله: (**وَالْفَاعِلُ**) أورَدَ تصريفَ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ تبعًا لتصريفِ الأفعال، أي اسمُ الفاعلِ من الثلاثيِّ (**يَتَصَرَّفُ عَلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ، مِنْهَا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ لَفْظَانِ**) والباقي مفرد وتثنية. وقَيَّدْنَا بالثلاثيِّ؛ إذ من غيره يأتي مع الجمع لفظان فيَتَصَرَّفُ على سبعة أوجُهٍ (**وَالْمَفْعُولُ يَتَصَرَّفُ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، مِنْهَا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ لَفْظَانِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ لَفْظٌ وَاحِدٌ**) والباقي مفردٌ وتثنيةٌ، وسيجيءُ الأمثلةُ.

المطلوب قوله: (**وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَتَصَرَّفُ عَلَى عَشَرَةَ أَوْجُهٍ: مِنْهَا**) أي من عشرة أوجُهٍ (**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ**) أحدها (**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**) نحو (**نَاصِرُونَ، وَ**) الثلاثةُ الباقيةُ جمعُ تكسيره نحو (**نُصَّار وَنُصَّر وَنَصَرَة**) وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: (**وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ لَفْظَانِ**) نحو (**نَاصِرَات وَنَوَاصِر**) الأوَّلُ جمعُ سالمها، والثاني جمع تكسيرها، وسيأتي بيانُه في موضعه إن شاء الله تعالى، وباقيها مفردٌ وتثنية وهما أربعةُ ألفاظٍ نحو نَاصِر نَاصِرَانِ للمذكر، ونَاصِرَة نَاصِرَتَانِ للمؤنث كما سيجيء.

قوله: (**وَاسْمُ الْمَفْعُولِ يَتَصَرَّفُ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ: مِنْهَا**) أي من سبعةِ أوجُهٍ (**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ لَفْظَانِ**) نحو مَنْصُورُونَ ومَنَاصِر. الأوَّلُ جمع سالمه، والثاني جمعُ تكسيره، (**وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ لَفْظٌ وَاحِدٌ**) نحو مَنْصُورَات، وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة ألفاظ، نحو مَنْصُور مَنْصُورَانِ للمذكر، ومَنْصُورة مَنْصُورَتَانِ للمؤنث كما سيجيء.

المنقود قوله: (**والفاعل يتصرّف على عشرة أوجه إلخ**) أربعةٌ منها للجمعِ المذكّرِ. أحدُها جمعٌ مُصَحَّحٌ وهو ناصرون، والباقي مُكَسَّرٌ، وهو نُصّارٌ بالضمّ والفتح والتشديد، ونُصَّرٌ كذلك، ونَصَرَةٌ بالفَتَحَاتِ. واثنان منها لجمعِ المؤنَّث، أحدُهما مُصَحَّحٌ وهو ناصرات. وثانيهما مُكَسَّرٌ، وهو نَواصِرُ. وأربعةُ ألفاظٍ لمفردِهما ومثنّاهما وهي ناصِرٌ ناصِرانِ ناصرةٌ ناصِرَتانِ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وإنّما يكثُرُ تصريفُ الفاعل من تصريف المفعول اعتبارًا بوجودهما؛ لأنّ وجودَ الفاعلِ أكثرُ من وجود المفعول؛ لأنَّ الفاعلَ يجيءُ من الفعل اللازم لا المفعول إلاّ بواسطة حرف الجرّ. وإنّما انحصَرَ تصريفُ الفاعلِ في العشرةِ وتصريفُ المفعولِ في السبعة؛ لورود الإستقراءِ على هذا من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ.

المنقود قوله: (والمفعول يتصرّف إلخ) أي المفعولُ يكونُ على سبعةِ أوجُهٍ: اثنان منها لجمع المذكَّر، أحدُهما مصحَّحٌ وهو منصورون، وثانيهما مكسَّرٌ وهو مَناصِرُ، وواحدٌ منها لجمع المؤنَّث، وهو مصحَّحٌ نحو منصوراتٍ. وأربعةٌ منها للمفردَيْنِ والمثنَّيَيْنِ، وهي منصورٌ منصوران ومنصورة منصورتان.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





[نونا التأكيدِ]

ونونُ التَّأكيدِ المشدَّدَةُ تَدْخُلُ على جميعِ الأمرِ والنَّهيِ من المعروفِ والمجهولِ،

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما كان من جملة تصريف الأمر والنهي إلحاقُ نونِ التأكيد بهما أشارَ إليه بقوله (**وَنُونُ التَّأْكِيدِ الْمُشَدَّدَةُ تَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ**) لتأكيدِ الطلبِ المستقرِّ فيهما، فلذا لا تدخُلُ نونُ التأكيد إلاّ فيما فيه طلبٌ.

المطلوب قوله: (**وَنُونُ التَّأْكِيدِ**) أي تأكيدِ الطلب، (**الْمُشَدَّدَةُ تَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الْأَمْرِ**) أي أمر الغائب والحاضر، (**وَالنَّهْيِ**) أي نهي الغائب والحاضر (**مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ**) أمّا أمرُ الغائب المعلومُ نحو لِيَنْصُرَنَّ بفتح الياء وضمّ الصّاد إلى لِيَنْصُرنَانِّ، وكذا مجهوله غيرَ أنَّه بضمّ الياء وفتح الصاد فيه. وأمّا أمرُ الحاضرِ المعلومُ نحو أُنْصُرَنَّ بضمّ الهمزة والصّاد إلى أُنْصُرْنَانِّ، ومجهوله لتنصرنَّ إلى لتنصرنانّ بضمّ التاء وفتح الصّاد. وأمّا النهيُ المعلوم نحو لا ينصرنَّ بفتح الياء وضمّ الصّاد أيضًا إلى لا تنصرنانّ، وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضمِّ حرفِ المضارعةِ وبفتح الصّاد فيه كما سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما في المتن.

المنقود قوله: (**ونون التأكيد المشدَّدة تدخلُ على جميع الأمر إلخ**) أي النُّوناتُ تلحقُ الفعلَ سواءٌ كانَ معروفا أو مجهولا غيرَ الماضي والحالِ للتأكيد، ثقيلةٌ مفتوحةٌ وخفيفةٌ ساكنةٌ؛ ولذا قال المصنِّفُ تدخلُ على جميع الأمر والنهي، ولم يقل تدخلُ على الأفعال. وإنّما اختصَّتْ بالفعل المضارع؛ لأنَّ الماضيَ فاتَ وتأكيدُ الفائتِ ممتنعٌ، ولم يختصَّ بالحال؛ لأنَّ الحالَ مُسْتَغْنٍ عن التأكيد؛ لوضوح أمره بخلاف الغائب. وإنّما زيدت في آخره؛ لئلّا يجتمعَ في أوّله الزَّائدتان.

فإن قلتَ: كيفَ يقال: إنّها تدخلُ على المستقبل ولا تدخلُ على الماضي؛ لأنَّ هذا لا يُفهم من قول المصنِّفِ «تدخلُ على جميع الأمر والنهي» بل يُفهم منه أنها تدخل على الأمر والنهي فقط مخصوصا؟ قلت: الجوابُ عنه ظاهر على ذي مُسْكَةٍ. وقيل: إنّها تدخلُ على المستقبل إذا كان فيه معنى الطلبِ بسببٍ من الأسباب. وأمَّا إذا لم يكن معنى الطلب فلا تدخلُ؛ لاستدعاء نونِ التأكيدِ الطلبَ، ولذا لا تدخلُ على الماضي والحال.

فإن قلتَ: قد يُوجد دخولُ نونِ التأكيدِ في المستقبل الذي ليس فيه معنى الطلبِ في قوله:

رُبَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... ترفَعَنْ ثوبي شِمالات



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فإنَّ نونَ «ترفعن» نونٌ مخفَّفةٌ، وليس فيه معنى الطلب؟ فأجيبَ لما شابَهَ «ترفعن» النفيَ بدخول رُبَّ التي هي للقلَّة، والقلّةُ والنفيُ في وادٍ واحدٍ، والنفيُ مشابهٌ للنهي صورةً فكأنَّه شابهَ النهيَ، وهو ممّا فيه معنى الطلب. واعلم أنَّ النونَ يُحْذَفُ مع نون الثقيلة والخفيفة في الأمثلة الخمسة: وهي يَفعلان وتَفعلان ويَفعلون وتَفعلون وتَفعلين كما يُحْذَفُ في الجازم؛ لأنَّها في هذه الأمثلة علامةُ الإعرابِ، والفعلُ مع نون التأكيد يَصيرُ مبنيّا؛ لئلّا يجتمعَ ثلاثُ نوناتٍ، ولم يُحْذَفْ نونُ التأكيد؛ لأنّه أُتِيَ به لمعنىً، ويخلّ الكلامُ بحذفه.

فإن قلتَ: نونُ تضربان مثلا أُتِيَ به أيضا لمعنىً وهو الإعراب؟ فالجواب عنه: أنّه مُسَلَّمٌ لكنْ لو حُذِفَ يدلُّ عليه نونُ التأكيد، ولو حُذِفَ نونُ التأكيدِ لم يدُلَّ عليه نونُ الإعراب. فإن قلتَ: كيف قيل إنَّ النونَ يُحْذَفُ في الأمثلة الخمسة بنون الثقيلة والخفيفةِ، والخفيفةُ لا تدخلُ في المثنّى مذكّرًا كان أو مؤنثًا وجمعِ المؤنّثِ، فلا يكونُ حذفُ نونِ هذه الأمثلةِ واجبًا بالخفيفةِ مع أنَّه أطلقَ الكلامَ؟ فالجوابُ عنه: أنَّ إطلاقَ الكلامِ ههنا إشارةٌ إلى مذهبِ يونس، وهو يُجِيزُ أن يدخل نونُ الخفيفةِ عليهما ويجيزُ التقاءَ الساكنين على غير حدِّهِ. والبعضُ يُجيز دخولَها عليهما بالكسر.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





والمخفَّفَةُ كذلك غيرَ أنَّها لا تَدْخُلُ في التثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ،.....................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) نونُ التأكيدِ (الْمُخَفَّفَةُ كَذَلِكَ) أي كالمشدَّدَةِ في الدُّخولِ على جميع الأمر والنهي (غَيْرَ أَنَّهَا) أي المخفَّفةَ (لَا تَدْخُلُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) لأنّها ساكنةٌ، فلا تجتمِعُ مع ألفِ التثنيةِ وألفِ جمعِ المؤنَّثِ التي تدخُلُ للتفصيل بين النونين؛ لكراهتهم اجتماعَ المتجانسَيْنِ، واستثقالِهم التَّكرارَ في التلفُّظِ. وعندَ يونس والكوفيِّين تدخُلُ الخفيفةُ أيضًا بعدَ الألفين باقيةً على السكون عند يونس اعتبارًا بمدِّ الألف حركة، ومتحرِّكةً بالكسر للساكنين عند غيره. والحاصلُ أنّ اجتماعَ الساكنين لا يجوزُ عندنا في غير الوقف لفقد رابطة الحرفين وهي الحركةُ إلاّ إذا كان الأوَّلُ حرفَ مدٍّ والثاني مشدَّدًا نحو دابّة؛ لأنّ اللسانَ حينئذ يَرتفعُ عنهما دفعةً بسبب تحرُّكِ المدغَمِ فيه، فيصيرُ الثاني كالسَّاكن.

المطلوب قوله: (وَالْمُخَفَّفَةُ كَذَلِكَ) أي النون المخفّفة لتأكيد الطلب تدخلُ على جميع الأمر والنهي من المعروف والمجهول أيضًا، (غَيْرَ أَنَّهَا) أي إلّا أنّها (لَا تَدْخُلُ فِي التَّثْنِيَةِ) سواء كان مذكَّرًا أو مؤنَّثًا (وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) لأنّها لو دخلتهما يلزمُ اجتماعُ الساكنين على غير حدِّه، ولم يجز حذفُ أحدهما، وهو غيرُ جائز. هذا مذهبُ غيرِ يونس، فإنّ عنده تدخلهما المخفَّفةُ قياسًا على الثقيلة. والجوابُ عنه أنَّ التقاءَ الساكنين في الثقيلة على حدِّه؛ لأنَّ الأوَّلَ حرفُ مدٍّ، والثانيَ مدغمٌ فيه وهو جائز، وفي المخفَّفة ليس كذلك، تأمَّل، فلا يجوزُ قياسُها عليها، فبقي ما دخلته الخفيفةُ من الأمر والنهي معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية وجمع المؤنث.

المنقود قوله: (والمخففة كذلك غير أنّها إلخ) وهنا كلامٌ من أنَّ الاستثناءَ إذا تعذَّرَ يُحْمَلُ «إلاّ» على لفظِ «غير» في الصفاتيَّة، وههنا ليس بمتعذِّرٍ، فكيف قال «غير أنّها» ولم يقل «إلّا أنّها»؟ فجوابه ظاهرٌ، التقديرُ فيه والمخفَّفةُ كذلك إلّا أنَّ المخفّفةَ لا تدخلُ على فعلِ الإثنين وجماعةِ النساءِ؛ لئلّا يلزمَ اجتماعُ الساكنِين على غير حدِّه إلّا عندَ يونس؛ فإنَّه يُجِيزُ. قيل: إنَّه في المثنّى مُسَلَّمٌ، أمّا في جمع المؤنثِ فلا يلزمُ. ومن قال: إنَّ فيه التقاءَ الساكنينِ أخطأ، ومنشأُ خطئِه من أخذ الألف معه ولم يَعلم أنَّ الألفَ إنّما جيءَ بها بعدَ نونِ جمعِ المؤنثِ إذا أدخلت الثقيلة؛ ليفصلَ بين النونات، أمّا إذا لم تدخل الثقيلة فلا يكونُ اجتماعُ النونات، فلا يُحتاج إلى إتيان الألفِ، فلا يلزمُ التقاءُ الساكنين؛ فأجيبَ بأنَّهم إلتزموا الألفَ مع الثقيلة بعدَ نونِ جمع المؤنث؛ ليفصلَ بينها، وهذه العلةُ موجودةٌ مع الخفيفةِ بعدَ نونِ جمعِ المؤنثِ في بعض الصُّوَر نحو صين؛ فإنّه لو دخلها الخفيفةُ بلا ألف يلزم الجمعُ بين النوناتِ بلا فاصلٍ وهذه مستكرهٌ، ولو دخلها مع ألف يلزمُ التقاءُ السَّاكنينِ على غير حدِّه، فحُذِفَتِ النونُ منها وحُمِلَتِ البَواقي عليها؛ طردًا للباب.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب أمّا الأمرُ المعلومُ معها في الغائب نحو لِيَنْصُرَنْ بفتح ما قبلها في المفرد المذكر، ولِيَنْصُرُنْ بضمّ ما قبلها في جمعه، ولِتَنْصُرَنْ بفتح ما قبلها في المفرد المؤنث، وفي الحاضر انْصُرَنْ بفتح ما قبلها في المفرد المذكر، وانْصُرُنْ بضمّ ما قبلها في جمعه، وانْصُرِنْ بكسر ما قبلها في الواحدة المخاطبة، ومجهولهما باللام والياء نحو لِيُنْصَرَنْ بضمّ الياء وفتح الصّاد إلى لِتُنْصَرَنْ بضمّ التاء وفتح الصّاد وكسر الراء.

وأمّا النهيُ المعلومُ في الغائب معها نحو لا يَنْصُرَنْ لَا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة في الكلِّ وفتح الراء في الأوّل والثالث وبضمها في الثاني، وفي الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح التاء في الكلِّ وفتح الراء في الأوّل وبضمّها في الثاني وبكسرها في الثالث. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الصّاد في الكلّ، هكذا سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما معًا في المتن.

المنقود واعلم أنّه قيل إنَّ التقاءَ الساكنين يجوزُ في الوقف مطلقا أي على كلِّ كلمةٍ جُعِلَ آخِرُها ساكنًا كزيد وعمرو وبكر. أمّا جوازُه في حالةِ الوقفِ فظاهرٌ؛ لأنَّ الوقفَ محلُّ تخفيفٍ وقطعٍ، وأمّا جوازُه في حالةِ الوصل فللفرقِ بينَ ما بُنِيَ لوجود المانع من الإعراب كأينَ وكيفَ، وفي غيرهما إنّما يجوزُ إذا كان الأوّلُ حرفَ مدٍّ والثاني مدغمًا فيه نحو دابّة، أصلُها دابِبَةٌ ونحو ولا الضّالّين.

فإن قلتَ: لِمَ يجوزُ التقاءُ الساكنينِ في نحو دابّة؟ فالجوابُ: لأنَّ المدَّ الذي في حرف المدّ يقومُ مقامَ الحركةِ والساكنَ إذا كان مُدْغَمًا جَرى مَجْرى المتحرِّكِ إذ اللسانُ يرتفعُ عنها دفعةً واحدةً. فإن قلتَ: فلِمَ لم يَجُزْ «في الدّار» و«قالوا ادّارَأْنا» مع أنَّ الأوّلَ حرفُ مدٍّ، وهو الياءُ في الأوّلِ والواوُ في الثاني، والثاني مُدْغَمٌ وهو الدّال في الكلّ؟ فالجوابُ عنه: أن يقالَ جوازُه مشروطٌ بذلك، ولا يلزمُ من وجودِ الشرط وجودُ المشروط. فإن قلتَ: إنَّ العبارةَ المذكورةَ في أكثر المواضعِ هي «التقاءُ الساكنينِ على غير حدِّهِ» فما المرجعُ للضمير في «حدّه»؛ لأنّه إن كان راجعًا إلى المضافِ -أعني التقاء- فهو لا يجوز؛ لأنّه أمرٌ معنويٌّ، وإن كان راجعًا إلى المضاف إليه -أعني الساكنين- فلا بدَّ من أن يقالَ على غير حدِّهما؛ لأنّه تثنية؟ قلت: فجوابُه ظاهرٌ على أدنى مُمارَسَةٍ في العلم. فإن قلتَ: لم حذفوا الساكنَ الأوّلَ في «اضربُنَّ» مع أنَّ الأوّلَ حرفُ مدٍّ والثانيَ مدغمٌ فيه؟ فأجيبَ لكونهما في كلمتين؛ لأنَّ نونَ التأكيدِ بمنزلة كلمةٍ منفصلةٍ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فإن قلتَ: فلِمَ لم يُحذَفْ في اضربانِّ واضربنانِّ مع أنَّهما كلمتان؟ قلتُ: مُقتضى الاطّراد ألّا يفرق بينَ الواو والياء والألف في الحذف لكن عدم حذف الأوَّلِ تعارضَ وهو المثنى، ولو حُذِفَت من المثنى لالتبسَ بالمفرد عند الوقف، ولو حُذفت من جمع المؤنث لزمَ الوقوعُ فيما فرّ منه وهو اجتماعُ النوناتِ مع خفَّة الألفِ واستثقالهما.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





والمخفَّفَةُ ساكنةٌ، والمشدَّدَةُ مفتوحةٌ إلاّ في التثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ؛ فإنَّها مكسورةٌ فيهما، وما قبلَهما مكسورٌ في الواحدَةِ الحاضِرَةِ ومضمومٌ في جمعِ المذكَّرِ ومفتوحٌ في البَواقي.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثم أرادَ بيانَ حكمِ النونين بقوله (**وَالْمُخَفَّفَةُ سَاكِنَةٌ**) في أيّ موضع دَخَلَتْ؛ لأنّها وُضِعَت كذلك، (**وَالْمُشَدَّدَةُ مَفْتُوحَةٌ**) تعويضًا بخفَّةِ الفتحةِ عن ثِقَلِ التَّشديد، فتُفتَحُ في جميعِ ما دَخَلَتْه (**إِلَّا فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، فَإِنَّهَا**) أي المشدَّدةَ (**مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا**) تشبيهًا لها بنون التثنية المكسورة؛ لئلاّ تجتمِعَ الفتحتان اللفظيّةُ والتقديريّةُ، (**وَمَا قَبْلَهُمَا**) أي قبلَ النونين (**مَكْسُورٌ فِي الْوَاحِدَةِ الْحَاضِرَةِ**) لتَدُلَّ الكسرةُ على الياءِ الضَّميرِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنين، وذلك لأنَّ الكسرةَ من جنس الياءِ، فيُؤْذِنُ بقاؤها ما حُذِفَ من جنسها، فلذا لم يُفْتَحْ ما قبلَها في الواحدة، (**وَمَضْمُومٌ**) ما قبلَهما (**فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ**) غائبًا أو مخاطبًا؛ لتدُلَّ الضمّةُ على الواو الضميرِ المحذوفِ على قياس ما ذكرنا في الكسرة، (**وَمَفْتُوحٌ**) ما قبلَهما (**فِي الْبَوَاقِي**) من المفردِ والتثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ؛ لأنَّ الأصلَ خِفَّةُ ما قبلهما مهما أمْكَنَ، فلا يُعْدَلُ عنه إلاّ لموجِبٍ على أنّ الضمَّ والكسرَ يُؤدّي إلى اللبس كما لا يخفى.

المطلوب قوله: (**وَالْمُخَفَّفَةُ سَاكِنَةٌ**) أي في أيّ موضع دخلت؛ لأنّها وُضِعَتْ ساكنةً بالاستقراء، وقد مرَّ مثالُها.

قوله: (**وَالْمُشَدَّدَةُ مَفْتُوحَةٌ**) أي في أيّ موضع دخلت؛ لأنّ الفتحة خفيفةٌ بالنسبة إلى غيرها، والنون المشدَّدة ثقيلة، فأُعْطِيَتِ الفتحةُ لها، ولو أُعْطِيَ غيرُها يلزمُ الثِّقَلُ على الثقل، (**إِلَّا فِي التَّثْنِيَةِ**) مطلقًا، (**وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، فَإِنَّهَا**) أي النونَ المشدَّدةَ (**مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا**) أي في التثنية وجمع المؤنث أمرًا كان أو نهيًا معلومًا كان أو مجهولًا تشبيهًا بنون التثنية، نحو لينصران ولينصرنانّ ولتنصرنانّ بكسر النون المشدَّدة في الكلّ للغائب. وكذا مجهوله معها غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه نحو أنصرن أنصران أنصرنان للحاضر بكسرها، ومجهوله كمجهول الغائب،

المنقود قوله: (**والمخففة ساكنة والمشدّدة مفتوحة إلخ**) ولقائلٍ أن يقولَ: لِمَ أُسْكِنَتِ الخفيفةُ وتُحرّكتِ الثقيلةُ مع أنَّ عكسَه أولى؟ فالجواب: أنّها يجيءُ على الأصل؛ لكونها مبنيَّةً، ويجيءُ الثقيلةُ المتحركة لإلتقاء الساكنين. فإن قلت: أيّهما أبلغُ في التأكيد؟ قلت: الثقيلةُ أبلغُ في التأكيد منها؛ لأنَّ زيادةَ الحرفِ تُفيد زيادةَ المعنى، وفيه نظر؛ لأنّهما موضوعان لمعنىً واحدٍ وهو التأكيد. ونونُ الثقيلةِ مفتوحةٌ في الكلِّ إلّا في التثنية نحو أُنصرانِّ وجمعِ المؤنثِ أُنصرنانِّ يا نسوةُ بكسر النون فيهما، فيكون مكسورًا فيهما؛..............................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والمرادُ بفتح ما قبلهما فتحُ الحروفِ المتحرّكةِ؛ لأنّه هو ما قبلهما بحسب الأصل، وألفُ التثنيةِ وجمع المؤنثِ زائدةٌ، فلا يَلزمُ الحكمُ عليهما بأنّه مفتوحٌ، ولا إشكالَ بعدم دخول المخفَّفةِ عليهما؛ لأنّ المرادَ بالبواقي ما لَحِقَ به الخفيفةُ أو الثقيلةُ.

المطلوب ونحو لا ينصران ولا تنصران ولا ينصرنان ولا تنصرنان بكسرها في الكلِّ للنهي. وكذا مجهوله غيرَ أنَّه بضمِّ حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه أيضًا.

قوله: (وَمَا قَبْلَهُمَا مَكْسُورٌ فِي الْوَاحِدَةِ الْحَاضِرَةِ) نحو أُنْصُرِنَّ بالثقيلة، وانصُرِنْ بالخفيفة بكسر الراء فيهما كما أشرنا، ومجهولهما نحو لتنصرن لتنصرن بكسرها فيهما هذا في الأمر. وأمّا في النهي نحو لا تنصرن ولا تنصرن ومجهولهما هكذا، غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه. وإنّما كُسِرَ ما قبلهما في هذه الأمثلة؛ لتدلَّ الكسرةُ على أنّ ياء الضمير محذوفة منهما؛ لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل، ولأنّ بتقدير الفتح يلزمُ الالتباسُ بالمفرد المذكر، وبتقدير الضمِّ يلتبسُ بجمعِ المذكَّرِ، فكُسِرَ ضرورةً.

قوله: (وَمَضْمُومٌ) أي مضموم ما قبلهما (فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ) غائبًا كان أو حاضرًا أمرًا كان أو نهيًا معلومًا كان أو مجهولًا، نحو لينصرنّ بالثقيلة، ولينصرن بالخفيفة للغائب بضمّ الراء فيهما كما أشرنا. وكذا النهيُ غيرَ أنّه يزاد «لا» موضعَ اللام، ونحو أنصرنّ بالثقيلة، وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمّها فيهما أيضًا. وكذا مجهولهما معهما غيرَ أنّه بفتح الصاد فيه، حيث يُضمّ في المعلوم. وفي هذه الأمثلة كلِّها مضموم ما قبلهما، وسيجيء مثالهما في المتن. وإنَّما ضُمَّ ما قبلهما في هذه الأمثلة؛ لتدُلَّ الضمةُ على أنَّ الواوَ الضميرَ محذوفةٌ منها؛ لالتقاء الساكنين عندَ دخولهما، تأمّل، أو لأنَّ بتقدير الكسر يلتبسُ بالواحدة الحاضرة، وبتقدير الفتح يلتبسُ بالمفرد المذكر، فيُضَمُّ ضرورةً.

قوله: (وَمَفْتُوحٌ فِي الْبَوَاقِي) أي مفتوحٌ ما قبلهما في المفرد المذكر غائبًا كان أو حاضرًا،.........

المنقود تشبيهًا بها بنون التثنية في وقوعها بعد الألف في الجمع؛ للفصل بين النونات للخفَّة، وما قبلها مكسورةٌ في الواحدة المخاطبةِ، فيحذف الياءُ؛ اكتفاءً بالكسر نحو اُنصرِنَّ اُنصرِنْ بكسر الراء فيهما، وما قبلهما مضمومٌ في جمع المذكَّر، فيحذفُ الواوُ؛ اكتفاءً بالضمة نحو انصرُنّ انصرُنْ بضمّ الراء فيهما، وما قبلهما مفتوحٌ في البواقي، ولم يُحذفِ الألفُ في التثنية؛ اكتفاءً بالفتحة؛ لخفتها.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب أمرًا كان أو نهيًا، معلومًا كان أو مجهولًا، نحو لينصرنّ بالثقيلة، ولينصرن بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما. وكذا نهيُه أيضًا غيرَ أنّه يوضع «لا» موضعَ اللام، نحو أنصرنّ بالثقيلة، وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضًا. ونهيه لا تنصرنّ بالثقيلة، ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء فيهما أيضًا. وكذا مجهولهُما معهما غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الصّاد فيه تأمل. وكذا مفتوح ما قبلهما في المفردة المؤنثة الغائبة أمرًا كان أو نهيًا، معلومًا كان أو مجهولًا، تأمل. وكذا مفتوح ما قبلهما في التثنية مطلقًا، وجمع المؤنث غائبات كنَّ أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين إذا لم يعتبر وجود ألف التثنية والفاصلة، فإن أعتبر كان ما قبلهما ساكنًا، تأمل. وإنّما فُتِح ما قبلهما في هذه الأمثلة؛ لأنّ ما قبلهما بني على الفتح حيثما دخلتا ما لم يتّصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أو لأنّ نونَ التأكيد كلمةٌ برأسها انضمَّتْ إلى كلمةٍ أخرى. ومن عاداتهم إذا ركَّبوا كلمةً مع كلمةٍ أخرى فَتَحوا آخِرَ الكلمةِ الأولى كما في خمسةَ عشرَ.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[أمثلةُ الماضي والمستقبلِ والأمرِ والنَّهيِ]

مثالُ الماضي من المعروفِ نَصَرَ نَصَرا نَصَروا إلخ،..............................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرَغَ من ذكر المشتقّاتِ على الوجه الكليِّ شرَعَ في ذكرِ جزئيّاتها للإيضاح، فقال (مِثَالُ الْمَاضِي نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا) وألفُ التثنيةِ وواوُ الجمعِ ضميرُ فاعلٍ؛ لسقوطهما عند مجيء الفاعل ظاهرًا نحو نصر الزيدان، ونصر الزيدون، والألفُ بعدَ واوِ الجمعِ؛ للفرق بينها وبينَ واوِ العطفِ في مثل حَضَر وتكلَّم زيدٌ، أي فيما لم يَتَّصِلِ الواوُ بما قبلَهما نحو ضربوا، ولم يكن بعدَ الواوِ ضميرٌ مثلُ نصروه، وحُمِلَ على مثلِ حضر وتكلَّم ما لا عطفَ فيه اطِّرادًا للباب.

قوله: (نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ) التاءُ الساكنةُ علامةُ التأنيثِ لا ضميرُ الفاعلِ؛ لبقائها عند مجيء الفاعل ظاهرًا نحو نصرَتْ هند.

المطلوب قوله: (مِثَالُ الْمَاضِي مِنَ الْمَعْرُوفِ نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا، نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ، نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ، نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ، نَصَرْتُ نَصَرْنَا) «نصر» فعلٌ ماضٍ مفردٌ مذكرٌ غائب ثلاثيّ مجرَّد بناؤه معلوم صحيح سالم متعدّ مبنيٌّ من باب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، وقِسْ على هذا البواقيَ من التثنية والجمع مطلقًا. وإنّما كُتِبت الألفُ في «نَصَرَا»؛ للفرق بين المفرد والتثنية والجمع. وإنّما اختيرتِ الألفُ لذلك؛ لوجوده كذلك في الإستقراء. وإنّما كُتبتِ الواوُ في «نَصَرُوا»؛ للفرق بين المفرد والتثنية والجمع. وإنّما اختيرتِ الواوُ لذلك؛ لوجوده كذلك في الإستقراء.

المنقود قوله: (مثال الماضي نصر نصرا نصروا إلخ) أي مثالُ الفعلِ الماضي من المعروف نَصَرَ نصرَا نصرُوا إلى آخره، النونُ فاءُ فعله والصادُ عينُه والراءُ لامه. وإنّما فُتِحَ أوّلُه؛ للخفَّة، وإنّما زيدتِ الألفُ والنونُ والواوُ في آخره؛ ليدُلَّ على «هما وهم وهنّ»، وقيل ليدُلَّ على الفاعل والجمع فالألفُ في نحو «نصرا» ضميرٌ بارزٌ ساكنٌ لتثنيةِ المذكرِ الغائبِ، والواوُ في نحو «نصروا» ضميرٌ بارزٌ ساكنٌ لجمعِ المذكرِ الغائبِ. وضُمَّ لامُ الفعلِ في الجمع؛ لأجل الواوِ، وكُتبتِ الألفُ بعد الواو؛ للفرق بينَ واوِ العطف وواوِ الجمع في الكتابة في مثل حضر وتكلَّم زيد.

فإن قلتَ: إنّه منقوضٌ بقولك «حضروا جلس»؛ لأنَّه لم يُعْلَمْ هذا هو حضروا جلس أم حضر واجلس؟ قلت: يُعلم هذا بقرينةٍ أخرى، وهو الاسمُ الذي يجيءُ بعدَها؛...............





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وإنما حُرِّكت في التثنية لأجل الألف، وحُذِفَتْ في الجمع إذ أصله نصرَتْنَ؛ اكتفاءً عنها بنون الجمع، فإنّها علامةُ جمعٍ وتأنيثٍ أيضًا، وأُسكنتِ الراءُ؛ لدفع توالي أربع حركات.

قوله: (نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ) زيدتِ الميمُ في التثنية؛ لأنّهم قصدوا مخالفةَ الخطاب للغيبة، فزادوا قبلَ ألفِ التثنيةِ حرفًا يُناسِبُ ما قبلها في المخرج، ونقلوا فتحةَ ما قبلها ضمةً؛ لمناسبتها الميمَ في المخرج الشَّفويِّ، وزيدتِ الميمُ في الجمع أيضًا؛ ليطَّرِدَ، وحُذِفَتْ واوُه؛ إذ أصلُه نصرتُموا؛ لكراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجًا مع سهولة دفعه، فجُعلتِ الميمُ دليلًا على جنسها المحذوفِ.

قوله: (نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ) كسرُ تاءِ المخاطبةِ للفرق، وأصلُ الجمعِ نصرتمن، قُلِبَتِ الميمُ نونًا؛ لقربهما مخرجًا فأُدْغِمت، (نَصَرْتُ نَصَرْنَا) غُيِّرَ ضميرُ المتكلِّم مع غيره؛ إشارةً بنوع صيغةِ الجمعِ إلى ما فيه من معنى الجمع. وهذه مناسَباتٌ عقليَّةٌ، والحاكمُ الواضعُ كذا قال التفتازانيّ.

المطلوب وإنّما كُتبتِ الألفُ في الجمع فيما بعد الواو؛ للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زَيْدٌ. ولو لم تكتب الألفُ في الجمع لم يُفرق بينهما. وقيل إنّما كُتبتِ الألفُ للفرق بين واو الجمع وواو المفرد في مثل لم يدعوا ولم يدعو؛ بناءً على أنّ الواوَ لم تُحذف بالجازم في بعض اللغات. وإنَّما زيدتِ التاءُ في مثل «نَصَرَتْ» ساكنةً؛ لأنّها جُعِلت علامةً للمؤنَّث، وعلامتُها ساكنةٌ في الوضع والاستقراء. وإنَّما اختيرتِ التاءُ لذلك؛ لأنَّ التاءَ من المخرج الثاني، والمؤنث أيضًا ثانٍ في التخليق.

المنقود فإنَّه إن كان منصوبًا يُعلم أنّه أجلس زيدا، وإن كان مرفوعا يُعلم أنّه حضروا جلس زيدٌ، فظهر الفرقُ. والتاءُ في نحو «نصرَتْ» علامةُ التأنيثِ، وأُسْكِنَتْ؛ للفرق بينه وبين الاسم، ولم يُعْكَسْ؛ لثِقَلِ الفعل. وإنّما جُعلت علامة للمؤنث؛ لأنّها من المخرج الثاني والمؤنثُ أيضًا ثانٍ في التخليق، وهذه التاءُ ليست بضميرٍ، وإنّما حركتِ التاءُ في نحو نصرتا؛ لعدم جواز حذفِ أحدِ الساكنين هنا؛ لمجيء كلِّ واحدٍ منهما بمعنىً، والألفُ فيه ضميرٌ بارزٌ ساكنٌ لتثنية المؤنثِ الغائب، والنونُ في «نصرنَ» ضميرٌ بارزٌ متحركٌ بالفتح؛ للخفة، لجمع المؤنث الغائب وأُسكنتِ الراءُ في نصرْنَ ونصَرْتَ حتّى لا يجتمعَ أربعُ حركات متوالياتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاءُ فيه ضميرٌ بارزٌ متحركٌ بالفتحة؛ لأنّها مخاطبٌ، والمخاطبُ اسم مفعولٍ، ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وهذه التاءُ ليست بضمير؛ لأنَّها لو كانت ضميرًا لوجبَ حذفُها عندَ مجيء الفاعلِ ظاهرًا في «نَصَرَتْ هِنْدٌ». وإنّما حُرِّكتِ التاءُ في «نَصَرَتَا» وإن كانت علامةً للمؤنث؛ لأجل ألف التثنية. وإنّما سكنت الراءُ في نَصَرْنَ وَنَصَرْتَ ونحوهما؛ حتى لا يجتمع أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة. وإنّما فُتِحت التاءُ في «نَصَرْتَ»؛ لأنّه مخاطبٌ، والمخاطبُ مفعولٌ معنىً والمفعولُ منصوبٌ، أو لأنَّ التاءَ فيه لو أُسْكِنَتْ يلتبسُ بالمفرد المؤنث الغائب، ولو كُسِرَتْ يلتبسُ بالمفرد المؤنث المخاطب، ولو ضُمَّتْ يلتبسُ بنفس المتكلم، فلم يَبْقَ لها إلّا النصبُ. وإنَّما لم يُعْكَسِ الأمرُ في هذه الأمثلة؛ لوجودها في الاستقراء كذلك. وإنَّما زيدتِ الميمُ في «نَصَرْتُمَا»؛ لئلّا يلتبسَ بألف الإشباعِ في نحو قول الشاعر:

أخوك أخو مكاشرة وضحك ... وحيّاك الإلهُ فكيف أنتا

وإنما خُصَّتِ الميمُ بالزيادة من بين الحروف فيه؛ لأنّ تحته «أنتما» مضمر. وإنّما دخلت في «أنتما»؛ لقرب الميم إلى التاء في المخرج.

المنقود وعلامةُ المفعولِ النصبُ، والتاءُ مع الألف في «نصرتُما» ضميرٌ بارزٌ جزؤه الأوّلُ متحركٌ بالضمة؛ لكونه جزء فاعل، وقيل إنّها ضميرٌ بارزٌ متحركٌ؛ لكونه فاعلا، والألف للفرق بينهما وبين المتكلم وحده، وقيل الألفُ ضميرٌ بارز ساكن، والتاء في نحو «نصرَتْ» علامةُ التأنيث، وأُسْكنت؛ للفرق بينها وبين تثنية المذكر الغائب. وزيدتِ الميمُ فيه حتّى لا يلتبسَ بألف الإشباع في مثل قولِ الشاعر:

أخوك أخو مُكَاشَرةٍ وضحكٍ ... فحَيّاك الإلهُ وكيفَ أنتا

وزيدتِ الميمُ في «ضربتُمْ» حتى يَطَّرِدَ تثنيته، وضميرُ الجمعِ فيه محذوفٌ وهو الواوُ؛ لأنّ أصلَه «ضربتُمُوا». فحُذِفَتِ الواوُ؛ لأنَّ الميمَ بمنزلة الاسمِ، ولا يُوجد في آخر الاسمِ واوٌ ما قبله مضمومٌ إلّا «هو». وقيل: التاءُ مع الواو ضمير بارزٌ جزؤه الأوّلُ متحركٌ لجمع المذكرِ المخاطبِ. وقيل: التاء ضميرٌ بارزٌ متحركٌ، والواوُ للفرق بينه وبين غيره. وقيل: الواوُ ضميرٌ بارزٌ ساكنٌ، والتاء فارقةٌ، والميمُ لمشاكلةِ التثنيةِ، والألفُ ألفُ الجمعِ، فحُذِفَتِ الواوُ؛ لكون الميم بمنزلة الاسم مع أنَّه لم يوجد اسمٌ متمكِّنٌ آخرُه واوٌ، ولذا لم يُكتب ألفُ الجمعِ. والتاءُ في «نصرتِ» ضميرٌ بارزٌ متحركٌ بالكسرةِ؛ للفرق بينه وبين المذكَّر ولم يُعْكَسْ؛ لأنَّ الأخفَّ بالمذكر السابقِ أولى.





....

إمعان الأنظار ....

المطلوب وإنّما ضُمَّتِ التاءُ في «نَصَرْتُمَا» تبعًا للميم؛ لأنّ الميمَ شَفَويّة، فجعلوا حركةَ التاءِ من جنسها وهو الضمّ الشّفويُّ، أو لأنّها ضميرُ الفاعل، ومعلومٌ أنّ الفاعلَ مرفوع، فيوافقه الضمُّ. وإنّما زيدتِ الميمُ في «نَصَرْتُمْ»؛ ليطّردَ بتثنيته، وضميرُ الجمعِ فيه محذوفٌ وهو الواو؛ لأنّ أصله «نَصَرْتُمُو»، فحذفتِ الواوُ؛ لأنّ الميمَ بمنزلة الاسم، ولهذا لو دخل على المضارع يجعله اسمًا كـ«منصور» أصله «ينصر»، تأمل. ولا يوجد في آخر الاسم واوٌ ما قبلها مضمومٌ إلاّ هو. وإنّما كُسِرَتِ التاءُ في «نَصَرْتِ»؛ خوفًا من الالتباس؛ لأنّ بتقدير السكون يلتبسُ بالمفردة المؤنثة الغائبة، وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر المخاطب، وبتقدير الضمّ يلتبس بنفس المتكلم وحده، فلم يبقَ لها إلاّ الكسرُ أو لأنَّ الكسرةَ ثَبَتَتْ لها بالاستقراء. وإنّما لم يُفرق بين تثنية المذكر والمؤنث في المخاطب؛ لقلَّةِ استعمالها أو لعزَّةِ الوضع. وإنّما شُدِّدَ نونُ «نَصَرْتُنَّ» دون «نَصَرْنَ»؛ لأنّ أصله «نَصَرْتُمَنْ»، فأدغِمَ الميمُ في النون؛ لقربه من النون. وقيل أصله «نَصَرْتُنْ» بالتخفيف، فأريدَ أن يكونَ ما قبل النون ساكنًا حتى يطّردَ بجميع نونات النساء، ولا يمكنُ إسكانُ تاءِ المخاطبة؛ لاجتماع الساكنين الراءِ والتاءِ، ولا يمكن حذفُها؛ لأنّها علامة، والعلامةُ لا تُحذَف، فأدخِلَ النونُ؛ لقربه من النون، ثم أدغِمَ النونُ في النون، فصار «نَصَرْتُنَّ».

المنقود وأصلُ «نصرتُنَّ» نصرتُمنَ، قُلبتِ الميمُ نونًا فأدغمت. وقيل: أصله نصرتُن بالتخفيف، زيدتِ النونُ حتّى يطّردَ سكون ما قبل نون جمع المؤنث فأدغمت، والتاءُ مع النون ضميرٌ بارزٌ متحرك لجمع المؤنث المخاطب. وقيل: التاءُ ضميرُ الفاعلِ والنونُ للفرق بينه وبين المتكلم وحدَه. وقيل: النونُ ضميرٌ بارزٌ متحرك به للخفة، والتاءُ للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغائب. فإن قلتَ:لم خُفِّفَتِ النونُ في «نَصَرْنَ»، وشُدِّدَتْ في نصرتُنَّ؟ فأجيب بأنَّ حقَّ هذه النونِ أنْ تقع بعدَ ساكنٍ كنصرْنَ ويَنْصُرن وانصُرْنَ، وتاءِ المخاطب أن تقع متحركةً، فأرادوا أن يحفظوا هذ الحكمَ، ومع أنَّه لا يجوز إسكانُ التاء، فأدخلت النونُ بعد التاء، وأدغمت احداهما في الأخرى، وحُذِفَتِ التاءُ في «ضربنَ» حتى لا يجتمعَ علامتا التأنيث كما في مسلمات، وضُمَّتِ التاءُ في «نصرتُ»؛ لأنَّ الضمَّ أقوى الحركاتِ، والمتكلِّمَ مقدَّمٌ فأخذه. والنونُ مع الألفِ في «نصرنا» ضميرٌ بارزٌ متحركٌ بالفتح للخفّة، والألفُ لنفس المتكلمِ مع غيره، وقيل: النونُ ضميرٌ بارزٌ متحرك، والألفُ للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغائب. وقيل: زادوا تاءَ المخاطبِ والمخاطبة والمتكلم وحرّكوها في الجميع؛ خوفا من اللبس بتاء التأنيث، وفرَّقوا بين جمع المذكر الغائب وبين جمع المؤنث الغائب باختصاص المذكَّر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس؛.............



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وإنّما زيدتِ التاءُ في «نَصَرْتُ» مرفوعةً؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل وهو «أنا» مضمر تحته، ولا يُمكن الزيادةُ من حروف «أنا»؛ خوفًا من الالتباس؛ لأنَّ بتقدير زيادة الألف يلتبسُ بالتثنية، وبتقدير زيادة النون يلتبسُ بجمع الغائبة، اختيرتِ التاءُ لوجودها في أخواته. وإنَّما زيدتِ النونُ في «نَصَرْنَا»؛ لأنَّ تحته «نحن» مضمر. وإنَّما لم يُزَدِ الحاءُ نظرًا إلى الأغلب، ثم زيدتِ الألفُ حتى لا يلتبسَ بـ«نَصَرْنَ». وقيل إنَّما زيدتِ النونُ والألفُ في «نَصَرْنَا»؛ لأنَّ تحته «اننا» مضمر.

المنقود لأنَّ الواوَ هنا أقوى من النون؛ لأنّها من حروف المدّ واللين، والمذكر كذلك، وكذا فرَّقوا بينَ جمع المخاطب والمخاطبة باختصاص المذكر بالميم؛ لمناسبتها بالواو التي هي علامةٌ له في الغيبة، واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع المؤنّث الغائب، وهذه مناسباتٌ ذَكَروها وإلاّ فالحاكمُ بذلك الوضعُ لا غيرُ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





ومن المجهولِ نُصِرَ نُصِرا نُصِرُوا إلخ، ومثالُ المستقبلِ يَنْصُرُ يَنْصُرانِ يَنْصُرُونَ إلخ،

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) مثالُ (الْمَاضِي مِنَ الْمَجْهُولِ نُصِرَ إِلَى آخِرِهِ) لم يذكُرْ بتمامه؛ لظهوره بتصريفِ معلومِه، وقد مرَّ بيانُ هيئتِهما في الفصل السابق.

قوله: (مِثَالُ الْمُسْتَقْبَلِ يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ) لم يَأْتِ جمعَ الغائبةِ بالتاء كالواحدة والتثنية؛ إذ الأصلُ في الغيبة الياءُ، والعدولُ فيها للالتباس، ولا التباسَ في الجمع.

قوله: (تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ) النونُ في التثنية مذكرًا كان أو مؤنثًا، وفي جمعِ المذكَّرِ غائبًا أو مخاطبًا، وفي الواحدة المخاطبة علامةُ الرفع قائمةٌ مقامَ الحركةِ التي في المفرد، ولذا تسقُطُ بالجازم والناصب كالحركة الرفعيَّةِ.

المطلوب قوله: (وَمِنَ الْمَجْهُولِ نُصِرَ) بضمّ النون وكسر الصّاد، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثيّ مجرَّد متعدٍّ مبنيٌّ بناءُ مجهولٍ من باب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح الفاء في الماضي وضمّها في الغابر. وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع مطلقًا تحت قوله: (إِلَى آخِرِهِ) أي إلى نُصِرْتُ نُصِرْنَا بضمّ النون وكسر الصّاد.

قوله: (وَمِثَالُ الْمُسْتَقْبَلِ يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ) «ينصر» فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب ثلاثيّ مجرَّد معلوم صحيح سالم متعدٍّ معربٌ من باب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع مطلقًا. وإنّما يقال له المستقبل؛ لوجود الاستقبال في معناه. ويقال له مضارع أيضًا؛ لأنّ معنى المضارع المشابهُ،..

المنقود قوله: (ومن المجهول نصر نصرا نصروا إلخ) أي يتصرّف مجهولُ الماضي كمعلومه على أربعةَ عشرَ وجهًا نحو نُصِرَ نُصِرا إلى نصرنا بضمّ النون وكسرِ ما قبلَ آخرِه، فما هو ضميرٌ في المعروف ضميرٌ في المجهول إلّا أنّه هناك فاعلٌ حقيقةً، وهنا قائمٌ مقامَ الفاعلِ، نعم كِلاهما حقيقة بمعنى مقابلِ المجاز.

قوله: (ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون إلخ) وهو أيضا يجيءُ على أربعةَ عشرَ وجهًا نحو يضرب إلى آخره. وأُسْكِنَتِ النونُ فيه حتّى لا يلزمَ أربعُ الحركاتِ المتواليات، وعُيِّنَتِ الفاءُ؛ لأنَّ تواليَ الحركاتِ لزمَ من الياء فإسكانُ الحرفِ التي قريبةٌ منه أولى،...............



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وأمّا النُّونُ في جمعَيِ المؤنَّثِ فضميرُ الجمعِ لا علامةُ الرفعِ؛ لأنّهما مبنيّتان؛ إذ إعرابُ المضارعِ لمشابهة الاسمِ، ونونُ جمعِ المؤنَّثِ مختصّةٌ بالفعل، فإذا اتّصلت به رُجِّحَ جانبُ الفعليَّةِ فيه، وتَعذَّرَ الإعرابُ لكون آخره بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبكّ، فرُدَّ إلى ما هو أصلٌ في الفعل وهو البناء، ذكره التفتازانيّ، والياءُ لواحدة المخاطبة علامةُ الخطاب وفاعلُها مستَتِرٌ عند الأخفش، وعند العامّة ضميرُ البارز للفاعل كواو «ينصرون».

المطلوب وهو مشابهٌ لـ«ضارب» في الحركات والسكنات وفي وقوعه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء وغير ذلك.

وإنّما كان مستقبلًا بالزيادة لا بالنقصان وزيدت في الأوَّل دون الآخر ولم يتحرَّك كلُّ حروفه، وأُسْكِنَ ما بعد حرف المضارعة لما بَيَّنّا في قوله «وأمّا المضارع». وإنّما اشتركت المفردة المؤنثة الغائبة والمخاطبة وتثنيتهما مع المفرد المذكر المخاطب وتثنيته في الصيغة؛ لاشتراك ما فيها من حيث زيادةُ التاء في آخر كلِّ واحد منهما.

وإنّما أُدْخِلَ النونُ في آخره من التثنية والجمع علامةً للرفع؛ لأنَّه حرفُ إعرابٍ؛ لوجوده هكذا في الاستقراء، والإعرابُ في آخر المعرب، وآخرُه صار باتّصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة، والإعرابُ لا يجري على الوسط، ولا على الضمير، فزيدتِ النونُ فيما بعد الضمير؛..................

المنقود وسُوِّيَ المخاطبُ والغائبةُ في مثل تَنْصُرُ وتَنْصُرُ؛ لاستوائهما في الماضي نحو نصرتْ ونصرتَ، ولكن لا يسكنُ في غائبة المستقبل؛ لضرورة الابتداءِ بالساكن. وقيل: الألفُ في «ينصران» ضميرٌ بارزٌ ساكنٌ لتثنية المذكر الغائب، والنونُ علامةُ الرفعِ، وهي مكسورةٌ؛ للفرق بينها وبين الجمع، والفتحُ أولى للجمعِ الثقيلِ. والواوُ في «يَنْصُرون» ضميرٌ بارزٌ ساكنٌ لجمع المذكر الغائبِ، ونونُ «يضربن» علامةُ التأنيثِ كما في «فعلن». والياءُ في «تَنْصُرِينَ» ضميرٌ بارزٌ للفاعل كواو «يضربون»، وفاعلُه مُسْتَتِرٌ عند الأخفش.

فإن قلتَ: الياءُ فيه إذا كان علامةَ الخطابِ والتاءُ أيضًا علامةُ الخطاب، فيكون فيه اجتماعُ العلامتين؟ فالجوابُ عنه التاءُ علامةُ الخطابِ مع كونها بشيءٍ آخرَ، وهو علامة التأنيث، والياءُ علامةُ الخطابِ فحسبُ. ومجهولُه يتصرَّفُ أيضًا على أربعةَ عشرَ وجهًا نحو يُنْصَر يُنْصَران يُنْصَرون إلى آخره بضمِّ الياء وفتحِ ما قبل آخره.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (أَنْصُرُ نَنْصُرُ) إسكانُ الفاءِ بدخول حروف «أتين» لدفع توالي أربع حركات، وتوزيعُها في المتكلّمَيْن والمخاطب والغائب بمناسَباتٍ مذكورة في موضعها، ثم المرادُ بالغائب مثلًا في عرفهم ما لا يكونُ متكلِّمًا ولا مخاطبًا عرفًا فلا يرِدُ أنّ ما وُضِعَ للغائب نحو يفعلُ الله تعالى، وأنّه ليس بغائب ولا مذكّر.

المطلوب ليَجْرِيَ عليه الإعرابُ إلاّ نون يَنْصُرْنَ وَتَنْصُرْنَ، وهو علامة للتأنيث لا الرفع، ولهذا لم تسقط منهما بما تسقط به من غيرهما؛ لأنّ الإعرابَ لا يجري على العلامة؛ لاستلزام جريه للحذف في بعض الأحوال؛ لاقتضاء عامله ذلك، والعلامةُ لا تُحذَفُ إن لم توجد علامةٌ أخرى؛ لئلّا يُخِلَّ بالمقصود، وهنا لم توجد.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





ومـن المجهـولِ يُنْصَـرُ يُنْصَـرانِ يُنْصَـرُونَ إلـخ، ومثـالُ أمـرِ الغائـبِ لِيَنْصُـرْ لِيَنْصُـرا لِيَنْصُرُوا إلخ، ومثالُ أمرِ الحاضرِ اُنْصُرْ اُنْصُرا اُنْصُرُوا اُنْصُرِي اُنْصُرا اُنْصُرْنَ،........

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَ) مثاله (مِنَ الْمَجْهُولِ يُنْصَرُ إِلَى آخِرِهِ) بضمِّ حرفِ المضارعةِ وفتحِ العين في الكلِّ.

قولـه: (مِثَالُ اَمْرِ الْغَائِبِ) المرادُ بالغائب كما عرفتَ ما لا يكونُ مخاطبًا فيشمَلُ الغائبةَ. (لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ) وللحاضر (اُنْصُرْ اُنْصُرَا اُنْصُرُوا اُنْصُرِي اُنْصُرَا اُنْصُرْنَ) قد عرفتَ أنّ اشتقاقَ الأمرِ من المضارعِ وسقوطَ النونِ القائمةِ مقامَ الحركة للجزم أو الوقف.

المطلوب قولـه: (وَمِنَ الْمَجْهُولِ يُنْصَرُ) بضمّ الياءِ وفتح الصّادِ، وهو فعلٌ مضارعٌ مفردٌ مذكرٌ غائب صحيح سالم ثلاثيّ مُجَرَّد متعدٍّ معرب بناءُ مجهولٍ من باب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع مطلقًا تحت قوله: (إِلَى آخِرِهِ) أي إلى أُنْصَرُ ونُنْصَرُ بضمّ الحرف الأوَّل وفتح الصّاد في كلّها. (وَمِثَالُ أَمْرِ الْغَائِب لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ. وَمِثَالُ أَمْرِ الْحَاضِرِ اُنْصُرْ اُنْصُرَا اُنْصُرُوا، اُنْصُرِي اُنْصُرَا اُنْصُرْنَ) بكسر الحرف الأوَّل في الغائب وضمّه في الحاضر وسكون الآخر في المفرد، وسقوط النون في التثنية وجمع المذكَّرِ فيهما.

المنقود قولـه: (مثال أمر الغائب لينصر لينصرا إلخ) اللامُ فيه لامُ الأمرِ يُطْلَبُ بها الفعلُ عن الفاعل. وإنّما كُسِرَتْ؛ لأنّها مشبّهةٌ باللام الجارةِ كما مرَّ. والياءُ فيه حرفُ المضارعةِ، والنونُ فاءُ الفعلِ، والصادُ عينُه والراءُ لامُه. وإنّما يتصرَّفُ الماضي والمضارعُ على أربعةَ عشرَ وجهًا والأمرُ على اثني عشرَ وجها: ستةٌ للغائب وستةٌ للحاضر؛ لأنَّ صيغةَ المتكلِّم وحدَه وغيره لا يُمكن منه كما مرَّ علّتُه والتفاوت بين معلومِ أمرِ الغائب ومجهوله في الحركة مع زيادة لامِ الأمر في المتكلم وهو لأنصر لننصر، والمجهولُ لا يجيءُ من أمر الحاضر كما ذُكِرَ وجهُ عدمِه بل يكونُ مجهولُه على وزن أمر الغائب نحو لتُنصر بضم التاء، وكذلك الأمرُ والنهيُ غائبا كان أو مخاطبًا أو متكلِّما من المعروف والمجهول إلّا أنّه زِيدَ في أوَّله «لا» نحو لا ينْصَر إلى آخره، والتفاوتُ بين معلومِه ومجهولِه في الحركة مع زيادةِ «لا» للمتكلِّم وهو لا انصر لا ننصر. وأمثلتُه مذكورةٌ في المتن، ولم نذكرها ههنا؛ لظهورها.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





ومن المجهولِ لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرا لِتُنْصَرُوا إلخ، وكذلك النَّهيُ من المعروفِ والمجهولِ إلاّ أنَّه زِيدَ في أوَّلِهِ «لا». وتقولُ في نونِ التأكيدِ المشدَّدةِ في أمرِ الغائبِ لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرانِّ لِيَنْصُرُنَّ لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرانِّ لِيَنْصُرْنانِّ، وفي أمرِ الحاضرِ اُنْصُرَنَّ اُنْصُرانِّ اُنْصُرُنَّ اُنْصُرِنَّ اُنْصُرانِّ اُنْصُرْنانِّ، ....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَ) مثالُ الأمر (مِنَ الْمَجْهُولِ لِيُنْصَرْ لِيُنْصَرَا لِيُنْصَرُوا لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِيُنْصَرْنَ) أمرُ الغائب. (لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرُوا، لِتُنْصَرِي لِتُنْصَرا لِتُنْصَرْنَ، لَأُنْصَرْ لِنُنْصَرْ) أمرُ الحاضر، بضمِّ حروفِ المضارعة وفتحِ العين في الكلِّ، كما في مجهول المضارع؛ لأنّه مأخوذٌ منه، ولم تُحذَفِ اللامُ من مجهول أمر الحاضر؛ لقلّة استعماله، وأنّه معربٌ عند البصريين أيضًا؛ لبقاء سبب الإعراب.

قوله: (وَكَذَلِكَ النَّهْيُ) أي كالأمر في التصريف (مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ فِي أَوَّلِهِ لَا) معلومًا ومجهولًا بخلاف الأمر، (وَتَقُولُ فِي) دخول (نُونِ التَّأْكِيدِ الْمُشَدَّدَةِ) في أمر الغائب (لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ، وَفِي أَمْرِ الْحَاضِرِ انْصُرَنَّ انْصُرَانِّ انْصُرُنَّ، انْصُرِنَّ أنصرانِّ انْصُرْنَانِّ، وَكَذَا الْمَجْهُولُ) في التصريف مع النون.

المطلوب قوله: (وَمِنَ الْمَجْهُولِ لِيُنْصَرْ لِيُنْصَرَا لِيُنْصَرُوا، لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِيُنْصَرْنَ، وَ) في الحاضر (لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرُوا، لِتُنْصَرِي لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرْنَ، لِأُنْصَرْ لِنُنْصَرْ) بكسر الحرف الأوّ وضمّ الثاني في الكلّ. وهو الفارقُ بينه وبين المعلوم. وإنّما أُدخِلَ اللامُ في المجهول إلى آخره؛ لقلة استعماله، وعند ذلك يكون أمرُ الحاضرِ معربًا مجزومًا بالاتفاق كأمرِ الغائب.

قوله: (وَكَذَلِكَ النَّهْيُ مِنَ الْمَعْرُوف وَالْمَجْهُول إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ فِي أَوَّلِهِ) أي أوّل النهي (لَا، فَتَقُولُ) في النهي المعروف (لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرْنَ، لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ) بفتح حرف المضارعة وبضمّ الصّاد في الكلّ.

المنقود قوله: (وتقول في نون التأكيد المشددة لينصرنّ إلخ) أي تقول في نونِ التأكيدِ المشدَّدةِ في الأمر المعروفِ والمجهولِ نحو لِينصرَنَّ بفتح الراء والنونِ، ولينصرانِّ بكسر النونِ، ولينصرُنَّ بضم الراء وفتحِ النونِ وحذف الواوِ، ولتنصرَنَّ بفتح الراء والنونِ، وفي أمر الحاضر نحو انصرَنَّ بفتح الراءِ والنونِ، وانصرانِّ بكسر النونِ، وانصرُنَّ في جمع المذكر بالضم والفتحِ والحذفِ، وانصرِنَّ في المفرد المؤنث بكسر الراء وفتح النونِ وحذف الياءِ، وفي الخفيفة في أمر الغائب لينصرَنْ بفتح الراء وسكون النون في الواحد المذكر، ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وإنما حُذِفَتْ واوُ الجمعِ وياءُ الواحدةِ مع أنّ أوَّلَ الساكنين حرفُ مدٍّ والثانيَ مدغمٌ كما في التثنية؛ للتخفيف وعدم الالتباس.

المطلوب قوله: (وَكَذَلِكَ فِي) النهي (الْمَجْهُولِ) غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الصّاد فيه، (وَتَقُولُ بِـ) دخول (نُونِ التَّأْكِيدِ الْمُشَدَّدَةِ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرنانِّ، وَفِي أَمْرِ الْحَاضِرِ انْصُرَنَّ انْصُرَانِّ انْصُرُنَّ انْصُرَانِّ انْصُرْنَانِّ) وإنّما حُذِفَتْ واوُ الجمع في «لينصرُنّ» وفي «انصرُنّ» بضمّ الراء فيهما، وياءُ الضمير في «انصرِنّ» بكسرها؛ لالتقاء الساكنين، واكتُفِيَ بالضمّة في الأوّلَين وبالكسرة في الأخرى كما أشرنا؛ لأنّ الواوَ جنسُ الضمّة والياءَ جنسُ الكسرة، والجنسُ يدلُّ على حذف نظيره.

قوله: (وَكَذَلِكَ مَجْهُولُهُ غَائِبًا كَانَ أَوْ حَاضِرًا إِلَّا أَنَّهُ بِاللَّامِ وَبِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَبِفَتْحِ الصَّادِ فِيهِ) وهذا متروكٌ في كثير من النسخ، والأولى إثباته،

المنقود ولينصرُنْ بضمِّ الراء وحذفِ الواوِ في جمع المذكر، ولتنصرَنْ بفتح الراء في الواحدة الغائبة، وفي أمر الحاضر انصرَنْ بفتح الراءِ، وانصرُنْ بالضمّ والحذفِ في جمع المذكر، وانصرِنْ بالكسر والحذفِ في المفرد المؤنّث المخاطبة، وكذلك النهيُ في نون التأكيد من المعروف والمجهول.

فإن قلتَ: النونُ الثقيلةُ والخفيفةُ تَدْخُلانِ في سبعِ مواضعَ؛ لوجودِ معنى الطلبِ فيها، منها الأمرُ والنهيُ كما مرَّ، والاستفهامُ نحو هل تضربَنَّ، والتمني نحو ليتك تضربنَّ، والعَرْضُ نحو ألا تضربنَّ، والقسمُ نحو واللهِ أضربنَّ، والنفيُ قليلا مشابهةٌ بالنهي في الصورة نحو لا يضربنَّ، فما الوجهُ لذكر المصنِّف الأمرَ والنهيَ دون غيرِهما لأمثلة نوني التأكيد؟ قلتُ: وجهُه ظاهرٌ على المتأمّل. فإن قلتَ: ما السرُّ في أنّه يقال نصر نصرا نصروا إلى آخره بدون حرف العطف أي لم يقل نصر ونصرا ونصروا بالعطف؟ قلت: وجهُه ظاهرٌ لا احتياجَ إلى تقديره.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





وفي الخفيفَةِ لِيَنْصُـرَنْ لِتَنْصُـرَنْ لِيَنْصُـرُنْ بفتـح الـراءِ في الواحـدِ المذكَّـرِ والواحـدَةِ الغائبـةِ وضَمِّهـا في جمـعِ المذكَّـر، وفي المخاطَـبِ أُنَّصُـرَنْ أُنْصُـرُنْ أُنْصُـرِنْ، وكذلـك النَّهـيُ مـن المعـروفِ والمجهـولِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَتَقُـولُ فِـي) دخـول (الْمُخَفَّفَـةِ لِيَنْصُـرَنْ لِيَنْصُـرُنْ) بفتـح الـراء في الواحـد المذكـر وضمّهـا في جمـع المذكـر (وَلِتَنْصُـرَنْ فِـي الْوَاحِـدَةِ الْغَائِبَـةِ) هـذا في أمـر الغائـب، (وَفِـي) أمـر (الْمُخَاطَبِ انْصُـرَنْ انْصُـرُنْ انْصُـرِنْ) بفتـح الـراء في المفـرد وضمِّهـا في الجمـع وكسـرِها في الواحـدة؛ للدلالـة علـى الـواو واليـاء المحذوفيـن، وقِسْ عليـه المجهـولَ.

قوله: (وَكَذَلِكَ النَّهْيُ) في التصريف بالنونين (مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَجْهُولِ) والأمثلةُ غيرُ خفيَّةٍ.

المطلوب (وَفِـي الْمُخَفَّفَـةِ) أي تقـول في أمـر الغائـب بنـون التأكيـد المخفّفـة (لِيَنْصُـرَنْ لِتَنْصُـرَنْ لِيَنْصُـرُنْ بِفَتْـحِ الـرَّاءِ فِـي الْوَاحِـدِ الْمُذَكَّـرِ وَالْوَاحِـدةِ الْغَائِبَـةِ وَضَمِّهَـا فِـي جَمْـعِ الْمُذَكَّـرِ) وتركيـبُ النُّسَـخِ مختلِـفٌ في هـذا المقـام والأصـحُّ مـا قلنـا.

قولـه: (وَفِـي الْمُخَاطَـبِ) أي تقـول في أمـر الحاضـر بالنـون المخفّفـة (انْصُـرَنْ انْصُـرُنْ انْصُـرِنْ) بفتـح الـراء في الواحـد المذكّـر وضمّهـا في جمعـه وكسـرها في الواحـدة المخاطبـة. وكذلـك مجهولُـه غائبًـا أو حاضـرًا غيـرَ أنّـه بـلام الجـزم إلـى آخـره وبضـمّ حـرف المضارعـة وبفتـح الصّـاد فيـه. وهـذا مـتروكٌ في كثيـرٍ مـن النُّسَـخِ والأولـى إثباتُـه أيضًـا.

قولـه: (وَكَذَلِـكَ النَّهْـيُ مِـنَ الْمَعْـرُوفِ وَالْمَجْهُـولِ) فتقـول في المعـروف مـع النـون المشـدّدة لا يَنْصُـرَنَّ إلـى آخـره. وكذلـك مجهولُـه غيـرَ أنّـه بضـمّ حـرف المضارعـة وبفتـح الصّـاد فيـه، ومـع المخفّفـة لا ينصـرَنْ بفتـح الـراء في المفـرد المذكـر الغائـب، ولا ينصـرُنْ بضـمّ الـراء في جمعـه، ولا تنصـرَنْ بفتـح الـراء في الواحـدة الغائبـة. وكـذا مجهولـه غيـرَ أنّـه بضـمِّ حـرف المضارعـة وبفتـح الصّـاد فيـه، وفي الحاضـر لا تنصـرَنّ لا تنصـرُنّ لا تنصـرِنّ بفتـح الـراء في المفـرد المذكـر، وضمّهـا في جمعـه، وكسـرها في الواحـدة المخاطبـة. وكـذا مجهولُـه غيـرَ أنّـه بضـمّ حـرف المضارعـة وبفتـح الصّـاد فيـه أيضًـا.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





[أمثلةُ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ]

ومثالُ الفاعِلِ ناصِرٌ ناصِرانِ ناصِرُونَ نُصَّارٌ ونُصَّرٌ بضمِّ النونِ وفتحِ الصَّادِ والتَّشديدِ فيهما، ونَصَرَةٌ بفتحِ النونِ والصَّادِ والرَّاءِ مع التخفيفِ،..........................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَمِثَالُ) تصريف اسم (الْفَاعِلِ نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ) جمعُ مذكرٍ سالمٌ، وجمعُ المذكرِ السالمُ ما بقيَتْ صيغةُ مفردِه، (نُصَّارٌ وَنُصَّرٌ) بضمِّ النون وفتحِ الصّاد والتشديدِ فيهما، (وَنَصَرَةٌ) بفتح النّون والصّاد والرّاء مع التخفيف. وهذه الثلاثةُ جمعُ المذكرِ المكسَّرُ. والجمعُ المكسَّرُ ما نقضَتْ صيغةُ مفرده، ولجمع المذكرِ المكسَّرِ أوزانٌ غيرُ ما ذكر، منها «فُعَلَةٌ» بالضمّ ثم فُعاة، نحو قُضاة، أصله قُضَيَة.

وهذا الوزنُ مختصٌّ بالناقص، و«فُعْل» بالضمّ والسكون، نحو بُزل جمع بازل، وهي الناقة التي دخلت في السنة التاسعة، و«فُعَلاء» بالضمّ، نحو شعراء، و«فُعلان» بالضمّ والسكون، نحو صحبان جمع صاحب، و«فِعال» بكسر الفاء وتخفيف العين، نحو تِجار جمع تاجر، و«فُعول» بضمّ الفاء والعين، نحو قُعُود جمع قاعد، هذه جموعُ الفاعلِ الوصفيِّ، وقد يُجمَعُ على فواعلَ نحو فوارس جمع فارس، وضوارب جمع ضاربة.

المطلوب قوله: (مِثَالُ الْفَاعِلِ نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ) وهو جمعُ المذكّرِ السالمُ كما أشرنا، وهو الذي أُبقيَتْ صيغةُ المفردِ فيه، (نُصَّارٌ وَنُصَّرٌ بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الصَّادِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا، وَنَصَرَةٌ بِفَتْحِ النُّونِ وَالصَّادِ وَالرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ) وهذه الأمثلةُ الثلاثةُ جمعُ المذكّرِ المكسَّرُ للفاعل كما أشرنا. والجمعُ المكسَّرُ: هو الذي نَقَضَتْ صيغةُ مفردِه وههنا كذلك، تأمّل. والجمعُ المكسَّر على هذه الأوزان لا يكون إلّا في الصفة بأن يكونَ النصرة صفة للناصر نحو شُهّاد وشُهَّد وشَهَدَة، وجُهَّال وجُهَّل وجَهَلَة، وفُسَّاق وفُسَّق وفَسَقَة. وله ستةُ أوزانٍ غير هذه الثلاثة لم يذكرها الشيخ:

المنقود قوله: (مثال الفاعل ناصر إلخ) أي صيغةُ اسمِ الفاعلِ ناصرٌ ناصران الألفُ الثاني حرفُ إعرابٍ؛ لأنَّ إعرابَ التثنيةِ يكونُ بالألف في حالة الرفع وبالياءِ في حالة النصبِ والجرِّ، والنونُ بمنزلة حركةِ ذلك الحرفِ وبمنزلة التنوينِ، فسقط في حالة الإضافةِ لا في دخول اللام؛ اعتبارًا بالمنزلتين. والواوُ في «ناصرون» إعرابُ الجمعِ؛ لأنَّ إعرابَ الجمعِ كان في حالة الرفع بالواو والنون وفي حالة النصب والجرِّ بالياء.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وأمّا الفاعلُ الاسميُّ فيُجمع على فواعل نحو كواهل جمع كاهل، وهو مقدَّم الظَّهرِ مما يلي العُنُقَ، و«فُعْلَان» بالضمّ والسكون، نحو حُجْزان جمع حاجز، وهو حُفرةٌ فيها الماء في الصحارى، و«فِعْلان» بالكسر، نحو جِنّان جمع جانٍّ، وهو أبو الجنِّ. وأيضًا اسمٌ للحيَّة البيضاء.

المطلوب الأولى فُعَلَةٌ بضمّ الفاء وفتح العين واللام نحو قُضَاة، والأصل قُضَيَةٌ. والثانية فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين نحو بُزْل. والثالثة فُعَلَاءُ بضم الفاء وفتح العين واللام بالمدّ نحو شُعَرَاء. والرابعة فُعْلَان بضم الفاء وسكون العين نحو صُحْبَان. والخامسة فِعَالٌ بكسر الفاء وفتح العين نحو ضِخَام. والسادسة فُعُولٌ بضم الفاء والعين نحو قُعُود. فيكون أوزانُ جمعِ المذكّر المكسَّر للفاعل في الصفة تسعةَ أمثلةٍ وفي غير الصفة ثلاثةَ أمثلةٍ: الأولى فَوَاعِلُ نحو كَوَاهِل. والثانية فُعْلَان بضم الفاء والعين نحو حُجُرَان. والثالثة فَعَّالٌ بفتح الفاء وتشديد العين نحو حَنَّان، وكذا المفهوم مما ذكر في «المفصل» وشرحه.

ثم اعلم أنَّ الوزنَ الأوَّل من الأمثلة التسعةِ مشتركٌ بينه وبينَ مفرده مبالغة، نحو طُوَّال على وزن جُهَّال. والثاني مشتركٌ بين مذكّره ومؤنّثه كما سيجيء. والثالث مشتركٌ بينه وبين مفرد مذكّره ومفرد مؤنثه مبالغة على ما قاله في «النزهة» نحو ضَحَكَة على وزن فَسَقَة. والخامس مشترك بينه وبين المصدر، نحو شُغْل على وزن بُدْل. والسابع مشترك بينه وبين المصدر أيضًا، نحو غُفْرَان على وزن صُحْبَان. والثامن مشترك بينه وبين المصدر أيضًا، نحو صُرَّاف على وزن تُجَّار. والتاسع مشترك بينه وبين المصدر أيضًا، نحو دُخُول على وزن قُعُود.

المنقود ونُصّارٌ بالتشديد جمعُ التكسيرِ، الألفُ والتشديدُ للتكسير، ونُصَّرٌ بضمِّ النونِ وفتحِ الصادِ والتشديدِ، ونَصَرةٌ بفتح النونِ والصادِ مع التخفيف، والتاءُ فيه للتأنيث والتكسير، وناصرة لمفرد المؤنث، وناصراتٌ لجمع المؤنث المصحَّحِ، والتاءُ فيه للجمع المصحَّح والتأنيثِ، أصلُه ناصرتاتٌ، حُذفتِ الياءُ الأولى؛ لئلّا يجتمعَ علامتا التأنيثِ في كلمةٍ واحدةٍ، وتعيّن له؛ لقلة فائدته، ونواصرُ لجمع التكسير، واوُه منقلبةٌ عن ألفِ اسمِ الفاعل؛ لاجتماع الساكنين بألف التكسير، ولم ينقلبِ الياءُ منه حتّى لا يلزمَ الانقلابُ من السفليِّ إلى العلويّ فإلى السفليّ وهو ثقيلٌ بخلاف الواوِ، ومثالُ المفعولِ منصور منصوران إلى آخره، وهو ظاهرٌ فيعلمُ حالُ حروفه ممّا ذُكِرَ في اسم الفاعل.





نَاصِـرَةٌ نَاصِرَتَـانِ نَاصِـرَاتٌ وَنَوَاصِـرُ، وَمِثَـالُ الْمَفْعُـولِ مَنْصُـورٌ مَنْصُـورَانِ مَنْصُـورُونَ وَمَنَاصِـرُ بِفَتْـحِ الْمِيـمِ، مَنْصُـورَةٌ مَنْصُورَتَـانِ مَنْصُـورَاتٌ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (نَاصِـرَةٌ نَاصِرَتَـانِ نَاصِـرَاتٌ) أصلـه ناصرتـات، حُذِفَـتِ التـاءُ الأولـى؛ لكراهـة اجتمـاع علامتي التأنيـث مـن جنس واحد، فهو جمع سـالم؛ لبقاء صيغة مفرده (وَنَوَاصِرُ) جمعُ مؤنَّثٍ مكسّـرٌ. (وَمِثَـالُ) اسـم (الْمَفْعُـولِ مَنْصُـورٌ مَنْصُـورَانِ مَنْصُـورُونَ) جمعُ مذكّرٍ سـالمٌ، (وَمَنَاصِـرُ) بفتـح الميـم جمعُ مذكرٍ مكسَّرٌ، (مَنْصُـورَةٌ مَنْصُورَتَـانِ مَنْصُـورَاتٌ) جمعُ مؤنـثٍ سـالمٌ، أصلـه منصورتـات.

المطلوب قولـه: (نَاصِـرَةٌ نَاصِرَتَـانِ نَاصِـرَاتٌ وَنَوَاصِـرُ) الـواوُ منقلبـةٌ مـن ألـف اسـم الفاعـل؛ لاجتمـاع السـاكنين بألـف التكسير؛ لأنّ الألـفَ ألـف جمـع المؤنـث المصحّـح مـع التـاء لهـذا الجمـع مـع التأنيـث، أصلـه ناصرتـات، حُذِفَـتِ التـاءُ الأولـى؛ لئـلاّ يجتمـعَ علامتـا التأنيـثِ في كلمـةٍ واحـدةٍ، وتغيّـره لعلـة فائـدة انقـلاب التـاء منـه يلـزم الانقـلاب مـن السـفلي إلـى العلـوي، فـإنّ السـفلي أثقـل بخـلاف الـواو، ومنـه كَوَاتِـبُ ونَوَافِـقُ وقَوَامِـعُ. الأوّل جمـعُ المؤنـثِ السـالمُ للفاعـل، والثـاني جمـعُ المؤنّـثِ المكسَّـرُ، ولـه وزن آخـر غيـر هـذا الـوزن مشـترك بيـن مذكـره ومؤنثـه كمـا أشـرنا لـم يذكـره الشـيخ، نحـو نُـوَّم بضـم النـون وفتـح الـواو مع التشـديد جمـع المؤنث المكسَّـر لـه وهـو علـى وزن نُصَّر.

قولـه: (مِثَـالُ الْمَفْعُـولِ مَنْصُـورٌ مَنْصُـورَانِ مَنْصُـورُونَ وَمَنَاصِـرُ بِفَتْـحِ الْمِيـمِ) الأوّلُ جمـعُ المذكّـرِ السـالمُ للمفعـول، والثـاني جمـعُ المذكّـرِ المكسَّـرُ لـه كمـا أشـرنا، (مَنْصُـورَةٌ مَنْصُورَتَـانِ مَنْصُـورَاتٌ) وهـو جمـعُ المؤنّـثِ السـالم للمفعـول.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[أمثلةُ الرباعيِّ المجرَّدِ]

ومثـالُ الرُّباعِـيِّ المجـرَّدِ دَحْـرَجَ يُدَحْـرِجُ بِكَسْـرِ الـرَّاءِ، دَحْرَجَـةً بِفَتْـحِ الـدَّالِ وسُـكونِ الحـاءِ، ودِحْراجـًا بِكَسْـرِ الـدَّالِ وسُـكونِ الحـاءِ، فهُـوَ مُدَحْـرِجٌ بِكَسْـرِ الـرَّاءِ، وذاكَ مُدَحْـرَجٌ بِفَتْـحِ الـرَّاءِ، والأمْـرُ دَحْـرِجْ بِفَتْـحِ الـدَّالِ وكَسْـرِ الـرَّاءِ، والنَّهْـيُ لا تُدَحْـرِجْ بِضَـمِّ التَّـاءِ وفَتْـحِ الـدَّالِ وكَسْـرِ الـرَّاءِ، وكذلـك تصريـفُ الملحَقَـاتِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما فرغ من أمثلة الثلاثيِّ قال: (**وَمِثَالُ الرُّبَاعِيِّ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ بِكَسْرِ الرَّاءِ دَحْرَجَةً بِفَتْحِ الْكُلِّ**) أي من متحرّكاته بقرينة قوله (**وَسُكُونِ الْحَاءِ**) وما سَنَحَ لي إلاّ أنّ لفظَ الكلِّ تحريفٌ من لفظ الدّال، (**وَدِحْرَاجًا بِكَسْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْحَاءِ، فَهُوَ مُدَحْرِجٌ**) بكسر الرّاء، (**وَذَاكَ مُدَحْرَجٌ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَالأَمْرُ دَحْرِجْ بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَالنَّهْيُ لَا تُدَحْرِجْ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ**) لم يذكُرْ أمرَ الغائبِ ونهيَ الغائبِ؛ لسهولة فهمهما من المضارعِ ونهيِ الحاضر، ولم يذكُرْ مطَّرِداتِ هذا الباب معلومًا ومجهولًا ولا تصريفَ الأمرِ والنهيِ بالنونين؛ اكتفاءً بما ذكر في الثلاثيِّ، فإنّ الذّكيّ يُدرِكُ بمثالٍ واحدٍ ما لا يُدرِكه البليدُ بألفِ شاهدٍ.

المطلوب قوله: (**وَمِثَالُ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ دَحْرَجَ**) فعلٌ ماضٍ مفردٌ مذكّر غائب رباعيٌّ مُجَرَّد معلوم صحيح سالم متعدٍّ من باب الفَعْلَلَة، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو دَحْرَجَا دَحْرَجُوا، دَحْرَجَتْ دَحْرَجَتَا دَحْرَجْنَ، دَحْرَجْتَ دَحْرَجْتُمَا دَحْرَجْتُمْ، دَحْرَجْتِ دَحْرَجْتُمَا دَحْرَجْتُنَّ، دَحْرَجْتُ دَحْرَجْنَا، وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ الدال وكسر الراء فيه.

قوله: (**يُدَحْرِجُ بِكَسْرِ الرَّاءِ**) فعل مضارع مفرد، مذكر غائب، رباعي مُجَرَّد، معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقي من التثنية والجمع، ونفس المتكلم مطلقًا، نحو: يُدَحْرِجَانِ يُدَحْرِجُونَ، تُدَحْرِجُ تُدَحْرِجَانِ يُدَحْرِجْنَ، تُدَحْرِجُ تُدَحْرِجَانِ تُدَحْرِجُونَ، تُدَحْرِجِينَ تُدَحْرِجَانِ تُدَحْرِجْنَ، أُدَحْرِجُ نُدَحْرِجُ. وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه.

المنقود قوله: (**ومثال الرباعي دحرج إلخ**) أي مثالُ الرباعيّ المجرّدِ دحرج بسكون الحاء وفتحِ غيرِه. الدالُ فاءُ الفعل والحاءُ عينُه والراءُ لامُه الأولى والجيمُ لامُه الثانيةُ. ويُدحرِجُ بضمِّ الياء وفتحِ الدال وسكونِ الحاء وكسرِ الراء ورفعِ الجيم. ودِحْراجا بكسر الدالِ وسكون الحاءِ. ودحرجة مصدرٌ ثانيةٌ بفتح الكلِّ وسكون الحاءِ. فهو مُدحرِج بضمِّ الميمِ وكسرِ الراءِ اسمُ فاعلٍ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَكَذَا تَصْرِيفُ الْمُلْحَقَاتِ) أي ملحقاتِ دحرج، نحو حوقل إلى آخره إلاّ أنّ المجهولَ والمفعولَ كما عرفتَ يجيء بواسطة حرفِ الجرِّ نحو حُوقِلَ به حوقلَ بها حوقل بهم إلى بهنّ، وحوقل بك إلى بكنّ، وحوقل بي وحوقل بنا. والمفعول نحو محوقل به وبها إلى بهنّ، الجارُّ مع المجرور نائبُ الفاعل، وهو -أي الجارّ مع المجرور- من حيث هو ليس بمؤنَّثٍ ولا مُثنًّى ولا مجموع، فالفعلُ المسنَدُ إليه لا يُؤنَّثُ ولا يُثنّى ولا يُجمَعُ ذكره التفتازانيّ.

المطلوب قوله: (دَحْرَجَةً بِفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْحَاءِ) مصدرُه الأوَّلُ، (وَدِحْرَاجًا بِكَسْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْحَاءِ) مصدرُه الثاني. واعلم أنّ النُّسَخ مختلفةٌ في هذا المقام، في البعض قُدِّمَ ذكرُ «دِحْرَاجًا»، وفي البعض قُدِّمَ ذكرُ «دَحْرَجَةً»، والثاني أولى؛ لأنّه يُوهِمُ على الأوَّلِ أنّ «دِحْرَاجًا» مصدرُه أوَّلًا و«دَحْرَجَةً» مصدرُه ثانيًا، والأمرُ مُنعكِسٌ؛ إذ لو لم يَنعكس ينتقضُ إلحاقُ الملحقاتِ بهذا الباب؛ لأنَّ مِصْداقَه اتّحادُ مصدرِ الملحقِ مع المصدر الأوَّلِ للملحق به في الصيغة، فلا يوجد ذلك لكن فيه نوعٌ من التساهل، وهو قوله «دحرجةً بفتح الكلِّ وسكون الحاء» بلا استثناء الحاء؛ لأنَّ الكلَّ لإحاطة الأفراد يوهم منه كون الحاء متحركًا بالفتح، وهذا التساهلُ واردٌ على عبارته الأولى. فالعبارة الصحيحةُ أن يقال «دَحْرَجَةً بفتح الكلِّ سوى الحاء»، فإنَّه بالتسكين، و«دِحْرَاجًا» بكسر الدال وسكونِ الحاء.

قوله: (فَهُوَ مُدَحْرِجٌ) مُدَحْرِجَانِ مُدَحْرِجُونَ، مُدَحْرِجَةٌ مُدَحْرِجَتَانِ مُدَحْرِجَاتٌ (بِكَسْرِ الرَّاءِ) في كلّ اسم الفاعل. (وَذَاكَ مُدَحْرَجٌ) إلى آخره (بِفَتْحِ الرَّاءِ) في كلّ اسم المفعول،..................

المنقود وذلك مدحرَجٌ بفتحِ الراء اسمُ مفعولٍ. ودَحْرِجْ أمرٌ بفتح الدالِ وكسر الراءِ وسكونِ الحاءِ. ولا تُدَحْرِجْ نهيُ حاضرٍ بضمِّ التاءِ وكسرِ الراءِ وسكونِ الحاء.

واعلم أنَّه هنا كلام من وجهين: الأوّلُ أنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذَكَرَ في الثلاثيِّ أمثلةً مطَّردةً ومُجتمعةً وذكر في الرباعيِّ والمزيدِ فيه أمثلةً مختلفةً حيث قال: مثال الرباعيّ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دِحراجا ودَحرجةً إلى آخره، فما الوجه لهذا؟ الثاني أنَّهم ذكروا اسمَ الفاعلِ ب«هو» واسمَ المفعولِ ب«ذلك» حيث قيل فهو مُدحرِجٌ وذاك مُدحرَجٌ مع أنَّ أحدَهما بالفاء والآخَرَ بالواو فما الوجه له.

قوله: (وكذلك تصريف الملحق به) أي تصريفُ الملحقِ بالرباعيِّ المجرّدِ نحو جَهْوَرَ، يُجَهْوِرُ بكسر الواوِ، جَهْوَرَةً بفتح غيرِ الهاءِ الساكنِ، جِهْواراً بكسر الجيم، فهو مُجَهْوِرٌ بكسر الواوِ، والأمرُ جَهْوِرْ بفتح الجيمِ وكسر الواوِ، والنهيُ لا تُجَهْوِرْ بضمِّ التاءِ وكسرِ الواوِ، وقِسْ على هذا سائرَ ملحقاتِه.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وهو يصلَحُ للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان أيضًا. وإنّما اختارَ لفظ «هو» في اسم الفاعل و«ذاك» في اسم المفعول؛ لأنَّ الفاعلَ مرفوعٌ والمفعولَ منصوبٌ، فاختار ما هو مرفوع من الأسماء اسم الإشارة لاسم الفاعل، وما هو منصوب منه لاسم المفعول؛ لتدُلَّ على ما وضع الفاعل والمفعول له. أمّا كونُ «هو» مرفوعًا فظاهر؛ لأنّه مبتدأ، وحقُّه أن يكونَ مرفوعًا. وأمّا كونُ «ذاك» منصوبًا فلمشابهته بكاف الخطاب من حيث التعريف والإفراد، تأمّل.

قوله: (**وَالْأَمْرُ**) أي أمر الحاضر (**دَحْرِجْ**) دَحْرِجَا دَحْرِجُوا، دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ (**بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْكُلِّ**) وأمر الغائب لِيُدَحْرِجْ لِيُدَحْرِجَا لِيُدَحْرِجُوا، لِتُدَحْرِجْ لِتُدَحْرِجَا لِيُدَحْرِجْنَ بكسر الراء في الكلّ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الراء فيه.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضرِ (**لَا تُدَحْرِجْ**) لَا تُدَحْرِجَا لَا تُدَحْرِجُوا، لَا تُدَحْرِجِي لَا تُدَحْرِجَا لَا تُدَحْرِجْنَ (**بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْكُلِّ**) وكذا نهيُ الغائبِ إلّا أنَّه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته؛ فإنَّهما بالتاء كالحاضر. وكذا مجهوله غيرَ أنَّه بفتح الراء فيه. ثم صرف النونين ههنا مع الأمثلة التي صرفتها في الثلاثيّ معهما معلومة ومجهولة.

قوله: (**وَكَذَا تَصْرِيفُ الْمُلْحَقَاتِ**) أي ملحقاتِ «دحرج»، وهي ستةُ أبوابٍ من مزيد الثلاثيّ، فلذا ذكر الملحق بلفظ الجمع، وهو أولى مما ذُكِرَ في بعض النُّسَخ بلفظ المفرد؛ لأنّ المبتدي لا يعلم كونه للجنس.

أمّا تصريف الماضي من الأوّل فنحو حَوْقَلَ بفتح الحاء والقاف وسكون الواو، وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنيّ مزيدٌ ثلاثيٌّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو حَوْقَلَا حَوْقَلُوا، حَوْقَلَتْ حَوْقَلَتَا حَوْقَلْنَ، حَوْقَلْتَ حَوْقَلْتُمَا حَوْقَلْتُمْ، حَوْقَلْتِ حَوْقَلْتُمَا حَوْقَلْتُنَّ، حَوْقَلْتُ حَوْقَلْنَا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضمّ الحاء وكسر القاف فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجرّ المناسب لما يقتضيه من به، وعليه، وفيه؛ ليتعدّى به فيتصرّف المجهول فيه بها؛ ....

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب لأنّه لا يجيء المجهولُ من الفعل اللازم إلاّ بذلك، هكذا وجدتُ في بعض الحواشي، فكان تصريفه حُوقِلَ بِهِ حُوقِلَ بِهِمَا حُوقِلَ بِهِمْ حُوقِلَ بِهَا حُوقِلَ بِهِمَا حُوقِلَ بِهِنَّ حُوقِلَ بِكَ حُوقِلَ بِكُمَا حُوقِلَ بِكُمْ حُوقِلَ بِكَ حُوقِلَ بِكُمَا حُوقِلَ بِكُنَّ حُوقِلَ بِي حُوقِلَ بِنَا. وكذا تصريفُ كلِّ لازم من المجهول. والمضارعِ منه نحو يُحَوْقِلُ بضمّ الياء وكسر القاف، وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثيّ ملحق رباعي مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُحَوْقِلَانِ يُحَوْقِلُونَ، تُحَوْقِلُ تُحَوْقِلَانِ يُحَوْقِلْنَ، تُحَوْقِلُ تُحَوْقِلَانِ تُحَوْقِلُونَ، تُحَوْقِلِينَ تُحَوْقِلَانِ تُحَوْقِلْنَ، أُحَوْقِلُ نُحَوْقِلُ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح القاف فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجر، والمصدر منه حَوْقَلَةً وَحِيقَالًا. والأصل فيه حِوْقَالًا بكسر الحاء وسكون الواو، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار حِيقَالًا. واسمِ الفاعل منه مُحَوْقِلٌ مُحَوْقِلَانِ مُحَوْقِلُونَ، مُحَوْقِلَةٌ مُحَوْقِلَتَانِ مُحَوْقِلَاتٌ بكسر القاف في الكلّ. واسمِ المفعول مُحَوْقَلٌ بِهِ مُحَوْقَلٌ بِهِمَا مُحَوْقَلٌ بِهِمْ مُحَوْقَلٌ بِهَا مُحَوْقَلٌ بِهِمَا مُحَوْقَلٌ بِهِنَّ بفتح القاف في الكلّ. وكذا المصدر الميميّ والزمان والمكان إلاّ أنّه لا يزاد فيها حرفُ الجرّ في آخرها نحو مُحَوْقَل إلى آخره. وأمرِ الحاضر منه حَوْقِلْ حَوْقِلَا حَوْقِلُوا، حَوْقِلِي حَوْقِلَا حَوْقِلْنَ بكسر القاف في الكلّ. وأمرِ الغائبِ منه لِيُحَوْقِلْ لِيُحَوْقِلَا لِيُحَوْقِلُوا، لِتُحَوْقِلْ لِتُحَوْقِلَا لِيُحَوْقِلْنَ بكسر القاف في الكلّ أيضًا. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بفتح القاف فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجرّ. ونهيِ الحاضر منه لَا تُحَوْقِلْ لَا تُحَوْقِلَا لَا تُحَوْقِلُوا، لَا تُحَوْقِلِي لَا تُحَوْقِلَا لَا تُحَوْقِلْنَ بكسر القاف في الكلّ. وكذا نهي غائبه إلاّ أنّه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته؛ فإنّهما بالتاء أيضًا. فكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح القاف فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجرّ. وكذا التصريف بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

وأمّا تصريفُ الماضي من الثاني فنحو جَهْوَرَ بفتح الجيم والواو وسكون الهاء، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيٌّ متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو جَهْوَرَا جَهْوَرُوا، جَهْوَرَتْ جَهْوَرَتَا جَهْوَرْنَ، جَهْوَرْتَ جَهْوَرْتُمَا جَهْوَرْتُمْ، جَهْوَرْتِ جَهْوَرْتُمَا جَهْوَرْتُنَّ، جَهْوَرْتُ جَهْوَرْنَا.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضم الجيم وكسر الواو فيه. والمضارعِ يُجَهْوِرُ بضم الياء وكسر الواو، وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُجَهْوِرَانِ يُجَهْوِرُونَ، تُجَهْوِرُ تُجَهْوِرَانِ يُجَهْوِرْنَ، تُجَهْوِرُ تُجَهْوِرَانِ تُجَهْوِرُونَ، تُجَهْوِرِينَ تُجَهْوِرَانِ تُجَهْوِرْنَ، أُجَهْوِرُ نُجَهْوِرُ بكسر الواو في الكلّ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الواو فيه، المصدر جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا بفتح الجيم في الأوّل وكسرها في الثاني. والفاعلِ مُجَهْوِرٌ مُجَهْوِرَانِ مُجَهْوِرُونَ، مُجَهْوِرَةٌ مُجَهْوِرَتَانِ مُجَهْوِرَاتٌ بكسر الواو في الكلّ. والمفعولِ مُجَهْوَرٌ مُجَهْوَرَانِ مُجَهْوَرُونَ، مُجَهْوَرَةٌ مُجَهْوَرَتَانِ مُجَهْوَرَاتٌ بفتح الواو في الكلّ. وكذا المصدر الميميّ واسما الزمان والمكان. وأمرِ الحاضر جَهْوِرْ جَهْوِرَا جَهْوِرُوا، جَهْوِرِي جَهْوِرَا جَهْوِرْنَ. وأمر الغائب لِيُجَهْوِرْ لِيُجَهْوِرَا لِيُجَهْوِرُوا، لِتُجَهْوِرْ لِتُجَهْوِرَا لِيُجَهْوِرْنَ بكسر الواو في الكلّ فيهما. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الواو فيه. ونهيِ الحاضر لَا تُجَهْوِرْ لَا تُجَهْوِرَا لَا تُجَهْوِرُوا، لَا تُجَهْوِرِي لَا تُجَهْوِرَا لَا تُجَهْوِرْنَ. ونهيِ الغائب لَا يُجَهْوِرْ لَا يُجَهْوِرَا لَا يُجَهْوِرُوا، لَا تُجَهْوِرْ لَا تُجَهْوِرَا لَا يُجَهْوِرْنَ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الواو فيه. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

وأمّا تصريفُ الماضي من الثالث فنحو بَيْطَرَ، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو بَيْطَرَا بَيْطَرُوا، بَيْطَرَتْ بَيْطَرَتَا بَيْطَرْنَ، بَيْطَرْتَ بَيْطَرْتُمَا بَيْطَرْتُمْ، بَيْطَرْتِ بَيْطَرْتُمَا بَيْطَرْتُنَّ، بَيْطَرْتُ بَيْطَرْنَا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضم الياء وبكسر الطاء فيه. والمضارع يُبَيْطِرُ بضمّ الياء وكسر الطاء، وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُبَيْطِرَانِ يُبَيْطِرُونَ، تُبَيْطِرُ تُبَيْطِرَانِ يُبَيْطِرْنَ، تُبَيْطِرُ تُبَيْطِرَانِ تُبَيْطِرُونَ، تُبَيْطِرِينَ تُبَيْطِرَانِ تُبَيْطِرْنَ، أُبَيْطِرُ نُبَيْطِرُ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الطاء فيه. والمصدرِ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا بفتح الباء في الأوّل وكسرها في الثاني. والفاعلِ مُبَيْطِرٌ مُبَيْطِرَانِ مُبَيْطِرُونَ، مُبَيْطِرَةٌ مُبَيْطِرَتَانِ مُبَيْطِرَاتٌ بكسر الطاء في الكلّ. والمفعول كذلك غيرَ أنّه بفتح الطاء فيه. وكذا المصدر الميميّ واسما الزمان والمكان.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمرِ الحاضر بَيْطِرْ بَيْطِرَا بَيْطِرُوا، بَيْطِرِي بَيْطِرَا بَيْطِرْنَ. وأمر الغائب لِيُبَيْطِرْ لِيُبَيْطِرَا لِيُبَيْطِرُوا، لِتَبَيْطِرْ لِتُبَيْطِرَا لِيُبَيْطِرْنَ بكسر الطاء في الكلّ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الطاء فيه. ونهي الحاضر لَا تُبَيْطِرْ لَا تُبَيْطِرَا لَا تُبَيْطِرُوا، لَا تُبَيْطِرِي لَا تُبَيْطِرَا لَا تُبَيْطِرْنَ بكسر الطاء في الكلّ. ونهي الغائب كذلك غيرَ أنّه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته، فإنّهما بالتاء أيضًا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الطاء فيه. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

وأمّا تصريفُ الماضي من الرابع فنحو عَثْيَرَ، وهو فعلٌ ماضٍ مفردٌ مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ لازم مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مجرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو عَثْيَرَا عَثْيَرُوا، عَثْيَرَتْ عَثْيَرَتَا عَثْيَرْنَ، عَثْيَرْتَ عَثْيَرْتُمَا عَثْيَرْتُمْ، عَثْيَرْتِ عَثْيَرْتُمَا عَثْيَرْتُنَّ، عَثْيَرْتُ عَثْيَرْنَا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضم العين وبكسر الياء فيه. ويزاد في آخره حرفُ الجرّ.

والمضارعِ يُعَثْيِرُ بضمِّ الياء الأوّل وكسر الثاني، وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقًا، نحو يُعَثْيِرَانِ يُعَثْيِرُونَ، تُعَثْيِرُ تُعَثْيِرَانِ يُعَثْيِرْنَ، تُعَثْيِرُ تُعَثْيِرَانِ تُعَثْيِرُونَ، تُعَثْيِرِينَ تُعَثْيِرَانِ تُعَثْيِرْنَ، أُعَثْيِرُ نُعَثْيِرُ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الياء فيه. ويزاد في آخره حرفُ الجرّ. والمصدرِ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا بفتح العين في الأوّل وكسرها في الثاني. والفاعلِ مُعَثْيِرٌ مُعَثْيِرَانِ مُعَثْيِرُونَ، مُعَثْيِرَةٌ مُعَثْيِرَتَانِ مُعَثْيِرَاتٌ بكسر الياء في الكلّ. والمفعولِ مُعَثْيَرٌ بِهِ مُعَثْيَرٌ بِهِمَا مُعَثْيَرٌ بِهِمْ، مُعَثْيَرٌ بِهَا مُعَثْيَرٌ بِهِمَا مُعَثْيَرٌ بِهِنَّ بفتح الياء في الكلّ. وكذا المصدرُ الميميُّ واسما الزمان والمكان غيرَ أنّه لا يزاد حرفُ الجرّ في آخرها. وأمرِ الحاضر عَثْيِرْ عَثْيِرَا عَثْيِرُوا، عَثْيِرِي عَثْيِرَا عَثْيِرْنَ. وأمرِ الغائب لِيُعَثْيِرْ لِيُعَثْيِرَا لِيُعَثْيِرُوا، لِتُعَثْيِرْ لِتُعَثْيِرَا لِيُعَثْيِرْنَ بفتح العين وكسر الياء فيهما. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بفتح الياء فيه. ويزاد في آخره حرفُ الجرّ. ونهي الحاضر لَا تَعَثْيِرْ لَا تُعَثْيِرَا لَا تُعَثْيِرُوا، لَا تُعَثْيِرِي لَا تُعَثْيِرَا لَا تُعَثْيِرْنَ بكسر الياء في الكلّ. ونهيُ الغائبِ كذلك إلاّ أنّه بالياء في البعض، وكذا مجهوله إلاّ أنّه بفتح الياء فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجرّ، وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا تصريفُ الماضي من الخامس فنحو سَلْقَى على وزن فَعْلَى، أصله سلقَيَ بتحريك الياء، قُلِبَتِ الياءُ ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار سَلْقَى، وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو سَلْقَيَا سَلْقَوْا، سَلْقَتْ سَلْقَتَا سَلْقَيْنَ، سَلْقَيْتَ سَلْقَيْتُمَا سَلْقَيْتُمْ، سَلْقَيْتِ سَلْقَيْتُمَا سَلْقَيْتُنَّ، سَلْقَيْتُ سَلْقَيْنَا. وأصلُ سلقَوْا سلقَيُوا، وأصل سلقَتْ سلقَيَتْ، وأصلُ سلقتا سلقَيَتا، قلبتِ الياءُ فيها ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفتِ الألفُ منها؛ لالتقاء الساكنين، تأمّل. فبقى سلقوا وسلقت وسلقتا. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضم السين وبكسر القاف فيه. والمضارع يُسَلْقِي، أصله يُسَلْقِيُ بتحريك الياء بالضم، استُثقِلتِ الضمةُ على الياء فحذفت، فبقي يُسَلْقِي بسكون الياء، وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُسَلْقِيَانِ يُسَلْقُونَ، تُسَلْقِي تُسَلْقِيَانِ يُسَلْقِينَ، تُسَلْقِي تُسَلْقِيَانِ تُسَلْقُونَ، تُسَلْقِينَ تُسَلْقِيَانِ تُسَلْقِينَ، أُسَلْقِي نُسَلْقِي. وأصل يسلقون وتسلقون يسلقِيُون وتسلقِيُون، استُثقِلتِ الكسرةُ على القاف فيهما؛ لوقوع الضمة فيما بعدها، فحذفت ثم نُقلت ضمةُ الياء فيهما إلى القاف؛ لاستثقالها على الياء، فحُذفتِ الياءُ منهما؛ لالتقاء الساكنين، فبقي يسلقون وتسلقون. وأصلُ أسلقي ونسلقي أسلقِيُ ونسلقِيُ. وإعلالُهما ما مرّ في يسلقي، تأمل. وأصلُ تسلقين في الواحدة الحاضرة تُسلقِيِين، استُثقِلتِ الكسرةُ على الياء؛ للزوم توالي الكسرات، فحُذفتِ الكسرةُ، ثم حُذِفت ياءُ الإلحاق؛ لالتقاء الساكنين، فبقي تسلقين، فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها في اللفظ. والفرق بالأصل، وكذا مجهوله إلاّ أنّه بفتح القاف فيه وبقلب الياء في المفرد والمتكلم مطلقًا ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، تأمّل. والمصدرِ سَلْقَاة وسِلْقَاء، أصل الأوَّل سلقَيَة، وأصلُ الثاني سِلقايًا، فقلبتِ الياءُ في الأوَّل ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الثاني همزةً؛ لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف. والفاعلِ مُسَلْقٍ مُسَلْقِيَانِ مُسَلْقُونَ، مُسَلْقِيَةٌ مُسَلْقِيَتَانِ مُسَلْقِيَاتٌ. أصلُ مسلق مسلقِيٌ، فأُعِلَّ كإعلال قاضٍ. وأصلُ مسلقون مسلقِيُون، ففُعِلَ به ما فُعِل بـ«يسلقون»، تأمل. والمفعولِ مُسَلْقَى مُسَلْقَيَانِ مُسَلْقَوْنَ، مُسَلْقَيَةٌ مُسَلْقَيَتَانِ مُسَلْقَاتٌ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأصلُ مسلقى مسلقَيٌ بتحريك الياء بالضم، قلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار مسلقى. وأصلُ مسلقَوْن مسلقَيُون، قلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفتِ الألفُ منها؛ لالتقاء الساكنين، تأمل. فبقي على ما كان من الحركة والسكون، وهو يصلح للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان. وأمرِ الحاضر سَلْقِ سَلْقِيَا سَلْقُوا، سَلْقِي سَلْقِيَا سَلْقِينَ. وأصلُ سَلْقُوا سَلْقِيُوا، نُقِلت ضمةُ الياء إلى القاف بعد سلب حركته لما مرّ. ثم حذفتِ الياءُ، فبقي سلقوا. وأصل سلقِي سلقِيِي، سُلِبَت كسرةُ الياء لما مرّ، ثم حُذفت، فبقي سلقي. وأمرِ الغائب لِيُسَلْقِ لِيُسَلْقِيَا لِيُسَلْقُوا، لِتُسَلْقِ لِتُسَلْقِيَا لِيُسَلْقِينَ. أصلُ ليسلقوا ليسلقِيُوا إعلاله ما مرّ في سلقوا، تأمل. وكذا مجهوله إلاّ أنّه تفتح القاف فيه، وتُقلب الياءُ ألفًا فيما وجد شرطه، تأمل. ونهيِ الحاضر لَا تُسَلْقِ لَا تُسَلْقِيَا لَا تُسَلْقُوا، لَا تُسَلْقِي لَا تُسَلْقِيَا لَا تُسَلْقِينَ. وأصلُ لَا تسلقوا ولا تسلقين لَا تسلقِيُوا ولا تسلقِيين إعلالهما ما مَرَّ في أمر الحاضر، تأمل. ونهيُ الغائب كذلك إلاّ أنّه بالياء في البعض. وكذا مجهوله إلاّ أنّه تُفتح القافُ فيه، وتُقلب الياءُ ألفًا فيما وجد شرطه فيه، تأمل. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

وأمّا تصريفُ الماضي من السادس فنحو جَلْبَبَ، وهو فعلٌ ماضٍ مفردٌ مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيٌّ متعدٍّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو جَلْبَبَا جَلْبَبُوا، جَلْبَبَتْ جَلْبَبَتَا جَلْبَبْنَ، جَلْبَبْتَ جَلْبَبْتُمَا جَلْبَبْتُمْ، جَلْبَبْتِ جَلْبَبْتُمَا جَلْبَبْتُنَّ، جَلْبَبْتُ جَلْبَبْنَا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضم الجيم وكسر الباء الأولى فيه. والمضارعِ يُجَلْبِبُ، وهو فعل مضارع، مفرد مذكر، غائب معلوم، صحيح سالم، معرب متعدٍّ، مزيد ثلاثي ملحق رباعي مُجَرَّد، وقِسْ على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو: يُجَلْبِبَانِ يُجَلْبِبُونَ، تُجَلْبِبُ تُجَلْبِبَانِ يُجَلْبِبْنَ، تُجَلْبِبُ تُجَلْبِبَانِ تُجَلْبِبُونَ، تُجَلْبِبِينَ تُجَلْبِبَانِ تُجَلْبِبْنَ، أُجَلْبِبُ نُجَلْبِبُ. وكذا مجهوله غير أنه بفتح الباء الأولى في الكلّ. والمصدرِ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا. والفاعلِ مُجَلْبِبٌ مُجَلْبِبَانِ مُجَلْبِبُونَ، مُجَلْبِبَةٌ مُجَلْبِبَتَانِ مُجَلْبِبَاتٌ بكسر الباء الأولى في الكلّ. والمفعولِ مُجَلْبَبٌ مُجَلْبَبَانِ مُجَلْبَبُونَ، مُجَلْبَبَةٌ مُجَلْبَبَتَانِ مُجَلْبَبَاتٌ بفتح الباء، وهو يصلح للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمرِ الحاضر جَلْبِبْ جَلْبِبَا جَلْبِبُوا، جَلْبِبِي جَلْبِبَا جَلْبِبْنَ. وأمرِ الغائب لِيُجَلْبِبْ لِيُجَلْبِبَا لِيُجَلْبِبُوا، لِتُجَلْبِبْ لِتُجَلْبِبَا لِيُجَلْبِبْنَ بكسر الباء الأولى في الكلّ فيهما. وكذا المجهول منه إلاّ أنّه تفتح تلك الباء فيه. ونهيِ الحاضر لا تجلبب لا تجلببا لا تجلببوا لا تجلببي لا تجلببا لا تجلببن بكسر الباء الأولى في الكلّ، وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالتاء في البعض وكذا المجهولُ منه غيرَ أنّه تُفتح تلك الباءُ فيه وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





[أمثلةُ الرباعيِّ المزيدِ فيه]

ومثالُ الرُّباعِيِّ المزيدِ فيه أَخْرَجَ يُخْرِجُ إخراجًا فهُوَ مُخْرِجٌ وذاك مُخْرَجٌ والأمْرُ أَخْرِجْ والنَّهْيُ لا تُخْرِجْ بِضَمِّ التَّاءِ وكَسْرِ الرَّاءِ فيهما، وقد حُذِفَتِ الهمزةُ مِنْ مُسْتَقْبَلِ هذا البابِ لِئَلاّ يَجْتَمِعَ همزتانِ في نَفْسِ المتكلِّمِ،........................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (مِثَالُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ) يعني الحاصِلَ بالزِّيادة. وفي بعضِ النُّسَخِ وَقَع «الثلاثيّ» بدلَ «الرباعيّ». (أَخْرَجَ، يُخْرِجُ، إِخْرَاجًا، فَهُوَ مُخْرِجٌ، وَذَاكَ مُخْرَجٌ، وَالأَمْرُ أَخْرِجْ، وَالنَّهْيُ لَا تُخْرِجْ بِضَمِّ التَّاءِ فِي النَّهْيِ وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي.

ثم أراد الإشارةَ إلى وجه كون الهمزة مفتوحةً في أمر هذا الباب، فقال: (وَقَدْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) التي هي فاءُ الفعل (مِنْ مُسْتَقْبَلِ هَذَا الْبَابِ) فإنّ أصلَ يُكرم يُؤكرم؛ (كَيْلَا يَجْتَمِعَ الْهَمْزَتَانِ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ) لأنّ ذلك مستكرهٌ لمشابهته بصوت الكلب والقيء، ولأنّ في اجتماع المثلين ثِقَلًا على اللسان، ولما حُذِفَتْ من المتكلّم حُذِفَتْ من المخاطبِ والغائبِ وإن لم يلزم المحذورُ؛ اطِّرادًا للباب.

المطلوب قوله: (مِثَالُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ) أي الرباعيّ الذي حصلت رُباعيّتُه بزيادة حرفٍ واحدٍ على الثلاثيّ المجرَّد، وفي عبارته خَلَلٌ يَعرفه الفَطِنُ. (أَخْرَجَ) فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ متعدٍّ مزيد ثلاثيٌّ موازن رباعيّ مُجَرَّد من باب الإفعال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو أَخْرَجَا أَخْرَجُوا، أَخْرَجَتْ أَخْرَجَتَا أَخْرَجْنَ، أَخْرَجْتَ أَخْرَجْتُمَا أَخْرَجْتُمْ، أَخْرَجْتِ أَخْرَجْتُمَا أَخْرَجْتُنَّ، أَخْرَجْتُ أَخْرَجْنَا. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه تُضَمُّ الهمزةُ وتُكسرُ الراءُ فيه.

المنقود قوله: (مثال الرباعي المزيد فيه إلخ) وفيه كلامٌ من أنَّه كيفَ تَرَكَ حرفَ العطفِ حيث قال مثالُ الرباعيِّ ولم يقل ومثال الرباعيِّ بالواو فوجهُه ظاهرٌ. لما فرغَ المصنفُ من ذكر أمثلة الرباعيِّ المجرَّدِ على التفصيل شرعَ إلى ذكر المزيدِ الثلاثيِّ الذي هو على ثلاثة أنواعٍ كما مرَّ تفصيلُه، وبدأ من مثال النوع الذي هو المسمّى بالرباعيِّ المزيدِ فيه وهو على ثلاثة أبوابٍ بقوله: مثالُ الرباعيِّ المزيدِ فيه من باب الإفعال أَخْرَجَ بسكون الخاءِ وفتحِ غيره، يُخْرِجُ بضمِّ الياءِ وسكون الخاءِ ورفعِ الجيم، فأمثلةُ هذا ظاهرة فلا حاجةَ إلى التطويل،............





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (يُخْرِجُ) فعلٌ مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ موازن رباعيّ مُجَرَّد من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُخْرِجَانِ يُخْرِجُونَ، تُخْرِجُ تُخْرِجَانِ يُخْرِجْنَ، تُخْرِجُ تُخْرِجَانِ تُخْرِجُونَ، تُخْرِجِينَ تُخْرِجَانِ تُخْرِجْنَ، أُخْرِجُ نُخْرِجُ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الرّاء فيه.

قولـه: (إِخْرَاجًا) مصدره، (فَهُوَ مُخْرِجٌ) مُخْرِجَانِ مُخْرِجُونَ، مُخْرِجَةٌ مُخْرِجَتَانِ مُخْرِجَاتٌ بكسر الراء في الكلّ اسم فاعل، (وَذَاكَ مُخْرَجٌ) مُخْرَجَانِ مُخْرَجُونَ، مُخْرَجَةٌ مُخْرَجَتَانِ مُخْرَجَاتٌ بفتح الرّاء في الكلّ اسم مفعول، وهو يصلَحُ للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان أيضًا.

قولـه: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (أَخْرِجْ) أَخْرِجَا أَخْرِجُوا، أَخْرِجِي أَخْرِجَا أَخْرِجْنَ بفتح الهمزة وكسر الراء في الكلّ. وإنما فُتِحَت همزتُه؛ لأنّها ليست بهمزةِ وصلٍ بل همزةُ قطعٍ محذوفةٌ في الأصل أي في المضارع كما سيجيء. ولما احتيج إلى همزة الوصل لسكون ما بعدَ حرف المضارعة بعدَ حذفها أُتِيَ بتلك الهمزة مفتوحةً. وأمر الغائب لِيُخْرِجْ لِيُخْرِجَا لِيُخْرِجُوا، لِتُخْرِجْ لِتُخْرِجَا لِيُخْرِجْنَ بضمّ الياء وكسر الرّاء في الكلّ.

قولـه: (وَالنَّهْيُ) أي نهي الحاضر (لَا تُخْرِجْ) لَا تُخْرِجَا لَا تُخْرِجُوا، لَا تُخْرِجِي لَا تُخْرِجَا لَا تُخْرِجْنَ (بِضَمِّ التَّاءِ) أي في النهي، (وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي. وكذا نهيُ الغائب إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بفتح الرّاء فيه.

قولـه: (وَقَدْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ مُسْتَقْبَلِ هَذَا الْبَابِ) بحيث لم يُقَلْ في الإستعمال «يُؤَخْرِجُ» بالهمزة بل الإستعمال «يُخرِج» بلا همزة؛ (كَيْلَا يَجْتَمِعَ هَمْزَتَانِ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ) أي لأنّ من اجتماعهما يلزمُ الثِّقَلُ. وقيل يلزم منه المشابهةُ بصوت الكلب وقيء السكران، فكرهوا ذلك، فحذفوا الهمزةَ من مستقبله.

المنقود ومثالُ باب التفعيل خَرَّجَ بالفتح في الكلِّ وتشديد الراءِ، يُخْرِّجُ بكسر الراء، تخريجا وتخرجةً بكسر الراءِ وفتح التاء فيها. التاءُ الثانيةُ عِوَضٌ عن الياءِ المحذوفةِ المنقلبةِ من تضعيف العينِ لانكسار ما قبلَها. وأمثلتُه الباقيةُ ظاهرةٌ، ومثالُ بابِ المفاعلةِ خاصَمَ بفتح الصاد، يخاصِمُ بكسر الصاد، مخاصمة إلى آخره.





وكذلك حُذِفَتْ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ وأمرِ الغائِبِ والنَّهيِ اِطّراداً للبابِ. وخَرَّجَ يُخَرِّجُ تَخْرِيجًا وتَخْرِجَةً بِكَسْرِ الرّاءِ وفَتْحِ التّاءِ فيهما، فهُوَ مُخَرِّجٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وذاك مُخَرَّجٌ بِفَتْحِ الرَّاءِ، والأمرُ خَرِّجْ، والنَّهْيُ لا تُخَرِّجْ بِضَمِّ التَّاءِ وكَسْرِ الرَّاءِ فيهما، وخاصَمَ يُخاصِمُ بكَسْرِ الصَّادِ مُخاصَمَةً بِفَتْحِ الصَّادِ، وخِصامًا بِكَسْرِ الخاءِ، فهُوَ مُخاصِمٌ، وذاك مُخاصَمٌ، والأمْرُ خاصِمْ، والنَّهْيُ لا تُخاصِمْ بِضَمِّ التَّاءِ، ومَجْهُولُ الماضِي خُوصِمَ إلى آخره. ومَجْهُولُ المضارِعِ يُخاصَمُ بِفَتْحِ الصَّادِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَكَذَلِكَ حُذِفَت) الهمزةُ (مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالنَّهْيِ) غائبًا أو حاضرًا، (وَأَمْرِ الْغَائِبِ) مع أنّه لا محذورَ فيها اتباعًا للأصل وهو المضارعُ. وأمّا أمرُ الحاضرِ فلمّا لم يَبْقَ له مناسبةٌ بالمضارع بحذف حرف المضارعة أعيدَتِ الهمزةُ المحذوفةُ فلم يجتمع مع همزة الوصل، فافهم.

قوله: (وَخَرَّجَ يُخَرِّجُ تَخْرِيجًا) ياءُ التفعيلِ مُبْدَلَةٌ من الحروف المدغم فيها، ونظيرُه تقضّي البازي أصله تقضُّض، (وَتَخْرِجَةً) بتعويض التاء عن الياء (بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِ التَّاءِ فِيهِمَا) في المصدرين، (فَهُوَ مُخَرِّجٌ) بكسر الراء، وذاك مخرَّج بفتح الراء، والأمرُ خَرِّجْ (بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالنَّهْيُ لَا تُخَرِّجْ بِضَمِّ التَّاءِ) في النهي، (وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي. (وَخَاصَمَ يُخَاصِمُ بِكَسْرِ الصَّادِ مُخَاصَمَةً بِفَتْحِ الصَّادِ وَخِصامًا بِكَسْرِ الْخَاءِ، فَهُوَ مُخَاصِمٌ، وَذَاكَ مُخَاصَمٌ بِكَسْرِ الصَّادِ فِي الأَوَّلِ وَفَتْحِهَا فِي الثَّانِي) كما في معلوم المضارع ومجهوله، (وَالأَمْرُ خَاصِمْ، وَالنَّهْيُ لَا تُخَاصِمْ) ولما كان في مجهول ماضي هذا البابِ خفاءٌ قال: (وَمَجْهُولُ الْمَاضِي خُوصِمَ) لأنّه لما ضُمَّ ما قبلَ الألفِ لزِمَ قلبُها واوًا.

المطلوب قوله: (وَكَذَلِكَ حُذِفَتْ) الهمزةُ (مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالنَّهْيِ وَأَمْرِ الْغَائِبِ اطِّرَادًا لِلْبَابِ) كما مرّ تصريفُها بلا همزة؛ لأنّها لما حُذِفَت من الأصل وهو المضارع لعلّة ما ذكرنا حُذِفَتْ من الفرع أيضًا، وهو الفاعل والمفعول والنهي وأمرُ الغائب تبعًا للأصل. وأمّا أمرُ الحاضرِ منه وإن كان فرعًا له لأنّه مأخوذ منه أيضًا إلاّ أنّه لما حُذِفت علامةُ المضارعة منه بَقِيَ ما بعدها ساكنًا فاحتيج إليها فلم تحذف، فلهذا قُيِّدَ الأمرُ بالغائب احترازًا عنه.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَخَرَّجَ) بتشديد الراء، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض مبنيٌّ متعدٍّ مزيد ثلاثيٌّ موازن رباعيّ مُجَرَّد من باب التفعيل، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو خَرَّجَا خَرَّجُوا، خَرَّجَتْ خَرَّجَتَا خَرَّجْنَ، خَرَّجْتَ خَرَّجْتُمَا خَرَّجْتُمْ، خَرَّجْتِ خَرَّجْتُمَا خَرَّجْتُنَّ، خَرَّجْتُ خَرَّجْنَا. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ الخاء وبكسر الرّاء فيه.

قوله: (يُخَرِّجُ) بتشديد الرّاء مع كسرها وضمّ الياء، فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ موازن رباعيّ مُجَرَّد من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُخَرِّجَانِ يُخَرِّجُونَ، تُخَرِّجُ تُخَرِّجَانِ يُخَرِّجْنَ، تُخَرِّجُ تُخَرِّجَانِ تُخَرِّجُونَ، تُخَرِّجِينَ تُخَرِّجَانِ تُخَرِّجْنَ، أُخَرِّجُ نُخَرِّجُ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بفتح الرّاء، تأمل.

قوله: (تَخْرِيجًا وَتَخْرِجَةً بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِ التَّاءِ) والتخفيف (فِيهِمَا) أي في المصدر الأوَّل والثاني. وإنّما خُفِّفَ مصدرُه ولم يكن تابعًا لفعله والفعلُ لمصدره؛ لوجوده كذلك بالاستقراء. وقيل حُذِفَ التشديدُ من مصدره، ثم عُوِّضَ الياءُ عنه؛ دفعًا للثقل.

قوله: (فَهُوَ مُخَرِّجٌ) مُخَرِّجَانِ مُخَرِّجُونَ، مُخَرِّجَةٌ مُخَرِّجَتَانِ مُخَرِّجَاتٌ (بِكَسْرِ الرَّاءِ) في الكلّ اسمُ فاعلٍ. (وَذَاكَ مُخَرَّجٌ) مُخَرَّجَانِ مُخَرَّجُونَ، مُخَرَّجَةٌ مُخَرَّجَتَانِ مُخَرَّجَاتٌ (بِفَتْحِ الرَّاءِ) في الكلّ اسمُ مفعولٍ، وهو يصلَحُ للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان أيضًا.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (خَرِّجْ) خَرِّجَا خَرِّجُوا، خَرِّجِي خَرِّجَا خَرِّجْنَ (بِكَسْرِ الرَّاءِ) في الكلّ. وأمرُ الغائبِ لِيُخَرِّجْ لِيُخَرِّجَا لِيُخَرِّجُوا، لِتُخَرِّجْ لِتُخَرِّجَا لِيُخَرِّجْنَ بكسر الرّاء في الكلّ وبضمّ علامة المضارع فيه.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تُخَرِّجْ) لَا تُخَرِّجَا لَا تُخَرِّجُوا، لَا تُخَرِّجِي لَا تُخَرِّجَا لَا تُخَرِّجْنَ (بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وكذا نهيُ الغائب إلاّ أنّه بالياء (وَالرَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ) أي في الماضي والمضارع والفاعل والمفعول والأمر والنهي إلاّ في المصدر، فإنّه بالتخفيف لما مرّ.

قوله: (وَخَاصَمَ) فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ متعدٍّ مزيد ثلاثيّ موازن رباعيّ مُجَرَّد من باب المفاعلة، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو خَاصَمَا خَاصَمُوا، خَاصَمَتْ خَاصَمَتَا خَاصَمْنَ، خَاصَمْتَ خَاصَمْتُمَا خَاصَمْتُمْ، خَاصَمْتِ خَاصَمْتُمَا خَاصَمْتُنَّ، خَاصَمْتُ خَاصَمْنَا، وسيجيء مجهولُه في المتن.

قوله: (يُخَاصِمُ بِكَسْرِ الصَّادِ) وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ موازن رباعيّ مُجَرَّد من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يُخَاصِمَانِ يُخَاصِمُونَ، تُخَاصِمُ تُخَاصِمَانِ يُخَاصِمْنَ، تُخَاصِمُ تُخَاصِمَانِ تُخَاصِمُونَ، تُخَاصِمِينَ تُخَاصِمَانِ تُخَاصِمْنَ، أُخَاصِمُ نُخَاصِمُ، وكذا مجهولُه غيرَ أنّه بفتح الصّاد فيه. (مُخَاصَمَةً بِفَتْحِ الصَّادِ) مصدره أوّلًا، (وَخِصَامًا بِكَسْرِ الْخَاءِ) مصدره ثانيًا. وقد زاد البعضُ فيه مصدرًا ثالثًا، وهو قولهم خِيصَامًا.

قوله: (فَهُوَ مُخَاصِمٌ) مُخَاصِمَانِ مُخَاصِمُونَ، مُخَاصِمَةٌ مُخَاصِمَتَانِ مُخَاصِمَاتٌ بكسر الصّاد في الكلّ اسمُ فاعل، (وَذَاكَ مُخَاصَمٌ) مُخَاصَمَانِ مُخَاصَمُونَ، مُخَاصَمَةٌ مُخَاصَمَتَانِ مُخَاصَمَاتٌ بفتح الصاد في الكلّ اسمُ مفعول، وهو يصلح للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ منه (خَاصِمْ) خَاصِمَا خَاصِمُوا، خَاصِمِي خَاصِمَا خَاصِمْنَ بكسر الصّاد في الكلّ. وأمرُ الغائبِ لِيُخَاصِمْ لِيُخَاصِمَا لِيُخَاصِمُوا، لِتُخَاصِمْ لِتُخَاصِمَا لِيُخَاصِمْنَ بكسر الصّاد في الكلّ أيضًا. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بفتح الصّاد فيه.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ منه (لَا تُخَاصِمْ) لَا تُخَاصِمَا لَا تُخَاصِمُوا، لَا تُخَاصِمِي لَا تُخَاصِمَا لَا تُخَاصِمْنَ (بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ) في الكلّ، والنهي للغائب كذلك إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بفتح الصّاد فيه.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَمَجْهُولُ الْمَاضِي خُوصِمَ إِلَى آخِرِهِ) خُوصِمَا خُوصِمُوا، خُوصِمَتْ خُوصِمَتَا خُوصِمْنَ، خُوصِمْتَ خُوصِمْتُمَا خُوصِمْتُمْ، خُوصِمْتِ خُوصِمْتُمَا خُوصِمْتُنَّ، خُوصِمْتُ خُوصِمْنَا بكسر الصّاد وقلبِ الألفِ واوًا في الكلّ. وإنّما أورِدَ مجهولُ هذا الباب ماضيًا، ولم يُورَد مجهولُ غيرِه من المزيدات؛ لأنّ مجهوله في الماضي قد غُيِّرَ صيغتُه عن صيغة ماضيه معلومًا بحيث قُلِبَتِ الألفُ واوًا بخلاف مجهولِ غيره حيث لا يكون كذلك بل المغايرةُ بينهما في الحركات. وكذا مجهولُ هذا البابِ في المضارع والأمر والنهي لا يكون مُغايِرًا في الصيغة بل في الحركات، فأورِدَ مجهولُه في الماضي؛ ليُعلَمَ بذلك التغايرُ بينه وبين معلومه.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[أمثلةُ الخماسيِّ]

ومثالُ الخُماسِيِّ اِنْكَسَرَ، يَنْكَسِرُ، اِنْكِساراً بِكَسْرِ الهمزةِ، فهُوَ منْكَسِرٌ بِكَسْرِ السِّينِ، وذاك مُنْكَسَرٌ بِهِ، والأمْرُ اِنْكَسِرْ، والنَّهْيُ لا تَنْكَسِرْ بِكَسْرِ السِّينِ فيهما. واكْتَسَبَ، يَكْتَسِبُ بِكَسْرِ السِّينِ، اِكْتِسابًا، فهُوَ مُكْتَسِبٌ، وذاكَ مُكْتَسَبٌ بِهِ، والأمْرُ اِكْتَسِبْ، والنَّهْيُ لا تَكْتَسِبْ بِكَسْرِ السِّينِ فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَمِثَالُ الْخُمَاسِيِّ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ بِكَسْرِ السِّينِ انْكِسَارًا، فَهُوَ مُنْكَسِرٌ، وَالأَمْرُ انْكَسِرْ، وَالنَّهْيُ لَا تَنْكَسِرْ بِكَسْرِ السِّينِ فِي الثَّلَاثَةِ) كما في المستقبل؛ لأنّها فرعُه. (وَاكْتَسَبَ يَكْتَسِبُ بِكَسْرِ السِّينِ اكْتِسَابًا، فَهُوَ مُكْتَسِبٌ، وَذَاكَ مُكْتَسَبٌ، وَالأَمْرُ اكْتَسِبْ، وَالنَّهْيُ لَا تَكْتَسِبْ) الاكتسابُ مبالغةٌ في الكسب، وهو طلبُ الرّزق، وأصلُه الجمعُ.

المطلوب قوله: (مِثَالُ الْخُمَاسِيِّ) سواء كان من مزيد الثلاثيّ المجرّد أو من مزيد الرباعيّ المجرّد (انْكَسَرَ) فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ لازم مزيد ثلاثيّ خماسيّ من باب الإنفعال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو انْكَسَرَا انِكْسَرُوا، انْكَسَرَتْ انْكَسَرَتَا انْكَسَرْنَ، انْكَسَرْتَ انْكَسَرْتُمَا انْكَسَرْتُمْ، انْكَسَرْتِ انْكَسَرْتُمَا انْكَسَرْتُنَّ، انْكَسَرْتُ انْكَسَرْنَا، وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ الهمزة وبكسر السين فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (يَنْكَسِرُ) بكسر السين فعل مضارع، مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم، معرب لازم مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَنْكَسِرَانِ يَنْكَسِرُونَ، تَنْكَسِرُ تَنْكَسِرَانِ يَنْكَسِرْنَ، تَنْكَسِرُ تَنْكَسِرَانِ تَنْكَسِرُونَ،.................

المنقود قوله: (مثال الخماسيّ إلخ) هذا نوعٌ ثانٍ من ثلاثة أنواع، وهو على خمسة أبوابٍ كما مرَّ تفصيلُه. فمثالُ بابِ الإنفعالِ انكسرَ ينكسرُ انكساراً إلى آخره، أمّا الأمثلةُ المجتمعةُ منه انكسرَ انكسرَا انكسرُوا إلى آخره، ومثالُ بابِ الإفتعالِ اكتسَبَ يكتسبُ اكتسابًا إلى آخره. ومثالُ بابِ التفعُّلِ تكسَّرَ يتكسَّرُ بفتح السين فيهما، تكسُّرًا بضم السين، فهو متكسِّرٌ بكسر السين، ولم يذكر اسمَ المفعولِ من هذا الباب؛ لكونه لازمًا، والأمرُ تكسَّرْ، والنهيُ لا تتكسَّرْ بفتح السين فيهما. ومثالُ باب التفاعل تصالَحَ يتصالَحُ بفتح اللام فيهما، تصالُحًا بضمّ اللام إلى آخره.



....

إعمان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب تَنْكَسِرِينَ تَنْكَسِرَانِ تَنْكَسِرْنَ، أَنْكَسِرُ نَنْكَسِرُ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضمّ علامة المضارع وبفتح السين فيه، ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره.

قوله: (انْكِسَارًا) مصدره، (فَهُوَ مُنْكَسِرٌ) مُنْكَسِرَانِ مُنْكَسِرُونَ، مُنْكَسِرَةٌ مُنْكَسِرَتَانِ مُنْكَسِرَاتٌ (بِكَسْرِ السِّينِ) في الكلّ اسمُ فاعل، (وَذَاكَ مُنْكَسَرٌ بِهِ) مُنْكَسَرٌ بِهِمَا مُنْكَسَرٌ بِهِمْ، مُنْكَسَرٌ بِهَا مُنْكَسَرٌ بِهِمَا مُنْكَسَرٌ بِهِنَّ بفتح السين في الكلّ، وكذا المصدر الميميُّ واسما الزمان والمكان غيرّ أنّه لا يُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (انْكَسِرْ) انْكَسِرَا انْكَسِرُوا، انْكَسِرِي انْكَسِرَا انْكَسِرْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَنْكَسِرْ لِيَنْكَسِرَا لِيَنْكَسِرُوا، لِتَنْكَسِرْ لِتَنْكَسِرَا لِيَنْكَسِرْنَ بكسر السين فيهما. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ علامة المضارع وبفتح السين فيه، ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَنْكَسِرْ) لَا تَنْكَسِرَا لَا تَنْكَسِرُوا، لَا تَنْكَسِرِي لَا تَنْكَسِرَا لَا تَنْكَسِرْنَ بكسر السين في الكلّ. وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهوله إلاّ أنّه يُزاد في آخره حرفُ الجرّ، ويُضمّ حرفُ المضارعة ويُفتح السينُ فيه.

قوله: (وَاكْتَسَبَ) فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ متعدٍّ مزيد ثلاثيّ خماسيّ من باب الإفتعال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اكْتَسَبَا اكْتَسَبُوا، اكْتَسَبَتْ اكْتَسَبَتَا اكْتَسَبْنَ، اكْتَسَبْتَ اكْتَسَبْتُمَا اكْتَسَبْتُمْ، اكْتَسَبْتِ اكْتَسَبْتُمَا اكْتَسَبْتُنَّ، اكْتَسَبْتُ اكْتَسَبْنَا، وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ الهمزة وبكسر السين فيه.

قوله: (يَكْتَسِبُ) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَكْتَسِبَانِ يَكْتَسِبُونَ، تَكْتَسِبُ تَكْتَسِبَانِ يَكْتَسِبْنَ، تَكْتَسِبُ تَكْتَسِبَانِ تَكْتَسِبُونَ، تَكْتَسِبِينَ تَكْتَسَبَانِ تَكْتَسِبْنَ، أَكْتَسِبُ نَكْتَسِبُ. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ حرفِ المضارعة وبفتح السين فيه، ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (اكْتِسَابًا) مصدره، (فَهُوَ مُكْتَسِبٌ) مُكْتَسِبَانِ مُكْتَسِبُونَ، مُكْتَسِبَةٌ مُكْتَسِبَتَانِ مُكْتَسِبَاتٌ بكسر السين في الكلّ اسمُ فاعل، (وَذَاكَ مُكْتَسَبٌ) مُكْتَسَبَانِ مُكْتَسَبُونَ، مُكْتَسَبَةٌ مُكْتَسَبَتَانِ مُكْتَسَبَاتٌ بفتح السين في الكلّ اسم مفعول.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (اكْتَسِبْ) اكْتَسِبَا اكْتَسِبُوا، اكْتَسِبِي اكْتَسِبَا اكْتَسِبْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَكْتَسِبْ لِيَكْتَسِبَا لِيَكْتَسِبُوا، لِتَكْتَسِبْ لِتَكْتَسِبَا لِيَكْتَسِبْنَ. وكذا مجهوله إلّا أنَّه بضمِّ علامة المضارع وبفتح السين فيه.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَكْتَسِبْ) لَا تَكْتَسِبَا لَا تَكْتَسِبُوا، لَا تَكْتَسِبِي لَا تَكْتَسِبَا لَا تَكْتَسِبْنَ. ونهيُ الغائبِ كذلك غيرَ أنّه بالياء، وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبكسر السين فيه. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁





واصْفَرَّ يَصْفَرُّ بِفَتْحِ الفاءِ فيهما، اِصْفِراراً، فهُوَ مُصْفَرٌّ بِفَتْحِ الفاءِ، وذاكَ مُصْفَرٌّ بِهِ، والأمْرُ اِصْفَرَّ، والنَّهْيُ لا تَصْفَرَّ بِفَتْحِ الفاءِ فيهما، وتَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ بِفَتْحِ السِّينِ فيهما، تَكَسُّراً بِضَمِّ السِّينِ، فهُوَ مُتَكَسِّرٌ بِكَسْرِ السِّينِ، وذاكَ مُتَكَسَّرٌ بِهِ بِفَتْحِ السِّينِ، والأمْرُ تَكَسَّرْ، والنَّهْيُ لا تَتَكَسَّرْ بِفَتْحِ السِّينِ فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَاصْفَرَّ يَصْفَرُّ بِفَتْحِ الْفَاءِ اصْفِرَارًا، فَهُوَ مُصْفَرٌّ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَالْأَمْرُ إِصْفَرَّ، وَالنَّهْيُ لَا تَصْفَرَّ بِفَتْحِ الْفَاءِ فِيهِمَا) حُذِفَتْ كسرةُ الراءِ الأولى من المضارع وفروعه، وحُرِّكتِ الثّانيةُ بالكسرة في الأمر والنهي، وأُدغمَتِ الأولى في الرّاء الثّانية. ولا يخفى أنّ الإدغامَ فيما لم يتَّصِل بآخِرِه نونُ جمعِ المؤنثِ وتاءُ الخطابِ وضميرُ المتكِّمِ؛ إذ باتّصالها يصيرُ ثاني المتجانسين ساكنًا البتَّةَ فيمتنِعُ الإدغامُ.

قوله: (وَتَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ بِفَتْحِ السِّينِ تَكَسُّرًا بِضَمِّ السِّينِ، فَهُوَ مُتَكَسِّرٌ بِكَسْرِ السِّينِ) تَعَرَّضَ لكسرها؛ لئلاّ يُظَنَّ أنّه كسين المستقبل، (وَالأَمْرُ تَكَسَّرْ، وَالنَّهْيُ لَا تَتَكَسَّرْ بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا) كما في المستقبل.

المطلوب قوله: (وَاصْفَرَّ) فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ لازم مزيد ثلاثيّ خماسيّ من باب الإفعلال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اصْفَرَّا اصْفَرُّوا، اصْفَرَّتْ اصْفَرَّتَا اصْفَرَرْنَ، اصْفَرَرْتَ اصْفَرَرْتُمَا اصْفَرَرْتُمْ، اصْفَرَرْتِ اصْفَرَرْتُمَا اصْفَرَرْتُنَّ، اصْفَرَرْتُ اصْفَرَرْنَا بالفكّ على الفتح من جمع المؤنثة الغائبة إلى آخره. ومجهوله اصْفُرَّ بِهِ اصْفُرَّ بِهِمَا اصْفُرَّ بِهِمْ، اصْفُرَّ بِهَا اصْفُرَّ بِهِمَا اصْفُرَّ بِهِنَّ، اصْفُرَّ بِكَ اصْفُرَّ بِكُمَا اصْفُرَّ بِكُمْ، اصْفُرَّ بِكِ اصْفُرَّ بِكُمَا اصْفُرَّ بِكُنَّ، اصْفُرَّ بِي اصْفُرَّ بِنَا بضمّ الهمزة وكسر الرّاء الأوّل عند الفكّ وزيادة حرف الجرّ في آخره.

قوله: (يَصْفَرُّ) وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَصْفَرَّانِ يَصْفَرُّونَ، تَصْفَرُّ تَصْفَرَّانِ يَصْفَرِرْنَ، تَصْفَرُّ تَصْفَرَّانِ تَصْفَرُّونَ، تَصْفَرِّينَ تَصْفَرَّانِ تَصْفَرِرْنَ، أَصْفَرُّ نَصْفَرُّ بفتح الفاء في الكلّ وبالتشديد فيما سوى جمع المؤنث؛ فإنّها بالفكّ على الكسر. ومجهوله يُصْفَرُّ بِهِ يُصْفَرُّ بِهِمَا يُصْفَرُّ بِهِمْ، يُصْفَرُّ بِهَا يُصْفَرُّ بِهِمَا يُصْفَرُّ بِهِنَّ، يُصْفَرُّ بِكَ يُصْفَرُّ بِكُمَا يُصْفَرُّ بِكُمْ، يُصْفَرُّ بِكِ يُصْفَرُّ بِكُمَا يُصْفَرُّ بِكُنَّ،..

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب يُصْفَرُّ بِي يُصْفَرُّ بِنَا بضمّ حرف المضارعة وبزيادة حرف الجرّ في آخره (**بِفَتْحِ الْفَاءِ فِيهِمَا**) أي في الماضي والمضارع كما قلنا.

قوله: (**اصْفِرَارًا**) مصدره (**فَهُوَ مُصْفَرٌّ**) مُصْفَرَّانِ مُصْفَرُّونَ، مُصْفَرَّةٌ مُصْفَرَّتَانِ مُصْفَرَّاتٌ (**بِفَتْحِ الْفَاءِ**) في الكلّ اسمُ فاعل، وهو يصلحُ للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان، (**وَذَاكَ مُصْفَرٌّ بِهِ**) مُصْفَرٌّ بِهِمَا مُصْفَرٌّ بِهِمْ، مُصْفَرٌّ بِهَا مُصْفَرٌّ بِهِمَا مُصْفَرٌّ بِهِنَّ اسمُ مفعول بفتح الفاء في الكلّ أيضًا. هذا هو الفرق بينهما حالَ الإدغام، وعند الفكّ يُفرَق بينهما بشيءٍ آخر وهو كسرُ الراء الأوَّل للفاعل وفتحُه للمفعول مع زيادة حرف الجرّ في آخره. وكذا المصدر الميميّ واسما الزمان والمكان، غيرَ أنّه لا يُزاد في آخرها حرفُ الجرّ.

قوله: (**وَالْأَمْرُ اصْفَرَّ**) أي أمرُ الحاضرِ اصْفَرَّ اصْفَرَّا اصْفَرُّوا، اصْفَرِّي اصْفَرَّا اصْفَرِرْنَ بفكّ الإدغام في جمع المؤنث على الكسر. وأمرُ الغائبِ لِيَصْفَرَّ لِيَصْفَرَّا لِيَصْفَرُّوا، لِتَصْفَرَّ لِتَصْفَرَّا لِيَصْفَرِرْنَ بفكّ الإدغام في جمع المؤنث على الكسر أيضًا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه يُضمّ حرفُ المضارعة فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (**وَالنَّهْيُ لا تَصْفَرَّ**) أي نهيُ الحاضر لَا تَصْفَرَّ لَا تَصْفَرَّا لَا تَصْفَرُّوا، لَا تَصْفَرِّي لَا تَصْفَرَّا لَا تَصْفَرِرْنَ بالفكّ على الكسر. ونهيُ الغائب لا يَصْفَرَّ لا يَصْفَرَّا لا يَصْفَرُّوا، لا تَصْفَرَّ لا تَصْفَرَّا لا يَصْفَرِرْنَ بالفكّ على الكسر أيضًا. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ علامة المضارع، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ (**بِفَتْحِ الْفَاءِ فِيهِمَا**) أي الأمر والنهي، وبالتشديد في الكلّ سوى جمع المؤنثة الغائبة مع ما بعدها في الماضي وجمع المؤنث فقط في غيره، فإنّها بالفكّ في الماضي على الفتح، وفي غيره على الكسر كما بَيَّنّا. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

قوله: (**وَتَكَسَّرَ**) فعلٌ ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم؛ لأنّه مطاوع فعّل مشدَّدةَ العين، مزيد ثلاثيّ خماسيّ من باب التَفَعُّل، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو تَكَسَّرَا تَكَسَّرُوا، تَكَسَّرَتْ تَكَسَّرَتَا تَكَسَّرْنَ، تَكَسَّرْتَ تَكَسَّرْتُمَا تَكَسَّرْتُمْ، تَكَسَّرْتِ تَكَسَّرْتُمَا تَكَسَّرْتُنَّ، تَكَسَّرْتُ تَكَسَّرْنَا بفتح السين وتشديده.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضمّ التاء وبكسر السين فيه، ويزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (يَتَكَسَّرُ) وهو فعلٌ مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَتَكَسَّرَانِ يَتَكَسَّرُونَ، تَتَكَسَّرُ تَتَكَسَّرَانِ يَتَكَسَّرْنَ، تَتَكَسَّرُ تَتَكَسَّرَانِ تَتَكَسَّرُونَ، تَتَكَسَّرِينَ تَتَكَسَّرَانِ تَتَكَسَّرْنَ، أَتَكَسَّرُ نَتَكَسَّرُ بفتح السين والتشديد أيضًا. وكذا مجهوله غيرَ أنّه يُضمّ علامةُ المضارع فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ (بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع كما قلنا.

قوله: (تَكَسُّرًا) مصدره (بِضَمِّ السِّينِ) مع التشديد، (فَهُوَ مُتَكَسِّرٌ) مُتَكَسِّرَانِ مُتَكَسِّرُونَ، مُتَكَسِّرَةٌ مُتَكَسِّرَتَانِ مُتَكَسِّرَاتٌ (بِكَسْرِ السِّينِ) في الكلّ اسمُ فاعل، (وَذَاكَ مُتَكَسَّرٌ بِهِ) مُتَكَسَّرٌ بِهِمَا مُتَكَسَّرٌ بِهِمْ، مُتَكَسَّرٌ بِهَا مُتَكَسَّرٌ بِهِمَا مُتَكَسَّرٌ بِهِنَّ بفتح السين في الكلّ اسمُ مفعول.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (تَكَسَّرْ) تَكَسَّرَا تَكَسَّرُوا، تَكَسَّرِي تَكَسَّرَا تَكَسَّرْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَتَكَسَّرْ لِيَتَكَسَّرَا لِيَتَكَسَّرُوا، لِتَتَكَسَّرْ لِتَتَكَسَّرَا لِيَتَكَسَّرْنَ بفتح السين في الكلّ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة فيه، ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَتَكَسَّرْ) لَا تَتَكَسَّرَا لَا تَتَكَسَّرُوا، لَا تَتَكَسَّرِي لَا تَتَكَسَّرَا لَا تَتَكَسَّرْنَ بفتح السين في الكلّ. وكذا نهيُ الغائبِ غيرَ أنّه بالياء. وكذا مجهوله غيرَ أنّه بضمّ علامة المضارع فيه، ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره (بِفَتْحِ السِّينِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي كما قلنا. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وتَصالَحَ، يَتَصالَحُ بِفَتْحِ اللامِ فيهما، تَصالُحًا بِضَمِّ اللامِ، فَهُوَ مُتَصالِحٌ بِكَسْرِ اللامِ، وذاكَ مُتَصالَحٌ بِفَتْحِ اللامِ، والأَمْرُ تَصالَحْ، والنَّهْيُ لا تَتَصَالَحْ بِفَتْحِ اللّامِ فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح (وَتَصَالَحَ يَتَصَالَحُ بِفَتْحِ اللَّامِ تَصَالُحًا بِضَمِّ اللَّامِ، فَهُوَ مُتَصَالِحٌ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَذَاكَ مُتَصَالَحٌ بِفَتْحِ اللَّامِ) أي متصالح منه؛ لأنّ «تصالح» لازمٌ؛ لكن بابُ تفاعل قد يَتَعَدّى، فيجيء المفعولُ به بلا واسطةٍ نحو متشارك، فذَكَرَ صيغةَ المفعولِ إشارةً إلى هذا، (وَالأَمْرُ تَصَالَحْ، وَالنَّهْيُ لَا تَتَصَالَحْ بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا.)

المطلوب قوله: (وَتَصَالَحَ) وهو فعلٌ ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعدٍّ مبنيّ مزيد ثلاثيّ خماسيّ من باب التفاعل، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو تَصالَحَا تَصالَحُوا، تَصالَحَتْ تَصالَحَتَا تَصالَحْنَ، تَصالَحْتَ تَصالَحْتُمَا تَصالَحْتُمْ، تَصالَحْتِ تَصالَحْتُمَا تَصالَحْتُنَّ، تَصالَحْتُ تَصالَحْنَا بفتح اللام في الكلّ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه تُضمُّ التاء وتُقلب الألفُ واوًا وتُكسر اللامُ فيه، نحو تُصُولِحَ تُصُولِحَا تُصُولِحُوا، تُصُولِحَتْ تُصُولِحَتَا تُصُولِحْنَ، تُصُولِحْتَ تُصُولِحْتُمَا تُصُولِحْتُمْ، تُصُولِحْتِ تُصُولِحْتُمَا تُصُولِحْتُنَّ، تُصُولِحْتُ تُصُولِحْنَا.

قوله: (يَتَصَالَحُ) وهو فعلٌ مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدٍّ مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَتَصَالَحَانِ يَتَصَالَحُونَ، تَتَصَالَحُ تَتَصَالَحَانِ يَتَصَالَحْنَ، تَتَصَالَحُ تَتَصَالَحَانِ تَتَصَالَحُونَ، تَتَصَالَحِينَ تَتَصَالَحَانِ تَتَصَالَحْنَ، أَتَصَالَحُ نَتَصَالَحُ بفتح اللام في الكلّ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه يُضمّ حرفُ المضارعة فيه (بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع كما بَيَّنَّاهُ.

قوله: (تَصَالُحًا) مصدره (بِضَمِّ اللَّامِ، فَهُوَ مُتَصَالِحٌ) مُتَصَالِحَانِ مُتَصَالِحُونَ، مُتَصَالِحَةٌ مُتَصَالِحَتَانِ مُتَصَالِحَاتٌ (بِكَسْرِ اللَّامِ فِي الْكُلِّ اسْمُ الْفَاعِلِ) وذاك مُتَصَالَحٌ مُتَصَالَحَانِ مُتَصَالَحُونَ، مُتَصَالَحَةٌ مُتَصَالَحَتَانِ مُتَصَالَحَاتٌ بفتح اللام في الكلّ اسم مفعول. وهذا يصلح للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان أيضًا.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (تَصَالَحْ) تَصَالَحَا تَصَالَحُوا، تَصَالَحِي تَصَالَحَا تَصَالَحْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَتَصَالَحْ لِيَتَصَالَحَا لِيَتَصَالَحُوا، لِتَتَصَالَحْ لِتَتَصَالَحَا لِيَتَصَالَحْنَ بفتح اللام في الكلّ.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمّ علامةُ المضارع فيه.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضر (**لَا تَتَصَالَحْ**) لَا تَتَصَالَحَا لَا تَتَصَالَحُوا، لَا تَتَصَالَحِي لَا تَتَصَالَحَا لَا تَتَصَالَحْنَ بفتح اللام في الكلّ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه يُضمُّ علامةُ المضارع فيه. وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهوله غيرَ أنّه يُضمُّ علامةُ المضارع فيه (**بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا**) أي في الأمر والنهي كما بَيَّنَّاه. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



وأمّا اِدَّثَّرَ واِثّاقَلَ فأصْلُ الأوّلِ تَدَثَّرَ كَتَكَسَّرَ وأصْلُ الثّاني تَثاقَلَ كَتَصالَحَ، فأُدْغِمَتِ التّاءُ فيهما فيما بعدَهما، ثم أُدْخِلَتْ همزةُ الوَصْلِ لِيُمْكِنَ الابْتِداءُ بها؛ لأنَّ السّاكِنَ لا يُبْتَدَأُ بِهِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ولما كان من باب التفعُّل والتَفاعُل صيغتان خَفِيَّتان محتاجتان إلى البيان أصلًا وتصريفًا قال: (وَأَمَّا ادَّثَّرَ) معناه تَلَفَّفَ في الدّثار، وهو ثيابٌ فوقَ الشّعار، وهو الثّوبُ الذي يَلي الجَسَدَ، (وَاثّاقَلَ، فَأَصْلُ الأَوَّلِ تَدَثَّرَ كَتَكَسَّرَ، وَأَصْلُ الثَّانِي تَثاقَلَ كَتَصالَحَ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِيهِمَا) أي في تَدَثَّر وتَثاقَل (فِيمَا بَعْدَهُمَا) أي الدّالِ والثّاءِ، يعني بعدَ قلبِ التاءِ إياهما وإسكانِ أوَّلِ المتجانسَين، ولظهورِ ذلك لم يَتَعَرَّضْ له.

قوله: (ثُمَّ أُدْخِلَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؛ لِيُمْكِنَ الابْتِدَاءُ بِهَا) أي بسبب الهمزة؛ (لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ) فالهمزةُ في أوّلهما للابتداء لا للبناء، فلذا لم يُعَدَّا سُداسِيَّيْنِ.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا ادَّثَّرَ وَاثّاقَلَ فَأَصْلُ الأَوَّلِ تَدَثَّرَ) معناه تغطّى بثوبه، وهو لازم (كَتَكَسَّرَ، وَأَصْلُ الثَّانِي تَثاقَلَ كَتَصالَحَ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِيهِمَا) أي في ادَّثَّرَ واثّاقَلَ (فِيمَا بَعْدَهَا) أي أدغمتِ التاءُ في الدّال في الأوّل وأدغمتِ التاءُ في الثاني؛ لقرب مخرج التاء من الدّال والثّاء، وفيه نظر؛ لأنّ التاءَ لا تُدغَم في الدّال والثاء حالَ كونها تاءً إلاّ بعدَ قلبها دالًّا وثاءً. فالأولى أن يقال فأدْغِمَتِ التاءُ فيهما بعدَ قلبها دالًّا وثاءً.

قوله: (ثُمَّ أُدْخِلَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؛ لِيُمْكِنَ الابْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ، وَتَصْرِيفُهُ) أي تصريفُ كلِّ واحدٍ من هذين البناءين، (ادَّثَّرَ) بفتح الثاء، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنيّ مزيد ثلاثيّ خماسيّ من باب التفعّل، لا من افتعل مشدَّدَ العينِ، نَصَّ على ذلك ابنُ جني إلاّ أنّ التشديد قد يُحذف من الثاء؛..........................

المنقود قوله: (وأما ادثّر واثّاقل إلخ) وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «أمّا» إذا كان مُكرَّرًا يكون الآخِرُ بالواو، وههنا لم يتكرَّرْ فلِمَ قال «وأمّا» بالواو، فجوابه ظاهر، لما كان في أنْ يكونَ ادّثّر من باب التفعُّل خفاءٌ وفي أن يكون اثّاقلَ من باب التفاعل خفاءٌ أراد أن يُبَيِّنَه فقال: وأمّا ادَّثَّرَ واثّاقلَ. فأصلُ الأوَّلِ تَدَثَّرَ كتكسَّر، وأصلُ الثاني تثاقلَ كتصالحَ، وأُدْغِمَتِ التاءُ فيهما إلى ما بعدهما، ثمّ أُدْخِلَتْ ألفُ الوصل؛ ليُمكِنَ الابتداءُ بها؛ لأنَّ الساكنَ لا يُبتدأ به، ولقائلٍ أن يقولَ: ما الوجهُ للإدغام فيها وللتبديل؟ فجوابه ظاهرٌ. وتصريفُهما ادَّثَّرَ يدَّثِّرُ بفتح الثاء في الماضي وكسرِها في الغابر فيهما، ادَّثُّرًا بضم الثاء إلى آخره. واثّاقل يثّاقَلُ بفتح القاف فيهما، اثّاقُلاً بضمّ القاف إلى آخره.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب لالتقاء الساكنين عند إدغام الدال في الدال وكذا في مضارعه،وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو ادَّثَّرَا ادَّثَّرُوا، ادَّثَّرَتْ ادَّثَّرتَا ادَّثَّرْنَ، ادَّثَّرْتَ ادَّثَّرْتُمَا ادَّثَّرْتُمْ، ادَّثَّرْتِ ادَّثَّرْتُمَا ادَّثَّرْتُنَّ، ادَّثَّرْتُ ادَّثَّرنَا. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ الهمزة وكسر الثاء، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ، نحو ادُّثِّرَ عَلَيْهِ ادُّثِّرَ عَلَيْهِمَا ادُّثِّرَ عَلَيْهِمْ، ادُّثِّرَ عَلَيْهَا ادُّثِّرَ عَلَيْهِمَا ادُّثِّرَ عَلَيْهِنَّ، ادُّثِّرَ عَلَيْكَ ادُّثِّرَ عَلَيْكُمَا ادُّثِّرَ عَلَيْكُمْ، ادُّثِّرَ عَلَيْكِ ادُّثِّرَ عَلَيْكُمَا ادُّثِّرَ عَلَيْكُنَّ، ادُّثِّرَ عَلَيَّ ادُّثِّرَ عَلَيْنَا.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



وتصريفُهُ اِدَّثَّرَ يَدَّثَّرُ بِفَتْحِ الثَّاءِ فيهما، اِدَّثُّراً بِضَمِّ الثَّاءِ، فَهُوَ مُدَّثِّرٌ بِكَسْرِ الثَّاءِ، وذاكَ مُدَّثَّرٌ عليه بِفَتْحِ الثَّاءِ، والأَمْرُ اِدَّثَّرْ، والنَّهْيُ لا تَدَّثَّرْ بِفَتْحِ الثَّاءِ فيهما وبِفَتْحِ الدَّالِ والتَّشْديدِ في الجميع. واثَّاقَلَ يَثَّاقَلُ بِفَتْحِ القافِ فيهما، اِثَّاقُلاً بِضَمِّ القافِ، فهُوَ مُثَّاقِلٌ بِكَسْرِ القافِ، وذاكَ مُثَّاقَلٌ عليه بِفَتْحِ القافِ، والأَمْرُ اِثَّاقَلْ، والنَّهْيُ لا تَثَّاقَلْ بِفَتْحِ القافِ فيهما، والثَّاءُ مُشَدَّدَةٌ في الجميع. وتَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ بِفَتْحِ الرَّاءِ فيهما، تَدَحْرُجاً بِضَمِّ الرَّاءِ، فهُوَ مُتَدَحْرِجٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وذاكَ مُتَدَحْرَجٌ بِهِ بِفَتْحِ الرَّاءِ، والأمرُ تَدَحْرَجْ، والنَّهْيُ لا تَتَدَحْرَجْ بِفَتْحِ الرَّاءِ فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَتَصْرِيفُهُ) أي تصريفُ كلٍّ منهما على الترتيب (ادَّثَّرَ يَدَّثَّرَ بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا ادَّثُّرًا بِضَمِّ الثَّاءِ، فَهُوَ مُدَّثِّرٌ بِكَسْرِ الثَّاءِ، وَذَاكَ مُدَّثَّرٌ بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَالأَمْرُ ادَّثِّرْ، وَالنَّهْيُ لَا تَدَّثَّرْ بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا، وَالدَّالُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ، وَاثَّاقَلَ يَثَّاقَلُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالثَّاءِ، اثَّاقُلًا بِضَمِّ الْقَافِ، فَهُوَ مُثَّاقِلٌ بِكَسْرِ الْقَافِ، وَذَاكَ مُثَّاقَلٌ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَالأَمْرُ اثَّاقَلْ، وَالنَّهْيُ لَا تَثَّاقَلْ بِفَتْحِ الْقَافِ فِيهِمَا، وَالثَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ) ومن الخماسيّ ما زِيدَ على الرباعيّ (وَ) تصريفُه (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا بِضَمِّ الرَّاءِ، فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالأَمْرُ تَدَحْرَجْ، وَالنَّهْيُ لَا تَتَدَحْرَجْ بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا.)

المطلوب قوله: (يَدَّثَّرُ) بفتح الثاء، وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَدَّثَّرَانِ يَدَّثَّرُونَ، تَدَّثَّرُ تَدَّثَّرَانِ يَدَّثَّرْنَ، تَدَّثَّرُ تَدَّثَّرَانِ تَدَّثَّرُونَ، تَدَّثَّرِينَ تَدَّثَّرَانِ تَدَّثَّرْنَ، أَدَّثَّرُ نَدَّثَّرُ. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضَمُّ علامةُ المضارع فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ (بِفَتْحِ الثَّاءِ فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع كما بيَّنَّا (ادَّثُّرًا) مصدره، (بِـ) كسر الهمزة و(ضَمِّ الثَّاءِ، فَهُوَ مُدَّثِّرٌ) مُدَّثِّرَانِ مُدَّثِّرُونَ، مُدَّثِّرَةٌ مُدَّثِّرَتَانِ مُدَّثِّرَاتٌ (بِكَسْرِ الثَّاءِ) في الكلّ اسمُ الفاعل، (وَذَاكَ مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِ) مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِمَا مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِمْ، مُدَّثَّرٌ عَلَيْهَا مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِمَا مُدَّثَّرٌ عَلَيْهِنَّ (بِفَتْحِ الثَّاءِ) في الكلّ اسمُ المفعول. وكذا المصدر الميميُّ واسما الزمان والمكان إلاّ أنّه لا يُزاد في آخرها حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (ادَّثَّرْ) ادَّثَّرَا ادَّثَّرُوا، ادَّثَّرِي ادَّثَّرَا ادَّثَّرْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَدَّثَّرْ لِيَدَّثَّرَا لِيَدَّثَّرُوا، لِتَدَّثَّرْ لِتَدَّثَّرَا لِيَدَّثَّرْنَ بفتح الثاء في الكلّ. وكذا مجهوله غيرَ أنّه يُضَمُّ علامةُ المضارع فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَدَّثَّرْ) لَا تَدَّثَّرَا لَا تَدَّثَّرُوا، لَا تَدَّثَّرِي لَا تَدَّثَّرَا لَا تَدَّثَّرْنَ. وكذا نهيُ الغائب إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمُّ علامةُ المضارع فيه مع زيادةِ حرفِ الجرّ في آخره. (بِفَتْحِ الثَّاءِ وَالدَّالِّ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي كما قلنا. (والتَّشْدِيدِ فِي الْجَمْيعِ) أي في الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

قوله: (وَاثَّاقَلَ) هو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنيّ ثلاثيّ خماسيّ من باب التفاعُل لا من إفّاعل مشدَّدةَ الفاءِ، نَصَّ على ذلك ابن جني، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اثَّاقَلَا اثَّاقَلُوا، اثَّاقَلَتْ اثَّاقَلَتَا اثَّاقَلْنَ، اثَّاقَلْتَ اثَّاقَلْتُمَا اثَّاقَلْتُمْ، اثَّاقَلْتِ اثَّاقَلْتُمَا اثَّاقَلْتُنَّ، اثَّاقَلْتُ اثَّاقَلْنَا بفتح القاف في الكلّ. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمُّ الهمزةُ وتُقلَبُ الألفُ واوًا، ويُزاد في آخره حرفُ الجرِّ فيه، نحو اُثُّوقِلَ عَلَيْهِ اُثُّوقِلَ عَلَيْهِمَا اُثُّوقِلَ عَلَيْهِمْ، اُثُّوقِلَ عَلَيْهَا اُثُّوقِلَ عَلَيْهِمَا اُثُّوقِلَ عَلَيْهِنَّ، اُثُّوقِلَ عَلَيْكَ اُثُّوقِلَ عَلَيْكُمَا اُثُّوقِلَ عَلَيْكُمْ، اُثُّوقِلَ عَلَيْكِ اُثُّوقِلَ عَلَيْكُمَا اُثُّوقِلَ عَلَيْكُنَّ، اُثُّوقِلَ عَلَيَّ اُثُّوقِلَ عَلَيْنَا.

قوله: (يَثَّاقَلُ) بفتح الثاء والقاف، وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَثَّاقَلَانِ يَثَّاقَلُونَ، تَثَّاقَلُ تَثَّاقَلَانِ يَثَّاقَلْنَ، تَثَّاقَلُ تَثَّاقَلَانِ تَثَّاقَلُونَ، تَثَّاقَلِينَ تَثَّاقَلَانِ تَثَّاقَلْنَ، أَثَّاقَلُ نَثَّاقَلُ. وكذا مجهولُه غيرّ أنّه يُضمُّ حرفُ المضارعةِ فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرِّ. (بِفَتْحِ الْقَافِ فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع كما بَيَّنَّا.

قوله: (اثَّاقُلًا) مصدرُه (بِضَمِّ الْقَافِ، فَهُوَ مُثَّاقِلٌ) مُثَّاقِلَانِ مُثَّاقِلُونَ، مُثَّاقِلَةٌ مُثَّاقِلَتَانِ مُثَّاقِلَاتٌ (بِكَسْرِ الْقَافِ) في الكلّ اسمُ الفاعل. (وَذَاكَ مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِ) مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِمَا مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِمْ، مُثَّاقَلٌ عَلَيْهَا مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِمَا مُثَّاقَلٌ عَلَيْهِنَّ (بِفَتْحِ الْقَافِ) في الكلّ اسمُ المفعول. وكذا المصدر الميميُّ واسما الزمان والمكان إلاّ أنّه لا يُزاد في آخرها حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (اثَّاقَلْ) اثَّاقَلَا اثَّاقَلُوا، اثَّاقَلِي اثَّاقَلَا اثَّاقَلْنَ.

المنقود ....





....

إعمال الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمرُ الغائبِ لِيَتَاقَلْ لِيَتَّاقَلَا لِيَتَّاقَلُوا، لِتَتَّاقَلْ لِتَتَّاقَلَا لِيَتَّاقَلْنَ بفتح القاف في الكلّ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه يُضمُّ حرفُ المضارعةِ فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَثَّاقَلْ) لَا تَثَّاقَلَا لَا تَثَّاقَلُوا، لَا تَثَّاقَلِي لَا تَثَّاقَلَا لَا تَثَّاقَلْنَ. وكذا نهيُ الغائب إلاّ أنّه بالياء كما مرَّ غيرَ مَرَّة. وكذا مجهولُه غيرَ أنَّه يُضَمُّ حرفُ المضارعة فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرِّ (بِفَتْحِ الْقَافِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي، (وَالثَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ) أي في الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي واسمي الزمان والمكان والمصدر الميميّ.

قوله: (وَتَدَحْرَجَ) وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيّ لازم مزيد رباعيّ خماسيّ من باب التفعلُل، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو تَدَحْرَجَا تَدَحْرَجُوا، تَدَحْرَجَتْ تَدَحْرَجَتَا تَدَحْرُجْنَ، تَدَحْرَجْتَ تَدَحْرَجْتُمَا تَدَحْرَجْتُمْ، تَدَحْرَجْتِ تَدَحْرَجْتُمَا تَدَحْرَجْتُنَّ، تَدَحْرَجْتُ تَدَحْرَجْنَا، بفتح الرّاء في الكلّ. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمُّ حرفُ المضارعةِ ويُكسَر الرّاءُ فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (يَتَدَحْرَجُ) بفتح الراء، وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعيّ خماسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَتَدَحْرَجَانِ يَتَدَحْرَجُونَ، تَتَدَحْرَجُ تَتَدَحْرَجَانِ يَتَدَحْرَجْنَ، تَتَدَحْرَجُ تَتَدَحْرَجَانِ تَتَدَحْرَجُونَ، تَتَدَحْرَجِينَ تَتَدَحْرَجَانِ تَتَدَحْرَجْنَ، أَتَدَحْرَجُ نَتَدَحْرَجُ. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمُّ حرفُ المضارعة فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ (بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع (تَدَحْرُجًا) مصدره (بِضَمِّ الرَّاءِ، فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ) مُتَدَحْرِجَانِ مُتَدَحْرِجُونَ، مُتَدَحْرِجَةٌ مُتَدَحْرِجَتَانِ مُتَدَحْرِجَاتٌ (بِكَسْرِ الرَّاءِ) في الكلّ اسمُ الفاعل، (وَذَاكَ مُتَدَحْرَجٌ بِهِ) مُتَدَحْرَجٌ بِهِمَا مُتَدَحْرَجٌ بِهِمْ، مُتَدَحْرَجٌ بِهَا مُتَدَحْرَجٌ بِهِمَا مُتَدَحْرَجٌ بِهِنَّ (بِفَتْحِ الرَّاءِ) في الكلّ اسمُ المفعول. وكذا المصدر الميميُّ واسما الزمان والمكان إلاّ أنّه لا يُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (تَدَحْرَجْ) تَدَحْرَجَا تَدَحْرَجُوا، تَدَحْرَجِي تَدَحْرَجَا تَدَحْرَجْنَ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمرُ الغائبِ لِيَتَدَحْرَجْ لِيَتَدَحْرَجَا لِيَتَدَحْرَجُوا، لِتَتَدَحْرَجْ لِتَتَدَحْرَجَا لِيَتَدَحْرَجْنَ بفتح الرّاء في الكلّ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه يُضمُّ علامةُ المضارع فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضرِ (**لَا تَتَدَحْرَجْ**) لَا تَتَدَحْرَجَا لَا تَتَدَحْرَجُوا، لَا تَتَدَحْرَجِي لَا تَتَدَحْرَجَا لَا تَتَدَحْرَجْنَ، بفتح الرّاء في الكلّ، وكذا نهيُ الغائب إلاّ أنّه بالياء، وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمُّ حرفُ المضارعة فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ كما مرَّ غيرَ مرَّة. (**بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا**) في الأمر والنهي كما قلنا. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





[أمثلةُ السداسيِّ]

ومثالُ السُّداسِيِّ اِسْتَغْفَرَ، يَسْتَغْفِرُ بِكَسْرِ الفاءِ، اِسْتِغْفاراً، فهُوَ مُسْتَغْفِرٌ بِكَسْرِ الفاءِ، وذاكَ مُسْتَغْفَرٌ بِفَتْحِ الفاءِ، والأمْرُ اِسْتَغْفِرْ، والنَّهْيُ لا تَسْتَغْفِرْ بِكَسْرِ الفاءِ فيهما. واشْهَابَّ، يَشْهَابُّ، اِشْهِيبَابًا، فهُوَ مُشْهَابٌّ، وذاكَ مُشْهَابٌّ بِهِ، والأمْرُ اِشْهَابَّ، والنَّهْيُ لا تَشْهَابَّ بِتَشْدِيدِ الباءِ في الجَميعِ إلاّ في المصدَرِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَمِثَالُ السُّدَاسِيِّ اسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ بِكَسْرِ الْفَاءِ اسْتِغْفَارًا، فَهُوَ مُسْتَغْفِرٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَذَاكَ مُسْتَغْفَرٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَالأَمْرُ اسْتَغْفِرْ، وَالنَّهْيُ لَا تَسْتَغْفِرْ بِكَسْرِ الْفَاءِ فِيهِمَا، وَ) تصريفُ الإفعيلال (اشْهَابَّ) يقال اشهابَّ الرأسُ إذا غلَبَ بياضُه على السَّواد، (يَشْهَابُّ اشْهِيبَابًا) الياءُ مقلوبٌ من ألفِ الماضي بانكسار ما قبلها كما أُشِيرَ إليه، (فَهُوَ مُشْهَابٌّ، وَالأَمْرُ اشْهَابَّ، وَالنَّهْيُ لَا تَشْهَابَّ) بتحريكِ آخِرِ الأمرِ والنَّهي للإدغام، فسكونُهما تقديريٌّ (بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي الْجَمِيعِ) مما ذكر، (إِلَّا فِي الْمَصْدَرِ) لفصلِ الألفِ بين المتجانسَيْن. قدَّمَ تصريفَ هذا البابِ على ما بعدَه مع تأخُّرِ ذكرِه في مقام الإجمال؛ لأنّ احتياجَه إلى بيانِ تصريفِه أشَدُّ من أخواته؛ لخفائه.

المطلوب قوله: (مِثَالُ السُّدَاسِيِّ اسْتَغْفَرَ) وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعدٍّ مبنيّ مزيد ثلاثيّ سداسيّ من باب استفعل، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اسْتَغْفَرَا اسْتَغْفَرُوا، اسْتَغْفَرَتْ اسْتَغْفَرَتَا اسْتَغْفَرْنَ، اسْتَغْفَرْتَ اسْتَغْفَرْتُمَا اسْتَغْفَرْتُمْ، اسْتَغْفَرْتِ اسْتَغْفَرْتُمَا اسْتَغْفَرْتُنَّ، اسْتَغْفَرْتُ اسْتَغْفَرْنَا. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضمُّ الهمزةُ والتاء ويُكسر العينُ فيه.

المنقود قوله: (مثال السداسي إلخ) وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا بدَّ من عطفِ هذا على الخماسيِّ مع أنَّه تَرَكَ حرفَ العطفِ، ووجهُه ظاهرٌ. ومثالُ النوعِ الثالثِ الذي هو المسمّى بالسداسيِّ وهو على ستة أبوابٍ، ومثال باب الاستفعال استغفَرَ يستغفِرُ بكسر الفاء في المضارع والفتحِ في الماضي، استغفاراً إلى آخره، ومثالُ باب الإفعيلالِ اشهابَّ يشهابُّ اشهيبابًا فهو مشهابٌّ، والأمرُ اشهابَّ، والنهيُ لا تشهابَّ بتشديد الباء في الجميع إلّا في المصدر، ومثالُ باب الإفعيعالِ اغْدَوْدَنَ يغْدَوْدِنُ بكسر الدال الثانية، اغدِيدَانًا إلى آخره، ومثالُ باب الإفعوَّالِ اجلوَّذَ يجلوِّذُ بكسر الواو،





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (يَسْتَغْفِرُ بِكَسْرِ الْفَاءِ) وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعدٍّ معرب مزيد ثلاثيّ سداسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَسْتَغْفِرَانِ يَسْتَغْفِرُونَ، تَسْتَغْفِرُ تَسْتَغْفِرَانِ يَسْتَغْفِرْنَ، تَسْتَغْفِرُ تَسْتَغْفِرَانِ تَسْتَغْفِرُونَ، تَسْتَغْفِرِينَ تَسْتَغْفِرَانِ تَسْتَغْفِرْنَ، أَسْتَغْفِرُ نَسْتَغْفِرُ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه يُضمُّ علامةُ المضارعِ ويُفتَحُ الفاءُ فيه.

قوله: (اسْتِغْفَارًا) مصدرُه (فَهُوَ مُسْتَغْفِرٌ) مُسْتَغْفِرَانِ مُسْتَغْفِرُونَ، مُسْتَغْفِرَةٌ مُسْتَغْفِرَتَانِ مُسْتَغْفِرَاتٌ (بِكَسْرِ الْفَاءِ) في الكلّ اسمُ الفاعل، (وَذَاكَ مُسْتَغْفَرٌ) مُسْتَغْفَرَانِ مُسْتَغْفَرُونَ، مُسْتَغْفَرَةٌ مُسْتَغْفَرَتَانِ مُسْتَغْفَرَاتٌ (بِفَتْحِ الْفَاءِ) في الكلّ اسمُ المفعول.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (اسْتَغْفِرْ) اسْتَغْفِرَا اسْتَغْفِرُوا، اسْتَغْفِرِي اسْتَغْفِرَا اسْتَغْفِرْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَسْتَغْفِرْ لِيَسْتَغْفِرَا لِيَسْتَغْفِرُوا، لِتَسْتَغْفِرْ لِتَسْتَغْفِرَا لِيَسْتَغْفِرْنَ بكسر الفاء في الكلّ. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضَمُّ الياءُ ويُفتَح الفاءُ.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَسْتَغْفِرْ) لَا تَسْتَغْفِرَا لَا تَسْتَغْفِرُوا، لَا تَسْتَغْفِرِي لَا تَسْتَغْفِرَا لَا تَسْتَغْفِرْنَ بكسر الفاء في الكلّ. وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالياء وبكسر الفاء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضَمُّ حرفُ المضارعة ويُفتَحُ ما قبلَ آخره فيه. (بِكَسْرِ الْفَاءِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي كما بَيَّنَّا.

قوله: (وَاشْهَابَّ) بتشديد الباء، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنيّ مزيد ثلاثيّ سداسيّ من باب الإفعيلال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اشْهَابَّا اشْهَابُّوا، اشْهَابَّتْ اشْهَابَّتَا اشْهَابَبْنَ، اشْهَابَبْتَ اشْهَابَبْتُمَا اشْهَابَبْتُمْ، اشْهَابَبْتِ اشْهَابَبْتُمَا اشْهَابَبْتُنَّ، اشْهَابَبْتُ اشْهَابَبْنَا بالفكّ مع الفتح من جمع المؤنثة الغائبة إلى آخره.

المنقود اجلوَّاذًا بكسر اللام إلى آخره، ومثالُ باب الإفعنلالِ اسحنككَ يسحنكِكُ بكسر الكاف الأولى، اسحنكاكًا إلى آخره، ومثالُ باب الإفعنلاء اسلنقى يَسلنقي اسلنقاءً إلى آخره، وقِسْ على الثلاثيّ المجرَّدِ الأمثلةَ المختلفةَ والمجتمعةَ من كلِّ الرباعيِّ والخماسيِّ والسداسيِّ من كلِّ بابٍ من المزيد فيه كما قيل الطريقُ الواحدُ كافٍ في أن يَفهم الذكيُّ والألفُ الشاهدُ لا يكفي في إدراك البليد.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وكذا مجهولُه إلاّ أنّه تُضَمُّ الهمزةُ وتُقلَبُ الألفُ واوًا فيه ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره.

قوله: (**يَشْهَابُّ**) بتشديد الباء، وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثيّ سداسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَشْهَابَّانِ يَشْهَابُّونَ، تَشْهَابُّ تَشْهَابَّانِ يَشْهَابَبْنَ، تَشْهَابُّ تَشْهَابَّانِ تَشْهَابُّونَ، تَشْهَابِّينَ تَشْهَابَّانِ تَشْهَابَبْنَ، أَشْهَابُّ نَشْهَابُّ، وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضَمُّ حرفُ المضارعة فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (**اشْهِيبَابًا**) مصدره، (**فَهُوَ مُشْهَابٌّ**) مُشْهَابَّانِ مُشْهَابُّونَ، مُشْهَابَّةٌ مُشْهَابَّتَانِ مُشْهَابَّاتٌ بتشديد الباء في الكلّ اسمُ الفاعل، وهو يصلَحُ للمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان أيضًا. (**وَذَاكَ مُشْهَابٌّ بِهِ**) مُشْهَابٌّ بِهِمَا مُشْهَابٌّ بِهِمْ، مُشْهَابٌّ بِهَا مُشْهَابٌّ بِهِمَا مُشْهَابٌّ بِهِنَّ بتشديد الباء في الكلّ اسمُ المفعول.

قوله: (**وَالْأَمْرُ**) أي أمرُ الحاضرِ (**اشْهَابَّ**) اشْهَابَّا اشْهَابُّوا، اشْهَابِّي اشْهَابَّا اشْهَابَبْنَ. وأمرُ الغائب لِيَشْهَابَّ لِيَشْهَابَّا لِيَشْهَابُّوا، لِتَشْهَابَّ لِتَشْهَابَّا لِيَشْهَابَبْنَ بتشديد الباء في الكلّ سوى جمع المؤنث. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضَمُّ علامةُ المضارع فيه ويُزاد حرفُ الجرِّ في آخره.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضرِ (**لَا تَشْهَابَّ**) لَا تَشْهَابَّا لَا تَشْهَابُّوا، لَا تَشْهَابِّي لَا تَشْهَابَّا لَا تَشْهَابَبْنَ بالتشديد في الكلّ غير جمع المؤنث. وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه يُضَمُّ حرفُ المضارعة فيه ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ، (**بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي الْجَمِيعِ**) أي في الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والأمر والنهي. وفي هذه العبارة تسامحٌ؛ لأنّ تشديدَ الباء في الماضي فيما قبل جمع المؤنثة الغائبة وما سواها بالفكّ، وفي المضارع والأمر والنهي فيما سوى جمع المؤنث. (**إِلَّا فِي الْمَصْدَرِ**) فإنّه بلا تشديد الباء. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





واغْدَوْدَنَ، يَغْدَوْدِنُ بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ، اِغْدِيدَانًا، فهُوَ مُغْدَوْدِنٌ، وذاكَ مُغْدَوْدَنٌ عليه، والأمْرُ اِغْدَوْدِنْ، والنَّهْيُ لا تَغْدَوْدِنْ بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ فيهما. واِجْلَوَّذَ، يَجْلَوِّذُ بِكَسْرِ الواوِ، اِجْلِوَّاذاً بكسرِ اللامِ، فهُوَ مُجْلَوِّذٌ، وذاكَ مُجْلَوَّذٌ به، والأمْرُ اِجْلَوِّذْ، والنَّهْيُ لا تَجْلَوِّذْ بكسرِ الواوِ فيهما والواوُ مُشَدَّدَةٌ في الجَميعِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَ) تصريفُ الإفعيعال (إِغْدَوْدَنَ) يقال إغدَوْدَنَ شَعْرُه إذا طال واستَرْسَلَ، (يَغْدَوْدِنُ بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ اغْدِيدَانًا) أصلُه اغدِوْدانًا قُلبتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها. (فَهُوَ مُغْدَوْدِنٌ، وَالأَمْرُ اغْدَوْدِنْ، وَالنَّهْيُ لا تَغْدَوْدِنْ بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ فِي) الكلمات (الثَّلاثِ) وهي الفاعلُ والأمرُ والنَّهيُ.

قوله: (وَ) تصريفُ الإفعوَّالِ (إِجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ) بكسر الواو (اجْلِوَّاذًا فَهُوَ مُجْلَوِّذ وَالأَمْرُ اجْلَوِّذْ وَالنَّهْيُ لا تَجْلَوِّذْ بِكَسْرِ الْوَاوِ فِي الثَّلاثِ، وَالْوَاوُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ.)

المطلوب قولـه: (وَاغْدَوْدَنَ) بفتح الدالين، معناه طالَ الشعرُ، وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنيّ مزيد ثلاثيّ سداسيّ من باب الإفعيعال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اغْدَوْدَنَا اغْدَوْدَنُوا، اغْدَوْدَنَتْ اغْدَوْدَنَتَا اغْدَوْدَنَّ، اغْدَوْدَنْتَ اغْدَوْدَنْتُمَا اغْدَوْدَنْتُمْ، اغْدَوْدَنْتِ اغْدَوْدَنْتُمَا اغْدَوْدَنْتُنَّ، اغْدَوْدَنْتُ اغْدَوْدَنَّا. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه تُضَمُّ الهمزةُ والدّال الأولى وتُكسر الدّال الثانية ويُزاد حرفُ الجرّ في آخره.

قوله: (يَغْدَوْدِنُ) فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثيّ سداسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَغْدَوْدِنَانِ يَغْدَوْدِنُونَ، تَغْدَوْدِنُ تَغْدَوْدِنَانِ يَغْدَوْدِنَّ، تَغْدَوْدِنُ تَغْدَوْدِنَانِ تَغْدَوْدِنُونَ، تَغْدَوْدِنِينَ تَغْدَوْدَنَانِ تَغْدَوْدِنَّ، أَغْدَوْدِنُ نَغْدَوْدِنُ، (بِكَسْرِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ) في الكلّ (اغْدِيدَانًا) مصدرُه بفتح الدّال الثانية. والأصل فيه اغْدِوْدَانًا بكسر الدّال وسكون الواو، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اغديدانًا، (فَهُوَ مُغْدَوْدِنٌ) مُغْدَوْدِنَانِ مُغْدَوْدِنُونَ، مُغْدَوْدِنَةٌ مُغْدَوْدِنَتَانِ مُغْدَوْدِنَاتٌ بكسر الدّال الثانية في الكلّ اسمُ الفاعل، (وَذَاكَ مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِ) مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِمَا، مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِمْ، مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهَا مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِمَا مُغْدَوْدَنٌ عَلَيْهِنَّ بفتح الدّال الثانية في الكلّ اسمُ مفعول، وكذا المصدر الميميُّ واسما الزمان والمكان إلاّ أنّها لا يُزاد في آخرها حرفُ الجرّ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (وَالْأَمْـرُ) أي أمـرُ الحاضـرِ (اغْـدَوْدِنْ) اغْدَوْدِنَـا اغْدَوْدِنُـوا، اغْدَوْدِنِـي اغْدَوْدِنَـا اغْـدَوْدِنَّ. وأمـرُ الغائـبِ لِيَغْـدَوْدِنْ لِيَغْدَوْدِنَـا لِيَغْدَوْدِنُـوا، لِتَغْـدَوْدِنْ لِتَغْدَوْدِنَـا لِيَغْـدَوْدِنَّ بكسـر الـدّال الثانيـة في الـكلّ. وكـذا مجهولُـه إلاّ أنّـه بضـمّ علامـة المضـارع وبفتـح الـدّال الثانيـة ويُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ.

قولـه: (وَالنَّهْـيُ) أي نهيُ الحاضرِ (لَا تَغْـدَوْدِنْ) لَا تَغْدَوْدِنَـا لَا تَغْدَوْدِنُـوا، لَا تَغْدَوْدِنِـي لَا تَغْدَوْدِنَـا لَا تَغْـدَوْدِنَّ بكسـر الـدّال الثانيـة أيضًـا. وكـذا نهيُ الغائـبِ إلاّ أنّـه باليـاء. وكـذا مجهولُـه إلاّ أنّـه بضـمّ حـرف المضارعـة وبفتـح الـدّال الثانيـة فيـه ويُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ (بِكَسْـرِ الـدَّالِ الثَّانِيَـةِ فِيهِمَـا) أي الأمـر والنهـي. وكـذا التصريـفُ بنـوني التأكيـد معلومًـا ومجهـولًا.

قولـه: (وَاجْلَـوَّذَ) بتشـديد الـواو، وهـو فعـلٌ مـاضٍ مفـرد مذكـر غائـب معلـوم صحيـح سـالم لازم مبنيّ مزيـد ثلاثـيّ سداسـيّ مـن بـاب الإفعـوّال، وقِـسْ عـلى هـذا الباقـيَ مـن التثنيـة والجمـع والمتكلـم مطلقًـا، نحـو اجْلَـوَّذَا اجْلَـوَّذُوا، اجْلَـوَّذَتْ اجْلَـوَّذَتَـا اجْلَـوَّذْنَ، اجْلَـوَّذْتَ اجْلَـوَّذْتُمَـا، اجْلَـوَّذْتُـمْ، اجْلَـوَّذْتِ اجْلَوَّذْتُمَـا اجْلَوَّذْتُـنَّ، اجْلَـوَّذْتُ اجْلَـوَّذْنَـا. وكـذا مجهولُـه إلاّ أنّـه بضـمّ الهمـزة وبكسـر الـواو فيـه ويُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ.

قولـه: (يَجْلَـوِّذُ) وهـو فعـلٌ مضـارعٌ مفـرد مذكـر غائـب معلـوم صحيـح سـالم لازم معـرب مزيـد ثلاثـيّ سداسـيّ مـن ذلـك البـاب، وقِـسْ عـلى هـذا الباقـيَ مـن التثنيـة والجمـع والمتكلـم مطلقًـا، نحـو يَجْلَـوِّذَانِ يَجْلَـوِّذُونَ، تَجْلَـوِّذُ تَجْلَـوِّذَانِ يَجْلَـوِّذْنَ، تَجْلَـوِّذُ تَجْلَـوِّذَانِ تَجْلَـوِّذُونَ، تَجْلَوِّذِيـنَ تَجْلَـوِّذَانِ تَجْلَـوِّذْنَ، أَجْلَـوِّذُ تَجْلَـوِّذُ، (بِكَسْـرِ الْـوَاوِ) في الـكلّ. وكـذا مجهولُـه غيـرَ أنّـه بضـمّ حـرف المضارعـة وبفتـح الـواو فيـه ويُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ.

قولـه: (اجْلِـوَّاذًا) مصـدرُه (بِكَسْـرِ الْهَمْـزَةِ وَالـلَّامِ، فَهُـوَ مُجْلَـوِّذٌ) مُجْلَـوِّذَانِ مُجْلَـوِّذُونَ، مُجْلَـوِّذَةٌ مُجْلَوِّذَتَـانِ مُجْلَـوِّذَاتٌ بكسـر الـواو في الـكلّ اسـمُ فاعـل، (وَذَاكَ مُجْلَـوَّذٌ بِـهِ) مُجْلَـوَّذٌ بِهِمَـا مُجْلَـوَّذٌ بِهِـمْ، مُجْلَـوَّذٌ بِهَـا مُجْلَـوَّذٌ بِهِمَـا مُجْلَـوَّذٌ بِهِـنَّ بفتـح الـواو في الـكلّ اسـمُ مفعـول. وهكـذا المصـدر الميمـيُّ واسـما الزمـان والمـكان إلاّ أنّهـا بـلا زيـادة حـرف الجـرّ في آخرهـا.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (**وَالْأَمْرُ**) أي أمرُ الحاضرِ (**اجْلَوِّذْ**) اجْلَوِّذَا اجْلَوِّذُوا، اجْلَوِّذِي اجْلَوِّذَا اجْلَوِّذْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَجْلَوِّذْ لِيَجْلَوِّذَا لِيَجْلَوِّذُوا، لِتَجْلَوِّذْ لِتَجْلَوِّذَا لِيَجْلَوِّذْنَ بكسر الواو في الكلّ. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الواو فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضرِ (**لَا تَجْلَوِّذْ**) لَا تَجْلَوِّذَا لَا تَجْلَوِّذُوا، لَا تَجْلَوِّذِي لَا تَجْلَوِّذَا لَا تَجْلَوِّذْنَ بكسر الواو في الكلّ. وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الواو فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ، (**بِكَسْرِ الْوَاوِ فِيهِمَا**) أي في الأمر والنهي، (**وَالْوَاوُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ**) أي في الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول والأمر والنهي. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولا.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋



واسْـحَنْكَكَ، يَسْـحَنْكِكُ بكسـرِ الـكافِ الأُولـى، اِسْـحِنْكاكًا، فهُـوَ مُسْـحَنْكِكٌ، وذاكَ مُسْـحَنْكَكٌ بِـهِ، والأمـرُ اِسْـحَنْكِكْ، والنَّهْـيُ لا تَسْـحَنْكِكْ بكسـرِ الـكافِ الأُولـى فيهمـا.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ومـن السُّداسـيِّ الملحَـقِ بمزيـد الرباعـيِّ بـابُ الإفعنـلالِ. (وَ) تصريفُـه (اسْـحَنْكَكَ) يقـال اسـحنكَكَ الليـلُ إذا إسْـوَدَّ وأظلـمَ، (يَسْـحَنْكِكُ بِكَسْـرِ الْـكَافِ الأُولَـى اسْـحِنْكَاكًا، فَهُـوَ مُسْـحَنْكِكٌ، وَالأَمْـرُ اسْـحَنْكِكْ، وَالنَّهْـيُ لا تَسْـحَنْكِكْ بِكَسْـرِ الْـكَافِ فِـي الثَّـلَاثِ).

المطلوب قولـه: (وَاسْـحَنْكَكَ) بفتـح الكافيـن معناه زاد السّـوادُ والظلمةُ، وهـو فعـلٌ مـاضٍ مفـرد مذكـر غائـب صحيـح سـالم لازم مبنـيّ مزيـد ثلاثـيّ ملحـقٌ رباعـيّ بـ«احْرَنْجَـمَ» سداسـيّ مـن بـاب الإفعنـلال، وقِسْ على هـذا الباقـيَ من التثنية والجمع والمتكلـم مطلقًا، نحو اسْـحَنْكَكَا اسْـحَنْكَكُوا، اسْـحَنْكَكَتْ اسْـحَنْكَكَتَا اسْـحَنْكَكْنَ، اسْـحَنْكَكْتَ اسْـحَنْكَكْتُمَا اسْـحَنْكَكْتُمْ، اسْـحَنْكَكْتِ اسْـحَنْكَكْتُمَا اسْـحَنْكَكْتُنَّ، اسْـحَنْكَكْتُ اسْـحَنْكَكْنَا. وكـذا مجهولُـه إلاّ أنّـه بضـمّ الهمـزة وبكسـر الـكاف الأولـى، ويُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ.

قولـه: (يَسْـحَنْكِكُ) فعـلٌ مضـارعٌ مفـرد مذكـر غائـب معلـوم صحيـح سـالم لازم معـرب مزيـد ثلاثـيّ ملحـق رباعـيّ بـ«احْرَنْجَـمَ» سداسـيّ في ذلـك البـاب، وقِسْ على هـذا الباقـيَ من التثنيـة والجمع والمتكلـم مطلقًـا، نحـو يَسْـحَنْكِكَانِ يَسْـحَنْكِكُونَ، تَسْـحَنْكِكُ تَسْـحَنْكِكَانِ تَسْـحَنْكِكْنَ، تَسْـحَنْكِكُ تَسْـحَنْكِكَانِ تَسْـحَنْكِكُنَ، تَسْـحَنْكِكِينَ تَسْـحَنْكِكَانِ تَسْـحَنْكِكْنَ، أَسْـحَنْكِكُ نَسْـحَنْكِكُ (بِكَسْـرِ الْـكَافِ الأُولَـى) في الـكلِّ. وكـذا مجهولُـه إلّا أنَّـه بضـمِّ حـرف المضارعـة وبفتـح الـكاف الأولـى فيـه، ويُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ.

قولـه: (اسْـحِنْكَاكًا) مصـدرُه، (فَهُـوَ مُسْـحَنْكِكٌ) مُسْـحَنْكِكَانِ مُسْـحَنْكِكُونَ، مُسْـحَنْكِكَةٌ مُسْـحَنْكِكَتَانِ مُسْـحَنْكِكَاتٌ بكسـر الكاف الأولى في الكلّ اسـمُ فاعل، (وَذَاكَ مُسْـحَنْكَكٌ بِهِ) مُسْـحَنْكَكٌ بِهِمَـا مُسْـحَنْكَكٌ بِهِـمْ، مُسْـحَنْكَكٌ بِهَـا مُسْـحَنْكَكٌ بِهِمَـا مُسْـحَنْكَكٌ بِهِـنَّ بفتـح الـكاف الأولـى في الـكلّ اسـمُ مفعـول. وكـذا المصـدر الميمـيُّ واسـما الزمـان والمـكان إلاّ أنّـه لا يُـزاد في آخـره حـرفُ الجـرّ.

قولـه: (وَالأَمْـرُ) أي أمـرُ الحاضـرِ (اسْـحَنْكِكْ) اسْـحَنْكِكَا اسْـحَنْكِكُوا، اسْـحَنْكِكِي اسْـحَنْكِكَا اسْـحَنْكِكْنَ. وأمـرُ الغائـب لِيَسْـحَنْكِكْ لِيَسْـحَنْكِكَا لِيَسْـحَنْكِكُوا، لِتَسْـحَنْكِكْ لِتَسْـحَنْكِكَا لِيَسْـحَنْكِكْنَ، بكسـر الـكاف الأولـى في الـكلّ.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الكاف الأولى فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضرِ (**لَا تَسْحَنْكِكْ**) لَا تَسْحَنْكِكَا لَا تَسْحَنْكِكُوا، لَا تَسْحَنْكِكِي لَا تَسْحَنْكِكَا لَا تَسْحَنْكِكْنَ بكسر الكاف الأولى في الكلّ. وكذا نهيُ الغائبِ إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح الكاف الأولى فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ، (**بِكَسْرِ الْكَافِ الأُولَى فِيهِمَا**) أي في الأمر والنهي. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





واسْلَنْقى، يَسْلَنْقِي، اِسْلِنْقاءً، فهُوَ مُسْلَنْقٍ، وذاكَ مُسْلَنْقى عليه، والأمرُ اِسْلَنْقِ، والنَّهْيُ لا تَسْلَنْقِ بكسرِ القافِ فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ومنه بابُ الإفعنلاءِ، (وَ) تصريفُه (اسْلَنْقَى) بكتابة الألف على صورة الياء؛ للدَّلالة على أنّها مقلوبةٌ من الياءِ دونَ الواوِ، (يَسْلَنْقِي) بسكون الياءِ بأنْ حُذِفَتْ الضّمّةُ؛ لاستثقالها على الياء، وعلى هذا تَسْلنقي وأَسلنقي ونَسْلنقي، (اسْلِنْقَاءً) بانقلابِ الياءِ همزةً، (فَهُوَ مُسْلَنْقٍ) أصلُه مُسْلَنْقِيٌ، استثقلتِ الضَّمّةُ على الياء، فاجتمَعَ ساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحُذِفَتِ الياءُ، وأعطِيَ التنوينُ لما قبلَها، (وَالأَمْرُ اسْلَنْقِ، وَالنَّهْيُ لَا تَسْلَنْقِ) بحذف الياءِ فيهما علامةً للوقف والجزم، (بِكَسْرِ الْقَافِ فِي الثَّلَاثِ) أي الفاعلِ والأمرِ والنهيِ.

المطلوب قولـه: (وَاسْلَنْقَى) وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنيّ مزيد ثلاثيّ ملحق رباعيّ بـ«احْرَنْجَمَ» سداسيّ من باب الإفعنلاء، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اسْلَنْقَيَا اسْلَنْقَوْا، اسْلَنْقَتْ اسْلَنْقَتَا اسْلَنْقَيْنَ، اسْلَنْقَيْتَ اسْلَنْقَيْتُمَا اسْلَنْقَيْتُمْ، اسْلَنْقَيْتِ اسْلَنْقَيْتُمَا اسْلَنْقَيْتُنَّ، اسْلَنْقَيْتُ اسْلَنْقَيْنَا بفتح القاف في الكلّ. وأصلُ اسلنقَوْا اسلنقَيُوا، استُثقِلتِ الضمةُ على الياء؛ لكونها أقوى الحركات والياء أضعف الحروف؛ لكونها حرفَ علة فحذفت، فالتقى الساكنان الياءُ والواوُ، فحُذِفَتِ الياءُ فبَقِيَ اسلنقَوْا. وقيل قلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، فالتقى الساكنان الألفُ المقلوبةُ والواوُ، فحذفتِ الألفُ، فبقي اسلنقوا. وكذا الإعلالُ في اسلنقت واسلنقيتا.

قولـه: (يَسْلَنْقِي) بكسر القاف، وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثيّ ملحق بـ«احْرَنْجَمَ» سداسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَسْلَنْقِيَانِ يَسْلَنْقُونَ، تَسْلَنْقِي تَسْلَنْقِيَانِ يَسْلَنْقِينِ، تَسْلَنْقِي تَسْلَنْقِيَانِ تَسْلَنْقُونَ، تَسْلَنْقِينَ تَسْلَنْقِيَانِ تَسْلَنْقِينَ، أَسْلَنْقِي نَسْلَنْقِي. وأمّا يسلنقون وتسلنقون فإنّهما في الأصل يسلنقِيُون وتسلنقِيُون، نُقِلَت حركةُ الياء إلى القاف فيهما بعد سلب حركته، ثم حذفتِ الياءُ؛ لالتقاء الساكنين، فبقي يسلنقون وتسلنقون. وأصلُ تسلنقِينَ في المفردة المخاطبة تسلنقِيِينَ، فاستُثقِلَتِ الكسرةُ على الياء؛ لتوالي الكسرات إلى الستة، تأمل، فحذفتِ الكسرةُ، فالتقى الساكنان الأولى الياءُ الناقصة والأخرى ياءُ الضمير، فحذفتِ الياءُ الناقصة، فصار تسلنقين. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح القاف فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (اسْلِنْقَاءً) مصدره، وهو في الأصل اسلنقايًا، قلبتِ الياءُ همزةً؛ لوقوعها بعد الألف الزائدة في الطرف، فصار اسلنقاء، (فَهُوَ مُسْلَنْقٍ) مُسْلَنْقِيَانِ مُسْلَنْقُونَ، مُسْلَنْقِيَةٌ مُسْلَنْقِيَتَانِ مُسْلَنْقِيَاتٌ بكسر القاف في الكلّ اسم فاعل. وأصلُ مسلنق مسلنقِيٌ أُعِلَّ كإعلال قاضٍ. وأصلُ مسلنقون مسلنقِيُون، وإعلاله كإعلال تسلنقون، وقد مَرَّ آنفًا، (وَذَاكَ مُسْلَنْقًى عَلَيْهِ) مُسْلَنْقًى عَلَيْهِمَا مُسْلَنْقًى عَلَيْهِمْ، مُسْلَنْقًى عَلَيْهَا مُسْلَنْقًى عَلَيْهِمَا مُسْلَنْقًى عَلَيْهِنَّ بفتح القاف في الكلّ اسم مفعول. وكذا المصدر الميميُّ واسما الزمان والمكان غيرَ أنّه لا يُزاد في أواخرها حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالْأَمْرُ) أي أمرُ الحاضرِ (اسْلَنْقِ) اسْلَنْقِيَا اسْلَنْقُوا، اسْلَنْقِي اسْلَنْقِيَا اسْلَنْقِينَ. وأصلُ اسلنقوا واسلنقي اسلنقِيُوا واسلنقِيِي، وإعلالُهما كما مَرَّ في المضارع، تأمل. وأمرُ الغائب لِيَسْلَنْقِ لِيَسْلَنْقِيَا لِيَسْلَنْقُوا، لِتَسْلَنْقِ لِتَسْلَنْقِيَا لِيَسْلَنْقِينَ. وأصلُ ليسلنقوا ليسلنقِيُوا، وإعلاله كما مَرَّ في المضارع. وكذا مجهوله إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح القاف فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي نهيُ الحاضر (لَا تَسْلَنْقِ) لا تَسْلَنْقِيَا لا تَسْلَنْقُوا، لا تَسْلَنْقِي لا تَسْلَنْقِيَا لا تَسْلَنْقِينَ. وأصل لا تسلنقوا لا تسلنقِيُوا بكسر القاف وضمّ الياء، استُثقِلَتِ الضمّةُ على الياء كما مرّ في اسلنقوا أو لأنّه يلزم الخروجُ من الكسرة إلى الضمة، فنقلت الضمةُ إلى القاف بعد سلب حركتها، فالتقى الساكنان الياءُ والواو، فحذفت الياءُ، فصار لا تسلنقوا بضم القاف. وأصلُ لا تسلنقِي لا تسلنقِيِي بكسر القاف والياء الأولى، اُستُثقِلتِ الكسرةُ على الياء؛ لتوالي الكسرات إلى الستة، تأمل، فحذفتِ الكسرةُ، فالتقى الساكنان ياءُ الناقص وياءُ الضمير، فحذفت ياءُ الناقص، فصار لا تسلنقي، وهذان الإعلالان وإن مَرَّا في المضارع ولكن بيَّنَهما ههنا للتوضيح. وكذا نهيُ غائبِهِ إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمِّ حروف المضارعة وبفتح القاف فيه، ويزادُ في آخِره حرفُ الجرِّ. (بِكَسْرِ الْقَافِ فِيهِمَا) أي في الأمر والنهي. وكذا التصريفُ بنوني التأكيد معلومًا ومجهولاً.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





واقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ بكسرِ العينِ، اِقْشِعْراراً بسكونِ العينِ، فهُوَ مُقْشَعِرٌّ، وذاكَ مُقْشَعَرٌّ بِهِ، والأمرُ اِقْشَعِرَّ، والنَّهيُ لا تَقْشَعِرَّ بكسرِ العينِ فيهما والرَّاءُ مُشَدَّدَةٌ في الجميعِ إلاّ في المصدَرِ. واحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ بكسرِ الجيمِ، اِحْرِنْجاماً، فهُوَ مُحْرَنْجِمٌ، وذاكَ مُحْرَنْجَمٌ بِهِ، والأمرُ اِحْرَنْجِمْ، والنَّهيُ لا تَحْرَنْجِمْ بكسرِ الجيمِ فيهما.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ومن السداسيِّ المزيدِ فيه على الرباعيِّ بابُ الإفعِلاّلِ، (وَ) تصريفُه (إقْشَعَرَّ، يَقْشَعِرُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، اقْشِعْرَارًا بِسُكُونِ الْعَيْنِ، فَهُوَ مُقْشَعِرٌّ، وَالأَمْرُ اقْشَعِرَّ، وَالنَّهْيُ لَا تَقْشَعِرَّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الثَّلَاثِ، وَالرَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي الْمَصْدَرِ) لفصل الألفِ بين المتجانسَيْن. ومنه بابُ الإفعنلالِ، (وَ) تصريفُه (إِحْرَنْجَمَ، يَحْرَنْجِمُ بِكَسْرِ الْجِيمِ، احْرِنْجَامًا، فَهُوَ مُحْرَنْجِمٌ، وَالأَمْرُ احْرَنْجِمْ، وَالنَّهْيُ لَا تَحْرَنْجِمْ بِكَسْرِ الْجِيمِ فِي الثَّلَاثِ) أَخَّرَ تصريفَه عن إقشعرّ؛ لأنّ المشدَّدَ أحوَجُ إلى بيانِ تصريفِه، فكانَ أقْدَمَ في مقام التَّصريف. وفي بعض النُّسَخِ لم يُذكَرْ تصريفُ «إحرنجم»، ووجهُه الاكتفاءُ بـ«إسحنكك».

المطلوب قوله: (وَاقْشَعَرَّ) وهو فعلٌ ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنيّ مزيد رباعيّ سداسيّ من باب الإفعلال، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو اقْشَعَرَّا اقْشَعَرُّوا، اقْشَعَرَّتْ اقْشَعَرَّتَا اقْشَعْرَرْنَ، اقْشَعْرَرْتَ اقْشَعْرَرْتُمَا اقْشَعْرَرْتُمْ، اقْشَعْرَرْتِ اقْشَعْرَرْتُمَا اقْشَعْرَرْتُنَّ، إقْشَعَرَرْتُ إقْشَعَرَرْنَا بالإدغام إلى جمع المؤنثة الغائبة، ومن هناك إلى آخره بالفكّ مع الفتح، تأمّل. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ الهمزة والشين وبكسر العين فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (يَقْشَعِرُّ) وهو فعلٌ مضارعٌ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعيّ سداسيّ من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقيَ من التثنية والجمع والمتكلم مطلقًا، نحو يَقْشَعِرَّانِ يَقْشَعِرُّونَ، تَقْشَعِرُّ تَقْشَعِرَّانِ يَقْشَعْرِرْنَ، تَقْشَعِرُّ تَقْشَعِرَّانِ تَقْشَعِرُّونَ، تَقْشَعِرِّينَ تَقْشَعِرَّانِ تَقْشَعْرِرْنَ، أَقْشَعِرُّ نَقْشَعِرُّ (بِكَسْرِ الْعَيْنِ) والإدغامِ في الكلّ سوى جمع المؤنثة؛ فإنّها بالفكّ على الكسر. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح العين فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (اقْشِعْرَارًا) مصدرُه (بِسُكُونِ الْعَيْنِ) بلا إدغام؛ لأنّ الألفَ قد وقعَتْ فاصلةً بينَ الحرفين المتجانسَيْنِ فيه، فلا تُدغَمُ أولاهما في الأخرى.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب (**فَهُوَ مُقْشَعِرٌّ**) مُقْشَعِرَّانِ مُقْشَعِرُّونَ، مُقْشَعِرَّةٌ مُقْشَعِرَّتَانِ مُقْشَعِرَّاتٌ بكسرِ العينِ في الكلِّ اسمُ فاعلٍ. (**وَذَاكَ مُقْشَعَرٌّ بِهِ**) مُقْشَعَرٌّ بِهِمَا مُقْشَعَرٌّ بِهِمْ، مُقْشَعَرٌّ بِهَا مُقْشَعَرٌّ بِهِمَا مُقْشَعَرٌّ بِهِنَّ بفتحِ العينِ والإدغامِ في الكلّ اسمُ مفعول.

وهذا متروكٌ في كثيرٍ من النُّسَخِ. والصوابُ عدمُ تركِهِ. وكذا المصدرُ الميميُّ واسما الزمانِ والمكانِ إلاّ أنّه لا يُزادُ في آخِرها حرفُ الجرِّ.

قوله: (**وَالْأَمْرُ**) أي أمرُ الحاضرِ (**اقْشَعِرَّ**) اقْشَعِرَّا اقْشَعِرُّوا، اقْشَعِرِّي اقْشَعِرَّا اقْشَعْرِرْنَ. وأمرُ الغائبِ لِيَقْشَعِرَّ لِيَقْشَعِرَّا لِيَقْشَعِرُّوا، لِتَقْشَعِرَّ لِتَقْشَعِرَّا لِيَقْشَعْرِرْنَ. وكذا مجهولُه إلاّ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح العين فيه، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ.

قوله: (**وَالنَّهْيُ**) أي نهيُ الحاضرِ (**لَا تَقْشَعِرَّ**) لَا تَقْشَعِرَّا لَا تَقْشَعِرُّوا، لَا تَقْشَعِرِّي لَا تَقْشَعِرَّا لَا تَقْشَعْرِرْنَ. ونهيُ الغائب كذلك إلاّ أنّه بالياء. وكذا مجهولُه غيرَ أنّه بضمّ حرف المضارعة وبفتح العين في الكلّ، ويُزاد في آخره حرفُ الجرّ. (**بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِيهِمَا**) أي في الأمر والنهي، (**وَالرَّاءُ مُشَدَّدَةٌ فِي الْجَمِيعِ**) أي في الماضي والمضارع والأمر والنهي معلوماتٍ كانت أو مجهولاتٍ، واسمي الزمان والمكان واسمي الفاعل والمفعول، (**إِلَّا فِي الْمَصْدَرِ**) فإنّه بلا تشديدِ الراءِ كما مَرَّ. وكذا التصريفُ بنوني التأكيدِ معلومًا ومجهولًا.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





فوائد [الأولى في أسبابِ تعدِّي الفعلِ]

فَصْلٌ فِي الفَوائِدِ: اللّازِمُ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا بِأَحَدِ ثَلاثَةِ أسْبابٍ؛ بِزِيادَةِ الهمزةِ في أوَّلِهِ،.......

إمعان الأنظار قوله: (اللّازِمُ) أي بعضُ اللّازمِ، وإنّما لم تُحْمَلِ اللّامُ على الاستغراقِ لعدمِ الإمكانِ؛ لأنّ بعضَ اللازمِ لا يَدْخُلُ عليه هذِهِ الأسبابُ فضلًا عن التّعديةِ بها، وبعضُها لا يَصيرُ بها مُتعدّيًا نحو أَمْشَى الرَّجُلُ وموّتتِ الإبلُ. اعلم أنّ للمتعدِّي معنَيَيْنِ:

[١.] ما جَاوَزَ فعلُ فاعلِهِ إلى المفعولِ به، وهو المقابِلُ للّازمِ المرادِ عندَ الإطلاق.

[٢.] وما يَتَعَلَّقُ معناه بغيرِهِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، ويُسَمّى مُتعدِّيًا بغيره. وهذا عامٌّ مُتناوِلٌ للّازمِ والمتعدِّي إلى الثاني والثالثِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، فيُسَمّى بالنسبة إلى الأوَّلِ والثاني مُتَعَدِّيًا بنفسه، وبالنسبة إلى الثاني والثالثِ متعدِّيًا بغيره، لكن هذا المعنى لا يُرادُ إلاّ عند بيانِ المتعدَّى إليه وبه.

وحروفُ الجرِّ كلُّها من أسبابِ التَّعدِيَةِ بالمعنى الثَّاني، والباءُ خاصَّةً في بعضِ المواضعِ منها بالمعنى الأوَّلِ، والمرادُ بالمتعدِّي ههنا هو المعنى الأوَّلُ بدلالة عدِّ الهمزةِ والتشديدِ من أسبابه، فلا بدَّ من تخصيص قوله «وحُرُوفِ الجَرّ» بالباء في بعض المواضع، وتقييدِ قولِه «ولا يجيء المفعول به والمجهول من اللازم» بغير واسطةِ حرفِ الجرّ، فتأَمَّل.

روح الشروح قوله: (فَصْلٌ فِي الْفَوَائِدِ) الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ وَالْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ فكأنَّ ما ذُكِرَ في هذا الفصلِ تَتِمَّةٌ لما سَبَقَ، فلذا أَخَّرَهُ.

قوله: (اللّازِمُ) من الأفعال، وهو ما لم يَتَجاوَزْ إلى المفعولِ به،..............................

المطلوب قوله: (فَصْلٌ فِي الْفَوَائِدِ: اللّازِمُ) أي الفعلُ اللازمُ، وهو ما يُلازِمُ الفاعلَ ولا يَتجاوَزُ إلى المفعول به، (يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا) وهو ما يَتَجاوَزُ إلى المفعولِ بِهِ (بِأَحَدِ ثَلاثَةِ أَسْبَابٍ؛ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ) لكن هذا ليس على إطلاقِه بل توجَدُ همزةٌ مَزيدةٌ في أوّلِ بعضِ الأفعالِ المتعدِّيةِ فتُصيِّرُها لازمةً فضلًا عن أن تُصيِّرَ اللازمَ متعدِّيًا نحو قَشَعَ اللهُ الغَيْمَ فأقشَعَ وغيرِ ذلك، فيلزمُ على الشيخ أن يُشِيرَ إليها بقَيْدٍ، وهو عدَمُ كونِها للمطاوعة كما في هذا المثال، فلذا جَعَلَتْهُ لازمًا.

المنقود قوله: (فصلٌ في الفوائد إلخ) لما فرغَ من بيان تصريفِ الأفعالِ الذي هو البحثُ من جهة اللفظ شَرَعَ إلى بيان معاني الأفعال الذي هو البحث من جهة المعنى، ولهذا قال «فصلٌ» بالتنوين أي هذا فصلٌ في الفوائدِ إذ المعنى فائدة.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح (يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا) وهو ما يتجاوزُ إليه (بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ) أي أسبابٍ وجوديّةٍ بقرينةِ ذِكْرِ السَّبب العدميِّ بعدَها على أنّه لا حَصْرَ في الكلام، فلا ينفي سببيّةَ شيءٍ آخَرَ.

قوله: (بِزِيَادَةِ) بدَلٌ من قوله بأحد إلى آخره بدل البعضِ، (فِي أَوَّلِهِ) أي في أوَّل اللاّزم، بخلافِ همزةِ أقشَعَ، فإنّها زائدةٌ على المتعدِّي، وهي للصيرورة على ما ذكره الشريفُ، يقال: قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ، أي فرَّقَتْها فأقشَعَ، أي صار ذا قشعٍ وتفرُّقٍ؛ إذ لم يثبُتْ في اللغة مجيءُ أفعَلَ مطاوعًا. ونَقَلَ أبو الحسن الجاربرديّ عن «الكشّاف» أنّه لا شيءَ من بناء أفْعَلَ مُطاوِعًا، ولا يُتْقِنُ نحوَ هذا إلاّ حَمَلَةُ كتابِ سيبويه، فقولُهم كبتُهُ فأكَبَّ من باب أنْقَضَ وألْأَمَ، ومعناه دخل في الكبِّ أو صار ذا كبٍّ، وكذا أقشَعَ السَّحابُ إذا دخل في القشعِ، ومُطاوِعُ كَبَّ وقشَعَ إنكَبَّ وانقشَعَ، إلى هنا كلامُه.

المطلوب ....

المنقود قوله: (يصير متعدّيا الخ) الفعلُ اللازمُ يصيرُ متعدِّيًا بأحد ثلاثة أسبابٍ: أحدُها بزيادة الهمزة في أوّله نحو أخرجته من الدار، وثانيها بزيادة حرف الجرِّ في آخره نحو خرجتُ به من الدار، وثالثُها بزيادة التشديد في عينه نحو خرَّجْتُه من الدار، وأسبابُ التعدية إنّما انحصرت في هذه الثلاثة؛ لأنّ أفعلَ وفعّلَ في الغالب موضوعانِ للتعدية، وحروف الجرّ إنّما جيءَ بها لتعدية معاني الأفعال إلى الأسماء. ثمّ الهمزةُ والتضعيفُ لا يكونان إلّا في الثلاثيِّ المجرَّدِ نحو أجلستُ زيداً، وفرّحتُ زيدًا، أصله فرِحَ زيدٌ لازم فصار متعدِّيًا به، وإنّما يكونان في الثلاثيّ؛ إذ فيما عداه يثقُلُ الفعلُ بكثرة الحروف؛ إذ هما يمازجان بلفظ الفعل ويُغيِّران أبنيتَه، وتعديةُ الفعلِ بالهمزة أكثرُ من التضعيف؛ لأنَّ الزيادةَ في أوَّلِ الفعلِ أكثرُ بالاستقراء. وحروفُ الجرّ يتعدّى في الكلِّ أي في الثلاثيّ والرباعيّ والمزيد فيه؛ لأنّها حروفٌ وُضعت لتجُرَّ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماء نحو ذهبتُ بزيدٍ وانطلقتُ به.

فإن قيل: فلِمَ زِيدَ التشديدُ في نحو خَرَّجَ في العين دونَ الأوّلِ والآخِرِ؟ فأجيبَ بأنَّ الزيادةَ في العين هو الزيادةُ من جنسِ حروفِ الكلمةِ، فلو زِيدَ في الصَّدر يلزمُ الإدغام لاجتماعِ المثلين والمدغمُ ساكنٌ، فهو يُؤدِّي إلى البَداءةِ بالسَّاكن، وهي متعذِّرٌ. فلم يُزَدْ في الآخِرِ؛ لكون حقِّه أن يزادَ في الصَّدر كالمدّة، فلمّا امتنعوا زيادتَها فيهما ناسبَ أن يُزادَ فيما هو قريبٌ من الصَّدر وهو العينُ. وقيل: معنى التعديةِ تغيُّرُ معنى الفعلِ المتعدّي بالباء.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود وقيل: لا يُغيِّرُ شيءٌ من حروفِ الجرِّ معنى الفعلِ إلّا الباءُ؛ فإنَّها تُغيِّرُه في بعض المواضعِ أي إذا قُصِدَ به التعديةُ التي نحنُ بصددِها نحو ذهبتُ بزيدٍ لا التعديةُ النحويَّةُ، أمَّا إذا لم يُقْصَدْ فلا تُغيِّرُ نحو مررتُ به؛ فإنَّ الباءَ لم تُغيِّرْ معنى «مررتُ» بل معناه مع الباءِ كمعناه لا معها. وذلك لأنَّ معنى مررتُ بزيدٍ لمكان يقرُبُ منه زيدٌ على ما صرَّحوا به، ومرورُك لم يَتَجاوَزْ إلى غيرِك كما تجاوَزَ الذَّهابُ في ذهبتُ بزيدٍ، ولأنّ الباءَ فيه ليست بمعنى «مع» كما هو مذهبُ المبرّدِ ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه، فلا يكونُ للتعدية؛ لأنَّ آلةَ التعديةِ ينبغي أن يكونَ بمعنى مع أو بمعنى الهمزة على المذهبَيْنِ، نعم يقال إنَّ مثلَ هذه الأفعالِ متعدّيةٌ بالحرف الفلانيِّ لكن لا يقع عليها اسمُ المتعدّي إذا أُطلِقَ بل يقال هي لازمةٌ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وتَشْدِيدِ عينِهِ، وحَرْفِ الجَرِّ في آخِرِهِ نحو أخْرَجْتُهُ، وخَرَّجْتُهُ، وخَرَجْتُ بِهِ مِنَ الدَّارِ،.....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَتَشْـدِيدِ عَيْنِـهِ) أي عيـن الـلاّزم. لا يخفـى أنّ قولـه «الـلاّزم يصيرُ متعدّيًا» قضيّةٌ مهملـةٌ في قـوّة الجزئيّـة، فليس هـو بقانـونٍ كليٍّ، حتـى يـرِدَ عليه نحو أصبَـحَ الرَّجـلُ وموَّتَ الإبلُ.

قولـه: (وَحَـرْفِ الْجَرِّ فِـي آخِـرِهِ) في أكثر النُّسَـخ هـذا السببُ مقـدّمٌ علـى تشـديد العيـن نظرًا إلـى قُـرْبِ معطوفـه، ومقتضـى السِّـياق مـا اخترنـاه، (نَحْـوُ أَخْرَجْتُـهُ، وَخَرَّجْتُـهُ، وَخَرَجْـتُ بِـهِ) والمعنـى في الـكُلِّ صَيَّرْتُـهُ خارِجًـا (مِـنَ الـدَّارِ) أشـارَ بإيـراده إلـى أنّ تعديـةَ الـلاّزمِ بالجـارِّ علـى وجهيـن:

أحدُهما بتضمُّنِ معنى التصيير لذلك اللازم وجعلِ فاعلِه مفعولًا، وهذا مختصٌّ بالباء.

وثانيهما بمجرّد الوُصْلَةِ إلى المجرورِ المتعلّق معنى، وهذا يحصُلُ بأيّ حرفِ جرٍّ كان.

وأمّـا الهمـزةُ والتشـديدُ فتعديتُهمـا بالمعنـى الأَوَّلِ لا غيـرُ إلاّ أنّهمـا قد يُـزادانِ على المتعـدِّي لتحصيلِ مفعولٍ آخَرَ نحو أحفَرْتُهُ بئرًا وعلَّمْتُهُ القرآنَ، وما ذكره الزنجانيُّ من أنّ الهمزةَ والتشديدَ مختصّان بالثلاثيِّ دون الجـارِّ نحـو انطلقـتُ بـه محمـولٌ على تعدية الـلازم، فلا ينافي ما ذكرناه، ثـم قيل ومن أسباب التعدية سينُ «استفعل» نحو استخرجتُ الحجَرَ، وألفُ المفاعلةِ نحو قاربتُ زيدًا، فإنّ «خرَجَ» و«قَرُبَ» لازمان.

المطلوب قولـه: (وَتَشْـدِيدِ عَيْنِـهِ) اعلـم أنّ بتشـديد عيـن الفعـلِ الـلازمِ يَصيـرُ متعديًـا إذا لـم يكـن بمعنـى صـار، وهـذا القيـدُ لازم عليـه، وبتشـديد عيـن الفعـل المتعـدي زادت تعديتـه نحـو نصَّـر.

قولـه: (وَحَـرْفِ الْجَـرِّ فِـي آخِـرِهِ) أي إذا أردتَ أن تجعـلَ الفعـلَ الـلازمَ متعدِّيًـا، فـزِدْ في أوَّلِـهِ همـزةً ليسـت للمطاوعـة أو في عينـه تضعيفًـا أو في آخـره حـرفَ الجـرّ، فصـار الفعـلُ الـلازمُ بواسـطة هـذه الحـروف متعدّيًـا. وإنّمـا اختـصّ هـذا العمـلُ بهـذه الحـروف؛ لوجـوده هكـذا بالاسـتقراء، (نَحْـوُ أَخْرَجْتُـهُ، وَخَرَّجْتُـهُ، وَخَرَجْـتُ بِـهِ مِـنَ الـدَّارِ) هـذا قيـدٌ لـكُلِّ مـا سَـبَقَ مـن الأمثلـة، فـإنَّ هـذه الأمثلـةَ في الأصـل «خرجـتُ» وهـو لازم، فلمّـا زادتِ الهمـزةُ والتضعيـفُ وحـرفُ الجـرِّ كانـت متعدِّيـةً بواسـطة هـذه الحـروفِ إلاّ أنّ التَّعديـةَ بالهمـزة والتضعيـف مخصوصـةٌ بالثلاثـيِّ المجـرَّد، وبحـرفِ الجـرِّ لا تختـصّ بـه بـل يوجـد فيـه وفي غيـره أيضًـا، نحـو ذهبـتُ بزيـد وانطلقـت بـه، وإلـى هـذا أشـار الزنجـانيّ بقولـه «وبحـرف الجـرّ في الـكلّ»، ثـم أورَدَ هذيـن المثاليـن، فلـذا أنشـد بعـضُ المعلّميـن لتلميـذه قولـه:

تعدية اللازم يا حمزتا	بالباء والتشديد والهمزتا
وإن أردتَ جعلَه متعديا	همز وتضعيف ثلاثيًّا خُصَّتَا

المنقود ....



وبِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ تَفَعَّلَ وتَفَعْلَلَ مُشَدَّدَةَ العينِ ومُكَرَّرَةَ اللّامِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَبِحَذْفِ التَّاءِ) شروعٌ في السبب العدميّ، أي ويصيرُ اللاّزمُ متعدِّيًا بحذف تاء المطاوعة (مِنْ تَفَعْلَلَ وَتَفَعَّلَ مُشَدَّدَةَ الْعَيْنِ وَمُكَرَّرَةَ اللَّام) هذا ناظِرٌ إلى تفعلَل، ومُقْتَضى التَّرتيبِ تقديمُ وضعِهِ لكنَّه راعى تقديمَ العينِ على اللامِ. وإنّما تَعَدَّيا بحذف تاء المطاوعة؛ لأنّها لا تزيدُ على اللازم، فلا يقال تَدَرْبَخَ وتَموَّتَ بل على المتعدِّي نحو تدحرج وتكسَّر، فإذا حُذِفَ مانعُ التَّعديةِ عاد الفعلُ إلى تعديتِه، فلا إشكالَ بمثلِ تعلَّمته؛ لأنّ المراد بـ«تفعَّل» ما هو اللازمُ على أنّه بحذف التاء يتعدَّى إلى مفعولٍ آخَرَ، فهو بالنسبة إليه يَتَحَوَّلُ من اللزوم إلى التَّعدية.

المطلوب قوله: (وَبِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ تَفَعْلَلَ مُكَرَّرَةَ اللَّامِ) أي يَصيرُ «تَفَعْلَلَ» متعدّيًا بحذف التاء منه؛ لأنّه عند ذلك كان مجرَّدًا رباعيًّا فهو متعدٍّ، وفيه نظر؛ لأنّ الرباعيَّ لا يختصّ بالتعدية بل مشتركٌ بين اللازم والمتعدّي اللهم إلاّ أن يقال هذا بالنظر إلى الأغلب، فإنّه غالبَ حالِه للتّعدية. قوله: (وَتَفَعَّلَ مُشَدَّدَةَ الْعَيْنِ) أي يَصيرُ «تَفَعَّلَ» بتشديد العين متعدّيًا بحذف التاء منه؛ لأنّه عند ذلك يَصيرُ رباعيًّا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيًّا لازمًا، وهو يتعدّى بتشديد عينه، وفيه نظر من وجهين:

الأوَّلُ أنّ «تَفَعَّلَ» مشدَّد العينِ لا يختصُّ باللازم بل مشتركٌ بين اللازم والمتعدّي كما مرّ بيانُهُ في صدر الكتاب عند عدِّ الأبواب حتى يكونَ متعدّيًا بحذف التاء منه.

والثاني أنّه بعدَ الحذفِ يَصيرُ على وزن «فَعَّلَ» مشدَّدَ العينِ، وهو لا يختَصُّ بالتعدية بل مشتركٌ بين اللازم والمتعدّي أيضًا، نحو جرَّب الرجلُ وموَّتتِ الإبلُ وخرَّج زيدٌ. الأوّلان لازمان؛ لأنّهما بمعنى صار والثالث متعدٍّ، اللهم إلاّ أن يقال هذا بالنظر إلى الأغلب أيضًا، يعني اللازمُ غالبٌ في «تَفَعَّلَ»، والتعديةُ غالبةٌ في «فَعَّلَ»، تأمل.

المنقود قوله: (وبحذف التاء من تفعل) هذا معطوفٌ على قوله «بأحد ثلاثة أسباب»، تقديرُه ويصيرُ اللازمُ مُتعدِّيا بحذف التاءِ من تفعَّلَ بتشديد العين ومن تفعلَلَ بتكرير اللام، والمتعدِّي أيضًا يصيرُ لازما بحذفِ أسبابِ التعديةِ المذكورةِ وبنقلِه إلى باب الإنفعال.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



فوائد [الثانية في أسبابِ لزوم الفعلِ]

والمتعدِّي يَصِيرُ لازِمًا بِحَذْفِ أسْبابِ التَّعْدِيَةِ، وبِنَقْلِهِ إلى بابِ اِنْكَسَرَ، ....

إمعان الأنظار قولـه: (وَالْمُتَعَـدِّي يَصِيرُ لَازِمًا بِحَـذْفِ أَسْبَابِ التَّعْدِيَـةِ) أي كلُّ متعـدٍّ كانَ فيـه أحدُ أسـبابِ التّعديـةِ المذكـورةِ أو قابليّـةُ النقـلِ إلـى بـاب «انكسـر» أو كان مـن بـابِ «فَعْلَـلَ»، فيكـونُ الـلامُ فيها للاستغراق العُرفيِّ؛ لعدمِ إمكانِ الحقيقيِّ، بخلافِ اللامِ فيما سَبَقَ، ونحوُ «عَلَّم» ليس التشـديدُ فيه سببًا للتَّعديةِ؛ لحصولها قبله. وتوضيحُهُ أنّ السَّبَبَ هـو الطريـقُ المفضِي إلى الشَّيء في الجملةِ من غير إضافةِ وجودِه ووجوبه إليه؛ إذ لـو أُضِيفَ إليه الوجـودُ يُسَمّى شرطًا. ولـو أُضِيفَ إليه الوجـوبُ يُسَمّى علـةً، والتشـديدُ في نحـو «عَلَّمَ» غيرُ مُفْضٍ إلى تعديتِه أصـلًا فلا يكـونُ سببًا للتّعدية. وإن كان مطلقُ التَّشـديدِ سببًا لمطلق التعدِّي؛ لإفْضائِهِ إليه في الجملة. وهمزةُ «أَعْلَمَ» وإن كان سببًا للتَّعدية إلى الثالثِ ولـذا يَزُولُ بزوالِهِ لكـن ليس سـببًا لِلتَّعَدِّي المرادِ ههنا.

روح الشروح قولـه: (وَالْمُتَعَـدِّي) أراد بـه ما كان تعديتُه بسببِ عـارِضٍ (يَصِيرُ لَازِمًا بِحَذْفِ أَسْبَابِ التَّعْدِيَـةِ) كهمـزة «أكـرم»، (وَنَقْلِهِ) أي نقلِ المتعـدِّي مطلقًا (إِلَى بَابِ إِنْفَعَلَ) نحو انكسـر، فإنّ هذا البابَ للمطاوَعَة وهي لازم، فيصير المتعـدِّي المنقـولُ إليه لازمًا لا مَحالـةَ. وخُصّ هـذا البابُ بالذكـر مع أنّ بـاب «إفعـلَّ» أيضًا مختـصّ باللازم؛ لأنّ بناءَه لمبالغة اللازم، فلا يوجدُ متعدٍّ نُقِلَ إلى مثل هذا الباب.

المطلوب قولـه: (وَالْمُتَعَـدِّي يَصِيرُ لَازِمًا بِحَـذْفِ أَسْبَابِ التَّعْدِيَـةِ) لأنّـه لما حُذِفَـتْ منه أسبابُ التّعدية بَقِيَ على أصلِهِ وهـو اللازمُ؛ لأنّه في أوَّلِ الوضعِ وُضِعَ لازمًا ثم يتعدّى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بَقِـيَ لازمًا، تأمَّل.

قولـه: (وَبِنَقْلِهِ) أي بنقـل الفعـلِ المتعـدِّي (إِلَـى بَـابِ انْكَسَـرَ) يَصيرُ لازمًا أيضًـا؛ لأنّ «انكسـر» مـن بـاب انفعل، وهـو لازم؛ لأنّـه للمطاوعـة، فيصيرُ الفعلُ المتعـدِّي المنقـولُ إليه للمطاوعة أيضًا كنقل «كَسَرَ» إلى «انْكَسَرَ»، و«قطع» إلى «انقطع» ونحوِهما.

المنقود قولـه: (بـاب فعلـل يصيـر لازمـا إلـخ) أي الرباعـيُّ المجـرَّدُ الـذي يَصيـر لازمـا بزيـادة التـاءِ في أوَّلـه نحـو تدحـرج. وقولـه «يصيـر لازمـا بزيـادة التـاء في أوَّلـه» صفـةٌ لقولـه «بـاب فعلـل». اعلـم أنّ غيـرَ المتعـدِّي يُعـرَفُ مـن جهـة المعنـى بأمـورٍ ثلاثـةٍ: أحدُهـا أن يكـونَ خِلْقَـةً كطـال وقصُـرَ. وثانيهـا أن يكـونَ حركـةً مـن أفعـال النفـس غيـر ملابسـة نحـو كـرُمَ وشـرُفَ وطـرف. وثالثُهـا أن يكـونَ حركـةَ جسـم غيـر مماسَّـة نحـو مشـى وانطلـق. ومـن جهـة اللفـظِ مـا كان علـى وزنِ فَعُـلَ وانفعـلَ وافعـلَّ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب واعلـم أنّ في قولـه «وبنقلـه إلـى بـاب انكسـر» تسـاهلًا، والأولـى أن يقـال إلـى بـاب انفعـل؛ لأنّ انفعـل وزن انكسـر وانكسـر موزونـه، وذكـرُ المـوزونِ في مقـام الـوزن يُوهِـم أو يفيـد حصـرَ الحكـم المـراد فيـه كمـا كان ذكـرُ الـوزن كذلـك. والحكـمُ المـرادُ ههنـا ليـس بمنحصـر في لغـة انكسـر، تأمـل. ولهـذا قـال الزنجـانيّ في شـرحه: إذا أردت أن تجعـل المتعـدّيَ لازمًـا فالطريـقُ فيـه أن تَرُدَّهُ إلـى بـاب انفعـل، ثـم قـال أو إلـى افتعـل أو إلـى افعـلَّ بتشـديد الـلام وفيهمـا نظـر؛ أمّـا في افتعـل فلأنّـه مشـتركٌ بيـن الـلازم والمتعـدّي. وأمّـا في إفعـلّ فلأنّـه لا يوجـد الفعـلُ المتعـدّي المنقـولُ إليـه حتـى يصيـرَ بسـبب نقلـه إليـه لازمًـا بـل المنقـولُ إليـه فعـلٌ لازم في الاسـتقراء كنقـل حمـر إلـى احمـرّ، وعـور إلـى اعـورّ، ولهـذا لـم يذكـر الشـيخُ النقـلَ إليهمـا، ثـم قـال أو إلـى تفعلـل إن كان رباعيًّـا، وفيـه تسـاهل؛ لأنّ الرباعـيَّ علـى الإطـلاق يشـتمل علـى ملحقـات الرباعـيّ المجـرَّد بعضُهـا لازم وبعضُهـا متعـدٍّ، فالأولـى أن يقـال: إن كان رباعيًّـا مجـرَّدًا، وعلـى هـذا قـولُ الشـيخِ في النقـل.

المنقود وقيـل: الفعلُ المتعدِّي هـو الـذي يَتعدّى إلـى المفعـولِ بـه أي يَتعـدّى الفعـلُ عـن فاعله إلـى المفعـول بـه نحـو ضربـتُ زيـداً، وغيـرُ المتعـدّي هـو الـذي لـم يتجـاوَزِ الفاعِـلَ بـل يُلازِمُـه نحـو حسُـن زيـدٌ وقـام وقعـد وذهـب وضَحِـكَ؛ فإنّ الحُسْـنَ لـم يتجـاوَزْ عـن زيـدٍ وكـذا في غيـره.

فـإن قلـتَ: إنَّ هـذا التعريـفَ مَنقـوضٌ بـ«ضـرَبَ» في مـا ضربـتُ زيـدًا؛ لأنَّـه متعـدٍّ وليـس بمُجـاوِزٍ إلـى المفعـولِ بـه؛ لأنَّ التجـاوزَ منفـيٌّ، وبـ«صُمْـتُ» في صمـتُ يـومَ الجمعـةِ؛ لأنَّـه يتجـاوزُ لوقوعـه فيـه؟ فأجيـبَ التجـاوزُ المعتبـرُ ههنـا تجـاوزُ الذهـن، وفهـمُ ضـربَ في مـا ضربـتُ زيـدا موقـوفٌ علـى فهـمِ زيـدٍ وفهـمُ صـامَ في صمـتُ يـومَ الجمعـة لـم يتوقَّـفْ علـى فهـمِ يـوم الجمعـة في الذهـن، فيكـونُ تعريفُهمـا جامعًـا ومانعًـا.

فإن قلتَ: لـمَ انحصـرَ الفعـلُ فيهمـا؟ فالجـوابُ عنـه أنَّ الفعـلَ لا يَخلـو مـن أن يكـونَ فهـمُ معنـاه موقوفًـا علـى ذكـرِ المتعلَّـقِ أو لا. فـإن كان موقوفًـا فهـو المتعـدِّي وإلّا فهـو الـلازمُ، مثـلاً فضربـت مـاضٍ، والتـاءُ فاعلُـه، وزيـداً مفعـولٌ بـه. ففهـمُ معنـى ضـربَ في ضربـتُ زيـدًا موقـوفٌ علـى ذكـرِ متعلَّقِـه الـذي هـو زيـدٌ في ضربـتُ زيـدا؛ لأنَّ الضـربَ يقتضـي المضـروبَ.

فـإن قلـتَ: إنَّ المصنِّـفَ لـم يُعَـرِّفِ المتعـدّيَ والـلازمَ أوَّلاً كمـا يكـونُ كـذا في سـائر المختصـر، فمـا الوجـه؟ قلـت: للاختصـار. فـإن قلـتَ: إنَّ المتعـدِّيَ قُـدِّمَ علـى الـلازم؛..........



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود لأنَّ معرفةَ المتعدِّي أهمُّ من معرفته؛ لأنّه موقوفٌ على معرفة الفاعلِ والمفعولِ، ومعرفة اللازم موقوفٌ على الفاعل، أو لأنَّه عُرِّف بأمرٍ إيجابيٍّ وغير المتعدّي بأمرٍ سلبيٍّ، والإيجابُ أشرفُ من السلب.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وبابُ فَعْلَلَ يَصِيرُ لازِمًا بِزِيادةِ التَّاءِ فِي أوَّلِهِ. ولا يَجيءُ المفعولُ به والمجهولُ من اللّازِمِ؛ لأنَّ اللّازِمَ من الأفْعالِ هُوَ ما لا يَحْتاجُ إلى المفعولِ به، والمتعدِّي بخلافِهِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَبَابُ فَعْلَلَ يَصِيرُ لَازِمًا بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ) يعني كما أنّ حَذْفَ التاءِ يكون سببًا للتَّعديةِ كذلك زيادتُها تكونُ سببًا للاّزم، ولخفاءِ لزومِ أحدِ المعنيين بالآخر صرَّحَ بذكره ولم يَكْتَفِ بقوله «وبحذف التاء من تفعلل»، ولم يقل وبنقل «فعلل» إلى «تفعلل»؛ لأنّ «تفعلل» فرعُه، وليس بأصلٍ كـ«انكسر».

قوله: (وَلَا يَجِيءُ الْمَفْعُولُ بِهِ) هذه الفائدةُ تَتِمَّةُ بحثِ اللازم. (وَ) كذا لا يجيءُ (الْمَجْهُولُ مِنَ اللَّازِمِ؛ لأنّ اللازم) أظْهَرَ في موضعِ الضميرِ؛ لزيادةِ التمكُّنِ في الذِّهن ولئلاّ يُتوهَّمَ رجوعُه إلى المجهول، (مِنَ الأَفْعَالِ، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ) إذ بدونه يتمُّ تعقُّلُ نسبتِهِ إلى الفاعل،

المطلوب قوله: (وَبَابُ فَعْلَلَ يَصِيرُ لَازِمًا بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ) أي إن كان رباعيًّا مجرَّدًا، نحو دحرجتُ الحجرَ فتدحرج ذلك الحجرُ. وإنّما يصير لازمًا بزيادة التاء في أوَّلِهِ؛ لأنّه عند ذلك يصير للمطاوعة، وما كان لها يصير لازمًا.

قوله: (وَلَا يَجِيءُ الْمَفْعُولُ بِهِ) وهو ما وَقَعَ عليه فعلُ الفاعلِ نحو ضربتُ زيدًا، (وَالْمَجْهُولُ) وهو ما لم يُسَمَّ فاعلُه بل أقيمَ مفعولُه مُقامَ فاعلِه في إسناد الفعل إليه نحو ضُرِبَ زيدٌ، (مِنَ اللَّازِمِ) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال حمرتُ زيدًا أو حُسِنَ زيدٌ بتخفيف عين الفعل فيهما. وإنما قَيَّدَ عدمَ المجيءِ منه بالمفعول به؛ لأنّ المفعولَ فيه وهو ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمان أو مكان، والمفعولَ له وهو ما فُعِلَ لأجله فعلٌ، والمفعولَ معه وهو ما ذُكِرَ بعد الواو لمصاحبة معمولِ فعلٍ لفظًا أو معنى، والمفعولَ المطلقَ وهو اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه، قد يجيء من الفعل اللازم. مثالُ الأوّل نحو سرتُ يوم الجمعة، وقعدتُ أمامَ الأمير. ومثالُ الثاني قعدتُ عن الحرب جبنًا. ومثالُ الثالث جلستُ وزيدًا أو ما لكَ وزيدًا على معنى ما لكَ قعدت وزيدًا. ومثالُ الرابع جلستُ جلوسًا، فلهذا قَيَّدَهُ به.

المنقود قوله: (ولا يجيء المفعول به والمجهول إلخ) أي أنّهما لا يجيئان من الفعل اللازم؛ لأنَّ اللازمَ من الأفعال هو ما لا يَحتاجُ إلى المفعول به بمعنى أنَّه فعْلٌ يلزمُ تصوُّرُه من تصوُّرِ محلِّ صدورِ الفعلِ وهو الفاعلُ، فلم يتجاوَزْ تصوُّرُه منه إلى المفعول به، فلا يتصوَّرُ حذفُ الفاعلِ وإقامةُ المفعولِ به مُقامَه نحو قام زيد.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وإذا لـم يَحْتَجْ إلى المفعولِ به لا يُبْنى له الفعلُ، فلا يجيءُ من اللازمِ المجهولُ، ولانفهام ذلك ممّا ذَكَرَه إكتفى به.

قوله: (وَ) أمّا (الْمُتَعَدِّي) فهو (بِخِلَافِهِ) حيثُ يَحتاجُ إلى المفعولِ به في تعقُّلِ نسبتِهِ إلى الفاعل. قيل في معرفة المتعدِّي واللازمِ ضابطةٌ؛ وهي أنّ ما يُفعَلُ بجميع البدنِ فهو لازمٌ كقام وذهب، وما يُفعل بعُضْوٍ واحدٍ أو قلبٍ أو حِسٍّ فهو متعدٍّ نحو ضرب وعلم وذاق. وهذا استقرائيٌّ جائزُ التخلُّفِ، والحقُّ أنَّ مُتَعَلَّقَ الفعلِ إن كان ممّا يُستَغْنى عن تصريحه فلازمٌ، وإلاّ فمتعدٍّ. قَيَّدَ المفعولَ بقوله «به»؛ لأنّ المفعولَ المطلقَ والمفعولَ فيه وله ومعه يجيءُ من اللاّزم أيضًا؛ لأنّ كلاًّ منها لمزيدِ الإفادةِ في الكلام لا لاحتياجٍ لنسبة الفعل، تأمّل.

المطلوب قوله: (لِأَنَّ اللَّازِمَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ) أي اللازمُ (مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ) لحصولِ الفائدةِ بدونه فيه، (وَالْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ) من حيث إنّه يَحتاجُ إليه؛ لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربتُ، فإنّه لا يُفِيدُ بدون ذِكْرِ مَنْ وقَعَ عليه الضربُ بخلاف حَسُنَ زيدٌ.

المنقود قوله: (والمتعدي بخلافه إلخ) أي يجيءُ المفعولُ به والمجهولُ من الفعل المتعدِّي بخلاف اللازم؛ فإنَّ الفعلَ المتعدِّيَ ممّا هو يَحتاج إلى المفعول به بمعنى أنّه فعلٌ يتجاوَزُ تصوُّرُه عن تصوّرِ محلِّ صدورِه إلى المفعول به، فيتصوّر ذلك الحذفُ وتلك الإقامةُ نحو ضُرِبَ زيدٌ في نحو ضَرَبَ زيدٌ عمروًا.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





فوائد [الثالثة في بابي المفاعلة والتفاعل]

وبابُ فاعَلَ يَكونُ للمُشَارَكَةِ بينَ الإثنَيْنِ نحو ناضَلْتُهُ إلاّ قَليلاً نحو طارَقْتُ النَّعْلَ، وعاقَبْتُ اللِّصَّ.

إمعان الأنظار قوله: (يَكُونُ بَيْنَ الاثْنَيْنِ) أي يكونُ مدلولُه -وهو الحدَثُ- حاصلًا بينَ الاثنينِ أي قائِمًا بهما.

قوله: (إلَّا قَلِيلًا) استثناءٌ من فاعلِ «يكونُ»، أي إلاّ القليلَ من بابِ «فاعَلَ»، فإنّه لا يكونُ بين الاثنين، بل يكونُ قائمًا بواحدٍ، فإنّ العِقابَ في «عَاقَبْتُ اللِّصَّ» مثلًا قائمٌ بالمتكلِّمِ فقط ومُتَعَلِّقٌ باللِّصِّ تَعَلُّقَ وُقُوعٍ لا تَعَلُّقَ قِيامٍ، بخلاف المناضَلَةِ في «نَاضَلْتُهُ»، فإنَّها قائِمَةٌ بالمتكلِّمِ والغائِبِ ومتعلِّقَةٌ بهما تعلُّقَ قيامٍ، لكن لا بدَّ وأنْ يكونَ صادِرًا من المتكلِّمِ ابتداءً ويَتَعَلَّق بالغائبِ؛ ليكونَ مفعولًا به ممتازًا عن الفاعلِ. وكذا في كلِّ ما كانَ من «فَاعَلَ» بخلاف «تفاعَلَ»، فإنّ البادِئَ فيه غيرُ معلومٍ. ومن ثمة جازَ أن يقالَ «أضارَبَ عمرو زيدًا أم ضاربَ زيدٌ عمرًا»،

روح الشروح قوله: (وَبَابُ فَاعَلَ) شروعٌ في ذكرِ فائدةٍ أُخْرى (يَكُونُ) لحصول أصله (بَيْنَ الاثْنَيْنِ) مُسْنَدًا إلى أحدِهما بالقيام، وإلى الآخرِ بالوقوع، (نَحْوُ نَاضَلْتُهُ) أي رميتُهُ بالسهم فرماني، ولا يَتَخَلَّفُ عن كونه للمشاركة (إلَّا قَلِيلًا) أي قليلًا يكونُ بناؤُه للواحد (نَحْوُ طَارَقْتُ النَّعْلَ) أي كسرتُهُ، (وَعَاقَبْتُ اللِّصَّ) أي عذَّبْتُ السّارِقَ.

المطلوب قوله: (وَبَابُ فَاعَلَ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ) أي للمشاركة بين اثنين كما مَرَّ بَيَانُهُ، (نَحْوُ نَاضَلْتُهُ) أي راميتُهُ، وهو مشتركٌ بينهما (إلَّا قَلِيلًا) أي قليلًا لا يكون بين اثنين بل من طرفٍ واحدٍ (نَحْوُ طَارَقْتُ النَّعْلَ) أي كسرته، (وَعَاقَبْتُ اللِّصَّ) أي عذَّبتُ السارقَ. ومنه عافاك اللهُ بمعنى أَعْفَاك اللهُ أو عَفاكَ اللهُ، وقاتَلَهم اللهُ. ويجيء هذا الباب بمعنى أفْعَلَ وفَعَّلَ مشدَّدَةَ العينِ وفَعَلَ بتخفيف العين وتفاعل، وقد مرَّتْ أمثلتُها في صدر الكتاب، وكلُّها متعدِّيةٌ.

المنقود قوله: (وباب فاعل يكون بين الاثنين) أي يكونُ استعمالُ بابِ فاعلَ بين الاثنين نحو ناضلْتُهُ. وكلُّ واحدٍ منهما فاعلٌ ومفعولٌ، الفاعلُ الصريحُ بادئٌ للفعلِ ومفعولٌ ضِمْنًا، والمفعولُ الصريحُ غيرُ بادئٍ للفعل وفاعلٌ ضِمْنًا. وقد لا يكونُ بين الاثنين قليلًا فيما لا يصلحُ المفعولُ الصريحُ أن يكونَ فاعلًا ضِمْنًا، فحينئذ لا يكون الفاعلُ الصريحُ مفعولا ضمنا نحو طارقتُ النعلَ وعاقبتُ اللصَّ.





....

إمعان الأنظار ولـم يَجُـزْ «أَتَضَـارَبَ عمـرو وزيـدٌ أمْ تضـارَبَ زيـد وعمـرو». واعلـم أنّ مـا ذكَـرَه المصنِّفُ مـن معـاني الأبـوابِ هـو الغالِـبُ؛ إذ ليسـت مُنْحَصِـرَةً فيمـا ذكـر؛ لمـا بُيِّـنَ في المطـوَّلاتِ.

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وبـابُ تفاعَـلَ أيضـًـا يكـونُ بيـنَ الاثنَيْـنِ فصاعِـداً نحـو تَدَافَعْنـا، وتَصالَـحَ القـومُ، وقـد يَكـونُ لإظهـارِ مـا ليـسَ في الباطـنِ نحـو تمارَضْـتُ أي أظْهَرْتُ المـرَضَ وليسَ بـي مَرَضٌ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَبَـابُ تَفَاعَـلَ) أيضًـا (يَكُـونُ) لحصـولِ أصْلِه (بَيْـنَ الاثْنَيْـنِ فَصَاعِـدًا) في موضـع الحـال، أي فيَتَرقّـى صاعِـدًا أي مُتَجاوِزًا عـن الاثنيـن، وبذلـك يُفـارِقُ «فاعَـلَ»، وفـرَّقَ بعـضُ الشُّـرَّاح بـأنَّ الفاعِـلَ الصريـحَ في «فاعَـلَ» يكـونُ غالبًـا على الفاعـلِ الضِّمْنـيِّ، وفي «تفاعَـلَ» يَتَسـاوَيانِ، (نَحْـوُ تَدَافَعْنَـا، وَتَصَالَـحَ الْقَـوْمُ) ويُمْكِـنُ الاكتفـاءُ بالمثـالِ الأوَّلِ؛ لأنّـه يَصْلَـحُ لمشـاركةِ الاثنيـن والأكثـرِ؛ لكنّـه قَصَـدَ التَّيسيرَ على فَهْـمِ المتعلِّـمِ.

قولـه: (وَقَـدْ يَكُـونُ) أي يَصْلَـحُ بـابُ التفاعُـل (لإِظْهَـارِ مَـا لَيْـسَ) بموجـودٍ (فِـي الْبَاطِـنِ) في الحقيقة، (نَحْـوُ تَمَارَضْـتُ، أَيْ أَظْهَـرْتُ الْمَـرَضَ وَلَيْـسَ بِـي مَـرَضٌ) أصـلًا. ومُحَصَّـلُ هـذه الفائـدَةِ التَّفْرِقـةُ بيـن «فاعَـلَ» و«تَفَاعَـلَ» بعـدَ اتّفاقِهمـا في المشـاركة المطلقـةِ.

المطلوب قولـه: (وَبَـابُ تَفَاعَـلَ أَيْضًـا يَكُـونُ بَيْـنَ اثْنَيْـنِ فَصَاعِـدًا نَحْـو تَدَافَعْنَـا) وهـذا المثـالُ يَصْلَـحُ أن يكـونَ بيـن اثنيـن فصاعـدًا؛ لأنّـه نفـسُ المتكلِّـم مع غيره، وهـذا يكـونُ بيـن اثنيـن وأكثر؛ لأنّ الغيـرَ مع نفس المتكلِّـم تـارةً يكـون واحـدًا وتـارةً يكـون أكثَـرَ منـه. فعلـى التقديـرِ الأوَّلِ كان اثنيـن وعلـى التقدير الثـاني كان ثلاثـةً أو أكثـرَ.

قولـه: (وَلِمُشَـارَكَةِ الْجَمَاعَـةِ) وهـذا مُسْـتَدْرَكٌ؛ لأنَّ كـونَ هـذا البـابِ لمشـاركةِ الجماعـةِ يُعلَـمُ من قولِه «فصاعـدًا» بعـد قولـه «يكـون بيـن اثنيـن»، وكـذا يُعلَـمُ ذلـك مـن مثالـه كمـا بَيَّنَّـاهُ، (نَحْـو تَصَالَـحَ الْقَـوْمُ) بين المتنازعيـن. وهـذا متـروكٌ في بعـضِ النُّسَـخِ، والأولـى عـدمُ الـتركِ إن لـم يكـن قولـه ولمشـاركة الجماعـة مستدركًا.

قولـه: (وَقَـدْ يَكُـونُ) أي قليـلًا يكـونُ بـابُ التفاعـل (لإِظْهَـارِ مَـا لَيْـسَ فِـي الْبَاطِـنِ) أي لإظهـار مـا ليس بمتّصِـف بـه في الحقيقـة، وعنـد ذلـك لا يكـون للمشـاركة لا بيـن الاثنيـن ولا بيـن الجماعـة، (نَحْـوُ تَمَارَضْـتُ، أَيْ أَظْهَـرْتُ الْمَـرَضَ وَلَيْـسَ بِـي مَـرَضٌ) ومنـه تجاهَلْـتُ أي أظهَـرْتُ الجَهْـلَ وليس بـي جهلٌ.

ويجـيء بمعنـى «تَفَعَّـلَ» مشـدَّدَ العيـنِ و«أفْعَـلَ»، وقـد مـرَّ مثالُهـما، وبعـضُ هـذه المعـاني متعـدٍّ وبعضُها لازمٌ، وقـد مـرَّ بيانُـه في صـدرِ الكتـابِ.

المنقود وبـابُ تفاعـلَ أيضًـا يكـونُ بيـن اثنيـن نحـو تَخاصَـمَ زيـدٌ وعمـروٌ، وفصاعـدًا نحـو تدافعنَـا، ولمشـاركة الجماعـة نحـو تصالـح القـومُ، والفاعـل كلُّـه صريـحٌ لا يُقصـد كونُـه مفعـولاً ضِمْنًـا، وإن وُجِـدَ المفعـولُ الصريـحُ فـلا يكـون فاعـلًا أصـلًا، فالبـادئُ غيـرُ معلـومٍ ههنـا، ولا اعتبـارَ بالتقديـم في بعـض الصُّـوَرِ، وقـد يكـون بـابُ تفاعـلَ لإظهـار مـا ليـس في الباطـن نحـو تمارضـتُ أي أظهـرتُ المـرَضَ وليـس لـي مـرضٌ أصـلًا.





فوائد [الرابعة في الإبدال في باب إفتعل]

وإذا كانَ فاءُ الفِعْلِ من إِفْتَعَلَ حرفًا مِنْ حُروفِ الإِطْبَاقِ -وهي الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ- يَصِيرُ تاءُ إِفْتَعَلَ طاءً نحو اِصْطَبَرَ واِضْطَرَبَ واِطَّرَدَ واِظَّهَرَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثـم شَرَعَ في فائدةٍ تَتَعَلَّقُ ببابِ الإفْتِعالِ بقوله: (وَإِذَا كَانَ فَاءُ الْفِعْلِ مِنْ افْتَعَلَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ) تسميتُها بحروفِ الإطباقِ لانطباقِ اللِّسانِ معها على الحَنَكِ الأعلى. (تَصِيرُ تَاءُ افْتَعَلَ) أي تَنْقَلِبُ (طَاءً) لأنّ هذه الأحرُفَ من حروفِ الإستعلاءِ والتّاءَ من الحروفِ المنخَفِضَةِ، أي ممّا يَلتَصِقُ اللِّسانُ معها إلى الحَنَكِ الأسفل، فبينَها وبينَ التاءِ مُباعَدَةٌ في الصِّفة، وهي تُوجِبُ عُسْرَ النُّطقِ، فوَجَبَ إبدالُ التاءِ حرفًا تُقارِبُها في المخرَجِ وتُوافِقُ ما قبلها في الصِّفة، وهذه هي الطّاءُ.

المطلوب قوله: (وَإِذَا كَانَ فَاءُ الْفِعْلِ) ذِكْرُ هذِهِ القاعِدَةِ هنا ليسَ على ما ينبغي؛ لأنّه في صَدَدِ بيانِ معاني الأبواب ولم يَفْرُغْ منه. (مِنْ افْتَعَلَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ) وهو عبارةٌ عمّا يَنْطَبِقُ به اللِّسانُ مع الحنك الأعلى، (وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ) وهذه الحروفُ الأرْبَعةُ مُسْتَعْلِيَةٌ مُطْبَقةٌ يلزمُ استعلائيَّتُها من إطباقيَّتِها من غيرِ عَكْسٍ، وحروفُها سبعةٌ: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والخاء والغاء والقاف، يَجْمَعُها حروفُ «ضصطظ خغق»، الأربعةُ الأولى مُسْتَعلِيَةٌ مُطْبَقةٌ والثلاثةُ الأخيرةُ مُستعليةٌ فقط، ولكن تكون الأربعة الأولى مُطْبَقةً باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج؛ لأنّ مخرجَ الصّادِ طرفُ اللسانِ والثنايا، ومخرجَ الضّادِ أوَّلُ حافتي اللِّسانِ وما يليها من الأضراس، ومخرجَ الطّاءِ طرفُ اللسانِ وأصول الثنايا ومخرجَ الظّاءِ طرفُ اللسان والثنايا، وهذه المخارجُ ليست من الإطباق المعروف.

المنقود قوله: (فإذا كان فاء الفعل من افتعل الخ) فإن قلتَ: إنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل بصددِ بيانِ الفوائدِ، فلِمَ ذَكَرَ ما هو من جهة اللفظ هنا؟ فأجيبَ بأنّه لما كان في تاءِ افتعل قلبًا مُتفاوِتًا باختلافِ صفةِ مخرجِ فائها أتاها في هذا الفصل تشبيهًا باختلاف المعنى، وقال: فإذا كان فاءُ افتعل، أي متى كان فاءُ الفعلِ من باب افتعل حرفًا من حروفِ الإطباقِ وحروفُها «ص، ض، ط، ظ» قُلِبَتِ التاءُ طاءً؛ لتعسُّرِ النطقِ بعدَ هذه الحروفِ، واختيرتِ الطاءُ؛ لقُربها من التاء مخرجًا. والحاصلُ عند اللغة يرجع إلى السَّماع وعند العرب إلى التخفيف، فتقول من الصبر اصطبرَ، أصلُه اصتبر، ويجوز اصَّبَرَ بإدغام الطاء في الصاد وبعدَ قلبها صادًا، دونَ عكسه؛..........





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (نَحْوُ اصْطَبَرَ) أصلُه «إصْتبَرَ» من الصَّبر، قُلِبَتِ التّاءُ طاءً؛ لقُربهما مخرجًا. ويجوز «إصَّبَرَ» بقلبِ الطّاءِ صادًا؛ نظرًا إلى اتّحادهما في الإستعلائيَّةِ، ولا يجوز «إطَّبَرَ» بقلبِ الصّادِ طاءً؛ لِعظَمِ الصّاد في امتداد الصوت.

قوله: (وَاضْطَرَبَ) أصله «إضْتَرَبَ» من الضَّرب، قُلِبَتِ التّاءُ طاءً. ويجوز «إضَّرَبَ» بقلبِ الطّاءِ ضادًا لا العكس لعِظَمِ الضّاد كما مرَّ.

قوله: (وَاطَّرَدَ) أصله «إطْتَرَدَ» من الطَّرد، قُلِبَتِ التّاءُ طاءً، ولا يجوزُ «إتَّرَدَ» بقلبِ الطّاءِ تاءً؛ لعِظَمِ الطّاء في الإمتداد.

قوله: (وَاظَّهَرَ) أصله «إظْتَهَرَ»، قُلِبَتِ التّاءُ طاءً؛ لقُربهما مخرجًا، ثم الطّاءُ ظاءً، ويجوزُ «إطَّهَرَ» بقلبِ المعجمةِ مهملةً؛ لتساويهما في العِظَم، ويجوزُ البيانُ أي «إظْطَهَرَ»؛ نظرًا إلى عدم الجنسيَّةِ في الذّات، والمختارُ من بينِ الوُجوهِ ما ذكَرَه المصنِّفُ.

المطلوب قوله: (تَصِيرُ تَاءُ افْتَعَلَ طَاءً) لأنَّ التّاءَ من مَخْرَجِ الطّاءِ، وهو ما بينَ طرفِ اللسان وأصول الثنايا كَمَا مَرَّ ذكرُه؛ ليَخِفَّ على ألسنتهم، وليكونَ مُجَانِسًا لفاءِ فعلِه في الإطْبَاقِ، (نَحْوُ اصْطَبَرَ) أصلُه «اصْتبَرَ» بعدَ نقلِ «صَبَرَ» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ التّاءُ طاءً كما مَرَّ، ثم يجوزُ لكَ أنْ تَقْلِبَ الطّاءَ صادًا لاتِّحادِهما في الاستعلائيَّة، فصار «اصْطَبَرَ»، ثمّ أُدْغِمَ الصّادُ في الصّاد وجوبًا؛ لاجتماعِ الحرفينِ المتماثلَيْنِ أوَّلُهُما ساكِنٌ والثاني متحرِّكٌ، ولا يجوزُ لك أن تَقْلِبَ الصّادَ طاءً ثم تُدغِمَ الطاءَ وجوبًا وإن اتَّحدا في الإستعلائيَّة؛ لعِظَمِ الصّاد من الطّاءِ في امتدادِ الصَّوت،..........

المنقود لعِظَمِ الصادِ من الطاءِ. ومن الضربِ اضطربَ، أصلُه اضتربَ، ويجوز اضَّرَبَ دونَ العكسِ. ومن الطَّرد اطّردَ، اصله اطترد، فالإدغامُ واجبٌ بعدَ القلبِ. ومن الظهر اظَّهرَ، أصله اظتهرَ، ويجوز اظطهرَ بالإظهار؛ لعدم الجنسيّة في الذات. ومن الظلم اظطلمَ، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ: الأوَّلُ اظطلم بلا إدغام، والثاني اطّلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياسُ، والثالثُ اظّلمَ بقلب المهملة إليها. وإنّما جازَ هذا في الظاء والطاء؛ لمساواةٍ بينهما في العِظَمِ، وكذا الإدغامُ في جميع مُتصرِّفاتِ بابِ الإفتعال من المضارعِ واسم الفاعل والمفعولِ والأمر والنهي نحو يصطبرُ فهو مُصطبِرٌ وذاك مصطبَرٌ إلى آخره، ويجوزُ تركُ الإدغامِ فيه؛ لأنّ الإدغامَ في المتقاربَيْنِ جائزٌ وفي غيرِه واجب.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب فلا يقالُ «اِطَّبَرَ»، ولا يجوزُ لكَ أن تُدْغِمَ الصَّادَ في تاءِ «افتعل» بعدَ قلبِها تاءً؛ لأنَّ الصَّادَ مِنَ الإطباق والتاءَ من المهموسيَّة باعتبار الصِّفة لا باعتبار المخرَجِ، وهي ما لا يَرْتَفِعُ اللسانُ بها إلى الحنك الأعلى، وحروفُها عَشَرَةٌ: السينُ والتاءُ والشين والحاء والثاء والكاف والخاء والصاد والفاء والهاء يَجْمَعُها حروفُ «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه» (**أي سَتُلِحُّ عليك هذه المرأةُ في سؤالها**). ولو فُعِلَ ذلك لذَهَبَ إطباقيَّتُه، وهو مُسْتَكْرَهٌ عندهم، فلا يقال «اتَّبَرَ»، ومع ذلك قد قيل ليس بين الصّادِ والتّاءِ مجانسةٌ في الذات ومقاربةٌ في المخرج حتى تُقلَبَ الصّادُ تاءً ثم تُدغَمَ في التّاء، ولهذا لا تُقلَبُ التاءُ فيه أوّلًا صادًا ثم تُدغَمُ الصّادُ في الصّاد؛ بل طاء ثم صادًا، ثم تُدغَمُ الصّادُ في الصّاد كما مَرَّ. ويجوز لك البيانُ وهو إبقاءُ الطّاءِ المقلوبةِ على حالها؛ لعدم الجنسيّة بينهما في الذات، فيقال «اصطبر» كما اختاره الشيخ فيه.

قوله: (**وَاضْطَرَبَ**) أصله «اِضْتَرَبَ» بعدَ نقلِ «ضَرَبَ» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ التَّاءُ طاءً كَمَا مَرَّ، فصار «اضطرب». ثم يجوزُ لكَ أن تَقلِبَ الطّاءَ ضادًا؛ لاتِّحادِهما في الإستعلائيَّة، فصار «اضضرب» فتُدغِم الضّادَ في الضّاد وجوبًا، فصار «اضَّرَبَ». ولا يجوزُ لكُ أن تَقْلِبَ الضّادَ طاءً ثم تُدغِمَ الطّاءَ في الطّاء وجوبًا؛ لزيادة صفةِ الضّاد، فلا يقالُ «اطَّرَبَ»، ولا يجوزُ لكَ أيضًا أن تَقلِبَ الضّادَ تاءً ثم تُدغِمَ التّاءَ في تاءِ «افتعل» وجوبًا لما مَرَّ من ذهاب الإطباق به من الضّاد، فلا يقالُ «اتَّرَبَ». ولا يجوزُ لكَ أن تَقلِبَ التّاءَ ضادًا أوّلًا ثم تُدغِمَ الضّادَ في الضّاد وجوبًا؛ لعدم مُجانَسَةٍ بينهما في الذّات ومُقارَبَةٍ في المخرج كما مَرَّ، فلذا اختارَ الشيْخُ فيه قَلْبَ التّاءِ طاءً لا ضادًا أوّلًا. ويجوزُ لك البيانُ كما مَرَّ، فيقال «اضطرب» كما اختاره الشيخُ فيه.

قوله: (**وَاطَّرَدَ**) أصله «اطترد» بعدَ نقلِ «طَرَدَ» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ التّاءُ طاءً كما مَرَّ، فصار «اِطْطَرَدَ» بالطاءين، ثم تُدغَمُ الطّاءُ في الطّاء؛ لوجوب الإدغامِ عند ذلك، ولهذا لا يجوزُ لكَ البيانُ فيه كما لم يختَرْهُ الشيخُ فيه كما جاز ذلك في الصّاد والضّاد. ولا يجوزُ لكَ أيضًا أن تَقلِبَ الطّاءَ تاءً ثم تُدغِمَ التّاءَ في تاءِ الإفتعال وجوبًا وإن كانت مقاربةً لها في مخرجِها؛ لأنّه قد ذهَبَ الإطباقُ به من الطّاء لما مَرَّ أنّه من حروفِ الإطباقِ والتاءَ من المهموسيَّة، فلا يقال «اتَّرَدَ».

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَاظَّهَرَ) أصله «اِظْتَهَرَ» بعد نقل «ظَهَرَ» إلى الإفتعال، ثم تُقلَبُ التّاءُ طاءً كما مَرَّ، فصار «اظطهر». ثم يجوزُ لكَ أن تَقْلِبَ الطّاءَ ظاءً ثم تُدغِمَ الظّاءَ المعجمةَ في الظّاءِ المعجمةِ وجوبًا؛ لمساواةٍ بينهما في العِظَمِ والمخرَجِ والاستعلائيَّةِ، فيقال «اظَّهَرَ» كما اختارَ الشيخُ ذلك. ويجوزُ لكَ العكسُ كما مَرَّ، فتُدغِمُ الطّاءَ المهملةَ في مثلِها، فيقال «اطَّهَرَ» بالطّاء المهملةِ. ويجوزُ لكَ البيانُ فيه كما في الصّاد والضّاد؛ لعدم الجنسيّة بينهما في الذات وإن اتّحدا في المخرج والاستعلائيّة، فيقال «اظطهر». ولا يجوزُ لكَ أن تَقْلِبَ الظّاءَ تاءً ثم تُدغِمَ التّاءَ في تاء الإفتعال وجوبًا لما مَرَّ من إذهاب الإطباق به، فلا يقال «اتَّهَرَ». ولا يجوزُ لكَ أن تَقْلِبَ التّاءَ ظاءً معجمةً ثم تُدغِمَ الظّاءَ المعجمة في مثلها وجوبًا؛ لعدم مجانسةٍ بينهما في الذات ومقاربة في المخرج، فلهذا لم يختره الشيخُ بل اختارَ قلبَها طاءً أوَّلًا.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وإذا كانَ فـاءُ اِفْتَعَـلَ دالاً أو ذالاً أو زاءً يَصِيـرُ تـاءُ اِفْتَعَـلَ دالاً نحـو اِدَّمَـعَ، واِذَّكَـرَ بإدغـامِ الـدَّالِ في الـذَّالِ، واِزْدَجَـرَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (**وَإِذَا كَانَ فَـاءُ افْتَعَـلَ دَالًا أَوْ ذَالًا أَوْ زَايًـا يَصِيـرُ تَـاءُ افْتَعَـلَ دَالًا**) لأنَّ التّـاءَ مـن الحـروفِ المهموسةِ، وهـي حـروف «سَتَشْـحَثُكَ خَصَفَـه» (**أي سَتُلِحُّ عليك هـذه المـرأةُ في سـؤالها**).

وهـذه الأحـرفُ الثلاثـةُ مـن الحـروفِ المجهـورةِ، وهـي مـا عـدا المهموسـةَ، ومباعـدةُ الحرفيـن في الصفـة تُوجِـبُ عسـرةَ جمعِهمـا في التلفُّـظ، فأُبدِلَـتِ التّـاءُ حرفًـا تُقارِبهـا في المخـرج وتُوافِـقُ مـا قبلهـا في الصفـة لسـهولة التلفُّـظ، وهـذه الحـروفُ هـي الـدّالُ (**نَحْـوُ ادَّمَـعَ**) أصلـه «إدْتَمَـعَ» مـن الدَّمـع، قُلِبَـتِ التّـاءُ دالًا ثـم أدغمَـتْ.

قولـه: (**وَاذَّكَـرَ**) أصلُـه «إذْتَكَـرَ» مـن الذِّكـر، قُلِبَـتِ التّـاءُ دالًا، ثـم الـدّالُ ذالًا؛ لاتّحادهمـا في المجهوريّـة، ويجـوز «إدَّكَـر» بقلـب المعجمـةِ مهملـةً، والبيـانُ أي «إذْدَكَـرَ»؛ نظـرًا إلـى مغايرتهمـا في الـذّات. (**بِإِدْغَـامِ الـذَّالِ**) المعجمـةِ (**فِـي الـدَّالِ**) المقلوبـةِ مـن التّـاء بعـد قلبِهـا معجمـةً، وذلـك معلـومٌ بذكـر المثـال بالمعجمـة.

قوله: (**وَازْدَجَرَ**) أصلُه «إزْتَجَرَ» من الزَّجر، قُلِبَتِ التّاءُ دالًا. ....

المطلوب قولـه: (**وَإِذَا كَانَ فَـاءُ افْتَعَـلَ دَالًا أَوْ ذَالًا أَوْ زَايًـا**) هـذه الحـروفُ مـن المجهوريَّـة، وحروفُهـا تِسْـعَةَ عَشَـرَ حرفًـا: الـدّال والـذّال والـرّاء والـزّاي والضّـاد والطّـاء والظّـاء والعيـن والغيـن والهمـزة والألـف واليـاء والبـاء والجيـم والقـاف والـلام والنّـون والـواو والميـم، يَجْمَعُهـا حـروفُ «دذرز ضططغـق عيبـاء جلنـوم»، (**تَصِيـرُ تَـاءُ افْتَعَـلَ دَالًا**) لقـربِ مخـرجِ الـدَّالِ مـن التـاء؛ لأنَّ مخـرَجَ الـدّالِ طـرفُ اللسـانِ وأصـول الثنايـا كمـا أنَّ مخرَضـجَ التـاءِ كذلـك، ومخـرج الـذال طـرف اللسـان وطـرف الثنايـا، ومخـرج الـزاي طـرف اللسـان والثنايـا، فـكان الـدّالُ أقـربَ إلـى التّـاء في المخـرج بالنسـبة إليهمـا، فلـذا قُلِبـتِ التّـاءُ دالا؛ لدفـع الثِّقَـل المسـتكرَهِ عندهـم لا ذالًا ولا زايًـا.

المنقود قولـه: (**وإذا كان الفـاءُ دالا إلـخ**) أي متـى كان فـاءُ الفعـلِ مـن بـاب الإفتعـالِ دالاً أو ذالاً أو ذاءً مُعجمـةً قُلِبَـتْ تـاؤه دالاً مهملـةً؛ تخفيفًـا نحـو ادَّمَـعَ، أصلُـه إدْتَمَـعَ، فالإدغـامُ واجـبٌ بعـدَ القلـبِ، ونحـو اذَّكَـرَ، اصلُـه اذتكـرَ، قُلبـتِ التـاءُ دالاً والـدالُ ذالاً. وفيـه ثلاثـة أوجـه: اذْدَكَـرَ بـلا ادغـام؛ لعـدم الاتّحـاد حقيقـةً، واذَّكَـرَ بالـذال المعجمـةِ بقلـبِ المهملـةِ إليهـا، وادَّكَـرَ بالـدال المهملـةِ بقلـب المعجمـةِ إليهـا؛ للمسـاواة بينهمـا في العِظَـمِ، ونحـو إزْدَجَـرَ أصلـه ازتجـرَ، ويجـوز بإدغـام الـدال في الـزاء دونَ العكـسِ؛ لعِظَـمِ الـزاء مـن الـدال في الصـورة.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ويجوزُ «إزّجَرَ» بقلبِ الدَّالِ زايًا لا العكس؛ لعِظَمِ الزاي، فإنَّ إدخالَ الكبيرِ في الظَّرْفِ الصَّغيرِ تَكَلُّفٌ باردٌ.

المطلوب قوله: (**نَحْوُ ادَّمَعَ**) أصلُهُ «اِدْتَمَعَ» بَعْدَ نقلِ «دَمَعَ» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ التَّاءُ دالاً كما مَرَّ، فصار «ادْدَمَعَ» بالدّالين، فتُدْغِمُ الدّالَ في الدّال؛ لوجوبِ الإدغامِ، فصار «ادَّمَعَ». ولا يجوزُ لكَ أن تَقْلِبَ الدّالَ تاءً ثم تُدغِمَ التّاءَ في تاءِ الإفتعال؛ لأنّ التاءَ من المهموسيَّة والدّالَ من المجهوريَّة، ولو فُعِلَ ذلك لذَهَبَتِ المجهوريَّةُ من الدَّال، وذلك مُسْتَكْرَهٌ عندَهم، فلا يقالُ «اتَّمَعَ». ولا يجوزُ لكَ البيانُ فيه كما مَرَّ من وجوبِ الإدغامِ عندَ ذلك.

قوله: (**وَاذَّكَرَ**) أصله «اذتكر» بعدَ نقلِ «ذكر» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ التّاءُ دالًا كما مَرَّ، فصار «اذدكر»، ثم أُدغِمَتِ الدّالُ المنقلبةُ من التّاء في الذّال عند البعض جوازًا؛ لاتّحادِهما في المجهوريَّةِ وقربِهما في المخرج، فصار «اذَّكَرَ» بالذّال المعجمة؛ لأنّ المعتبرَ عندَهم صورةُ الحرفِ المدغَمِ، ومنهم الشيخُ، فلهذا قال: (**بِإِدْغَامِ الذَّالِ فِي الدَّالِّ**) في «اذَّكَرَ». وعند البعض المعتبرُ في ذلك صورةُ الحرفِ المدغَم فيه، فصار «ادَّكَرَ» بالدّال المهملة. وعند البعض ليس كذلك؛ بل تُقلَبُ الدّالُ المنقلبةُ من التاء ذالًا لما مرَّ من اتّحادِهما في المجهوريَّة وقربِهما في المخرج، ثم تُدغَمُ الذّالُ المعجمةُ في مثلها، فصار «اذَّكَرَ». وكذا يجوز العكسُ عندهم، فصار «ادَّكَرَ» بالدّال المهملة، ومنهم صاحبُ «المراح». ولا يجوز لك اتفاقًا أن تَجعَلَ الذّالَ تاءً ثم تُدغِمَ التّاءَ في تاءِ الإفتعال وجوبًا؛ لفوات الجهريّة من الذّال؛ لأنّ الذالَ من المجهوريَّة والتاءَ من المهموسيَّة، فلا يقال «اتَّكَرَ». ولا يجوزُ لكَ أيضًا أن تَقْلِبَ التّاءَ ذالًا؛ لقربِهما في المخرَجِ ثم تُدْغِمَ الذّالَ في الذّال وجوبًا لما مَرَّ من أنّ الدّالَ أَقْرَبُ إلى التّاء في المخرج، ولأنّ المرادَ من القلبِ حصولُ الخِفَّة، ففي قلبِ التّاءِ إلى الدّال يحصُلُ ذلك لا في قلبها إلى الذّال، فلهذا جازَ البيانُ في صورةِ اجتماعِ الذّالِ مع الدّالِ. ولا يجوزُ ذلك في صورة اجتماعِ الذّالِ مع مثلها.

قوله: (**وَازْدَجَرَ**) أصله «ازتجر» بعدَ نقلِ «زجر» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ التّاءُ دالًا كما مَرَّ، فصار «ازدجر». ويجوزُ لكَ البيانُ على ذلك كما اختاره الشيخ؛ لحصول الخِفَّةِ بدونِ الإدغامِ ولعدم الجنسيَّة في الذات. ويجوزُ لكَ أيضًا أنْ تَقْلِبَ الدّالَ زايًا ثم تُدْغِمَ الزّايَ في الزّاي وجوبًا؛ لاتِّحادِهما في المجهوريَّة وقربِهما في المخرج، فيقال «ازَّجَرَ» كما اختاره صاحبُ «المراح».

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ولا يجوزُ لكَ أن تَجْعَلَ الزّايَ دالًا وإن اتّحدا في المجهوريَّة ثم تُدغِمَ الدّالَ في الدّال وجوبًا؛ لأنّ الزايَ أعظَمُ في امتدادِ الصَّوت من الدّال، فيصيرُ على ذلك التقديرِ كوَضْعِ القَصْعَةِ الكبيرةِ على الصغيرة، ولو جوّز ذلك فلا يقال «ادَّجَرَ». ولا يجوز لك أيضًا أن تَجعل الزّايَ تاءً ثم تُدغِمَ التّاءَ في تاء الإفتعال وجوبًا؛ لفوات الجهريّة من الزّاي، فلا يقال «اتَّجَرَ»، ومع ذلك لا يكون بين التاء والزّاي قربٌ في المخرج، فلذلك لا يجوز لك أن تجعل التاءَ زايًا ثم تُدغِمَ الزّايَ في الزّاي وجوبًا بل دالًا ثم زايا كما مَرَّ.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



وإذا كانَ فاؤُهُ واواً أو ياءً أو ثاءً قُلِبَتِ الواوُ والياءُ والثّاءُ تاءً ثمّ أُدْغِمَتِ التّاءُ في تاءِ اِفْتَعَلَ نحو اِتَّقى واِتَّسَرَ واِتَّغَرَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَإِذَا كَانَ الْفَاءُ مِنْ افْتَعَلَ وَاوًا أَوْ يَاءً أَوْ ثَاءً قُلِبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالثَّاءُ تَاءً) لما سنذكُرُه، (ثُمَّ أُدْغِمَتْ) التاءُ المقلوبةُ منها (فِي تَاءِ افْتَعَلَ) لوجوبِ إدغامِ أحدِ المتجانسَيْن في الآخرِ المتحرِّك؛ دفعًا للثِّقلِ، (نَحْوُ اتَّقَى) أصله «إوْتقى» من وقى يقي، قُلبتِ الواوُ تاءً؛ لمجاورتهما مخرجًا، ولذا يقعُ هذا القلبُ كثيرًا نحو «تُراث» و«تُجاه» في وراث ووجاه، ولأنّه إن لم يُجْعَلْ تاءً يَصيرُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فيلزَمُ كونُ الفعلِ مرةً يائيًّا ومرةً واويًّا نحو إيتَقى، يَوْتَقي، وهذا الإختلافُ ركيكٌ.

قوله: (وَاتَّسَرَ) أصله «إيتسر» من يسر، قُلِبَتِ الياءُ تاءً؛ هَرَبًا من اجتماعِ الكسَرات لفظًا أو تقديرًا. ولا يُشْكِلُ بمثل «إيتَكَلَ»؛ لأنّ الياءَ فيه ليست بثابتة، فإنّ ثلاثيَّه «أكل»، وما جاز زوالُه فهو في حكمِ العدمِ، فلا يَجْري فيه حكمُ الثابتِ أعني الإدغامَ.

قوله: (وَاتَّغَرَ) أصله «إثْتَغَرَ»، قُلِبَتِ الثّاءُ تاءً؛ لاتّحادهما في المهموسيّة. ويجوزُ «إثّغَرَ» بقلب التّاءِ ثاءً. اعلم أنّ القلبَ غيرُ مختصٍّ بـ«افتعل»؛ بل إذا كان فاءُ تفعَّلَ وتفاعَلَ من حروفِ «تثذر سشصضطظ»، يجوزُ قلبُ تائِهما إلى هذه الحروفِ وإدغامُها مع اجتلاب الهمزة في الابتداء نحو إتّرَّسَ من تَترَّسَ، واثّاقَلَ وادَّثَّرَ واذّكَّرَ وازَّجَّرَ واسَّمَّعَ واشَّقَّقَ واصَّدَّقَ واضَّرَّعَ واطَّهَّرَ واظّاهَرَ.

المطلوب قوله: (وَإِذَا كَانَ الْفَاءُ مِنْ افْتَعَلَ وَاوًا أَوْ يَاءً أَوْ ثَاءً قُلِبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالثَّاءُ تَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي تَاءِ افْتَعَلَ) أمّا إذا كان واوًا فلأنّها لو لم تُقلَب تاءً لَزِمَ قلبُ الواوِ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فيلزَمُ حينئذ كونُ الفعلِ مرَّةً يائيًّا نحو «ايتعد» ومرّةً واويًّا نحو «يوتعد»، أو يلزمُ توالي الكسرات، فلهذه الضرورة تُقلَبُ الواوُ تاءً، وإن ذهبَتْ مجهوريَّتُها به؛ لأنّها مِنَ المهجوريّة والتاءَ من المهموسيَّة كما مرَّ. وأمّا إذا كان ياء فلأنّها لو لم تُقلَبْ تاءً يلزمُ توالي الكسرات أيضًا، فلئلاَّ يلزمَ ذلك قُلِبَتْ تاءً وإن ذهبت مهجوريَّتُها به أيضًا؛......................................

المنقود قوله: (وإذا كان فاؤه واوا إلخ) أي وإذا كان فاءُ الفعلِ من باب افتعلَ واوًا أو ياءً أو ثاءً قُلبت هذه الثلاثةُ تاءً ثمّ أُدْغِمَتِ التاءُ في تاءِ إفتعل؛ للخفَّة نحو إتّقى أصلُه إوْتَقى، قُلبتِ الواوُ تاءً؛ لقُرب مخرجهما وضعف الواوِ، فأُدْغِمَتْ وقُلبتِ الياءُ اَلِفًا؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها، وكُتِبَت على صورة الياء؛ لانقلابها منها، ونحو اتَّسَرَ أصله إيتسرَ، قُلِبَتِ الياءُ تاءً، ونحو اثَّغَرَ أصله اثتغرَ، قُلبتِ التاءُ ثاءً ثمّ أدغمت.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب لأنّ إذهابَ الجهرِ أولى عندهم من توالي الكسرات. وأمّا إذا كان ثاء فلاتّحادها مع التّاء في المهموسيَّة؛ لأنّ الثاءَ من المهموسيَّة أيضًا كما مَرَّ، فتُدغَمُ هذه التاءاتُ المقلوباتُ في تاء افتعل وجوبًا.

قوله: (نَحْوُ اتَّقَى) أصله «اوتقى» بعدَ نقلِ «وقى» إلى الإفتعال، قُلِبَتِ الواوُ تاءً كما مَرَّ، ثم أدْغِمَتِ التّاءُ في تاءِ «افتعل»؛ لوجوبِ الإدغامِ عند ذلك، فصار «اتّقى» هذا على غير لغةِ أهلِ الحجاز. وأمّا على لغتهم فتقلبُ الواوُ ياءً في «اوتقى»؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فصار «ايتقى»؛ لأنّهم قلبوا للمحذورين المذكورين في مثله؛ لئلاّ يفوتَ الجهرُ من الواو؛ لأنّ الياءَ من المجهوريّة كالواو، ثم حملوا الواوَ في مضارعه على ماضيه في ذلك، ثم قلبوا الياءَ ألفًا في المضارع؛ لتحركها في الأصل أي في الماضي الثلاثيّ وانفتاح ما قبلها في الحال، فصار ايتقى ياتقي، وحملوا اسمَ فاعله ومفعوله على هذا، ثم قلبوا الياءَ فيهما واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار على هذه اللغة «موتقٍ» في الفاعل بإعلال قاض، و«موتقى» في المفعول بقلبها ألفًا؛ لوجود شرطه. ومنه ايتعد ياتعد فهو موتعِد وذاك موتعَد. وعلى اللغة الأولى صار اتقى يتقي فهو متّقٍ وذاك متقى، واتّعد يتّعد فهو متّعِد، وذاك متّعَد، وهي الأصحّ؛ لوجودها في الإعلال على هذا في الكلام الفصيح، وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ﴾ [**الحجر، ١٥/ ٤٥؛ الدخان، ٤٤/ ٥١؛ الذاريات، ٥١/ ١٥؛ الطور، ٥٢/ ١٧؛ القمر، ٥٤/ ٥٤؛ المرسلات، ٧٧/ ٤١**] الآية، وعلى هذا الخلافِ اليائيُّ في قوله (وَاتَّسَرَ) أصله «ايتسر» بعد نقل «يسر» إلى الإفتعال، قلبتِ الياءُ تاءً لما مَرَّ، ثم أدغمتِ التّاءُ في التّاء وجوبًا، فصار «اتّسر»، وعلى لغة أهل الحجاز «ايتسر» بلا قلب الياءِ تاءً، وياتسر بقلبها ألفًا، وهو موتسر بقلبها واوًا.

قوله: (وَاثَّغَرَ) أصله «اثتغر» بعدَ نقلِ «ثغر» إلى الإفتعال، قلبتِ الثّاءُ تاءً كما بَيَّنَّا، ثم أُدْغِمَتِ التّاءُ في التاء وجوبًا، فصار «اتَّغَر». ويجوزُ لك فيه أن تَقلِبَ التاءَ ثاءً كما مَرَّ من أنَّهما اتّحدا في المهموسيَّةِ ثم تُدْغِمَ الثّاءَ في الثّاء وجوبًا، فصار «اثَّغَر».

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





فوائد [الخامسة في حروف الزيادة]

والحروفُ التي تُزَادُ في الأسْماءِ والأفْعالِ عَشَرَةٌ مَجْمُوعُها «اليَوْمَ تَنْسَاهُ»،..............

إمعان الأنظار قولـه: (وَالْحُرُوفُ الَّتِي تُزَادُ) أي لغيرِ الإلحاقِ والتَّضعيفِ؛ فإنّه يُزادُ فيهما من أيِّ حرفٍ كانَ نحو جَلْبَبَ وقَطَّعَ.

روح الشروح قولـه: (وَالْحُرُوفُ) شُروعٌ في فائدةٍ أُخْرى (الَّتِي تُزَادُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ) أي لغير الإلحاقِ والتَّضعيفِ؛ فإنّه يُزادُ فيهما أيُّ حرفٍ كان، صرَّحَ به التفتازانيُّ وابنُ الحاجب، فالشِّينُ الثاني في «اعشوشب» حرفُ تضعيفٍ والدّالُ الثاني في «قَرْدَد» للإلحاق، فلا إشكالَ بمثلهما. ثم إنّه قد يُزادُ منها في الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها لكنّه أرادَ بزيادتها زيادةَ البناءِ، وتكثيرُ البناءِ في الحروف غيرُ متصوَّرٍ؛ لعدم التَّصَرُّفِ فيها، فلذا لم يَقُلْ «والحروفِ». (عَشَرَةٌ مَجْمُوعُهَا) حروفُ (الْيَوْمَ تَنْسَاهُ) قيل هذه العبارةُ جوابُ سيبويه للأخفش حين سأله عن الحروف الزوائد، يعني أنّ ما زيدَ لتكثير البناء ولم يكن للإلحاق والتضعيف لا يكونُ إلاّ من هذه الحروف.

المطلوب قولـه: (وَالْحُرُوفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ عَشَرَةٌ) وإنّما لم يَذْكُرِ الحروفَ مع أنَّ الحروفَ تُزادُ في الحرف نحو قولهم هذا مجرورٌ بـ«من» ومنصوبٌ بـ«أن» ومجزومٌ بـ«لم»؛ لأنّ هذه الحروفَ ليست من الحروف التي تُزاد فيهما، أو لنُدْرَتِها لم تُعتَبَرْ، أو لكونِها داخلةً على الاسم معنى وإن كانت داخلةً على الحروف صورة، وهو السبب؛ لأنّ الباءَ ههنا للسبب، فكان تقديرُ الكلام هذا مجرورٌ بسبب «من» وكذا غيرُه.

واعلم أنَّ في حصر الحروفِ التي تُزاد في الأسماء والأفعال في العشرةِ نظرًا؛ لأنَّ الشّينَ والباءَ يُزادان فيهما أيضًا مع أنّه لم يُدخِلْهما في تلك الحروف،..

المنقود قولـه: (والحروف التي تزاد إلخ) قيل: إنّما قيَّدَ الزيادةَ في الأسماء والأفعالِ ولم يُطْلِقْ؛ إذ في الحروفِ تُزادُ غيرُ هذه الحروفِ نحو «لا» تُزادُ بعدَ «هل» نحو هلّا.

اعلم أنَّ الحروفَ التي تَصْلَحُ للزيادة والحذفِ في الأسماء والأفعال عشرةٌ، مجموعُها «اليَوْمَ تَنْسَاهُ» أو «لَمْ يَأْتِنَا سَهْو» أو «السمان هَويتُ»، والحاكمُ ههنا الاستقراءُ، فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف العشرةِ في الكلمةِ وعددُها زائدٌ على ثلاثة أحرفٍ فاحكُمْ بأنَّها زائدةٌ نحو استخرج واستنصر مثلا؛ فإنَّ فيه ألفًا وسينًا وتاءً منها، وله معنىً بدونها فحَكَمْنا بأنّها زائدةٌ إلّا إذا لم يكن لها معنىً بدونها فلا نحكمُ بأنّها زائدةٌ نحو وَسْوَسَ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب مثالُ الشين فيهما نحو اعشوشبَ ومُعْشَوشِبٌ، ومثالُ الباءِ فيهما أيضًا نحو قولهم هذا مرفوع بـ«قام» و«مررت بزيد». ويمكن أن يجاب عنه بأنّه إنّما لم يُدخلهما في تلك الحروف؛ بناءً على جواب سيبويه عند سؤال الأخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف. معنى ذلك أنّ الأخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد في أثناء الصحبة من حيث العددُ ومن حيث الصورةُ، والحالُ أنَّ في أثنية صحبتهم غنمٌ سمينٌ، فقال سيبويه في جوابه «أتاه سليمون»، فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان المجيب سليمون لهذا السؤال، قال «سألتمونيها»، فقال نعم، ولم يفهم معناه، فقال «هويتُ السمان»، فقال لا أسألُ عن السمان حتى أجبتَني عن محبتّك السمان، فلم يكن جوابُك مطابقًا لسؤالي، قال «اليومَ تنساه»، فغَضِبَ الأخفش، فقال بم أجبتَ فنسيتُ، ولم يَفهم معناها أيضًا، فلهذا سمّي أخفشًا. وكلّ واحدةٍ من هذه الأحوال الأربعة جواب على حدة. معناه أنّ حروفَ الزوائد صورةً وعددًا منحصرةٌ في هاتين الكلمتين، وعددُ حروف كلمتي الجواب في كلّ واحدٍ منها عشرة، فقال الشيخ بناءً على ذلك عشرة، ولهذا قال بعد ذلك (مَجْمُوعُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ) الهمزة تُزاد في الاسم أوَّلًا كالهمزة في نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرنب، فإنّها من الحمرة والحمدة والصفرة والرنبة، ولا همزةَ فيها في أصل الوضع، كذا في «شرح المفصّل» و«النزهة». ووسطًا كالهمزة في نحو خطائط من الخط، فزيدت الهمزةُ والألفُ إلاّ أنّ الغَرَضَ منه زيادةُ همزة كذا في «شرح الهارونيّة». وآخرًا كالهمزة في نحو غرقئ، أصله غرقة، حذفتِ الهاءُ وزيدتِ الهمزةُ عوضًا عنها،كذا في «شرح الهارونيّة». وتزاد الهمزةُ في الفعل أيضًا أوَّلًا كالهمزة في أكرم وانقطع، أصلهما كَرُمَ وقَطَعَ. ووسطًا كالهمزة المدغمة في نحو رأّس، أصله رأس، ثم زيدت همزةٌ أخرى للإلحاق أو للنقل، فأدغمت أولاهما في الأخرى. وآخرًا كالهمزة في نحو كرفاء، أصله كرف، فزيدتِ الهمزةُ في الآخر للإلحاق، كذا في «النزهة».

واللامُ تُزادُ في الاسم أوَّلًا كلام التعريف أي العهد في نحو الرسول والرجل، وكلام الابتداء في نحو زيد لقائم أبوه، وكلام الجرّ في نحو المال لزيد في التمليك، والجلّ للفرس في التخصيص، ولا لامَ في أصل هذه الأسماء ثم زيدت. ووسطًا كاللام في فيشلة، أصله فيشة ثم زيدت كذا في «النزهة»، وكاللام في ذلك وهنالك، أصلهما ذاك وهناك ثم زيدت، كذا في «المفصّل».

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وآخرًا كاللام في زيدل وعبدل، أصلُهما زيد وعبد ثم زيدت كذا في «النزهة» و«شرح الهارونيّة»، وهما في «المفصّل» على الاحتمال. ومنها فحجل وهيقل فيه. فيُزاد اللامُ في الفعل أيضًا أوّلًا كلام الابتداء وجواب لو في نحو إنّ زيدًا ليقوم، ولولا زيدٌ لهلك عمرو. ووسطًا كاللام المدغمة أو المدغَمِ فيها في نحو ولّى وتولّى، وأصلهما ولي بلا تشديد، ثم زيدت اللامُ فأدغمت في اللام. وآخرًا كاللام في نحو فعلل على تقدير زيادتها على الثلاثيّ المجرد للإلحاق بالرباعيّ المجرّد.

والياء تُزاد في الاسم أوّلًا كالياء في نحو يعسوب، أصله عسوب، ثم زيدت الياءُ كذا في «النزهة»، وكالياء في «يلمع»، زيدت على «لمع». ووسطًا كالياء في نحو قتيل وعليم، زيدت للمفعول والفاعل، وكالياء في نحو صيرف، زيدت على صرف، وكالياء في نحو رجيل، زيدت على رجل، وكالياء في زينية، زيدت على زينة. وآخرًا كالياء في نحو مسلنقي، زيدت على مسلنق. وتزاد الياءُ في الفعل أيضًا أوّلًا كالياء في نحو يضرب، زيدت على ضرب. ووسطًا كالياء في نحو بيطر، زيدت على بطر. وآخرًا كالياء في نحو سلقى، زيدت على سلق.

والواو لا تزاد في الاسم أوّلًا. أمّا واوُ ورنتل حُكِي وحُكِم أنّها أصل لا زائدة كما قال صاحب «المفصّل» والواو لا تزاد أوّلًا، وقولهم ورنتل كحجنفل أي في كون كلِّ حروفها أصليَّةً، فنقول قد تُزاد الواوُ أوّلًا في الاسم كواو العطف في نحو جاءني زيد وعمرو. ووسطًا كالواو في نحو مَضروب وكَوْثر من الكثرة، وعجوز من العجز كذا في «النزهة»، وترقوة وعُنْفُوان وقَلَنسُوَة كذا في «المفصّل». وآخرًا كالواو المدغَمِ فيها في نحو مُرْعَوٍّ، أصله رعو بواو واحدة في الثلاثيّ ثم زيدت واوٌ أخرى بالنّقل إلى باب الإفعلال. ولا تزاد الواوُ في الفعل أيضًا أوّلًا على ما قالوا، ولكن نقول تزاد أوّلًا في الفعل كالواو التي زيدت علامةً للاستقبال في المخاطب والمخاطبة، لكن لم يقرّوها على حالها بل قلبوها تاءً حتى لا يجتمعَ الواواتُ في مثل واو وجل من المثال الواويّ مستقبلًا معطوفًا. وأيضا تزاد فيه أوّلًا مقرّرةً كالواو العاطفة للجملة الفعليّة في نحو قولنا ذهب زيد وذهبت. ووسطًا كالواو في نحو جهور وحوقل ودهور وقسور، أصلُها جهر وحقل ودهر وقسر،

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ثـم زيـدتِ الـواوُ للإلـحـاق. وآخـرًا كالـواو المدغَـمِ فيهـا في نحـو ارعـوّ، أصلـه رعـو، ثـم زيدتِ الـواوُ بالنقـل إلـى بـاب الإفعـلال، فأدغمـتِ الـواوُ في الـواو، فصـار ارعـوّ.

والميـم تُـزاد أوّلًا في الاسـم كالميـم في نحـو مَذهَـب ومَضرِب ومكـرم كـذا في «المفصّـل» وشـرحه. ووسـطًا كالميـم في نحـو هرمـاس مـن الهـرس، وقمـراص مـن القـرص، ودلامـص مـن الـدلاص كـذا في «المفصّـل» وشـرحه. وآخـرًا كالميـم في نحـو زرقـم وشـتقم وسـتهم مـن الـزرق والشـتق والسـته، كـذا في «المفصّـل» وشـرحه و«النزهـة». وتـزاد في الفعـل أوّلًا كالميـم في نحـو مَسْـكن ومَـرْزع ومَنْـزل، أصلهـا سكن وزرع ونـزل، ثـم زيـدتِ الميـمُ في كلّهـا للإلحـاق بـ«دحـرج»، فصـار مسـكن ومـزرع ومنـزل، لكن قـال صاحـب «المفصّـل» لا يُـزاد الميـمُ في الفعـل مطلقًـا، ثـم أورَدَ هـذه الأمثلـةَ جوابًـا للسـؤال المقـدّر، فقـال لا اعتـدادَ بـه؛ لئـلاّ ينتقـضَ بقولـه «ولا يُـزاد الميـمُ في الفعـل»، ولكـن ينتقـضُ أيضًـا بزيادتهـا وسـطًا كالميـم في نحـو ضربتمـا، وآخـرًا كالميـم في نحـو ضربتـم.

والتـاءُ تُـزاد أوّلًا في الاسـم كالتّـاء في نحـو تفعيـلًا وتفعُّـلًا، زيـدت علـى فعـلا بالنقـل إليهمـا. ووسـطًا كالتـاء في نحـو محتقـر ومسـتغفر. وآخـرًا كالتـاء في نحـو ضاربـة وتمـرة وتمـرات وسـنية. وتُـزاد التـاءُ في الفعـل أيضًـا أوّلًا كالتـاء في نحـو تقـرب وتضـرب. ووسـطًا كالتـاء في احتقـر واسـتغفر واكتسـب. وآخـرًا كالتـاء في ضربـت ودحرجـت.

والنـونُ تُـزاد في الاسـم أوّلًا كالنـون في نحـو نرجـس علمًـا كـذا في المتوسّـط. ووسـطًا كالنـون في عنسـل وعنبـس وغرنـد وشـرنبث كـذا في «المفصّـل». وآخـرًا كالنـون في نحـو ضيفـن مـن الضيـف، وقينـان مـن القيـن. وتُـزاد النـونُ في الفعـل أيضًـا أوّلًا كالنـون في نضـرب ونذهـب وندحـرج. ووسـطًا كالنـون في عنسـل وعنبـس، أصلهمـا عسـل وعبـس، ثـم زيـدتِ النـونُ هكـذا قيـل، ولكـن جعلهمـا اسـمًا في «شـرح المفصّـل»، وقـال عنسـل مـن العسـلان، وهـو ناقـة سـريعة، وعنبـس مـن العبـوس، وهـو الأسـد، وفيـه نظـر؛ لأنّ عنسـل لـو كان مـن العسـلان لقيـل بعـد زيـادة النـون عنسـلن وعنبـس مـن العبـوس لكـن في الإشـتقاق؛ لأنّـه جـاء في القـرآن قبـل زيـادة النـون فعـلًا نحـو قولـه تعالـى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبـس، ٨٠/ ١]، فـكان مـن الفعـل.

المنقود ....





....

إعمان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وآخرًا كالنون في رعشن وجلبن، أصلهما رعش وجلب، ثم زيدتِ النونُ هكذا قيل.

والسينُ تُزاد في الاسم أوّلًا كالسين في سلهب من اللهب هكذا قيل، ولكن قال صاحب «المفصّل» يجوز أن يكون الزائدُ في سلهب الهاءَ، وكلاهما محتمل. ووسطًا كالسين في نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح. وآخرًا كالسين في مقعنسس، وكالسين الزائدة مع كاف الضمير، وهي سين الكسكسة في نحو قولك أمرتكس. وتُزاد السينُ في الفعل أوّلًا كالسين في نحو سيخرج وسيضرب. ووسطًا كالسين في نحو استخرج واستغفر واستطاع. وآخرًا كالسين في اقعنسس.

والألفُ لا تُزاد في الأوائل اسمًا كان أو فعلًا عند الأكثرين؛ لتعذُّر الابتداء بالساكن. وعند البعض تُزاد أوّلًا كزيادة الألف مع لام التعريف أو الجنس، فلهذا يقال الألف واللام للتعريف أو للجنس. ولا يقال الهمزة واللام للتعريف أو للجنس إلاّ أنّها حُرِّكت للتعذّر. ووسطًا تُزاد اتفاقًا. أمّا في وسط الاسمِ فكالألف في ضارب وكتاب وخاتم وخمار. وأمّا في آخره فكالألف في نحو حُبلى وبُشرى وقبعثرى كذا في «المفصّل». وأمّا في وسط الفعل فكالألف في نحو ضارب ويضارب وقاتل ويقاتل. وأمّا في آخره فكالألف في نحو ضربا وضربتا وضربوا وضربنا.

والهاءُ تُزاد في الاسم أوّلًا كالهاء في نحو هركوكة وهجرع وهلقامة عند الأخفش كذا في «المفصّل». ووسطًا كالهاء في نحو أمّهات، أصلها أمّات ثم زيدتِ الهاءُ، وكالهاء في أهراقَ زيدت على أراقَ. وقد جعل صاحبُ النزهة هذا ممّا زادت الهاءُ في أوّله، وليس كذلك. وآخرًا كالهاء في الوقف في نحو حاميه وحسابيه وثمه. وتزاد الهاءُ في الفعل وسطًا وآخرًا لا أوّلًا، أما وسطًا فكالهاء في يُهريق؛ فإنّه في الأصل يُريقُ، وهو من الرباعيّ، ثم زِيدَتِ الهاءُ على خلافِ القياسِ كذا في «المراح». وأمّا آخرًا فكالهاء في نحو قه وشه، وهما أمران، والأمرُ فعلٌ معنى؛ لأنّه موضوع للطلب، ولهذا جعله شارحُ «المراح» في بيان اشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر في قسم الفعل إنشائيًّا.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





فإذا كانَتْ كَلِمَةٌ وعَدَدُها زَائِدٌ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ وفيها حرفٌ واحدٌ من هذِهِ الحروفِ فاحْكُمْ بأنّها زائِدَةٌ إلاّ أنْ لا يَكُونَ لها مَعْنىً بِدُونِها نحو وَسْوَسَ.

إمعان الأنظار قوله: (وَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةٌ إِلَى آخِرِهِ) كلمةُ «كانت» ناقصةٌ أو تامّةٌ. والواوُ الأولى للحالِ والثانيةُ للعطفِ. وتقييدُ الحرفِ بالواحد ليسَ للاحتراز عمّا فوقَه بل للتَّعميم. أمّا الأوَّلُ فلاستلزامِ الكُلِّ للجزء. وأمّا الثاني فلتناوله لكلِّ جُزءٍ ممّا فوقَه. وأمّا تذكيرُه فلكونه للنِّسبة إلى اسم فاعل كقوله تعالى ﴿بَقَرَةٌ لاَ فَارِضٌ﴾ [البقرة، ٢/ ٦٨].

قوله: (إِلَّا أَنْ لا يَكُونَ لَهَا مَعْنًى بِدُونِهَا) إنْ أرادَ ألاّ يكونَ لها معنىً أصلًا -على ما يَدُلُّ عليه العمومُ الحاصِلُ من وقوعِ النكرةِ في سِياق النفيِ- يَنْتَقِض بنحو «جَمْهَرَ»؛ فإنّ الميمَ فيه أصليَّةٌ مع أنَّ له معنىً بدونها. وإنْ أرادَ ألاّ يكونَ لها معناها بعينها يَنْتَقِض بنحو «ضَارِب» على أنّه تخصيصٌ مِنْ غيرِ مُخَصِّصٍ. فالوجهُ أن يقالَ إلاّ ألاّ يُوجَدَ لها معناها بعينها ولا معنىً يُناسِبُهُ بدونها. ثم اعلم أنّ هذا الاستثناءَ مفرَّغٌ، تقديرُهُ فاحكُمْ أنّها زائدةٌ في كُلِّ موضعٍ إلاّ موضعَ ألاّ يكونَ لها معنىً بدونها.

روح الشروح قوله: (فَإِذَا كَانَتْ) أي وُجِدَتْ (كَلِمَةٌ وَعَدَدُهَا) أي والحالُ أنّ عددَها (زَائِدٌ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، وَفِيهَا) أي في هذه الكلمة (حَرْفٌ وَاحِدٌ) ليس هذا احترازًا عمّا فوقَه بل اكتفاءٌ بغالب الوقوعِ وبأقلَّ ما يُطلَقُ عليه الزائدُ، وتذكيرُ وصفِ الحرفِ بتأويلها بالزائد أو لكون الواحدِ للنسبة بمعنى ذي الوَحْدَةِ كما في ﴿بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ﴾ [البقرة، ٢/ ٦٨]. (مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ) العَشَرَةِ (فَاحْكُمْ بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ) أي أُحْكُمْ بزيادتِها في كُلِّ حالٍ (إِلَّا) حالَ (أَنْ لا يَكُونَ لَهَا) أي الكلمةِ (مَعْنًى بِدُونِهَا) أي بدون تلك الحروفِ، فلا تَحْكُمْ حينئذٍ بزيادتها كالواو الثانيةِ في (نَحْوِ وَسْوَسَ) والمقصودُ معرفةُ الزائدِ بهذه الضابطةِ بلا قصدِ ذكرِ تعريفِ الأصليِّ بأنّه الذي لا يكونُ للكلمة معنىً بدونه، فلا يَنتقِضُ بأنَّ ميمَ «جمهر» أصليَّةٌ وللكلمةِ معنىً بدونِها.

المطلوب قوله: (فَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةٌ وَعَدَدُهَا) أي والحالُ أنّ عددَها (زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَفِيهَا) أي والحالُ في هذه الكلمة (حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ) أي من حروف الزوائد المذكورة، (فَاحْكُمْ بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ إِلَّا أَنْ لا يَكُونَ لَهَا) أي لهذه الكلمةِ (مَعْنًى بِدُونِهَا) فعندَ ذلك لا تكونُ زائدةً، (نَحْوُ وَسْوَسَ) فإنّ إحدى الواوين أو السّينين زائدةٌ على ثلاثة أحرفٍ في نحو وسوس، وكانت من هذه الحروف ومع هذا لا تكون زائدةً فيه؛ لعدم معناها بدونها، والزائدُ هو ما لا يَنفع وجودُه ولا يضرُّ عدمُه أي لا يُخِلُّ عدمُه بالمعنى الأصليِّ.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وإنما قال إلاّ أن لا يكونَ لها معنى بدونها، ولم يقل تغيّر معناها دونها؛ لأنّها لا تكون أصليّةً بتغيّر معناها بدونها، نحو الياء في يضرب؛ فإنّه مضارع بها وماضٍ بدونها، ومع هذا إنّها زائدة.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





فوائد [السادسة في المتعدّي واللّازم من الأبواب]

وأبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا مُتَعَدِّيَةٌ إلاّ دَرْبَخَ؛ فإنَّهُ لازِمٌ.

إمعان الأنظار قوله: (وَأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا مُتَعَدٍّ إِلَّا دَرْبَخَ) هذا الحَصْرُ غيرُ مُستقيمٍ سواءٌ أُرِيدَ بالرباعيِّ المجرَّدُ أو أعَمُّ؛ لمجيءِ بَرْهَنَ وَمَوَّتَ وَأَمْسَى وَجَلْبَبَ وغيرِها.

روح الشروح قوله: (وَأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ) التي سَبَقَ تصريفُها من الإفْعالِ والتَّفعيلِ والمفاعلةِ وبابِ «فعلَلَ» (كُلُّهَا مُتَعَدٍّ) لم يقُلْ «متعدِّيةٌ» مع أنّ المبتدأ مؤنَّثٌ؛ نظرًا إلى تذكيرِ التأكيد، ثم دَأْبُ المصنِّفِ -كما نبَّهْتُ عليه- الحكمُ بالغالبِ وتنزيلُ القليلِ بمنزلةِ العدمِ، ومن دَأْبِه حذفُ المستثنى وإقامةُ مثالِه مُقامَه، فمعنى كلامِه ههنا أنَّ الغالِبَ في أبوابِ الرباعيِّ التَّعديَةُ (إِلَّا) في باب «فعلل»، فإنّ الغالبَ فيه اللازمُ نحو (دَرْبَخَ) في «مختار الصحاح»: دَرْبَخَتِ الحَمَامَةُ لِذَكَرِها خضَعَتْ له وطاوَعَتْه، ودربَخَ الرَّجلُ طأطأ رأسَه وبسط ظهرَه، وبما ذكرنا لا يَرِدُ على الحصر نحو بَرْهَمَ الرّجلُ أي دامَ نظرُه.

المطلوب قوله: (وَأَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ) سواءٌ كان رُباعِيًّا مجرَّدًا أو رُباعِيًّا بزيادةِ حرفٍ على الثلاثيِّ المجرَّدِ ملحقًا كان أو موازنًا، (كُلُّهَا مُتَعَدِّيَةٌ) وفيه نظرٌ؛ لأنّ بعضَ أبوابِ الرباعيِّ الموازن والملحق الرباعيِّ المجرَّدِ لازمٌ قد بيَّنّاهُ في موضعِ عدّ أبوابِ الرباعيّ فاطلُبْهُ هناك، اللهمَّ إلاّ أنْ يُقالَ في الجوابِ إنّما قال الشيخُ ذلك؛ نظرًا إلى الأغلب، فعندَ ذلك يلزَمُ عليه ذلك القيدُ هناك. (إِلَّا دَرْبَخَ، فَإِنَّهُ لَازِمٌ) لأنّ معناه ذَلَّ، وهذا ممّا لا يَتجاوَزُ عن ذاتِ الفاعل، ومنه «برهم» وهو إدامةُ النظر.

المنقود قوله: (وأبواب الرباعيّ كلها متعدّ إلخ) فإن قلتَ: إنَّ المصنِّفَ لِمَ ابتدأ بالرباعيِّ أي لِمَ قال: وأبوابُ الرباعيِّ ولم يقُلْ وأبوابُ الثلاثيِّ المجرّدِ؟ قلتُ: إنَّ تعديةَ الثلاثيِّ المجرَّدِ ولزومَه غيرُ مُنْضبطٍ بأبوابٍ، وتعديةَ غيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ ولزومَه صحيحٌ فابتدأَ به، ولهذا قال وأبواب الرباعيِّ مؤكِّدًا بقوله: كلّها أي كلُّ واحدٍ من أبوابِ الرباعيِّ مُتعدٍّ إلى المفعولِ به نحو دحرجتُ الحجرَ وأكرمتُ زيدا إلّا دربح؛ فإنَّه لازمٌ بمعنى ذلَّ كما مرَّ الكلامُ من الأبواب في صدر الكتاب، وأبوابُ الخماسيِّ كلّها لازمٌ نحو انكسر واحمرَّ وتدحرج إلّا ثلاثةَ أبوابٍ افتعلَ وتفعَّلَ وتفاعلَ؛ فإنَّها مشتركةٌ بين اللازم والمتعدِّي، واللازمُ منها اجتمعَ وتكسَّرَ وتشارك، والمتعدّي اقتدرَ وتعقّلَ وتجاذب زيد وعمروٌ الثوبَ، وقد يكون اللغةُ الواحدةُ تستعملُ تارةً لازمةً وتارةً مُتعدِّيةً، وأبوابُ السداسيِّ كلّها لوازمُ نحو احمارَّ واعشوشبَ واقعنسس واسلنقى واجلوّزَ واحرنجمَ واقشعرَّ إلّا بابَ استفعل؛ فإنَّه مشتركٌ بين اللازم والمتعدّي نحو استحجر الطينُ واستخرج المالَ.



وأبْوَابُ الخُمَاسِيِّ كُلُّها لَوَازِمُ إلاّ ثَلاثَةَ أبْوَابٍ: اِفْتَعَلَ وتَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ؛ فإنَّها مُشْتَرَكةٌ بينَ اللاّزمِ والمتعدِّي.

إعمان الأنظار قوله: (وَأَبْوَابُ الْخُمَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ) سواء كان مزيدًا على الثلاثيِّ مُلْحَقًا أو غيرَ مُلْحَقٍ أو مزيدًا على الرباعيِّ.

قوله: (فَإِنَّهَا مُشْتَركَةٌ) بمعنى أنَّ بعضَ الأفعالِ الجائِي منها متعدٍّ وبعضَها لازمٌ، فيكونُ البابُ المشتمِلُ عليها مشتركًا بين اللازمِ والمتعدِّي.

روح الشروح قوله: (وَأَبْوَابُ الْخُمَاسِيِّ كُلُّهَا) أي مزيدًا على الثلاثيِّ أو على الرباعيِّ (لَوَازِمُ) لم يَكْتَفِ بأنْ قالَ «لازمةٌ» مع أنّه أخْصَرُ؛ إشارةً بصيغةِ الجمعِ إلى أنّ لزومَها على أنواعٍ كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوِهما، (إِلَّا) ثَلَاثَةَ (أَبْوَاب افْتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ، فَإِنَّهَا) أي إنّ بابَ كلٍّ منها (مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي) نحو اكْتَسَبَ وتعلَّمَ وتنازَعَا الحديثَ.

المطلوب قوله: (وَأَبْوَابُ الْخُمَاسِيِّ) سواءٌ كان خُماسيًّا بالزيادة على الثلاثيِّ المجرَّدِ أو على الرباعيِّ المجرَّدِ (كُلُّهَا لَوَازِمُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَبْوَاب) فإنّها لا تختَصُّ باللازم. أحدُها (افْتَعَلَ، و) ثانيها (تَفَعَّلَ) مشدَّدَ العينِ. (وَ) ثالثُها (تَفَاعَلَ، فَإِنَّهَا) أي الأبوابَ الثلاثةَ (مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي) أمّا كونُ «افتعل» مُتعدِّيًا فنحو اجتمَعَ المالَ واكتسَبَه. وأمّا كونُه لازمًا فنحو اِحْتَقَرَ واعْتَوَرَ، وكذا اجتمَعَ واكتسَبَ لازمان إذا كان للمطاوعة وإلاّ لا كما مَرَّ. وأمّا كونُ تفعَّلَ مُتعدِّيًا فنحو تعزَّزَ وتمزَّزَ وتقسَّمَ. وأمّا كونُه لازمًا فنحو تكسَّرَ عند المطاوعة وتكلَّمَ وتبسَّمَ وتحلَّمَ. وأمّا كونُ تفاعل مُتعدِّيًا فنحو تنازَعْنا الحديثَ، وتشارَكْنا المالَ. وأمّا كونُه لازمًا فنحو تحالَمَ وتواضَعَ. وقد مرَّ بيانُ اشتراكِ هذه الأبوابِ بينهما في عدِّ الأبوابِ الخماسيَّةِ. واعلم أنّ في حصرِ اشتراكِ هذه الأبوابِ الثلاثةِ بين اللازم والمتعدِّي نظرًا؛ لأنَّ بعضَ أبوابِ الخماسيِّ الملحقات بـ«تفعلل» من مزيد الرباعيِّ الخماسيِّ متعدٍّ كما مَرَّ ذكرُه في عدّ أبوابِ الملحقات.

المنقود ....

*** *** ***



وأبوابُ السُّداسِيِّ كُلُّها لَوازِمُ إلاّ بابَ اِسْتَفْعَلَ؛ فإنَّه مُشْتَرَكٌ بينَ اللاّزمِ والمتعدِّي، وكَلِمَتَيْنِ مِنْ بابِ اِفْعَنْلى؛ فإنّهما مُتَعَدِّيانِ، وهما «اِسْرَنْدَاهُ» و«اِغْرَنْدَاهُ»، مَعْناهما غَلَبَ عليه وقَهَرَهُ.

إمعان الأنظار قولُه: (وَأَبْوَابُ السُّدَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ) سواءٌ كان مزيدًا على الثلاثيِّ مُلْحَقًا أو غيرَ مُلْحَقٍ أو مزيدًا على الرباعيِّ. يَرِدُ على الحَصْرِ احْلَوْلَيْتُهُ وَاعْرَوْرَيْتُهُ وَاعْلَوَّطَنِي فُلَانٌ أي لَزِمَنِي.

روح الشروح قولُه: (وَأَبْوَابُ السُّدَاسِيِّ كُلُّهَا لَوَازِمُ إِلَّا بَابَ اسْتَفْعَلَ؛ فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي، وَ) إلاّ (كَلِمَتَيْنِ مِنْ بَابِ افْعَنْلَى؛ فَإِنَّهُمَا مُتَعَدِّيَانِ) صيغةُ التذكيرِ بتأويلِ الكلمةِ بـ«اللفظ»، (وَهُمَا اسْرَنْدَاهُ وَاغْرَنْدَاهُ، مَعْنَاهُمَا غَلَبَ عَلَيْهِ) تفسيرُ «إسرنداه»، (وَقَهَرَهُ) تفسيرُ «إغرنداه». وأُورِدَ على الحَصْرِ قولُهم إحْلَوْلَيْتُهُ وإعْرَوْرَيْتُهُ وإعْلَوَّطَني من باب الإفعيعالِ والإفعوّالِ. ويمكنُ أن يقالَ تعديةُ «إحلولى» على ما فُهِمَ من «الصّحاح» لضرورة الشعر، وتفسيرُ شارحِ الهادي «إعلوّطَ» بقوله «أي لزِمَ» يُشعِرُ أنّ تعديتَه بالجارِّ المحذوفِ، ودَأْبُ الإمامِ أنْ لا يَلْتَفِتَ إلى النّادرِ والضعيفِ.

المطلوب قولُه: (وَأَبْوَابُ السُّدَاسِيِّ) سواء كان سُداسِيًّا بالزِّيادة على الثُّلاثِيِّ المجرَّدِ أو على الرباعيِّ المجرَّدِ (كُلُّهَا لَوَازِمُ إِلَّا بَابَ اسْتَفْعَلَ؛ فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي) أمّا كونُه مُتعدِّيًا فنحو اِسْتَخْرَجَ المالَ، واستغفر اللهَ. وأمّا كونُه لازمًا فنحو اِسْتَحْجَرَ الطينُ واِسْتَنْوَقَ الجَمَلُ واِسْتَنْسَرَ البُغَاثُ.

قولُه: (وَكَلِمَتَانِ) وفي بعضِ النُّسَخِ «وكلمتين»، ولِكِلَيْهما وجهٌ. أمّا الأوَّلُ فعلى العطفيَّةِ على محلِّ المستثنى؛ فإنّه مرفوعٌ أو على الابتدائيَّةِ، ولهذا ظهَرَ علامةُ الرفعِ والتثنيةِ وهي الألفُ والنونُ. وأمّا الثّاني فعلى العطفيَّةِ على ما أُضِيفَ إليه المستثنى، وهو لفظُ «استفعل»، فإنّه مجرورُ المحلِّ أو على العطفيَّةِ على لفظِ المستثنى؛ فإنّه منصوبٌ، والتثنيةُ بالياء والنون في حالتي الجرِّ والنصبِ. والوجهُ الثاني أظهرُ. (مِنْ بَابِ افْعَنْلَى، فَإِنَّهُمَا مُتَعَدِّيَانِ وَهُمَا) أي تلك الكلمتان (اسْرَنْدَاهُ وَاغْرَنْدَاهُ، مَعْنَاهُمَا غَلَبَ عَلَيْهِ) وهو معنى «اسرنداه»، (وَقَهَرَهُ) وهو معنى «اغرنداه».

المنقود قولُه: (وكلمتين من باب افعنلى إلخ) وفيه كلامٌ، ومن هذا يُفهم أنّ كونَ الكلمةِ متعدّيةً ولازمةً بالنظر إلى المعنى، فلا مَدْخَلَ للصيغة والوزنِ في كونها متعدّية ولازمة، فلا وجهَ لأن يقالَ أبوابُ الفلانيِّ متعدّية وأبواب الفلانيّ لازمة، فليتأمّل.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





فوائد [السابعة في معاني همزةِ أَفْعَلَ]

وهمزةُ أفْعَلَ تَجِيءُ لمعانٍ: لِلتَّعْدِيَةِ نحو أكْرَمْتُهُ، ولِلصَّيْرُورَةِ نحو أمْشى الرَّجُلُ أي صارَ ذا ماشِيَةٍ، ولِلْوِجْدَانِ نحو أبْخَلْتُهُ أي وَجَدْتُهُ بَخِيلاً، ولِلْحَيْنُونَةِ نحو أحْصَدَ الزَّرْعُ أي حانَ وقتُ حَصَادِهِ، ....

إمعان الأنظار قوله: (وَهَمْزَةُ أَفْعَلَ) يُوهِمُ ظاهِرُه أن تكونَ الهمزةُ في بابِ «أَفْعَلَ» حرفًا من حروفِ المعاني، فيكونُ نحو «أَكْرَمَ» مُركَّبًا من فعلٍ وحرفٍ فلا يكونُ كلمةً، وليس كذلك؛ لأنَّ الدالَّ على الصَّيرورة مثلًا ليس هو الهمزة فقط بل مجموعُ حروفِ الكلمةِ مع الهيئةِ، غايةُ ما في البابِ أنّه صارَ دخولُ الهمزة سببًا لمعنى الصيرورة وجزءًا من الدالِّ عليها، ولذا أَسْنَدَ المصنِّفُ المعانيَ المذكورةَ إليها مجازًا، وقِسْ عليه سينَ «استفعل».

روح الشروح قوله: (وَهَمْزَةُ أَفْعَلَ) شُرُوعٌ في فائدةٍ أُخْرى (يَجِيءُ لِمَعَانٍ) المعاني الآتيةُ لبابِ «أفْعَلَ» لا لهمزته؛ إذ ليسَتْ من حروفِ المعاني بل من حروفِ المباني لكن لما كانَتْ سَبَبًا لحصولِ هذِهِ المعاني أُسْنِدَتِ المعاني إليها مجازًا.

قوله: (لِلتَّعْدِيَةِ) بدلٌ من قوله «لمعان» بدل البعض، (نَحْوُ أَخْرَجْتُهُ) أي صيّرته خارجًا.

قوله: (وَلِلصَّيْرُورَةِ) أي لصيرورة الشيءِ منسوبًا إلى ما اشتقَّ منه الفعلُ (نَحْوُ أَمْشَى الرَّجُلُ أَيْ صَارَ ذَا مَاشِيَةٍ) ودوابّ.

قوله: (وَلِلْوِجْدَانِ) أي لوجود الشيء موصوفًا بما يشتقُّ عن أصل الفعل (نَحْوُ أَبْخَلْتُهُ أَيْ وَجَدْتُهُ بَخِيلًا).

المطلوب قوله: (وَهَمْزَةُ أَفْعَلَ تَجِيءُ لِمَعَانٍ) عشرةٍ، أحدُها (لِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوُ أَخْرَجْتُهُ) وتعديتُه بزيادة الهمزة في أوَّله. (وَ) الثّاني (لِلصَّيْرُورَةِ، نَحْوُ أَمْشَى الرَّجُلُ أَيْ صَارَ ذَا مَاشِيَةٍ) وعند ذلك صار ذلك البابُ لازمًا. ومنه «أجرَبَ الرجلُ» أي صار ذا جرب، و«أظلَمَ الليلُ» أي صار ذا ظلام. (وَ) الثّالثُ (لِلْوِجْدَانِ نَحْوُ أَبْخَلْتُهُ أَيْ وَجَدْتُهُ بَخِيلًا) وعند ذلك صار متعدّيًا، ومنه «أحمدتُه» أي وجدتُه محمودًا. (وَ) الرّابعُ (لِلْحَيْنُونَةِ نَحْوُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ أَيْ حَانَ وَقْتُ حَصَادِهِ) وعند ذلك صار لازمًا.

المنقود قوله: (وهمزة أفعل إلخ) أقول قد بيَّنّا معانيَ همزتِه في صدر هذه الرِّسالةِ على ما ينبغي فلا حاجةَ إلى الإعادة ههنا.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَلِلْحَيْنُونَةِ) أي لكون الشيِ ذا وقتٍ يقرُبُ منه حصولُه (نَحْوُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ، أَيْ حَانَ) وقرُبَ (وَقْتُ حَصَادِهِ) وفَرْقُ الصيرورةِ عن الحينونة أنَّ الأولى لحصولِ الشيءِ والثانيةَ لقُربِ حصولِه.

المطلوب ....

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وَلِلْإِزالَةِ نحو أَشْكَيْتُهُ أي أَزَلْتُ عنه الشِّكايَةَ، وَلِلدُّخُولِ في الشَّيْءِ نحو أَصْبَحَ الرَّجُلُ إذا دَخَلَ في الصَّباحِ، وَلِلْكَثْرَةِ نحو أَلْبَنَ الرَّجُلُ إذا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ.

إمعان الأنظار قوله: (وَلِلدُّخُولِ فِي شَيْءٍ) بعضُهم جعَلَ هذا المعنى داخِلًا في معنى الصيرورة، وقال معنى «أَصْبَحَ الرَّجُلُ» صار ذا صباحٍ، ولكنّ اعتبارَ المصنِّفِ أولى؛ لأنّ المفهومَ من «أصبح» هو الدخولُ في الصَّباح لا صيرورةُ ذي الصَّباح وإنْ لزِمَ، والمرادُ بيانُ معناهُ المطابقيِّ لا الالتزاميِّ.

قوله: (وَلِلتَّكْثِيرِ) وغيرُ المصنِّفِ لم يَذْكُرْ هذا المعنى. ولعلّه أدْخَلَهُ في الصَّيرورة أيضًا؛ لكونِ معنى «أَلْبَنَ الرَّجُلُ» صار ذا لَبَنٍ كثيرٍ، لكن لما كانتِ الهمزةُ ههنا دالةً على معنًى زائدٍ على الصيرورةِ -وهو التكثيرُ- كان أولى أن يُفرَدَ معناه عن معنى الصيرورة الخاليةِ عن معنى التكثير فيكونُ أضبَطَ، فيكونُ مرادُ المصنِّفِ من الصيرورةِ السَّابقةِ هو الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلةِ، واكتفى بقوله «للتكثير» وإن كان في الحقيقة له معنى الصيرورة؛ لتعلُّق الغَرَضِ به ههنا.

روح الشروح قوله: (وَلِلْإِزَالَةِ) أي لإزالةِ أصلِ الفعلِ عن المفعولِ (نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ، أَيْ أَزَلْتُ عَنْهُ الشِّكَايَةَ.)

قوله: (وَلِلدُّخُولِ فِي شَيْءٍ) إمّا زمان (نَحْوُ أَصْبَحَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ) أو غيره نحو «أظلَمَ الرجلُ»، أي دخَلَ في الظَّلام.

قوله: (وَلِلْكَثْرَةِ) أي لكثرة أصلِ الفعلِ عند الفاعل (نَحْوُ أَلْبَنَ الرَّجُلُ إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ) يعني صارَ ذا لبَنٍ كثيرٍ، ففيه معنى الصيرورة أيضًا إلاّ أنّه يمتازُ عمّا يكونُ له بمعنى الكثرة. ويجيءُ «أفعلَ» للزيادة في أصله نحو أشغلتُهُ أي شغلته جدًّا، ولتعريض المفعولِ لأمرٍ، نحو أباعَ الجاريةَ أي عَرَّضَها للبيع.

المطلوب (وَ) الخامسُ (لِلْإِزَالَةِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ أَيْ أَزَلْتُ عَنْهُ الشِّكَايَةَ) وعند ذلك صار مُتعدِّيًا. ومنه أقذرتُه أي أَزَلْتُ عن الإبل القذَرَ. (وَ) السَّادسُ (لِلدُّخُولِ فِي الشَّيْءِ، نَحْوُ أَصْبَحَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ) وعند ذلك صار لازمًا. ومنه «أظلم الرجلُ» إذا دخل في الظَّلام. (وَ) السَّابعُ (لِلْكَثْرَةِ نَحْوُ أَلْبَنَ الرَّجُلُ إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ) وعند ذلك صار لازمًا. ومنه أشحَمَ وألحَمَ وأثمرَ. والثامنُ أنّه يجيء بمعنى «استفعل» يعني بمعنى الطلب نحو أعْظَمْتُهُ بمعنى اِسْتَعْظَمْتُهُ، وعند ذلك صار مُتعدِّيًا أيضًا. والتاسعُ أنّه يجيء بمعنى التمكين من الشيء، نحو أحْفَرْتُهُ النهرَ أي أمْكَنْتُهُ من حَفْرِه، وعند ذلك صار متعدِّيًا.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب والعاشرُ أنّه يجيء بمعنى في نفسه لا يُرادُ به شيءٌ من هذه المعاني، وهو معنى التفضيل نحو أشفَقَ وألحَّ، أصله ألْحَحَ، الأوَّلُ لازمٌ لا الثاني. ولم يَتَعرَّضِ الشيخُ لهذه المعاني الثلاثة، ولها في الحقيقة معنيان فقط؛ التعدية واللزوم لكنّ التعديةَ غالبةٌ فيها.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



فوائد [الثامنة في معاني سين إستفعلَ]

وسينُ اِسْتَفْعَلَ أيضًا يَجِيءُ لمعانٍ: لِلطَّلَبِ نحو أسْتَغْفِرُ اللهَ أي أطْلُبُ مِنْهُ المغفرةَ، ولِلسُّؤالِ نحو اِسْتَخْبَرَ أي سَأَلَ الخَبَرَ، ولِلتَّحَوُّلِ نحو اِسْتَخَلَّ الخمرُ خَلاًّ أي اِنْقَلَبَ الخَمْرُ خَلاًّ، ولِلْإعْتِقَادِ نحو اِسْتَكْرَمْتُهُ أي اِعْتَقَدْتُ أَنَّه كريمٌ،

إمعان الأنظار قوله: (وَسِينُ اسْتَفْعَلَ) وقد عَرَفْتَ أنَّ الإسنادَ المذكورَ مجازٌ؛ لكونها سببًا. وأمّا وجهُ تعيينِ السِّينِ دونَ الهمزةِ والتاءِ مع كونِ الكُلِّ زائدًا وموجودًا في باب «استفعل» فإنّهما لو كانا سببين لهذه المعاني لَوُجِدَتْ في سائرِ الأبوابِ ممّا فيه همزةُ الوصلِ نحو «انْفَعَلَ» والتاءُ نحو «افْتَعَلَ»، ولما لم تُوجَدْ عَلِمْنَا أنّهما ليسا بسببَيْنِ. وأمّا السِّينُ فلم تُوجَدْ في غيرِ هذا البابِ كما أنّ هذِهِ المعانيَ لم توجَد في غيرِه. واعلم أنّ ما ذكرناه من الدَّلائل وكذا ما ذكره غيرُنا في العُلوم العربيّةِ أكثَرُها خطابيَّةٌ مُفِيدَةٌ للظَّنِّ مُسْتَخْرَجَةٌ بقوَّةِ القريحة، وليست بقطعيَّةٍ مُفيدةٍ لليقينِ حتى يَضُرَّها الاحتمالاتُ العقليَّةُ، فتَأَمَّل.

روح الشروح قوله: (وَسِينُ اسْتَفْعَلَ أَيْضًا) أي كهمزةِ «أفعَلَ» (يَجِيءُ لِمَعَانٍ) أُسْنِدَتْ معاني البابِ إلى السِّين مجازًا لا إلى الهمزةِ والتّاءِ وإن كان لكلٍّ منهما مَدْخَلٌ في حصول الباب؛ لأنّ امتيازَ البابِ عن غيره بالسين.

قوله: (لِلطَّلَبِ) أي طلبِ أصلِ الفعلِ، وهو الغالِبُ في هذا البابِ، (نَحْوُ أَسْتَغْفِرُ اللهُ أَيْ أَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ مِنْهُ)

المطلوب قوله: (وَسِينُ اسْتَفْعَلَ أَيْضًا) أي كهمزةِ أفعَلَ (تَجِيءُ لِمَعَانٍ) عَشَرةٍ؛ أحدُها (لِلطَّلَبِ نَحْوُ أَسْتَغْفِرُ اللهَ أَيْ أَطْلُبُ مِنْهُ الْمَغْفِرَةَ) وعند ذلك يصيرُ مُتعدِّيًا. (وَ) الثاني (لِلسُّؤَالِ نَحْوُ اسْتَخْبَرَ أَيْ سَأَلَ الْخَبَرَ) وعند ذلك يصير متعدّيًا لفظًا. (وَ) الثالث (لِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَخَلَّ الْخَمْرُ خَلًّا، أَيْ تَحَوَّلَ الْخَمْرُ خَلًّا) وعند ذلك يصير لازمًا. (وَ) الرابع (لِلاعْتِقَادِ نَحْوُ اسْتَكْرَمتُهُ، أَيْ اعْتَقَدْتُ أَنَّهُ كَرِيمٌ) وعند ذلك يصير لازمًا أيضًا.

المنقود قوله: (وسين استفعل يجيء أيضا لمعان إلخ) قيل: إنَّ المشهورَ بينَ الصرفيِّين أن يُقال سينُ استفعلَ مع أنَّ حصولَ بابِ استفعل ليس بالسين فقط بل بالهمزة والتاء أيضًا، فما وجهُ تخصيصهم؟ فأقول: وجهُ التخصيص أنَّ الهمزةَ والتاءَ تَزيدان في باقي المزيداتِ دونَ السين تأمّل، وهو يجيءُ على ستَّةِ معانٍ: أحدُها للطلب نحو إستغفرَ أي طلبَ المغفرة.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَلِلسُّـؤَالِ) أفـرَدَ بالذِّكـر؛ لتغايُـرِ مَوْرِدِهمـا، فـإنَّ مَـوْرِدَ الطَّلَـبِ القلـبُ ومَـوْرِدَ السُّؤالِ اللِّسـانُ، (نَحْـوُ اسْـتَخْبَرَ أَيْ سَـأَلَ الْخَبَـرَ.)

قولـه: (وَلِلتَّحَـوُّلِ) ولتحـوُّل الفاعـل إلـى مـا اشـتقَّ منـه الفعـلُ، (نَحْـوُ اسْـتَخَلَّ الْخَمْـرُ أَيْ انْقَلَـبَ الْخَمْـرُ خَـلًّا) نُصِـبَ بنـزع الخافـض؛ لأَنَّ «انقلـب» لازمٌ أي إلـى الخـلِّ.

قوله: (وَلِلاعْتِقَادِ) يقينًا أو ظنًّا، (نَحْوُ اسْتَكْرَمْتُهُ أَيْ اعْتَقَدَتْ أَنَّهُ كَرِيمٌ.)

المطلوب ....

المنقود وثانيهـا للسـؤال نحـو إستخبرَ أي سـأَلَ الخبرَ. فإن قلت: ما الفـرقُ بين الطلب والسؤال؟ فأجيبَ عنه بـأنَّ الطلبَ عـامٌّ والسؤالَ خـاصٌّ باعتبـار المـورِد؛ لأنَّ مـوردَ السـؤالِ اللسـانُ ومـوردَ الطلبِ يكـون اللسـانَ وغيـرَه، أو لأنَّ المقصـودَ من الطلبِ حصولُ المطلوبِ ومن السـؤال استكشـافُ المسؤولِ كمـا في مثالنـا؛ لأنّ المقصـودَ مـن الإسـتغفار حصـولُ المغفـرةِ نفسِـها ومـن الإسـتخبار الإستكشـافُ مـن الأخبـار لا حصـولُ الخبـرِ نفسِـه فافهـم. وثالثُهـا للتحـوُّلِ نحـو إسـتخلَّ الخمـرُ خـلّا أي انقلـب الخمـرُ خـلّا. ورابعُهـا للاعتقـاد نحـو إسـتكرمتُهُ أي اعتقـدتُ أنّـه كريـمٌ. وخامسُـها للوِجـدان نحـو استجاد شـيئًا أي وجـدَه جيّـدًا أصلـه إسْـتَجْوَدَ، نُقلـت فتحـةُ الـواوِ إلـى الحـرفِ الصحيـح قبلَهـا؛ للخفَّـة، فقُلِبـت ألفًـا؛ لتحرّكهـا في الأصـل ومـا قبلهـا مفتـوحٌ الآن. و«جَيِّـدٌ» في الأصـل جَيْـوِدٌ، قُلبـتِ الـواوُ يـاءً؛ لاجتماعِهمـا وسَـبْقِ إحداهمـا بالسـكون وأُدْغِمَتـا. وسادسُـها للقـول في نحـو قولِهـم اسـترجعَ القـومُ عنـد المصيبـة أي قالـوا إنّـا لله وإنّـا إليـه راجعـون، أي قـولِ النـاسِ حيـن اسـترجع عنـد إصابـة المصيبـة يقـول إنّـا لله عَبيـدًا وملـكا وإنّـا إليـه راجعـون في الآخـرة. وإنّمـا لـم يَقُـلِ المصنِّـفُ «وللقـول» كمـا قـال كـذا في غيـره؛ لأنّـه يكـون للقـول مخصوصًـا بهـذا القـول. وقيـل: وسادسُـها للتسـليم أي للإذعـانِ والقبـولِ كقولهـم اسـترجعَ القـومُ عنـد المصيبـة؛ لأنّ الإسـترجاعَ تسـليمٌ وإذعـانٌ كمـا قـال في الكشّـاف أي قالـوا إنّـا عَبيـدٌ وملـك لله وإنّـا إليـه راجعـون في الآخـرة، وفيـه نظـرٌ؛ لأنَّـه يُفهـمُ أنّهـا للوجـدان بقرينـة العطـفِ أي وجدنـا رجوعًـا عندهـا لكـن قولـه «أي قالـوا إنّـا لله وإنّـا إليـه راجعـون» ليـس بمناسـبٍ للوِجـدان، ومعنـاه إنّـا مطيعـون دائمًـا لأمـر الله تعالـى وإنّـا إلـى أمـره راجعـون. وقيـل: إنّمـا قَيَّـدَ المصنِّـفُ قولَهـم هـذا بوقـت المصيبـة؛ لأنّـه في غيـر وقتِهـا للطلـب، ومعنـى هـذا القـولِ يَـؤُولُ إلـى معنـى الطلـب؛ إذ العبـدُ إذا قـال عنـدَ المصيبـةِ إنّـا لله وإنّـا إليـه راجعـون كأنّـه طلـبَ الرجـوعَ فيـه، أو إلـى معنـى الوجـدان كأنَّ نفسَـه راجـع إلـى الله تعالـى في هـذا الوقـت، وإلـى هـذا المعنـى أشـار بقولـه «اسـترجعَ القـومُ إلـى آخـره» بعـدَ قولـه «وللوجـدان».





ولِلْوِجْدانِ نحو اِسْتَجَدْتُ شَيْئًا أي وَجَدْتُهُ جَيِّداً، ولِلتَّسْلِيمِ نحو قولِهم اِسْتَرْجَعَ القومُ عند المصِيبَةِ أي قالو إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجِعونَ.

إمعان الأنظار قوله: (لِلطَّلَب) اعلم أنَّ المصنِّفَ فرَّقَ بينَ الطلبِ والسُّؤالِ كما فَعَلَه بعضُهم بأنّ الطَّلَبَ يكونُ بالقلبِ والسؤالَ باللسان. ولم يُفرِّقْ بينهما الأكثرون، ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدًا.

قوله: (أَي انْقَلَبَ الْخَمْرُ خَلًّا) هكذا وجَدْنا النُّسَخَ الموجودةَ عندنا، ولكنّه سهوٌ من الناسِخِ، والصحيحُ «انقلب الخمرُ إلى الخَلِّ»؛ لأنّ بابَ «انفعل» لازم، ولذا قال في «الصّحاح» المنقَلَبُ مصدرٌ أو مكانٌ، تدبَّر.

المطلوب (وَ) الخامس (لِلْوِجْدَانِ نَحْوُ اسْتَجَدْتُ شَيْئًا أَيْ وَجَدْتُهُ جَيِّدًا) وعند ذلك يصير لازمًا ومتعدّيًا. (وَ) السادس (لِلتَّسْلِيمِ) والإذعان (نَحْوُ قَوْلِهِمْ اسْتَرْجَعَ الْقَوْمُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ أَيْ قَالُوا إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) وهو تسليمُ النفسِ إلى الله تعالى وإذعانُها لأمره، والإخبارُ عن كون المرجوع إليه بأنّه عزّ وجلّ كما قال في «الكشّاف» أي قالوا إنّا عبيد ومملوكون لله، وإنّا إليه راجعون في الآخرة. ومنه ما قاله بعض المحققين فيه معناه أطَعْنا وإنقَدْنا لأمر الله؛ لأنّا عبيدُه ومملوكه، وإنّا إليه راجعون في الآخرة، فكان معنى قولهم «استرجع القومُ» استسلموا أنفسَهم إلى الله تعالى، وقَبِلوا ما أمرَهم الله، وعند ذلك يصير متعديًا لفظًا. والسابعُ للحينونة نحو استرقَعَ الثوبُ أي حانَ وقتُ استرقاعِهِ، وعندَ ذلك يصيرُ لازمًا. والثامنُ يكونُ بمعنى «أفعَلَ» نحو استخرج بمعنى أخرج، وعند ذلك يصير متعديًا كما مَرَّ غيرَ مرّة. والتاسع بمعنى فَعَّلَ مشدّدةَ العين، نحو استقرّ بمعنى قرَّ، وعند ذلك يصير لازمًا. والعاشر بمعنى صار نحو اِسْتَحْجَرَ الطينُ أي صارَ حَجَرًا، وعند ذلك يصيرُ لازمًا أيضًا كما مَرَّ غيرَ مرَّةٍ. وقد ذكرنا بعضَ هذه المعاني في صدر الكتاب، ولم يَتَعَرَّضِ الشيخُ للمعاني الأربعة الأخيرة.

روح الشروح قوله: (وَلِلْوِجْدَانِ) أي لوِجْدانِ المفعولِ مُتَّصِفًا بما اشتقَّ منه أصلُ الفعلِ، (نَحْوُ اسْتَجَدْتُ شَيْئًا أَيْ وَجدتُهُ جَيِّدًا) أصله «جَيْوِدًا» اجتمَعَ الواوُ والياءُ، والسابقُ ساكنٌ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَت. وأصلُ إستَجَدْتُ «إسْتَجْوَدْتُ»، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى ما قبلَها، ثمّ قُلِبَت أَلِفًا، وحُذِفَتْ للساكنين.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

المطلوب ....

روح الشروح قوله: (وَلِلاسْتِرْجَاعِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ اسْتَرْجَعَ الْقَوْمُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ) أي وَجَدُوا في أَنْفُسِهم أنّهم راجعونَ إلى ربّهم، فبَدَا لهم إظهارُ الانقيادِ والتسليمِ لأمْرِ الموتِ. وفي بعض النُّسَخِ «وللتسليم» نحو قولهم إلى آخره، (أَيْ قَالُوا إِنَّا لله) أي عبيدٌ وملكٌ له (وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) في الآخرة. قيل ويجيء «استفعل» للحينونة نحو استَرْقَعَ الثَّوبُ أي حانَ له أن يرقعَ، ولمطاوعة «أفعَلَ»، نحو أَنَخْتُ الجمَلَ فاسْتَنَاخَ أي أبركْتُهُ فبرَكَ، وبمعنى مجرَّدِهِ نحو قَرَّ واستَقَرَّ.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





فوائد [التاسعة في الأقسام السبعة]

وحروفُ المدِّ واللِّينِ والزَّوَائِدِ والعِلَّةِ واحِدَةٌ، وهي الواوُ والياءُ والألفُ.

إمعان الأنظار قولـه: (وَحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ وَالْعِلَّةِ وَاحِدَةٌ) اعلم أنَّ الحروفَ الزائدةَ حروفُ مَبَانٍ لا يكونُ كلُّها ولا جزؤُها أصليَّةً ولا مَقْلوبةً عنها من العَشَرَةِ المذكورةِ. وحروفُ العلَّةِ الواوُ والياءُ والألفُ كلمةً كانت أو غيرَ كلمةٍ، أصليةً كانت أو مقلوبةً عنها أو زائدةً، متحرِّكةً كانت أو ساكِنةً، مُجانِسَةً حركةُ ما قبلَها لها أو غيرَ مُجانِسَةٍ. وحروفُ اللينِ هذه الثلاثةُ مقيَّدةً بكونها ساكنةً وغيرَ مقلوبةٍ من حرفٍ صحيحٍ ومطلقًا من غيره. وحروفُ المدِّ حروفُ اللينِ بشرطِ مجانسةِ حركة ما قبلها لها. وقولُ المصنِّفِ «واحدة» محلُّ تَأَمُّل، فَتَأَمَّل.

روح الشروح قوله: (وَحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ وَالزَّوَائِدِ وَالْعِلَّةِ وَاحِدَةٌ) يعني مُتَصَادِقَةٌ على طائفةٍ من الحروف، (وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ) أمّا تسميتُها بحروف العلة فلأنَّ من شأنها أن يَنْقَلِبَ بعضُها إلى بعض، وحقيقةُ العلّةِ تغيُّرُ الشيءِ عن حاله. وأمّا بالزيادة فظاهر، فلا إشكالَ بكون الزّوائدِ أعمَّ منها؛ لأنّ المرادَ كما عرفتَ بيانُ تصادُقِها على طائفةٍ من الحروف. وأمّا باللين فلِما فيها من اللّين لاتّساع مخرجِها، وذلك إنّما يكونُ إذا كانت ساكنةً. وأمّا بالمدّ فلِما فيها من الإمتداد، وذلك إنّما يكونُ إذا سكنت ويكونُ حركةُ ما قبلها من جنسها، ولا يكفي في كونها حرفَ مدٍّ سكونُها فقط، فالعلةُ أعمُّ من المدّ واللين؛ لصدقها على المتحرِّكِ والساكنِ منها، ثم اللينُ؛......

المطلوب قولـه: (وَحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ وَالزَّوَائِدِ وَالْعِلَّةِ وَاحِدَةٌ) اعلم أنّ في حَصْرِ حروفِ الزّوائدِ في حروف العلّة نظرًا؛ لأنّ حروفَ العلّة ثلاثة سَتَراها، وحروفَ الزّوائد عَشَرةٌ بناءً على ما قاله مِنْ قبلُ، والحروفَ التي تُزادُ في الأسماءِ والأفعالِ عَشَرةٌ بل أكثرُ منها كما مَرَّ، فالأَصْوَبُ أن يُقالَ وحروفُ المدِّ واللينِ والعلّةِ واحدةٌ وهي الواوُ والياءُ والألفُ، وهي من حروف الزوائد، اللهمّ إلاّ أنْ يُقالَ إنّما قال ذلك نظرًا إلى الأغلب؛ لأنّ الإزديادَ بهذه الحروف غالبٌ، ومع ذلك لزمَ عليه ذلك القيدُ؛ لئلاّ يُفهَمَ الحصرُ فيها.

المنقود قوله: (وحروف المد واللين والزوائد واحدة إلخ) أقول: ولقائلٍ أن يقولَ كيف قال: إنّها واحدة؛ لأنَّ الزوائدَ هي حروفُ «اليوم تنساه» كما قال كذا فيما سبَقَ، فبعضُها حرف صحيح، فهي مُغايِرةٌ لحروف العلة فلا تكونُ واحدةً؟ الجوابُ عنه ظاهرٌ؛ لأنَّ إطلاقَه عليها باعتبار النوع في كثرة التصرُّفِ والاستعمالِ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح لعدم الاشتراط بوفق حركة ما قبلها إياها، ثم المدُّ؛ لاشتراطها بذلك إلاّ أنّهم يُطلِقون على هذه الحروف هذه الأسامِيَ الأربعةَ مطلقًا على التَّساهُل، والمصنِّفُ جرى على ذلك.

المطلوب قوله: (وَهِيَ) أي حروفُ المدِّ واللّينِ والعلّةِ والزوائدِ (الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ) وإنَّما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ كلُّها حروفَ المدِّ واللينِ؛ لأنَّ فيها المدَّ واللينَ عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المدّ واللين ليس على الإطلاق بل فيه تفصيلٌ، وذلك لأنّ حروفَ العلةِ إذا كانت ساكنةً تُسَمّى حروفَ اللين، ثم إذا ناسبَتْ حركة ما قبلها تكون حرفَ مدٍّ أيضًا، وإن لم تُناسِب تكون حرفَ لينٍ فقط، وكلُّ حرفِ مدٍّ حرفُ لينٍ ولا يَنعكسُ. وإذ كان كذلك فالألفُ حرفُ مدٍّ ولينٍ أبدًا؛ لسكونها وانفتاح حركة ما قبلها على التأبيد، والواوُ والياءُ تارةً تكونان حرفَيْ لينٍ فقط كما في قَوْلٍ وبَيْعٍ مصدرَيْن، وتارةً تكونان حرفَيْ مدٍّ ولينٍ كما في يقولُ ويبيعُ، وتارةً ليستا حرفَيْ مدٍّ ولا حرفَيْ لين بل هما بمنزلةِ الحرفِ الصحيح، وذلك إذا تحرَّكتا، نحو وَعَدَ ويَسر. وإنّما تُسَمّى هذه الحروفُ حروفَ العلة؛ لكثرة تغيُّراتها من نقص وزيادة وقلب وإبدال كما أنّ العلةَ تارةً تنقُصُ وتارةً تزيدُ وتارةً تبدل بصحة وتارةً بعلّة أخرى، وكلُّ هذه الحروفِ تُوجَد في جميع أنواع الكلمة من الأسماء، نحو بيت وثوب ومال، ومن الأفعال نحو قاتل وقول وبيع، ومن الحروف نحو لو وكي وما، كما أنّ العلةَ توجد في جميع أنواع المخلوقات.

المنقود وقيل: إنَّها واحدةٌ في اصطلاحهم بل التَّفاوُتُ في إطلاقِ كلِّ واحدٍ على هذه الحروفِ بالإعتبار والتعليل، أمّا في إطلاق فلأنّ الواوَ والياءَ والألفَ سمّي علّةً مطلقًا نظرًا إلى الذات من غير اعتبارٍ إلى الحركة والسكونِ وغيرِهما، وأمّا بالنظر إلى العوارض التي ذُكِرَتْ فإنَّما سمّيتِ الواوُ والياء والألف حروفَ العلّة؛ لكثرة التصرُّف فيها، فكان كلُّ كلمةٍ فيها أحدٌ من هذه الحروف ذات علّةٍ، وهي أعمُّ مطلقًا؛ لأنَّ هذه إذا سكنت تُسمّى حروفَ اللين مطلقًا، وهي أخصُّ منها وأعمُّ من حروف المدّ، لأنّ هذه إذا جاء حركةُ ما قبلها مُجانسةً لها تُسمّى حروفَ المدّ، فكلُّ حرفِ مدٍّ حرفُ لينٍ ولا ينعكسُ، فالألفُ حرفُ مدٍّ أبدًا؛ لمجانسةِ حركةِ ما قبلها إيّاها، والواوُ والياءُ تكونان تارةً حرفي مدٍّ نحو تقول وتبيع، وتارةً حرفي لينٍ نحو قول وبيع، وتارةً لا هي نحو وَعَد ويَسر. وقيل: سمّيت أيضًا حروفَ المدّ واللين؛ لأنّها تُسهِّل التلفّظَ؛ لإبدال بعضِها ببعضٍ من غير كراهيةٍ.

قوله: (وكلّ فعل ماض في أوّله حرف إلخ) أقول: هنا مناقشةٌ وهي أنَّ الضميرَ في أوّله راجع إلى فعلٍ ماضٍ فهو يكونُ بوجودِ حرفٍ من هذه الحروفِ مثلا وَعَدَ ماضٍ بوجودِ الواو،..........





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فيُفْهَمُ منه أنَّ حرفَ العلةِ لا تكونُ نفسَ فعلٍ ماضٍ بل زائدةٌ عليه مع أنَّه ليس كذلك فافهم؛ فإنَّ تصحيحَ العبارةِ يكونُ أيسرَ وأسهلَ.

واعلم أنَّ الأفعالَ على سبعةِ أقسامٍ: أحدُها الصحيحُ نحو نصر. وثانيها هو ما اعتلَّ فاؤُه نحو وَعَدَ ويَسَرَ، ويُسمّى المعتلَّ الفاءِ؛ لوجود حرفِ العلّةِ في أوَّله، ومثالاً؛ لمماثلته الصحيحَ في تحمُّلِ الحركاتِ وعدمِ الإعلالِ أو لأنَّ المثالَ في اللغة المشابهةُ، ويسمّى بالمثال؛ لمشابهةِ أمرِه بأمرِ الأجوفِ في الوزن نحو عِدْ وزِنْ. وثالثُها ما اعتلَّ عينُه ويُسمّى أجوفَ؛ لخلوِّ جَوْفِه عن الحرف الصحيح، ويقالُ له ذو الثلاثةِ؛ لكون ماضيه على ثلاثةِ أحرفٍ في المتكلِّم نحو قُلْتُ وبِعْتُ، وقيل وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يستلزمُ اختصاصَ هذا الاسمِ بأجوفِ الثلاثيِّ؛ لأنَّ غيرَه ليس على ثلاثة أحرفٍ عندَ اتّصالِ بعضِ الضمائرِ كأقمت واستقمت مع أنّهم يُسمّونه أيضًا ذا الثلاثةِ، ويمكن أن يجابَ عنه بأن يقالَ إنّه على ثلاثة أحرفٍ نظرًا الى الأصل؛ لأنَّ أصلَ أَقَمْتُ قُمْتُ، فحينئذٍ لا يَرِدُ. فإن قيل: إنَّ كونَ ماضيه على ثلاثة أحرفٍ عندَ اتّصالِ بعض الضمائر ممنوعٌ؛ لأنَّ الثالثَ ضميرُ الفاعل، فيكون على حرفين؟ فأجيب بأنَّ الإطلاق على الثالث ليس باصطلاح النحويّ، بل المرادُ منه أنّه على ثلاثة أحرفٍ من حروفِ الهجاء، ولا شكَّ أنَّه كذلك، وفي قولهم «لكون ماضيه على ثلاثة أحرف في المتكلّم» نظرٌ؛ لأنَّه ليس مخصوصا به بل في المخاطب كذلك، فلو قيل في اتّصال الضميرِ المرفوعِ البارزِ المتحركِ لكان أحسنَ وأحْرى. ورابعُها هو ما اعتلَّ لامُه كغزا ورمى، ويُسمّى به ناقصا؛ لنقصانِ آخرِه عن الحركة والحرفِ الصحيحِ في بعضِ مُتصرِّفاته، ويقالُ له ذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعةِ أحرُفٍ في الإخبارِ عن نفسِه نحو رميتُ وغزوتُ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لِمَ لم يُسَمَّ مثلُ ضربتُ ذا الأربعةِ مع أنَّه على أربعةِ أحرفٍ؟ فأجيبَ بأنَّه إنّما سُمِّيَ الناقصُ ذا الأربعةِ؛ لسرٍّ، وهو أنَّ الأجوفَ لما رجعَ إلى ثلاثة أحرفٍ عندَ الإخبارِ عن نفس المتكلِّم نحو قُلْتُ كانَ الناقصُ بالرجوعِ إلى ثلاثة أحرف أولى؛ لأنَّ اللامَ محلُّ التغيُّرِ، وإذا لم يَرجع إلى ثلاثة أحرفٍ سُمّيَ باسمٍ مستأنفٍ؛ ليدُلَّ على أنَّه خالفَ الاصلَ المذكورَ، وليس هذا السرُّ في مثلِ ضربتُ. وخامسُها المضاعفُ نحو مَدَّ. وسادسُها المهموزُ نحو أَخَذ وسأَلَ وقرأَ. وسابعُها اللفيفُ نحو رَوى ووقى، وسيأتي وجهُ التسميةِ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود فإن قلتَ: ما الوجهُ لانحصاره في هذه السبعة؟ قلتُ: هو ظاهر؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ ماضٍ لا يَخلو من أن يكونَ في تركيبِ حروفه حرفُ علّةٍ أو مُلْحَقُ حرفِ علةٍ أو لا يكونُ. الثاني الصَّحيحُ، الأوّلُ لا يَخلو من أن يكونَ ذلك على سبيل الإنفراد وعلى سبيل الاجتماع. الأوّلُ على ثلاثة أقسامٍ: أمّا أن يكونَ حرفا في مقابلة الفاء أو العين أو اللام. الأوَّلُ مثالٌ، والثاني أجوفُ، والثالث ناقصٌ. وإن كان على سبيل الإجتماع فهو اللفيفُ. وإن كان في تركيب حروفه ملحقُ حرفِ علّةٍ لا يخلو من أن يكون على سبيل الإنفراد أو على سبيل الإجتماع. فالأوّلُ مهموزٌ، والثاني مضاعفٌ، فيكون سبعةً. فإن قلت: لِمَ لم يُجعلِ المهموزُ ثلاثةَ أقسامٍ باعتبار أن يكونَ في الفاء والعين واللامِ كما في المعتلِّ في العلة؟ قلت: المهموزُ ليس معتلاّ من جميع الوجوهِ بل يُشْبِهُ الصحيحَ والمعتلَّ، فهذا المعنى واحدٌ.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وكُلُّ فعلٍ ماضٍ في أوَّلِهِ حرفٌ من هذِهِ الحروفِ يُسَمّى مُعْتَلاً ومِثالاً نحو وَعَدَ ويَسَرَ.

إمعان الأنظار قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ) وإنّما خَصَّ الماضيَ بالذِّكر مع كونِ الحُكم عامًّا؛ لكون فهمِهِ أيْسَرَ للمُبتدي مع كون أحكامِ الغيرِ معلومةً بالمقايَسَة. وأرادَ بالماضي ماضيَ الثلاثيِّ المفرد المذكَّر الغائب بقرينة المثالِ وعدمِ ذكرِ المزيداتِ في باب المعتلاّت، وتُعْلَمُ هي بالمقايسة. ويَدُلُّ على هذا قولُهُ «في أَوَّلِهِ» و«وَسَطِهِ» و«آخِرِهِ» دون فائِه وعينِه ولامِه.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ) أي ثلاثيٍّ (فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ) ظاهِرُ العبارةِ يُوهِمُ وجودَ الألفِ فاءً؛ لكن لا التفاتَ لمثل هذا الوهمِ؛ لظهور أنّ الساكِنَ لا يكونُ مبتدأً به؛ بل الألفُ لا يَقَعُ عينًا ولامًا في الفعل إلاّ مقلوبًا، ولكن لوقوعه ظاهرًا فيما بعدَ الأَوَّلِ أطلقَ الحروفَ ولم يقُلْ في أوّله واو أو ياء. (يُسَمَّى) ذلك الفعلُ (مُعْتَلًّا) لوجود حرفِ العلّة فيه، ولوجودها في أوَّلِهِ صار أحقَّ بهذا الاسم من الأجوف وغيره، (وَمِثَالًا) لمماثلة الصحيح في تحمُّل الحركات كما تقول «وُعِدَ» بضمّها في مجهول وَعَدَ، وفي مصدره وِعْدًا بكسرها غيرَ أنّها تُحذَفُ تبعًا لإعلال المضارع لا لاستثقال الكسرة عليها، ولذا لا تُحذَفُ في مصدر «وَصَل»، (نَحْوُ وَعَدَ يَعِدُ، وَيَقِظَ يَيقِظُ) من الباب الرابع.

المطلوب قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ) يكونُ (فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ) وفي ذكر الحروف على الإطلاق نظرٌ؛ لأنّ الألفَ من هذه الحروف ولكن لا تُوجَد قطّ في أوَّل الكلمة، سواء كانت اسمًا أو فعلًا أو حرفًا لِمَا مَرَّ من أنّها ساكنةٌ، والابتداءُ بالساكن مُحالٌ، فلزم عليه أن يتركها من البين في هذه المسألة. ولو قيل إنّها تُزاد وتُوجد في أوَّل الكلمة لكن تُحرَّك للتعذُّر. قلنا لو كان كذلك لقيل تلك الكلمةُ مثال ومعتلّ إن كانت فعلًا كما في الواو والياء، ومع ذلك لا يقال ذلك بل يقال مهموزُ الفاء. وإنّما وُصِفَ الفعلُ بالماضي احترازًا عن الفعل المضارع؛ لأنّ هذه الحروفَ تُوجد في أوَّلِهِ بقدر الإمكان ولكن لا يقال إنّه معتلّ ومثال؛ لعدم مقابلة الحروف الأصليّة للكلمة، وفي الماضي تقابل بها ويقال له معتلّ ومثال إن وُجِدَ في مقابلة الفاء، ولهذا قال الشيخ: (يُسَمَّى مُعْتَلًّا وَمِثَالًا) وإنّما سُمِّيَ معتلًّا؛ لوجود حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصليّة للكلمة كما أشرنا. وإنّما سُمِّيَ مثالًا؛ لمماثلتِهِ الحرفَ الصحيحَ في عدم التغيُّر وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة. أمّا الفتحةُ ففي معلومه. وأمّا الضمة ففي مجهوله. وأمّا الكسرة ففي مصدره كالوِعدة والوِجهة،...

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وهذا النوعُ يجيء من كلِّ الأبوابِ إلاّ من بابِ فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في الغابر. وأمّا وَجَدَ يَوْجُدُ بفتحها في الماضي وضمّها في الغابر فهي لغةُ بني عامر كما ذكرناه مرّة من قبلُ. وأمّا في اللغة الفصيحة فإنّها من فَعَلَ يَفْعِلُ بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر، ولهذا تُحذَفُ الواوُ من «يَجِدُ» لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ.

قوله: (نَحْوُ وَعَدَ وَيَسَرَ وَيَقِظَ) بفتح العين في الأوَّلَيْن وكسرِ القافِ في الثالثِ ومضارعُها على العكس كذا في «النزهة». وإنّما أورَدَ مثالين؛ إيذانًا بأحدهما إلى الواويِّ وبالآخَرِ إلى اليائيِّ. وإنّما لم يُورِدِ المثالَ بالألف؛ لعدم وجوده كما مَرَّ من أنّها ساكنةٌ، والابتداءُ بالساكن مُحالٌ.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





وإنْ كانَ في وَسَطِهِ يُسَمّى أجْوَفَ نحو قالَ وكالَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَإِنْ كَانَ) أي حرفُ العلّةِ (فِي وَسَطِهِ) أي وسطِ الماضي (يُسَمَّى) هذا النوعُ (أَجْوَفَ) لخلُوِّ الوسط الذي هو بمنزلة الجوفِ في الحيوان عن الحرف الصحيح، (نَحْوُ قَالَ وَكَالَ) الأصلُ «قَوَلَ» و«كَيَلَ».

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَ فِي وَسَطِهِ يُسَمَّى أَجْوَفَ) أي يُسَمّى هذا النوعُ معتلًّا وأجوفَ وذا ثلاثةٍ. أمّا تسميتُهم بالمعتلّ؛ فلوجودِ حرفِ العلّة في مقابلة العين التي هي من الحروفِ الأصليَّةِ للكلمة، وقد غَفَلَ بعضُ الصرفيّين عن هذا. وأمّا تسميتُهم بالأجوفِ؛ فلخُلُوِّ جوفِه أي وسطه الذي هو بمنزلة الجَوْفِ من الحيوان عن الحرف الصحيح؛ لوقوع حرفِ العلّة فيه. وأمّا تسميتُهم بذي ثلاثة؛ فلصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسك، نحو قلتُ وبعتُ.

فإن قلتَ: إنّ الحرفَ الثالثَ فيهما ضميرُ الفاعل، فلا يكونُ ماضيه عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين؟

قلنا: المرادُ منه كونُه على ثلاثة أحرفٍ بحروف الهجاء لا باصطلاح النُّحاة. ولا شكَّ أنّه كذلك، أو لأنّهم جعلوا الضميرَ المتّصلَ بمنزلة حرفٍ من حروف الكلمة؛ لشدَّةِ اتّصاله بها. أمّا تسميةُ الأجوفِ من غير الثلاثيّ بذي ثلاثةٍ عند ذلك الضمير مع أنّه ليس كذلك نحو «أقمتُ» فبالنَّظر إلى الأصل؛ فإنّه في الأصل «قُمت».

وأمّا تخصيصُ كونِ الماضي على ثلاثة أحرفٍ بالمتكلم فلا وجهَ له؛ لوجوده كذلك في المخاطب. وهذا النوعُ لا يجيء إلاّ من ثلاثة أبواب: الأوَّلُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في الغابر، نحو قَالَ يَقُولُ وصَانَ يَصُونُ. والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر، نحو بَاعَ يَبِيعُ وكَالَ يَكِيلُ. والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر، نحو خَافَ يَخَافُ وهَابَ يَهَابُ. وأمّا طَوُلَ يَطْوُلُ بضمّها فيهما فشاذٌّ لا اعتدادَ به، وقد ذكرنا هذا مرّة من قبلُ.

قوله: (نَحْوُ قَالَ وَكَالَ) إنّما أورَدَ مثالين؛ إشارةً بأحدهما إلى الواويِّ وبالآخَر إلى اليائيِّ؛ لأنّ أصلَ قَالَ «قَوَلَ»، وكَالَ «كَيَلَ» كما سيجيء. وإنّما أورَدَهما بعدَ الإعلالِ؛ إشارةً بأصلهما إلى الأجوفِ الواويِّ واليائيِّ وبلفظهما إلى الألفيِّ؛ لأنّها من حروف العلة إذا كانت في وسط الكلمة تُسَمّى أجوفَ أيضًا.

المنقود ....





وإنْ كانَ في آخِرِهِ يُسَمّى ناقِصاً نحو غَزَا ورَمى. وإنْ كانَ فيه حرفانِ مِنْ هذِهِ الحروفِ فإنْ كانا عينَهُ ولامَهُ يُسَمّى اللَّفِيفَ المقْرُونَ نحو رَوى وطَوى،........................

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى نَاقِصًا) لنقصانِ آخره غالبًا عن الحركة البنائيَّة، (نَحْوُ غَزَا وَرَمَى) الأصلُ «غَزَوَ» و«رَمَيَ»، فلكلٍّ من الأقسام الثلاثةِ نوعان؛ واويٌّ ويائيٌّ، ويقال للأوَّلِ المعتَلُّ الفاءِ، وللثاني المعتَلُّ العينِ، وللثالث المعتَلُّ اللامِ بالإضافة اللفظيَّة ك«الحَسَنِ الوجهِ»، أي الذي إعتلَّ فاؤُه وعينُه ولامُه.

قوله: (وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أي في الماضي (حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ) المذكورة، (فَإِنْ كَانَ) ما ذُكِرَ من الحرفين (عَيْنَهُ) أي عينَ ذلك الفعلِ، (وَلامَهُ يُسَمَّى) هذا النوعُ (اللَّفِيفَ الْمَقْرُونَ) أمّا باللفيف فللفِّ حرفَي العلة أي جمعِهما. وأمّا بالمقرون فلاقترانهما، (نَحْوُ طَوَى.)

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى نَاقِصًا) أي يُسَمّى هذا النوعُ معتلًّا وناقصًا وذا أربعة. أمّا تسميتُه بالمعتلّ؛ فلوجود حرفِ العلّة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصليَّة للكلمة. وأمّا تسميتُه بالناقص؛ فلنقصان آخِرِ حروفه في حالة الجزم نحو لم يَغْزُ ولَمْ يَرْمِ ولَمْ يَخْشَ، أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشى بسكون الواو والياء، أو لخُلُوِّ آخِرِه من الحرف الصحيح الثابت في كلِّ الأحوال. وأمّا تسميتُه بذي الأربعة؛ فلكونِ ماضيه على أربعة أحرفٍ عند الإخبار عن نفسك نحو غَزَوْتُ ورَمَيْتُ. وأمّا كونُ الحرفِ الرابعِ ضميرَ الفاعل فلا يضرُّه؛ لأنّ المرادَ من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحو كما بَيَّنَّاهُ آنفًا في الأجوف. وهذا النوعُ يجيء من خمسة أبواب: الأوَّلُ بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر نحو دَعَا يَدْعُو. والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رَمَى يَرْمِي. والثالثُ بفتحها فيهما نحو رَعَى يَرْعَى. والرابعُ بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بَقِيَ يَبْقَى. والخامسُ بضمّها فيهما نحو سَرُوَ يَسْرُو كما ذكرناه مرّة من قبلُ.

قوله: (نَحْوُ غَزَا وَرَمَى) وإنّما أورَدَ مثالين؛ إشارةً بأحدهما إلى الواويِّ وبالآخر إلى اليائيِّ. وإنّما أورَدَهما بعد قلبهما ألفًا؛ إيذانًا بأصلهما إلى الواويّ واليائيّ وبلفظهما إلى الألفيِّ كما مَرَّ آنفًا.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أي في الفعل (حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ) أي من حروف العلّة (فَإِنْ كَانَا عَيْنَهُ وَلَامَهُ يُسَمَّى لَفِيفًا) وإنّما يُسمّى هذا النوعُ لفيفًا؛ لالتفاف حرفَي العلة فيه أي التفاف أحدِ حرفَي العلة فيه بالآخر، أو نقول إنّه مأخوذٌ من اللفّ بمعنى الخلط، فسمي باللفيف؛ لأنّ فيه خلطَ الحرفِ الصحيحِ بحرف العلة. (مَقْرُونًا) وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ مقرونًا؛ لاقتران أحدِ حرفَي العلة بالآخر فيه.

قوله: (نَحْوُ حَيِي وَطَوى وَقَوى وَحَايى). وإنّما أورَدَ هذا النوعَ بأربعة أمثلةٍ؛ إشارةً بالأولى إلى الواويِّ فلهذا أورَدَها قبلَ قلبِها ياءً مع وقوعها طرفًا وانكسار ما قبلها، والثانيةِ إلى اليائيّ ويُسَمّى هذان المثالان مضاعفًا أيضًا إلاّ أنّه لا يُدغَم في الأصحّ؛ لئلاّ يلزمَ الضمُّ على الياء في مضارعهما، وبالثالثة إلى المركَّب من الواو والياءِ بأصلهما وإلى الواو والألف بلفظهما، وبالرابعة إلى المركَّب من الياء والألف، ولهذا أورَدَها بعدَ قلبِها ألفًا، والألفُ الزائدةُ في «حايي» لم تكن معتبرةً في ذلك؛ لأنّها ليست في مقابلة العين. وهذا النوعُ لا يأتي إلاّ من بابين: أحدُهما بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو قَوِيَ وحَيِيَ ورَوِيَ وهَوِيَ. والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو طَوَى وشَوَى وزَوَى بالزاي المعجمة. وفي طوى لغةٌ أخرى، وهي كونُ عينِ فعله مكسورًا في الماضي ومفتوحًا في الغابر.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





وإنْ كانا فاءَهُ ولامَهُ يُسَمّى اللَّفِيفَ المفْرُوقَ نحو وَقى ووَلِيَ. وكُلُّ فعلٍ عينُهُ ولامُهُ حرفانِ مِنْ جنسٍ واحِدٍ أُدْغِمَ أوَّلُهما في الآخَرِ دَفْعاً لِلثِّقَلِ يُسَمّى مُضَاعَفاً نحو مَدَّ.

إمعان الأنظار قوله: (أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا) لو لم يَذكُرْ هذا لكان أولى؛ لأنّ المضاعَفَ قد لا يقعُ فيه الإدغامُ. واعلم أنّه قد يجتمعُ اثنان من علاماتِ هذه السِّتَّة، فيُسمّى باسمين نحو وَدَّ وَوَأَدَ وَوَبَأَ وَآبَ وَجَاءَ وَأَبَى وَنَأَى وأَسَّ وَأَوَى ووَأَى، فيقال المعتلُّ المضاعَفُ أو المهموزُ العينِ أو اللامِ، والأجوَفُ المهموزُ الفاءِ أو اللامِ، والناقِصُ المهموزُ الفاءِ والعينِ، والمضاعَفُ المهموزُ الفاءِ، واللّفيفُ المقرونُ المهموزُ الفاءِ، واللّفيفُ المفروقُ المهموزُ العينِ، وأيُّ الاسمين قُدِّمَ جازَ والمشهورُ ما ذكرنا.

روح الشروح (وَإِنْ كَانَا) أي الحرفان (فَاءَهُ وَلَامَهُ يُسَمَّى) هذا النوعُ (اللَّفِيفَ الْمَفْرُوقَ) لأنّ حرفَيِ العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح، (نَحْوُ وَقَى) أَخَّرَ ذكرَ المفروقِ مع أنّ كونَ أحدِ حرفَيِ العلة في الفاء يَسْتَدْعي التقديمَ؛ إشعارًا بقلَّته.

ولما فرَغَ من أقسام المعتَلِّ شرَعَ فيما يلحَقُ به بقوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ عَيْنُهُ وَلَامُهُ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا فِي الآخِرِ؛ دَفْعًا لِلثِّقَلِ) أي لِثِقَلِ التَّكَرُّر بخلاف مضاعف الرباعيِّ، وهو ما كان عينُه مع لامه الثانية من جنسٍ واحدٍ نحو «زَلْزَلَ»، فإنّه لا يلحق بالمعتلِّ، ولا ثِقَلَ فيه للفصل بين المتجانسَيْن، ولذا لا يَقَعُ فيه الإبدالُ والحذفُ كما في «أمليْتُ» و«ظَلْتُ»، وبخلاف ما تكرَّرَ للإلحاق نحو «جلبَبَ»، فإنّه لا يُدغَمُ، (يُسَمَّى مُضَاعَفًا) مأخوذٌ من «ضاعَفَ الشيءَ» إذا زاد عليه فجعله اثنين، سُمِّيَ به نحوُ مَدَّ وعَضَّ؛ لتضاعُفِ بعضِ حروفِه.

المطلوب قوله: (وَإِنْ كَانَا فَاءَهُ وَلَامَهُ يُسَمَّى لَفِيفًا مَفْرُوقًا) وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ بالمفروق؛ لافتراق حرفَيِ العلة فيه بحرف صحيح، واللام لا تكون فيه إلاّ ياءً، والفاءُ لا تكون إلا واوًا، (نَحْوُ وَقَى وَوَلِيَ). وإنّما أورَدَ مثالين؛ إيذانًا بأحدهما إلى المركّب من الواو والألف، ولهذا أورَدَ «وقى» بعدَ قلبِ يائه ألفًا وبالأخرى إلى الواو والياء، ولم يُوجد فيه مثالُ المركّب من الواوين والياءين، ولهذا لم يُورِد له مثالًا. وهذا لا يأتي إلاّ من بابين أيضًا: أحدُهما بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وَقَى يَقِي. والثاني بكسر العين فيهما نحو وَلِيَ يَلِي كذا في «الهارونية» وشرحها. وذكر صاحبُ «النزهة» والزنجانُّي مثالًا آخَرَ بهذا النوع من باب فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر مركَّبًا من الواو والياء نحو وَجِيَ يَوجَى. ومنه وَرِيَ يَورَى، كذا في «النزهة».

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وإنّما لـم يذكُرْ مثالَ ما كان حرفُ العلة في الفاء والعين أو في الفاء والعين واللام مع أنّهما من اللفيف؛ لأنّ من هذين القسمين لا يُبْنى فعلٌ بل المبنيُّ من الأوَّل اسما الزمان والمكان نحو يوم وبين، ومن الثاني اسما حرفين نحو واو ياء.

قوله: (**وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ حَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا فِي الآخَرِ؛ دَفْعًا لِلثِّقَلِ**) واختيارًا للخفة؛ لأنّها هي المرادة من الإعلال، وهي لم توجد قبلَ الإدغام. والإدغامُ في اللغة عبارةٌ عن إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمتُ الثيابَ في الوِعاء إذا أدخلتَ فيه، وأدغم اللجام في فم الفرس إذا دخل في فمه. وفي الاصطلاح عبارةٌ عن إلباس الحرفِ الواحدِ في مخرجه مقدارَ إلباسِ الحرفين في مخرجهما، كذا ذكره جارُ الله العلامةُ. وقيل هو إسكانُ أوَّلِ الحرفين المتماثلين أو المتقاربين وإدراجُه في الثاني.

قوله: (**يُسَمَّى مُضَاعَفًا**) لتضاعُفِ بعضِ حروفه. والمضاعفُ اسمُ مفعولٍ من ضَاعَفَ يُضَاعِفُ. وهو في اللغة عبارةٌ عمّا تكرَّرَ الشيءُ فيه بمثلَيْه معنى. وفي الاصطلاح عبارةٌ عمّا يجتمعُ فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين، أو التقى أحدُ المتماثلين بالآخر في كلمة واحدة، ويقال له الأصمّ؛ لأنّ الأصمَّ من وقر أذنه واحتاج في الإستماع إلى شدّة الصوت، والمضاعفُ ما يَحتاج فيه إلى شدّة اللفظ، فيستدعي كلُّ واحدٍ منهما الجهرَ في الصوت، أو لأنّ الأصمَّ لا يَسمعُ الصوتَ إلاّ بتكريره. وكذا المضاعفُ لا يتحقَّقُ إلاّ بتكرير الحرف الواحد فيه، فيَستدعى كلُّ واحدٍ منهما التكرار. وهذا النوعُ لا يجيء إلاّ من ثلاثة أبواب: أحدُها بفتح العين في الماضي وضمِّها في الغابر (**نَحْوُ**) سَرَّ يَسُرُّ، و(**مَدَّ**) يَمُدُّ. والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو فَرَّ يَفِرُّ وقَرَّ يَقِرُّ. والثالثُ بكسرها في الماضي وبفتحها في الغابر نحو عَضَّ يَعَضُّ وحَسَّ يَحَسُّ. وأمّا حَبَّ ولَبَّ بضمّها فيهما فشاذٌ لا اعتدادَ به كما ذكرناه مرّة من قبلُ.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وكُلُّ فِعْلٍ فيهِ همزةٌ فإنْ كانَتْ في أوَّلِهِ يُسَمّى مَهْمُوزَ الفاءِ نحو أخَذَ، وإنْ كانَتْ في وَسَطِهِ يُسَمّى مَهْمُوزَ العينِ نحو سَأَلَ، وإنْ كانَتْ في آخِرِه يُسَمّى مَهْمُوزَ اللّامِ نحو قَرَأَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ) ماضٍ (فِيهِ هَمْزَةٌ) يُسمّى مهموزًا، أخَّرَه عن المضاعف؛ لأنَّ له أنواعًا، والواحدُ قبلَ المتعَدِّدِ. (فَإِنْ كَانَتْ) أي الهمزةُ (فِي أَوَّلِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ الْفَاءِ) نحو «أَخَذَ». (وَإِنْ كَانَتْ فِي وَسَطِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ الْعَيْنِ) نحو «سَأَلَ». (وَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ اللَّامِ) نحو «قَرَأَ». أهْمَلَ أمثلةَ المهموزِ بأنواعه؛ اعتمادًا على ظهورها.

المطلوب قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ فِيهِ هَمْزَةٌ فَإِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ الْفَاءِ) وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ مهموزَ الفاء؛ لكون الهمزة فيه في مقابلة الفاء، ويقال لها همزةُ قطعٍ؛ لقطع ما قبلها عن الاتّصال بما بعدَها. وقيل إنّما يقال لها ذلك؛ لأنّها قُطِعَتْ عن السقوط في الدَّرجِ، وهذا يأتي من خمسة أبواب: أحدُها بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر (نَحْوُ أَخَذَ يَأْخُذُ وَ) الثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو (أَمِنَ يَأْمَنُ وَ) الثالثُ بفتحها فيهما نحو (أَهَبَ يَأْهَبُ وَ) الرابعُ بضمّها فيهما نحو (أَدُبَ يَأْدُبُ وَ) الخامسُ بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو (أَبَقَ يَأْبِقُ) كما ذكرناه مرّةً من قبلُ.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ فِي وَسَطِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ الْعَيْنِ) وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ مهموزَ العينِ؛ لكون الهمزة فيه في مقابلة العين، ويقال له النبرُ؛ لأنّ النبرَ هو الرفعُ بعُنفٍ، ومهموزُ العينِ يرفعُ الحنكُ عند التلفُّظ به بشدّة قسريّة لشدة قربه في الصوت، وهذا يأتي من أربعة أبواب فقط: أحدها بفتح العين في الماضي والمضارع نحو سأل يسأل. والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو سئم يسأم. والثالث بضمها فيهما نحو رؤف يرؤف. والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو زأر يزأر كما ذكرناه مرّةً من قبلُ.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ اللَّامِ) وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ مهموزَ اللام؛ لكون الهمزة فيه في مقابلة اللام، ويقال له الهمزة؛ لأنّ الهمزة في اللغة عبارةٌ عن رفع سترِ أحدٍ وذمِّه في عقبه، والهمزةُ إذا كانت في لام الكلمة رفع الحنك في آخرها بذكرها عقبها. وهذا يأتي من أربعة أبواب أيضًا: أحدها بفتح العين في الماضي والغابر (نَحْوُ قَرَأَ يَقْرَأُ) والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو ظمئ يظمأ. والثالث بضمها فيهما نحو جرؤ يجرؤ. والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو هنأ يهنئ كما ذكرناه مرّةً من قبلُ.

المنقود ....





وكلُّ فعلٍ خالٍ مِنْ هذِهِ الأقسامِ السِّتَّةِ يُسَمّى صَحِيحًا، وقد مَرَّ بَحْثُهُ في بابِ الصَّحيحِ، وسَنَذْكُرُ بحثَ الأقسامِ السِّتَّةِ على سَبِيلِ الإخْتِصَارِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ) ماضٍ (خَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ السِّتَّةِ) يعني خالٍ من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يُسَمَّى صَحِيحًا) لصحَّتِه وعدمِ تغيُّرِ حروفه، ويُرادِفُه السالمُ؛ لأنّه الذي سَلِمَتْ حروفُه الأصليَّةُ عن حرف العلَّة والتضعيف والهمزة. وعند البعض لا يُشترَطُ في الصحيح خُلوُّه من الهمزة والتضعيف، فيكون أعمَّ من السّالم. أَخَّرَ ذكرَ الصحيحِ في التقسيم مع سبقه في التصريف؛ لأنّ التقسيمَ باعتبار المفهوم، ومفهومُه عدميٌّ، وهو ما لم يكن فيه حرفُ علةٍ وتضعيف وهمزةٌ، ومفهومُ المعتلِّ وجوديٌّ، وفي الوجودِ شرفٌ. وأمّا التصريفُ فباعتبار الذّات، وذاتُ الصحيحِ مِقْياسٌ للمعتلِّ وما يلحقُ به، واعتبر في التقسيم الماضيَ؛ لأنّه بخلوِّه عن الزائد أدْخَلُ في الضَّبط.

قوله: (وَقَدْ مَرَّ بَحْثُهُ) أي بحثُ الصحيحِ وذكرُ أحكامِهِ في باب الصحيح. (وَسَنَذْكُرُ بَحْثَ الْأَقْسَامِ السِّتَّةِ) قريبًا (عَلَى سَبِيلِ الاخْتِصَارِ) لِيَسْهُلَ ضَبْطُها.

المطلوب قوله: (وَكُلُّ فِعْلٍ خَالٍ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ السِّتَّةِ) أي من المثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز (يُسَمَّى صَحِيحًا وَقَدْ مَرَّ بَحْثُهُ) أي بحثُ أحوالِ الصحيح (فِي بَابِ الصَّحِيحِ) فلا يوجد الفرق بين الصحيح والسالم عند الشيخ كما لم يُفرِّق بينهما صاحبُ «المراح»، ولكن فرَّقَ بينهما الزنجاني كما مَرَّ (وَسَنَذْكُرُ) أي نُبيِّنُ عن قريب (بَحْثَ الْأَقْسَامِ السِّتَّةِ عَلَى سَبِيلِ الاخْتِصَارِ)

المنقود قوله: (وكل فعل خال عن هذه الأقسام الستة إلخ) أي هو خالٍ عن الأقسامِ الستةِ المذكورةِ ههنا إجمالا، وهي المثالُ والأجوفُ إلى آخره يُسمّى صحيحا؛ لصحّته عن تغيُّرِ الحركاتِ والحروف. واعلم أنَّ الصحيحَ هو أن يكونَ سالما من حروف العلةِ والهمزةِ والتضعيفِ نحو ذهبَ.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الصحيحِ والسالمِ؟ قلتُ: إنَّه عامٌّ والسالمَ أخصُّ منه، وكلُّ صحيحٍ ليسَ بسالِمٍ. وقيل في بعضِ المختصرِ: ونعني بالسالم ما سَلِمَتْ حروفُهُ الأصليَّةُ التي تُقابِلُ بالفاء والعين واللامِ من حروفِ العلّةِ والهمزةِ والتضعيفِ. واعتُرِضَ على هذا بأنْ يقالَ إنَّ معرفةَ الأصولِ يَتَوَقَّفُ على معرفة المقابلةِ إلى آخره، وهذا دَوْرٌ بل الأولى أن يُقالَ: الأصولُ ما ثبتَ في جميع التصاريفِ والزوائدُ ما ثبتَ في بعضٍ دونَ بعضٍ؟



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

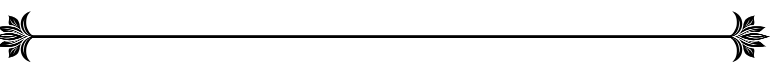
المنقود فأجيبَ إنَّما قال كذا؛ لأنَّ معرفةَ هذا بالنسبة إلى المبتدي أسهلُ؛ لأنَّه لو قال: الاصولُ ما ثبتَ في جميع التصاريفِ والزوائدُ في بعض وذلك لا يُعلم إلّا بعدَ الإحاطةِ بعلمِ الاشتقاقِ لاشتدَّ ذلك على المبتدي، وفيه نظر؛ لأنَّ هذا اختيارُ الدورِ الباطلِ. وقيل في «المراح» الصحيحُ هو الذي ليس في مقابلة الفاءِ والعينِ واللام حرفُ علّةٍ وتضعيفٌ وهمزةٌ. واختصَّ الفاءُ والعينُ واللامُ أي «فَعَلَ» للوزن حتّى يكونَ فيه حرفٌ من حروفِ الشَّفة والوسط والحلقِ؛ فكان ذلك ثابتا عن جميع المعجم بأسرِه، فلا يردُ النقضُ على هذا بما كان بمعناه مثلُ جَعَلَ ووَضَعَ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ عمل ومنع كذلك أي حروفُها من تلك المخارج الثلاثة مع أنَّها لم يختصَّ له بل الأصوبُ أن يقال إنّهم وضعوا للميزان الذي يتميَّزُ به الأصولُ عن الزوائد صيغةَ فَعَلَ؛ لأنَّه أعمُّ الأفعالِ معنىً؛ لأنَّه صحَّ استعمالُه في كلِّ معنىً نحو فَعَلَ الضَّرْبَ وفعلَ النَّصْرَ، قال الله تعالى ﴿وَالّذينَ هُمْ للزكوٰةِ فاعِلونَ﴾ [سورة المؤمنون، ٢٣/ ٤] أي مُزكُّون. قال صاحب الكشّاف وما من مصدرٍ إلّا يُعَبَّرُ عن معناه بالفعل، يقال للمُحْدِثِ فاعلٌ ويقال للضارب فاعلُ الضربِ وللقاتل فاعلُ القتل. وقيل: هذا منقوضٌ بعَمِلَ؛ فإنَّه أعمُّ الأفعالِ، ويصحّ أن يقال عمِلَ النصرَ وعمل الضربَ؛ فالجواب عنه أنّه مسلَّمٌ كان كذا لكن فَعَلَ أعمُّ الأفعالِ واستعمالُه عامٌّ كما في الآية، وعمِلَ وإن كان أعمَّ الأفعالِ لكن ليس بعامٍّ استعمالاً؛ فلذلك أختصَّ فعَلَ دونَه. فإن قيل: لم اختصَّ الثلاثيُّ للوزن دونَ غيرِه من الرباعيِّ وغيره؟ فالجوابُ عنه أنَّ الثلاثيَّ أكثرُ من غيره؛ لأنَّه لو كان غيرَه لم يكن وزنُ الثلاثيِّ إلّا بحذفِ حرفٍ أو أكثرَ، والزيادةُ عندَهم أسهلُ من الحذف؛ فكان جعلُ الميزانِ ثلاثيّا أولى من غيره.

قوله: (وقد مرّ بحثُ باب الصحيح إلخ) فإن قلتَ: لمَ قدَّمَ المصنِّفُ المعتلّاتِ ومُلحقاتِها على الصحيح في التقسيم، وقدَّمَ الصحيحَ عليها في البحثِ والتصريفِ؟ قلتُ: إنَّ التقسيمَ باعتبار المفهومِ، ومفهوماتُ المعتلّاتِ وملحقاتِها وجوديّةٌ ومفهومُ الصحيح عدميٌّ، والملكاتُ مقدَّمٌ على العدميَّاتِ، وأما البحثُ والتصريفُ باعتبار الذات، فالصحيحُ مقدَّمٌ على غيره ذاتًا؛ إذ غيرُه إنَّما يُعرَفُ باعتبارِ مُقايَسَةٍ عليه، والمقيسُ عليه مُقدَّمٌ على المقيسِ، وأشار على هذا بقوله «وقد مرَّ بحث باب الصحيح».





بابُ المعتلّاتِ والمضاعفِ والمهموزِ



إمعان الأنظار قوله: (بابُ المعتلات) اعلم أنَّ ما ذُكِرَ في هذا البابِ من القواعدِ عندَ عدَمِ المانعِ كالالتباس وغيرِهِ كما أشارَ إليه في آخِرِ الكتابِ بقوله «وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا تَتَغَيَّرُ الْمُعْتَلَّاتُ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي».

روح الشروح ولما كان المعتلُّ وما يلحقُ به نوعًا مُغايِرًا للصحيح عَنْوَنَ بحثَه بالباب فقال: (بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ) «الباب» اسمٌ لنوعٍ من المسائلِ مُشْتَمِلٍ عليها الكتابُ. و«المعتلُّ» اسمُ فاعلٍ من «اعتَلَّ»، أي مَرِضَ. سُمِّيَ به ما أحَدُ أصولِه حرفُ علّةٍ؛ لأنّه ذو تغيُّرٍ كالعليل، أي هذا بابُ المعتلاّت (وَ) ذكر أحكام ما يتعلَّقُ بها من (الْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ.)

المطلوب ....

المنقود قوله: (باب المعتلّات والمضاعف والمهموز واللفيف) إنّما قدَّمَ المعتلَّ على المضاعفِ والمهموزِ واللفيف؛ لكثرته. وإنَّما قدَّمَ المضاعفَ على المهموزِ مع أنَّ بعضَهم ذَهَبَ إلى أنَّ الهمزةَ حرفُ علّة؛ لِشدَّةِ إلحاقِ المضاعفِ بالمعتلّاتِ؛ لكثرة الإنقلاباتِ فيه بالنسبة إلى المهموز.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





[أحكامُ المعتلّاتِ]

الـواوُ واليـاءُ إذا تَحَرَّكَتَـا وانْفَتَـحَ مـا قَبْلَهمـا قُلِبَتَـا أَلِفًـا نحـو قـالَ وكالَ، ومثالُهمـا مِـنَ النَّاقِـصِ غَـزَا ورَمـى.

إمعان الأنظار قوله: (قُلِبَتَا أَلِفًا) أي تُلْفَظُ الألِفُ مكانَهما؛ إذ القلبُ لا يُتصوَّرُ في الأعْراضِ.

روح الشروح ولما كان بحثُ البابِ من تغيّرات حروف العلة، وكانت لا تَتَغيَّرُ إذا وقعَتْ في الأوَّلِ بل في الوسط والآخِرِ شرَعَ أوَّلاً في حكم الأجوف والناقص واويَّين أو يائيَّين بقوله (الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا قُلِبَتَا أَلِفًا) أي تُبْدَلُ الألفُ منهما لكن لا مطلقًا بل بشروطٍ سبعةٍ:

أحدها كونُهما في وزن الفعل؛ لأنّه ثقيلٌ يُناسِبُه التّخفيفُ. وهذا الشرطُ يُخرِجُ نحوَ الحَوَكَة جمع حائِكٍ؛ لخروجه بالتاء عن وزن الفعل، وكذا نحو حَيَدى.

المطلوب قوله: (الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا قُلِبَتَا أَلِفًا) لكن هذا بعدَ وجود الشرائط السبعة: أحدها أن يكونَ كلُّ واحدةٍ منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل. والثاني أن لا تكونَ حركتُهما عارضةً. والثالث أن لا تكونَ فتحةُ ما قبلها في حكم السكون. والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة اضطرابٌ. والخامس أن لا يجتمعَ في الكلمة إعلالان. والسادس أن لا يلزم ضمُّ حرف العلة في مضارعه. والسابع أن لا يترك الإعلالُ للدّلالة على الأصل، وإذا لم يوجد أحدُ هذه الشروط لم تقلبا ألفًا وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوحًا.

المنقود قوله: (الواو والياء إذا تحركتا إلخ) اعلم أنَّ لإعلالِ حرفِ العلةِ شروطًا: الأوَّلُ أن يكونَ حرفُ العلّةِ في فعلٍ أو في اسمٍ على وزن فعل. والثاني أن يكونَ حركتُه أصليَّةً. والثالثُ أن لا يكونَ فتحةُ ما قبلَها في حكم السكون. والرابع أن لا يكونَ في معنى الكلمة اضطرابٌ. والخامسُ أن لا يجتمعَ إعلالان لو أُعِلَّ. والسادسُ أن لا يلزمَ ضمُّ حرفِ العلة في مضارعِه لو أُعِلَّ. والسابعُ أن لا يُتركَ الدلالة على الأصل. فإذا تحقّقَ مجموعُ هذه الشروطِ يُعَلُّ حرفُ العلةِ بالتسكين. وإذا انتفى أحدُها لا يُعَلُّ. فيُعَلُّ قال وكال؛ لأنَّ أصلَهما قَوَلَ وكَيَلَ، قُلبتِ الواوُ والياءُ ألفًا؛ لتحرّكهما وانفتاحِ ما قبلهما. وإنّما يُعَلُّ إذا كان كذا؛ لئلّا يلزمَ أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ موجباتٍ زيادةَ ثِقَلٍ. اثنتان تحقيقيّتان: هما حركةُ حرفِ العلةِ وما قبلها، واثنتان تقديريَّتان: هما تلك الحرفُ، ولا اعتبارَ لحركة الآخِرِ؛ لكونه محلَّ التغيير. وفي «قال» مناقشةٌ، وهي أنَّ الألفَ قامَ مَقامَ الواوِ مع حركتها أم مَقامَ الواوِ فقط؛ فأيّهما كان فلا يَخلو عن الكلام، فدفعُه ظاهرٌ على المتأمِّل.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وثانيها أصليَّةُ حركتِهما؛ إذ العارضُ كالمعدوم، فالخفَّةُ حاصلةٌ هنا بلا إعلال كما في «دَعَوُا القومَ»؛ فإنّ حركةَ الواوِ لأجل الساكنين.

وثالثها أن لا يكونَ فتحةُ ما قبلَهما في حكم السكون؛ إذ لا يَبْقى في الحركة حينئذ قوَّةُ استدعاء القلب، فيُخْرِجُ نحوَ عَوِرَ واجتوَرَ، فإنّ ما قبلَ الواوِ فيهما في حكم عين «إعْوَرَّ» وألفِ «تجاوَرَ».

المطلوب فاحترز بالشرط الأوّل عن مثل الحركة في صودى؛ لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيث. وبالشرط الثاني احترز عن مثل دعوا القوم، فإنّ واوه لم تقلب ألفًا؛ لطروّ حركتها؛ لأنّها ساكنة أوّلًا ثم حُرِّكت لدفع التقاء الساكنين، تأمل. وبالشرط الثالث احترز عن مثل عَوِرَ واجتَوَرَ؛ لأنّ حركةَ ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين «اعتور» وألف «تجاور». وبالشرط الرابع احترز عن مثل الحيَوان؛ لأنّ في معناه اضطرابًا. وبالشرط الخامس احترز عن مثل طوى؛ لأنّ واوه لو قلبت ألفًا لاجتمع فيه إعلالان، تأمل. وبالشرط السادس احترز عن مثل حيي؛ لأنّه لو قُلبتِ الياءُ الأولى ألفًا فيه يلزمُ ضمُّ الياءِ في المضارع. وبالشرط السابع احترز عن مثل قوَد واستحوَذَ؛ لأنّ واوَهما لو قُلِبت ألفًا لم يُعلَم أنّهما واويّ أو يائيّ، فتُركت للدّلالة على الأصل، كذا المفهوم مما ذكره ابن جني.

المنقود واعلم أنَّ الأجوفَ يجيءُ من ثلاثة أبواب: الأوَّلُ فعَلَ يفعُلُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع نحو قال يقول. الثاني فعَلَ يفعِلُ بالفتح في الماضي وبالكسر في المستقبل نحو باعَ يَبِيعُ. الثالث فعِلَ يفعَلُ بالكسر في الماضي والفتح في الغابرِ نحو خاف يخافُ؛ فإنَّ أصلَهما خَوِفَ يَخْوَفُ، أُعِلَّ الأوَّلُ بالقلب فقط، والثاني بالنقل أوّلاً والقلبِ ثانيًا، ولا يقالُ الحصرُ ممنوعٌ؛ لأنَّه يجيءُ من فَعُلَ يَفْعُلُ بالضمِّ فيهما نحو طالَ يطولُ؛ لأنّا نقول إنّه قليلٌ لا اعتدادَ به، ثمّ إذا اتَّصلَ به ضميرُ المتكلمِ أو المخاطبِ أو جمعِ المؤنث الغائبِ نُقِلَ فَعَلَ من الواويِّ الى فَعُلَ بضمّ العين، ومن اليائيِّ إلى فعِلَ بالكسر؛ دلالةً عليهما، ولم يتغيَّرْ فَعُلَ ولا فَعِلَ إذا كانتا أصليَّيْن. ونُقلتِ الضمّةُ والكسرةُ إلى الفاءِ، وحُذفتِ العينُ؛ لالتقاءِ الساكنين. مثالُ الواويِّ قال قالا قالوا إلى آخره، ومثالُ اليائيِّ باعَ باعا باعوا إلى آخره، ويُضمُّ ما قبلَها إذا كان المحذوفُ واوًا نحو قُلت، ويُكسَرُ إذا كان ياءً أو واوًا مكسورًا نحو كِلْت وخِفْتُ بكسر الكافِ والخاءِ، وهِبْتُ بكسر الهاء. قيل: فإنَّ الهاءَ كُسِرت في هِبْتُ؛ ليدُلَّ على أنَّه يائيٌّ والخاء كُسِرَت في خِفْتُ؛ ليدُلَّ على أنّها مكسورُ العين.

فإن قلتَ: هلّا ضُمَّتِ الخاءُ ليدُلَّ على أنّه واويّ كما ضُمَّتِ القافُ في قُلت؟........................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ورابعها أن لا يكونَ في معنى الكلمة تحرُّكٌ واضطرابٌ؛ كيلا يفوتَ الغَرَضُ من تحرّكُهما نحو الحيَوان، فإنّه لا يُعَلُّ؛ ليدُلَّ حركةُ اللفظِ على الحركة والاضطراب في معناه. وأمّا في نحو مَوَتان فللحمل على نقيضه.

وخامسها أن لا يجتمعَ في الكلمة إعلالان؛ لئلاّ يُؤدِّيَ إلى إجحافها، فيُخرِجُ نحوَ طوى؛ إذ لو أُعِلَّ الواوُ لحُذِفَتْ للساكنين.

وسادسها أن لا يلزمَ ضمُّ حرفِ العلة في مضارعه؛ إذ هو مرفوض، فلا يُعَلُّ نحو حَيِيَ؛ إذ لو قلتَ حايَ لقُلتَ في المستقبل يَحايُ مثل يخاف.

وسابعها أن لا تفوتَ الدلالةُ على أصلهما، فلا يُعَلُّ نحو إستَحْوَذَ والقَوَدِ؛ ليُعلَمَ أنّهما واويّان. وعدمُ هذه الشروطِ مانعٌ من الإعلال، وارتفاعُ المانعِ معتبرٌ في القواعد وإن لم يُذكر هربًا من التطويل، والمصنِّفُ اكتفى عنها بقوله في آخِرِ الباب: وقد يكون في بعض المواضع لا يتغيَّرُ المعتلاّت إلى آخره.

المطلوب قوله: (نَحْوُ قَالَ) أصله «قَوَلَ»، قُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه، تأمل، فصار «قَالَ». وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنّ الحركةَ على حرف العلة ثقيلةٌ؛ لضعفها، فقُلِبت ألفًا لاستدعاء حركةِ ما قبلها ذلك؛ لتَخِفَّ على اللسان؛ لأنّ الألفَ لا تَقبلُ الحركةَ وإن كانت حرفَ علة أيضًا.

قوله: (وَكَالَ) أصله «كَيَلَ»، قلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضًا، فصار «كَالَ». وإنّما فعلوا ذلك فيه لِمَا مَرَّ في «قال».

المنقود فالجوابُ أنَّ بيانَ الأبْنِيَةِ عندَهم أهمُّ من بيانِ الواو؛ لأنَّه لا يدُلُّ على معنىً من المعاني، وبيانُ بناتِ الواوِ والياءِ على عوض من العوائض. فإن قلتَ: فلِمَ لم تُكْسَرْ بعدَ حذفِ الياءِ في لَسْتُ؟ قلتُ: لكونها مُشابهةً بالحروفِ من أنَّ الحرفَ مثل لست جامدٌ لا يتولَّدُ منه الأمرُ والنهيُ وغيرُهما ولست كذلك، فالتزموا فتحَ الفاءِ مثلَه. فإن قلتَ: فعلى هذا يلزمُ أن لا يُحذفَ العينُ للمشاكلة كما لا يُكسر الفاءُ لها؟ قلتُ: إنَّما يُحذفُ العينُ؛ ليكونَ دليلاً على أصله، وهو التصرُّف اللازمُ المساوي للأفعال. واعلم أنَّ ما قبلَ حرفِ العلةِ بعدَ الحذفِ في المزيد فيه يكونُ مفتوحًا كأعَدْتُ وانقَدْتُ واستجَبْتُ واختَرْتُ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (**نَحْوُ قَالَ وَكَالَ**) الأصلُ «قَوَلَ» و«كَيَلَ»، قُلِبَتِ الواوُ والياءُ أَلِفًا؛ لنوع خفَّةٍ.

(**وَمِثَالُهُمَا**) أي مثالُ الواوِ والياءِ المنقلبتَيْنِ أَلِفًا (**مِنَ النَّاقِصِ غَزَا وَرَمَى**.)

المطلوب قوله: (**وَمِثَالُهُمَا**) أي مثالُ الواوِ والياءِ اللّتين قُلِبتا ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع وجود الشرائط المذكورة (**مِنَ النَّاقِصِ غَزَا**) أصله «غَزَوَ»، قلبتِ الواوُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مَرَّ فيما إذا كانتِ الواوُ عينَ الكلمة، ولأنّ اللامَ أشدُّ إعلالًا من العين؛ لأنّه محل الإعراب، فيتغيَّرُ بتغيّر الحركات، وفي الإعلال نوعٌ من التخفيف. وإنّما كتبتِ الواوُ على صورة الألف؛ فرقًا بين الواويّ واليائيّ؛ لأنّ الياءَ بعدَ ما قلبت ألفًا كُتِبت على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أوْ لا؛ لتدلَّ على الأصل. وفي الأجوف لا فرق بينهما عند بعض القراء، وهو الأصحّ، فلهذا كتبهما الشيخ على صورة الألف في «قال» و«كال». وأمّا مثالُه في الطرف فنحو قوله تعالى ﴿فَخَلَقَ فَسَوَّى﴾ [القيامة، ٧٥/ ٣٨]. وأمّا مثاله في غير الطرف فكما في سورة ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس، ٩١/ ١] إلى آخرها في خمسة عشر موضعًا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفًا. وأمّا عدمُ كتابةِ الواو على صورة الواو بعد القلب ألفًا أيضًا؛ لتدلَّ على الأصل، فلعدم العلم بأنّها قلبت ألفًا أم لا. هذا إذا لم تخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها. وأمّا إذا خرجت منه كُتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الصلاة والزكاة. وأمّا كتابةُ الواو على صورة الياء بعد ما قلبت ألفًا في «أعطى» ونحوه فإن أصله «أعطَوَ» فلكون الألف مقلوبةً من الياء لا من الواو؛ لأنّ الواوَ فيه أوّلًا قلبت ياءً؛ لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياءُ ألفًا، وكُتبت على صورة الياء؛ لتدلَّ على هذا الأصل، ولو لم يُفعل كذلك لا يُعلَم ذلك.

فإن قيل: إنّ الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الإعلالين فيه على هذا التقدير، فيلزم أن لا تُقلَب الياءُ فيه ألفًا أولا وتقلب الواو ياء أولا. قلنا: هذا إذا لزم من الإعلالين في الكلمة حذفُ أحدِ حروفها، فعند ذلك لا تُعلّ ثانيًا؛ لأنّه يلزم نقضُ البناء به بخلاف ما نحن فيه.

قوله: (**وَرَمَى**) أصله «رَمَيَ» بتحريك الياء، قلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه، ثم كُتِبت على صورة الياء كما ذكرنا.

المنقود قوله: (**مثاله من الناقص إلخ**) أي مثالُ المعتلِّ من الناقصِ نحو غزا ورمى، أصلُهما غَزَوَ ورمَيَ، قُلبتِ الواوُ والياءُ ألفًا كما مرَّ في الأجوف. وكُتِبَ الألفُ على صورة الياءِ؛ إيذانًا بجوازِ إمالتها، وهو لا يجيءُ من باب فعِلَ يفعِلُ بالكسر فيهما.





وتقولُ في تَثْنِيَتِهِما غَزَوَا ورَمَيَا فلا تُقْلَبَانِ ألِفًا، ولا تُقْلَبَانِ أيضًا في جمعِ المؤنَّثِ والمواجَهَةِ ونَفْسِ المتكلِّم؛ لأنَّ الواوَ السَّاكِنَةَ والياءَ السَّاكِنَةَ لا تُقْلَبَانِ ألفًا إلاّ في مَوْضِعٍ يكونُ سُكُونُهما غيرَ أصْلِيٍّ بأنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهما إلى ما قبلَهما نحو أَقَامَ وأبَاعَ.

إمعان الأنظار قوله: (لَا تُقْلَبَانِ أَلِفًا) لوجود المانع، وهو الإلتباسُ بالمفرد على تقدير القلبِ والحذفِ لاجتماع السَّاكنين.

قوله: (لِأَنَّ الْوَاوَ) تعليلٌ لقوله «لا تقلبان أيضًا» خاصَّةً.

قوله: (إِلَّا فِي مَوْضِعٍ) ولم يذكُرْ فتحةَ ما قبلَها مع كونها شرطًا أيضًا؛ لفهمِهِ من سِباقه وسِياقه.

روح الشروح ولما كان في التثنيةِ حكمٌ آخَرُ قال: (وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا غَزَوَا وَرَمَيَا، فَلَا تُقْلَبَانِ) أي الواوُ والياءُ (أَلِفًا) وإلاّ تُحْذَفُ الألِفُ للساكنين، فتَلتبِسُ التثنيةُ بالمفردِ، (وَلَا تُقْلَبَانِ أَيْضًا فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) الغائِبَةِ نحو «غزون» و«رمين»، (وَلَا فِي الْمُوَاجَهَةِ) عَبَّرَ بها عمَّا يدُلُّ على الخطاب؛ لأنّه يستلزمُ المواجَهَةَ نحو «غزوتَ» إلى آخره، (وَلَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّم) نحو «رَمَيْتُ، رَمَيْنَا»؛ (لِأَنَّ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ وَالْيَاءَ) الساكنةَ (لَا تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ سُكُونُهُمَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ).

قوله: (بِأَنْ نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا) دفع ما عسى أن يقال إنّ سكونَهما في هذه الأمثلة غيرُ أصليٍّ؛ لعروضه باتّصال الضمائر فوجَبَ أن تُقْلَبا ألفًا. فأجاب بأنّ المرادَ بعروض سكونهما ما يكون بنقل الحركة إلى ما قبلها لأجل القلب، (نَحْوُ أَقَامَ وَأَبَاعَ) الأصلُ «أقْوَمَ» و«أبْيَعَ». ولو كان سكونُهما أصليًّا لما احتيجَ إلى القلب؛ لحصول الخفَّة بدونه.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا غَزَوَا وَرَمَيَا) على الأصل، (فَلَا تُقْلَبَانِ أَلِفًا) أي الواوُ والياءُ لا تُقلَبان ألفًا في تثنية غزا ورمى من حيث يقال في تثنيتهما غَزَوَا ورَمَيَا؛ (لِأَنَّهُ) لو قُلبتا ألفًا فيهما (يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ) على غير حدّه، أحدُهما ألفُ التثنية، والآخَرُ الألفُ المقلوبةُ من الواو والياء، فيلزمُ حذفُ أحدِهما ضرورةً، وبالحذف يلتبس التثنيةُ بالمفرد، فلدفع هذا لم تقلبا ألفًا فيهما.

المنقود قوله: (وتقول في تثنيتهما) أي يقالُ في إلحاقِ الضمائرِ غَزَوا ورَمَيا بغير قلبِهما ألفًا مع وجودِ مُوجبِ الإعلال، وهو أن يتحرَّكَ حرفُ العلّةِ وأن يكونَ ما قبلها مفتوحا؛ لئلّا يلتبسَ بعدَ حذفِ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين بالمفرد في التلفُّظ والخطِّ في الأوّل، والتلفُّظ فقط في الثاني؛ لأنَّ الألفَ الثانيةَ لا تُحذَفُ؛ لكونها ضميرا ولا تُكتب بالياء. وإنّما لم يُقلبا أيضًا في جمع المؤنث الغائبِ مثل غَزَوْنَ ورَمَيْنَ، والمخاطب مثل غزوتَ ورميتَ، ونفسِ المتكلِّم مثل غزوتُ ورميتُ؛ للزومِ سكونِ الواوِ والياءِ فيها؛...



....

إمعان الأنظار قولـه: (بِأَنْ نُقِلَـتْ حَرَكَتُهُمَـا إِلَـى مَـا قَبْلَهُمَـا) الباءُ متعلِّقٌ بـ«يكـون سـكونهما». وإنّمـا قَيَّدَ بـه؛ احـترازًا عما ذكـره أوّلًا، فـإنّ سكونَ الـواوِ واليـاءِ في نحـو غَـزَوْنَ ورَمَيْـنَ غيـرُ أصلـيٍّ؛ لأنّـه حَصَـلَ مـن لُحُـوقِ الضميـر؛ لكـن لـم يكُـنْ بالنقـل؛ لكـون مـا قبلَهمـا مُتحـرِّكًا بـل بالحـذف بخـلاف نحـو أَقَـامَ وَأَبَـاعَ. ويجـوز أن يتعلّـق بـ«تقلبـان» المقـدَّرِ بعـدَ الاسـتثناء، ويحصـلُ الاحـترازُ؛ لأنّ مـا جـاءَ مـن ضميـر الفاعـل في حكـمِ الأصلـيِّ عندَهـم؛ لكونـه كالجـزء مـن الفعـل علـى مـا بَيَّنّـاه سـابقًا.

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (وَلَا تُقْلَبَـانِ) أي الـواوُ واليـاءُ (أَيْضًـا) أي كمـا لا تُقلبـان في التثنيـة (فِـي جَمْـعِ الْمُؤَنَّـثِ) سـواء كان جمـعَ المؤنثـةِ الغائبـةِ نحـو غَـزَوْنَ ورَمَيْـنَ، أو المخاطبـة نحـو غَزَوْتُـنَّ ورَمَيْتُـنَّ، (وَالْمُوَاجَهَـةِ) أي المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غَزَوَت ورَمَيَت بفتح التاء للمذكر وبكسـرها للمؤنـث، أو مثنَّيَـيـن نحـو غَزَوْتُمَـا ورَمَيْتُمَـا، أو جمعيـن نحـو غَزَوْتُـمْ ورَمَيْتُـمْ للمذكـر، وغَزَوْتُـنَّ ورَمَيْتُـنَّ للمؤنث،كمـا مـرّ. وإنّمـا لـم يذكـر هنـا تثنيـة الغائبـة وجمـع المذكـر الغائـب؛ لأنّ فيهمـا تقلبـان ألفًـا ثـم تحذفـان كمـا سـيجيء إن شـاء الله تعالـى.

قولـه: (وَنَفْـسِ الْمُتَكَلِّـمِ) سـواء كان وحـدَه أو مـع غيـره نحـو غَـزَوْتُ وغَزَوْنَـا، ورَمَيْـتُ ورَمَيْنَـا. وإنّمـا لـم تقلبـا ألفًـا في هـذه الأمثلـة؛ لكونهمـا سـاكنين، وسـكونُهما أصلـيٌّ كمـا عَلَّـلَ الشـيخُ بذلـك، وهـو قولـه: (لِأَنَّ الْـوَاوَ السَّـاكِنَةَ وَالْيَـاءَ السَّـاكِنَةَ لَا تُقْلَبَـانِ أَلِفًـا) إذا كان سـكونُهما أصليًّـا؛ لحصـول الخفّـة مـن سـكونهما، وهـي المـرادة مـن القلـب، (إِلَّا فِـي مَوْضِـعٍ يَكُـونُ سُـكُونُهُمَا) أي سـكونُ الـواو واليـاء (غَيْـرَ أَصْلِـيٍّ بِـأَنْ نُقِلَـتْ حَرَكَتُهُمَـا إِلَـى مَـا قَبْلَهُمَـا) فعنـد ذلـك تُقلبـان ألفًـا أيضًـا؛

المنقود فإنّهمـا لا يُقلبـان ألفـًا سـاكنةً إلّا في موضـع يكـونُ سكونُهما فيه غيـرَ أصليٍّ أي غيـرَ لازمٍ بـأن نُقلـت حركتُهمـا علـى مـا قبلَهمـا نحـو أقـامَ وأبـاعَ، أصلُهمـا أقْـوَمَ وأبْيَـعَ؛ فنُقِلـت حركتُهمـا إلـى الحرفِ الصحيـح فقُلِبتـا ألفـا؛ لانفتـاحِ مـا قبلهمـا وكـونِ سـكونِهما عارضـا، وتقـولُ في جمع المذكـرِ الغائـبِ غَزَوْا ورَمَوْا، أصلُهمـا غَزَوُوا ورَمَيُـوا، قُلِبتـا ألفـا؛ لتحركهمـا وانفتـاحِ مـا قبلهمـا، فاجتمـعَ السـاكنان: أحدُهمـا الألـفُ المقلوبـةُ، والثـاني واوُ الجمـعِ، فحُذِفَـتِ الألـفُ المقلوبـةُ؛ لأنَّ الـواوَ ضميـرٌ، وهـو لا يُحـذفُ؛ لئلّا يبقـى الفعـلُ بـلا فاعـلٍ، فيبقـى غَـزَوْا ورَمَـوْا. وكذلـك في رَضُـوا إلّا أنّهـم ضَمُّـوا الضـادَ فيـه بعـدَ الحـذفِ حتـى لا يلـزمَ الخـروجُ مـن الكسـرة إلـى الـواوِ. وتقـول في تثنيـة المؤنـث غَزَتـا ورَمَتـا، أصلُهمـا غَزَوَتـا ورَمَيَتـا، وحُـذِفَ الألـفُ بعـدَ القلـبِ وإن لـم يجتمـعِ السـاكنان لفظًـا لكـن يجتمـعُ تقديـرا؛ لأنَّ التـاءَ كانـت سـاكنةً في الأصـل أي في المفـرد، فحُرِّكـتِ لألـفِ التثنيـةِ، فحركتُهـا عارضـةٌ.........................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب لدفع الثِّقَلِ الحاصلِ من تحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن، (نَحْوُ أَقَامَ وَيَهَابُ) أصلهما «أَقْوَمَ» و«يَهْيَبُ» بسكون ما قبلهما، نُقِلت حركةُ الواو في الأوّل وحركةُ الياء في الثاني إلى ما قبلهما؛ لكونهما حرفَيْ علةٍ متحرّكَيْن ضعيفَيْن لا يَقدِران على تحمّلها، وما قبلهما حرفٌ صحيحٌ ساكن يَقدِرُ على تحمّلها، ثم قُلِبتا ألفًا؛ لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال، فصار «أقام» و«يهاب». وإنّما أورَدَ مثالين حال كون أحدِهما من الماضي والآخرِ من المضارع؛ إشارةً بأحدهما إلى الواويّ وبالآخَرِ إلى اليائيّ، وليُعلَمَ أنّ ذلك الحكمَ لا يختلفُ فيهما بعدَ ما وُجِدت تلك الشرائطُ فيهما.

المنقود والعارضُ كالمعدومِ فلا اعتبارَ لهاز ولها اعتبارٌ إذا مسَّتْ بها حاجةٌ؛ ولهذا لم يُحذف أحدُ الساكنين الباقيين: وهما التاءُ وألفُ التثنية؛ لأنَّ التاءَ علامةٌ والألف ضمير. وهما لا يُحذفان، فلا يلزمُ من عدمِ اعتبارها من وجهٍ عدمُ اعتبارها من وجهٍ آخرَ.

***   ***   ***



وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ غَزَوْا ورَمَوْا، والأصلُ غَزَوُوا ورَمَيُوا، قُلِبَتَا ألفًا؛ لِتَحَرُّكِهِما وانْفِتاحِ ما قَبْلَهُمَا، فاجتَمَعَ ساكنانِ؛ أحَدُهما الألِفُ المقلوبَةُ والثَّاني واوُ الجمعِ، فحُذِفَتِ الألِفُ المقلوبَةُ؛ لاجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ، فبَقِيَ غَزَوْا ورَمَوْا.

وتقولُ في المؤنَّثَةِ الغائِبَةِ غَزَتْ ورَمَتْ، والأصلُ غَزَوَتْ ورَمَيَتْ، قُلِبَتَا ألِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتَاحِ ما قبلَهما، فاجْتَمَعَ ساكِنَانِ؛ أحدُهما الألِفُ المقلوبَةُ والثَّاني التَّاءُ، فحُذِفَتِ الألِفُ المقلوبَةُ؛ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، فبَقِيَ غَزَتْ ورَمَتْ.

إمعان الأنظار قوله: (فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ) دُونَ وَاوِ الْجَمْعِ؛ لأنَّها فاعلٌ، وحذفُهُ بدون إقامةِ المفعولِ مُقامَه لا يجوزُ؛ لأنَّ الفعلَ لا يُفِيدُ بدونها.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ) الغائبِ من «غزا» و«رمى» (غَزَوْا وَرَمَوْا) بسكون واوِ الجمع مع فتح ما قبلَها، (وَالْأَصْلُ غَزَوُوا وَرَمَيُوا قُلِبَتْ) أي الواوُ والياءُ المضمومتان (أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْتِفَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ؛ أَحَدُهُمَا الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ) من الواوِ والياءِ، (وَالثَّانِي وَاوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ) دونَ واوِ الجمعِ؛ لأنّها ضميرُ فاعلٍ، فلا تُحذَفُ إلاّ بنائبٍ كما في «أُغْزُنَّ»، ولا نائبَ ههنا مع أنّ حذْفَ الألفِ مُعيَّنٌ. (فَبَقِيَ) الأصلُ المذكورُ بعدَ الحَذْفِ (غَزَوْا وَرَمَوْا) بفتحِ ما قبلَ الواوِ، ولم يُضَمَّ حتى يُجانِسَ الواوَ؛ لتدُلَّ الفتحةُ على الألفِ المحذوفةِ.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ) الألفُ واللامُ فيه بدلٌ من الإضافة، تقديره أي في جمع المذكر الغائب الناقص المبحوث عنه واويًّا كان أو يائيًّا، (غَزَوْا وَرَمَوْا) بسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلها، (وَالْأَصْلُ غَزَوُوا) في الأوَّل، (وَرَمَيُوا) في الثاني (قُلِبَتَا) أي الواوُ المضمومةُ في الأوّل والياءُ المضمومةُ في الثاني، (أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ) على غير حَدِّهِ (أَحَدُهُمَا الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ) من الواو والياء، (وَالثَّانِي وَاوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ؛ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ) أي لدفع اجتماع الساكنين على غير حَدِّهِ؛ لأنّ جمعَهما على هذا ليس بجائز. وإنّما حُذِفَتِ الألفُ المقلوبةُ دون الواو مع أنّه بحذفهما وقَعَ دفعُ ذلك؛ لأنّ الواوَ ضميرُ الفاعل فحذفُها يُخِلُّ بالمقصود، فكانت الألفُ بالحذف أولى من الواو، ومع ذلك قد يوجد شيءٌ يدلُّ على حذف الألف، وهو فتحُ ما قبلها، ولم يوجد شيءٌ يدلُّ على حذف الواو. (فَبَقِيَ) بعدَ حذفِ الألف منهما (غَزَوْا وَرَمَوْا) بسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلهما. وإنّما لم يقلبوا الفتحةَ إلى الضمة وإن لم يكن بين الواو والفتحة مجانسةٌ؛ لتدلَّ على الألف المحذوفة كما أشرنا.

المنقود ....



وتقولُ في تَثْنِيَةِ المؤنَّثِ غَزَتَا ورَمَتَا، والأصلُ غَزَوَتَا ورَمَيَتَا، قُلِبَتَا أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتَاحِ ما قبلَهما، فحُذِفَتِ الألِفُ؛ لِسُكونِها وسكونِ التَّاء؛ لأنَّ التَّاءَ كانَتْ ساكِنَةً في الأصلِ فحُرِّكَتْ لألِفِ التَّثْنِيَةِ، فحَرَكَتُها عارِضَةٌ، والعارِضُ كالمعدُوم، فبَقِيَ غَزَتَا ورَمَتَا. وتقولُ في جمعِ المؤنَّثِ من الأجْوَفِ قُلْنَ وكِلْنَ، والأصلُ قَوَلْنَ وكَيَلْنَ، قُلِبَتَا أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتاحِ ما قبلَهما، ثم حُذِفَتِ الألِفُ؛ لِسُكونِها وسكونِ اللّامِ، فبَقِيَ قَلْنَ وكَلْنَ بفتحِ القافِ والكافِ، ثم نُقِلَتْ فتحةُ القافِ إلى الضمَّةِ والكافِ إلى الكسرةِ؛ لِتَدُلَّ الضَّمَّةُ على الواوِ المحذوفَةِ والكسرةُ على الياءِ المحذوفَةِ؛ لأنَّ المتوَلِّدَ مِنَ الضَّمَّةِ الواوُ ومِنَ الكسرةِ الياءُ ومِنَ الفتحةِ الألِفُ.

إمعان الأنظار قوله: (فَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ، وَالْعَارِضُ كَالْمَعْدُومِ) وفيه سؤالان: أحدُهما أنَّ هذه الحركةَ حَصَلَتْ من ضميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ الألِفَ تَقْتَضي فتحةَ ما قبلَها، وقد سَبَقَ أنَّ ما جاءَ منه في حُكمِ الأصليِّ عندَهم. وثانيهما أنّها كانت عارضةً في حُكمِ المعدومِ، فاجتمعَ ساكنانِ: التاءُ والألفُ، فلِمَ لم يُحذَفْ أحدُهما؟ وجوابُهما أنّ هذه الحركةَ لها شَبَهانِ بالأصليِّ والعارضيِّ،......

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ غَزَتَا وَرَمَتَا، وَالأَصْلُ غَزَوَتَا وَرَمَيَتَا، قُلِبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَحُذِفَتْ الْأَلِفُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّاءِ) تقديرًا أو اعتبارًا وإن كانت متحركةً صورةً؛ (لِأَنَّ التَّاءَ سَاكِنَةٌ فِي الْأَصْلِ)؛ لأنّها علامةُ تأنيثٍ، وهي ساكنةٌ في الفعلِ، (فَحُرِّكَتْ لِأَلِفِ التَّثْنِيَةِ) لاجتماعِ الساكنين من علامتَيِ التأنيثِ والتثنيةِ، ولا مجالَ لحذفِ إحداهما؛ إذ العلامةُ لا تُحذَفُ، بل يلزم اللبسُ، (فَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ، وَالْعَارِضُ كَالْمَعْدُومِ) فنَظَرْنا إلى الأصلِ، فحَذَفْنا الألِفَ المقلوبةَ؛ لتحصُلَ الخِفَّةُ، ونظَرْنا إلى الصُّورةِ وحالِ التحرُّك، فلم تُحذَفْ إحدى العلامتين، ولكلٍّ من النَّظَرَيْنِ داعٍ، فعَمِلْنا بمُقْتَضَاهما.

المطلوب (وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا لِلْمُؤَنَّثِ غَزَتَا وَرَمَتَا) وإنّما قيَّدَ التثنيةَ منهما بالمؤنث؛ لأنّ تثنيةَ المذكّرِ منهما لا تُعَلُّ بل تَبْقى على الأصلِ، نحو غزوا ورميا كما مَرَّ.

المنقود قوله: (وتقول في جمع المؤنث الغائب من الأجوف قلن وكلن إلخ) واعلم أنَّ طريقةَ النقلِ هي نقلُ فعَلَ من الواويِّ إلى فعُلَ، وفعَلَ من اليائيِّ إلى فعِلَ هو مذهبُ الأكثرين. وعند بعضِ المتأخرين أنَّ الضمَّ والكسرَ مخترعٌ فيه بالأصالة، وأصلُ قُلن وكِلن قَوَلْنَ وكَيَلْنَ، فقُلبتا ألفًا؛ لتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، ثمّ حُذِفت الألفُ؛ لسكونها وسكون اللام، والضعيفُ أولى بالحذف، فصار قَلْنَ وكَلْنَ بالفتح فيهما، ثمّ نُقلت فتحةُ الكافِ إلى الكسرة وفتحةُ القافِ إلى الضمّة؛........

....

إمعان الأنظار فعَمِلْنا بالشَّبهين كما هي القاعدةُ المستَحْسَنَةُ عند المحقّقين. بيانُه أنّ هذه الحركةَ من حيثُ إنّها جاءت بألف الضميرِ كانت في حُكمِ الأصليّةِ كسكونِ واوِ «غَزَوْنَ»، ومن حيثُ محلُّها عارضةٌ ليست في حكم الأصليّةِ؛ لأنّها ليست بجزءٍ من الفعلِ على الحقيقة ولا كالجزء منه؛ لأنّها ليست بفاعلٍ بل حرفٌ جاءَتْ لعلامةِ تأنيثِ الفاعلِ عارِضةٌ ليست في حكمِ الأصليّةِ، بخلاف سكونِ واوِ «غَزَوْنَ»؛ لأنّ محلَّه جزءٌ من الفعل حقيقةً، فبالنَّظر إلى الأوّلِ يجتمعُ ساكنانِ أصلًا في نحو «غَزَتا»، فيلزمُ ألاّ يُحْذَفَ حرفٌ، وبالنَّظر إلى الثاني يجتمعُ فيه ثلاثُ سواكِنَ، فيلزمُ حذفُ حرفين، والعَمَلُ بمُقْتَضاهما من كلِّ وجهٍ ممتنِعٌ، وبأحدِهما ترجيحٌ بلا مُرَجِّحٍ وإهمالٌ وعدمُ اعتبارٍ للآخرِ وهو مُنَافٍ للعَدْلِ.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مِنَ الْأَجْوَفِ قُلْنَ) بضمِّ القاف، (وَكِلْنَ) بكسر الكاف، (وَالأَصْلُ قَوَلْنَ وَكَيَلْنَ) بفتح الواو والياء، (فَقُلِبَتَا أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، فَبَقِيَ قَلْنَ وَكَلْنَ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْكَافِ، ثُمَّ نُقِلَتْ فَتْحَةُ الْقَافِ إِلَى الضَّمَّةِ) أي أُبْدِلَتِ الضَّمّةُ منها، (وَفَتْحَةُ الْكَافِ إِلَى الْكَسْرَةِ؛ لِتَدُلَّ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ) المحذوفةِ، (وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ) المحذوفةِ. وذلك (لِأَنَّ الْوَاوَ مُتَوَلِّدٌ مِنَ الضَّمَّةِ، وَالْيَاءَ مِنَ الْكَسْرَةِ، وَ) كذا (الأَلِفُ) متولِّدٌ (مِنَ الْفَتْحَةِ) وَالأصْلُ يدُلُّ على أَثَرِه المحذوفِ. اعلم أنّ الإعلالَ بالقلب أي بقلبِ الواوِ والياءِ ألِفًا في مثل «قُلْنَ» و«كِلْنَ» على مذهب المتأخِّرين. ومذهبُ المتقدِّمين نَقْلُ «فَعَلَ» بفتح العين إلى «فَعُلَ» بضمّها إن كان أجوفَ واويًّا، وإلى «فَعِلَ» بكسرها إن كان يائيًّا، فأصلُ «قُلْنَ» و«كِلْنَ» عندهم قَوُلْنَ وكَيِلْنَ بضمّ الواو وكسرِ الياء، نُقِلَتْ حركتُهما إلى ما قبلَهما بعد سَلْبِ حركته، ثم حُذِفَتا للساكنين. وهذا الطريقُ يسيرٌ إلاّ أنَّ في نقلِ البابِ من مفتوح العين إلى مضمومِها أو مكسورِها شبهةَ تغيُّرِ المعنى للإختلاف في معاني الأبواب، فما اختاره المتأخّرون أشْبَهُ.

المطلوب قوله: (وَالأَصْلُ غَزَوَتَا وَرَمَيَتَا، قُلِبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا) دفعًا للثِّقَلِ الحاصلِ من تحرّكهما، (فَحُذِفَتِ الأَلِفُ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّاءِ) وإنَّما كانتِ الألفُ بالحذف أولى من حذف التاء؛ لأنَّ التاءَ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذَفُ، ومع هذا إنَّ الفتحةَ التي قبلَ الألفِ تدُلُّ على حذفها،..

المنقود لتدُلَّ الكسرةُ على الياء المحذوفةِ والضمّةُ على الواو المحذوفةِ؛ لأنَّ المتولِّدَ من الضمّةِ الواوُ، فهي عبارةٌ عن ضمّتين، والمتولِّد من الكسرة الياءُ، وهي عبارةٌ عن كسرتين، ومن الفتحة الألفُ، فهي عبارةٌ عن فتحتين.





....

إمعان الأنظار فإن قلتَ: جانبُ العُروضِ راجحٌ؛ لأنّه بالنَّظر إلى الحقيقة والمحلِّ المتقدِّم. وأمّا الأصليَّةُ فبالنَّظر إلى ضميرِ الفاعل الغيرِ المتقدِّمِ فقط، فلجانبِ العُروض رُجْحانٌ من وجهين، فلا يلزمُ من اعتباره ترجيحٌ بلا مُرَجِّحٍ ولا عدمُ العدلِ.

قلتُ: في اعتبار العُروض فقط يلزمُ إمّا حذفُ الألِفِ وهو فاعلٌ لا يُحْذَفُ؛ لأنّه يلزم الالتباسُ بالمفرد المؤنَّثِ إذا حُذِفَتِ الألِفُ تُحْذَفُ الحركةُ العارضةُ الحاصلةُ فيها. ولو سُلِّمَ فالعارِضُ يتغيَّرُ، أو حَذْفُ الياءِ وهي علامةٌ لا تُحْذَفُ، ولأنّه يلزمُ الالتباسُ حينئذٍ بالمذكَّرِ، وفي اعتبارِ الأصليّةِ فقط لا يلزمُ فسادٌ أصلًا، لكن يلزمُ نوعُ ثِقَلٍ في البعضِ، وهو ليس بفسادٍ، ولذا اعْتُبِرَ الأصليَّةُ في لغةٍ رَديئةٍ ولم يُحْذَفْ منها حرفٌ. وأيضًا صورةُ الحركةِ تَمْنَعُ اجتماعَ الساكنينِ حقيقةً، واجتماعُهما اعتباريٌّ، وبملاحظةِ هذا الفسادِ في جانبِ العُروضِ وعدمِهِ في جانب الأصليَّةِ واعتبارِ صورةِ الحركةِ لا رُجْحانَ لجانبِ العروضِ، بل يحصُلُ المساواةُ بانضمامِ ما ذُكِرَ في السُّؤال إلى ما ذُكِرَ في الجواب، فيلزمُ ترجيحٌ بلا مرجِّحٍ، وعدمُ العدلِ من اعتبارِ أحدِهما فقط، فلما لم يُمْكِنِ العَمَلُ بمقتضاهما من كلِّ وجهٍ ولا بأحدِهما فقط عَمِلْنا بكِلَيْهِما من وجهين، وتَرَكْناهما من وجهين آخَرين؛ تعادُلًا بينهما وقضاءً لحقوقِهما بقدر الإمكان، فاعتبرنا في الساكنين الأوَّلين العُروضَ لما فيه مِنْ خفَّةٍ مطلوبةٍ، ولأنّه ليسَ فيهما ما حصلَ منه اعتبارُ الأصليّةِ، وهو ألِفُ الضميرِ، وفيهما ما حصلَ منه اعتبارُ العروضِ وهو الياءُ فكان أولى، بخلاف اعتبار الأصليّة؛ لأنّ فيه ثِقَلًا مَنفورًا منه وليس فيهما، واعتبرنا في كلِّ الساكنين الآخرين الأصليّةَ؛..................

روح الشروح ....

المطلوب ولم يوجد شيءٌ يدُلُّ على حذف التاء، ولأنَّ الألفَ حرفُ علةٍ لا التاء وإن كانتا من حروف الزوائد، وحرفُ العلة أولى بالحذف من الحرف الصحيح؛ (**لِأَنَّ التَّاءَ سَاكِنَةٌ فِي الْأَصْلِ**) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، تقديره إنّكم قلتم حُذِفَتِ الألفُ؛ لسكونها وسكون التاء، والتاء ليست بساكنة. فأجاب بقوله «لأن التاء ساكنة في الأصل»، أي في أصل الوضع؛ لأنّها وُضِعت علامةً للمؤنث، والتاءُ إذا وُضعت علامةً للمؤنث كانت ساكنةً كما في المفرد، نحو غَزَوَتْ ورَمَيَتْ، (**فَحُرِّكَتِ التَّاءُ**) ههنا (**لِأَلِفِ التَّثْنِيَةِ**) لأنّها لو لم تُحرَّك لزِمَ حذفُ إحداهما لاجتماع الساكنين على غير حَدِّهِ، ولم يجز ذلك. أمّا حذفُ التاءِ فلأنّها علامة للمؤنث، والعلامةُ لا تُحذَفُ. وأمّا حذفُ الألفِ فلأنّها ضمير التثنية، فحُرِّكتِ التاءُ لأجلها.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار لأنّه لو لم يُعتبر فيهما أيضًا لَزِمَ اعتبارُ العروضِ فقط، فوَقَعْنَا فيما هَرَبْنَا منه، ولأنّ فيهما أَلِفَ الضميرِ، وهي سببٌ لاعتبار الأصليّة، فكان أولى بالاعتبار.

قوله: (**ثُمَّ نُقِلَتْ إِلَى آخِرِهِ**) وأمّا نحوُ «خِفْتُ» ممّا هو مكسورُ العينِ فإنّما كُسِرَتْ فاؤُه مع كونه واويًّا؛ ليدلَّ على البنية، وهي أهَمُّ من الدَّلالة على بناتِ الواوِ والياءِ؛ لتعلُّقِها بالمعنى وتعلُّقِ الثانيةِ باللفظ، ولما رُوعِيَ الأولى لم يمكن رعايةُ الثانيةِ بخلاف بابِ «هِبْتُ»؛ فإنّه قد أمْكَنَ فيه رعايةُ الدَّلالتين ففُعِلَ، ولما لم تُمْكِنْهم الدّلالةُ على البنية في قُلْتُ وبِعْتُ؛ إذ لو فَتَحُوا فيهما لم يدُلَّ على حركةِ العينِ؛ لوجودِها في الأصل قصدوا الدَّلالةَ على بناتِ الواوِ والياءِ وقد أمكَنَ على ما ذكر في المتن.

وقال بعضُهم نُقِلَ «فَعَلَ» بالفتح في باب «قُلْنَ» إلى «فَعُلَ» بالضمِّ وفي باب «بِعْنَ» إلى «فَعِلَ» بالكسر؛ دلالةً على الواو والياء، ثم يُنْقَلُ حركةُ العينِ إلى الفاء بعدَ حذفِ حركتِه، فيُحْذَفُ العينُ لالتقاء الساكنين، ولا يُنْقَلُ بابُ «خِفْنَ» إلى بابٍ آخَرَ؛ لأنّ رعايةَ دلالةِ البنيةِ أولى فيما أمْكَنَ، وهذا القولُ ليس بسديدٍ؛ لما يلزَمُ من النقلِ إلى بابٍ يُخالِفُهُ لفظًا ومعنىً. أمّا لفظًا فظاهرٌ. وأمّا معنىً فلاختلافِ معاني الأبواب. وقال الكسائيُّ أصلُ بابِ «قُلْنَ» «فَعُلْنَ» بالضمِّ، فأُعِلَّ كما سبق، وفيه أنّ المعتلَّ إذا أشكَلَ أمرُهُ يُحْمَلُ على الصَّحيحِ، ولم يجيء في الصَّحيح «فَعُلَ» بالضمِّ متعدِّيًا.

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (**فَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ، وَالْعَارِضُ كَالْمَعْدُومِ فَحُذِفَ الْأَلِفُ، فَبَقِيَ غَزَتَا وَرَمَتَا، وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مِنَ الْأَجْوَفِ قُلْنَ وَكِلْنَ**) بضمّ القاف وكسر الكاف، (**وَالْأَصْلُ قَوَلْنَ وَكَيَلْنَ**) بفتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ. وعند البعض بضمّ الواو وكسر الياء؛ لأنّ «فَعَلَ» بفتح العين من الأجوف إذا كان واويًّا يُنقل إلى «فَعُلَ» بضمّ العين، وإذا كان يائيًّا يُنقل إلى «فَعِلَ» بكسر العين إذا اتّصل به ضميرُ جمعِ المؤنث كما في هذين المثالين، أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، أو ضمير المتكلم واحدًا كان أو أكثر بعد ما أُسْكِنَ اللامُ؛ ليكونَ إعلالُ الواو والياء بالحذف بعدَ نقلِ حركتهما إلى ما قبلهما لسكون الواو مع اللام في الأولى وسكون الياء معه في الثانية؛..

المنقود ....



....

إمعان الأنظار فإن قلتَ: تُعْلَمُ بناتُ الواوِ والياءِ في باب قُلْتُ وَبِعْتُ، والبنيةُ في بابِ «خِفْتُ» من المضارع والمصدر، والأجوَفُ لا يجيءُ من البابِ الثالثِ. وأيضًا عدمُ حروفِ الحلقِ في البعضِ دليلٌ على أنّه ليس منه.

قلتُ: قد يُسْمَعُ الماضي والفاعلُ فقط، فيُحْتاجُ إلى نَصْبِ علامةٍ، ففُعِلَ فيما أمكَنَ بلا عُسْرَةٍ، فلا يُنافيهِ عدَمُ نصبِهم فيما لا يُمكن بِيُسْرَةٍ؛ إذ الميسورةُ لا تسقطُ بالمعسورةِ، ولأنه ليس في كثرة الأدلَّةِ مَضَرَّةً بل فيه منفعةٌ كما لا يخفى. والحاصلُ أنّ المقصودَ في ماضي الأجوفِ شيئان: الدلالةُ على حركة العين، والدلالةُ على كونه واوًا أو ياءً؛ لأنّهم لما قلبوا العينَ -وهو إمّا واوٌ أو ياءٌ- ألفًا أشْكَلَ على السامع أنّ عينَه مفتوحٌ أو مكسورٌ وأنّه واوٌ أو ياءٌ، وفيما أمكَنَ رعايةُ هذين المقصودين فَعَلوا وهو بابُ «هِبْتُ»، وفيما لم يُمْكِنْ إلاّ رعايةُ أحدِهما قدَّموا الأوَّلَ؛ لكونِه أهمَّ كما سبق وهو بابُ «خِفْتُ»، وفيما لم يمكن إلاّ رعايةُ الثاني فعلوها وهو باب «قُلْتُ» و«بِعْتُ»؛ لأنَّ مَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ كُلُّهُ.

روح الشروح ....

المطلوب لأنّهم أسكنوا حركةَ اللام أوّلًا حتى لا يلزَمَ أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، فنقلوا حركتَهما إلى ما قبلهما بعد سلبِ حركةِ ما قبلهما، فحَذَفوا الواوَ والياءَ من هذين المثالين لما ذكرنا لا اللام؛ لأنّهما حرفا علة، وحذفُ حرفِ العلة أولى من حذف الحرف الصحيح، ولوجود ما يدُلُّ على حذفهما، وهي الضمةُ في الأولى والكسرةُ في الثانية، فصار «قُلْنَ وكِلْنَ» بضمّ القاف وكسر الكاف.

وإنّما التزموا هذا الإعلالَ بعد الإتّصال بالضمائر المذكورة وإن كان مخالفًا للإعلال قبلَ الاتصال بها وهو الإعلال بالقلب ألفًا؛ لكونه أيسَرَ من ذلك الإعلال؛ لأنّ في ذلك الإعلال خمسةَ أفعال حتى يأتي على هذا الوزن. الأوّل النظر إلى حرف العلة هل هو متحرك وما قبله مفتوح أم لا. والثاني النظر إلى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا. والثالث قلبُه ألفًا بعد وجود الشرائط المذكورة. والرابع حذفُ الألفِ لالتقاء الساكنين. والخامس ضمُّ القاف وكسر الكاف؛ لتدلاّ على الواو والياء المحذوفتين. وفي هذا الإعلال ثلاثة أفعال: الأوّل نقلُ الباب إلى باب آخر. والثاني نقلُ حركةِ حرفِ العلة إلى ما قبلها. والثالث حذفُها لالتقاء الساكنين،..

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وبعضهم لا ينقُلُ البابَ إلى بابٍ آخر هنا بعد الاتّصال بالضمائر المذكورة كما أنّه قبل الاتصال لا ينقل اتفاقًا ومنهم الشيخ، فصار الأصلُ عندهم «قَوَلْنَ» و«كَيَلْنَ» بفتح حرف العلة فيهما كما ذكرنا، فقلبوا الواوَ والياءَ ألفًا؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما كما قبلَ الاتصالِ بالضمائر المذكورة؛ لإيقاع الموافقة بين ما قبل الاتصال وما بعده في الإعلال، وإن كان الإعلالُ بالنقل أيسَرَ منه، ففعلوا ذلك الإعلالَ كما فعل الشيخُ في المتن وهو قوله: (**قُلِبَتَا أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلِفُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، فَبَقِيَ قَلْنَ وَكَلْنِ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْكَافِ، ثُمَّ نُقِلَتْ**) أي أبدلَتْ (**فَتْحَةُ الْقَافِ إِلَى الضَّمَّةِ وَفَتْحَةُ الْكَافِ إِلَى الْكَسْرَةِ؛ لِتَدُلَّ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ**). واعلم أنّ الإعلال بالنقل مذهبُ المتقدمين والإعلالَ بالقلب مذهبُ المتأخرين، وهو الأشبَهُ وإن كان أعسَرَ؛ لأنّه يلزمُ من النقل مخالفةٌ لفظًا ومعنى. أمّا لفظًا فظاهر. وأمّا معنى فلاختلاف معاني الأبواب،كذا ذكره في شرح الزنجانيّ. ثم اعلم أنّ الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوفُ من «فَعَلَ» بفتح العين. وأمّا إذا كان من «فَعِلَ» بكسرها نحو خَوِفَ من الواويّ وهَيِبَ من اليائيّ، ومن «فَعُلَ» بضمها نحو طَوُلَ على الشذوذ من الواويّ ولا يوجد ذلك اليائي فالإعلال عند جميعهم بنقل حركةِ حرفِ العلة إلى ما قبله بعدَ سلبِ حركته ثم بحذفها بلا نقل بابٍ إلى بابٍ، نحو خِفْنَ وهِبْنَ وطُلْنَ بكسر الخاء والهاء وبضم الطاء، وهذا لا يوجد من اليائيّ كما أشرنا.

قوله: (**لِأَنَّ الْمُتَوَلِّدَ مِنَ الضَّمَّةِ الْوَاوُ وَمِنَ الْكَسْرَةِ الْيَاءُ**) وهذا دليلُ الشيخ على أنّ الضمّةَ تدلُّ على الواو المحذوفة والكسرةَ تدلُّ على الياء المحذوفة؛ لأنّ الواوَ جنسُ الضمة؛ لأنّها مركبةٌ من ضمتين، أي وُضِعت مقدارَ ضمتين، والياء جنس الكسرة؛ لأنّها مركبة من كسرتين، أي وُضِعت مقدارَ كسرتين. (**وَمِنَ الْفَتْحَةِ الْأَلِفُ**)؛ لأنّ الألفَ مركّبةٌ من فتحتين، أي وُضِعت مقدارَهما. وإنّما ذكَرَ الفتحةَ وإن لم يكن لها مثالٌ من حذف الألف وإبقاء الفتحة؛ للدلالة على الألف للمناسبة، وذلك أنّه لما ذكَرَ أنّ الواوَ مُتولِّدة من الضمّة والياءَ من الكسرة فناسَبَ ذكرُ ما تولَّدَ منه الألفُ؛ لكونها حرفَ علةٍ مثلَهما، فقال «ومن الفتحة الألف». وقيل هذا بناءٌ على أنّ الألفَ المقلوبةَ لو حُذِفَت منهما ولم يُضمّ ولم يُكسر ما قبلها؛..

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب لتدلَّ الفتحةُ على الألف المحذوفة كما مال البعضُ إلى هذا استدلالا بغزوا ورموا، فأشار الشيخ إلى هذا بقوله «فبقي»، لكن عدَلَ عنه؛ ليكونَ الترجيحُ للأصل لا للفرع.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





والياءُ إذا انْكَسَرَ ما قبلَها تُرِكَتْ على حالِها ساكِنَةً كانَتْ أو مُتَحَرِّكَةً إذا كانَتِ الحركةُ فتحةً نحو خَشِيَ وخَشِيْتُ، والياءُ السَّاكِنَةُ إذا انْضَمَّ ما قبلَها قُلِبَتْ واواً نحو أيْسَرَ يُوْسِرُ، والأصلُ يُيْسِرُ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثم شرَعَ في بيان حكمٍ خاصٍّ لكلٍّ من الواو والياء بقوله: (وَالْيَاءُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا) لعدم موجب التغيير (سَاكِنَةً كَانَتْ) تلك الياءُ (أَوْ مُتَحَرِّكَةً) لكنْ إبقاؤُها متحرّكةً (إِذَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً) لأنّها غيرُ ثقيلةٍ على الياء فلا تُغَيَّرُ، (نَحْوُ خَشِيَ) بفتح الياء، (وَخَشِيْتُ) بسكونها مع كسرِ ما قبلَهما فيهما، وإذا كانَتِ الحركةُ ضمَّةً كما في «يَخشى» أو كسرةً كما في «تَرْمين»، فتُعَلُّ الياءُ بقلبها أَلِفًا أو بحذفِها بعدَ الإسكان؛ لاستثقالِ الضَّمَّةِ والكسرةِ عليها.

قوله: (وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ وَاوًا) لأنّ الياءَ حرفُ علةٍ ضعيفةٌ خصوصًا لِينَتْ عريكتُها بالتسكين، والضمُّ حركةٌ قويّةٌ تَسْتَدعي أن يُوافِقَ لها ما بعدَها مع أنّ الياءَ الساكنةَ يَعْسُرُ نطقُها بضمِّ ما قبلها، (نَحْوُ أَيْسَرَ يُوسِرُ، أَصْلُهُ يُيْسِرُ) قُلِبَتِ الياءُ الثانيةُ واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم تُحْذَفِ الواوُ مع وقوعها بينَ ياءٍ وكسرة؛ لئلاّ يلزمَ إجحافُ الكلمة، فاعتُبِرَ الهمزةُ من مضارع «أفعل» كالموجود، ولم تُعتبَرْ ذلك في حقِّ القلب للتخفيف. وإنّما ذكَرَ الماضيَ مع أنّه لا مَدْخلَ له في المثاليّة؛ ليتَّضِحَ كونُ الواوِ منقلِبًا من الياء، وللتنبيه على أنّ الياءَ الساكنةَ لا تُقلَبُ أَلِفًا في مثله.

المطلوب قوله: (وَالْيَاءُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا سَاكِنَةً كَانَتْ أَوْ مُتَحَرِّكَةً إِذَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ) أي حركةُ الياء على تقدير كونها متحركةً (فَتْحَةً، نَحْوُ خَشِيَ وَخَشِيْتُ) بتحريك الياء بالفتح في الأوّل وسكونها في الثاني مع كسر ما قبلها فيهما. وإنّما تُرِكَتِ الياءُ على حالها في هذين المثالين؛ لعدم وجود شرط الإعلال فيهما؛ لأنّ الإعلالَ إمّا بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها، ولا سبيلَ لهذه الوجوه الثلاثة فيهما. أمّا النقلُ في «خشي» فلا سبيلَ إليه؛ لأنّه يلتبسُ بالباب الآخر. وأمّا القلبُ فيه فلا سبيلَ إليه أيضًا؛ لأنّ الياءَ فيه وإن كانت متحركة لكن ما قبلها ليس بمفتوح حتى تُقلَبَ ألفًا. وأمّا الحذفُ فيه فلا سبيلَ إليه أيضًا؛ لأنّه ينتقض البناءُ. وأمّا دلالةُ كسرة الشين على الياء المحذوفة لا تكون معتبرة لقيام البناء لكونها التراميّة.

المنقود قوله: (والياء إذ انكسر ما قبلها إلخ) أي الياءُ إذا كانت كسرةُ ما قبلَها لازمةً تُرِكَتْ على حالها؛ للموافقة، ساكنةً كانت أو مُتحرّكةً لكن إذا كانت الحركةُ فتحةً نحو خَشِيَ بالفتح، وخَشِيتُ بالسكون. وإذا كانتِ الحركةُ ضمّةً أُعِلَّ بالحذف نحو يَرمي. والياءُ الساكنةُ إذا انضمَّ ما قبلَها قُلِبَت واوًا؛ لتكون مُناسِبةً بحركةِ ما قبلها نحو يُوسر، أصله يُيْسِرُ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا النقلُ في «خشيت» فلا سبيلَ إليه لعدم الحركة. وأمّا القلبُ فيه فلعدم شرطه؛ لأنّ القلب إمّا إلى الواو أو الألف، ولا سبيلَ إلى الأول؛ لأنّ شرطه كونُ ما قبلها مضمومًا بعد سكونها كما سيجيء ولم يوجد ولا إلى الثاني؛ لأنّ شرطه كونها متحركةً وما قبلها مفتوحًا ولم يوجد كلاهما. وأمّا الحذفُ فيه فلا سبيلَ إليه لإخلال البناء به؛ لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها؛ لكونها التزاميّة كما مَرَّ، ولوجود التخفيف لسكونها، وهو المراد من الإعلال.

قوله: (**وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ وَاوًا، نَحْوُ أَيْسَرَ يُوسِرُ، أَصْلُهُ يُيْسِرُ**) بضمّ الياء الأولى وسكون الثانية، قُلِبَتِ الياءُ الثانيةُ واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها؛ لأنّ الضمَّ من أقوى الحركات والياءَ أضعف الحروف؛ لكونها حرفَ علة، ومع هذا كانت عريكتُها لينةً بالتسكين، فاستدعى حركةُ ما قبلها وهي الضمّ القويّ قلبَها إلى جنسها وهو الواو، فقلبت واوًا لذلك. ومنه موسر ويوقظ وموقظ فُعِل بها ما فُعِل بـيُوسِرُ.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋



وتقـولُ فِي مَجْهُـولِ الأجْـوَفِ قِيـلَ، والأصْـلُ قُـولَ، فاسْـتُثْقِلَتْ ضَمَّـةُ القـافِ قبـلَ كسـرةِ الـواوِ، فأُسْـكِنَتِ القـافُ ونُقِلَـتْ كسـرةُ الـواوِ إليهـا، فصـارَتِ القـافُ مكسـورةً والـواوُ سـاكِنةً، ثـم قُلِبَـتِ الـواوُ يـاءً؛ لأنَّ الـواوَ السَّـاكِنةَ إذا انْكَسَـرَ مـا قبلَهـا قُلِبَـتْ يـاءً.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَتَقُـولُ فِـي مَجْهُـولِ الْأَجْـوَفِ الْـوَاوِيِّ قِيـلَ، وَالْأَصْـلُ قُـولَ) بضـمِّ القـافِ وكسـرِ الـواو، (فَاسْـتُثْقِلَتْ ضَمَّـةُ الْقَـافِ قَبْـلَ كَسْـرَةِ الْـوَاوِ) لأنّ في النُّـزولِ مـن العُلـوِّ إلـى السّـفل تعسُّـرًا، (فَأُسْكِنَتِ الْقَـافُ، وَنُقِلَـتْ كَسْـرَةُ الْـوَاوِ إِلَيْهَـا) لكونِها حـرفَ علـةٍ، ومـا قبلها سـاكنًا، (فَصَـارَتِ الْقَـافُ مَكْسُـورَةً وَالْـوَاوُ سَـاكِنَةً) بنقـلِ كسـرتها، (ثُـمَّ قُلِبَـتِ الْـوَاوُ يَـاءً؛ لِأَنَّ الْـوَاوَ السَّـاكِنَةَ إِذَا انْكَسَـرَ مَـا قَبْلَهَـا قُلِبَـتْ يَـاءً) لليـنِ عريكـةِ السـاكن مـع أنّـه حـرفُ علـةٍ ضعيفـةٌ، واسـتدعى كسـرُ مـا قبلَهـا قلبَهـا إلـى جنسِ الكسـرة، وهـو اليـاءُ.

المطلوب قولـه: (وَتَقُـولُ فِـي مَجْهُـولِ الْأَجْـوَفِ قِيـلَ) بكسـر القـاف وسـكون اليـاء (وَالْأَصْـلُ قُـولَ) بضـمّ القـاف وكسـر الـواو. واعلـم أنّ في إعلالـه ثـلاثَ لغـاتٍ: الأولـى أن تُسـكَنَ الـواوُ فقـط؛ لاستثقال الكسـرة علـى الـواو، فصـار قُـولَ بضـمّ القـاف وسـكون الـواو. وعلـى هـذه اللغـةِ قولُهـم بُـوعَ في مجهـول بـاع، أصلـه بُيِـعَ بضـمّ البـاء وكسـر اليـاء، اُسـتُثقلتِ الكسـرةُ علـى اليـاء، فحذفـت ثـم قلبـتِ اليـاءُ واوًا؛ لسـكونها وانضمـام مـا قبلهـا، فصـار بـوع. وهـذه اللغـة ضعيفـةٌ؛ لكراهتهـم اجتمـاعَ الضمـة والـواو. والثانيـةُ أن يُشَـمَّ القـافُ مـع هواهيـة الشـفتين بالتلفّـظ بالضـمّ ولكـن لا يتلفـظ بـه بحيـث يُدركـه البصيـرُ لا غيـره بـلا تسـكين الـواو؛ لتـدلَّ علـى ضـمّ مـا قبلهـا في الأصـل، وهـي أفصـحُ مـن الأولـى. والثالثـةُ أن تنقـل حركـة الـواو إلـى القـاف بعـد سـلب حركتهـا؛ لاسـتثقال الضمّـة علـى القـاف؛ لكـون حركـة مـا بعدهـا كسـرة، ثـم تقلـب الـواوُ يـاءً؛ لسـكونها وانكسـار مـا قبلهـا، فصـار قيـل،...............

المنقود قولـه: (وتقـول في مجهـول الأجـوف قيـل) أصلُـه قُـولَ، فنُقِلـت كسـرةُ الـواوِ إلـى القـافِ بعدَ أن يسـكن؛ لثِقَـلِ ضمّـةِ القـافِ قبـل كسـرة، فصـارتِ القـافُ مكسـورةً والـواوُ سـاكنةً، ثـمّ قُلِبـتِ الـواوُ يـاءً؛ لأنّ القاعـدةَ أنَّ الـواوَ إذا كانـت سـاكنةً ومـا قبلَهـا مكسـورة قُلِبت يـاءً؛ لتكـونَ مُوافِقةً لحركـةِ ما قبلَها. والـواو المتحـرِّكُ إذا وقعـت في آخـرِ الكلمـةِ وانكسـرَ مـا قبلَهـا قُلبـت يـاءً؛ للموافقـة والخفَّـةِ نحـو غبـيَ، أصلُـه غَبِـوَ، قُلِبـت يـاءً؛ لتطرُّفهـا متحركـةً بالفتحـةِ وانكسـارِ مـا قبلها؛ لأنّهـا مـن الغَبـاوة، وهـي عكـسُ الإدراكِ وهـو التعقّـلُ والتصـوّرُ. وقيـل في بعـض الشـروح وتقـول في مجهـول المزيـد فيـه اختيـرَ وأجيـرَ وانقيـدَ، ولا يجـيءُ مـن مزيـد الثلاثـيِّ إلّا هـذه الأبنيـة المذكـورةُ. فـإن قلـت: كيـف بُنِـيَ مفعـولٌ مـن انقـادَ وهـو لازمٌ، والمبنـيُّ للمفعـول لا يُبْنـى إلّا مـن المتعـدِّي؟ فالجـوابُ أنَّ الغـرَضَ مـن ذكـره تكثيـرُ الأمثلـةِ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وهي أفصحُ من الأوّليين، ولهذا اختارها الشيخُ حيث قال: (فَاسْتُثْقِلَتْ ضَمَّةُ الْقَافِ قَبْلَ كَسْرَةِ الْوَاوِ، وَأُسْكِنَتِ الْقَافُ، ثُمَّ نُقِلَتْ كَسْرَةُ الْوَاوِ إِلَيْهَا، فَصَارَتِ الْقَافُ مَكْسُورَةً وَالْوَاوُ سَاكِنَةً) لنقل حركتها إلى القاف، (ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً) للينِ عريكةِ الحرف الساكن مع ضعفها هنا؛ لأنّها حرفُ علة، واستدعاءِ حركةِ ما قبلها ذلك وهي الكسرةُ؛ لأنّها أفصحُ الحركات، فاستدعَتْ أن تُقلَب الواوُ الساكنةُ إلى جنسها وهو الياء، فقلبَتْ ياءً لذلك.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





والواوُ المتحرِّكةُ إذا وَقَعتْ في آخِرِ الكَلِمَةِ وانْكَسَرَ ما قبلَها قُلِبَتْ ياءً نحو غَبِيَ والأصلُ غَبِوَ من الغَبَاوَةِ، وهي عَكْسُ الإدْرَاكِ، وكذا دُعِيَ مجهولُ دَعَا، والأصلُ دُعِوَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَالْوَاوُ الْمُتَحَرِّكَةُ) بأيّ حركةٍ كانت (إِذَا وَقَعَتْ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً) للينِ عريكة حرف العلة وإن كان متحركًا، ولحصول الخِفَّة؛ لأنّ الياءَ خفيفٌ بالنسبة إلى الواو كما لا يخفى، (نَحْوُ غَبِيَ، وَالأَصْلُ غَبِوَ) قُلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلها، واشتقاقُه (مِنَ الْغَبَاوَةِ) ذَكَره استشهادًا على أنّ أصلَه واوِيٌ؛ إذ المصدرُ ممّا يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، (وَالْغَبَاوَةُ عَكْسُ الإِدْرَاكِ) وعَدَمُ الذَّكَاءِ. أظْهَرَ في موضعِ الضَّميرِ؛ تنبيهًا على أنّ المرادَ بالأوَّلِ اللفظُ وبالثاني المعنى.

قوله: (وَنَحْوُ دُعِيَ مَجْهُولُ دَعَا، وَالأَصْلُ) في مجهوله (دُعِوَ بِضَمِّ الدَّالِ) ولم يقل «من الدعوة»؛ لأنّ ألفَ «دعا» دليلٌ على أنّه واويٌّ، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلها، ومن هذا القبيلِ نحو يُعطِي ويَعْتَدِي ويَسْتَرْشِي؛ فإنَّ الياءَ فيها مقلوبةٌ من الواوِ. وكذا في نحو غازٍ، أصلُه غازِوٌ، قلبتِ الواوُ ياءً ثم أُسْكِنَت وحُذِفَت؛ إذ الكسرةُ تدُلُّ على الياء ولا تدُلُّ على الواو.

المطلوب قوله: (وَالْوَاوُ الْمُتَحَرِّكَةُ) سواء كانت حركتُها فتحةً أو ضمةً أو كسرةً. وهذا معنى ذكر الحركة على الإطلاق. (إِذَا وَقَعَتْ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ) سواء كانت اسمًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا أو فعلًا معتلًّا مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا معلومًا كان أو مجهولًا ماضيًا كان أو مضارعًا ثلاثيًّا كان أو مزيدًا رباعيًّا كان أو خماسيًّا أو سداسيًّا لازمًا كان أو متعدّيًا أو مضاعفًا غير مدغم أو لفيفًا. وهذا معنى ذكرِ الكلمةِ على سبيل الإطلاق.

قوله: (وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً نَحْوُ غَبِيَ، وَالأَصْلُ غَبِوَ) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها، فصار غَبِيَ، وهو من الغباوة، وهي الحماقةُ والبلاهةُ، ولهذا قال الشيخ: (مِنَ الْغَبَاوَةِ، وَهِيَ عَكْسُ الإِدْرَاكِ) وإنّما قُلِبَتِ الواوُ المتحركةُ في آخِرِ الكلمةِ ياءً إذا كان ما قبلها مكسورًا؛ للين عريكتها لضعفها؛ لأنّها حرف علة، واستدعاءِ حركةِ ما قبلها بجنسها. وقيل لكراهتهم إبقاءَها في الطرف على حالها للزوم الثقل به؛ لأنّه يلزم الخروجُ من الكسرة الحقيقيّة إلى الضمّة التقديريّة، تأمل.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (**وَدُعِيَ مَجْهُولُ دَعَا، وَالْأَصْلُ دُعِوَ**) بضمّ الدال وكسر العين وفتح الواو، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها كما مَرَّ. ومنه غُزِيَ مجهول غزا. والأصلُ غُزِوَ، قلبتِ الواوُ ياءً فيها؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها أيضًا.

قوله: (**وَقَوِيَ، وَالْأَصْلُ قَوِوَ**) قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها أيضًا لِمَا مَرَّ. (**بِكَسْرِ مَا قَبْلَ الْوَاوِ الطَّرَفِيِّ فِي الْكُلِّ**) أي في غَبِوَ ودُعِوَ وقَوِوَ. وإنّما أورَدَ ثلاثةَ أمثلةٍ في الماضي؛ إيذانًا بأحدها إلى اللازم والمعلوم، وبالثاني إلى المتعدّي والمجهول، وبالثالث إلى اللفيف والمضاعف غير المدغم، وبكلّها إلى المفرد المذكّر والمعتلّ والثلاثيّ، وحركة الواو مفتوحة، ولم يتعرَّض إلى الصحيح؛ لعدم إمكانه، وإلى المضارع الثلاثيّ والماضي الزائد عليه؛ لعدم مجيئهما على هذا الوجه، وإلى المضارع الزائد عليه وإن وُجِدَ مثالُه نحو يعطي من الرباعيّ ويتعدى من الخماسيّ ويسترشي من السداسيّ احترازا عن الإطناب. ففي هذه الأمثلة قد وقعتِ الواوُ في الطرف متحركةً بالضمّ وما قبلها مكسور، فقلبت في كلّها ياءً، وإلى التثنية والجمع؛ لكونهما معلومين من المفرد، وإلى المؤنثة؛ لكونها تابعةً للمذكّر في ذلك، وإلى الاسم مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا وإن وُجد مثالها فيه، نحو غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ، غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ احترازًا عن التطويل. وفي هذه الأمثلة قد وقعتِ الواوُ في الطرف في الاسم متحركةً بالضمّ والفتح والكسر في حالة الجرّ في مفرد مذكره، وما قبلها مكسور، فقلبت ياءً، ولا اعتبارَ بالضمير والعلامة؛ لكونهما عارضتين.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋



وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ من مَجْهُولِ النَّاقصِ غُزُوا، والأصلُ غُزِيُوا، فأُسْكِنَتِ الزَّايُ، ثمّ نُقِلَتْ ضمةُ الياءِ إلى الزَّايِ، وحُذِفَتِ الياءُ؛ لسكونِها وسكونِ الواوِ، فبَقِيَ غُزُوا.

إمعان الأنظار قوله: (وَالأَصْلُ غُزِيوا إِلَى آخِرِهِ) وأصلُهُ «غُزِوُوا» ولم يَذْكُرْهُ؛ لانفهامِهِ من سِياقه. فإن قلتَ: لم لا يجوزُ أن يَلْحَقَ الضميرُ بعد إعلالِ المفردِ؟ قلتُ: يَأْباهُ قولُ المصنِّفِ فيما سبق «أصل غَزَوْا ورَمَوْا: غَزَوُوا ورَمَيُوا»، والمجهولُ فرعُ المعلومِ، وقولُهم «غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ»، فلو صحَّ ما ذكرتَه لَقيلَ «غَزَاتُ ورَمَاتُ».

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ فِي مَجْهُولِ النَّاقِصِ غُزُوا، وَالأَصْلُ غُزِيُوا) لم يقل «أصلُه غُزِوُوا»؛ لأنّ إعلالَ المفردِ سابقٌ على إلحاقِ ضميرِ الجمعِ، ولا إشكالَ بالتّاء الضميرِ في نحو «غَزَوْت»؛ لأنَّها ليست بعارضةٍ على صيغة الغيبة، (فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ) بسلب كسرتها؛ لدفع الخروج منها إلى الضمَّة. (ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الزَّايِ) لأنّ الحرفَ الصحيحَ أولى بالحركة. (وَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِكَوْنِهَا وَسُكُونِ الْوَاوِ) التي هي ضميرُ الجمعِ. (فَبَقِيَ غُزُوا) بالضمَّتَين.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ مِنْ مَجْهُولِ النَّاقِصِ غُزُوا، وَالأَصْلُ غُزِيُوا) وأصله «غُزِوُوا»، قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، ولا اعتبارَ بواو الضمير لما مَرَّ، فصار غُزِيوا، (فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ) لثِقَل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة الحقيقيّة إلى الضمّة الحقيقيّة، (ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الزَّايِ) لكونها حرفَ علة وما قبلها حرف صحيح ساكن، ومع هذا إنّ الضمةَ ليست بجنسها، فاستُثقلتْ عليها لضعفها، (وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْوَاوِ) وإنّما لم تحذف الواو؛ لأنّها ضميرُ الفاعل، وحذفُها مُخلٌّ بالمقصود بخلاف الياء، (فَبَقِيَ غُزُوا)

المنقود قوله: (وتقول في جمع المذكر من الناقص إلخ) أي يقال في جمع المذكرِ من مجهول الناقص الواويِّ غُزُوا، أصلُه غُزِوُوا، قُلبتِ الواوُ ياءً؛ لتحركها بالضمة وانكسارِ ما قبلها، ويُسلب حركةُ الزاء؛ لأنَّ في إبقائها يلزمُ تغيُّرُ واوِ الضميرِ بعدَ حذفِ الواوِ لاجتماع الساكنين وهو غيرُ جائزٍ، ثمّ نُقلت ضمّةُ الياءِ إلى الزاء، وحُذِفت الياءُ؛ لسكونها وسكونِ الواو؛ لأنّ الواوَ ضميرٌ، وهو لا يُحذفُ فصار غُزُوا.

وتقول في مضارع الأجوفِ يقولُ ويكيلُ ويَخافُ ويَهابُ، أصلها يَقْوُلُ ويَكْيِلُ ويَخْوَفُ ويَهْيَبُ؛ فنُقِلت حركةُ الواوِ والياءِ إلى الحرف الصحيح؛ لأنَّ كلَّ واوٍ وياءٍ متحرّكتين ويكونُ ما قبلَهما حرفًا صحيحًا ساكنًا نُقِلَتْ حركتُهما إلى الحرف الصحيح لقوَّته وضعفهما. وإنّما قُلِبَت واوُ يخافُ وياءُ يهابُ بعدَ نقلِ حركتهما إلى ما قبلَهما ألفًا؛ لكونِ سكونِهما غيرَ أصليٍّ وانفتاحِ ما قبلهما. ولم يُقلبِ الواوُ والياءُ في يقول ويكيلُ بعدَ النقلِ ألفًا؛ لعدم انفتاحِ ما قبلهما.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود وكلُّ واوٍ وياءٍ وَقَعتا في آخرِ الكلمة وما قبلَهما حرفٌ متحركةٌ أُسْكِنتا بالسلب ما لم تكن منصوبةً بحرفٍ ناصبٍ نحو يغزو ويرمي ويخشى؛ لاستثقال الضمّةِ والكسرةِ على الواو والياء؛ لضعفهما وعدمِ صحّتهما. وقُلِبَت ياءُ يخشى ألفًا؛ لانفتاحِ ما قبلها. ولم تُقلبا في يغزو ويرمي وترمين؛ لعدم انفتاحِ ما قبلهما وتحرّك الواو والياء إذا كانت منصوبةً نحو لن يغزوَ ولن يرميَ؛ لخفَّة الفتحةِ عليهما.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋



وكلُّ واوٍ وياءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ ويكونُ ما قبلَهُمَا حرفًا صحيحًا سَاكِنًا نُقِلَتْ حركتُهُما إلى الحرفِ الصَّحيحِ نحو يَقُولُ ويَكِيلُ ويَخَافُ، والأصْلُ يَقْوُلُ ويَكْيِلُ ويَخْوَفُ، نُقِلَتْ حركتُهُما لما قبلَهُمَا في الكُلِّ، وإنّما قُلِبَتْ واوُ يَخَافُ ألفًا؛ لِكَوْنِ سُكُونِها غَيْرَ أصْلِيٍّ وانْفِتَاحِ ما قَبْلَهَا.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ يَكُونُ مَا قَبْلَهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا سَاكِنًا) صفةٌ أخرى لهما، (نُقِلَتْ) خبرُ «كلّ» (حَرَكَتُهُمَا إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ السَّاكِنِ) لأنّها أولى بتحميل الحركة، (نَحْوُ يَقُولُ وَيَكِيلُ وَيَخَافُ، وَالأَصْلُ يَقْوُلُ وَيَكْيِلُ وَيَخْوَفُ) بسكون القاف والكاف والخاء، نُقِلَتْ ضمةُ الواوِ وكسرةُ الياءِ في الأوَّلَيْن إلى ما قبلَهما، ونُقِلَتْ فتحةُ الواوِ في الثالث إلى الخاء، ثمّ قُلِبَت أَلِفًا.

قوله: (وَإِنَّمَا قُلِبَتْ وَاوُ يَخَافُ أَلِفًا)، مع أنّه قد سَبَقَ أنَّ الواوَ الساكنةَ لا تُقْلَبُ؛ (لِكَوْنِ سُكُونِهَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ) أي عارضا، فوُجِدَ الشرطُ الأَوَّلُ، وكذا الثاني أعني: (وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا) في الحال.

المطلوب قوله: (وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ وَيَكُونُ مَا قَبْلَهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا سَاكِنًا تُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ، نَحْوُ يَقُولُ وَيَكِيلُ وَيَخَافُ، وَالأَصْلُ يَقْوُلُ) بسكون القاف وضمّ الواو، نُقِلَتْ ضمّتُها إلى القاف؛ لاستثقالِ الضمة عليها، وإن كانت من جنسها لما مَرَّ من أنّها حرفُ علة ضعيفٌ لا يَقْدِرُ على تحمُّل الحركة مع أنّ ما قبله حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ اقتضى الحركةَ؛ لأنّه قويّ يقدر على تحمّلها، فصار يَقُولُ بضمّ القاف وسكون الواو، (وَيَكْيِلُ) بسكون الكاف وكسر الياء، نُقِلت كسرةُ الياء إلى الكاف لما مَرَّ في يقول، فصار يَكِيلُ بكسر الكاف وسكون الياء، (وَيَخْوَفُ) بسكون الخاء وفتح الواو، نُقِلت فتحتُها إلى الخاء كما مَرَّ، فصار يَخَوْفُ بفتح الخاء وسكون الواو، فلذلك قال: (نُقِلَتْ حَرَكَتُهُمَا لِمَا قَبْلَهُمَا) أي ما قبل الواو والياء (فِي الْكُلِّ) أي في يقول ويكيل ويخوف. (وَإِنَّمَا قُلِبَتْ وَاوُ يَخَافُ أَلِفًا؛ لِكَوْنِ سُكُونِهَا غَيْرَ أَصْلِيٍّ) لأنّها متحركةٌ في الأصل كما مَرَّ، (وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا) في الحال.

المنقود ....

❁❁❁ ❁❁❁ ❁❁❁





وكُلُّ واوٍ وياءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ إذا وَقَعتَا في لامِ الفِعْلِ وما قَبْلَهُمَا حرفٌ صحيحٌ مُتَحَرِّكٌ أُسْكِنَتَا ما لَم يَكُنْ مَنْصوبًا نحو يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشى؛ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ على الواوِ والياءِ، والأصْلُ يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ، وقُلِبَتْ ياءُ يَخْشى أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وانْفِتَاحِ ما قَبْلَهَا. وتَتَحَرَّكُ الواوُ والياءُ إذا كانَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ نحو لَنْ يَغْزُوَ ولَنْ يَرْمِيَ؛ لِخفَّةِ الفَتْحَةِ عليهِمَا.

إمعان الأنظار قوله: (أُسْكِنَتَا مَا لَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا) فيه إشارةٌ إلى أنّ كلَّ واوٍ وياءٍ قُلِبَتْ أَلِفًا تُسْكَنُ أوّلًا بالنقل أو السَّلْبِ ثم تُقْلَبُ، فتَأَمَّل.

قوله: (وَتَتَحَرَّكُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا كَانَتَا مَنْصُوبَتَيْنِ) أي إذا لم يكن ما قبلَهما مفتوحًا، وإلاّ قُلِبَتا ألفًا نحو «لن يخشى». وإنّما لم يذكُرْ هذا؛ لانفهامه من قوله «وإنّما قلبت ياءُ يخشى ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها».

روح الشروح قوله: (وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ وَقَعَتَا فِي لَامِ الْفِعْلِ، وَمَا قَبْلَهُمَا حَرْفٌ صَحِيحٌ مُتَحَرِّكٌ) قوله (أُسْكِنَتَا) خبرٌ لـ«كلّ» (مَا لَمْ يَكُنْ) أي لامُ الفعلِ (مَنْصُوبًا) إذ لو كان منصوبًا لا تُسْكَنان؛ لئلاّ يَلْغُوَ عملُ الناصبِ، (نَحْوُ يَغْزُو وَيَرْمِي وَيَخْشَى) بسكونِ الواوِ والياءِ، إنّما أُسْكِنَتا (لاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ) لكونِهما حرفَيْ علةٍ ضعيفتَيْن، (وَالْأَصْلُ) فيها (يَغْزُوُ وَيَرْمِيُ وَيَخْشَيُ) بضمِّ الواوِ والياءِ، ثم أُسْكِنَتا، (وَقُلِبَتْ يَاءُ يَخْشَى أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا) يعني في الأصلِ كما هو مُقتَضى سِيَاقِ كلامِه، أو في الحالِ ويعمُّ إسكانُ الحرف؛ لقلبها أَلِفًا، (وَانْفِتَاحِ الشِّينِ) ما قبل الياء.

المطلوب قوله: (وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ إِذَا وَقَعَتَا فِي لَامِ الْفِعْلِ وَمَا قَبْلَهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ مُتَحَرِّكٌ أُسْكِنَتَا) أي الواوُ المتحركةُ والياءُ المتحركةُ (مَا لَمْ تَكُونَا مَنْصُوبَتَيْنِ) بسبب الناصب، فإنّ كلَّ واحدةٍ منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجُزْ تسكينُها؛ لئلاّ يلغوَ العملُ عن العامل بسببه، ولم يجُزْ قلبُهما ألفًا عند ذلك في مكان يقتضيه؛ لأنّهما لا تقبلان الحركةَ؛ بل تركتا على ذلك. وإنما قيَّدْنَا نصبَهما بسبب الناصب؛ لأنّ نصبَهما لو كان بسبب البناء على الفتح وذلك في الماضي نحو غزو ورمي قُلِبتا ألفًا لعدم ذلك، (نَحْوُ يَغْزُو) بسكون الواو، ولم تُحذَف بعد الإسكان؛ لتناسب حركة ما قبلها، (وَيَرْمِي) بسكون الياء، ولم تُحذف؛ لتناسب حركة ما قبلها أيضًا، (وَيَخْشَى) بإسكان يائه بقلبها ألفًا؛ (لاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ) لكونهما حرفَيْ علة لا يقدران على تحمُّل الحركات كما مَرَّ (وَالْأَصْلُ يَغْزُوُ وَيَرْمِيُ وَيَخْشَيُ بِتَحْرِيكِهِمَا بِالضَّمِّ) أي بتحريك الواوِ والياءِ بالضمّ في الكلّ، ثم أُسْكِنَتا كما ترى إلاّ أنّ إسكانَ الواوِ والياءِ بسلب حركتهما في الأولين،

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَيَتَحَرُّكُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ) بالفتح (إِذَا كَانَ) أي لامُ الفعل (مَنْصُوبًا نَحْوُ لَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ؛ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهِمَا) ولم يَذكُرْ حكمَ «لن يخشى»؛ لظهور أنَّ الألفَ لا تَقْبَلُ الحركةَ، فيكون نصبُه تقديريًّا.

المطلوب وفي يخشى بالقلب لوجود شرط القلب فيه لا فيهما وهو كون ما قبلهما مفتوحًا بعد تحرّكهما، وهذا موجود في يخشى لا فيهما، فلهذا قال الشيخ: (وَقُلِبَتْ يَاءُ يَخْشَى أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ الشِّينِ، وَبِتَحَرُّكِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ) منهما (مَنْصُوبًا) بسبب الناصب (نَحْوُ لَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَخْشَى) ومنه كي يغزو، وكي يرمي، وكي يخشى، وأن يغزو، وأن يرمي، وأن يخشى، وإذن يغزو، وإذن يرمي، وإذن يخشى؛ (لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهِمَا) ولئلاّ يلزمَ إلغاءُ العمل عن العامل بلا سبب، ولذا لم تُقلَب ياءُ يخشى ألفًا في حالة النصب مع وجود شرطه.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊





وتقولُ في التَّثنيةِ يَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ ويَخْشَيَانِ. وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ يَغْزُونَ ويَرْمُونَ ويَخْشَوْنَ، والأصلُ يَغْزُوُونَ ويَرْمِيُونَ ويَخْشَيُونَ، فأُسْكِنَتِ الواوُ والياءُ؛ لِوُقوعِهِما في لامِ الفعلِ واستثقالِ الضَّمَّةِ عليهما، فاجْتَمَعَ ساكنانِ؛ الواوُ والياءُ وبعدَهما واوُ الجمعِ، فحُذِفَ ما كانَ قبلَ واوِ الجمعِ، وقُلِبَتْ ياءُ يَخْشَيُونَ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قبلَها، وضُمَّتِ الميمُ في يَرْمُونَ؛ لِتَصِحَّ واوُ الجمعِ.

إمعان الأنظار قوله: (فِي التَّثْنِيَةِ) أي في تثنيةِ الغائبِ من المضارعِ الناقصِ، وكذا قولُه «في الجمع»، وقوله «في الواحدة المخاطبة» بقرينة السِّياق والسِّباق.

قوله: (وَيَخْشَيَانِ) إنّما لم تُقلب ياؤُه ألفًا؛ لئلاّ يلتبِسَ بالمفرد لفظًا عند دخول الجازم أو الناصب.

قوله: (وَضُمَّتِ الْمِيمُ مِنْ يَرْمُونَ) في إعلالِ «يرمون» وجهٌ آخرُ أسْهَلُ من هذا، وهو أن تُنْقَلَ ضمةُ الياءِ إلى الميمِ بعدَ حذفِ حركتِها؛ استثقالًا للكسرةِ قبل الضمَّةِ، وتُحْذَفُ الياءُ للساكنين. ولما عُلِمَ هذا الوجهُ بما ذكر في «غزوا» لم يتعرَّضْ له ههنا؛ تَفَنُّنًا وتوسيعًا لطُرُقِ الإعلالِ.

قوله: (لِتَصِحَّ وَاوُ الْجَمْعِ) لأنّه لو لم تُضَمَّ الميمُ لقُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، فيلزمُ تغيُّرُ الضميرِ، وذلك لا يجوزُ إلاّ عندَ الضرورة كما في «مَكيل»، ولا ضرورةَ ههنا.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ مِنْ يَغْزُو وَيَرْمِي وَيَخْشَى: يَغْزُوَانِ وَيَرْمِيَانِ وَيَخْشَيَانِ) بفتح الواوِ والياءِ لأجل ألف التثنية، ولذا لا تُقلَبُ ياءُ «يَخْشَيان» ألفًا؛ لأنَّها ساكنةٌ تقديرًا، والياءُ الساكنةُ لا تُقْلَبُ أَلِفًا.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ يَغْزُوَانِ وَيَرْمِيَانِ وَيَخْشَيَانِ) وإنّما لم تُقلَبِ الواوُ والياءُ ألفًا في هذه الأمثلة بنقل حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته في بعضها، وفي بعضها بلا نقل؛ لئلاّ يلزمَ اجتماعُ الساكنين على غير حَدِّهِ، ولم يجُزْ حذفُ أحدِهما وإبقاءُ الآخر، تأمّل.

المنقود قوله: (وتقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان) وإنَّما لم يُعَلَّ حرفُ العلةِ فيها مع أنَّ مُوجِبَ الإعلالِ موجودٌ؛ لئلّا يلتبِسَ بعدَ حذفِ أحدِ الألفين بالمفرد. وأصلُ يغزُون ويرمُون ويخشَوْنَ: يغزُوُونَ ويرميُونَ ويخشَيُونَ؛ فأُسْكِنَتِ الواوُ والياءُ؛ لوقوعِهما في لام الفعلِ، فاجتمعَ الساكنان: الواوُ والالفُ وبعدَهما واوُ الجمعِ، فحُذِفَت ما كان قبلَ واوِ الجمعِ، وضُمَّتِ الميمُ من يرمُونَ؛ ليَصِحَّ واوُ الجمع. وإنَّما قُلِبَت ياءُ يخشيون الفًا دونَهما؛ لأنَّ ما قبلَ حرفِ العلةِ فيه مُتحرِّكٌ بالفتحةِ التي هي شرطُ الإعلالِ، وليس مطلقُ الحركةِ شرطا في الإعلال.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ) منها (يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَيَخْشَوْنَ، وَالأَصْلُ يَغْزُوُونَ، وَيَرْمِيُونَ، وَيَخْشَيُونَ) بضـمّ ما قبلَ واوِ الجمع. (فَأُسْكِنَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ) يعني في الأوّلَيْنِ (لاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ) أي على إطلاقهما لا على المذكورتين بعينهما، ولذا أظْهَرَ في موضع الإضْمارِ. (وَقُلِبَتْ يَاءُ يَخْشَيُونَ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْتِفَاحِ مَا قَبْلَهَا) وهو الشِّينُ، فصار يَخْشَاوْنَ، (فَاجْتَمَعَ) في كلٍّ من الثّلاثِ (سَاكِنَانِ) أحدُهما (الْوَاوُ وَالْيَاءُ) أدرجَ فيها أَلِفَ «يَخْشاوْنَ» باعتبار أنّها مقلوبةٌ منها، (وَبَعْدَهُمَا) يعني أنّ الساكنَ الثاني (وَاوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ) من الواو والياء والألف التي هي لامُ الكلمةِ، فبقي «يَغْزُونَ» بضمّ الزاي، و«يَرْمُونَ» بكسر الميم، و«يَخْشَوْنَ» بفتح الشين. (وَضُمَّتِ الْمِيمُ مِنْ يَرْمُونَ) مع أنَّ كسرَها دليلُ الياءِ؛ (لِتَصِحَّ وَاوُ الْجَمْعِ) لأنّ كسرَ ما قبلَها يَقتضي قلبَها ياءً، فأبْدِلَتِ الضَّمةُ منها؛ لتَسْلَمَ علامةُ الجمع. وفي إعلال «يَرْمون» وجهٌ آخَرُ: وهو نَقْلُ ضمَّةِ الياء إلى ما قبلَها بعدَ حذفِ حركتِه، وهذا أسْهَلُ، إلاّ أنَّه لما فُهِمَ بما ذَكَرَ في «غُزُوا» أوْرَدَ ههنا وجها غيرَ ما ذَكَر؛ إشارةً إلى توسُّع دائرةِ الإعلال. وفي بعض النُّسَخِ وَقَعَ قولُه: «وقُلبت ياءُ يخشون أَلِفًا» بعدَ قوله «فحذف ما كان قبل واو الجمع»، فعَدَمُ التَّعرُّضِ لحَذْفِ ألفِهِ للاكتفاء بما ذكر في أخَوَيْهِ.

المطلوب قولـه: (وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَيَخْشَوْنَ، وَالأَصْلُ يَغْزُوُونَ وَيَرْمِيُونَ، وَيَخْشَيُونَ) بتحريك الواو والياء في هذه الأمثلة على الضمّ، (فَأُسْكِنَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ) في هذه الأمثلة؛ لاستثقالِ الضمَّة على الواو والياء لما مَرَّ، و(لِوُقُوعِهِمَا فِي لَامِ الْفِعْلِ) وهذا التعليلُ متروكٌ في بعض النُّسَخ؛ لئلاّ يُفهمَ عدمُ استثقال الضمَّة عليهما لو كانتا في عين الفعل، ومع ذلك تثقل عليهما فيه كما في «يقول»، تُنقَل الضمَّةُ من الواو إلى القاف لذلك، ولكن الأولى عدم الترك؛ لأنّ استثقالَ الضمةِ في عين الفعل يلزمُ بوجهٍ واحد كما مَرَّ من أنّهما حرفا علةٍ ضعيفان لا يَقْدران على تحمُّل الحركة، وفي لام الفعل يلزم بوجهين: الأوّل ما ذكر في عين الفعل. والثاني أنّ لامَ الكلمةِ محلُّ التغيير وأشدُّ إعلالًا من عين الكلمة، حيث تُحذف في الجزم وتُسكن في الرفع وتَثبت في النصب، فتثقل عليهما بهذا الوجه أيضًا، ولكنّ الأوجَهَ إيرادُ هذا التعليلِ لقوله قبلُ «نحو يغزو ويرمي ويخشى». (وَقُلِبَتْ يَاءُ يَخْشَيُونَ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا) لدفع هذا الثقل، فصار يَخْشَاوْنَ، (فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ) في يغزوون ويرميون،.......................

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب والألفُ المقلوبةُ من الياء في يخشاون، ولم يذكرها الشيخ لكن يلزم عليه ذكرُها، (وَبَعْدَهُمَا) أي بعدَ الواوِ والياءِ الساكنتَيْن (وَاوُ الْجَمْعِ) وهو ساكن. والأولى أن يقال وبعدها لما ذكرنا، (فَحُذِفَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ) وهو واوُ الناقص في الأوَّل وياؤُه في الثاني والألفُ المقلوبةُ من يائه في الثالث. وإنّما لم تُحذَف واوُ الجمع لما مَرَّ أنّها ضميرُ الفاعل، وحذفُها مُخِلٌّ بالمقصود بخلاف حذفِ ما كان قبلها.

قوله: (وَضُمَّتِ الْمِيمُ مِنْ يَرْمُونَ) وإنّما قَيَّدَ ضمَّ ما قبل واو الجمع فيه؛ لأنّه في يغزون مضمومٌ لا احتياجَ إليه، وفي يخشيون لا يُضمّ بل يَبْقى على الفتح؛ ليدلَّ على الألف المحذوفة؛ (لِتَصِحَّ وَاوُ الْجَمْعِ) أي لتسلمَ من التغيير، وذلك أنّ الميمَ لو لم تُضمَّ لزِمَ قلبُ واوِ الجمع ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار يرمين، فيلتبس جمع المذكر الغائب بجمع المؤنثة الغائبة فضمّوا الميمَ؛ لتصحَّ واوُ الجمع ويزولَ ذلك الالتباسُ.

المنقود ....

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊



وتقولُ في الوَاحِدَةِ المخاطَبَةِ تَغْزِينَ، والأصلُ تَغْزُوِينَ، فأُسْكِنَتِ الزَّاءُ؛ لاستثقالِ الضَّمَّةِ عليها قَبْلَ كَسْرةِ الواوِ، ونُقِلَتْ كَسْرَةُ الواوِ إلى الزّاءِ، وحُذِفَتِ الواوُ؛ لِسُكونِها وسُكونِ الياءِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ) من «يَغْزو» (تَغْزِينَ، وَالأَصْلُ تَغْزُوِينَ) بضمِّ الزاي وكسرِ الواو، فأُسْكِنَتِ الزّايُ؛ لاستثقالِهم الضمَّةَ قبلَ واوٍ مَكْسُورةٍ. (وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الْوَاوِ إِلَيْهَا) لأنَّها حرفٌ صحيحٌ أولى بالحركة. (وَحُذِفَتِ الْوَاوُ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْيَاءِ) وإنّما حُذِفَتِ الواوُ دونَ الياءِ؛ لأنَّها ضميرُ الفاعلِ كواوِ الجمع عند الجمهور، وعلامةُ الخطابِ عند الأخفش، وعلى المذهبين المناسِبُ حذفُ لامِ الفعلِ. وفي إعلالِه وجهٌ آخَرُ: وهو سلبُ حركةِ الواوِ وحذفُها، وإبدالُ ضمة الزاي كسرةً؛ لتسلَمَ ياءُ المخاطبةِ، ولم يذكر إعلالَ «ترميين وتخشيين»؛ لأنّ إسكانَ الياء الأولى وقلبَها ألِفًا قد استُفيدَ من إعلال جمع المذكر، فاكتفى به.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ تَغْزِينَ، وَالأَصْلُ تَغْزُوِينَ) بضمّ الزاي وكسر الواو، (فَأُسْكِنَتِ الزَّايُ؛ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا) أي على الزاي وإن لم تكن من حروف العلة؛ (لِوُقُوعِهَا قَبْلَ كَسْرَةِ الْوَاوِ، وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الْوَاوِ إِلَيْهَا) أي إلى الزاي، (وَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْيَاءِ). وإنّما لم تُحذَفِ الياءُ؛ لأنّها ضميرُ الفاعل عند العامّة كواو يغزون، وعند الأخفش علامة الخطاب. فعلى كِلا التقديرين لم يجُزْ حذفُها اتفاقًا. أمّا عند الأخفش فلأنّها علامة، والعلامة لا تُحذَف. وأمّا عند العامّة فلأنَّها ضميرُ الفاعل، والضميرُ لا يُحذَفُ؛ لفَواتِ المقصود بحذفه، فحُذفتِ الواوُ التي ليست بعلامة ولا ضمير اتفاقًا، فبقي تغزين.

المنقود قوله: (وتقول في الواحد المخاطبة إلخ) أي يقالُ في الواحدة المخاطبةِ من مُضارع الناقصِ الواويِّ تَغْزِينَ. أصلُه تَغْزُوِين، فأُسْكِنَتِ الزاءُ بسلب حركتها؛ لاستثقال الضمّةِ قبلَ كسرةِ الواوِ. ونُقلت كسرةُ الواوِ إليها؛ لأنَّ في إبقائها وإسكانِ الواوِ بالسلب يلزمُ تغيُّر الضميرِ أو العلامة مع الإلتباس بعدَ حذفِ الواو؛ لاجتماع الساكنين، ثمّ حُذِفت الواوُ؛ لسكونِها وسكون الياء؛ لأنّ الياءَ ضميرٌ أو علامةُ التأنيثِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وتقولُ في اسمِ الفاعلِ من الأجْوَفِ قائِلٌ، وكانَ في الماضي قالَ، فزِيدَتِ الألِفُ لاسْمِ الفاعلِ، فاجتَمَعَ ألِفانِ؛ أحدُهما ألِفُ اسمِ الفاعلِ والآخَرُ الألِفُ المقلوبَةُ مِنْ عينِ الفعلِ، فقُلِبَتِ الألِفُ المقلوبَةُ من عينِ الفعلِ همزةً، وكذلك كائِلٌ.

إمعان الأنظار قوله: (فَقُلِبَتِ الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ هَمْزَةً) ولم تُقْلَبْ ألِفُ الفاعلِ؛ لأنّها علامةٌ، والعلامةُ لا تتغيَّرُ، كما سبق.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْأَجْوَفِ قَائِلٌ وَكَائِلٌ) اعلم أنَّ الهمزةَ إن كانت مقلوبةً من الواوِ لا تُكْتَبُ تحتَ مركزها نقطةُ الياء، وتُكتَبُ تحتَ مركزِ المقلوبةِ من الياء؛ دلالةً على الأصل. (وَكَانَ) الأوّل (فِي الْمَاضِي) لم يقل: وكان في الأصل (قَالَ) تَنْصِيصًا عَلَى أَنَّ أصلَه الماضي عنده؛ لأنّه خلافُ مذهبِ القوم. (فَزِيدَتِ الْأَلِفُ) بينَ الفاءِ والعينِ (لِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ أَلِفُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ) وحَذْفُ أحَدِهما مُخِلٌّ بالغَرَضِ من الزيادة ومُؤَدٍّ إلى اللّبس، (فَقُلِبَتِ الْأَلِفُ الْمَقْلُوبَةُ) من عين الفعل (هَمْزَةً) لقربها من الألف، ولم تُقْلَبْ ألفُ الفاعلِ؛ لأنّ التغييرَ لا يُناسِبُ العلامةَ، وكُتِبَتِ الهمزةُ بصورة الياء؛ لأنّ الهمزةَ المتحرِّكةَ إذا سَكَنَ ما قبلها تُكْتَبُ بصورة حرفٍ من جنسِ حركتها.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْأَجْوَفِ قَائِلٌ وَكَائِلٌ) واعلم أنّ نقطةَ مركزِ الهمزة في نحو قائل وصائن خطأٌ لا في كائل وبائع؛ فرقًا بين الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو والياء، لما رُوِيَ عن أبي علي الفارسيّ أنّه دخَلَ مع صاحبه على واحدٍ من المشتهرينَ بمعرفة العلومِ العربيّةِ زائرًا له، فإذا بين يدَيْه جزءٌ فيه مكتوبٌ لفظُ قائل منقوطًا بنقطتين من تحته، فقال أبو علي هذا خَطُّ مَنْ؟ قال له خطّي، فنظَرَ أبو عليّ إلى صاحبه فقال ضيَّعنا خطواتنا في زيارته، فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة، ثم سأله صاحبُه عن ذلك، فقال النقطةُ تحتَ مركز «قائل» خطأ؛ فرقًا بين الواويّ واليائيّ، وهو ليس بمتّصفٍ بما اشتهر به من العلوم.

المنقود قوله: (وتقول في اسم الفاعل من الأجوف إلخ) أي يكونُ اسمُ الفاعلِ منه على وزن قائل وكائل. فأصلُهما قاوِلٌ وكايِلٌ، فقُلِبَتا ألفًا؛ لتحرّكهما وانفتاحِ ما قبلَهما. ولا اعتبارَ لألفِ الفاعل؛ لأنَّها ليست بحاجزةٍ حصينةٍ، فاجتمعَ الألفان الساكنانِ، ولا يُمكن إسقاطُ الألفِ الأولى؛ لأنَّه يلتبسُ بالماضي، وكذلك الثانيةُ، فحُرِّكتِ الأخيرةُ فصارت همزةً. وقد يُحذف حرفُ العلةِ في بعضِ اسم الفاعل نحو هاعٍ ولاعٍ، أصلُهما هايِعٌ ولايِعٌ؛ فحُذِفت الياءُ فيهما، ويُجعل حرف العلة في بعض اسم الفاعل قلب المكان نحو شاكٍ، أصلُه شايِكٌ، نُقلتِ الياءُ إلى موضعِ الكافِ والكافُ إلى موضع الياءِ، فصار شاكيٌ، فأُعِلَّ كإعلال قاضٍ فصار شاكٍ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (وَكَذَلِكَ) إعـلالُ (كَائِلٌ) عنـدَه. وعندَ البعـضِ أصلُهما «قـاوِلٌ» و«كايِـلٌ»، قُلِبَتِ الـواوُ واليـاءُ أَلِفًـا، ثـم الألـفُ همـزةً، أو قُلِبَتا همزةً ابتداءً؛ لوقوعِهما بعدَ ألفٍ زائدةٍكما في كِساءٍ ورِداءٍ.

المطلوب قولـه: (وَ) قـد (كَانَ فِـي الْمَاضِـي قَـالَ وَكَالَ، فَزِيـدَتِ الْأَلِـفُ لِاسْـمِ الْفَاعِـلِ، فَاجْتَمَـعَ أَلِفَـانِ سَـاكِنَانِ أَحَدُهُمَـا أَلِـفُ اسْـمِ الْفَاعِـلِ وَالْآخَـرُ الْأَلِـفُ الْمَقْلُوبَـةُ مِـنْ عَيْـنِ الْفِعْـلِ، فَقُلِبَـتِ الْأَلِـفُ الْمَقْلُوبَـةُ مِـنْ عَيْـنِ الْفِعْـلِ هَمْـزَةً). واعلـم أنّ في عبـارة الشـيخ مـن قولـه: وكان في الماضـي قـال وكال إلـى هنـا تسـامحًا؛ لأنّ عبارتَـه تـدلُّ علـى أنّ اسـمَ الفاعـلِ مأخـوذٌ مـن الماضـي، وليـس كذلـك عنـد جميـع الصرفيّيـن بـل هـو مأخـوذٌ مـن المضـارعِ المعلـومِ سـواء كان مـن الأجـوف أو مـن غيـره.

إذا عرفـتَ هـذا فنقـول إنّ طريـقَ أخـذِهِ أن يُحـذَفَ حـرفُ المضارعـة مـن «يقـول»، ثـم تُـزادَ ألـفُ اسـمِ الفاعـلِ بيـن القـاف والـواو كمـا مَـرَّ، فصـار قَـاوِلٌ، ثـم قُلِبـتِ الـواوُ همـزةً؛ لوقوعهـا بعد ألـفٍ زائدةٍ مجـاوِرَةٍ للطـرف كمـا في كسـاء، أصلـه كِسـاوٌ، وقلبـت واوُه همـزةً؛ لوقوعهـا بعـد ألـفٍ زائـدةٍ في الطـرف، ولأنّ إعـلالَ الفعـل يَـدورُ وجـودًا وعدمًـا إلـى مـا أُعِـلَّ إليـه لإعـلال اسـمه عنـد البعـض وللمشـاكلة عنـد البعـض، وفعلـه معلومًـا قـد أُعِـلَّ بقلـب واوه ألفًـا نحـو قَـاوِل، فأعِـلَّ اسـمُ فاعلـه بقلـب واوه إلـى حـرفٍ أقـربَ إلـى الألـف وهـو الهمـزة، فصـار قائـل، كـذا المفهـوم ممـا ذكـره في «شـرح الهارونيّـة».

وذكـر في «المـراح» وشـرحه: قُلِبَـت واوُ «قـاول» ألفًـا أوّلًا؛ لتحرّكهـا وانفتـاح مـا قبلهـا؛ لأنّ الألـفَ السـاكنة الكائنـة قبلهـا واوٌ ليسـت بحاجـزٍ حصيـنٍ؛ لعـدم اعتبارهـا، فصـار حـرفُ العلـة كأنّـه يَلـي الفتحـةَ، فقُلِبـت واوُه ألفًـا لذلـك، أو لأنّ الألـفَ تنزَّلَـتْ منزلـةَ الفتحـةِ لزيادتهـا عليهـا وكونهـا مـن جوهرهـا ومخرجهـا، فصـار مـا قبلهـا فتحـةً، فقُلبـت ألفًـا لذلـك، فالتقـى السـاكنان، أحدهمـا ألـفُ اسـم الفاعـل والآخـرُ الألـفُ المقلوبـةُ مـن الـواو، ولـم يجُـزْ حـذفُ إحداهمـا؛ لأنّـه يلتبـسُ بالماضـي عنـده، فحرِّكـتِ الألـفُ الثانيـةُ لدفـع اجتمـاع السـاكنين، فصـارت همـزة؛ لأنّ الألـفَ إذا تحـرّكـت تصيـر همـزةً كمـا في كسـاء، أصلـه «كِسـاوٌ» قُلِبَـت واوُه ألفًـا أوّلا لتحركهـا وانفتـاح مـا قبلهـا للعلتيـن المذكورتيـن، ثـم قُلِبـت همـزةً؛ لاجتمـاع الألفيـن اللّتيـن كرهـوا حـذفَ إحداهمـا، فصـار كسـاء، وهـذا منظـورٌ فيـه بثلاثـة أوجـه فاطلبهـا في «شـرح المـراح»، فـكان مـا ذكـر في «شـرح الهارونيّـة» أولـى ممّـا ذُكِـرَ في «المـراح»؛ لدفـع تلـك الأنظـارِ الثلاثـةِ، ومفهـومُ مـا ذُكِـرَ في «شـرح الزنجانيّ» أنّ إعـلالَ اسـم الفاعـل تابـع لإعـلال فعلـه، وإعـلالُ فعلِـه الماضـي هنـا بقلـب العيـن ألفًـا، ولـم يُمكِـن ذلـك هنـا؛ لالتقـاء السـاكنين،.........

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ولا يُمكِن الحذفُ لزوال صيغة الفاعل به، وكانتِ الواوُ بعد ألف زائدة مجاورة للطرف، وحقّها أن تقلب همزةً، فقلبت ألفًا أوّلًا قضاءً لحقّ الأوّل، وهو تبعيَّةُ إعلالِ اسم الفاعل لإعلال فعله، ثم قلبتِ الألفُ همزةً؛ دفعًا لالتقاء الساكنين وقضاءً لحقّ الثاني، وهو قلبُ الواوِ همزةً لوقوعها بعد ألفٍ زائدةٍ مجاوِرةٍ للطرف، وهذا هو الأشبَهُ مما ذكره في «المراح».

قوله: (وَكَذَلِكَ كَائِلٌ) أي وكذا إعلال «كائل». وفيه من التسامح ما في «قائل»، تأمّل تفهم.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





واسمُ الفاعلِ من النَّاقِصِ منصوبٌ في حالةِ النَّصبِ نحو رَأَيْتُ غازِيًا ورامِيًا، فلا يَتَغَيَّرُ، وتقولُ في الرَّفعِ والجرِّ هذا غازٍ ورامٍ ومَرَرْتُ بغازٍ ورامٍ، والأصلُ غازِيٌ ورامِيٌ، فأُسْكِنَتِ الياءُ كما ذكَرْنا، فاجتَمَعَ ساكِنَانِ؛ الياءُ والتنوينُ، فحُذِفَتِ الياءُ، وبَقِيَ التنوينُ، فإنْ أَدْخَلْتَ الألِفَ واللامَ سَقَطَ التنوينُ وتَعُودُ الياءُ ساكِنَةً، فتقولُ هذا الغازِي والرَّامي ومررتُ بالغازي والرَّامِي.

إمعان الأنظار قوله: (فَحُذِفَتِ الْيَاءُ وَبَقِيَ التَّنوِينُ) لأنّ التنوينَ علامةُ المتمكّنِ.

روح الشروح قوله: (وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ النَّاقِصِ مَنْصُوبٌ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، نَحْوُ رَأَيْتُ غَازِيًا) ياؤُه منقلبةٌ عن الواو؛ لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلها، (وَرَامِيًا، فَلَا يَتَغَيَّرُ) أي الياءُ لخفَّةِ الفتحةِ عليها، ويَتَغَيَّرُ في جمع المذكَّر نحو «غازِين» أصله غازِيين؛ لاستثقالِ الكسرة عليها.

قوله: (وَتَقُولُ فِي) حالة (الرَّفْعِ وَالْجَرِّ هَذَا غَازٍ وَرَامٍ، وَمَرَرْتُ بِغَازٍ وَرَامٍ) بتغيُّر الياءِ وحذفِها رفعًا وجرًّا، (وَالأَصْلُ غَازِيٌ وَرَامِيٌ) بضمِّ الياءِ رفعًا وبكسرها جرًّا. (فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ كَمَا ذَكَرْنَا) أي في مضارعِ الناقصِ بقوله: «أسْكِنتا ما لم يكن منصوبًا»، يعني لاستثقال الضمَّة والكسرة على الياء، وذلك لأنّ الكسرةَ تَحتاجُ إلى تحريك شفة، والضمَّةَ إلى تحريك الشَّفتين، فكَرِهوا إبقاءَهما على الحرفِ الضعيفِ بخلاف الفتحة، حيثُ لا تَحتاجُ إلى تحريك شفةٍ أصلًا، فلم يَعُدُّوها ثقيلةً، (فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ؛ الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ) لأنّها نونٌ ساكنةٌ.

المطلوب قوله: (وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ النَّاقِصِ مَنْصُوبٌ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، نَحْوُ رَأَيْتُ غَازِيًا) والأصل غازِوًا، قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصار غازيًا، (وَرَامِيًا) وهو على أصله، (فَلَا يَتَغَيَّرُ) أي لا تُحذَفُ الياءُ منهما في حالة النصب؛ لخفَّة الفتحة على الياء مفردًا كان أو مثنى مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا أو مجموعًا للمؤنّث نحو رأيتُ غازيًا وراميًا، وغازِيَيْنِ وراميَيْنِ وغازِينَ ورامِينَ، أصلهما غازِيُون وراميُون للجمع المذكر بحذف ياء الناقص، ولذا قَيَّدْنَا الجمعَ بالمؤنث في ثبوت ياء الناقص فيه، ورأيت غازيةً وراميةً وغازيتين وراميتين، وغازياتٍ ورامياتٍ وغوازيَ.

المنقود قوله: (واسم الفاعل من الناقص منصوب حالة النصب) أي لا يسكن ياؤُه في حالة النصب؛ لخفَّةِ النصب نحو رأيت غازيًا وراميًا، ويسكن في حالة الرفع والجرِّ ثم حُذِفت الياءُ نحو هذا غازٍ ورامٍ ومررتُ بغازٍ ورامٍ، أصلُه غازِوٌ، قُلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها، ثمّ حُذِفَتِ الضّمّةُ؛ لثِقَلِها، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوينُ، فحُذِفت الياءُ وبقي التنوينُ، فإن أُدْخِلَ الألفُ واللامُ سقط التنوينُ فيعود الياءُ ساكنةً نحو هذا الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي، وفي المؤنّث يقال غازيةٌ؛ لأنَّه فرعُ المذكر، والتاء طاريةٌ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح (فَحُذِفَتْ الْيَاءُ، وَبَقِيَ التَّنْوِينُ) لأنّها علامةُ التمكُّنِ. وذكر التفتازانيُّ أنَّ التنوينَ حرفٌ صحيحٌ فحَذْفُ حرفِ العلّة أولى. وفي بعض النُّسَخِ: ونُقِلَ التنوينُ إلى ما قبلها، أي ما قبلَ الياءِ المحذوفةِ، فصار غازٍ ورامٍ بكسر ما قبلَ الياءِ رفعًا وجرًّا. وعلى هذا إعلالُ جمعِ المؤنَّثِ نحو غَوازٍ، أصلُه «غَوَازِيُ».

قوله: (فَإِنْ أَدْخَلْتَ الأَلِفَ وَاللَّامَ) على مثل غازٍ ورامٍ، (سَقَطَ التَّنْوِينُ) لأنّه يَقتضي التنكيرَ الذي يُنافي المقصودَ من إدخالِ حرفِ التعريف، (وَتَعُودُ الْيَاءُ سَاكِنَةً) لِزَوَالِ مُوجِبِ حذفِها وارتفاعِ مانعِ بقائها، وهو اجتماعُ الساكنين بالتنوين الذي قد جُعِلَ عِوَضًا عنها، (فَتَقُولُ هَذَا الْغَازِي وَالرَّامِي) في الرفع، (وَمَرَرْتُ بِالْغَازِي وَالرَّامِي) في الجرّ (وَتَقُولُ فِي مَفْعُولِ الأَجْوَفِ) الواويِّ (مَقُولٌ، وَالأَصْلُ: مَقْوُولٌ، فَفُعِلَ بِهِ مَا ذَكَرْنَا) في الجرِّ.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ هَذَا غَازٍ وَرَامٍ، وَمَرَرْتُ بِغَازٍ وَرَامٍ، وَالأَصْلُ غَازِيٌ وَرَامِيٌ) ومررت بغازي ورامي، وأصل هذا أوّلًا «غازِو» قلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصار غازي (بِالتَّنْوِينِ الضِّمْنِيِّ فِي الرَّفْعِ) لأنّه خبر وهذا مبتدأ، وحقُّ الخبر أن يكون مرفوعًا ما لم يَعْرِض مانعٌ، (وَبِالْكَسْرِيِّ) أي بالتنوين المنسوب إلى الكسر (فِي الْجَرِّ)؛ لأنّ الباءَ في بغاز وبرام حرفُ جر، وحقّه أن يَجُرَّ ما دخل عليه من الاسم المعرب ما لم يعرض مانع، (فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ كَمَا ذَكَرْنَا) أي لاستثقال الضمة والكسرة على الياء. أمّا الضمةُ ففي حالة الرفع. وأمّا الكسرةُ ففي حالة الجرّ. وأما استثقال الضمّة عليها فبوجهين: أحدُهما ما ذكرناه من أنّ حرفَ العلة ضعيفٌ لا يَقدر على تحمُّل الحركة. والثاني أنّ الضمّةَ خلافُ جنس الياء، فتحمُّلُها ما هو خلافُها في الجنس أثقَلُ. وأمّا استثقالُ الكسرةِ على الياء هنا فبثلاثة أوجه: الأوّل ما ذكر في الضمة أوّلًا. والثاني أنّ الكسرةَ أفصحُ الحركات، فكرهوا ما هو أفصحُ على الأضعفِ وإن كانت جنسَها. والثالثُ أنّ الكسرةَ لو أُبْقِيَت هنا يلزمُ توالي الكسرات.

قوله: (فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ) أي في حالتي الرفع والجر، (فَحُذِفَتِ الْيَاءُ) أي في المفرد المذكر فقط دفعًا لذلك، وحذفُها من المفرد للفرق بين حالة النصب وحالتي الرفع والجرّ. وأمّا حذفُ الياءِ من جمع المذكَّرِ فليس لأجل ذلك؛ بل هو موجود في حالة النصب أيضًا، وفي البواقي لا تُحذَف في هاتين الحالتين كما لا تُحذَف في حالة النصب، سواء كان مذكَّرًا أو مؤنَّثًا.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (وَبَقِيَ التَّنْوِينُ) وإنّما حُذِفَتِ الياءُ دون التنوين؛ لأنّ الياءَ حرفُ علة؛ لكثرة تغيُّرات حالها، والتنوين يدلُّ على الحرف المحذوف من آخر الكلمة، فكأنّه قائمٌ مقامَ ذلك الحرف. وأمّا كسرةُ ما قبل ذلك الحرف على تقدير حذف التنوين أيضًا وإن دلَّت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياءً لكنها لا تقوم مقامه، فلم يُحذَف كما تُحذَفُ الياءُ.

قوله: (فَنُقِلَ التَّنْوِينُ إِلَى مَا قَبْلَهَا) أي في المفرد المذكّر لا في البواقي، كما في قولنا جاءني غاز وغازيان وغازون، والأصل غازِوُون، فقلبتِ الواوُ ياءً، فصار غازيون، فحذفتِ الياءُ، فصار غازون، وجاءتني غازية وغازيتان وغازيات. وكذا جاءني رام إلى آخره. هذا في حالة الرفع. وأمّا في حالة الجرّ فنحو قولنا مررتُ بغازٍ وغازيين وغازين بحذف ياء الناقص أيضًا، ومررت بغازية وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام إلى آخره.

قوله: (فَإِنْ أَدْخَلْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ سَقَطَ التَّنْوِينُ) المذكور؛ لأنّ بينهما تضادًّا، وذلك أنّ الألفَ واللام يقتضي التعريفَ، والتنوينَ يقتضي التنكير، فسقط التنوينُ بدخولهما.

قوله: (وَتَعُودُ الْيَاءُ سَاكِنَةً) أي حالَ كونِها ساكنةً في حالتي الرفع والجر، (فَتَقُولُ هَذَا الْغَازِي وَالرَّامِي) في حالة الرفع، (وَمَرَرْتُ بِالْغَازِي وَبِالرَّامِي) في حالة الجر. لا فرقَ بينهما في المفرد عند دخولهما كما لا فرقَ بينهما فيه عند التنوين. وإنّما تعود الياءُ المحذوفةُ بدخول الألف واللام؛ لأنّ العلةَ في حذفها أوّلًا اجتماعُ الساكنين، أحدهما الياء والآخر التنوين، فلمّا دخَلَ الألفُ واللامُ حُذِفَ التنوينُ كما مَرَّ، فزالت تلك العلةُ فتعود الياءُ.

وإنّما تعودُ ساكنةً في هاتين الحالتين؛ لأنّ في حالة الرفع استثقلت الضمةُ على الياء لما مَرَّ، وفي حالة الجر استثقلت الكسرةُ على الياء لما مَرَّ، فلم تتحرَّكِ الياءُ بالضمّ والكسر لهذا، ولا بالفتح أيضًا وإن كان أخفَّ؛ لأنّ الفتحةَ مخصوصةٌ بحالة النصب، والمبحوثُ عنه حالة الرفع والجر.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋



وتقـولُ في مَفْعُـولِ الأجْـوَفِ مَقُـولٌ والأصْـلُ مَقْـوُولٌ، ففُعِـلَ بـه مـا ذكَرْنـا. وتقـولُ في بنـاءِ اليائِـيِّ مَكِيـلٌ والأصْـلُ مَكْيُـولٌ، فنُقِلَـتْ حركـةُ اليـاءِ إلـى الـكافِ، فحُذِفَـتِ اليـاءُ لِاجْتِمَـاعِ السَّـاكِنَيْنِ، وكُسِـرَتِ الـكافُ؛ لِتَـدُلَّ علـى اليـاءِ المحذوفـةِ، فلَمَّـا انْكَسَـرَتِ الـكافُ صـارَتْ واوُ المفعـولِ يـاءً؛ لِسُـكونِها وانكسـارِ مـا قبلَهـا.

إمعان الأنظار قولـه: (وَتَقُـولُ فِـي مَفْعُـولِ الْأَجْـوَفِ) اعلـم أنّ الصرفيِّيـن اختلفـوا في المحـذوفِ في مفعولِ الأجوفِ واويًّا كان أو يائيًّا؛ فذَهَـبَ الأخفَشُ ومَنْ تَبِعَه إلى أنَّ المحذوفَ عينُ الفعلِ؛ لأنَّ القيـاسَ إذا اجتمَـعَ الزائـدُ مـع الأصلِ فالمحـذوفُ هـو الأصـلُ كمـا في «غـازٍ»، وإذا التقـى السَّـاكنان والأوَّلُ حـرفُ مـدٍّ يُحْذَفُ الأوَّلُ كمـا في قُـلْ وغَـزَوْا، ولأنّ واوَ المفعـولِ علامـةٌ، والعلامـةُ لا تُحـذَفُ كمـا سـبق. وإنّمـا غُيِّـرَتْ في الثـاني؛ لأنّـه لمـا وجَـبَ كسـرُ مـا قبلَهـا لدفـعِ الالتبـاسِ والدلالـةِ علـى اليـاءِ المحذوفـةِ لَـزِمَ الانقـلابُ، أعنـي لمـا لـزِمَ في الثـاني ارتـكابُ أحـدِ المحذورَيْـنِ -حـذفِ العلامـةِ وتغييـرِه- ارتكَبْنـا الأدنـى -وهـو التغييـر-. واختـار المصنِّـفُ هـذا المذهـبَ.

روح الشروح قولـه: (وَتَقُـولُ فِـي مَفْعُـولِ الْأَجْـوَفِ) الـواويِّ (مَقُـولٌ، وَالْأَصْـلُ مَقْـوُولٌ، فَفُعِـلَ بِـهِ مَـا ذَكَرْنَـا) أي في مضارعـه، يعنـي نُقِلَـتْ ضمَّـةُ الـواوِ إلـى القـاف، فالتقـى سـاكنان؛ واوُ الأجـوفِ وواوُ المفعـولِ، فحُذِفَـتْ واوُ المفعـولِ عنـد سـيبويه؛ لأنّهـا زائـدةٌ واستُغْنِيَ عنهـا بالميـم، فحذفُهـا أولـى مـن حـذفِ الأصليِّ بخـلاف التنويـنِ في نحـو غـازٍ؛ لأنّهـا علامـةُ التمكّـنِ لا يُسْـتَغنى عنهـا. وعنـد أبـي الحسـنِ الأخفـش حُذِفَـتْ واوُ الأجـوفِ؛ لأنّ تغييرَهـا مطَّـرِدٌ بخـلاف تغييـرِ الـواو الزائـدةِ علـى أنّهـا مـع الميـم علامـةُ المفعـولِ الثلاثـيِّ، ولا يُسْـتَغنى عنهـا بالميـم المفتوحـة؛ لعـدم اختصاصهـا بالمفعـول، وحـقُّ العلامـةِ أن تَبْقـى ولا تَتَغيَّـرَ، فحَـذْفُ واوِ الأجـوفِ أدْخَـلُ في القيـاس وأولـى.

المطلوب قولـه: (وَتَقُـولُ فِـي مَفْعُـولِ الْأَجْـوَفِ مَقُـولٌ، وَالْأَصْـلُ مَقْـوُولٌ، فَفُعِـلَ بِـهِ كَمَـا ذَكَرْنَـا) وهـو قولـه مـن قبـلُ «كلّ واو ويـاء متحرّكتيـن يكـون مـا قبلهمـا حرفـا صحيحـا سـاكنا نقلـت حركتهمـا إلـى الحـرف الصحيـح السـاكن»، وههنـا كذلـك؛ لأنّ القـافَ في «مَقْـوُول» سـاكن، فنُقِلَـت حركـةُ الـواوِ إلـى القـاف، فالتقـي سـاكنان أحدُهمـا واوُ الأجـوفِ والآخَـرُ واوُ المفعـول،..........................

المنقود قولـه: (وتقـول في مفعـول الأجـوف إلـخ) نُقِلَـتِ الضمّـةُ مـن العيـن إلـى مـا قبلَهـا، فاجتمـعَ سـاكنان ثـمّ حُـذِف الزائـدُ عنـد سـيبويه؛ لأنَّ حـذفَ الزائـدِ أولـى، والـواوُ الأصلـيُّ عنـد الأخفـشِ؛ لأنَّ الزائـدَ علامـةٌ، والعلامـةُ لا تُحـذف. وقـال سـيبويه في جوابـه لا تُحـذف العلامـةُ إذا لـم يُوجـد علامـةٌ أخـرى، وفيـه يُوجـد علامـةٌ أخـرى، وهـي الميـمُ فيكـون وزنُـه عنـدَه مَفُعْـلٌ بضـمِّ الفـاء وسـكونِ العيـن، وعنـدَ الأخفـش مَفُـولٌ.



إمعان الأنظار وذهبَ سيبويهِ إلى أنَّ المحذوفَ واوُ المفعولِ؛ لأنَّها زائدةٌ، والزائدُ بالحذفِ أولى، ولأنَّ التقاءَ الساكنين إنَّما يلزمُ عند الثاني، فحذفُه أولى، ولأنَّ قلبَ الضَّمَّةِ إلى الكسرة خلافُ قياسِهم ولا علَّةَ له. ولو قيل العلامةُ دفعُ الالتباسِ فالجواب أنّه لو قيلَ بما قالَ سيبويه لَدُفِعَ الالتباسُ أيضًا. وقولُ الأخفشِ «واوُ المفعولِ علامةٌ» ممنوعٌ بل هي إشباعُ الضَّمَّةِ لِرَفْضِهم «مَفْعُلاً» في كلامهم إلاّ مكرُمًا ومَعُونًا، والعلامةُ إنّما هي الميمُ، يدُلُّ على ذلك كونُها علامةَ المفعولِ في المزيد فيه من غير واوٍ. وقوله «لأنّ القياس إلى آخره» ممنوع أيضًا. وإنّما ذلك إذا كان الثاني حرفًا صحيحًا؛ لأنّ الأوّلَ حينئذٍ حرفُ علةٍ ويعرِضُها الحذفُ كثيرًا بخلاف الحرفِ الصحيحِ. وأمّا فيما نحنُ فيه فكِلاهما حرفُ علةٍ.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي بِنَاءِ) الأجْوَفِ (الْيَائِيِّ مَكِيلٌ، وَالأَصْلُ مَكْيُولٌ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْكَافِ) لأنّ الصحيحَ أولى بالحركة كما مَرَّ، (فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ) منها ومن واو المفعول، فصار مكول، (وَكُسِرَتِ الْكَافُ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، فَلَمَّا انْكَسَرَتِ الْكَافُ صَارَتْ وَاوُ الْمَفْعُولِ يَاءً) لسكونها وانكسار ما قبلها. هذا على رأي الأخفش. وعند سيبويه تُحذَفُ واوُ المفعولِ، وتُكسَرُ ما قبلَ الياءِ؛ لئلاّ تَنْقَلِبَ واوًا، فيلتبِسُ البناءُ اليائيُّ بالواويّ. واختار الإمامُ مذهبَ الأخفشِ لما مَرَّ، وانقلابُ واوِ المفعولِ ياءً أهوَنُ من حذفِها هذا. وبنو تميمٍ لا يُغيِّرون البناءَ اليائيَّ، ويقولون مَكْيُولٌ لخفّة بناءِ اليائيّ، ويَتَمَسَّكون في ذلك بقوله: «وإخالُ أنّك سيِّدٌ مَعْيُون».

المطلوب فحُذِفت واوُ المفعولِ عند سيبويه وأصحابه؛ لأنّها زائدةٌ، وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عينُ الكلمة، أي واو الأجوف. وعند أبي الحسن الأخفش حُذِفَتِ الواوُ التي هي عينُ الكلمة؛ لأنّ واوَ المفعولِ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذَفُ؛ لفوات المقصود بحذفها. وجوابُه أنّ العلامةَ إنّما لم تُحذَف إذا لم تُوجَد علامةٌ أخرى، وإذا وُجِدَتْ تُحذَفُ، وههنا قد وُجِدت علامةٌ أخرى، وهي الميم، كذا في «شرح المراح». وعلى هذا الاختلافِ إعلالُ مصون، تأمّل. هذا بناءُ الواويِّ.

قوله: (وَتَقُولُ فِي بِنَاءِ الْيَائِيِّ مَكِيلٌ، وَالأَصْلُ مَكْيُولٌ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْكَافِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ) أحدُهما ياءُ الأجوفِ والآخَرُ واوُ المفعول، (وَكُسِرَتِ الْكَافُ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، فَلَمَّا انْكَسَرَتِ الْكَافُ صَارَتْ وَاوُ الْمَفْعُولِ يَاءً). واعلم أنّ الإعلالَ على مذهب أبي الحسن الأخفش لا على مذهب سيبويه وأصحابه؛ لأنّ عند سيبويه المحذوفُ واوُ المفعول لِمَا مَرَّ في مقول،

المنقود قوله: (وتقول في بناء اليائيّ مكيل أصله مكيول) فنُقلت ضمةُ الياءِ إلى الكافِ،



إمعان الأنظار وللأخفشِ أن يقولَ حذفُ الزائدِ وما به يحصُلُ التقاءُ الساكنين إنّما يكونُ أولى إذا لم يكُنْ علامةً وجائيًا لمعنىً. وقولُ سيبويهِ «ولأنّ قلبَ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ خلافُ قياسِهم ولا علَّةَ له» مردودٌ؛ لأنّ حاصِلَ ما ذَكَره أنّه فيما قاله الأخفشُ يلزمُ قلبُ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ، وهو خلافُ قياسِهم، فلا يُرْتَكَبُ إلاّ عندَ علَّةٍ مُوجِبَةٍ وضرورةٍ مُقْتَضِيَةٍ كما في «قِيلَ» و«غَزَوْا» و«تَغْزِينَ» ونحوِها، ولا علَّةَ ولا ضرورةَ ههنا. ودَفْعُ الالتباسِ إنّما يكونُ عِلَّةً إذا لم يحصُلْ إلاّ بالقلب المذكورِ، وقد حَصَلَ بما قاله سيبويهِ، هذا. وإنّما يصِحُّ ما ذَكَره لو لم تُقْلَبِ الضَّمّةُ إلى الكسرة على مذهب سيبويه، وقد قيل في إعلاله على مذهبه: نُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى ما قبلَهما، وحُذِفَتْ واوُ المفعولِ لالتقاء الساكنين، ثم كُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ لئلاّ ينقلِبَ واوًا فيلتبِسَ بالواويِّ.

فلا فرقَ بين سيبويهِ والأخفشِ في قلبِ الضَّمَّةِ إلى الكسرةِ لعلَّةِ الدَّفْعِ على أنّ العلةَ فيما ذهبَ إليه الأخفشُ ليست بمُنْحَصِرَةٍ في دفعِ الالتباسِ بل الدلالةُ على الياء علةٌ أيضًا، نعم يَرِدُ عليه أن يقالَ إنّما تكونُ تلك علةً أن لو حُذِفَتِ الياءُ، ولا ضرورةَ في حذفِها.

روح الشروح ....

المطلوب فصار بعدَ الحذفِ مَكُيْلٌ بفتح الميم وضمّ الكاف وسكون الياء على وزن مَفُعْل بفتح الميم وضمّ الفاء وسكون العين، فأُبْدِلَت ضمّةُ الكاف إلى الكسرة؛ لتسلمَ الياءُ؛ لأنّه لولا ذلك لزِمَ قلبُ الياءِ واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار مَكول على وزن مَفول، ووزنه بالاستقراء مَفيل، فأُبْدلت الضمةُ كسرةً؛ لئلاّ يلزمَ ذلك، فصار مَكيل على وزن مَفيل، فصارت الحركةُ عنده تابعةً للحرف. وعند أبي الحسن الأخفش المحذوفُ عينُ الفعل وهو الياءُ لِمَا مَرَّ في مَقول، وهو ما اختاره الشيخ، فصار مَكُولٌ بفتح الميم وضمّ الكاف وسكون الواو على وزن مَفُول بفتح الميم وضمّ الفاء وسكون العين، فكُسِرت الكافُ؛ لتدلَّ على الياء المحذوفة، فصار مَكِوْل بفتح الميم وكسر الكاف وسكون الواو، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار مَكيل، فصار الحرفُ عنده تابعًا للحركة.

المنقود فحُذِفَتِ الياءُ؛ لاجتماع الساكنين، أحدُهما الياءُ التي هي عينُ الفعل والثاني واوُ المفعولِ، ثمّ حُذفتِ الياءُ على مذهبِ الأخفشِ فصار مَكُول، وكُسِرت الكافُ؛ لتدُلَّ على الياء المحذوفةِ، ولئلّا يلتبسَ بالواويِّ فصار مَكِوْلٌ بكسر الكافِ وسكون الواوِ، فصارتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلَها فصار مَكيل. وعلى مذهب سيبويه حُذِفت واوُ المفعول؛ فصار مَكُيْلٌ بضمِّ الكاف وسكونِ الياء، ثمّ كُسِرت الكافُ؛ صيانةً للياء.





....

إمعان الأنظار فيُجابُ ببيانِ الضرورةِ في حذفِها وفسادِ ما قاله سيبويه، وقولُه «بل هي إشباعٌ للضمة» قلنا بعدَ التسليمِ لا يُنافي ذلك كونَه علامةً للمفعول، ولا فسادَ أيضًا في وجودِ العلامتَيْنِ إذا لم تكونا من جنسٍ واحدٍ كما في «حُبْلَيَاتٍ» وغيرِها على أنّ الالتباسَ بالمكان لا يُدْفَعُ بالكلّيّة بالميم فقط؛ إذ الإعجامُ يُترك كثيرًا، فيُحتاج إلى زيادةِ حرفٍ آخَرَ، وقد تَيَسَّرَ ههنا، فزيدَتِ الواوُ، فتكونُ هذه الثلاثةُ علامةً واحدةً؛ إذ لا معنى لعلامةِ شيءٍ سوى أن يختَصَّ به ولا يُوجَدَ في غيره. وهذا المعنى حاصلٌ في الواو. وقوله «والعلامةُ إنّما هي الميم» ممنوع؛ إذ ضمُّ العينِ منها علامةٌ بالاتفاق. وقوله «يدُلُّ على ذلك إلى آخره» ممنوعٌ أيضًا، كيفَ ويلزمُ منه أن يكونَ ضمُّ العينِ علامةً، وليس كذلك، ولأنَّ كونَ الشيءِ علامةً لشيءٍ في الثلاثيِّ لا يستلزِمُ كونَه علامةً له في المزيداتِ كما أنّ الألفَ علامةٌ للفاعل في الثلاثيِّ دونَ المزيداتِ. وقولُه «وإنّما ذلك إذا كان الثاني حرفًا صحيحًا» مردودٌ بنحو «غَزَوْا» و«مُصْطَفَوْنَ» ونحوِهما. ولو أُريدَ واوُ الضميرِ بناءً على أنّ الضميرَ لا يُحْذَفُ لم يتوجَّهْ هذا الردُّ ويبطل الاستدلالُ بالقياسَيْنِ المذكورَيْنِ، لكن دليلُ الأخفشِ غيرُ مُنحصِرٍ فيهما، وأدلةُ سيبويهِ كلُّها فاسدةٌ على ما بَيَّنَّا، ولهذا اختارَ المصنِّفُ ما ذهَبَ إليه الأخفشُ.

روح الشروح ....

المطلوب والأصحُّ ما اختاره سيبويه عند البعض، وإليه مالَ صاحبُ «الهارونية». وما اختاره أبو الحسن الأخفشُ مالَ الشيخُ إليه، فاختَرْ أيُّها الطالبُ أيّهما شئتَ. وبنو تميم يُثْبِتون الياءَ، فيقولون مَكْيُول على التمام والكمال استدلالًا بقول الشاعر: فإنَّها تفاحة مَطْيُوبة، البيتَ وعلى هذا الخلافِ إعلالُ مَبيع وعدمُ إعلاله.

المنقود ومذهبُ سيبويه أولى؛ لقلّةِ الإعلالِ في اليائيِّ، ولأنَّ التقاءَ الساكنين إنّما يحصلُ عند الواو فحذفُه أولى، ولأنَّ قلبَ الضمّةِ إلى الكسرة خلافُ قياسِهم ولا علّةَ له، ولو قيل: العلةُ وقوعُ الالتباس، قلنا: لو سُلِكَ إلى طريق سيبويه لَرُفِعَ الالتباسُ أيضًا. لا يقال: واوُ المفعولِ علامةٌ وهي لا تُحذف؛ لأنّا نقولُ لا نُسلِّمُ أنّها علامةٌ بل هي لإشباعِ الضمةِ؛ لرفضهم مَفْعُلًا كما ذُكِرَ في وجهِ اسم المفعول، والعلامةُ إنّما هي الميمُ؛ ولهذا أُكْتُفِيَ بها في المزيدات من غير واوٍ.

فإن قلتَ: القاعدةُ إذا اجتمع الزائدُ مع الأصلِ فالمحذوفُ هو الأصل كالياء من غازٍ مع وجود التنوينِ، وأيضًا القاعدةُ إذا التقى الساكنان والأوّلُ حرفٌ فالمحذوفُ هو الأوّلُ كما في قُلْ. قلتُ: هذه القاعدةُ فيما إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا، وأمّا ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علّةٍ.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ....

المنقود واعلم أنَّ الفعولَ نحو عَدُوٍّ من الواويِّ ومن اليائيّ بَغِيّ. فإن قلتَ: فما الدليلُ على أنّ بغيّا فعولٌ لا فعيل؟ فالجوابُ عنه الدليلُ على أنّه فعول أنَّه لو كان فعيلًا لَأُنِّثَ مع المؤنّث؛ لأنّه بمعنى الفاعل، وفعيلٌ إذا كان بمعنى الفاعل أُنِّثَ مع المؤنث، وبغيٌّ لم يؤنث فدَلَّ على أنه فَعول؛ لأنَّ فعولاً لا يَستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ، وفي فعِيل من الواوي صبيٌّ ومن اليائي شريٌّ، والمزيد فيه يُعَلُّ بما أُعِلَّ به المضارعُ كمُجيب ومستقام ومنقاد ومختار.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊



وإذا اجْتَمَعَتِ الوَاوَانِ والأُولى سَاكِنةٌ والثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ أُدْغِمَتِ الأُولى في الثَّانيةِ نحو مَغْزُوٌّ والأَصْلُ مَغْزُووٌ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (**وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوَانِ الأُولَى سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ، أُدْغِمَتِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ**) للتَّخفيف برفع التكرير، ولا يُحذَفُ أحدُهما كما في «مقول»؛ لعدم الموجِبِ ههنا، (**نَحْوُ مَغْزُوٌّ، الأَصْلُ مَغْزُووٌ**) أُدْغِمَتِ الواوُ الساكنةُ في المتحرِّكة.

المطلوب قوله: (**وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوَانِ الأُولَى سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ أُدْغِمَتِ الأُولَى**) أي الواوُ التي هي واوُ المفعولِ في المثال الآتي (**فِي الثَّانِيَةِ**) أي في الواو الثانية التي هي لامُ الفعل، (**نَحْوُ مَغْزُوٌّ، الأَصْلُ مَغْزُووٌ**)، فاجتمع حرفان من جنس واحد أوَّلُهما ساكن والثاني متحرك، فيجب الإدغامُ للتخفيف، فتُدغَم الأولى في الثانية، فصار مَغزوّ.

المنقود قوله: (**وإذا اجتمعت الواوان والأولى ساكنة**) هذه قاعدة إنّ الواوين إذا اجتمعتا والأولى منهما ساكنةٌ والثانيةُ متحركةٌ أُدغمتِ الأولى في الثانية؛ لدفع الثِّقَلِ نحو مغزوٌّ، أصله مغزُووٌ. وأيضًا إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ فكانت الواوُ مقدّمةً ساكنةً والياءُ متحركةً قُلبتِ الواوُ ياءً دونَ العكس؛ لأنّ دالَّ الثقل بالتخفيف أولى، وكسر ما قبل الياء الأولى لأجل الياء، وأدغمتِ الياءُ في الياء؛ للجنسيّة نحو مرمِيٍّ ومخشِيٍّ بكسر العين وتشديد اللام، وأصلهما مرموي ومحشوي.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وإذا اجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ والأُولى ساكِنَةٌ والثانيةُ مُتَحَرِّكَةٌ قُلِبَتِ الواوُ ياءً وكُسِرَ ما قبلَ الأُولى؛ لِتَصِحَّ الياءُ، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ نحو مَرْمِيٍّ ومَخْشِيٍّ، والأَصْلُ مَرْمُويٌ ومَخْشُويٌ.

إمعان الأنظار قوله: (وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ) هذا مُطَّرِدٌ في مفعولِ الناقصِ. وأمّا في غيرِه فقد لا يُكْسَرُ نحو طَيٍّ وشَيٍّ ولَيٍّ وغيرِها من المصادر، ونحو رَيَّانَ من الصِّفات، فاحفَظْ هذا.

روح الشروح قوله: (وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ) أي في كلمةٍ واحدةٍ كما هو المتبادِرُ، فيخرُجُ نحو يغزو يومًا، ويَقضي وَطَرًا. (الأُولَى سَاكِنَةٌ سواء كانت واوًا كما سيجيء مثاله، أو ياءً نحو صبيٍّ، أصله صَبِيوٌ؛ لأنّه من الصَّبْوَة بمعنى الميل. (وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً) ليُمْكنَ الإدغامُ بحصول الجنسيّة، ولم يُعكَسْ؛ لأنّ الياءَ أخفُّ من الواو، فإبقاءُ الخفيفِ أولى.

قوله: (وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الأُولَى) من الياءين، يعني إذا انضمَّ ما قبلها بانقلابها عن الواو؛ (لِتَصِحَّ الْيَاءُ) وتسلَمَ عن الإنقلابِ إلى جنس الضمّة. أمّا إذا انفتَحَ ما قبلها فلا تُغَيَّرُ؛ إذ الياءُ الساكنةُ المفتوحُ ما قبلها لا تُقلَبُ أَلِفًا نحو طيٍّ وريّانَ، أصلُه طَوْيٌ ورَوْيانُ. (وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ) للتخفيف، (نَحْوُ مَرْمِيٍّ وَمَخْشِيٍّ، وَالأَصْل مَرْمُويٌ وَمَخْشُويٌ) قُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثم أُبْدِلَتْ ضمَّةُ ما قبلَها كسرةً؛ لتسلَمَ الياءُ ثم أُدْغِمَتْ.

المطلوب قوله: (وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَالأُولَى سَاكِنَةٌ) أي السابقةُ منهما ساكنةٌ، (وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ قُلِبَ الْوَاوُ يَاءً) ليُمكِنَ الإدغامُ لدفع الثقل، ولم يُجعَلِ الأمرُ بالعكس بأن يُجعَلَ الياءُ واوًا، ثم أُدْغِمَتِ الواوُ في الواو؛ لئلاّ يلتبِسَ اليائيُّ من الناقص الواويّ منه، (وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ؛ لِيَصِحَّ بِنَاءُ الْيَاءِ وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، نَحْوُ مَرْمِيٍّ وَمَخْشِيٍّ، وَالأَصْلُ مَرْمُويٌ وَمَخْشُويٌ) قُلِبَتِ الواوُ ياءً فيهما كما مَرَّ، ثم أُدغمت في الياء، فصارا مرمُيّ ومخشُيّ بضمّ الميم الثانية وضمّ الشين وسكون الياء، ثم أُبدِلَت ضمةُ تلك الميمِ والشينِ كسرةً قبلَ الإدغام؛ لتَسْلَمَ الياءُ. هذا مفهومُ ما ذُكِرَ في «شرح الزنجانيّ». ومفهومُ ما اختاره الشيخُ أن تُبدَلَ الضمةُ كسرةً قبلَ الإدغام؛ لتَسلَمَ الياءُ ثم تدغم الياءُ في الياء، ولكليهما وجهٌ فاختر أيًّا شئتَ. هذا إذا كان اسمُ المفعول من الناقص على وزن مفعول. وأمّا إذا كان اسمُ المفعولِ منه على وزن فعيل أو فعول، فاجتمعت الواوان أو الواوُ والياءُ من الواويّ واليائيّ، أو الواوُ والياءُ أو الياءان من اليائيّ والسابقة منهما ساكنة فممّا لا يوجد. وأمّا اسمُ الفاعلِ على هذين الوزنين من الواويّ واليائيّ فممّا يوجد نحو عدوّ من الواويّ وبَغِيّ من اليائيّ من وزن الفعول،....................................

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ونحو صَبِيّ من الواويّ وشَرِيّ من اليائيّ من وزن الفعيل، أصلُ الأوَّل عَدُووٌ بالواوين وأصلُ الثاني بَغُويٌ بالواو والياء، وأصلُ الثالثِ صَبِيوٌ بهما، وأصلُ الرابعِ شَرِييٌ بياءين، أُدْغِمَتِ الواوُ في الواوِ في الأوَّلِ والياءُ في الياءِ في الثاني والثالثِ بعدَ قلبِ الواوِ ياءً والياءُ في الياءِ في الرابع.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وتقولُ في أمْرِ الغائِبِ مِنَ الأجْوَفِ لِيَقُلْ، والأصْلُ لِيَقْوُلْ، وفي أمْرِ الحاضِرِ قُلْ والأصْلُ أُقْوُلْ، فنُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إلى القافِ، فحُذِفَتِ الواوُ لِسُكونِها وسكونِ اللامِ، فحُذِفَتِ الهمزةُ لحركةِ القافِ. وتقولُ في التَّثنيةِ قُولا، فعَادَتِ الواوُ لحركةِ اللامِ.

إمعان الأنظار قوله: (فَعَادَتِ الْوَاوُ لِحَرَكَةِ اللَّامِ) وهذه الحركةُ في حُكمِ الأصليّةِ من كلِّ وجهٍ لمجيئها لألفِ الضمير، وكونِ محلِّها جزءًا من الفعلِ حقيقةً بخلاف حركة تاءِ «رَمَتَا»؛ لأنّ محلَّها عارِضٌ ليس في حكم الجزء.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ) من الأجوفِ (لِيَقُلْ، وَالأَصْلُ لِيَقْوُلْ، وَفِي أَمْرِ الْحَاضِرِ قُلْ، وَالأَصْلُ أَقْوُلْ) بسكونِ القافِ وضَمِّ الواوِ فيهما، (فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ، فحُذِفَتِ الْوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) لحصولِ الاستغناءِ بها عنها، (لِحَرَكَةِ الْقَافِ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ) أي في تثنية «قل» (قُولَا، فَعَادَتِ الْوَاوِ لِحَرَكَةِ اللَّامِ) أي لزوالِ مانعِ بقاءِ الواوِ، وهو التقاءُ السَّاكنين بتحريكِ اللام لألف التثنية، فجُعِلَتْ حركتُها في حكمِ الأصليَّة نظرًا إلى أنّ السكونَ عارِضٌ بخلافِ حركةِ تاءِ «غَزَتَا» و«رَمَتَا»، فاعتُبِرَ هنا السُّكونُ الأصليُّ، فلم تعُدْ ما حُذِفَ منهما، وقِسِ الأمرَ الأجوفَ اليائيَّ على الواويِّ نحو بِعْ بيعا.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مِنَ الْأَجْوَفِ لِيَقُلْ، وَالْأَصْلُ لِيَقْوُلْ) بسكون القاف وضمّ الواو، نُقِلت حركةُ الواوِ إلى القاف، فالتقى ساكنان على غير حَدِّهِ الواوُ واللامُ، فحُذفتِ الواوُ؛ لكونها حرفَ علةٍ، ولكون ضمةِ القاف دالّةً عليها، فصار ليقل.

قوله: (وَفِي الْمُخَاطَبِ) أي تقول في أمر الحاضر (قُلْ، وَالْأَصْلُ اقْوُلْ) بسكون القاف وضمّ الواو، (فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ) أي في المثالين؛ لأنّ النقلَ يَعُمُّهما. وإنّما نُقِلت حركةُ الواو فيهما إلى القاف؛ لأنّ القاعدةَ عندهم لو كان حرفُ العلة متحركًا وما قبله حرف صحيح ساكن نُقِلت حركتُه إلى ذلك الحرف الصحيح كما ذكرنا، فكذا ههنا (فَحُذِفَتِ الْوَاوُ) أي في هذين المثالين؛ (لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ) لِمَا مَرَّ، (فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) أي في المثال الثاني؛ لحصول الاستغناء عنها (لِحَرَكَةِ الْقَافِ) فصار «قل»، (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ قُولَا، فَعَادَتِ الْوَاوُ لِحَرَكَةِ اللَّامِ) لأنّ حذفَ الواوِ في المفرد لسكونها وسكون اللام،......................................

المنقود قوله: (وتقول في أمر الأجوف قل إلخ) أي أمر الحاضر منه يكون على وزن قُلْ بالضمّ والسكون، أصله أُقْوُلْ بضمِّ الهمزةِ والواوِ، فنُقلت حركةُ الواو إلى القاف ثمّ حُذفتِ الواو؛ لاجتماع الساكنين؛ لأنَّ الضعيفَ أولى بالحذف، ثمّ حُذفت الألفُ؛ لانعدام الاحتياجِ إليها، ويُحذف الواوُ في «قُلِ الحقَّ» وإن لم يجتمع فيه الساكنان؛ لأنَّ الحركةَ فيه حصلت بالخارجيِّ، ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب فلمّا وُجِدتِ اللامُ المتحركةُ ههنا لألف التثنية خوفًا من التقاء الساكنين زال سببُ الحذف، فعادتِ الواوُ.

المنقود فيكون في حكم السكونِ تقديرا بخلاف قُولا وقولن؛ لأنَّ الحركةَ فيهما حصلت بالداخليّين وهما ألف الفاعل ونون التأكيد وهو بمنزلة الداخليّ، ويُحذف الألفُ في دَعَتا وإن حصل الحركةُ بألف الفاعل؛ لأنّ التاءَ ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا وقولن. وإنّما تعود الواوُ في التثنية نحو قولا لكون اللامِ فيه متحركةً، وفي الناقص الواويِّ تُقلب الواوُ ياءً في مجهول الماضي نحو غُزِيَ، أصله غُزِوَ، قُلبت الواوُ ياءً؛ لوقوعها في الطرف وانكسار ما قبلها، وفي الناقص الواويِّ تُقلب الواوُ ياءً في المستقبل والأمر والنهي المجهولاتِ نحو يُغزى ولِيُغْزَ ولا يُغْزَ؛ لأنّها فروعُ الماضي.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وتقولُ في أمْرِ الغائبِ من النَّاقِصِ لِيَغْزُ ولِيَرْمِ. وفي أمْرِ الحاضرِ أُغْزُ وارْمِ بِحَذْفِ الواوِ والياءِ؛ لأنَّ جَزْمَ النَّاقِصِ ووَقْفَهُ سُقُوطُ لامِ فعلِهِ، وفي النَّاقِصِ الواويِّ تُقْلَبُ الواوُ ياءً في المستقبلِ والأمرِ والنَّهْيِ المجهولاتِ؛ لأَنَّهُنَّ فروعُ الماضِي، وفي الماضِي المجهولِ تَصِيرُ الواوُ ياءً؛ لِتَطَرُّفِهَا وانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا نحو غُزِيَ، والأَصْلُ غُزِوَ.

إمعان الأنظار قوله: (فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمَجْهُولَاتِ) أمّا المستقبلُ فتُقلَبُ الواوُ في جميعِ تَصاريفِهِ ياءً، ثم تُقْلَبُ في مَفاريدِهِ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، ويدُلُّ على هذا كتابتُها بالياء. وأمّا الأمرُ والنَّهيُ فتُقْلَبُ في تَثَانِيهما؛ لوجوب حذفِها في مَفاريدِهما. وإنّما قُدِّمَ القلبُ الأوَّلُ؛ لرعاية تبعيَّةِ الفرعِ معَ إمكانِ القلبِ الثاني بعدَه، فكان فيه رعايةُ السببين، بخلاف ما لو قُدِّمَ الثاني.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مِنَ النَّاقِصِ لِيَغْزُ وَلِيَرْمِ، وَفِي) أمر (الْمُخَاطَبِ أُغْزُ وَارْمِ) بضمّ الزاي وكسر الميم فيهما، (بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ) في أمر الغائب والمخاطب؛ (لِأَنَّ جَزْمَ النَّاقِصِ) ناظِرٌ إلى أمر الغائب، (وَوَقْفَهُ) ناظِرٌ إلى أمر المخاطب (سُقُوطُ لَامِ فِعْلِهِ) لكونها حرفَ علةٍ ضعيفةً بمنزلة الحركة، فتَسْقُطُ في الجزم والوقف كالحركة، (وَفِي النَّاقِصِ الْوَاوِيِّ) متعلّقٌ بقوله: (تُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً) قدَّمَ الظرفَ على عامله؛ لأنّ القلبَ بلا مُوجِبٍ ظاهريٍّ مخصوصٌ بذلك، (فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمَجْهُولَاتِ) مع أنَّ ما قبلَ الواوِ فيها ليس بمكسور؛ حملًا لها على مجهول الماضي.

المطلوب (وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مِنَ النَّاقِصِ لِيَغْزُ وَلِيَرْمِ) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما.

قوله: (وَفِي الْمُخَاطَبِ اغْزُ وَارْمِ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ) أي في أمر الغائب والحاضر؛ (لِأَنَّ جَزْمَ النَّاقِصِ) هو راجعٌ إلى أمر الغائب؛ لأنّه مجزومٌ بالاتفاق، فأشار بالجزم إليه، (وَوَقْفَهُ) راجعٌ إلى أمر الحاضر؛ لأنّه مبنيٌّ على الوقف عند البعض ومجزومٌ عند البعض الآخر، وذلك أنّه مجزومٌ عند الكوفيين أيضًا؛ لأنّ الأصلَ فيه لتَغْزُ ولتَرْمِ، فحُذفت لامُ الأمرِ؛ لكثرة الاستعمال، ثم حُذفت علامةُ الاستقبالِ للفرق بينه وبين المضارع، فاجتُلبت همزةُ الوصلِ؛ لبقاء الغين والزاي ساكنتَين، ووُضعت موضعَ علامةِ الاستقبال فأعطِيَ أثرُه له. وعند البصريين مبنيٌّ على الوقف وهو الصحيح؛ لأنّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وأُعرِبَ المضارعُ؛ لمشابهتِهِ الاسمَ، فلم تَبْقَ المشابهةُ بين الأمرِ والاسمِ بحذفِ حرف المضارعة، فبقي على أصله، وهو البناء، وأشار إليه بقوله: ووقفه (سُقُوطُ لَامِ فِعْلِهِ، وَفِي النَّاقِصِ الْوَاوِيِّ تُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً فِي الْمُسْتَقْبَلِ) نحو يُغْزَى إلى أُغزى ونُغزى بضمّ حرف المضارعة في الكلّ،..

المنقود ....





....

إمعان الأنظار فإن قلتَ: فعلى هذا ينبغي أن تُقْلَبَ الواوُ أوّلًا ياءً في مَفاريدِ الأمرِ والنهيِ ثم تُحذَفَ، فيكونان كالمستقبل؟

قلتُ: يلزمُ حينئذ تأخيرُ عملِ الجازمِ من غير أثرٍ؛ إذ لا يُكْتَبُ اللامُ في مَفاريدِهما حتى يُكْتَبَ بالياء بخلافِ مَفاريدِ المستقبلِ وبخلاف جُموعِها، فإنّها وإن لم يكن في قلبِ الواوِ فيها ياءً أوّلًا أثرٌ لعدم كتابتها، لكن لا يلزم تأخيرُ عاملٍ، واجتماعُ السّاكنين لا يلزم قبلَ القلبِ بل بعدَه، فيُحْكَمُ بقلبِ الواوِ ياءً أوّلًا رعايةً للفرعيَّةِ.

روح الشروح قوله: (**لِأَنَّهُنَّ فُرُوعُ الْمَاضِي، وَفِي الْمَاضِي الْمَجْهُولِ**) الذي هو متبوعُ الأفعالِ المذكورة (**يَصِيرُ الْوَاوُ يَاءً؛ لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ غُزِيَ، وَالأَصْلُ غُزِوَ**) قُلِبَتِ الواوُ ياءً لما ذُكِرَ. مثالُ مجهولِ المستقبلِ يُغزى يُغزيان يُغزَوْن إلى آخره بقلب الواوِ ياءً في جميع تصاريفه، ثم الياءِ أَلِفًا في مَفاريده، ولذا تُكْتَبُ على صورة الياء. وإنّما لم تُقلَبِ الواوُ أوّلًا أَلِفًا؛ رعايةً لتبعيَّةِ مجهولِ الماضي. وتُحْذَفُ لامُ الفعلِ أعني الياءَ بعدَ قلبِها أَلِفًا في جمع المذكَّر وواحدةِ المخاطبة؛ لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة. ومثالُ مجهولِ الأمرِ لِيُغْزَ لِيُغْزيا لِيُغْزَوْا إلى لِأُغْزَ لِنُغْزَ. ومثالُ مجهول النهي لا يُغْزَ لا يغزيا لا يغزَوْا إلى لا أُغْزَ بحذف لام الفعل للجزم. قيَّدَ بكونها مجهولات؛ إذ في معلوماتها ينضمُّ ما قبلَ الواوِ، فلا تُقلَبُ ياءً.

المطلوب ثم تُقلَبُ الياءُ في المفرد مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا وجمعِ المذكر ونفسِ المتكلم واحدًا كان أو معه غيرُه ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم تُحذَفُ الألفُ في جمع المذكر والواحدة المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين، تأمّل.

قوله: (**وَالْأَمْرِ**) نحو ليغزُ ليغزوا إلى لأُغْزَ لنُغْزَ بضمّ حرف المضارعة في الكلّ أيضًا، ثم تُحذَفُ الياءُ من نفس المتكلم مطلقًا ومن المفرد مطلقًا وجمع المذكر مطلقًا بعدَ قلبها ألفًا في جمع المذكر والواحدة المخاطبة؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها علامةً للجزم في نفس المتكلم والمفرد ودفعًا لالتقاء الساكنين في الجمع، وعلامةُ الجزم فيه سقوط نونه وكذا التثنيةُ.

قوله: (**وَالنَّهْيِ**) لا يُغزَ لا يُغزَيا إلى لا أُغزَ لا نُغزَ بضمّ حرف المضارعة في الكلّ أيضًا، ثم تُحذَفُ الياءُ حيثما تُحذَفُ في الأمر، والأمرُ في البعض على صورة الألف وفي البعض على صورتها كما في الأمر، تأمل في تصرفات هذه المذكورات، فإنّه من مطارح الأذكياء.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (الْمَجْهُولَاتِ) إنما أورَدَ المجهولَ بصيغة الجمع؛ لأنّها صفةٌ للجمع، وهو المستقبلُ والأمرُ والنهيُ، أي الحكمُ المذكورُ في هذه الأشياء إذا كنَّ مجهولاتٍ، فلهذا قُلنا في كلّها بضمّ حرف المضارعة. وإنّما أورَدَ هذا الحكمَ في المجهول دون المعلوم؛ لأنّ واوَ الناقصِ فيه لا تُقلَبُ ياءً فيما سوى يغبي بل تَسْقُط الواوُ في الأمر والنهي في المفرد وجمع المذكر والواحدة المخاطبة على صورتها، وتسكن في المستقبل حالة الرفع في المفرد، وتُحذَف في المذكر والواحدة المخاطبة، وتنصب حالة النصب في المفرد، وتحذف أيضًا في جمع المذكَّر والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضًا. وإنّما قُلِبَتِ الواوُ ياءً في هذه الأشياء حال كونهن مجهولاتٍ؛ تبعًا للماضي المجهول عند البعض، ومنهم الشيخُ فلذا قال: (لِأَنَّهُنَّ فُرُوعُ الْمَاضِي، وَفِي الْمَاضِي الْمَجْهُولِ تَصِيرُ الْوَاوُ يَاءً؛ لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا) أي في نحو غُزِيَ بضمّ الغين وكسر الزاي وفتح الياء التي هي في الأصل واوٌ، وهذا هو الأصحّ، ولهذا تُقلب واوُه ياءً في هذه الأشياء حالَ كونهن معروفاتٍ تبعًا للماضي المعروف الذي لم تُقلب واوُه ياءً، وكذا قلبت واوُ يغبي ياءً أوّلًا مجهولًا كان أو معروفًا تبعًا لماضيه، نحو غبي، فإنّ واوَه تُقلب ياءً مجهولًا كان أو معروفًا لاستكراههم الواوَ بعدَ الكسرةِ، ولم يذكره الشيخُ؛ قيل لشذوذه. وقيل لظنّه قلبَها ألفًا أوّلًا لا ياءً. وعند البعض ومنهم شارحُ «الهارونية» لوقوعها رابعةً، وفيه نظر؛ لأنّه يلزمُ على هذا قلبُها ياءً في هذه الأشياء إذا كنَّ معروفاتٍ لوجودها كذلك وليس كذلك، وعلى هذا الحكمِ مستقبلُ دعي وغزي وأمرُهما ونهيُهما مجهولاتٍ؛ لأنّهما واويّان.

المنقود ....

***   ***   ***





وأمّا المعتَلُّ الفاءِ فتَسْقُطُ فاءُ فعلِهِ في المستقبلِ والأمْرِ والنَّهْيِ المعْرُوفَاتِ إذا كانَ فاؤُهُ واواً مِنْ ثَلاثَةِ أبْوَابٍ: فَعَلَ يَفْعِلُ بفتحِ العينِ في الماضِي وكَسْرِها في الغابِرِ نحو وَعَدَ يَعِدُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ في الماضِي والغابِرِ نحو وَهَبَ يَهَبُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ بكسرِ العينِ في الماضي والغابِرِ نحو وَرِثَ يَرِثُ.

إمعان الأنظار قوله: (وَفَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ) اعلم أنّهم قالوا في سببِ حذفِ الفاءِ إنّه يلزمُ الصُّعودُ والهُبوطُ بسبب وقوعِ الواوِ بينَ ياءٍ وكسرةٍ. وأورِدَ عليهم بنحو يَهَبُ وَيطَأُ وَيقَعُ وَيسَعُ وَيدَعُ وَيضَعُ وَيلَغُ، فأجابوا بأنّها في الأصلِ «يَفْعِلُ» بالكسر، فحُذِفَ الواوُ ثم فُتِحَ العينُ؛ طلبًا للخفَّة فيما فيه حرفُ الحلقِ. ثم أُورِدَ «يَذَرُ»، فأجيبَ بأنّه محمولٌ على «يَدَعُ»؛ لكونه بمعناهُ، فكلامُ المصنفِ محمولٌ على الظاهر أو على أنّ مذهبَه ليس بمذهبِ الجمهور، وهو الظاهرُ المتبادرُ من كلامه، وأرى أنّه الحقُّ؛ لأنّه لا دليلَ على ما ذكروا، وحذفُ الواوِ لا يدُلُّ عليه؛ لجواز أن يكونَ حذفُهُ لكونه من الباب الثالثِ اللازمِ له حرفُ حلقٍ ثقيلٌ،

روح الشروح ولما فَرَغَ من إعلالِ الأجوَفِ والنَّاقصِ قال: (وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ) الذي يقال له المثالُ، (فَيَسْقُطُ فَاءُ فِعْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمَعْرُوفَاتِ) بخلاف مجهولاتها، نحو يُوعَدُ ولِيُوعَدْ؛ لعدمِ مُوجِبِ الحذفِ، وهو استثقالُ الواوِ بينَ ياءٍ وكسرةٍ، ولم يَذكُرِ المصدرَ نحو عِدَةٍ أصله وِعْدَةٌ، حُذِفَ الواوُ منه تبعًا واطّرادًا لا للاستثقال؛ لأنّ نظَرَه مقصورٌ على المشتقّات، وأدرَجَ في المستقبل النفيَ والجحدَ؛ لأنّهما على لفظه، وذلك السقوطُ (إِذَا كَانَ فَاؤُهُ وَاوًا) بخلاف ما إذا كان ياءً نحو «يَيْسِرُ»؛ لعدم ثِقَلِها كالواو.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْمِثَالُ فَيَسْقُطُ فَاءُ فِعْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الأَوَّلِ إِلَى الآخِرِ) أي من المفرد الغائب إلى نفسِ المتكلّم، (وَالأَمْرِ) أي وفي أمر الغائب والحاضر، (وَالنَّهْيِ) أي وفي نهي الغائب والحاضر (الْمَعْرُوفَاتِ) وإنّما وَصَفَ المستقبلَ والأمرَ والنهيَ بالمعروفيّة؛ احترازًا عن كونهن مجهولاتٍ؛ لأنّ عند ذلك لا تُحذَفُ الواوُ من هذه الأشياء. وإنّما لم يذكُرِ الماضيَ والفاعلَ والمفعولَ؛ لأنّ الواوَ لا تُحذَفُ منها. واعلم أنّه لم يذكُرْ مصدرَه الذي على فِعلة بكسر الفاء مع أنّ الواوَ لا تُحذَفُ منه أيضًا.

المنقود قوله: (وأمّا المعتلّ المثال فتسقط فاء فعله في المستقبل إلخ) إعلم أنَّ الواوَ والياءَ إذا وقعتا في أوَّلِ الكلمةِ سواءٌ كانت معلومةً أو مجهولةً لا يُعَلاّن نحو وَعَدَ ووَقَر ووتَر ونظائرِها؛ لقوّةِ المتكلِّم عندَ الابتداء ولاتباع الثلاثيِّ في الزوائد نحو أَوْعَدَ وَأَيْسَرَ، ولا يُعوَّضُ بالتاء في الأوَّلِ والآخرِ حتّى لا يلتبسَ بالمستقبل والمصدر في نفس الحروف.





....

إمعان الأنظار ولهـذا حُـذِفَ الـواوُ مـن كلِّ مـا كانَ مـن البـاب الثالـثِ بخـلاف مـا كان مـن سـائرِ الأبـوابِ وإن كانَ فيـه حـرفُ حلـقٍ. وأمّـا حذفُـه مـن يَطَـأُ وَيَسَـعُ فـلأنَّ المعتـلَّ مـن البـابِ الرابـعِ لا يكـون إلاّ لازمًا، فلمّـا جاءا من بينِ أخواتهما مُتعدِّيَيْـن خُولِـفَ بهما نَظائِرُهمـا مع أنّ فيه حـرفَ حلـقٍ ثقيـلاً، ويلزمُهـم أن يُحْمَـلَ يَسَـعُ وَيَطَـأُ علـى الشُّـذوذ؛ إذ يُعـادُ الـواوُ بعـدَ الفتحِ ولـم يَعُـدْ؛ لأنّهـم قالـوا إذا أُزيلَـتْ كسـرةُ مـا بعدَهـا أُعِيدَتِ الـواوُ نحـو لـم يُوعَـدْ.

روح الشروح قولـه: (تَسْـقُطُ مِـنْ ثَلَاثَـةِ أَبْـوَابٍ) متعلّـقٌ بـ«تسـقط»، أحدُهـا (فَعَـلَ يَفْعِـلُ بِفَتْـحِ الْعَيْـنِ فِـي الْمَاضِـي وَكَسْـرِهَا فِـي الْغَابِـرِ، نَحْـوُ وَعَـدَ يَعِـدُ) أصلـه «يَوْعِـدُ»، حُذِفَـتِ الـواوُ؛ لوقوعِهـا بيـنَ يـاءٍ وكسـرةٍ. وأمّـا حذفُهـا مـن المخاطـب والمتكلّـم فلاطّـراد والمشـاكلة بالغائـب. (وَ) ثانيهـا (فَعَـلَ يَفْعَـلُ بِفَتْـحِ الْعَيْـنِ فِـي الْمَاضِـي وَالْغَابِـرِ، نَحْـوُ وَهَـبَ يَهَـبُ) أصلـه «يَوْهَـبُ»، حُذِفَـتِ الـواوُ؛ لِثِقَلِهـا بيـنَ يـاءٍ وحـرفِ حلـقٍ مفتوحتَيْـن كمـا يَشْـهَدُ بـه الـذَّوْقُ؛ لأنّ بيـن مخرجَـيِ الـواوِ والفتحـةِ بُعْـدَ مَسـافةٍ وانفـراج،

المطلوب قولـه: (إِذَا كَانَ فَـاؤُهُ وَاوًا) وإنّمـا قـال إذا كان فـاؤُه واوًا؛ احـترازًا عمّـا كان فـاؤه يـاءً؛ فإنّهـا لا تُحـذَف علـى أيِّ حـالٍ (مِنْ ثَلَاثَـةِ أَبْـوَابٍ) متعلـق بقولـه «فيسـقط». أحدُهـا (فَعَـلَ يَفْعِـلُ بِفَتْـحِ الْعَيْـنِ فِـي الْمَاضِـي وَكَسْـرِهَا فِـي الْغَابِـرِ، نَحْـوُ وَعَـدَ يَعِـدُ) أصلُـه «يَوْعِـد» بكسـر العيـن في المسـتقبل، حُذِفَـتِ الـواوُ منـه؛ لوقوعهـا بيـن يـاءٍ وكسـرة؛ لئـلاّ يثقُـلَ علـى اللسـان، ولـو لـم تُحـذَفْ لَثَقُـلَ؛ لأنّهـا وقعـت بيـن الكسـرات إحداهـا الكسـرةُ الملفوظـةُ والأخريـان اليـاءُ المتولِّـدةُ مـن كسـرتين، فوقوعُهـا علـى هـذا الوجـه مُسـتلزِمٌ للثِّقـل العظيـم؛ لأنّ الـواوَ خـلافُ اليـاء في الجنسـيّة مـع أنّ الفعـل أثقـلُ مـن الاسـم، ومـا يعـرض فيـه أثقـلُ ممّـا يعـرض في الاسـم، فلـو وقَـعَ هـذا الِّثقـلُ في الاسـم لدفـع بالحـذف، ودفعُـه بـه في الفعـلِ الأثقـلِ منـه أوجـب، فلمّـا اجتمَـعَ فيـه هـذا الثِّقـلُ طلبـوا الخفّـةَ بحـذف شـيء منـه، فلـم يُمكـن حـذفُ اليـاء؛ لأنّهـا علامـةُ المضـارع، والعلامـةُ لا تحـذف؛ لأنّ حذفَهـا مُخِـلٌّ بالمقصـود مـع أنّ وقـوعَ الـواوِ في الابتـداء مسـتكرَهٌ عندهـم، وعلـى تقديـر حـذفِ اليـاءِ تقَـعُ الـواوُ كذلـك،........

المنقود أمّـا الـواوُ فتُحـذف مـن المضـارع والأمـر والنهـي المعروفـاتِ دون المجهـولاتِ إذا كان عيـنُ المضـارعِ مكسـورًا نحـو يَعِـدُ، أصلُـه يَوْعِـدُ، فحُذِفـت الـواوُ؛ لوقوعِهـا بيـنَ يـاءٍ وكسـرةٍ وهـو ثقيـلٌ علـى اللسـان؛ لأنّـه يلـزمُ الخـروجُ مـن الكسـرة التقديريَّـةِ -وهـي اليـاءُ- إلـى الضّمّـة التقديريّـةِ -وهـي الـواو- ومـن الضمّـة التقديريّـة إلـى الكسـرة التحقيقيّـة -وهـي كسـرةُ العيـنِ في يوعـد- فـإنَّ اليـاءَ سـفليٌّ والـواوَ علـويٌّ بالنسـبة إليهـا، ومثـلُ هـذا ثقيـلٌ، فيُطلـب الخفـةُ بحذفهـا، فلـم يُحـذفِ اليـاءُ؛ لأنّهـا علامـةُ المضـارع، ولـم يَجُـزْ حـذفُ الكسـرِ؛ لأنّهـا تعـرف الكلمـة بهـا، فتعيَّـنَ الـواوُ بالحـذف، فحُمِلَ عليه مـا وَقَـعَ بيـن تـاءٍ أو همـزةٍ أو نـونٍ وكسـرةٍ نحو تَعِد وأَعِدُ ونَعِدُ؛ للمشـاكلة، ولا يُحـذَفُ في يُوعِدُ؛ لأنَّ أصلَـه يُأوْعِدُ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح وحرفُ الحلقِ مع الفتحة أثقَلُ. وأمّا الحذفُ في «يذَرُ» فللحمل على «يدَعُ»؛ لأنّه بمعناه، والمشهورُ حذفُ الواوِ؛ لأنّ العينَ مكسورةٌ في الأصل، فلمّا حُذِفَتِ الواوُ فُتِح العينُ؛ لوجود حرف الحلق حقيقةً أو حكمًا كما في «يذَرُ». يَرِدُ على ظاهره أنّ القياسَ حينئذ إعادةُ الواوِ بزوال الكسرةِ كما في «لم يُوعَدْ»، اللهمّ إلاّ أن يُجْعلَ الفتحةُ الضروريّةُ العارضةُ في حكم الكسرة الأصليَّةِ. وأيضًا قلبُ كسرةِ العينِ فتحةً يُؤدّي إلى التباس الأبواب. (وَ) ثالثُها (**فَعَلَ يَفْعِلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْغَابِرِ، نَحْوُ وَرِثَ يَرِثُ**) أصلُه «يَوْرِثُ».

المطلوب ولم يجُزْ حذفُ الكسرةِ الملفوظةِ؛ لأنّها بها يُفرق الكلمة، ولأنّها لو حُذِفت التقى الساكنان الواوُ والعينُ، ولم يجُزْ حذفُ العينِ مع وجود حرف العلة وهي الواوُ هنا، فلم يَبْقَ محلٌّ للحذف إلاّ الواو؛ لأنّها حرفُ علةٍ ضعيفةٌ في الأصل، وبالسكون يكون أضعفَ من الأوَّل للينِ عريكةِ الساكن، فحُذِفَتِ الواوُ لدفع هذا الثِّقل. هذا في الأمثلة التي لم تقَعِ التاءُ في أوَّلها علامةَ الاستقبالِ بل الواقعُ لها الياء وإلاّ فللمشاكلة، وذلك في المفردةِ المؤنثة الغائبة وتثنيتها مستقبلًا كان أو أمرًا أو نهيًا، والمخاطبِ والمخاطبةِ مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مستقبلًا كان أو أمرًا أو نهيًا. وإنّما تُحذَفُ الواوُ من هذه الأشياء للمشاكلة لا لدفع هذا الثِّقل؛ لعدم وجودِ وقوعِها بينَ ياءٍ وكسرة. وأمّا في الأمر والنهي الغائبين مطلقًا، وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا الثِّقل لوجوده.

المنقود فإن قلتَ: لِمَ لم يُحْذَفِ الواوُ في يُوسِرُ بعدَ قلبِ الياءِ واوًا؛ لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ كما يُحذَفُ في يَعِدُ؟ قلت: لو حُذِفت لأدّى إلى حذفِ حرفين ثابتين في الماضي أو هو إجحافٌ وإضرار للكلمة أو لأنَّ العلّةَ -وهي الوقوعُ بين ياءٍ وكسرةٍ- ليست بموجودة فيه؛ إذ أصلُه أيسر، والهمزةُ ثابتةٌ تقديرًا، فوقعَ الواوُ بينَ همزةٍ وكسرةٍ تقديرًا، ولهذا أخذ الامر بالصيغة على هذا الأصل. لا يقال إذا كانتِ الهمزةُ ثابتةً تقديرًا يلزمُ أن لا ينقلبَ الياءُ واوًا؛ لأنَّه لم يقع قبلَ الياءِ الساكنةِ مضمومةٌ بل مفتوحةٌ؛ لأنّا نقولُ: القلبُ يَستلزم الصورةَ والحال والحذف التقديريّ والأصليّ.

قوله: (**نحو وهب يهب**) أي حُذِفَتِ الواوُ في مثل يهَبُ ويطَأُ ويسَعُ ويضَعُ ويدَعُ ويقَعُ مع أنَّ الواوَ لم يقع بين ياءٍ وكسرةٍ؛ لأنّها في الأصل يفعِلُ بالكسر، ففُتِحَ لحرف الحلق، وحُذِفَتْ من يذَرُ؛ لكونه في معنى يدَعُ ولا يستعمل ماضي يدَعُ ويذَرُ، فلا يقالُ وذر وودع، وحذفُ الفاءِ دليلٌ على أنّه واويٌّ. وتثبتُ بين ياءٍ وضمّةٍ أو فتحةٍ أصليّةٍ كوسَم يوسم ووجِل يوجَلُ. ويُحذف الواوُ من مصدرِه الذي على وزنِ فِعْلَة بكسر الفاء وسكونِ العين وفتح اللام؛..........





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب قولـه: (وَ) ثانيهـا (فَعَـلَ يَفْعَـلُ بِفَتْـحِ الْعَيْـنِ فِـي الْمَاضِـي وَالْغَابِـرِ، نَحْـوُ وَهَـبَ يَهَـبُ) أصله «يَوْهِـب» بكسر الهـاء، حُذِفَـتِ الـواوُ؛ لوقوعهـا بيـن يـاءٍ وكسـرةٍ، ثـم فُتِحَـتِ الهـاءُ؛ لأنّهـا حـرفُ حلـقٍ، وحـرفُ الحلـق ثقيـل والفتحـة خفيفـة. وعلـى هـذا يلـزم عليـه أن يُشـير إلـى هـذا بقولـه وفعَـل يفعَـل بفتـح العيـن في الماضـي والغابـر لفظًـا أو عارضًـا أو لأجـل حـرف الحلـق كمـا أشـار البعـض إليـه هكـذا؛ لأنّ الـواوَ لـو وقعـت بيـن يـاء وفتحـة أصليّـة لا تُحـذَف كوجِـل يوجَـل، وكـذا لـو وقعـت بيـن يـاءٍ وضمّـةٍ كوسـم يوسُـمُ. (وَ) ثالثُهـا (فَعِـلَ يَفْعِـلُ بِكَسْـرِ الْعَيْـنِ فِـي الْمَاضِـي وَالْغَابِـرِ، نَحْـوُ وَرِثَ يَـرِثُ) أصله «يَوْرِثُ» بكسـر الـراء، حذفـتِ الـواوُ منـه لِمَـا مَـرَّ، ومنـه وَمِـقَ يمِـقُ ووَثِـقَ يَثِـقُ.

المنقود تخفيفـاً نحـو عِـدَة وهِبة. ولـم يُحـذفِ الـواوُ في وِجْهَـةٍ بكسـر الـواو؛ لأنّـه اسـمُ المصـدرِ أو لأنَّ مضارعَـه ليـس علـى يفعِـلُ بالكسـر، والتـاءُ في مصـدره عـوضٌ عـن الـواو. ولـم يدخـل علـى أوّلـه؛ للالتبـاس، ويجـوز حذفُهـا وتركُهـا عنـد سـيبويه، وعنـدَ الفـراءِ لا يجـوزُ إلّا في حالـةِ الإضافـة نحـو إقـام الصلـوةِ أصلـه إقـوام الصـلاةِ، نُقلـت حركـةُ الـواوِ إلـى مـا قبلهـا، ثـمّ حُذفـتِ الـواوُ ثـمّ جيئـت التـاءُ في آخـره عِوَضًـا عـن المحـذوف. وحُذفـتِ التـاءُ بالإضافـة إلـى الصلـوة، وإذا أُزيلـت كسـرةُ مـا بعدَهـا أُعيـدتِ الـواوُ نحـو لـم يُوعَـدْ. وإذا ضـمّ مـا قبلهـا أعيـدتِ الـواوُ نحـو يـا زيـدُ ايجـل، تُلفـظ بالـواو وتُكتـب باليـاء، والأمـرُ منـه عِـدْ عِـدا عِـدوا إلـى آخـره، واسـمُ الفاعـل واعِـدٌ، واسـمُ المفعـول موعُـود، والموضِـعُ منـه مَوْعِـد بفتـح الميـم والعيـن، والآلـةُ مِيعَـدٌ بكسـر الميـم وفتـحِ العيـنِ، والمضاعـفُ منـه ودّ يـوَدُّ فهـو وادٌّ.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وتقولُ في الأمرِ والنَّهيِ عِدْ لا تَعِدْ، وهَبْ لا تَهَبْ، ورِثْ لا تَرِثْ. وقد تَسْقُطُ الواوُ مِنْ بابِ فَعِلَ يَفْعَلُ بكسرِ العينِ في الماضِي وفَتْحِهَا في الغابِرِ نحو وَطِئ يَطَأُ ووَسِعَ يَسَعُ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ) من الأفعال الثلاثة (عِدْ لَا تَعِدْ، وَهَبْ لَا تَهَبْ، وَرِثْ لَا تَرِثْ) بحذف الواوِ كما في المستقبل؛ لأنّها فروعُه، ولم تُحذَفْ في اسم الفاعلِ واسم المفعولِ نحو وَاعِدٍ وموهوبٍ؛ لأنَّ المفعولَ مشتقٌّ من المجهولِ، والواوُ ثابِتٌ فيه، واسمُ الفاعلِ إن اشتقَّ من المضارع فثبوتُ الواوِ لصيانة ما بعدَها فافهم.

قوله: (وَقَدْ تَسْقُطُ الْوَاوُ مِنْ بَابِ فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْغَابِرِ نَحْوُ وَطِأَ يَطَأُ) أصلُه «يَوْطأ»، (وَوَسِعَ يَسَعُ) أصله «يَوْسع»، حُذِفَتِ الواوُ؛ لاستثقالها مع ياءٍ وحرفِ حلقٍ بخلاف وَجِلَ يَوْجَلُ، ولذا أتى بكلمة «قد» المفيدةِ للبعضيّة والتقليل في المستقبل.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْحَاضِرِ) من الباب الأوَّل (عِدْ، لَا تَعِدْ) إلى آخرهما، حُذِفت واوُهما للمشاكلة؛ لأنّها قد تقعُ بين ياء وكسرة؛ لأنّ أصلَهما تَوْعِد، حُذِفَتْ واوُه؛ للمشاكلة، ثم حُذِفت علامةُ الاستقبال في الأمر والنهي، وابتُدِئ بحركة العين في الأمر، وزيدت «لا» في النهي، فصارا عِدْ لا تَعِدْ في الحاضر، وفي الغائب لِيَعِدْ ولا يَعِدْ، وحذفت واوُهما؛ لدفع الثِّقل المذكور فيما عدا المفردَ المؤنثَ الغائبَ وتثنيتَه، وفيهما حُذِفت للمشاكلة أيضًا كما ذكرنا. ومن الباب الثاني (وَهَبْ، لَا تَهَبْ) إلى آخرِهما، حُذِفَت واوُهما للمشاكلة أيضًا؛ لكونهما حاضرَيْن، وفي الغائب لِيَهَبْ ولا يَهَبْ، حُذِفَت واوُهما؛ لدفع ذلك الثِّقل فيما عدا مفرد مؤنثه وتثنيته كما مَرَّ. (وَ) من الباب السادس (رِثْ، لَا تَرِثْ) إلى آخرِهما، حُذِفَت واوُهما حاضرين كانا أو غائبين كما في البابين الأوَّلين.

قوله: (و) قد (تَسْقُطُ الْوَاوُ مِنْ بَابِ فَعِلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْغَابِرِ مِنْ لَفْظَيْنِ، نحو وَطِئَ يَطَأُ وَوَسِعَ يَسَعُ) وفيه نظرٌ من وجهين: أحدُهما أنّ عينَ المضارع من هذين اللفظين لو كان مفتوحًا في الأصل فالقولُ بحذف الواو منهما خطأٌ كواو وَجِل يوجَل؛ فإنّها لا تُحذَفُ لعدم علة حذفها وهو الثِّقلُ المذكور، وإن كانت فتحة عارضيّة ولفظيّة فالإشارةُ عليه إلى ذلك لازمةٌ. والثاني أنّ وطئ يطَأُ ووسع يسَعُ ليسا من باب فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمرُ بالعكس بأن كان ماضيهما مفتوحَ العين ومضارعُهما مكسورَ العين.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ومنهما وقع يقَعُ، ووضع يضَعُ، وودع يدَعُ، ووزع يزَعُ، فوقعت الواوُ في كلّها بين ياء وكسرة، فحُذفت ثم فُتِحت عينُ المضارع في كلّها لأجل حروف الحلق كذا المفهومُ ممّا ذُكِرَ في «شرح الزنجانيّ» و«نزهة الظّرفاء» وفي «شرح الهارونيّة» و«المراح» وشرحه. وأيضا قد جُعِلَ الحذفُ من أربعة أبواب والحالُ أنّه من بابين: أحدُهما ما كان عينُ مضاعه مكسورًا لفظًا أو تقديرًا كيعد ويرث وأخواتهما. والثاني ما كان عينُ مضارعِه مكسورًا تقديرًا لا لفظًا كيهَب ويقَع ويضَع وأخواتها، كذا المفهومُ ممّا ذُكِر في «النزهة» و«الهارونية» و«المراح»، فيلزمُ عليه أن لا يزيدَ على هذين البابين.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وأمّا اللَّفِيفُ المقرونُ فحُكْمُ عينِ فعلِهِ كحكمِ الصَّحيحِ لا يَتَغَيَّرُ، وحكمُ لامِ فعلِهِ كحكمِ لامِ فعلِ النَّاقِصِ نحو طَوى يَطْوِي.

إمعان الأنظار قوله: (كَحُكْمِ الصَّحِيحِ) إلاّ في مصدره وإنْ كانت عينُه واوًا ولامُه ياءً نحو طَوَى طَيًّا، ورَوَى رَيًّا، وشَوَى شَيًّا، ونَوَى نِيَّةً.

روح الشروح قوله: (وَأَمَّا اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ) من المعتلاَّتِ (فَحُكْمُ عَيْنِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ) حيثُ (لَا يَتَغَيَّرُ) بالإعلال؛ لأنّ لامَه أولى تغيُّرًا من عينه، وقد اعتلَّ اللامُ، فلو تغيَّر العينُ يلزمُ نقضُ البناءِ.

قوله: (وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ) في قلبه أَلِفًا وحَذْفِ حركته للاستثقال، (نَحْوُ طَوَى يَطْوِي) وكذا في الحذف علامةً للجزمِ والوقفِ في الأمر والنهي، ولالتقاء الساكنين نحو «يَطْوُون»، والأَصْلُ «يَطوِيُون» كـ«يرميون». وكذا في إثبات اللام إذا كان ياءً وانكسرَ ما قبلها نحو «رَوِيَ» مثلُ «رضِيَ». ثم إنّ المصنِّفَ لكونِ نظره مقصورًا على المشتقّات لم يَلْتَفِتْ إلى تغييرِ عينِ المصدرِ نحو طَوى طيًّا، ونَوى نِيَّةً، قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لاجتماعهما وسَبْقِ إحداهما بالسكون.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ فَحُكْمُ عَيْنِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ لَا يَتَغَيَّرُ) أي لا ينقل ولا يُعَلُّ ولا يُحذف ولا يقلب كعين الفعل الصحيح؛ لأنّه لو أعِلَّ بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الإعلالات الثلاث وإعلال لامه لازم أيضًا لأنّه أشدُّ تغيرًا منه للزِمَ نقضُ البناء منهما، فلم تُعَلَّ عينُ فعله.

قوله: (وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ) أي في الإعلال وعدمه. أمّا الإعلالُ فلا يخلو إمّا بحذف لامه علامةً للجزم أو الوقف، أو دفعًا لالتقاء الساكنين فهو مثلُه فيها كلام لم يطوِ واطوِ وطوَوْا، مثلُ لم يرمِ وارمِ ورمَوْا في ذلك. وإمّا بالقلب ألفًا في موضع يكون متحركًا وما قبله مفتوحًا نحو طوى، فإنّه مثلُ رمى في ذلك، وياءً في الواويّ نحو قوي، فإنّه مثل غبي في ذلك. وإمّا بحذف الحركة في موضِع تكون حركتُه ضمة نحو يطوي، فإنّه مثلُ يرمي في ذلك وغير ذلك.

المنقود قوله: (وأمّا اللفيف المقرون إلخ) وإنّما يقالُ له لفيفٌ؛ للفِّ حرفي العلةِ فيه. وهو على ضربين: مقرونٍ ومفروقٍ. .أمّا المقرونُ فحكمُ عينِ فعلِه كحكم الصحيحِ أي لا يتغيَّرُ، وحكمُ لامِ فعله كحكم لام فعل الناقص. قيل: لئلّا يجتمعَ إعلالان مُتواليان في حرفين مُتواليَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنّه مُحال في كلمةٍ واحدةٍ ولم يكن لامه كالصحيح؛ لأنّه محلُّ التغيّر، ومثاله طَوَى يَطْوِي مثلُ رمى يرمي، والأمرُ منه إطْوِ إطْوِيَا إطْوُوا إطْوِي إطويا إطوِينَ، وحُذفتِ اللامُ فيه. وأمّا اللفيفُ المفروقُ فحكمُ فاءِ فعلِه كحكم فاءِ المعتلِّ نحو وقى يقي أصله يَوْقي مثلُ وعد يعدُ، وحكمُ لامِه كحكم لام الفعلِ الناقصِ أي مثلُ رمى يرمي، والأمرُ منه قِ قِيا قُوا قِي قِيا قِينَ، ويقالُ قِهْ بالهاء للوقف، أصلُه إوْقِ بكسر الهمزة والقاف؛ فحُذفت فاءُ فعله؛..



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا عدمُ الإعلالِ فلا يخلو إمّا أن يكونَ بأن لا يوجدَ موجبُ الإعلال فيه نحو روى، فإنّه مثل رضى في ذلك، وإمّا بأن لا يجتمعَ الساكنان فيه نحو طويا، فإنّه مثلُ رميا في ذلك وغير ذلك.

قوله: (نَحْوُ طَوَى يَطْوِي) أشار بـ«طوى» إلى قلب لامه ألفًا كالناقص، وبـ«يطوي» إلى حذف حركة ضمته كالناقص، ولم يتعرَّض إلى غيرِهما؛ احترازًا عن الإطناب. وإنّما حُمِلَ لامُ فعلِه على لام فعل الناقص في هذه المذكورات؛ لكونه حرفَ علةٍ مثلَه.

المنقود لتشاكل ما هو واقع بينَ ياءٍ وكسرة كالمعتلّ فاستغنيَ عن الهمزة؛ لعدم الإحتياج إليها بحذف الواو الساكنِ، وحُذِفت لامُ فعله في الجزم والوقف؛ لأنَّ حرفَ العلّة بمنزلة الحركة تسقط فيهما كالناقص فبقيَ القافُ مكسورةً، وزيدتِ الهاءُ عند الوقف في الواحد المذكر؛ لئلّا يلزمَ الإبتداءُ بالساكن أو الوقف على الحركة. واسمُ الفاعل منه واقٍ والمفعول مَوقيٌّ، والموضعُ مَوقىً، والآلةُ مِيقىً، والمجهولُ وُقي يوقى إلى آخره.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊



وأمَّا اللَّفِيفُ المفروقُ فحُكْمُ فاءِ فعلِهِ كحُكْمِ فاءِ فعلِ المعتَلِّ، وحُكْمُ لامِ فعلِهِ كحُكْمِ لامِ فعلِ النَّاقِصِ نحو وَقى يَقِي. وتقولُ في الأمْرِ «قِهْ» فحُذِفَتْ فاءُ فعلِهِ كالمعتَلِّ الفاءِ، وحُذِفَتْ لامُ فعلِهِ في الجَزْمِ كالنَّاقِصِ، فبَقِيَتِ القافُ مَكْسُورَةً، وزِيدَتِ الهاءُ عِنْدَ الوَقْفِ في الواحِدِ المذكَّرِ. وتقولُ في التَّثنيةِ قِيَا، وفي الجَمْعِ قُوا، وفي الواحِدَةِ الحاضِرَةِ قِي، وفي جَمْعِ المؤنَّثِ قِينَ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (وَأَمَّا اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ فَحُكْمُ فَاءِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ فَاءِ فِعْلِ الْمُعْتَلِّ) أي المثال، فحُذِفَتْ إذا كانت واوًا من المضارع والأمرِ والنهيِ إذا وُجِدَ مُوجِبُ الحذفِ كوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ بخلاف وَجِيَ يَوْجي.

قوله: (وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ) في قلبه أَلِفًا وفي حذفِه وحذفِ حركته وفي ثبوتِه على حاله إذا انكسَرَ ما قبلها نحو «وَلِيَ» و(وَنَحْوُ وَقَى يَقِي) أصله «يَوْقِيُ» حُذِفَتِ الواوُ كما في يَعِدُ، وأُسْكِنَتِ اللامُ كما في يرمي.

قوله: (فَتَقُولُ فِي أَمْرِهِ) أي في أمر هذا الباب، (قِهْ، فَحُذِفَتْ فَاءُ فِعْلِهِ) إذ أصله «تَوْقِي» (كَالْمُعْتَلِّ الْفَاءِ) أي كما تُحذَفُ من المثال،

المطلوب قوله: (وَأَمَّا اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ فَحُكْمُ فَاءِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ فَاءِ فِعْلِ الْمُعْتَلِّ) لأنّه معتلُّ الفاء أيضًا، فيُحذَف فاءُ فعله إذا كان واوًا من مضارعه في موضعٍ تُحذَفُ فيه واوُ مضارعِ المعتلِّ المثالِ نحو بقي، فإنّه مثلُ «يعد» في ذلك، وتثبت فيه في موضعٍ تثبُتُ فيه نحو يوجي، فإنّه مثلُ يوجَلُ في ذلك.

قوله: (وَحُكْمُ لَامِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ لَامِ فِعْلِ النَّاقِصِ) لأنّه معتلُّ اللام أيضًا، فتُحذف لامُ فعلِ اللفيفِ المفروقِ في موضعٍ تُحذَف فيه لامُ فعلِ الناقص نحو لم يَقِ، كلم يَرْمِ في ذلك وغير ذلك، وفي موضعٍ تُحذَف حركةُ لامه أيضًا نحو يلي، فإنّه مثلُ يرمي في ذلك، وفي موضعٍ تنقل حركتُه ثم تحذف أيضًا نحو ولوا، فإنّه مثلُ رضُوا في ذلك وغير ذلك، وفي موضعٍ يثبُتُ لامُه بلا إعلال كما تثبتُ لامُه أيضًا نحو ولي كرضي في ذلك وغير ذلك، وفي موضعٍ تقلب لامُه أيضًا نحو وقى كرمى في ذلك وغير ذلك، (نَحْوُ وَقَى يَقِي) أشار بـ«وقى» إلى قلبه ألفًا، وبـ«يقي» إلى حذف فاء فعله كالمعتلِّ المثالِ، وبحذف حركة لامه ضمة كالناقص، ولم يتعرَّض إلى ثبوته بلا إعلال وإلى حذفه بعد نقل حركته؛ حذرًا عن الإطناب.

المنقود ....





....

إعمان الأنظار ....

روح الشروح (حُذِفَتْ لَامُ فِعْلِهِ فِي الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ) نحو «لِيَقِ» و«قِ» (كَالنَّاقِصِ) أي كما تُحذَفُ لامُه في الحالتين نحو «لِيَرْمِ» و«اِرْمِ»، (فَبَقِيَ الْقَافُ) بعدَ حَذْفِ ما حُذِفَ من أمر المثال والناقص، (مَكْسُورَةً، وَزِيدَتِ الْهَاءُ عِنْدَ الْوَقْفِ) لأنّ الوقفَ على المتحرِّك ممنوعٌ صِناعةً، ولا مجالَ لإسكان الحرفِ المبتدأ به، فزيدَ حرفٌ خفيفُ الخروجِ؛ ليكونَ كأنْ لم يَزِدْ شيءٌ (فِي الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ) بزيادة الهاء فيه. قد علمتَ من خصوص المثال إلاّ أنّه أرادَ به التنبيهَ على أنّها لا تُزادُ في غيره وإن تَبادَرَ إلى الفهم زيادتُها اطّرادًا.

قوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ قِيَا) بعودِ الياء؛ لخروجها عن الآخِريَّة باتّصال ضمير الفاعل، (وَفِي الْجَمْعِ) المذكّر (قُوا) والأصْلُ «قِيُوا» نُقِلَتْ ضمّةُ الياءِ إلى القافِ بعدَ حذفِ كسرتِها، ثم حُذِفَتِ الياءُ؛ لالتقاء الساكنين كما في «ارموا». (وَفِي الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ قِي) وَالأَصْلُ «قِيِي»، أُستُثْقِلَتِ الكسرةُ على الياء الأولى وحُذِفَتْ؛ لالتقاء الساكنين، (وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ قِينَ) بإعادةِ الياءِ بلحوقِ ضميرِ الجمع أيضًا.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي أَمْرِهِ قِهْ، فَحُذِفَتْ فَاءُ فِعْلِهِ كَالْمُعْتَلِّ الْفَاءِ) نحو عِدْ، أَصْلُهُ إوْعِدْ، (حُذِفَتْ لَامُ فِعْلِهِ فِي الْجزم) أي في أمر الغائب ونهي الغائب مطلقًا وأخواتِهما من المجزوم بسبب الجازم نحو ليق ولا يق ولم يق وغيرها. وكذلك أمرُ الحاضر عند الكوفيين؛ لأنّه مجزوم عندهم،كما مَرَّ، فلذا أورَدَ لفظَ الجزم مثالًا لأمر الحاضر.

قوله: (وَالْوَقْفِ) أي في أمر الحاضر عند البصريين (كَالنَّاقِصِ) أي كما تحذف لامُ الناقص في الجزم والوقف في نحو ليرم، ولا يرم، ولم يرم، وارم. وإنّما جاز حذفُهما في أمره؛ لأنّهما في الطرف فلم يجتمع الإعلالان في جهة واحدة، (فَبَقِيَتْ الْقَافُ مَكْسُورَةً) لتدلَّ على الياء المحذوفة، كذا في شرح المراح والزّنجانيِّ، فصار «قِ» (وَزِيدَتِ الْهَاءِ عِنْدَ الْوَقْفِ فِي الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ فَقَطْ) فصار «قِهْ» كما مَرَّ. وإنّما زيدتِ الهاءُ لذلك لا غيرها لوجودها كذلك في الكلام الفصيح نحو قوله تعالى ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة، ٦٩/ ٢٨]. وقيل إنّما زيدتِ الهاءُ لذلك؛ لأنّها كالهمزة في التوصُّل بها إلى بقاء شيء. أمّا همزةُ الوصل فيتوصّل بها إلى بقاء السكون في الابتداء. وأمّا الهاءُ فيتوصَّل بها إلى بقاء الحركة في الوقف. وإنّما كان الوقف بالزيادة هنا؛ لئلاّ يلزمَ الابتداءُ بالساكن عند الوقف على حرف واحد، ولئلاّ يلزمَ الابتداءُ والوقفُ على حرف واحد.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ومنه «شِه» من وشى يشي، و«لِه» ومن ولي يلي.

قوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ قِيَا) بلا حذف الياء؛ لأنّ علامةَ الجزم والوقفِ قد حصلَ فيها بلا حذفها وهو سقوطُ نونها، فلا تحذفُ الياءُ فيها.

قوله: (وَفِي الْجَمْعِ قُوا) والأصلُ «قِيُوا» بكسر القاف وضم الياء، فاستثقلتِ الكسرةُ على القاف قبلَ ضمة الياء؛ للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة، فأسكنتِ القافُ، ثم نُقلت ضمةُ الياءِ إلى القاف؛ لاستثقال الضمة عليها ولكون ما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فالتقى ساكنان الواوُ والياءُ، ثم حُذِفَتِ الياءُ لا الواو؛ لأنّ الواوَ ضميرُ الفاعل، فصار «قوا» بضم القاف، وعلامةُ الجزم والوقف فيه سقوطُ نونِه كالتثنية.

قوله: (وَفِي الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ) المؤنَّثة (قِي بِالْيَاءِ) والأصلُ فيه «قِيِي» بالياءين أَوَّلُهُمَا متحركٌ والثاني ساكن، فاستثقلت الكسرةُ على الياء؛ للزوم توالي الكسرات، فالتقى ساكنان أَوَّلُهُمَا ياءُ الناقص والثاني ضميرُ الفاعل، فحذفت ياءُ الناقصِ؛ لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف، فصار «قِي». وإنّما قلنا لا لعلامة الجزم والوقف؛ لأنّ علامتَهما في الواحد المؤنث سقوطُ نونِه.

قوله: (وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ قِينَ) وهو على الأصل، ولم يُحذَفِ الياءُ منه أصلًا؛ لأنّ فيه لا يوجد التقاءُ الساكنين، ولا عمل الجزم والوقف لوقوع نون الضمير التي لم يجُزْ حذفُها في كلّ حالٍ في محلّ الجزم والوقف وهو الطرف. وإنّما لم يذكر تثنية المؤنث؛ لأنّه لا فرقَ بينها وبين تثنية المذكر، ومثالُهما قد مَرَّ.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





[أحكامُ المضاعفِ]

وأمّـا المضاعَـفُ وهـو مـا كانَـتْ عينُـهُ ولامُـهُ مـن جنـسٍ واحـدٍ إذا كانَـتْ عيـنُ فعلِـهِ سـاكِنَةً ولامُـهُ مُتَحَرِّكَـةً أو كِلْتَاهُمَـا مُتَحَرِّكَتَيْـنِ فالإدْغـامُ لازِمٌ نحـو مَـدَّ يَمُـدُّ، والأصـلُ مَـدَدَ يَمْـدُدُ، فنُقِلَـتْ حركـةُ الـدَّالِ الأُولـى في المسـتقبلِ إلـى الميـمِ، فبَقِيَـتْ سـاكِنَةً، فأُدْغِمَـتِ الـدَّالُ الأُولـى في الثَّانِيَـةِ، فصـارَ يَمُـدُّ.

إمعان الأنظار قولـه: (فَالْإِدْغَامُ لَازِمٌ) إذا لـم يكُـنْ مانعٌ نحو الإلحاقِ والالتباسِ كـقَرْدَدٍ وَجُدَدٍ وقُووِلَ.

روح الشروح ولما فـرغ مـن مَباحـث المعتلاّت قـال: (وَأَمَّا الْمُضَاعَـفُ وَهُـوَ مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ) فيخـرجُ نحـو احمَـرَّ واقشعَرَّ (إِذَا كَانَ عَيْـنُ فِعْلِـهِ سَـاكِنَةً، وَلَامُهُ مُتَحَرِّكَـةً) كمصـدر مَـدَد، (أَوْ) كانـت (كِلْتَاهُمَـا مُتَحَرِّكَتَيْـنِ، فَالْإِدْغَـامُ) في الصورتيـن (لَازِمٌ). ويقـال لـه واجـب أيضًـا. وذلـك لدفـع الثِّقَـلِ الحاصـلِ بالتكـرُّر، فإنّـه كأنّـه يُعيـدُ مقيَّـدٌ الرِّجـلَ إلـى موضـع نقلِهـا، وذلـك ممـا يَشُـقُّ علـى النفـس، ولا يُمكـنُ حـذفُ أحدِهمـا، فأُدْرِجَ أوّلُهمـا في الآخـر.

المطلوب قولـه: (وَأَمَّا الْمُضَاعَـفُ إِذَا كَانَ عَيْـنُ فِعْلِـهِ سَـاكِنَةً وَلَامُهُ مُتَحَرِّكَـةً) نحـو مَـدٍّ مصـدرًا، والأصـلُ مَـدْدٌ بفتـحِ الميـمِ وبسـكونِ الـدَّال الأولـى، (أَوْ كِلْتَاهُمَـا مُتَحَرِّكَتَيْـنِ، فَالْإِدْغَـامُ لَازِمٌ) أي واجـبٌ؛ لدفـعِ الثِّقَـلِ الـلازم مـن العـود إلـى التلفُّـظ بحـرف بعـدَ التلفُّـظ بـه، وشـبَّهَه الخليـلُ بـوطء المقيَّـد، فـإنّ المقيَّـدَ يمنعُـه القيـدُ مـن توسـيع الخطـوة، ويصيـرُ كأنّـه يُعيـد قدمَـه إلـى موضعهـا الـذي نقلهـا منـه. وذلـك ممـا يشُـقُّ علـى النفس، وشـبَّهَه بعضُهـم برفـع القـدم ووضعهـا في حيِّزٍ واحـد، وشـبَّهَه بعضُهـم بإعـادة الحديـث مرتيـن، وكلُّ ذلـك ثقيـلٌ ومسـتكرَهٌ، فطلبـوا الخفَّـةَ بإدغـام أحـد المتماثليـن أو المتقاربيـن في الآخـر حتـى يرتفـعَ اللسـانُ عـن مخـرجِ هذيـن الحرفيـن دفعـةً واحـدةً؛ ليَخِـفَّ علـى اللّافـظ. وإنّمـا لـم يطلبـوا تلـك الخفَّـةَ بحـذف أحدهمـا؛ لئـلاّ ينتقـضَ البنـاءُ بـه.

المنقود قولـه: (وأمّـا المضاعـف اذا كان عيـن فعلـه إلخ) ولقائلٍ أن يقول: لمَ لَمْ يقدِّمِ المضاعفَ مع أنّـه أقـربُ مـن الصحيـح منهمـا أي مـن المعتلّ والمهمـوز لكونِ الإعـلالِ فيه قليلًا، فجوابه قد مرَّ، ويقالُ له أصـمُّ؛ لشـدّته ولا يقـالُ لـه صحيـح؛ لصيـرورة أحـدِ حرفيـه حـرفَ علّـةٍ نحـو تَقَضَّـى البـازي أصلُـه تقضَّـضَ، وأمليـتُ بمعنـى أمللـت. وهـو يجـيء مـن ثلاثـة أبـواب: أحدهـا فعَـل يفعُـل بفتـح العيـن في الماضـي وبضـمّ العيـن في المضـارع نحـو مـدّ يمُـدُّ. وثانيهـا فعَـل يفعِـلُ بفتح العيـن في الماضـي والكسـر في المضـاوع نحـو فرّ يفِرُّ. وثالثهـا فعَـل يفعَـلُ بفتح العيـن في الماضي والمضارع نحـو عضّ يعضّ. ولا يجـيء مـن باب فعُل يفعُل بالضـمّ فيهمـا إلّا قليـلاً نحـو حـبّ يحـبّ بدليل مجـيء فاعله علـى وزن فَعِيـلٍ وهـو حبيـبٌ ولـبّ فهـو لبيـبٌ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والفرقُ بين الصورتين: أنّ الإدغامَ ضروريٌّ في الأولى وإن وقعَ المتماثلان في كلمتين نحو ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾ [آل عمران، ٣/ ٤١؛ الأعراف، ٧/ ٢٠٥؛ الكهف، ١٨/ ٢٤]، بخلاف الثانية؛ فإنّها قد لا تُدْغَمُ لمانعٍ نحو «قَرْدَد» و«جُدَد»، ثم لفظُ الإدغامِ بسكون الدال من عبارات الكوفيّين وبتشديدها من الإفتعال من عبارات البصريين، ذكره التفتازانيُّ. وهو -أي الإدغام- لغةً: الإخفاءُ والإدخالُ، يقال أدغمتُ اللجامَ في الفرس، أي أدخلتُه في فِيهِ، وأدغمتُ الكتابَ في كمي، أي أخفيتُه فيه. وفي الاصطلاح: إسكانُ الحرفِ الأَوَّل وإدراجُه في الثاني.

قوله: (**نَحْوُ مَدَّ يَمُدُّ، وَالأَصْلُ فِي الأُولَى مَدَدَ**) سُلِبَتْ حركةُ الدّالِ الأولى؛ لئلاّ تفصلَ بين المتجانسين؛ إذ الحركةُ بعدَ الحرفِ على المختار، ثم أدغمت في الثانية، (**وَ**) في الثاني (**يَمْدُدُ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى الْمِيمِ، وَبَقِيَتْ سَاكِنَةً، فَأُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ**) فصار يمُدُّ. ويُعلَمُ بذلك إدغامُ الماضي وإدغامُ ما يكون أوّلُ المتجانسين ساكنًا، فلا حاجةَ إلى ذكرهما.

المطلوب قوله: (**نَحْوُ مَدَّ يَمُدُّ، وَالأَصْلُ مَدَدَ يَمْدُدُ**) بتحريك الدّالين بالفتح، سُلِبَت حركةُ الدّال الأولى؛ ليُمكِنَ الإدغامُ في الثاني لدفع الثِّقل المذكور، فأدغمتِ الدّالُ الأولى في الثانية وجوبًا، فصار مَدَّ يَمُدُّ، ويَمْدُدُ بسكون الميم وتحريك الدالين بالضم. (**فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمِيمِ**) وإنّما قيّدَ النقلَ بالمستقبل؛ لأنّ حركةَ الماضي لا تنقل بل تُحذَف؛ لوجود الميم متحركةً بخلاف المستقبل. (**وَبَقِيَتْ**) الدّالُ الأولى (**سَاكِنَةً، فَأُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ**) وجوبًا أيضًا، فصار يمدّ. وهذان المثالان لما يكون المتماثلان فيه متحرّكين. وأمّا مثالُ ما كان أوّلُهما ساكنًا والثاني متحركًا فقد ذكرناه بقولنا نحو مَدّ مصدرًا، والأصلُ مَدْدٌ بسكون الدّال الأولى، فأُدْغِمَتِ الدّالُ الأولى في الثانيةِ وجوبًا أيضًا؛ لدفعِ ذلك الثِّقَلِ.

المنقود اعلم أنّ اجتماعَ الحرفين على ثلاثة أضرب: الأوّلُ أن يكون أوّله ساكنًا والثاني متحرّكًا نحو مدٍّ مصدرًا، أو كلتاهما متحركتين نحو مدّ يمدّ، فالإدغامُ فيهما واجب؛ لدفع الثِّقَلِ الحاصلِ من التكرار الموجبِ لتغيّر النطق أو لتعذّر النطق؛ لأنّه كالمشي بالقيد، فاصلُ مدَّ يمُدُّ مَدَدَ يَمْدُدُ، فنُقلت حركةُ الدالِ الأولى إلى الميم في المضارع وسلبت في الماضي فبقيتِ الدالُ الأولى ساكنةً، فأُدغمت في الدال الثانية. وإنّما لم يُجعل عكسًا أي لم يُدْغَم الثاني في الأوّل؛ لِئلّا يتعذّر النطقُ. أمّا في الإلحاقيّات فلم يُدغم نحو قردَد حتّى لا يبطلَ الإلحاقُ وفي الأوزان التي يلزم الالتباس نحو صُكَك وسُرَد وجُدد وطلل حتى لا يلتبس بصكٍّ وسرٍّ وجدٍّ وطلّ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب واعلم أنَّ الإدغامَ على ثلاثة أوجُهٍ: أحدُها واجبٌ، وهو فيما إذا كان أوَّلُ المتماثلَيْنِ أو المتقارِبَيْنِ ساكِنًا وثانيهما مُتَحَرِّكًا، ولم يكُنِ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ وإلّا لا يُدْغَمُ؛ لئلّا تزولَ المدّيّةُ نحو جاءني مسلمون وزيد، ومررت بمسلمين وبزيد، أو كلاهما متحرّك سواء كانا في كلمةٍ واحدةٍ أو في كلمتين. مثالُ الأوَّلِ في كلمة واحدة نحو مَدٍّ مصدرًا في المتماثلين، وقد مرّ ذكرُها ونحو إمّحى وهمّرش من المتقاربين، والأصلُ إنمحى وهنمرش بسكون النون فيهما، أدْغِمَتِ النونُ في الميمِ وجوبًا فيهما بعدَ قلبِهما مِيمًا عند البعض، وفي كلمتين نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ﴾ [البقرة، ٢/ ٣٣]، ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾ [آل عمران، ٣/ ٤١؛ الأعراف، ٧/ ٢٠٥؛ الكهف، ١٨/ ٢٤]، ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ [النساء، ٤/ ٦٣]، ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ﴾ [الفرقان، ٢٥/ ١٩] في المتماثلين، والأصل ألم أقل لكم، واذكر ربك، وقل لهم، ومن يظلم منكم، أُدغِمَ أحدُ المتماثلين في هذه الأمثلة في الثاني وجوبًا عند البعض، ونحو قوله تعالى ﴿وَدَّتْ طَايِفَةٌ﴾ [آل عمران، ٣/ ٦٩] في المتقاربين، والأصل ودَّتْ طائفة بسكون التاء، أُدْغِمَتِ التاءُ في الطاء في ذلك وجوبًا بعد قلب التاءِ طاءً عند البعض.

المنقود ولا يدغم في نحو حَيِيَ في بعض اللغات حتّى لا يقع الضمُّ على الياء في يَحَيُّ، وقيل: إنّما لم يُدغم؛ لأنّ الياءَ الأخيرةَ غيرُ لازمة؛ لأنّه تسقط تارةً في نحو حَيُوا وتُقلب تارةً في نحو يَحْيا.

والثاني أن يكونَ الأوّلُ متحرّكا والثاني ساكنًا لازمًا، فالإدغامُ فيه ممتنعٌ؛ لعدم شرط الإدغام، وهو تحرُّكُ الثاني، فيحصلُ الخفةُ بسكون الثاني نحو يَمْدُدْنَ ولِيَمْدُدْنَ ولا تمدُدْنَ وأُمْدُدْنَ ومددْتُ ومددْنا. وقيل: إذا أُسكنتِ الأولى لزمَ الإدغامُ؛ ليسهُلَ النطقُ، فإسكانُ أحدِهما يرفعُ الثِّقَلَ الحاصلَ من التكرار، والإدغامُ يدفعُ الثِّقَلَ الحاصلَ من سكون الأولى، ولا ثِقَلَ فيما هو بسكون الثانية إذا كان لازمًا فلا إدغامَ. وقيل: الإدغامُ ممتنعٌ عندَ سكون الثاني في غير الوقف؛ لوجود الخفَّةِ بسكون الثاني مع شرطه ولكن جَوَّزوا الحذفَ في بعض المواضع؛ نظرًا إلى إجتماع المتجانسين نحو ظِلْتُ كما جَوَّزوا القلبَ في نحو تقضّى البازي، وعليه قراءةُ مَنْ قَرَأَ من القُرَّاءِ ﴿وَقِرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [سورة الأحزاب، ٣٣/ ٣٣]، أصلُه «إقْرِرْنَ»، فحُذفتِ الراءُ الأولى، فنُقلت حركتُها إلى القاف، ثمّ حُذفتِ الهمزةُ؛ لِعدم الإحتياجِ إليها فصار «قِرْنَ»، وقيل: من وَقَرَ يَقِرُ وَقارًا، وإذا قُرئ «قَرْنَ» يكون من قَرَّ بالمكان بفتح القاف وهو لغة في أقَرَّ، فيكون أصلُه إقْرَرْنَ،





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ومثال الثاني في كلمة واحدة نحو مدّ يمدّ في المتماثلين، وقد مرّ ذكره، ونحو اثّاقل وادّثّر في المتقاربين، والأصلُ تثاقَلَ وتدثَّرَ بتحريك المتقاربين فيهما، فيسكن الأوَّلُ منهما، ويُدغَم في الثاني وجوبًا بعد جعله مثلَ الثاني عند البعض، وفي كلمتين نحو قولِ القائلِ «تنفر من ظللنا، ونروح في ظللك» في المتماثلين، والأصلُ تنفر من ظل لنا ونروح في ظل لك بتحريك المتماثلين، أُدغِمَ أحدُ المتماثلين فيهما وجوبًا عند البعض، ونحو «أَخْرَ شَّطْأه» في المتقاربين، والأصل أخرَجَ شطأه بتحريك المتقاربين، أدغمتِ الجيمُ في الشين وجوبًا بعد جعلها شينًا عند البعض. وإنّما قيَّدْنا بقولنا عند البعض في مواضع؛ لأنّ عند بعضٍ يجوز الإدغامُ وتركُه في تلك المواضع. أمّا إذا كان المتماثلان والمتقاربان في كلمتين فلعدم لزوم الثِّقل لعدم تلازم الكلمة الثانية للكلمة الأولى. وأمّا إذا كان المتقاربان في كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثلَ الآخر أو تركه على حاله نظرًا إلى قربهما في المخرج وعدم اتحادهما في الذات، فلا يلزمُ من اجتماعهما الثِّقلُ الحاصلُ من اجتماع المتماثلين في كلمة واحدة.

المنقود فنقلت فتحةُ الراءِ الى القاف فصار قَرْنَ، وأيضًا قال البعض: إنّه مشتقٌّ من القرار، وقال البعض: إنّه مشتقٌّ من الوَقار.

والثالث أن يكون سكونُ الثاني عارضًا فالإدغام فيه جائزٌ نحو لم يَمُدَّ، أصلُه لم يمدُدْ، فنُقلت حركةُ الدالِ الأولى إلى الميم فبقيتا ساكنتين، ولم يُحذف أحدُهما؛ لعدم الترجيح؛ فحركت الثانيةُ فأُدغمت الأولى فيها، ثمّ فُتحت الثانيةُ؛ لأنّ الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ، ويجوزُ تحريكُها بالضمّ فيما إذا كان العينُ مضمومًا، والكسرِ فيما اذا كان العينُ مكسورًا أو مفتوحًا، وقيل: يجوز تحريكُها بالكسر؛ لأنّه الاصلُ في تحريك الساكن؛ فإنّ الجزمَ عِوَضٌ عنه في الفعل فعُوِّضَ الكسرُ عنه عند الحاجة، ويجوز فيه الإظهارُ نحو لم يمدُدْ وقيل: اذا دخل الجازمُ فيجوز عدمُ الإدغامِ؛ نظرًا إلى أنَّ شرطَ الإدغامِ تحرّكُ الحرفِ الثانية وهي ساكنةٌ ههنا فلا يُدغم وهو لغة الحجازيين، ويجوز الإدغامُ؛ نظرًا الى أنَّ السكونَ عارضٌ لا يعتدُّ به وهذا لغةُ بني تميم، ولغةُ الحجازيّين أقربُ الى القياس، ولذا وردَ في التنزيل ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [سورة المدّثر، ٧٤/ ٦]. فإن قيل: إنَّ السكونَ في نحو مددتُ أيضا عارضٌ فلِمَ لا يجوزُ الإدغام؟................................



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب والثاني جائزٌ، وهو فيما إذا كان الحرفُ الثاني من المتماثلَيْنِ ساكنًا وسكونُه ليس بأصليٍّ بل بسببٍ عارضٍ، فعند ذلك لا يكون السكونُ كالجزء من الكلمة، فيجوزُ الإدغامُ نظرًا إلى عدم سكونه في الأصل، وتركُهُ نظرًا إلى سكونه في الحال، وذلك في أمرِ الحاضرِ والمجزومِ؛ لأنَّ سُكُونَهُمَا غيرُ أصليٍّ نحو رُدَّ ولِيَرُدَّ ولم يَرُدَّ، والأصل اردُدْ وليردُدْ ولم يردُدْ، جازَ الإدغامُ فيها وتركُهُ. وهذا مذهبُ بني تميم، وأهلُ الحجازِ لا يُجوِّزونَ الإدغامَ فيها، وهم يقولون اردُدْ وليردُدْ ولم يردُدْ، والأوّل أصحُّ، ولذا مالَ أكْثَرُ الصرفيِّينَ إليه.

المنقود قلنا: لأنّ الضمايرَ المرفوعةَ كالجزء من الكلمة؛ ولذا يسكن ماقبلها؛ دلالةً على ذلك، فلو حُرِّكَ لزالَ الغرضُ. واعلم أنَّه قيل في المراح: والثاني أن يكون الأوّلُ ساكنًا يجب فيه الإدغام ضرورةً نحو مدّ، أقول وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الواجبَ فيهما مستويةُ الأقدامِ فكان قولُه «ضرورة» زائدةً؛ لأنّه لا فائدةَ من ذلك القيدِ فليتأمّل.

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وإنْ كانَتْ عينُ فعلِهِ مُتَحَرِّكَةً ولامُهُ ساكِنَةً فالإظْهَارُ لازمٌ نحو مَدَدْنَ إلى مَدَدْنَا. وإنْ كانَتَا ساكِنَتَيْنِ حُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ وأُدْغِمَتِ الأُولى فيها نحو لم يَمُدَّ، والأصلُ لم يَمْدُدْ، فنُقِلَتْ حركةُ الدَّالِ الأولى إلى الميمِ، فبَقِيَتَا ساكِنَتَيْنِ، فحُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ، وأُدْغِمَتِ الأُولى فيها، ثمّ فُتِحَتِ الثَّانِيَةُ؛ لأنَّ الفتحةَ أخفُّ الحَرَكَاتِ، و يجوزُ تَحْرِيكُهَا بالضَّمِّ تبعًا للعينِ، والكسرِ؛ لأنَّ السَّاكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسْرِ كما يُذْكَرُ في الأمرِ.

وتقولُ في الأمْرِ مِنْ يَفْعُلُ بضمِّ العينِ مُدُّ بِضَمِّ الدَّالِ، ومُدَّ بِفَتْحِها، ومُدِّ بِكَسْرِها.....

إمعان الأنظار قوله: (وَلَامُهُ سَاكِنَةً) سكونًا أصليًّا بأن جاءَ من ضمير الفاعلِ.

قوله: (وَإِنْ كَانَتَا سَاكِنَتَيْنِ) في العبارةِ مُسَامَحَةٌ، يعني إنْ كانَ سكونُه عارِضًا بأن لم يجيء من ضمير الفاعل فالإدغامُ جائزٌ بأن أُسْكِنَتِ الأولى للتخفيف، فيكونان ساكنين، وإذا كانتا ساكنتين حُرِّكَتِ الثانيةُ، وأُدْغِمَتِ الأولى فيها.

روح الشروح قوله: (وَإِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ مُتَحَرِّكَةً، وَلَامُهُ سَاكِنَةً سُكُونًا لَازِمًا) باتّصال ضمير الفاعل، (فَالإِظْهَارُ لَازِمٌ) أي الإدغامُ ممتنع، (نَحْوُ مَدَدْنَ إِلَى مَدَدْنَا) لأنّ ما قبلَ ضميرِ الفاعل لازمُ السكون؛ لئلاّ يتوالى أربعُ حركات، وفي الإدغام لا بدَّ من حركة الثانية كما سيجيء.

قوله: (وَإِنْ كَانَتَا) أي العينُ واللامُ منه (سَاكِنَتَيْنِ) الأولى للتخفيف والإدغام، والثانيةُ للجزم أو الوقف، (فَحُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ) أي فالحكمُ أن تُحَرَّكَ الثانيةُ حينئذ؛ لأنّ الساكنَ كالميت لا يظهر نفسه، فكيف يُظْهِرُ غيرَه وهو المدغم الساكن.

المطلوب والثالثُ ممتنعٌ، وهو فيما إذا كان الثاني من المتماثلَيْنِ ساكِنًا وسكونُه أصليّ، فعند ذلك يكون سكونُه كالجزء من الكلمة، فلا يُمكن الإدغامُ؛ لأنّه لا بدَّ عند الإدغام من تسكين الحرف الأوّل من المتماثلين أو المتقاربين ليتصلَ بالثاني؛ إذ لولا ذلك لحالت الحركةُ بينهما، فعند ذلك يجتمعُ الساكنان على غير حَدِّهِ، ولم يجُزْ حذفُ أحدِهما لنقضِ البناء وإخلالِ المقصود به، ولأنّ الثانيَ مُبيِّن للأوّل،

المنقود قوله: (وتقول في الامر الخ) أي يجيءُ أمرُ الحاضرِ مِنْ يفعُلُ بضمِّ العين «مُدُّ» بضمّ الدالِ للاتباع بالميم، أصلُه اُمْدُدْ، نُقلت حركةُ الدالِ الأولى إلى الميم واستُغني عن الهمزة، وأُدغمت في الثانية، وأُدْخِلَ بدله التشديدُ. ويجوز «مُدَّ» بفتح الدال؛ للخفة. ويجوز «مُدِّ» بالكسر؛ لأنّه أصلٌ فيه والميمُ مضمومةٌ في الثلث؛ لأنَّ الحركةَ المنقولةَ إليها الضمّة. ويجوز «أمْدُدْ» بالإظهار؛ اكتفاءً بالخفّة الحاصلةِ بسكون الثاني.





إمعان الأنظار قولـه: (وَيَجُوزُ تَحْرِيكُهَا بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ) أمّا الضـمُّ فلإتباع العيـنِ لكونـه مضمومًا. وأمّـا الكسـرُ فلأنّـه الأصـلُ في تحريـكِ السـاكن؛ لأنّ الجـزمَ عِـوَضٌ عنـه في الفعـل، فعُـوِّضَ الكسـرُ عنـه عنـدَ الحاجـةِ. وكـذا في مَـدَّ. وأمّا في فَـرَّ وَعَـضَّ فلـم يَجُـزْ فيهمـا ضـمُّ الـلام؛ لأنّ عيـنَ مضارعِهمـا ليسـت بمضمومـة حتى يُتبـعَ لـه.

روح الشروح قولـه: (وَأُدْغِمَـتِ الأُولَـى فِيهَـا) أي في الثانيـة. وهـذا القسـمُ يُسَـمّى إدغامًـا جائـزًا؛ لأنّـه يجـوز أن يُنظَـر إلـى أنّ سـكون الثانيـة علامـةٌ فـلا تُحَـرَّكُ فـلا تُدغَـم فيهـا، وهـذا لغـةُ أهـل الحجـاز. ويجـوز أن يُنظَـرَ إلـى أنّ سـكونَها عـارضٌ غيـرُ لازم، فتُحَـرَّكُ وتُدغَـم فيهـا، وهـذا لغـةُ بنـي تميـم، والأوَّلُ أقـربُ إلـى القيـاس، وفي التنزيـل ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثـر، ٧٤/ ٦].

المطلوب والحـرفُ السـاكن كالمعـدوم أو كالميـت إذا كان سـكونه لازمًـا، فـلا يبيّـن نفسَـه فكيـف يُبيِّـن غيـرَه، فلذلـك امتنـع الإدغـامُ، وذلـك في نحـو مَـدَدْنَ إلـى مَدَدْنـا وامـدُدْن ولا تمـدُدْن ولِيَمْـدُدْن ولا يمـدُدْن، فأشـار الشـيخ إلـى هـذا القسـم بقولـه: (وَإِنْ كَانَ عَيْـنُ فِعْلِـهِ) أي عيـن فعـل المضاعـف (مُتَحَرِّكَـةً، وَلَامُـهُ سَـاكِنَةً) أي سـاكنة سكونًا لازمًـا، (فَالإِظْهَـارُ لَازِمٌ) أي الإدغـامُ ممتنع كما مَرَّ (نَحْـوُ مَـدَدْنَ إِلَـى مَدَدْنَـا) لأنّ سـكونهما وسـكون أخواتهمـا لازمٌ لشـدة اتصـال الضميـر بهمـا وبأخواتهمـا؛ لئـلاّ يلـزمَ أربـعُ حـركات متواليـات فيمـا هـو كالكلمـة الواحـدة.

قولـه: (وَإِنْ كَانَـا) أي الحرفـان المتماثـلان (سَـاكِنَيْنِ) بتسـكين الأوَّلِ للإدغـام والثـاني للجـزم، (حُرِّكَـتِ الثَّانِيَـةُ) لأنّهـا لـو لـم تحـرَّك تكـون كالميـت لا يبيـن نفسَـه فكيـف يبيـن غيـرَه، (وَأُدْغِمَـتِ الأُولَـى فِيهَـا) هـذا إشـارةٌ مـن الشـيخ إلـى الإدغـام الجائـز،

المنقود فـإن قلـت: إنَّ سـكون الأمـرِ عـارضٌ؛ لأنَّ أصلَـه فعلُ المضارعِ المعـربُ، فكان مبنيّا على السـكون فهـو عـارضٌ، فجـاز فيـه الإدغـامُ والإظهـارُ نحـو أمدُدْ ومُـدَّ، فلِمَ لا يجـوزُ الإظهـارُ في الماضي؛ لأنَّ أصلَـه مصـدر؟ قلـتُ: الجـوابُ عنـه ظاهـرٌ علـى المتأمّـل. ويجـيء الأمـرُ مِـنْ يفعِـلُ بكسـر عينـه «فِرِّ» بكسـر الـراء؛ للاتبـاع، و«فِرَّ» بالفتـح؛ للخفـة، والفـاءُ مكسـورةٌ فيهمـا؛ لأنَّ الحركـةَ المنقولـةَ إليهـا كسـرةٌ. فيجـوز «إفـرِرْ» بالإظهـار. ويجـيءُ الأمـرُ مِـنْ يفعَـلُ بالفتـح «عَـضَّ» بالفتـح؛ للخفـة أو للإتبـاع، و«عَـضِّ» بكسـر الضـاد؛ لأنّـه أصـلٌ فيـه، والعيـنُ مفتوحـةٌ فيهمـا؛ لأنَّ الحركـةَ المنقولـةَ إليهـا فتحـةٌ. ويجـوز «إعْضَـضْ» بالإظهـار؛ اكتفـاءً بسـكون الثانيـة. ويجـيءُ اسـمُ الفاعـلِ مـن المضاعـف مـادٌّ مـادّانِ مـادّونَ مـادّةٌ مادّتـان مـادّاتٌ ومـوادُّ. واسـمُ المفعـولِ ممـدودٌ ممـدودان ممـدودون إلـى اخـره. واسـمُ الزمـان والمكـانِ مَمَـدٌّ. واسـمُ الآلـةِ مِمَـدٌّ. والمجهـولُ مُـدَّ مُـدّا مُـدُّوا، يُمَـدُّ يُمدّان يُمَـدُّونَ إلـى آخرهما.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قوله: (**نَحْوُ لَمْ يَمُدَّ، وَالأَصْلُ لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى الْمِيمِ**) لأجل الادغام، (**فَبَقِيَتَا**) أي الدّالان (**سَاكِنَيْنِ، فَحُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ، وَأُدْغِمَتِ الأُولَى فِيهَا**) أي في الثانية. لا يقال لو حُرِّكَتِ الأولى وأُدْرِجَتِ الثانيةُ فيها يَحْصُل المقصودُ من الإدغام، فما سَبَبُ ترجيحِ عكسِه؛ لأنّا نقولُ حركةُ الأولى لتأخُّرها عنها فاصلةٌ بينهما كما مَرَّ، فلا مجالَ لاندراج الثانية في الأولى المتحرِّكة.

قوله: (**ثُمَّ فُتِحَتْ**) أي اختيرَ كونُ تلك الحركةِ فتحةً؛ لأنّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ.

قوله: (**وَيَجُوزُ تَحْرِيكُهَا**) أي تحريكُ الثَّانيةِ (**بِالضَّمِّ**) تبعًا لعين مضارعه، (**وَالْكَسْرِ**) لأنّه أصلٌ في تحريك الساكن، وذلك للمناسبة بين الكسر والسكون من حيث إنّ السكونَ أصلٌ في البناء والكسرَ أبعدُ الحركاتِ من المعربات، ولذا لا يَدخُلُ المضارعَ وغيرَ المنصرفِ. وقيل في أصالته؛ لأنّ الساكن كالميت، وتحريكُه من أسفله. (**كَمَا يُذْكَرُ**) أي جوازُ التحريك بالثالث (**فِي الأَمْرِ**) مع هذا الباب.

المطلوب (**نَحْوُ لَمْ يَمُدَّ، وَالأَصْلُ لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى الْمِيمِ**) ليُمكنَ الإدغامُ أو لكون الميم ساكنة، (**فَبَقِيَتَا**) أي الدّالان (**سَاكِنَيْنِ، فَحُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ وَأُدْغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ فُتِحَتْ**) الدّالُ الثانية، (**نَحْوُ لَمْ يَمُدَّ**) بفتح الدَّالِ؛ (**لِأَنَّ الْفَتْحَةَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ، وَيَجُوزُ تَحْرِيكُهَا**) أي تحريكُ الدّال الثانية (**بِالضَّمِّ**) نحو لم يمدُّ بضمّ الدّال (**اتِّبَاعًا لِلْعَيْنِ**) أي لعين فعله (**وَالْكَسْرِ**) أي يجوزُ تحريكُ الدَّالِ الثانيةِ بالكسر نحو لم يمدِّ بكسر الدّال؛ لأنّ الساكِنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، (**كَمَا يُذْكَرُ**) جوازُ هذه الحركات (**فِي أَمْرِ الْمُضَاعَفِ، وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ**) أي في أمر الحاضر (**مِنْ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ مُدُّ بِضَمِّ الدَّالِ**) الثانية، (**وَمُدَّ بِفَتْحِ الدَّالِ**) الثانية، (**وَمُدِّ بِكَسْرِ الدَّالِ**) الثانية. أمّا جوازُ تحريكها بالضم فلاتباع العين؛ لأنّه مضموم. وأمّا جوازُ التحريك بالفتح فلخفّة الفتحة. وأمّا جوازُ التحريك بالكسر فلأنَّ من القاعدة إذا حرِّك الساكن حرِّك بالكسر كما ذكرنا.

وإنّما لم يَبْقَ على السكون لاجتماع الساكنين على غير حَدِّهِ؛ إذ لم يُمْكِنِ التَّلَفُّظُ بهما ولم يجُزْ حذفُ أحدِهما لِمَا مَرَّ، فحُرِّكَ جوازًا بإحدى هذه الحركات، وكذلك الحكمُ في أمر الغائبِ والنَّهيِ غائبًا كان أو حاضرًا نحو لِيَمُدّ بالحركات الثلاث، ولا يمدّ ولا تمدّ بالحركات الثلاث أيضًا فيهما. وكذا في غيرهما من الجازم، تأمّل.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ثـم أورد بحثًا لـه بقولـه: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ) الحاضر (مِن يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ مُدَّ بِضَمِّ الدَّالِ، وَمُدَّ بِفَتْحِ الدَّالِ، وَمُدِّ بِكَسْرِ الدَّالِ) وَالأَصْلُ «اُمْدُدْ»، نُقِلَتْ ضمةُ الدّال الأولى إلى الميم، فاستُغْنِيَ عن الهمزة، ثـم حُرِّكَتِ الدّالُ الثانيةُ بما حُرِّكَتْ به في نحو «لـم يَمُدّ». قدَّمَ ذكرَ الضمّ ههنا؛ دفعًا لما يُتوهَّمُ من السياق من أنّه جائزٌ على ضعف.

المطلوب ....

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





والميمُ مَضْمومَةٌ في الثَّلاثِ، ويجوزُ اُمْدُدْ بالإظْهَارِ. وتقولُ في الأمرِ مِنْ يَفْعِلُ بكسرِ العينِ فِرِّ بالكسرِ، وفِرَّ بالفتحِ، والفاءُ مَكْسُورَةٌ فيهما، ويَجُوزُ اِفْرِرْ بالإظْهَارِ. وتقولُ في الأمرِ مِنْ يَفْعَلُ بفَتْحِ العينِ عَضَّ بالفتحِ، وعَضِّ بالكسرِ، والعينُ مَفْتُوحَةٌ فيهما، ويجوزُ اِعْضَضْ بالإظْهَارِ.

إمعان الأنظار قوله: (وَتَقُولُ فِي الْمَاضِي) أي في ماضي المضاعَفِ ومضارِعِه من «أَفْعَلَ». واكتفى بذكر الماضي؛ بناءً على الظهور.

روح الشروح قوله: (وَالْمِيمُ مَضْمُومَةٌ فِي) الصُّوَر (الثَّلَاثِ) لأنّ الحركة المنقولة إليها هي الضمّ، (وَيَجُوزُ امْدُدْ بِالإِظْهَارِ) كما هو رأيُ الحجازيين، وفي كلامه إشعارٌ بأنّ أكثرَ استعمالِه بالإدغام كما هو مذهبُ بني تميم.

قوله: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ يَفْعِلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِرِّ بِالْكَسْرِ) أي بكسر الراء تبعًا لعين مضارعه، ولأصالته في تحريك الساكن، (وَفِرَّ بِالْفَتْحِ) لخفّته. ولا يجوز ضمُّ الراء؛ لاستلزامه الخروجَ من الكسرة إلى الضمّة مع أنّه لا داعِيَ له كاتباع العين، (وَالْفَاءُ مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا) أي في صورتي كسرِ الراء وفتحِها؛ لأنّ المنقولَ إليها هو الكسرُ، (وَيَجُوزُ افْرِرْ بِالإِظْهَارِ) لسكون الثاني في الأصل.

قوله: (وَتَقُولُ) في أمر الحاضر (مِنْ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ) أي الباب الرابع؛.............................

المطلوب قوله: (وَالْمِيمُ مَضْمُومَةٌ فِي الثَّلَاثِ) أي في تحريكِ الدَّال الثانية بالحركات الثلاث، (وَيَجُوزُ امْدُدْ بِالإِظْهَارِ) أي بفكّ الإدغام؛ لأنّ الإدغامَ وتركَه جائز في هذا القسم.

قوله: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ يَفْعِلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِرِّ بِالْكَسْرِ وَفِرَّ بِالْفَتْحِ) أمّا جوازُ التحريك بالكسر فلأنّه ساكن بسبب الوقف، والساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر كما مَرَّ. وأمّا جوازُ التحريك بالفتح فلخفَّته كما مَرَّ. وأمّا عدمُ جواز التحريك بالضمّ فلعدم الاتباع بكسر عين فعله، ولأنّه لو أُجيزَ ذلك يلزمُ الخروجُ من الكسرة الحقيقيّة إلى الضمّة الحقيقيّة، وذلك ثقيلٌ. وأمّا عدمُ إبقائِه على السكون فلما مرَّ من أنّه يلزمُ اجتماعُ الساكنينِ على غيرِ حَدِّهِ اللذَيْن لم يُمكِنِ التلفُّظُ بهما، تأمّل. (وَالْفَاءُ مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا) أي في تحريك الرّاء الثانية بالكسر أو الفتح. (وَيَجُوزُ افْرِرْ بِالإِظْهَارِ) أي بفكّ الإدغام؛ لأنّ هذا القسمَ من الإدغام الجائزِ كما مَرَّ.

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح لأنّ المضاعفَ لا يجيءُ من الباب الثالث كما صرَّحوا به (عَضَّ بِالْفَتْحِ) للاتباع بعين مضارعه وللخِفَّة (وَعَضِّ بِالْكَسْرِ) لأصالته في تحريك الساكن، ولم يُضَمَّ؛ لعدم داعِيه، (وَالْعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا) لأنّ الأصلَ «إعْضَضْ» بفتح الضّاد الأولى، ثم نُقِلَتْ إلى العين. (وَيَجُوزُ اعْضَضْ بِالإِظْهَارِ) كما مرّ هذا في الثلاثيّ.

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ مِنْ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ عَضَّ بِالْفَتْحِ) أي بفتح الضّاد الثانية؛ لخفة الفتحة كما مَرَّ، (وَعَضِّ بِالْكَسْرِ) لأنّه ساكنٌ، والساكنُ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر كما مرّ. وإنّما لم يَبْقَ على السكون ولم يَجُزِ التحريكُ بالضمِّ لما مَرَّ من عدمِ جوازِهما في يفعِلُ بكسرِ العينِ. (وَالْعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا) أي في تحريكِ الضَّاد الثانية بالفتح والكسر. (وَيَجُوزُ اعْضَضْ بِالإِظْهَارِ) أي بفكّ الإدغام لما مَرَّ في المثالين الأوَّلين.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋



وتقولُ مِنْ أفْعَلَ أحَبَّ يُحِبُّ، والأصْلُ أحْبَبَ يُحْبِبُ، فنُقِلَتْ حركةُ الباءِ إلى الحاءِ، وأُدْغِمَتِ الباءُ في الباءِ، وتقولُ في الأمْرِ أحِبَّ وأحْبِبْ بالإظْهَارِ والإدغامِ، وكُلَّمَا أدْغَمْتَ حرفًا في حرفٍ أدْخَلْتَ بَدَلَهُ تَشْدِيداً.

إمعان الأنظار قوله: (أَدْخَلْتَ بَدَلَهُ تَشْدِيدًا) أي شدَّةً في التلفُّظِ للحرف الثاني، فيكونُ المدغَمُ والمدغَمُ فيه كأنّهما حرفٌ وبعضُ حرفٍ يرتفعُ اللسانُ منهما معًا.

روح الشروح قوله: (وَتَقُولُ) من المضاعف (مِنْ أَفْعَلَ أَحَبَّ يُحِبُّ، وَالأَصْلُ أَحْبَبَ يُحْبِبُ) على وزن أكرَمَ يُكرِمُ، (فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْبَاءِ) الأولى (إِلَى الْحَاءِ، وَأُدْغِمَتِ الْبَاءُ فِي الْبَاءِ فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع.

قوله: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ) منه (أَحِبَّ) بكسر الحاء المنقولة من الباء الأولى، والباءُ المدغَمُ فيها إمّا مفتوحةٌ أو مكسورةٌ على قياس «فِرَّ». (وَأَحْبِبْ) على وزن أكرِمْ (بِالإِدْغَامِ) في الأوّل، (وَالإِظْهَارِ) في الثاني. ومثالُ الممتنِعِ أحبَبْنَ إلى أحبَبْنا، وقِسْ على هذا مضاعفَ الخماسيِّ والسداسيِّ نحو تمادَّ واستمدَّ. ولم يتعرَّضْ لمضاعف الرباعيِّ نحو «زلزل»؛ إذ ليس له حكمٌ خفيٌّ.

ولم يَذكُرْ حذفَ أحدِ المتجانسين وإبدالَه بحرف العلة للتخفيف نحو «ظِلْتُ» و«أحَسْتُ»،........

المطلوب قوله: (وَتَقُولُ فِي الْمَاضِي مِنْ أَفْعَلَ يُفْعِلُ أَحَبَّ) بفتح الحاء والباء المدغَمة فيها، (يُحِبُّ) بكسر الحاء وضمّ الباء، (وَالأَصْلُ أَحْبَبَ يُحْبِبُ) بسكون الحاء فيهما، (فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْبَاءِ) في الماضي والمضارع (إِلَى الْحَاءِ) ليمكنَ الإدغامُ ولكون الحاءِ ساكنةً، (وَأُدْغِمَتِ الْبَاءُ) الأولى (فِي الْبَاءِ) الثانية (فِيهِمَا) أي في الماضي والمضارع؛ لدفع الثِّقَلِ المذكورِ في الثلاثيّ الواجبِ إزالتُه به، ومزيدُ الثلاثيّ فرع الثلاثيّ.

قوله: (وَتَقُولُ فِي الأَمْرِ) أي في أمر الحاضر (أَحِبَّ) بكسر الحاء وفتح الباء، ويجوز كسرها لكن لم يذكره؛ اكتفاءً بما ذكره في الثلاثيّ المجرَّد من قبلُ، ولم يجُزِ الضمُّ فيه؛ لعدم الإتباع وللزوم الخروج من الكسرة الحقيقيّة إلى الضمّة الحقيقيّة، تأمّل. ولم يجُزْ إبقاؤُه على السكون لما مَرَّ في الثلاثيّ.

المنقود قوله: (وتقول في أفعل أحبّ الخ) أي يُقال في المضاعف الماضي والمضارع من أفْعَلَ أَحَبَّ يُحِبُّ، أصله أحْبَبَ يُحْبِبُ. فنُقلت حركةُ الباءِ الأولى إلى الحاءِ فيهما، وأُدْغِمَتِ الباءُ الأولى في الباء الثانية، فأتي بدلَه التشديدُ. والأمرُ منه أَحِبَّ بالإدغام والفتحِ؛ للخفَّة، والكسرِ؛ للإصالة، وأَحْبِبْ بالإظهار؛ اكتفاءً بالسكون.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والأَصْلُ «ظَلِلْتُ» و«أحسَسْتُ»، ونحوُ «أمليتُ» و«تَقَضّي البازي»، والأَصْلُ «أمللتُ» و«تَقَضّض»؛ لقلة وقوعها. واقتصَرَ على بيان كون أحد المتجانسَيْن في كلمة؛ لأنّ حالَ كونهما في كلمتين معلومٌ بالمقايسة نحو ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ﴾ [البقرة، ٢/ ٣٣؛ يوسف، ١٢/ ٩٦؛ القلم، ٦٨/ ٢٨] في الواجب، و«رسول الحسن» في الممتنع، و«المال لزيد» في الجائز.

وقد يجري الإدغامُ في المتقاربَيْنِ مخرجًا كالجيم والشين في ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح، ٤٨/ ٢٩]، ومَنْ لم يُدغِمْ يَنْظُرْ إلى عدمِ تجانُسِهما وعدمِ تلازمِ الكلمتين، ومن الإدغامِ الجائزِ نحو «وليّ يزيد» و«عدوّ وليد» بإسْكانِ المشدَّدةِ لفظًا وإدْراجِهِ فيما بعدَه، ويُسَمّى إخفاءً. وشأنُه أن لا يشدَّدَ المدرجُ فيه كما يشدَّدُ في الإدغام، ولذا قال: (وَكُلَّمَا أَدْغَمْتَ) أنتَ (حَرْفًا فِي حَرْفٍ أُدْخِلْ) أمرٌ من الإدخالِ، وفي بعض النُّسَخ: «أدخلتَ»، (بَدَلَهُ) ظرفٌ تقديريٌّ بمعنى مكانَه كما ذكره الشريفُ في بحث تقديم المسند إليه، أي مكانَ المدغَمِ (تَشْدِيدًا)؛ لِيَكونَ عِوَضًا عن لفظ المدغَمِ فيه وقرينةً له.

المطلوب واعلم أنّه لا فرقَ بين ماضي هذا البابِ وبين أمرِه في الصورة سواء كانا قبلَ الإدغامِ أو بعدَه لكنّ الفرقَ بينهما بحركة الباء الأُولى قبلَ الإدغام؛ فإنّها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر، وبحركة الحاء بعد الإدغام؛ فإنّها مفتوحة في الماضي أيضًا ومكسورةٌ في الأمر؛ لأنّها في الحقيقة حركة الباء فيهما التي هي مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر.

قوله: (وَأَحْبِبْ) بكسر الباء الأُولى (بِالإِدْغَامِ) أي في المثال الأوَّل، (وَالإِظْهَارِ) أي بفكّ الإدغام في المثال الثاني. وكذا الحكمُ في أمر الغائب ونهي غائبه وحاضره، تأمّل، وقِسْ على هذا المضاعَفَ من الخُماسيِّ نحو تمادَّ والسُّداسيِّ نحو استعَدَّ وغيرِ ذلك. (وَكُلَّمَا أَدْغَمْتَ حَرْفًا فِي حَرْفٍ أَدْخِلْ) بسكون اللام؛ لأنّه أمرُ حاضرٍ (بَدَلَهُ تَشْدِيدًا) ليكونَ عِوَضًا عن المدغَمِ.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





[أحكامُ المهموزِ]

وأمّا المهموزُ فإنْ كانَتِ الهمزةُ ساكِنَةً يجوزُ تَرْكُهَا على حالِها ويجوزُ قَلْبُها، فإنْ كانَ ما قبلَها مَفْتوحاً قُلِبَتْ ألِفاً، وإنْ كانَ مَكْسُوراً قُلِبَتْ ياءً، وإنْ كانَ مَضْمُوماً قُلِبَتْ واواً نحو يَاكُلُ ويُومِنُ وإيذَنْ، أَمْرٌ من أذِنَ،

إمعان الأنظار قوله: (يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا) ينبغي أن يستثنى ما كان قبلَها همزةٌ، فإنَّ القلبَ فيه واجبٌ؛ لحصولِ الثِّقل من التكرار نحو آمَن وأُومِنُ وإِيمَانًا، فإيرادُ «ايْذَنْ» في المثال في الماضي ليس بوجهٍ؛ لأنّ القلبَ فيه واجبٌ.

روح الشروح ولما فرغَ من المضاعَفِ قال: (وَأَمَّا الْمَهْمُوزُ) أَخَّرَهُ عن المضاعف؛ لأنَّ حرفَ التَّضعيفِ قَلَّما يَخْلُو عن تغيُّرٍ بإسكانٍ وإدراج أو قلبٍ أو حذفٍ، والهمزةُ كثيرًا تُتركُ على حالها، فالمضاعَفُ أقرَبُ إلى المعتلِّ. ثم المهموزُ ما يكون أحدُ حروفِه الأصليَّةِ همزةً.

المطلوب قوله: (وَأَمَّا الْمَهْمُوزُ فَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ سَاكِنَةً يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا) سواء كانت في الفعل أو في الاسم، وهذه الحالة للهمزة. وإنّما تثبتُ إذا كانت في غير الأوَّل؛ لأنّ كونَها ساكنةً في الأوَّل غيرُ متصوَّر؛ لتعذّر الابتداء بالساكن. ثم بعد ذلك يجوز تركُها على حالها سواء كان قبلَها حرفٌ صحيحٌ أو حرفُ علةٍ أو همزةٌ مثلها متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ويؤيؤ وائمان وغيرها في الاسم، ويأكل ويؤمن وائذن وائدم ونحوها في الفعل.

المنقود قوله: (وأمّا المهموز فإن كانت الهمزة إلخ) وقيل: إنّه يجيء على ثلاثة أضرب: مهموزُ الفاءِ نحو أخذ، ومهموزُ العينِ نحو سأَلَ، ومهموزُ اللامِ نحو قرَأَ. وحكمُه في تصاريفِ فعلِه كحكم الصحيح؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ لكن لا يقالُ له صحيح؛ لصيرورة همزتِه حرفَ علّةٍ في التَّليين، وهي قد تُخَفَّفُ إذا وقعت غيرَ أوَّل؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق. وهو يكون بثلاثةِ أشياءَ: الأوَّلُ بالقلب، والثاني بأن يُجعلَ بينَ بينَ أي بينَ مخرجِ الهمزةِ وبينَ مخرجِ الحرفِ التي حركتُها منه، والثالث بالحذف.

أمّا الأوّلُ فهو أنَّ الهمزةَ إذا كانت ساكنةً وما قبلها مفتوحاً تُقلبُ ألفاً؛ للين عريكةِ الساكنِ واستدعاء ما قبلها نحو يَأْكُلُ ورَأْسٍ. وإن كان ما قبلها مكسوراً قُلبت ياءً نحو إيذَنْ، أصلُه إءْذَنْ، وهو أمرٌ من أذن. وإن كان ما قبلها مضموماً قُلبت واواً نحو يُومِنُ، فإن كانتِ الأولى همزةَ وصلٍ تَعُودُ الثانيةُ همزةً عندَ الوصلِ نحو واءْمُلْ.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح قولـه: (فَـإِنْ كَانَـتِ الْهَمْـزَةُ) الواقعـةُ فيـه (سَـاكِنَةً يَجُـوزُ تَرْكُهَـا عَلَـى حَالِـهِ) لحصـول الخفّـة بسـكونها في الجملـة لا الخفـة الكاملـة؛ لأنّ الهمـزةَ نفسـها حـرفٌ شـديدٌ مـن أقصـى الحلـق، (وَيَجُـوزُ قَلْبُهَـا) أَلِفًـا أو يـاءً أو واوًا؛ لأنّهـا حـروفٌ خفيفـةٌ، فالقلـبُ إلـى أحدِهـا أبلَـغُ في الخفَّـة مـن إبقـاء الهمـزة سـاكنةً.

ثـم فصَّـلَ القلـبَ بقولـه: (فَـإِنْ كَانَ مَـا قَبْلَهَـا) أي مـا قبـلَ الهمـزةِ (مَفْتُوحًـا قُلِبَـت) الهمـزةُ (أَلِفًـا. وَإِنْ كَانَ مَـا قَبْلَهَـا مَكْسُـورًا قُلِبَـتْ يَـاءً. وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًـا قُلِبَـتْ وَاوًا) أي تُقلَـبُ حرفًـا مـن جنس حركـة مـا قبلهـا؛ للِيـنِ عريكـةِ السـاكن، واسـتدعاء حركـة مـا قبلهـا، وذلـك القلـبُ (نَحْـوُ يَـأْكُلُ) بقلـب الهمـزة أَلِفًـا، (وَيُومِـنُ) بقلبهـا واوا، (وَإِيـذَنْ) بقلـب الهمـزة الثانيـة يـاءً، (أَمْـرٌ مِـنْ أَذِنَ) بكسـر الـذّال.

المطلوب وإنّمـا جـازَ تـركُ الهمـزةِ في مثـلِ هـذه الأمثلـةِ علـى حالهـا؛ لحصـولِ الخفَّـةِ بالسـكون في الجملـة مـن الثِّقـل الحاصـلِ مـن كونِهـا متحركـةً؛ لكونهـا حرفًـا شـديدًا أو ملحقًـا بحـروفِ العلـةِ التي تثقـل الحركـةُ عليهـا في بعـض الأحـكام، ومنهـا التسـكينُ للتخفيـف، ولـذا عدَّهـا البعـضُ منهـا، فسـاغ فيهـا همـزة التخفيـف كمـا في حـروف العلـة، وذلـك بخمسـة أشـياء:

[١.] إمّا بالتسكين إذا كانت متحركةً.

[٢.] وإمّا بالقلب إذا كانت ساكنةً سواء كان أصليًّا أو عارضيًّا وما قبلها متحركًا.

[٣.] وإمّا بالحذف إذا كانت متحركةً وما قبلها ساكنًا.

[٤.] وإمّا بالإدغام إذا كانت متحركةً وما قبلها واوًا أو ياء مَدّة أو ما أشبَهَها كياء التصغير.

[٥.] وإمّا بجعلها بينَ بينَ إذا كانت متحركةً وما قبلها متحركًا أو ألفًا.

المنقود وأمّـا الثـاني فهـو إذا كانـتِ الهمـزةُ متحركـةً ومـا قبلهـا متحـرّكـًا تثبـتُ؛ لقـوّةِ عريكتِهـا نحـو سـائل ولـؤم وسـأل، وإذا كانـت مفتوحـةً ومـا قبلهـا مكسـوراً أو مضمومـاً تُجعـل واوًا أو يـاءً نحـو مِيَـر وجُـوَن؛ لأنَّ الفتحـةَ كالسـكون في الليـن فتُقلَـبُ كمـا تُقلـب في السـكون، نعـم إنّـه لـم تُقلـب في سـأل مـع أنّ الهمـزةَ مفتوحـةٌ ضعيفـةٌ؛ لصيـرورةِ فتحتـه قويّـة بفتحـة مـا قبلهـا.

وأمّـا الثالـثُ -أي التخفيـفُ بالحـذف- فهـو أن يكـونَ إذا كانـتِ الهمـزةُ متحركـةً ومـا قبلهـا سـاكنًا يجـوزُ تركُهـا علـى حالهـا؛ لكونـه حرفًـا صحيحـًا، ويجـوزُ نقـلُ حركتِهـا إلـى ماقبلَهـا؛ لمجـاورة السـاكن، ثـمّ حُذِفَـتْ؛ لإجتمـاع السـاكنين نحـو قولـه تعالـى ﴿وَسَـلِ الْقَرِيَةَ﴾ [سورة يوسف، ١٢/ ٨٢]،





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح أَخَّرَ مثالَ المكسورِ عن المضموم مع تقديم المكسور؛ إشارةً إلى أنّه كالخارج عمّا نحن فيه من حيث إنه ليس من جائز القلب بل من واجب القلب، كآمن وأومن إيمانًا؛ لشدّة الثِّقل باجتماع الهمزتين. فوجهُ إيرادِه ههنا التنبيهُ على أنّ الواجبَ لا يُنافي الجوازَ، فيصحُّ التمثيلُ بمثله للجواز. وإنّما بيَّنَه بقوله «أمر من أذن»؛ ليتَّضِحَ أنّ أصله بالهمزتين المكسورةِ أولاهما.

المطلوب أمّا مثالُ الأوَّلِ فهو أن تسكن الهمزةُ الثانيةُ من يؤيؤ متحركة، فبقي يؤيؤ بسكونها، ثم يجوز لك أن تُبْقِيَها على حالها؛ لحصول الخفَّة به في الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل.

وأمّا مثالُ الثاني فهو أن تقلب همزةُ «رأسٍ» ألفا و«لؤم» واوًا و«بئر» ياء؛ لدفع ذلك الثِّقل، ولِلينِ عريكةِ الساكن، واقتضاء حركة ما قبلها لجنسها في كلّها كما في حرف العلة نحو يخاف، فتقلب واوُ يَخَوْفُ ألفًا حال كونها ساكنةً وما قبلها مفتوحًا، وياءُ «يُيْسِرُ» واوًا حالَ كونِها ساكنةً وما قبلها مضمومًا، وواوُ «قِوْلَ» ياءً حالَ كونِها ساكنةً وما قبلها مكسورًا، فصارت هذه على وزن رأس ولؤم وبئر. فعلى هذا تقلَبُ همزةُ يؤيؤ واوًا بعدَ ما أسكنتِ الثانيةُ، فصار يويؤ. ومنه آدم وآمن ويومن وإيمان وذيب ونحو ذلك. وإلى هذين التخفيفين أشار الشيخُ بقوله: فإن كانت الهمزةُ ساكنةً يجوز تركُها على حالها كما ذكرنا. ثم قال: ويجوز قلبُها كما سيجيء لكنّ التخفيفَ بالقلب بعد ما كانت ساكنةً أبلغُ من التخفيف بالسكون، فلهذا بعد ما حصل التخفيفُ به جوَّزوا القلبَ به وإلاّ لزم تحصيلُ الحاصل، وذلك غيرُ جائزٍ.

المنقود أصلُه واسْئَلِ القريةَ، فنُقلت حركةُ الهمزةِ إلى السين قبلَها، ثمّ حُذِفت؛ لسكونها وسكونِ اللامِ بعدَها؛ لأنّها لما أُعِلَّتْ أُلْحِقَتْ بحرف العلّة فضَعُفَتْ ولم يُحْذَفِ اللامُ؛ لقُوَّتها. وقد قُرِئَ هذا باثبات الهمزةِ نحو واسئلِ القريةَ، وتركِها نحو وَسَلِ القريةَ، واللامُ فيه يتحرَّكُ؛ لإلتقاء الساكنين، فهي عارضةٌ ولا اعتبارَ للعارض كما في غَزَتا ورَمَتَا.

فإن قلتَ: فعلى هذا يلزمُ عدمُ الإستغناء عن همزةِ الوصل؛ لأنَّ حركةَ السينِ عارضةٌ؟ فأجيبَ بأنَّ حركةَ السين هي حركةُ الهمزةِ التي هي عينُ الفعل، وحركتُها ليست بعارضةٍ؛ إذ المرادُ بالحركة العارضةِ ما حصلَتْ بغيرِ نقلٍ من الكلمة. وأيضًا حُذِفَتْ في «يَرى» وهو مضارعُ رأى، أصلُه يَرْأَى، فقُلبتِ الياءُ الفًا؛ لفتحةِ ما قبلَها، ثمّ لُيِّنَ الهمزةُ، فاجتمعَ الساكنانِ، فحُذفتِ الألفُ وأُعطيَ حركتُها إلى الراءِ فصار يَرى. وإنّما حُذِفَتْ فيه دونَ نَأى يَنْأى وغيرِه؛.........





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا مثالُ الثالث فبأنْ تُحذَفَ حركةُ همزة مَسْألة مَلْأك وجيئل وجؤبة وشيء وسوء ونحوِها للتخفيف، ثم تُحذَفَ الهمزةُ لالتقاء الساكنين، ثم تُعطى حركتُها إلى ما قبلها، فتبقى على وزن مَسَلة ومَلَك وجيل وجوبة وشي وسو كما نُقِلت حركةُ حرفِ العلة كذلك في نحو مَقول ومَبيع، تأمّل. أمّا جوازُ تحمُّلِ حرفِ العلة للحركة في بعض الأمثلة فلطروّها ولكونها فتحةً، ويجوز إبقاءُ الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنًا ما قبلها؛ لحصول الخفّة في الجملة بسكون ما قبلها كما يجوز إبقاءُ حرف العلة كذلك في قول وبيع مصدرين. وقد أشار الشيخُ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف، ١٢/ ٨٢] كما سيجيء.

المنقود لكثرة الإستعمالِ مع اجتماعِ حرفِ العلّةِ بالهمزة في الفعل الثقيلِ. وبناءُ أفعلَ منه مخالِفٌ لأخواتِهِ لمخالفة ثلاثيّه لها نحو أرى يُري إراءً وإراءةً إلى آخره. والمفعول «مَرْئِيٌّ» إلى آخره، أصلُه مَرْؤُويٌ، فأُعِلَّ كما في مَهْدِيٍّ، ولا يجبُ حذفُ همزتِه؛ لأنَّ وجوبَ حذفِ الهمزةِ في فعله غيرُ قياسيٍّ. وحُذِفَ في نحو «مُرىً» أصلُه مُرْأَيٌ؛ قياسًا على نظائرِها. وقيل في إلحاق الضمائرِ لثلاثيّه رأى رأيا رَأَوْا إلى آخره، وإعلالُ الياءِ قد مرَّ في باب الناقصِ المستقبلِ يَرى يَريان يَرَوْنَ تَرى تَريان يَرين إلى آخره. وحُذِفَتِ الألفُ في «يَرَوْنَ»؛ لإجتماعِ الساكنين بواو الجمع. وحُرِّكتِ الياءُ في يَريان؛ لطُرُوِّ الحركةِ عليها. وأصلُ «تَرَيْنَ» تَرْئَيِينَ على وزن تَفْعَلِينَ، فحُذِفَتِ الهمزةُ كما في يَرى، فنُقِلت حركتُها إلى الراء فصار تَرَيِينَ، ثم جُعلتِ الياءُ ألفًا؛ لانفتاحِ ما قبلَها فصار تَرايْنَ، ثم حُذفتِ الألفُ؛ لإجتماع الساكنين فصار تَرَيْنَ. وسُوِّيَ بينَه وبينَ جمعِه؛ اكتفاءً بالفرقِ التقديريِّ كما في تَرمين في الناقص. وإذا أُدْخِلَتِ النونُ الثقيلةُ في الشرط كما في قوله تعالى ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً﴾ [سورة مريم، ١٩/ ٢٦] حُذفتِ النونُ علامةً للجزم، وكُسِرَ ياءُ التأنيث حتى يطّرِدَ بجميعِ نوناتِ التأكيد. الأمرُ رَ رَيا رَوْا رَيْ رَيا رَيْنَ. ولا يُجعل الياءُ الفًا في رَيا تبعًا ليَريانِ. ويجوزُ الوقفُ بالهاء نحو رَه فحذفت همزتُه كما في يَرى، ثمّ حُذفتِ الياءُ؛ لأجل السكون، وبالنون الثقيلةِ رَيَنَّ رَيانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رَيانِّ رَيْنَانِّ، فجيءَ بالياء في رَيِنّ؛ لعدم السكون، ولم يُحذف واوُ الجمعِ في رَوُنّ؛ لعدم ضمّةِ ما قبلَها، وبالنون الخفيفةِ رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ. والفاعل راءٍ إلى آخره، ولا يُحذف همزتُه؛ لأنَّ ما قبلها ألفٌ وهي لا تَقبلُ الحركةَ ولكن يجوزُ أن تُجعلَ بينَ بينَ كما في سائل. والمجهول رُؤي يُرى إلى آخرهما،..................................





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا مثالُ الرابعِ فبأنْ تُقلَبَ همزةُ خَطِيئَةٍ وأُفَيْئِسٍ (تصغير أَفْؤُس جمع فَأْسٍ) ياءً وهمزةُ مقروءةٍ واوًا، ثم تُدغَمَ الياءُ في الأوّلين في الياء والواوُ في الواو في الثالث للتخفيف، فصار على وزن خطيَّةٍ وأُفَيِّسٍ ومقروَّةٍ كما يُعَلُّ حرفُ العلةِ بالإدغام في نحو مغزوّة وشَرِيَّة. وأمّا عدمُ نقلِ حركةِ الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث وفي نحو جيل؛ لئلاّ يلزمَ تحمُّلُ الحرفِ الضعيف للحركة بخلاف جيئل وأخواته وإن كان مثلَها في طُرُوِّ الحركة وكونها فتحة؛ لأنّ حرفَ العلة في جيل وجوبة زيدَ لمعنى واحد وهو الإلحاق، وفي شيء وسوء أصليّ، وفي خطيئة وأخواتها زيدت لا لمعنى واحد؛ لأنّ الياء في أفيس للتصغير، وفي خطيّة للمصدر، وفي مقروَّة للمفعول. وأمّا الياءُ الثانيةُ في هذه الأمثلة فليست بضعيفة؛ لأنّها أصليّة لكونها مقلوبةً من همزة أصليّة، فلا يلزمُ تحميلُ الحركةِ على الضعيف فيها. ثم اعلم أنّ هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والإدغام بعده لدفع الثِّقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لا من الهمزة؛ لأنّ تخفيفَها قد حصل بالقلب، ولذا لم يذكره صاحبُ «المراح»؛ لكن قد يوجد مثاله نحو راس، أصله رأس، ثم زيدت همزةٌ للإلحاق بـ«فَعْلَلَ»، فصار رأءس بهمزتين على وزن «فَعْلَلَ»، ثم أدغمت الهمزةُ الأولى في الثانية للتخفيف، فصار رأس على وزن فعل، فلذلك ذكرناه.

المنقود وقيل: إذا اجتمع الهمزتان وكانتِ الأولى مفتوحةً والثانيةُ ساكنةً تُقلب الثانيةُ ألفًا نحو آخُذُ وآدم إلّا في أيمَّةٍ جُعلت همزتُها ألفًا ثمّ جُعلت ياءً؛ لإجتماع الساكنين. وقيل: أصلُها أئْمِمَة؛ لأنّها جمعُ إمام، فاجتمع في أوّله همزتان: الأولى للجمع، والثانيةُ فاءُ الكلمة، وكان القياسُ أن تُقلب الثانيةُ ألفًا؛ لأنّها ساكنةٌ وما قبلها مفتوحٌ، لكن لما وقع بعدَها حرفان مِثْلان -وهما الميمان- وأرادوا الإدغامَ نَقَلوا حركةَ الميمِ الأولى -وهي الكسرة- إلى الهمزة الثانية، فأدغموا الميمَ في الميم فصار أئمّة، ثمّ قلبوا الثانيةَ ياءً؛ لكونها مكسورةً، فصار أيمّة.

فإن قلتَ: لِمَ لا يَعتبروا القلبَ قبلَ الإدغامِ ولم يقولوا آمَّةٌ؟ قلت: إنّه واجبٌ دونه، وعند الكوفيين لا تُقلب بالألف؛ لأنّها لو قُلبت أيّاها لاجتمع الساكنان: الأولى الألف، والثاني الميم المدغَمُ، وقُرئ عندهم «أئمّة الكفر» بالهمزتين، فإن قيل: إجتماعُ الساكنين في حدّهما جائزٌ؛ فينبغي أن يُجعل الألفُ ياءً بعدَ قلبِ الهمزةِ الثانيةِ ألفا عندَ البصريين فيقال أيمة؟ فأجيبَ عنه بأنّ الألفَ في آمّة ليست بمَدّةٍ؛...





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا مثالُ الخامسِ فبأن تُجعَلَ الهمزةُ المتحركة إذا كان ما قبلها متحركًا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها؛ لأنّ هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولؤم وسئم. وقيل أن تُجعَلَ الهمزةُ بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل، وإذا كان ما قبلها ألفًا وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع. وإنّما قَيَّدْنَا هنا بالمشهور؛ لأنّه بغير المشهور لا يمكن لسكون ما قبلها. وإنّما تُخفَّفُ الهمزةُ في هذه الأمثلة بينَ بينَ وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف العلة؛ لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام، تأمّل. وقد أشار الشيخُ إلى هذا التخفيف في المتن بقوله: نحو قرأ كما سيجيء.

قوله: (**وَيَجُوزُ قَلْبُهَا**) أي قلبُ الهمزةِ حال كونها ساكنة وما قبلها متحركًا (**بِجِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا**) وهذا هو الإشارة من الشيخ إلى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركًا كما أشرنا، (**فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا قُلِبَتْ أَلِفًا**) لأنّ الألفَ جنسُ حركة ما قبلها وهي هنا بالفتحة. (**وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا قُلِبَتْ يَاءً**) لأنّ الياءَ جنسُ حركة ما قبلها، وهي الكسرة.

قوله: (**وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا قُلِبَتْ وَاوًا**) لأنّ الواوَ جنسُ حركة ما قبلها، وهي الضمة (**نَحْوُ يَاكُلُ**) بالمدّ، وهو مثالٌ لقلبها ألفًا، أصله «يأكل». ويجوز تركُها على حالها؛ لحصول الخفَّة من سكونها، ويجوز قلبُها بجنس حركة ما قبلها للمبالغة فيها، وهي الفتحة هنا وجنسها الألف، فصار يأكل.

قوله: (**وَيُومِنُ**) وهو مثالٌ لقلبها واوًا، أصله «يؤمن» من أأمن، ويجوز تركُها على حالها، ويجوز قلبُها بجنس حركة ما قبلها كما مَرَّ، وهي الضمة هنا، فصار يومن.

قوله: (**وَايذَنْ أَمْرٌ مِنْ أَذِنَ**) بكسر الذّال. وهذا مثالٌ لقلبها ياء، أصله «ائذن»، ويجوز تركُها على حالها، ويجوز قلبُها بجنس حركة ما قبلها كما مَرَّ، وهي الكسرة هنا، فصار ايذن.

المنقود لأنَّ الألفَ إنّما يكون مدّةً إذا انقلبَ من الياء والواو بشرط أن يكون ما قبلها مفتوحًا، وألفُها ليست بمدّة حينئذ؛ لأنّها ليست بمقلوبةٍ منهما؛ فحينئذ لم يكن إجتماعُهما على حدّه. وقيل: إذا إجتمع الهمزتان إن كان ما قبلها مكسورا تُقلب ياءً نحو ايسر أصله اءسر، وإن كان ما قبلها مضموماً قُلبت واواً نحو أوثر اصله أءثر.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





وإنْ كانَـتِ الهمـزةُ مُتَحَرِّكَـةً فـإنْ كانَ ما قبلَها حرفـًا مُتَحَـرِّكـًا لا تَتَغَيَّرُ الهمـزةُ كالصَّحيح نحـو قَـرَأَ، وإنْ كانَ مـا قبلَها حرفـًا سـاكنًا يجـوزُ تَرْكُهَـا علـى حالها ويجـوزُ نَقْـلُ حَرَكَتِهَـا إلـى مـا قَبْلَهَـا، مثالُـه قولُـهُ تعالـى ﴿وَسَـلِ الْقَرْيَـةَ﴾، والأَصْـلُ وَاسْـأَلِ القريَـةَ، فنُقِلَـتْ حركـةُ الهمـزةِ إلـى السِّـينِ، فحُذِفَـتِ الهمـزةُ؛ لِسُكونِها وسُكُونِ الـلَّامِ بَعْدَهَـا، وقـد قُـرِئَ بإِثْبَـاتِ الهمـزةِ وتَرْكِهَـا.

إمعان الأنظار قولـه: (**لَا تَتَغَيَّـرُ الْهَمْـزَةُ كَالصَّحِيـحِ**) ينبغـي أن يَسْـتثنيَ الصورتيـن: الهمـزةَ المفتوحـةَ والمضمومَ ما قبلها نحو «مُؤَجَّل»، والمكسورةَ نحو «مائة»؛ لأنّ في الأوَّل يجوز قلبُها واوًا وفي الثاني ياءً.

واعلـم أنّ الهمـزةَ ومـا قبلَهـا إذا كانتـا متحركتَيْـنِ في غيـر الصورتيـن المذكورتيـن يُجْعَـلُ بيـنَ بيـنَ المشـهورُ، فيكـون مـرادُ المصنِّـفِ مـن التغييـرِ التغييـرَ الكامـلَ في نفـس الهمـزة كالحـذف والإبـدال أو في وضعِـه كالإسـكان، فـلا يكـون جعلُـه بيـنَ بيـنَ تغييـرًا بهـذا المعنـى؛ لبقـاء الهمـزةِ مـع حركتهـا.

روح الشروح قولـه: (**وَإِنْ كَانَـتِ الْهَمْـزَةُ مُتَحَرِّكَـةً، فَـإِنْ كَانَ مَـا قَبْلَهَـا حَرْفًـا مُتَحَـرِّكًا لَا تَتَغَيَّـرُ الْهَمْـزَةُ كـ**) الحـرف (**الصَّحِيـحِ**) لقـوّةِ عريكتِهـا بسـبب حركتهـا، (**نَحْـوُ قَـرَأَ**) إلاّ أن تكـونَ حركتُهـا فتحـةً وحركـةُ مـا قبلهـا ضمـةً أو كسـرة، نحـو جُـؤَن ومِئَـر، فحينئـذ يجـوز قلبُهـا واوًا أو يـاءً؛ لأنّ الفتحـةَ كالسـكون في الليـن، ولا تُقلَـبُ أَلِفًـا إذا انفتـحَ مـا قبلهـا؛ لقـوّة فتحتهـا بفتحـة مـا قبلهـا؛ إذ الشـيءُ يَتَقـوّى بجنسـه، ونحـو «لا هَنـاكَ المرْتَـعُ» (**أي لا بُـورِكَ لـكَ في الملـك فـلا تَتمتَّـع بـه**) شـاذٌّ. والمصنِّـفُ أطلَـقَ عـدمَ تغيُّـرِ الهمـزة، ولـم يَسْـتَثْنِ نحـوَ جُـؤَن ومِئَـر؛ لقلّتِهـا ولعـدم وزنهـا في المشـتقّات، وبحثـه مقصـور عليهـا. ثـم إنّ الهمـزةَ المتحرِّكـةَ إذا تحـرَّكَ مـا قبلهـا قـد تُخفَّـفُ في غيـر الصورتيـن المذكورتيـن بجعلهـا بيـنَ بيـنَ، والمشـهورُ فيـه أن تُجعَـلَ الهمـزةُ بيـن مخرجهـا وبيـن مخـرج حـرفٍ مـن جنـس حركتهـا، كمـا تقـول «سُـئِلَ» بيـن الهمـزة واليـاء، و«لـؤم» بيـن الهمـزة والـواو، و«سَـأَلَ» بيـن الهمـزة والألـف.

المطلوب قولـه: (**وَإِذَا كَانَـتِ الْهَمْـزَةُ مُتَحَرِّكَـةً، فَـإِنْ كَانَ مَـا قَبْلَهَـا حَرْفًـا مُتَحَـرِّكًا لَا تَتَغَيَّـرُ الْهَمْـزَةُ**) أي لا تُخفَّـف لا بالتسـكين ولا بالحـذف ولا بالقلـب ولا بالإدغـام، ولكـن هـذا إذا لـم تكـن حركـةُ نفسِـها مفتوحـةً وحركـةُ مـا قبلهـا مكسـورةً ومضمومـة، وإلاّ خُفِّفـت بقلبهـا يـاءً إذا كانـت مكسـورة حركـة مـا قبلهـا، وإذا كانـت مضمومـة تُخفَّـف بقلبهـا واوًا نحـو مِيَـر وجُـوَن، والأصـل مِئَـر وجُـؤَن. وإنّمـا تُخفَّـف كذلـك عنـد ذلـك؛ لأنّ الفتحـةَ كالسـكون في الليـن. وأمّـا فتحـةُ همـزة سـأل فإنّهـا قويّـة لفتـح مـا قبلهـا. وأمّـا نحـو لا هنـاك المرتـع فشـاذّ، فـلا يعتـد بـه.

المنقود ....



....

إمعان الأنظار هذا إذا لم يكن ما قبلَ الهمزةِ همزةً متحرِّكةً وإلاّ فقد قالوا وجَبَ قلبُ الثانيةِ ياءً إنِ انْكسرَ ما قبلها أو انكسرَتْ، وواوًا في غيره. وهذا أيضًا إذا لم تكونا في كلمتين وإلاّ فيجوزُ تخفيفُهما وتخفيفُ احداهما. وفي كيفيَّةِ تخفيفِهما وجهان: أن تخفَّفَ الأُولى على ما يَقْتضيه قياسُ التخفيفِ لو انفردَتْ، ثم تخفَّفَ الثانيةُ على ما يَقْتَضيه قياسُ التخفيفِ لو اجتَمَعتا، وأن تُخَفَّفا معًا على حسبِ ما يَقْتضيه تخفيفُ كلِّ واحدةٍ منهما لو انفردَتْ. وكيفيَّةُ تخفيفِ إحداهما أنّه لا يَخلو إمّا أن تكونا متَّفِقَتين في الحركة، فإن كانتِ الأُولى آخِرَ كلمةٍ جاز أن تَحذِفَ إحداهما وتُسَهِّلَ الأخرى، وجاز أن تَقلِبَ الثانيةَ بحرفٍ من جنسِ حركةِ ما قبلَها كالسَّاكنة، وإن لم تكن آخِرَ كلمةٍ جاز أن تُخفِّفَ أيّهما شِئْتَ على حسبِ ما يقتضيه قياسُ التخفيفِ في كلِّ واحدةٍ منهما لو انفردَتْ، أو مختلفتين فخَفِّفْ أيّهما يُراد على حسبِ ما يقتضيه التخفيفُ في كلّ واحدةٍ منهما لو انفردَتْ. وهذا كلُّهُ إذا لم تكنِ الهمزةُ مُبتدأً بها وإلاّ فلا تَتغيَّرُ أصلًا.

روح الشروح قوله: (وَهِيَ) أعني الهمزةَ التي جُعِلَتْ بينَ بينَ متحرّكةٌ عند البصريين بحركةٍ ضعيفةٍ يُنْحى بها نحو السكون، ولذا لا تقعُ إلاّ حيثُ يجوز وقوعُ الساكنِ فيه، كذا ذكره شارح «المراح». وهذا الجعلُ ليس تغييرًا كاملًا؛ لبقاء الهمزة مع حركتها. ومرادُ المصنِّف بقوله «لا تَتغيَّرُ» التغيُّرُ الكاملُ كتغيُّر حرف العلة، فافهم.

قوله: (وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفًا سَاكِنًا يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا) لحصول الخفَّةِ في الجملة بسكون ما قبلها غيرَ أنّ بابَ يرمى لما كَثُرَ استعمالُه أوجبوا نقلَ حركتِها وحذفَها.

المطلوب قوله: (كَالصَّحِيحِ) أي كما لا يتغيَّر الصحيحُ؛ لأنّ حكمَها كحكمه في تحمّل الحركات إذا لم يكن ما قبلها حرفًا ساكنًا (نَحْوُ قَرَأَ) فإنّ همزته لا تَتغيَّر بل تَبقى على صورتها؛ لقوّة عريكتها لكن تُخفَّف بجعلها بينَ بينَ لوجود شرطه، وهو كونُها متحركة وما قبلها متحركًا أيضًا. وهذا القولُ من الشيخ إشارةٌ إلى ذلك التخفيف ضمنًا؛ لأنّ الهمزة لا تتغيَّر عن صورتها إذا جُعِلت بينَ بينَ لكن هذا على مذهب البصريين؛ لأنّ الهمزةَ التي جُعلت بينَ بينَ متحركةٌ على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة. وأمّا على مذهب الكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة إذا جُعِلت بينَ بينَ، والأوّل أصحّ.

قوله: (وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا حَرْفًا ساكِنًا يَجُوزُ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا) لِمَا مَرَّ من أنّه تحصُلُ الخفَّة بسكون ما قبلها،..

المنقود ....





....

إمعان الأنظار قوله: (وَيَجُوزُ تَرْكُهَا) ينبغي أن يُستثنى بابُ «يَرى»، فإنّ النقلَ والحذفَ فيه واجبٌ.

قوله: (وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا) هذا إذا لم يكن ما قبلَها ألفًا وإلاّ يُجعَلْ بينَ بينَ المشهورُ، ولم يكن واوًا أو ياءً زائدتين لغير الإلحاقِ وإلاّ قُلِبَتْ إلى جنسِ ما قبلَها فأُدْغِمَتْ جوازًا نحو خَطِيَّةٍ ومَقْرُوَّةٍ وأُفَيِّسٍ، ولم يكن همزةً وإلاّ ثبَتَتْ بغير تخفيفٍ نحو سَأَلَ.

روح الشروح قوله: (وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا) أي لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه، مثالُه قوله تعالى ﴿وَسَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف، ١٢/ ٨٢] بحذف همزة الوصل وهمزة العين، (وَالأَصْلُ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) بفتح همزة العين، (فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السِّينِ تَخْفِيفًا) لأنّها حرفٌ شديدٌ كما مرَّ، فاستُغْنِيَ عن همزة الوصل بتحريك مدخولها، (وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) التي هي العين؛ (لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا) فلمّا وُصِلَ إلى القرية حُرِّكتِ اللامُ لالتقاء الساكنين، وبالكسر لأصالته.

قوله: (وَقَدْ قُرِئَ) أي المثالُ المذكورُ (بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ) على الأصل، (وَتَرْكِهَا) بالإعلال المذكور، فثبَتَ بالقراءتين الأصلُ المذكورُ من أنّ الهمزة المتحرِّكةَ إذا أُسْكِنَتْ ما قبلها يجوزُ إبقاؤُها وحذفُها. ثم إنّ قولَه «ويجوز نقلُ حركتها» مقيَّدٌ بأن يكونَ ما قبلها قابلًا للحركة، فخرَجَ الألفُ في نحو سائل، والياءُ في نحو خَطيئة وأُفَيْئِسٍ (تصغير أَفْؤُس جمع فَأْسٍ)، والواوُ في نحو مَقْرُوءة؛ لأنّها ممنوعةٌ عن الحركة، فالهمزةُ في الأَوَّل تُجعَلُ بينَ بينَ، وفيما عداه تُقلَبُ بجنسِ ما قبلَها وتُدْغَمُ جوازًا.

المطلوب (وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذْفُهَا) فهذا إشارةٌ منه إلى التخفيف بالحذف. (مِثَالُهُ) قوله تعالى (﴿وَسَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف، ١٢/ ٨٢]) بحذف الهمزة، (وَالْأَصْلُ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السِّينِ لِلتَّخْفِيفِ) فاستُغني عن همزة الوصل بتحريك السين، فحذفت همزةُ الوصل، ثم التقى ساكنان أحدهما الهمزة والثاني اللام، فخُفِّفت الهمزةُ بالحذف لدفع ذلك، فلذا قال الشيخ: (وَحُذِفَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا) أي بعد الهمزة، ثم حركتِ اللامُ لدفع التقاء الساكنين أحدهما اللامُ والثاني الألف واللام في لفظة «القرية». وإنّما حُرِّكَ بالكسر؛ لأنَّ الساكنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر.

قوله: (وَقَدْ قُرِئَ بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ) نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، فلذا يجوز تركُها على حالها فيما إذا كانت متحركةً وما قبلها ساكنًا، (وَتَرْكِهَا) أي قرئ بترك الهمزة نحو ﴿وَسَلِ الْقَرْيَةَ﴾، ....

المنقود ....



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب فلهذا يجوز تخفيفُها بالحذف كما ذكرنا. وهذه التخفيفاتُ المذكورات كلّها إذا كانت الهمزةُ في غير الأوَّل، وإن كانت في الأوَّل فلا تُخفَّف أصلًا لقوّة المتكلم في الابتداء. وأمّا تخفيفُها بالحذف من الأوَّل في «ناس»، أصله أناس فشاذّ، فلا اعتدادَ به.

المنقود ....

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊





وتقولُ في الأمْرِ من الأخْذِ والأكْلِ والأمْرِ خُذْ وكُلْ ومُرْ على غَيْرِ القِيَاسِ، وبَاقِي تصريفِ المهموزِ على قِيَاسِ الصَّحِيحِ.

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ومُحَصَّلُ كلامِه أنّ الهمزةَ إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون. فعلى الأوَّلِ إن كان ما قبلَها ساكنًا غيرَ ممنوع عن الحركة يجوز حذفُها وتركُها على حالها، وإن كان متحركًا لا تتغيَّرُ الهمزةُ كما تُغَيَّرُ حرفُ العلةِ إلاّ نادرًا، أو على الثاني يجوز تركُها على حالها وقلبُها بجنس حركة ما قبلها، وإن اجتمعت الهمزتان في كلمةٍ والثانيةُ ساكنةٌ فقلبُها بجنس حركة ما قبلها واجبٌ نحو آدم وأُوثِرَ وإيذن، إلاّ أن تشُذَّ فتُحذَف، وإلى هذا أشار بقوله: (**وَالْأَمْرُ مِنَ الْأَخْذِ وَالأَكْلِ وَالْأَمْرِ خُذْ وَكُلْ وَمُرْ**) بحذف الهمزة الثانية (**عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ**) والاستغناءِ عن همزة الوصل، وذلك الحذفُ لكثرة الاستعمال.

المطلوب وكذا شاذّ تخفيفُ الهمزتين من الأوَّل معًا بالحذف في خذ ومر وكل أمرًا، وإلى هذا أشار الشيخ بقوله: (**وَالْأَمْرُ مِنَ الْأَخْذِ وَالْأَكْلِ وَالْأَمْرِ خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ**) أي بحذف الهمزتين (**عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ**) أي على الشذوذ لا اعتدادَ به. والأصل فيها أأخذ وأأكل وأأمر بهمزتين قبل التخفيف من أخذ يأخُذ، وأكل يأكُل، وأمر يأمُر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر، فتخفيفُها على القياس بالقلب لا بالحذف لِمَا مَرَّ أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركًا قُلِبَت بجنس حركة ما قبلها، فصار تخفيفُها بهذا الاعتبار أوخُذْ وأوكُلْ وأومُرْ، إلاّ أنّ العربَ حذفوا الهمزةَ الثانيةَ التي هي فاءُ الفعل تخفيفًا بالحذف فيما كَثُرَض استعمالُه، فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرُّك ما بعدها، وهو عينُ الفعل فحذفوها، فبقي خُذْ وكُلْ ومُرْ، والتزموا هذه الحذفَ فيها؛ لكثرة الاستعمال، وهو شاذّ لا يُقاس عليه غيرُه. وقيل إنّما حذفوا الهمزتين معًا في هذه الأمور؛ لئلاّ يفوتَ الغرضُ الذي هو المرادُ من الأمر، وهو كونُ المأمورِ آخذًا وآكلًا وآمرًا، فيفعل ذلك غير المأمور لو لبث مقدار تلفّظ الهمزتين معًا؛ لئلاّ يفوتَ ذلك الغرضُ.

المنقود قوله: (**والأمر من الأخذ والأكل والأمر إلخ**) أي يُقال في أمرها خُذْ وكُلْ ومُرْ على الشُّذوذ، فأصلُها أُوخُذْ وأوكُلْ وأومُرْ، حُذِفت الهمزةُ على غير القياسِ فاسْتُغْنِيَ عن الألف؛ لزوالِ الإحتياج إليه، وقد يجيء وَأْمُرْ على الأصل عند الوصل كقوله تعالى ﴿**وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ**﴾ [سورة طه، ٢٠/ ١٣٢]، وقيل: إنَّ الهمزتين إذا كانتا في كلمتين تُخَفَّفُ الثانيةُ عند البعض نحو قد جاء أشراطها، وعند البعض تخفَّفُ كلاهما، وعند بعض العرب يُقْحَمُ بينهما ألفُ الفصلِ نحو قوله: «آأنتِ ظَبيةٌ أَمْ أُمّ سَالِم» ولا تخفَّفُ الهمزةُ في أوَّلِ الكلمة؛ لقوَّةِ المتكلِّم في الإبتداء، ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح والمثال الثالث لما لم يبلُغْ مبلغَ الأوَّلَيْن في كثرة الاستعمال قد يُسْتَعمل على الأصل، قال الله تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه، ٢٠/ ١٣٢]، وإن كانت الثانيةُ متحركةً فإن انكسرَتْ أو انكسرَ ما قبلها تُقْلَب ياءً وإلاّ فواوًا، نحو أوَادِم جمع آدم، وإن كان اجتماعُهما من كلمتين نحو جاء أحمد يجوز تحقيقُهما لعروض الاجتماع وتخفيفُهما، وتمام البحث في المفصَّلات.

قوله: (وَبَاقِي تَصْرِيفِ الْمَهْمُوزِ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ) إذ الهمزةُ ليست كحرف العلة من كلِّ الوُجوهِ، ولذا لا تُحذَفُ في مثل تَقرؤون وتَقرئين باستثقال الضمّة والكسرة عليها، فلا تتغيَّرُ فيما عدا المذكورَ.

المطلوب واعلم أنَّ الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ففي تخفيفهما ما مرَّ، وإذا اجتمعتا في كلمتين فتخفيف الثانية بالحذف عند الخليل؛ لأنَّ الثِّقَلَ إنَّما حصلَ بالثانية. وعندَ أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تخفيف الأولى به؛ لأنَّ الثَّقَلَ لا يحصلُ إلّا باجتماعهما معًا. فعلى أيّهما وقع التخفيفُ جاز لكن قدر أنّ المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كما في المضاعف. وعند البعض لا يُخفَّف واحدٌ منهما به بل بإقحام الألف بينهما مستدلًّا بقول ذي الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنتِ أم أمّ سالم

المنقود وتخفيفُها بالحذف شاذٌّ كاله، فحذفوا الهمزةَ فصار لاهٌ، ثمّ أدخلوا الألفَ واللامَ فصار على قولنا الله. وقيل أصله الأله فحَذَفوا الهمزةَ فنُقلت حركةُ الهمزةِ إلى اللام فصار ألِلاه ثمّ ادغم فصار على قولنا الله.

واعلم أنَّ المهموزَ لا يجيءُ من المضاعف إلّا مهموزَ الفاءِ نحو أنَّ يَئِنُّ، ولا تقعُ الهمزةُ في موضع حرفِ العلّة، ومِنْ ثَمّة لا يجيءُ في المثال إلّا مهموزُ العينِ أو اللامِ نحو وَأَدَ ووجأ، وفي الأجوف لا يجيءُ إلّا مهموزُ الفاء أو اللام نحو آنَ وجاء، وفي الناقص لا يجيءُ إلاّ مهموزُ الفاء أو العين نحو أرى ورأى، وفي اللفيف المفروق إلّا مهموزُ العين نحو وأى، وفي المقرون إلاّ مهموزُ الفاء نحو أوى. وتُكتب الهمزةُ في الأوَّلِ على صورة الألفِ في كلِّ الأحوال؛ لخفَّةِ الألفِ وقوَّةِ الكاتب عند الإبتداء على وضع الحركات، وفي الوسط إذا كانت ساكنةً على وفق حركةِ ما قبلها؛ للمشاكلة نحو رأسٍ ولؤم وبئر، وإذا كانت متحركةً على وفق حركةِ نفسها حتى يُعلمَ حركتُها نحو سألَ ولَؤُمَ وسَئِمَ.





....

إعمال الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وعند البعض لا تُخفَّفُ أصلًا؛ لأنَّ اجتماعَهما عارضٌ يُهوِّنُ أمرَ الثقل، مثاله ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد، ٤٧/ ١٨]. فعلى قراءة الخليل فقد جاء شَراطها بحذف الهمزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح؛ لتدلَّ على الهمزة المحذوفة المتحرّكة بالفتح. وعلى قراءة أبي عمرو فقد جا أشراطها بحذف الهمزة الأولى وفتح الهمزة الثانية مع سكون الشين؛ لأنّه جمع مصدر من أشرط، وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة. وعلى قراءة من أقحَمَ الألفَ بينهما فقد جاآ أشراطها بمدّ الهمزة الأولى. وعلى قراءة من لا يُخفِّف أصلًا فقد جاء أشراطها بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما بالتلفّظ.

قوله: (ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي أَوَّل الْكَلِمَةِ تُكْتَبُ عَلَى صُورَةِ الْأَلِفِ فِي كُلِّ حَالٍ) أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وسواء كانت في الفعل أو في الاسم، وسواء كانت أصليّة أو زائدة، وسواء كانت للقطع أو للوصل، نحو أخذ وآخذ واضرب، فهما في الأوّلين للقطع أصليّة، وفي الثالث للوصل زائدة، ونحو أب وأم وإبل في كلها للقطع أصليّة، ونحو أحمر وأحمد للوصل زائدة. وإنّما كُتِبت على صورة الألف في الابتداء؛ لخفّة الألف وقوّة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات، ولكونهما متشاركتين في المخرج. وإذا وقعت في الوسط فإذا كانت ساكنةً تُكتَب على وفق حركة ما قبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالألف، ولوم بالواو، وذيب بالياء للمشاكلة كما أنّ تخفيفها كذلك. وإذا كانت متحركةً تُكتب على وفق حركة نفسها حتى تُعلَمَ حركتُها نحو سأل ولؤم وسئم.

المنقود وإذا كانت متحركةً في آخر الكلمةِ تُكتبُ على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة نفسها؛ لأنَّ الحركةَ الطرفيَّةَ عارضةٌ نحو قرأ وفتِئَ وإذا كان ما قبلها ساكنا لا تُكتب على صورة شيء؛ لطُرُوِّ حركتِها ولعدم حركةِ ما قبلها نحو خبءٍ ودفءٍ وبرءٍ كذا في المراح.

قوله: (وباقي تصريف المهموز على قياس الصحيح إلخ) أي وقِسْ باقيَ تصريفِ المهموزِ من الماضي والمضارعِ واسمِ الفاعل وغيرِها على تصريف الصحيح في عدم التغيُّر؛ لأنّها حرف صحيحٌ، وقِسْ كلَّ فعلٍ غيرِ الصحيحِ من المثال والأجوفِ والناقصِ واللفيفِ والمضاعفِ على الصحيح في جميع الوُجوهِ المذكورةِ في باب الصحيح من الأمثلة المختلفة والمتَّفِقَةِ والحركات والسكنات وغيرها من الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والإفراد والتثنية وإدخال نون التأكيد.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وإذا وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لا على وفق حركة نفسها؛ لكون الحركة الطرفيّة عارضة، نحو قرأ وطرؤ وفتىء. وإن كانت ساكنة لا تُكتب على صورة شيء لطروِّ حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو خبء وبرء ودفء.

قوله: (وَبَاقِي تَصْرِيفِ الْمَهْمُوزِ) أي من تصريف الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، ثلاثيًّا كان أو مزيدًا (عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ) أي على قياس تصريف الصحيح في هذه الأشياء، وتصريفُها في الصحيح قد مَرَّ.

المنقود ....

❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋





وكُلَّمَا وَجَدْتَ فِعْلاً غيرَ الصَّحيحِ فقِسْهُ على الصَّحيحِ في جميعِ الوُجُوهِ التي ذكَرْنَاها في بابِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّصريف.

فإنِ اقْتَضى القياسُ إلى إبْدَالِ حرفٍ أو نَقْلٍ أو إسْكانٍ فافْعَلْ وإلاّ صَرِّفِ الفِعْلَ الغيرَ الصَّحيحِ كالصَّحيح. وقد يكونُ في بَعْضِ المواضِعِ لا تَتَغَيَّرُ المعتلاّتُ فيه مَعَ وُجُودِ المقتضِي نحو عَوِرَ واعْتَوَرَ واسْتَوى وغيرِ ذلك، فبعضُها لا يَتَغَيَّرُ؛ لِصِحَّةِ البناءِ، وبعضُها لعلةٍ أخْرى.

إمعان الأنظار قوله: (وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا تَتَغَيَّرُ الْمُعْتَلَّاتُ) اسم «يكونُ» ضميرُ شأنٍ محذوفٌ. والمراد بالمواضعِ الكلماتُ، فتقديرُهُ وقد يكونُ الشأنُ في بعض الكلماتِ لا تَتَغَيَّرُ المعتلاّتُ، أي لا يقعُ التغييرُ في بعضِ الكلماتِ المعتلاّت، ولو لم يكن لفظة «في» لاستقامَ الكلامُ بلا كُلفةٍ.

روح الشروح ولما فرَغَ من تفصيل الأقسام الستة أراد إيرادَ ضابطةٍ إجماليَّةٍ؛ لتكونَ أعْوَنَ للحفظ فقال: (وَكُلَّمَا وَجَدْتَ فِعْلًا غَيْرَ الصَّحِيحِ) من المعتلاّت وما يلحقُ بها، (فَقِسْهُ عَلَى) الفعل (الصَّحِيحِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّصْرِيفِ) بيانٌ للوجوه، أي من تصريف الماضي والأمر وغيرهما، (فَإِنِ اقْتَضَى الْقِيَاسُ، وَدَعَا إِلَى إِبْدَالِ حَرْفٍ) كقلب الواوِ ياءً إذا انكسَرَ ما قبلها كما في «قيل»، (أَوْ نَقْلٍ) أي نقل حركة حرف العلة كما في «يَخْوَفُ»، (أَوْ إِسْكَانٍ) بلا نقل كما في «يرمي»، (فَافْعَلْ) كلًّا منها على مقتضى القياسِ المعلومِ من باب المعتلاّت، (وَإِلَّا) أي وإن لم يَقْتَضِ القياسُ شيئًا منها (صَرِّفِ الْفِعْلَ) الغيرَ الصحيحِ (كَالصَّحِيحِ) نحو «خشِيَ»، فإنّه لا مُوجِبَ لتغيُّرِ يائه. وكذا واوُ «يَوْجَلُ» فصَرِّفْهما تصريفَ «علِم يعلَم» في مطَّرِداتهما.

المطلوب قوله: (وَكُلَّمَا وَجَدْتَ فِعْلًا غَيْرَ الصَّحِيحِ فَقِسْهُ عَلَى الصَّحِيحِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّصْرِيفِ) أي تصريف الماضي والمضارع والأمر والنهي، معلوماتٍ كانت أو مجهولات، واسمي الفاعل والمفعول، وبدخول نوني التأكيد والجازم والناصب في محله، وغير ذلك مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، ثلاثيًّا كان أو مزيدًا.

المنقود قوله: (فإن اقتضى القياس إلخ) أي فإن إقتضى القياسُ إلى إبدالِ حرفٍ من حرفٍ كما في نحو قال أو نقلِ الحركةِ من حرفٍ كما في نحو يقول أو إسكانٍ من غير نقلِها منه إليه كما في نحو يغزو فافعل ذلك المقتضى إليه.

قوله: (وإلّا) أي وإنْ لم يقتضِ القياسُ إلى شيءٍ منها صَرِّفِ الفعلَ غيرَ الصحيحِ كالصحيح كما في نحو وَعَدَ.



إمعان الأنظار قولـه: (فَبَعْضُهَا لَا يَتَغَيَّرُ لِصِحَّةِ الْبِنَاءِ) الـواوُ للحـال، أي لا تَتَغيَّرُ المعتلاّتُ في بعضِ المواضـعِ حـالَ كـون بعضِها لا يَتغيَّرُ لصحـة البنـاء وبعضُهـا لِعِلَّـةٍ أُخْـرَى أي حـالَ كـونِ عـدمِ تغيُّـر بعضِهـا لصحـة البنـاء.

قولـه: (وبعضُهـا لعلـة أخـرى) كدلالـةِ حركتِـه علـى حركـةِ معنـاه نحـو حَيَـوَان وجَـوَلَان وطَيَـرَان ونَـزَوَان وسَـيَلَان ومَيَـلَان وفَيَضَـان، ولـزومِ الالتبـاسِ علـى تقديـر الإعـلالِ كمـا في بـاب «جَـوَارٍ»، وإعلالَيْـنِ متواليـين في كلمـة واحـدة كمـا في بـاب «اسـتوى»، والحمـلِ علـى نظيـره أو نقيضِـه، وكـونِ حركـةِ مـا قبلهـا في حكـم السـكون، وغيـرِ ذلـك ممـا بُيِّـنَ في المطـوَّلات.

روح الشروح قولـه: (وَقَـدْ يَكُـونُ) اسـمُه ضميـرُ الشـأنِ المحـذوفُ (فِـي بَعْـضِ الْمَوَاضِـعِ) أي الكلمـات، والظـرفُ متعلّـقٌ بقولـه: (لَا تَتَغَيَّرُ الْمُعْتَلَّاتُ)، والجملـة خبر كان (فِيهِ) أي في ذلـك البعض (مع وجـود المقتضي) الظاهـر للإعـلال، (نَحْوُ عَـوِرَ، وَاعْتَـوَرَ، وَاسْتَوَى وَنَحْوُ ذَلِكَ) نحـو «مِقـوال» اسـم آلـة، و«مـا أقْوَلَـه» فعـلُ تعجّـب، ونحـو «الفَيَضـان» و«السَّـيَلان»، وبـاب جـواد.

قولـه: (فَبَعْضُهَـا) أي بعضُ تلـك الكلمـاتِ (لَا يَتَغَيَّرُ لِصِحَّـةِ الْبِنَـاءِ) نحـو «اسـتوى»؛ إذ لـو قُلِبَـتْ واوُه أَلِفًـا لاجتمـعَ السـاكنان فيُحـذَفُ أحدُهمـا ولا يُعلَـمُ أنّـه «افتعـل» أو «اسـتفعل».

المطلوب قولـه: (فَـإِنْ اقْتَضَـى الْقِيَـاسُ) أي في تصريفـات ذلـك الفعـل الغيـر الصحيـح، سـواء كانـت في أفعالـه أو في أسـمائه (إِبْدَالَ حَرْفٍ) الإبـدالُ عبـارةٌ عـن جعـلِ حـرفٍ مكانَ غيره، سـواء كان ذلـك الإبـدالُ مـن حـرفِ علـةٍ إلـى حـرفِ علـةٍ آخرى أو إلـى ملحقهـا أو علـى العكس. أمّـا مثـالُ إبـدالِ حـرفِ علـةٍ إلـى مثلهـا في الفعـل مفـردًا كان أو مثنـى أو مجموعًـا، مذكَّـرًا كان أو مؤنَّثًـا، نحـو قـال إلـى آخـره مـن إبـدال الـواو إلـى الألـف، وكال إلـى آخـره مـن إبـدال اليـاء إلـى الألـف، ويوسـر إلـى آخـره مـن إبـدال اليـاء إلـى الـواو. وقيـل إلـى آخـره مـن إبـدال الـواو إلـى اليـاء. وأمّـا مثـالُ إبدالهـا إلـى ملحقهـا في الفعـل نحـو قائـل إلـى آخـره، أصلـه قـاول عنـد النقـل إلـى بـاب المفاعلـة، وكائـل إلـى آخـره،........

المنقود قولـه: (وقـد يكـون في بعـض المواضـع إلـخ) قيـل: إنّ حـروفَ العلـةِ لا تُعَلُّ في بعـض الكلمـاتِ مـع وجـودِ وجـوب الإعـلال فيـه؛ لوُجـوهٍ: الأوّلُ أنّـه لا يُعَـلُّ؛ تنبيهًـا علـى الأصـل؛ ليُعلـمَ أنّـه واويٌّ أو يائـيٌّ، أو لِيُعلـمَ أنَّ عـدمَ الإعـلالِ أصـلٌ مـن الإعـلال نحـو الصَّيَـدِ والقَـوَدِ وأحـوج وأخْيَـل. الثـاني أنَّـه لا يُعَـلُّ؛ لكـون حركتِهـا -أي حركـةِ حـرفِ العلّـة- عارضًـا نحـو دَعَـوُا القـومَ. الثالـث أنّـه لا يُعَـلُّ؛ لكـون فتحـةِ مـا قبلَهـا في حكـم السـكونِ نحـو عَـوِرَ واجتـوَرَ؛ لأنَّ حركـةَ العيـنِ والتـاءِ في حكـم السـكون أي في حكـم عيـنِ إعْـوَرَّ وألـفِ تجـاوَرَ.





....

إمعان الأنظار هـذا آخِـرُ مـا كَتَبَـهُ الفقيـرُ محمـد بـن بيـر علـي البركـويّ -غفـر الله تعالـى لـه ولجميـع المؤمنيـن- مـن شـرح كتـاب «المقصـود» للإمـام الأعظـم والهُمـام الأفخـم سِـراج الأمـة ومُقتـدى الأئمـة أبي حنيفـة الكـوفي عامله الله تعالـى بلطفـه الجليّ والخفيّ، وأكثرُ مـا ذكرنـا فيـه مـن التوجيهات والتعليلات والتحقيقاتِ والاعتراضاتِ والأجوبـةِ والأسئلةِ مـا هـو منشأ خاطري ومطلعُ باطني مـن غيـر انتحـال غيـري، فليس الخبُر كالمعاينة.

روح الشروح قولـه: (وَبَعْضُهَـا) لا يتغيَّـرُ (لِعِلَّـةٍ أُخْـرَى) كالمحافظـة علـى الـوزن، والدَّلالـةِ علـى اضطـراب معنـاه والالتبـاس. وقـد نَبَّهْـتُ علـى تفصيـلِ مواضـعِ الإعـلالِ في أوَّل البـاب، وليَكُـنْ هـذا آخـرَ الكتـابِ. الحمـدُ لله علـى الإختتـام، والصـلاةُ علـى رسـوله أفضـلِ الأنـام، وعلـى آلـه وأصحابـه الكِـرام النُّجَبـاء الفِخـام.

المطلوب أصلـه كايـل عنـد النقـل إليـه قلبـتِ الـواوُ واليـاءُ همـزةً عنـد البعـض؛ لوقوعهـا بعـدَ الألـفِ الزائـدةِ مجاورة للطرف، وعنـد البعض ألفًـا ثـم همزة، ونحـو قـول إلـى آخـره مـن إبـدال الـواو إلـى التضعيـف، وكيـل إلـى آخـره مـن إبـدال اليـاء إليـه عنـد النقـل فيهمـا إلـى فعلـل أو فعـل، وكذلـك قـوو وحيي في المضاعـف بالنقـل إلـى أحدهمـا عنـد البعـض، تأمّـل. وأمّـا مثـالُ العكـس وهـو أن تُقلَـبَ الهمـزةُ إلـى حـرف العلـة نحـو آمـن إلـى آخـره مـن أأمـن ويومـن إلـى آخـره مـن يؤمـن، وإيـذن مـن ائـذن، وكـذا الإبـدالُ في اسـمي الفاعـل والمفعـول عنـده في الأمثلـة، تأمّـل. وقـد يُذكَـر الإبـدالُ ويُـراد بـه إبـدالُ حـرفِ الصحيـح إلـى حـرف العلـة كمـا في المضاعـف نحـو أمليـت، أُبْدِلَـتْ يـاؤُه مـن الـلام الأولـى في أمللـتُ، وفي تقضـي البـازي، أبدلـت يـاؤُه مـن الضّـاد الثانيـة في تقضّـض. وقـد يُذكـر الإبـدالُ ويُـراد بـه الحـذفُ مـع العـوض كالميـم في نحـو مقـول ومكيـل كالضمـة والكسـرة فيهمـا، تأمّـل.

المنقود الرابـع أنَّـه لا يُعَـلُّ؛ لكـون الإضطـراب في معنـى الكلمـة نحـو الحيَـوان حتّـى يـدُلَّ حـركتُه علـى إضطـرابِ معنـاه والموتـان محمـولٌ عليـه؛ لأنّـه نقيضـه. الخامس أنَّـه لا يُعَـلُّ؛ لئـلّا يجتمـعَ فيـه إعـلالان نحـو طـوى. السـادس أنّـه لا يُعلّ؛ للـزوم ضـمِّ حـرفِ العلّـة في مضارعـه نحـو حيَّ يحـى،أعني إذا قلـتَ «حـايَ» يجـيءُ مستقبلُه «يَحَـايُ». السـابع أنّـه لا يُعلّ؛ تبعـًا لثلاثيّـه أي إذا لـم يُعَـلَّ في الثلاثـيّ لا يُعَـلُّ في المزيـد فيـه. فـإن قلـتَ: لِـمَ لـم يُعـلَّ في نحـو تقـوَّلَ وزيَّـلَ وجـاوَرَ وتجـاوَرَ وبايَـعَ وتبايَـعَ مـع أنّهـا قـد أُعِلَّـتْ في الأصـل نحـو قـال وبـاع وزال وجـار؟ فالجـوابُ عنـه: فـإنّ مـا قبـلَ حـرفِ العلّـة فيهـا حـرفُ العلـة فلـم ينقـل حركتُهـا إليهـا، فلـم يَنقلـب ألفـا، وأُعِـلَّ نحـو الإقامـةِ والإسـتقامةِ؛ لإعـلال فعلـه وان كان الإسـمُ يمتنـعُ مـن الإعـلال بـأن يسـكن مـا قبـلَ واوه أو يائـه وبعدهمـا نحـو قولهـم طويـل ومقـاوم وسـيوح، وأُعلَّ نحـو صيـام وصيانـة والأصـلُ صِـوام وصِوانـة؛..........................





....

إمعان الأنظار وقد وقع فراغي من تسويدِه وسنّي ثلاثةٌ وعشرونَ في سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبويّة المصطفويّة صلى الله تعالى على صاحبِها وعلى آله وسلم تسليمًا، والحمد لله أوّلًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وأستغفر الله تعالى لي ولوالديّ ولجميع المؤمنين والمؤمنات، اللهمّ عامِلْنا بلطفِك يا أرحمَ الراحمين، آمين.

روح الشروح ....

المطلوب قوله: (أَوْ نَقْلا) أي كنقل الحركة من حرف العلة أو من ملحقها إلى حرف الصحيح، سواء كان في الفعل أو في الاسم، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا. أمّا مثاله من الفعل نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب إلى آخره وغيرها، تأمل. وأمّا مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون إلى آخره وغيرها. وهذا النقلُ من حروف العلة. وأمّا النقلُ من ملحقها فكما مرّ من تخفيف الهمزة إن كانت همزة وإن كانت تضعيفًا وغيرها نحو أعد يعد وغيرهما. وكذا في اسمي الفاعل والمفعول منهما. وقد يُذكر النقلُ ويراد به قلبُ حرفٍ إلى حرف كما مَرَّ مثاله. وقد يذكر النقلُ ويراد به نقلُ حرفٍ من مكان إلى مكان للإعلال نحو شاك، أصله شائك، نقلتِ الياءُ إلى موضع الكافِ والكافُ إلى موضع الياء، فصار شاكي، فأعِلَّ كإعلال قاضٍ. ونحو حادٍ، أصله واحدٌ، نُقِلَتِ الواوُ إلى موضع اللام، فلم يمكن الابتداءُ بالألف؛ لكونها ساكنةً، فقُدِّمَ الحاءُ على الألف، فصار حادِوٌ، ثم قُلبتِ الواوُ ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصار حادِيٌ، ثم أعِلَّ كإعلال قاضٍ. ونحو أيْنُق، أصله أنْوُقٌ، نقلتِ الواوُ إلى موضع النونِ والنونُ إلى موضع الواو، فصار أونق، ثم قلبتِ الواوُ ياءً على خلاف القياس، فصار أينق. ونحو قِسِيّ، أصله قُوُوسٌ، فقُدِّمَ السينُ على الواوين، فصار قُسُوو، فقلبتِ الواوُ المتطرفة ياءً؛ لئلاّ يلزمَ في آخر الاسم واوٌ ما قبلها ضمةٌ، فصار قسوي، ثم قلبتِ الواوُ الساكنةُ ياءً لاجتماع الواو والياء، وسَبَقَ إحداهما بالسكون، ثم أدغمتِ الياءُ في الياء، فصار قسي، ثم كُسِرَتِ السينُ لتسلمَ الياءُ، ثم أبدلت ضمةُ القافِ إلى الكسرة؛

المنقود لإعلاهما في الفعل مع كسرة ما قبلَها وألف ما بعدها، وصحَّ في نحو لِواذٍ وإن كان ما قبلها كسرةً. الثامن أنّه لا يُعلّ حتّى لا يلتبسَ بباب آخرَ، أي لو أعِلَّ بعضُ الكلماتِ ينهدمُ بناؤه نحو تقوَّلَ من باب التفعُّل؛ لالتباسه بالتفاعل، وقاوَلَ من باب المفاعلة؛ لالتباسه بماضي الثلاثيِّ وغير ذلك. وقيل: لا يُعلّ نحو الحوكة والخونة وحيدى وصودى؛ لخروجهنّ عن وزن الفعل بعلامة التأنيث، ويُعلّ مثلُ دِيار؛ تبعًا لواحده ومثلُ قيام؛ تبعًا لفعله، وهما يُعلّان وإن لم تكونا أفعالا ولا على وزن أفعال؛ للمتابعة.





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب لئلاّ يلزمَ النزولُ من الضمة إلى الكسرة؛ لأنّ ذلك ثقيل، فصار قسي. وعند البعض أدغمتِ الواوُ في الواو بعد تقديم السين على الواوين، فصار قسو إلى آخره.

قوله: (أَوْ إِسْكَانًا) وهو أن تُسكنَ الحرفُ، وهو مستحقّ للحركة سواء كان في الفعل أو في الاسم، وهو على أربعة أضرب:

أحدهما أن تُسْكِنَ الحرفَ بنقل حركته إلى ما قبله ثم تَقلِبَ إلى جنس تلك الحركة نحو أقام، أصله أقْوَم، وأقيم، أصله أُقْوِمَ وغير ذلك. هذا في الفعل. وأمّا في الاسم نحو مُقيم، أصله مُقْوِم، ومُخيف، أصله مُخْوِف وغيرِ ذلك.

والثاني أن تُسْكِنَ وتحذف الحركةَ من غير نقل نحو يغزو ويرمي، والأصل يغزو ويرمي بتحريك الواو والياء بالضم. وفي الاسم نحو جاءني القاضي والغازي وغيرهما.

والثالث أن تُسكِن الحرفَ وتنقل حركتَه إلى ما قبله، وتُثبِته على حاله بلا تعرّض قلب وبلا حذف نحو يقول ويبيع وغيرهما، أصلهما يقوُل ويبيِع بتحريك الواو والياء. وفي الاسم مسورة ومعيشة ونحوهما، والأصل مسورة ومعيشة بتحريك الواو والياء وسكون ما قبلهما، فنقلت حركتُهما إلى ما قبلهما في هذه الأمثلة.

والرابع أن تُسْكِنَه ثم تنقلَ حركتَه إلى ما قبله ثم تحذفَه، نحو يرمون ويغزون وغيرهما، والأصل يرميون ويغزوون، وقد مرّ ذكرهما. وفي الاسم نحو مقول ومكيل وغيرهما، والأصل مقوول ومكيول، وقد مرّ ذكرهما. هذا في حرف العلة.

المنقود قوله: (نحو عور) أي لم يُعَلَّ واوُه؛ لأنَّ حركةَ العينِ في حكم السكون أي في حكم عينِ إعْوَرَّ. وإنّما لم يُعَلَّ إعورّ بالنقل والقلب والإستغناء عن الهمزة؛ لئلّا يلتبسَ المضاعفَ من باب المفاعلة. ولم يُعلّ إعتور؛ لأنَّ ما قبلها في حكم السكون أو في حكم ألف تَعاوَرَ، ولم يُعَلَّ تعاوَرَ؛ لعدم إعلال عاوَرَ؛ لأنّه مطاوعه فحُمِل عليه. ولم يُعَلَّ عاوَرَ؛ لسكون ما قبلها. ولم يُعَلَّ إستوى؛ لئلّا يجتمعَ فيه إعلالانِ.

وقوله: (وبعضها لعلة أخرى)كما ذكرناها آنفًا. تّم الكتابُ بعون الله تعالى وبه نستعين.



....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب وأمّا في ملحقها فكما مرّ في تخفيف الهمزة إذا كانت همزة وإذا كانت تضعفا نحو يمد وأعد وغيرهما، والأصل يمدد واعدد، فتسكن حرف التضعيف الأوّل ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تدغم. وكذلك اسما الفاعل والمفعول منهما.

قوله: (فَافْعَلْ) أي من الإبدال المذكور أو النقل المذكور أو الإسكان المذكور (عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ، وَإِلَّا) أي وإن لم يقتضِ القياسُ الإبدالَ والنقلَ والإسكانَ أو يقتضي أحدَها ولكن يمنعه مانع كما سيجيء عن قريب، (صَرِّفْ الْفِعْلَ الْغَيْرَ الصَّحِيحِ) من صِيَغ الماضي والمضارع والأمر والنهي واسمي الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كَالصَّحِيحِ) أي كتصريف الصحيح في هذه الأشياء بلا تغيير نحو خشي ورضي وروى ورجى وغير ذلك كعلم في التصريف ماضيًا نحو وجل يوجل إلى آخره كعلم يعلم في التصريف ماضيًا ومضارعًا وأمرًا غائبًا أو نهيًا واسمي الفاعل والمفعول ونحو ذلك، ونحو يوسم إلى آخرهما كحسن يحسن ماضيًا ومضارعًا وأمرًا ونهيًا واسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا تَتَغَيَّرُ الْمُعْتَلَّاتِ فِيهِ مَعَ وُجُودِ مُقْتَضِي الإِعْلَالِ لِمَانِعٍ) يمنع عن ذلك (نَحْوُ عَوِرَ وَاعْتَوَرَ) فإن وُجِدَ المقتضي فيهما قلبت واوُهما ألفًا؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما لكن لا تقلبان؛ لأنّ إحدى شرائط قلب حرف العلة ألفًا أن لا تكونَ فتحةُ ما قبله في حكم السكون، وفي عَوِرِ واعتوَرَ في حكم السكون. أمّا في «عَوِرَ» فلأنّ فتحةَ عينه في حكم عين اعور، وعينُه ساكنة، وكذا ما كان في حكمه، فلم تقلبِ الواوُ فيه ألفًا. وأما في «اعتور» فلأنّ فتحةَ التاء في حكم ألف تَعاوَرَ، وألفه ساكنة؛ لأنّها وُضِعَتْ في أصل الوضعِ ساكنةً لعدم قبولها الحركةَ. وكذا ما كان في حُكمِه، فلم تُقْلَب واوُه ألفًا أيضًا.

قوله: (وَاسْتَوَى وَغَيْرِ ذَلِكَ) نحو قوَد واستحوَذَ ودَعَوُا القومَ والحَوَكَة والحوَبة وصيَدى وصوَدى والحيَوان وطَوى وحَيِيَ. وإنّما لم تقلب واوُ «استوى» ألفًا مع كونها متحركة وما قبلها مفتوحًا؛ لعدم صحة بنائه. ولو قُلِبَت ألفًا لبَطَلَ البناءُ، ولم يبقَ فيه لفظُ الفعل، وذلك أنّه في الأصل إستوَيَ بتحريك الياء من باب افتعل، قُلبت ألفًا فيه لوجود شرط ذلك،

المنقود ....





....

إمعان الأنظار ....

روح الشروح ....

المطلوب ثم لو قلبتِ الواوُ ألفًا أيضًا لزم فيه اجتماعُ الإعلالين اللذين يلزمُ منهما نقضُ البناءِ؛ للزوم حذف إحدى هذين الألفين؛ لكونهما ساكنين على غير حَدِّهِ، فيبقى على لفظ إستاء، وهو ليس بوزن الفعل، ولذا شُرِطَ في قلب حرف العلة ألفًا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها أن لا يجتمعَ في الكلمة الإعلالان اللذان لزم بهما نقضُ البناء. نعم، لو قُلِبَتِ الواوُ ألفًا أوّلًا ولم تقلبِ الياءُ فيه بقي على وزن اختار من ذلك الباب، إلاّ أنّ الياءَ لما كانت متحركةً وما قبلها مفتوحًا سبقت الواو في ذلك لوقوعها طرفًا، وهو محلُّ التغيير. وعلى هذا إعلالُ طوى وشوى. وإنّما لم تقلب في نحو قوَد واستحوَذ؛ للدلالة على الأصل، وفي دعوا القومَ؛ لالتقاء الساكنين اللذين يلزم نقض البناء فيهما، وفي نحو الحَوَكَة والحوبة وصيَدى وصوَدى؛ لخروجها عن وزن الفعل باتصالها بالهاء، وفي الحيوان؛ لوجود الاضطراب في معناه، وفي نحو حيي؛ لئلاّ يلزمَ ضمُّ حرف العلة في مضارعه. وقد ذكرنا هذه العللَ في احترازات الشرائط السبعِ لقلب حرفِ العلة ألفًا بعدَ ما كان متحركًا مع فتح ما قبله عند إعلال قال وكال.

قوله: (فَبَعْضُهَا) أي بعض هذه الأبنيةِ (لَا يَتَغَيَّرُ لِصِحَّةِ الْبِنَاءِ) وهذا التعليلُ راجعٌ إلى استوى وأشباهِهِ لما ذكرنا، (وَبَعْضُهَا لِعِلَّةٍ أُخْرَى) وهي ما ذكرناها في عَوِر واعتوَرَ وغيرِها، فيرجع هذا الكلام منه إلى عَوِر واعتور وغير ذلك، تأمّل، والله أعلم.

المنقود ....

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋





الفهرس





